تمت فهرست جلد رابع فتاوى قاضي خان

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزونا او عروضا في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الرائجة عندنا ولا تجوز
بالذهب والفضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل. وتجوز بالدراهم النبهرجة
والزيوف. ولا تجوز بالستوقة فان كانت تروج فهي كالفلوس. رجل دفع عروضا
وقال بعه واعمل بثمنه مضاربة بنصف الربح فباع باحد النقدين وتصرف في الثمن
جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العرض بمكيل او موزون
جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمهما الله
لا يجوز البيع. وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة رح لانه صارت مضافة الى
العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول
في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامره المودع
بان يعمل بها مضاربة بالنصف او بالثلث او ما اشبه ذلك جازت المضاربة
. ولو كانت الدراهم غصبا فقال للغاصب اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جازت المضاربة
عندنا خلافا لزفر رح. ولو كانت الدراهم دينا فامر المديون ان يعمل بما عليه مضاربة
لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
ومحمد رح الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقبض مالي على فلان
من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي الف
درهم شاركتك ثم قال بعد ايام تصرف بما عندك ليحصل لنا شيء قالوا هذه مضاربة
لجهالة الربح بينهما فيكون اصل المال وربحه للآمر وللعامل اجر مثله. رجل دفع الى
رجل مالا مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له

رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل. فان اشترى سلعة باكثر من الف كانت حصة الالف
مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثمن الزيادة دين عليه خاصة
ولا يضمن المضارب بذلك الخلط. رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالدراهم
او على العكس جازت المضاربة عندنا وان اشترى بخلاف صفة راس المال بان
كانت بيضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وظاهر
قول محمد رح. المضاربة تفسد باشيا منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع الشركة
نحو ان يجعل له دراهم مسماة مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة. ومنها اذا شرط على
المضارب ضمان ما هلك في يده. ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان
ذلك يمنع التخلية بين المال والمضارب. وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل
وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا. ولو فعل
ذلك الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل
مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا. ولو دفع احد المفاوضين الف درهم من مال
المفاوضة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت
المضاربة. ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصي الاب مال الصغير الى رجل
مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا
ان كل من يجوز له ان ياخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب
جازت المضاربة. وكل من لا يجوز له ان ياخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط
عمل نفسه مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة. واذا عمل المضارب
في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال وللمضارب اجر المثل تاما لان
المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثلا تاما. ولو هلك المال في يد المضارب لا بفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل
انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة رض
ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال
[illegible]. رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيب احدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخر ان سكت
عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب
لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا ويصير المشروط لرب المال يكون للمضارب
. ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث
الربح والباقي لرب المال. ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون
بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو دفع الفا مضاربة على انهما شريكان
في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو قال على ان يكون للمضارب شركا
في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح. ولو شرطا بعض الربح
لثالث ان كان ما شرط للثالث يستحقه المضارب كما لو شرط الثالث لعبد المضارب
وليس عليه دين او لقضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب
وان كان ما شرط للثالث لا يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته
كان ذلك لرب المال. وان شرطا الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرطا
عمل العبد مع المضارب جازت المضاربة ويكون المشروط للعبد وان لم يشترطا
عمل العبد فهو لرب المال. وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عندهما المولى
يملك كسب العبد على كل حال. ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال
كان ذلك بضاعة. ولو دفع الى رجل الفا درهم نصفها قرضا على المضارب ونصفها مضاربة
جاز. فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة والباقي بينهما

والنصف الآخر يكون على ما شرطا . ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض
على ان تعمل بالنصف الآخر على ان يكون الربح لي جاز ولا يكره . فان تصرف بالالف وربح كان
الربح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض
والنصف الآخر بضاعة في يده . رجل قال لغيره خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف
الربح ونصفها هبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال
في يده قبل العمل او بعده يضمن قدر الهبة لانها هبة المشاع فيما يقسم . ولو دفع الالف نصفها
بضاعة ونصفها مضاربة بنصف الربح فعمل وربح فنصف الربح يكون لرب المال لانه
ربح البضاعة والنصف الآخر بينهما على السواء لانه ربح المضاربة . رجل باع نصف
متاعه من رجل بخمسمائة ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بكل
الثمن مضاربة بالنصف فباع الكل بالف وتصرف فيه فعلى قياس قول ابي حنيفة رح
الربح والوضيعة بينهما نصفان . وعند صاحبيه رح ربح نصف الدين لرب المال
وربح النصف الذي امره ببيعه على ما شرطا بناء على ان من امر المديون بان يشتري له
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا لنفسه في قول ابي حنيفة رح لا لصاحب الدين
فما ربح في حصة الدين يكون للمدفوع اليه خاصة وما ربح في نصف الثاني يكون للدافع
لان ذلك ربح ماله وعندهما هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان
عندهما اشترى المديون بالدين يكون مشتريا للآمر وانما فسدت المضاربة لانها
وقعت بالعروض فكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو ان الدافع في هذه
المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلثين للمضارب عند ابي حنيفة رح ثلثا الربح
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على ان يكون الربح لك
واعمل في نصيبي على ان يكون ثلثا الربح لي وثلثه لك . رجل دفع الى غيره مضاربة

ويشترط فيها شرطا فاسدا فهو على وجهين ان كان شرطا يؤدي الى جهالة الربح مثل
ان يشترط عليه ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها
رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله وعن اجرة
الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة. فان شرط ذلك على رب المال على ان
يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تفسد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة
لا تبطل بالشروط الفاسدة وتبطل بجهالة حصة المضارب من الربح وفي المسألة
الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الربح لان رب المال ما شرط على المضارب
شيئا سوى العمل. لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق براس ماله
وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة. المضارب اذا قال هذه الالف
مضاربة في يدي وليس عليه دين صح اقراره من جميع المال لانعدام التهمة وان كان
عليه دين الصحة لا يصدق في حق غريم الصحة. وان كان عليه دين المرض ان بدأ
بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة. وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة
تحاصا المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفا ثم مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه
لم يقر بوصول المال الى نفسه ولو اقر انه ربح الفا ووصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك
من تركته لانه مجهلا للامانة. اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين
او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال
شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذته
متى كان من راس المال. ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا
ربح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال يأخذ راس ماله يوم الحساب
ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا

من راس المال لأنا لو جعلناه من راس المال كان استرجاعا لبعض راس

المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا ابطال المضاربة . قال رضي الله

تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون

ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتسما الربح

ثم هلك المال في يد المضارب او لحقه خسران ينتقض ذلك القسمة وما قبض

رب المال يكون من راس ماله وما قبض المضارب يرده على رب

المال حتى يستوفي رب المال تمام راس ماله . فان فضل شيء عن راس

المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيء من الربح حتى يسلم لرب المال

راس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب

قسمنا بعد قبض راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول لرب

المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب

فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث

الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد

. ولو اقام رب المال البينه قبلت بينة لانه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال

رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث

الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة

يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لانها اقامت على اثبات الزيادة . ولو قال

رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم

تشترط لي شيئا ولي اجر المثل كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجرا في

ذمة رب المال ورب المال ينكر وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب لانه

قامت على اثبات الدين في ذمة الآخر. ولو وقع مثل هذا في المزارعة كانت البينة
للدافع لان المزارعة لازمة فان من لا بذر منه يجبر على العمل فكانت البينة المجوزة
اولى اما المضاربة ليست بلازمة فترجح بالضمان لا بالتصحيح. ولو قال رب المال دفعت
اليك بضاعة وقال المضارب لا بل مضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال
لان الربح يستحق عليه من جهته. وكذا لو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال مضاربة
او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تمليك المال والبينة
للمضارب يجعل كانه اعطاه المال مضاربة ثم اقرضه. ولو قال رب المال اقرضتك
وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان
بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه والبينة لرب المال. ولو قال رب المال كان لي رأس المال
الفي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لا بل رأس المال الف وشرطت لي نصف
الربح وفي يد المضارب الفان يقر انه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب
مع اليمين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليمين. وان جاء المضارب بثلاثة الاف فقال
الف منها وديعة او بضاعة لرجل او علي دين كان القول قوله لان القول يا... قول ذي
اليد فيما في يده الا اذا اقر به انه لغيره. ولو دفع رجل الفا الى رجل وقال نصفها
مضاربة بنصف الربح ونصفها وديعة فقسم المضارب المال بنصفين فعمل باحد
النصفين وربح فنصف الربح يكون للمضارب والنصف الآخر بين المضارب ورب المال
نصفين والوديعة تكون عليهما نصفان. ولو دفع الفا مضاربة فقال له اعمل فيه
برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل
المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية
فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرطا في المضاربة الاولى ولا اجر لرب المال وان
عمل رب المال . المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال
وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزاد على المسمى في قول ابي حنيفة رح . وان لم يربح
المضارب كان له اجر مثله ايضا . ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب
لا شيء له . ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
وعن محمد رح انه يضمن . رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برايك على
ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول
الى غيره مضاربة وشرط الثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال
نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح . وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان
نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول . ولو شرط الاول
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول
للثاني مثل سدس الربح . ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزقك الله تعالى من شيء
او قال ما ربحت من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل
او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرطا
. ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برايك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح . وان عمل
الثاني ولم يربح لا يضمن الاول . وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول
ربح الثاني او لم يربح . وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل
. في كل موضع يضمن الاول خير رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان
ضمن الاول صحت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرطا . وان ضمن

الثاني رجع الثاني على الاول ويصح المضاربة الثانية وطيب الربح للمضارب الثاني ولا يطيب للاول في قياس قول ابي حنيفة رح

فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له ان يشتري ما بدا له من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل لان الغبن الفاحش تبرع وهو مامور بالتجارة لا بالتبرع . ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز عند ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه رح كالوكيل بالبيع . وللمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجار وهو الابضاع والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار الدواب للعمل واستيجار المكان والسفر . وما جاز له ان يعمل بنفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك . وله ان يرهن مال المضاربة وان يرتهن به . وان يحتال بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على المضاربة نحو ان يشتري باكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل لان ياذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفاوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة في ظاهر الرواية ولا يقرض مال المضاربة . ولا ياخذ سفتجة بمال المضاربة . ولا يدفع

مال المضاربة سفتجة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك الا ان ياذن له بالسفتجة

نصا. ولا يعتق المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكاتب وله ان يبيع عبد

المضاربة اذا لحقه دين حاضرا كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوج عبدا ولا امة

للمضاربة. وقال ابو يوسف رح له ان يزوج الامة. ولو تزوج المضارب امة للمضاربة

فان كان في المال ربح لا يجوز له نكاحها اذن له رب المال او لم ياذن وان لم يكن في المال

ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصير محسوبة عن رأس

مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة

في الروايات الظاهرة برا وبحرا وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه لا يسافر

. وان سافر فهلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف

رح من عنده له ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه ويبيت

عندهم نحو فرسخين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامى الناس عنه في قولهم

. ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة دينا على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي

فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغرماء

اي وكل وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال نضا

. واذا صار مال المضاربة دينا على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضى

مخافة ان ياكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه

ربح فلرب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغرماء

. ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع

بالنسيئة ولا تشتر رقيقا ولا طعاما او لا تشتر من فلان او لا تسافر وان كان التخصيص

قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال نضا

جاز تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك عزله واخراجه عن المضاربة فيصح تخصيصه
. وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح تخصيصه لانه لو نهاه عن البيع
في هذه الحالة او اراد عزله لا يصح فلا يصح تخصيصه . وكذا لو نهاه عن السفر على الرواية
التي يملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيه . وان كانت
المضاربة عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيك ثم نهاه عن الشركة وخلط
المال يصح نهيه . وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم
حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا
لينض المال لانه عزل حكمي . ولو عزله قصدا يملك بيع ما كان اشترى من العروض
. ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال الى مصر رب المال لا يضمن استحسانا
رجل دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه . رجل
دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيك فيه او لم يقل فاشترى المضارب بالمال خمرا
او خنزيرا او ميتة او مدبرا او مكاتبا او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الثمن
من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لانه لا يملك بيع ما اشترى . وان اشترى
شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لانه يملك
بيع ما اشترى بعد القبض . رجل دفع الى رجل عشرة الاف مضاربة على ان يشتري
بها شيئا سماه فاشترى المضارب شيئا غير ذلك وربح فالربح بينهما يكون
على الشرط الا ان يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتر غير ذلك كذا ذكر
في بعض المواضع وذكر في الاصل اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تشتري
به الطعام او قال فاشتر به الطعام او قال خذه مضاربة في الطعام فهذا كله تفسير
ويتقيد المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى . ولو دفع مالا مضاربة وقال

تخرج الى الري فما ربحت في ذهابك فهو بيننا نصفان وما ربحت في رجوعك
فبيننا اثلاثا ثلثه لك وثلثاه لي، او قال ربح هذا الشهر بيننا نصفان والشهر
الثاني اثلاثا فالمضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرطا لان كل شرط من هذه
الشروط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره. ولو دفع اليه دراهم وقال اعمل
فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فالربح المدفوع اليه بينهما نصفان لان لفظة الشركة
تقتضي المساواة. ولو دفع مالا مضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيك الا ان عادة
التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون المال ولا ينهاهم رب المال عن ذلك
فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نرجوا ان لا يضمن ويكون
المضاربة بينهما على العرف. رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك
رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما
ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلانج قالوا ان اتخذ
الفلانج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلانج والى قيمة
العصير فما اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو
بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك
. فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلانج يكون
للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك
فان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلانج يكون للمضاربة
والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير. واذا كان الشريك اذن له بذلك
ورب المال لم يأذن فالفلانج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال
مثل الدقيق. ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخلط ثم باع
الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطا في عقد المضاربة ومقدار
ثمن الدقيق الآخر كله يكون لرب المال بربحه وعليه وضيعة وللمضارب
اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله
وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن
خلط الدقيق بمال المضاربة، اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو
شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة دينا على المضارب
ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه
مضاربة ثم يبضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب
مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشتري جاز عندنا وقال زفر رحمه الله
لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة، ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز
في قولهم جميعا. ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال
فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد وزفر رحمهما الله
البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال
مشتريا مال نفسه. مضارب نزل خانا مع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب
مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهلك
مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب
ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب، وهو نظير ما قال
محمد بن سلمة رح في اهل السوق اذا قاموا واحد بعد واحد وتركوا السوق فضاع
شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم ائتمنوه. المضارب اذا قال لرب المال

لم تدفع الي شيئا ثم قال بلي قد دفعت الي ثم اشترى المال ذكر الناطفي رح ان المشتري يكون على المضاربة . وان ضاع المال في يده بعد الجحود قبل الشراء فهو ضامن والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له . وكذا الوكيل بشراء شيئ بغير عينه بالف درهم ودفع المال الى الوكيل . وان كان العبد معينا فاشتراه في حالة الجحود او بعد ما اقر فهو للآمر . ولو دفع رجل عبدا الى رجل ليبيعه فجحد المامور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة رح جاز ويبرأ عن الضمان . وقال غيره من المشائخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود ثم اقر جاز ايضا . رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك . اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت الي المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر رح القول لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهته . اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا للمضاربة ثم دفعها الى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع جاز ويكون حصة المضارب من الخارج بينه وبين رب المال على ما شرطا في المضاربة لانه ربح مال المضاربة . ولو استاجر المضارب ارضا بيضاء ثم اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز . ولو اخذ المضارب .

ارضا مزارعة ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال قال للمضارب اعمل فيه برأيك جاز . وان لم يقل له ذلك لا يجوز . المضارب ما دام يعمل في مصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحجام والاحتجام لا يكون في مال المضاربة . ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الناطفي رح رواية الحسن عن ابي حنيفة رح ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته . وعن محمد رح ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب . المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه توزع النفقة على المالين سواء خلط المالين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في اهله . اذا فسخ رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضا لا ينفذ فسخه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنانير ينفذ ذلك الفسخ والله اعلم

كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة رح . وقال صاحباه رح يجوز اذا استجمعت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف ايضا . والفتوى على قولهما لتعامل الناس في جميع البلدان . وشرائط جواز المزارعة ستة . منها بيان الوقت فان دفع ارضا

مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة، وانما قال ذلك لان المزارعة
اجارة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا للعامل
وان كان البذر من قبل العامل فهي استيجار للارض. ولهذا لو قال لغيره استاجرتك
لتزرع ارضي هذه ببذرك على ان يكون الخارج بيننا نصفين كانت مزارعة. وكذا
لو قال العامل ذلك لصاحب الارض والمنافع لا تصير معلومة الا ببيان الوقت. وقال
مشايخ بلخ رح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول
زرع يكون في تلك السنة. قالوا انما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب اذا لم يبين
الوقت لان اول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتاخر الا
يسيرا الا ترى ان وقت المعاملة لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استحسانا
والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولو انهما ذكرا في المزارعة وقتا لا يتمكن
فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع ارضا لا تصلح للزراعة. وكذا لو شرطا وقتا لا يعيش
الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة
سنة فزرع واستحصد الزرع وبقي الى تمام السنة ما لا يتمكن فيه من المزارعة
لا تبقى المزارعة لانه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بيان من كان البذر
من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا
للعامل. وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجارا للارض فكان
المعقود عليه مجهولا واحكامهما تختلف ايضا فان العقد في حق من لا بذر
منه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما ما قبل القاء
البذر. ولهذا لو دفع الى رجل ارضا وبذرا مزارعة كانت جائزة ثم ان رب الارض
اخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة. وقال

الفقيه ابو بكر البلخي رح يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل
او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم
ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يصح المزارعة . وهذا اذا لم يذكر لفظا يعلم به
صاحب البذر فان ذكر لفظا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض
لتزرع لي او استاجرتك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل
صاحب الارض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل . والشرط
الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عند جهالة الاجر ولا اجرة هنا شيء
سوى الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيانه
. ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبينا
جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة
لا تتاكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التاكد
يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استاجر دابة للركوب ولم يبين الراكب
او للحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل
. وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة
لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر
الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على ان تزرعها ما بدا لك او بدا لي
لانه لما فوض الامر اليه فقد رضي بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم
وكان البذر من قبل العامل ولم يبينا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها
شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى القى البذر فقد
تحمل الضرر فيزول المفسد فتجوز كما في مسئلة استيجار الدابة للركوب

ولو انهما بينا البذر من جنس او من جنسين او من اجناس مختلفة وصورة ذلك
رجل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة هذه على انه ان زرعها حنطة
فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها
سمسما فلصاحب الارض ربعه جاز على ما اشترطا لان المزارعة في حق صاحب البذر
تتاكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها
شعيرا وبعضها سمسما جاز ايضا على ما شرطا في كل نوع. وكذا لو دفع الى رجل ارضا
ثلثين سنة على ان ما زرع فيها من حنطة او شعير او شيء من غلة الصيف والشتاء فهو
بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الارض
ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرطا سواء زرع الكل على احد النوعين او زرع
بعضها وجعل في بعضها كرما فهو جائز ايضا في ظاهر الرواية. ولو دفع ارضا مزارعة
على ان يزرعها ببذره وبقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها
سمسما فما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فلرب الارض
ثلثه وما زرع منها سمسما فلرب الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله. بخلاف
ما تقدم لان ههنا نص على التبعيض فقال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها
شعيرا وههنا ليس له ان يزرع كلها احد الاصناف وانما يزرع كل نوع
في بعض الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض
ايضا لانه اذا زرع بعضها حنطة لا يدري ماذا يزرع في ناحية اخرى وليس عليه
ان يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر
وكذا لو قال خذ هذه الارض على ان ما زرعت منها حنطة فالخارج بيننا
نصفان وما زرعت منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما زرعت منها سمسما

على ثلثاه ولله ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا. ولو دفع الى رجل ارضا ليزرعها ببذره على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل جاز لانه خيره بين الزراعة عند القاء الحنطة وبين اعارة الارض عند القاء الشعير واحدهما غير مشروط في الاخر فجاز. وان سمى الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة الارض ببعض الخارج ولا تجوز في الشعير لان في الشعير يصير دافعا للارض مزارعة بجميع الخارج. وكذا لو دفع الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان. وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل وان زرعها سمسما فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة انعقد مزارعة الارض بنصف الخارج وفي الشعير اعارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرطا في الاخر فجاز. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب الارض. ولو دفع الى رجل ارضا ليزرعها خمس سنين ما بدا له على ان ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج لرب الارض فهو جائز لانه سمى لكل سنة شيئا معلوما. ولو دفع الى رجل ارضا سنة هذه على ان يزرعها ببذره قطنا فما خرج منها من عصفر فهو للمزارع. وما خرج من قطن فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصفر والقطن كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما لاحد العاقدين خاصة يفوت الشركة في القصد لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الاخر وكذا

لو دفع ارضا ليزرعها حنطة وشعيرا على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير
للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شيء له نوعان من الريع كل واحد منهما مقصود
كبزر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان وللآخر بعينه البزر . ولو شرطا
القرطم لاحدهما بعينه والعصفر بينهما نصفان او على العكس من ايهما كان البذر
لا يجوز لما قلنا . وكذا الرطبة وبزرها لا يجوز تخصيص احدهما بشيء من المقصود
بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره . ولو دفع الى رجل ارضا وكر
حنطة وكر شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير
مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد
الحنطة فهو جائز على ما شرطا لانه استعان بالعامل في احدهما واستاجر العامل
بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرطا في الآخر واشتراط بزر البطيخ
والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة
التبن بخلاف بزر الرطبة مع الرطبة كالعصفر مع القرطم لان كل واحد منهما مقصود
في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما . رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين
على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدا له على ان الخارج بينهما نصفان
وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العامل
اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض
على ان يكون الخارج لصاحب الارض وللمزارع عليه اجر مائة درهم لعمله
جاز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنصف الخارج
كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل
استاجر الارض باجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض

استاجر العامل ببدل معلوم ليزرع له في ارضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الانفراد فكذلك عند الجمع اذا لم يكن البعض شرطا في البعض ولو دفع رجل ارضا الى رجل وقال له اعمل في ارضي ببذرك بنفسك وببقرك واجرائك فما خرج فهو كله لي جاز لانه اذا لم يجعل له شيئا من الخارج ولم يلتزم له اجرا كان ذلك استعانة . ولو قال على ان يكون الخارج كله لك جاز ايضا لان صاحب الارض اعار ارضه واقرض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل . وانما كان قرضا للبذر لان لتمليك البذر طريقين الهبة والقرض والقرض ادناهما فيحمل عليه وانما صار معيرا للارض لان المنفعة لا تتقوم الا بالعقد وتسمية البدل ولم يوجد . ولو دفع ارضا الى رجل وقال ازرع في ارضي كرا من طعامك على ان الخارج كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض مزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر تمليكا للبذر من صاحب الارض لان الاصل في القاء بذره ان يكون عاملا لنفسه . وقول صاحب الارض على ان الخارج لي محتمل يحتمل ان يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تمليك البذر بالمحتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه اجر الارض لان صاحب الارض ابتغى لمنفعة ارضه عوضا ولم يسلم له فكان له اجر الارض اخرجت الارض شيئا او لم تخرج . ولو دفع رجل بذرا الى صاحب الارض ليبذره صاحب الارض في ارضه ويعمل في ذلك سنة هذه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الارض مثل اجر ارضه اخرجت الارض او لم تخرج . ولو قال ازرعه في ارضك على ان ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا اجر عليه لارضه

ولي العمله . ولو قال ازرعها لي ارضك على ان الخارج كله لك فاخرج يكون كله
لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لانه نص على استيجار الارض
والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر
ارضه واجر عمله ولو قال ازرعه في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان
الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ازرعه
لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج
لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد الا ان القرض لا يبطل بالشروط
الفاسدة . والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لانه
ما ياخذ من لا بذر منه ياخذه اجرا اما لعمله او لارضه فيشترط اعلام الاجر
فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان
صاحب البذر يستحق الخارج بحكم انه نماء ملكه لا بطريق الاجر . وان بينا
نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لانه انما ياخذ
ياخذه اجرا فيشترط اعلام الاجر . وفي الاستحسان يجوز هذا العقد
لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وتقدم
مثل هذا في المضاربة . والشرط الخامس لجواز المزارعة التخلية بين الارض
والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل
يمنع جواز المزارعة . والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت
اليك الارض ومن التخلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان
فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان
زرعها قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما ثمن رتجويز هذا العقد مزارعة فمن تجويزه معاملة ، وينبغي
ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والاراضي متفاوتة
لا يصير العمل معلوما . وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز العقد
على كل حال كما لو شرطا عليه البقر ، والمشروط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن
عليه دين . وان شرطا مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون
للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد
ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض
كان اشتراط عمل عبده بمنزلة اشتراط البقر على صاحب الارض واشتراط
البقر على صاحب الارض جائز اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد
صاحب الارض ويكون المشروط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان
عليه دين فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح . وفي قياس قول ابيحنيفة
رح المولى من كسب عبده المديون بمنزلة الاجنبي فكانه دفع الارض والبذر
مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج . وان كان
البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز
كما لو شرطا البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسدا
والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما . فكل
ما يخرج فهو على الشركة . فان شرطا ان يكون لاحدهما قفزانا معلومة من الخارج
او شرطا ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرطا ان
يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز . وكذا
لو شرطا ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان

فاسدا من ايهما كان البذر. ولو شرطا ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر
الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
في الخارج فان ما من قدر يخرجه الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة
اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة
وكذا لو شرطا العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا
ولو شرطا ان يرفع الخراج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا
لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا تخرج الارض
الا قدر الخراج. ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرطا رفع العشر
من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسقى بغرب او دالية
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج
فان ما من قدر يخرجه الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه شيء يكون
بينهما فيجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرطا. ولو ان السلطان لم يأخذ
حقه في هذه السنة العشر او نصف العشر وهما رفعا بعض الخارج سوى
السلطان فما شرطا للسلطان من العشر او نصف العشر يكون لصاحب
الارض في قول ابي حنيفة رح على قياس قول من يجيز المزارعة وعلى قول
صاحبيه رح ما شرطا للسلطان يكون بينهما نصفين لان في المزارعة
ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستاجرا للعامل وان كان
البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا ارضه. ومن اصل
ابي حنيفة رح ان من اجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض
فعلى قياس قوله في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرطا

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم ياخذ السلطان حقه
يكون المشروط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحبيه رح العشر يكون
في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه او اخذ بعض الطعام
سواكان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت
الارض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفي بماء السماء
عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر ففي مثلها السلطان
يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء
ياخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا ادري
اياخذ السلطان في هذه السنة العشر او نصف العشر فاعاقدك على ان يكون
لي نصف ما بقي من الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاقدا على هذا الشرط
كان فاسدا في قياس قول ابي حنيفة رح لان عنده المشروط للسلطان يكون
لصاحب الارض فاذا شرطا ذلك فقد شرطا لصاحب الارض من الخارج
جزءا مجهولا وهو العشر او نصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبيه رح
العشر او نصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج
بينهما نصفين فجاز. ولو شرطا في المزارعة ان ما خرج من حنطة بينهما
نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه او شرطا ان يكون الحنطة
لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايهما كان البذر لا يجوز. وان شرطا ان يكون
الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطا وكذا
لو شرطا ان يكون الريع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما
كما شرطا. وان شرطا ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهو على ثمانية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. اما الفاسدة احدها اذا شرطا
ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب
للعامل. والثالث اذا شرطا ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع
اذا شرطا ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرطا ان يكون
الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرطا التبن لصاحب البذر
جاز وان شرطاه لغيره لايجوز. وعن ابي يوسف رح انه لايجوز اصلا وعن بعض
مشائخ بلخ رح اذا شرطا ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن
بينهما لمكان العرف. والسادس اذا شرطا ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب
لايجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودي الى قطع الشركة
في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما دون الاخر. ولو شرطا ان يكون الحب
بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر
. وعن ابي يوسف رح انه لايجوز وعن محمد رح انه رجع الى قول ابي يوسف
رح فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ارضا فيها زرع صار بقلا مزارعة
وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا
ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض
. ولو شرطا التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلا
مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وثمه لو شرطا التبن لصاحب البذر.
جاز. وان شرطا للاخر لايجوز. وكذا اذا دفع القصيل مزارعة ثم المزارعة
على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان يكون
الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون.

البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما
والبذر من احدهما فهو على وجوه ستة ثلثة منها جائزة وثلثة منها فاسدة. اما
الثلاثة الاولى احدها ان يكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل
من الآخر ويشترط لصاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر
يكون مستاجر الارض بشيء معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل
من احدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل
بشيء معلوم من الخارج ليعمل في ارضه ببقره وبذره. والوجه الثالث ان يكون
الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب
الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقره لصاحب الارض والبذر
واما الثلثة الفاسدة فمنها ان يكون الارض والبقر من احدهما والباقي من الآخر
فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشيء من الخارج
وعن ابي يوسف رح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية
لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر
لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة
الارض لا يكون البقر تبعا للارض فبقي استيجار البقر مقصودا بشيء
من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من احدهما البقر فقط. والوجه
الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر فذلك
فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر
يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض
ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلثة او اربعة

ومن البعض البقر وحده او البذر وحده كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث من الفاسدة ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر وانه فاسد ايض لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع. وكذا لو اشترك ثلثة او اربعة والبذر من احدهم فقط والبقر من احدهم فقط كان فاسدا لما قلنا هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فانكانت الارض لاحدهما وشرطا ان يكون البذر منهما ان شرطا العمل على غير صاحب الارض وشرطا ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير قائلا للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع ارضي ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسدا لان هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرطا ان يكون الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي اجر نصف الارض وما انفق ايض ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة نصف الارض لا بشرط العمل له بخلاف الاولى. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز
لان من لا بذر منه يكون قائلا للآخر ازرع ارضك ببذرك على ان يكون
الخارج كله لك وازرع ارضي ببذرك على ان يكون الخارج كله لي فكان
العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز . ولو كان البذر من الدافع والعمل
على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط
لصاحبه هبة نصف البذر او اقراض نصف البذر بمقابلة العمل له في نصف
الارض وذلك باطل . وكذا لو شرطا ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع
او شرطا ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة
شيء من الخارج بمجرد البذر . ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج
للعامل جاز لان من لا بذر منه صار دافعا ارضه مزارعة ليزرعها العامل
ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز . ولو كان
الارض والبذر منهما وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما
نصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه . ولو كان الارض والبذر
منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين
لان الخارج نماء بذرهما فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما
فصاحب الثلثين انما ياخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك
لا يستوجب الاجر . ولو شرطا ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع
شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان
الارض لهما وشرط ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما
نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقراض سدس

البذر. ولو شرطا ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين
لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذرك
على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذرك على ان يكون كل الخارج لي
وانها مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر
بذرا ليزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك ان يشتري
نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبرئه البائع عن الثمن فيصير البذر
مشتركا بينهما ثم ان بائع البذر يامره ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون
الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما
ولا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة. رجل دفع الى رجل ارضا وبذرا وباع
نصف البذر من المدفوع اليه فزرع المدفوع اليه بعض البذر في ارض نفسه
وبعضه في ارض الدافع فما زرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه
صار مستهلكا حصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض
الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرطا. رجل دفع الى رجل ارضه ليزرعها
ببذرهما جميعا على ان يكون البقر من المزارع والخارج بينهما نصفان
فشارك الاكار في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة
اما فساد المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاكار
ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت
هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة. واما فساد الشركة
فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفوع اليه على قدر
بذرهما لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل.

نصف الارض لانها استعمل نصف ارضه بعقد فاسد وعلى المزارع الاول
للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول
على رب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من المزارع
يطيب له وما اصاب المدفوع اليه يرفع من ذلك قدر بذره ومقدار ما انفق
وما غرم ويتصدق بالزيادة لما عرف . واذا ارادا ان ترتفع الشبهة في المزارعة
الفاسدة عند الكل او فيما فسد عند ابيحنيفة رح وجازت عند صاحبيه رح
فالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح قال يميز النصيبان
نصيب رب الارض ونصيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نصيبي
وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض وقد وجب لك علي اجر
مثل عملك واجر ثيرانك فهل صالحتني على هذه الحنطة وعلى اجر مثل الارض او نقصانها
الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ثم يقول المزارع لصاحب الارض
وجب لك علي اجر مثل ارضك او نقصانها ولي عليك اجر مثل عملي وثيراني
وبذري فهل صالحتني بما وجب لك علي بما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة
فيقول رب الارض صالحت فاذا قالا ذلك وتراضيا على هذا الوجه يزول
الخبث لان الحق لهما لا يعدوهما فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب . رجل
سقى ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال
محمد بن مقاتل رح يطيب له الخارج كمن غصب علفا واعلف دابته حتى سمنت
فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد رح انه
وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه . وقال الفقيه ابو الليث رح انا
لا امر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد المال بغير ضرورة وشخصا

اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن لو تصدق به كان حسنا قال مولنا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق بالخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسئلة العلف لان العلف لا يبقى فيها بل يصير شيئا اخر

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او يتربى كالحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيده الا وكادة . وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج الارض بدونه زرعا معتادا كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ما له اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد انتهاء الزراعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو شرط على العامل كري الانهار الصغار واصلاح المسنيات والثنيان وتفسيرة عند البعض ان يردها مكروبة على صاحب الارض وعند البعض زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح المسنيات وكري الانهار وتقريب الماء حتى يمكنه الشرب جاز سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيده الا وكادة . وهو نظير ما لو استاجر دارا بدرهم وشرط المستاجر على صاحب الدار ان يطين سطحها

ويصلح مياه زبيها لمسيل الماء جاز لان ذلك على صاحب الارض من غير شرط
فشرطه لا يفسد العقد . واذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل
كان مفسدا للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك
وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون
مفسدا . فلو ان العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا
عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع . وعن ابي حنيفة رح ان شرط هذه
الاعمال على العامل لا يفسد العقد . وعن ابي يوسف رح في النوادر انه
لا يفسد لكن ان لم يشترطا يكون عليهما وان شرطا لزم المزارع بحكم العرف
. وهو كما لو اشترى حطبا في المصر لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري
واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رح
انهما قالا هذا كله يكون على العامل شرط عليه او لا بحكم العرف . وقال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي رح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا وعن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمتنع عنه . ثم في الموضع
الذي يكون الحصاد على العامل عرفا لو اخر وتغافل عن الحصاد حتى هلك
قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن ذلك . وقال الفقيه ابو الليث رح ان اخر
تاخيرا فاحشا لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامنا والا فلا . هذا اذا شرط هذه الاعمال
على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل
لانه لا عرف فيه . ولو شرط على العامل كري الانهار واصلاح المسنيات حتى

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نماء بذره
ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله في كري
الانهار فيتقاصان ويترادان الفضل ولو لم يكن كري الانهار مشروطا على العامل
في العقد فكرى العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كري
الانهار لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض. ولو كان البذر من قبل صاحب
الارض فشرط على العامل كري الانهار واصلاح المسنيات فسد العقد ويكون
الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك. ولو شرط على
رب الارض كري الانهار واصلاح المسنيات حتى ياتيه الماء كانت المزارعة
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التمكين من
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسئلة الاجارة. اذا آجر داره وشرط المستاجر
على صاحب الدار تطيين السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار
بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدرة عليه حتى يبس الزرع بذلك
قالوا يضمن قيمة الزرع نابتا ان كان له قيمة في ذلك الوقت. وان لم يكن
للزرع في الوقت الذى ترك السقي قيمة يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضيعا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر
خبازا ليخبز فترك الخبز في التنور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدرة
عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رح
يقول تقريب الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العامل

قال مولانا رح وعندي ان كان متمكنا من فتح فوهة النهر الصغير من الوادي
يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظالم يمنعه عن ذلك كان
تيسير الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت
الارض لا تخرج زرعا معتادا الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب
ولو شرطا على رب الارض كريها او الكراب والثنيان فان كانت البذر من قبل
العامل فالمزارعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض
يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله
للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروبة او مكرية
مثناة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد. ولو كان البذر
من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثنيان لا يفسد العقد
لان الكراب والثنيان يكون بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض
اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رجل دفع ارضه الى رجل سنة
بالنصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكربها
ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج
بغير كراب زرعا معتادا الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار
ان شاء كرب وان شاء لم يكرب. وان كانت لا تخرج بغير كراب
اصلا او لا تخرج الا قليلا لا يقصده الناس بالزراعة ليس له ان يزرعها
بغير كراب ويكون الكراب مستحقا بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان
البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض
تخرج بغير كراب خارجا قليلا ادنى ما يقصده الناس بالزراعة كان

العامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي بماء السماء الا ان السقي اجود للزرع لا يجبر على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من صاحب الارض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الارض لا يكن الا ان يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن الكراب شرطا. ولو دفع اليه ارضا وبذرا على ان يكربها ويزرعها سنة هذه بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجود. وصفة الجودة تستحق عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايفاء في المصر كان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصر وان شرط عليه ان يوفيه في منزله في المصر لم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط. وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان بهذه الصفة لا يلزمه الكراب. وان شرطا في المزارعة التثنية على المزارع فسدت المزارعة وقد ذكروا ان الناس تكلموا في تفسير التثنية قال بعضهم تفسير التثنية ان يكربها مرتين ثم يزرع وانما يفسد العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في ديارنا شرط التثنية لا يفسد العقد لان منفعتها

لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد
العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة . وقيل معنى التثنية ان يكربها
بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول . وقيل
معنى التثنية ان يجعل الارض جداول كما يفعل بالبطيخة فينزعها ناحية منها
ويبقى ما بين الجداول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة
ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين
لا يفسد العقد اذا كان لا تبقى اثر التثنية بعد انتهاء العقد وان شرطا
على احدهما بعينه ان يسرقنها ويعرها فان كان البذر من العامل فالمزارعة
فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الارض
بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ماله عليه فيفسد العقد
وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والثنيان
عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل ويكون
الخارج كله للعامل لانه نماء بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه
واجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقينه اذا كان السرقين من قبله . . .
وان كان السرقين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل
ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما بقي لان العامل
عمل لنفسه وما بقي لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على
صاحب الارض فكذلك اثر عمله . وان كان البذر من صاحب الارض وشرطا
عليه القاء السرقين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرطا عليه الكراب
والثنيان والبذر من قبله لان القاء السرقين والعرة في الارض يكون قبل الزراعة

وقبل الكراب أيضاً ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند القاء البذر فكان
صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعدما فرغ من القاء السرقين
والعرة فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة
فاسدة لانه ما شرطا على العامل ما يبقى منفعته بعد انتهاء مدة المزارعة وكان
الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما القى من السرقين
لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر
صباغاً اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصبغ من عنده ففعل كان على صاحب الثوب
اجر مثل عمله وقيمة صبغه. ولو شرطا على العامل ان لا يغرها ولا يسرقنها كانت
المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض
لان شرط ترك القاء السرقين في الارض شرط لا طالب له لانه ليس فيه جلب منفعة
ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما لو شرطا على العامل
ان لا يدخلها كلباً كان باطلاً ويتخير العامل ان شاء ادخلها كلباً
وان شاء لم يدخل. ولو شرط العامل على صاحب الارض دولاباً او دالية
باداتها وكان ذلك عند صاحب الارض او لم يكن عنده فاشتراه
واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة
كما لو شرط الكراب على صاحب الارض والبذر من العامل.
ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وكان
ذلك على العامل لانها آلة الاستقاء والسقي على العامل فهذا
شرط يقرر مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون
على صاحب الارض فاشتراط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة

اشتراط السقي على صاحب الارض فيكون مفسدا . وكذا لو شرطا الدولاب
والدواب على العامل وشرطا علف الدواب على صاحب الارض كل شهر
مختوما من الشعير وكذا منا من القت والتبن فسدت المزارعة فان
حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الارض
عليه اجر مثل ارضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقت
والتبن . ولو شرطا ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لان
علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيده الا وكادة ولو كان
البذر من صاحب الارض فان شرطا ذلك على العامل جازت المزارعة
لان ذلك من الات العمل . ولو شرطا ذلك على صاحب الارض والبذر
من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه
الدواب والدولاب للسقي جاز لكن استاجر اجيرا ليعمل له بالات نفسه
وان شرطا الدولاب والدواب على صاحب الارض وعلف الدواب
على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لان اشتراط علف
دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الارض
على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سمى طعاما معلوما او لم يسم
. وكذا لو شرطا الدواب او الدولاب على المزارع وعلف الدواب
على صاحب الارض . ولو شرطا الدابة وعلفها على احدهما
بعينه والدولاب على الاخر جاز لان علف الدابة مشروط
على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل
الى رجل ارضا بيضاء مزارعة سنين معلومة وبها نخيل على ان يزرع الارض

ببذره ويقره على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان
في حق الارض العامل يكون مستاجرا للارض بنصف الخارج على ان يزرعها
ببذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستاجرا للعامل ليعمل فيها
بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف المعقود عليه وقد جعلا
احد العقدين شرطا في الاخر فيفسد العقد لنهي النبي عليه الصلوة والسلام
عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب
البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة
والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل اجر عمله في النخيل
ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل. وكذا لو شرطا ان يكون الخارج
من النخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين
. ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه
مستاجر للعامل في ارضه ونخله وكان المعقود عليه منفعة العامل فيها
جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرطا للعامل في النخيل عشر الثمار
وفي الزرع النصف لان العقد واحد لاتحاد المعقود عليه وهو
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف المعقود عليه . وكذا
لو دفع ارضا وكرما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في النخيل ولو دفع ارضا
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه
الارض تزرعها ببذرك وبقرك على ان الخارج بيني وبينك نصفان
وادفع اليك ما فيها من النخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه
وتلقحه فما خرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث ولي الثلثان

ووقتا لذلك سنين معلومة جاز لأنه جعل احد العقدين عطفا على الآخر بحرف العطف ولم يجعل احدهما شرطا في الآخر بخلاف الاول فان ثمه جعل احد العقدين شرطا في الآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهرا بخمسة دراهم كان فاسدا. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف واواجرك هذه الاخرى شهرا بخمسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطا في الآخر. وكذا لو قال ابيعك هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسدا. ولو قال وابيعك هذه الامة كان جائزا وفي المسئلة اختلاف الروايات وتمامها في الزيادات. ولو دفع اليه ارضا وكرما وقال ازرع هذه الارض ببذرك وقم على هذا الكرم فاكسحه واسقه كان جائزا لا يفسد واحد منهما. رجل دفع الى رجل ارضا خرابا ليعمرها المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرهما ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرهما لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل قدر الارض الذي اشتغل ببذر المزارع. رجل زرع ارضه ثم قال لغيره اقلع هذا الزرع وازرعه في ارض كذا على ان الخارج بيننا نصفان كان فاسدا لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملا لا ينتفع به العامل فسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزا لانه جعل بعض البدل

بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد في صلب العقد والله اعلم

باب في مسائل مختلفة

الباب مشتمل على فصول

فصل في اختلاف العاقدين

رجل دفع ارضا وبذرا مزارعة فزرعها العامل واخرجت زرعا فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الارض مع يمينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا يتحالفان عندنا لان فائدة التحالف الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع لانها تثبت الزيادة . وان اختلفا قبل الزرع تحالفا وترادا المزارعة وتبدى بيمين المزارع وايهما نكل يقضى عليه وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع . وان كان البذر من قبل العامل وقد اخرجت الارض زرعا فاختلفا على هذا الوجه كان القول قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يقضى ببينة من لا بذر منه . وان اختلفا قبل الزرع تحالفا وترادا . رجل دفع الى رجل ارضا ليزرعها المزارع ببذره وبقره على ان الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين قفيزا من الخارج وقال الآخر بل شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الآخر وان لم تخرج الارض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض شرطت لي عشرين قفيزا ولي عليك اجر الارض كان القول قول المزارع لان رب الارض يدعي عليه اجر الارض وهو ينكر فان اقاما البينة كانت البينة بينة

المزارع ايضا لان بينته تثبت ما شهد به الشهود وهو اشتراط نصف الخارج وبينة الاخر
لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرون قفيزا، وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع
كان القول قول صاحب الارض وان كان مدعيا فساد العقد لان الاخر يدعي عليه استحقاق منفعة
الارض وهو ينكر. رجل زارع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجبرتك زرعتها
ببذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت ببذري كان القول قول المزارع لانهما اتفقا على ان
البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد. مزارع سنة زرع الارض فاكله الجراد
او اكل اكثره وبقي شيء قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيما بقي من المدة فمنعه
صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا ليس له
ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة على ان يزرع فيها ما شاء او مطلقة كان
له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء كمن استاجر ارضا للزراعة كان له ان يزرع فيها في مدة
الاجارة ما شاء. قال مولانا رض وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له
ان يزرع فيها ما هو مثل الاول او دونه في الضرر بالارض كمن استاجر دابة ليحمل عليها شيئا
مسمى ما كان له ان يحمل عليها ما هو مثل الاول او دونه في الضرر

فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره فزرعها ثم زرعها
بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده
فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى
من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرطا في العقد
فيما مضى وحكي عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال
ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز وعلى المزارع ان يرفع من الخارج مقدار

اجر عمله وثيرانه وبذره ويتصدق بالباقى كما فى الغصب قال مشائخنا رح
كانوا يفتون بجواب الكتاب الا انى رايت فى بعض الكتب انه يجوز وهو
كما لو دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت
مع فلان عام اول فانه يجوز فهذا اولى قال رح وعندى ان كانت الارض
معدة له فيها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند اهل ذلك
الموضع لا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا . وان لم تكن الارض معدة
له فيها مزارعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند اهل ذلك
الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر
الى العادة اذا لم يعلم انه زرعها غصبا فان علم انه زرعها غصبا بان اقر الزارع عند الزرع
انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا ياخذ الارض مزارعة
ويانف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض
وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر
استحقاق شيء من الخارج لغيره . مزارع زرع ثوما فقلع البعض بعد
ما ادرك وترك الباقى فى الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذى لم يقلع
بعد انتهاء مدة المزارعة فان النابت يكون بينهما على شرطهما وان قلع
الكل الا انه اخرج البعض من الارض وترك الباقى مقلوعا فنبت ما ترك
ان نبت بسقيه كان النابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة
الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لا بسقى احد يكون بينهما لانه نماء
ملكهما . اكار رفع الخارج وبقى فى الارض حبات حنطة قد تناثرت
فنبتت وادرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبهما .

من الخارج لانه نبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدق
بالفضل من نصيبه. ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى نبت كان
له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان
عليه ضمانها والا فلا. وان سقاه اجنبي تطوعا كان النابت بين الاكار
وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض
اخرى ان نبت بنفسه لا بسقي احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه
صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله
وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فنبت باناته وسقيه كان له
رجل زرع ارض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان
الارض ان انتقصت بزراعته. وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر
الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند
البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تستاجر بعد الزرع فيضمن الفضل
رجل زرع ارض الغير بغير اذن صاحبها فانتقصت بالزراعة ثم زال النقصان
قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ عن الضمان
وان زال بعد الرد لا يبرأ. وقال الفقيه ابو الليث رح وقد قيل يبرأ في الوجهين
وجعلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب. المشتري اذا وجد بالمبيع
عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعده لا يبقى له حق الخصومة وكذا المشتري
اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري
ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح. رجل زرع ارض الغير فلم يعلم صاحبها
ما استحصد الزرع ثم رضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزارع

فان قال رب الارض مرة لا ارضى ثم قال رضيت قال يطيب له. قال الفقيه ابو الليث رح هذا استحسان وبه ناخذ. ارض بين رجلين فغاب احدهما عن محمد رح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اولا قالوا ان كان الارض ينفعه الزراعة اولا تنفعه ولا تضره ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا دلالة وان علم ان الزرع ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر انه لو لم يسكن لخربت الدار عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه صيانة مال الغائب. قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كما روي عن ابي حنيفة رح في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياخذ نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم او المثل ان كانت مثليا ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة. وهكذا روي عن محمد رح واستحسن مشائخنا رح هذا وعليه الفتوى. وان لم يحضر الغائب يتصدق وهو بمنزلة اللقطة. ثلاثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها ببذرهم.

بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الثالث
وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم
ويرجع الاولان على الثالث بثلث الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع
صاحب الشعير عليهما ايضا بثلثي الشعير الذي بذره بعد ما دفعوا حصة
صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب
الارض وثلثاها لهما ويغرمان نقصان ثلث الارض ويطيب لهما
ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرفعان منه نفقتهما ويتصدقان بالفضل
لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما
والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صارا غاصبين
فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما
صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان
صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع
بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة
اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق
بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه
وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع
في نصيب الزارع من الارض اقر وما وقع في نصيب الاخر يؤمر بقلعه وعليه
نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك
او قريب من الادراك يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان
انتقص لانه غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن

صاحبه ثم تراضيا ان يعطي غير الزارع للزارع نصف البذر فيكون الزرع
بينهما نصفين ذكره في النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز
وان كان قبل النبات لا يجوز . وان كان الزرع قد نبت واراد الذي لم يزرع
ان يقلع الزرع فان القاضي يقسم الارض بينهما فما اصاب الذي لم يزرع
من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض
من النقصان بسبب القلع . الا ان ترك السقي متعمدا حتى يبس الزرع قالوا
يضمن قيمة ما يبس نابتا في الارض وان لم يكن للنابت قيمة حين يبس
تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما . رجل دفع ارضه
مزارعة فدفعها العامل الى غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل
اعمل فيه برأيك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال . وان لم يقل صاحب الارض
ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه
واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزارعة واذا دفع يصير غاصبا للارض
والبذر جميعا . ومن غصب ارضا وبذرا ودفعها مزارعة كان الزرع
بين الغاصب والعامل على ما اشترطا ولصاحب الارض على الغاصب
مثل بذره ونقصان الارض ان انتقصت بالزراعة يضمن ايهما شاء
وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة
لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجرا للارض وللمستاجر
ان يدفع الارض مزارعة . ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان
قال للعامل اعمل فيه برأيك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفع
العامل الى غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني .

والنصف لصاحب البذر ولا شيء للمزارع الاول. رجل دفع ارضه مزارعة
على ان يكون الخارج بينهما انصافا او اثلاثا ثم زاد احدهما للآخر في نصيبه
قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايهما كانت
وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بذر منه ولا يجوز
من الآخر لان صاحب البذر يكون مستاجرا للآخر فاذا زاد من لا بذر منه
كان ذلك حطا عن اجره والحط جائز سواء كان في اول العقد او في آخره
كحط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعده. اما المشتري اذا زاد
في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعد هلاكها والمنافع المستوفاة
بمنزلة الهالك. رجل استاجر ارضا ليزرع فزرع ولم يجد الماء ليسقيه
فيبس الزرع وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير
شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على
المستاجر وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار. وان كان استاجرها
بشربها فانقطع الشرب فمن اليوم الذي فسد الزرع بانقطاع الماء يسقط
اجر الارض كما لو استاجر رحا ماء او استاجر بيت الرحا فانقطع الماء. رجل
استاجر ارضا ليزرع فخرب النهر الاعظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
البلخي رح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك، فان لم يرد
حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث رح انما يجب الاجر اذا
كان بحال يمكنه ان يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض
بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجوه فلا اجر عليه بمنزلة
من استاجر رحا ماء فانقطع الماء لا يلزمه الاجر. ولو ان هذه الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سال فيها الماء حتى لا يتهيا له الزراعة فلا اجر عليه
مسطحة اخذ منها البطاطيخ وبقي فيها شيء قد تركها صاحبها فانتهبها الناس
قال الفقيه ابو بكر البلخي اذا تركها اهلها لياخذها من شاء فلا بأس به بمنزلة
من حصد زرعه ورفع وبقي فيها شيء فانه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر
ارضا ليزرع فزرعها ورفع الزرع وبقي فيها سنابل فسقاها صاحب الارض
ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الارض. وادي على شط الجيحون يجتمع
فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يسبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع
فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رح الزرع يكون
لصاحب البذر لا حق لغيره فيه. واما رقبة الارض المزروعة ان علم ان ذلك
كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فهو لهم وان لم يعرف رقبتها ملكا لاحد
فهو الذي احياها بالزراعة قال مولانا رض وعندي هذا قول ابي يوسف
ومحمد رح اما عند ابي حنيفة رح لا يكون لمن زرعها اذا لم يزرعها باذن
الامام. قال ابو سليمن ارض الموات اذا بنى الرجل حولها حائطا فهي له
وكذا اذا كربها. وقال الفقيه ابو الليث رح ارض الموات انما تملك باحد
اشياء ثلثة اما يبني حولها او يكربها او يجري الماء عليها كذا روي عن
عبد الله بن محمد بن شجاع البلخي رح. وعن محمد بن حسين رح انه قال انما
يملكها اذا اجرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرة بن جندب رح
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائطا على ارض فهي له
وصي اليتيم اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة او يشتري ارض اليتيم من اليتيم
او يبيع ارضه لليتيم قال ابو نصر رح اما اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة على سبيل

ما ياخذ الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجوز
وقال الفقيه ابو الليث رح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد رح
وبه ناخذ. واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا رح انما الرواية عن
اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاس المزارعة
على المضاربة. وعن شداد رح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جاز وان كان
من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ. دابة لرجل دخلت زرع انسان فساقها
رب الزرع قال ابو نصر رح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها
على الزرع. رجل زرع ارضه شعيرا فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير رضى
صاحب الشعير فنبتا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ
لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم
مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع
الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا. وفي موضع آخر من النوازل
قال رجل زرع ارض نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعيرا روى
عن محمد رح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبذورة. قال
الفقيه ابو الليث رح هذا اذا رضي صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة
المبذورة اما اذا لم يرض بذلك فانه يخير بين ان يتركه حتى ينبت فاذا نبت
يامره بقلع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات
وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك
الزرع وحصداه يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابرأه
عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويصير كان الحنطة

اختلطت بالشعير لا يفصلها قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا الجواب
قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح الجواب كما روي عن محمد رح
اولا ان الثاني يضمن قيمة الاول مبذورا . رجل دفع ارضه الى غيره مزارعة
جائزة ثم اراد احدهما ان يرجع ويمتنع قبل الزرع ان اراد ذلك من كان
البذر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضي في العقد الا باتلاف بذره
والانسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كمن استاجر رجلا ليهدم له حائطا
كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم . وان اراد الفسخ من لا بذر منه
ليس له ذلك ويجبر على العمل الا بعذر وعذره ان يمرض فيعجز عن العمل
. ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ المزارعة قبل
ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كربها وحفر انهارها وسوى المثنيات
لم يكن له ذلك كما لو اجر ارضه بدنانير لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعذر
ومن الاعذار ان يكون العامل سارقا خائنا والعذر في جانب صاحب الارض
ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فعند ذلك كان له ان يفسخ
المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل
عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها
. وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وحبس صاحب الارض بالدين
قبل ان يستحصد الزرع فاراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له
ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل
وان كان فيه تاخير حق الغرماء فضرر التاخير دون ضرر الابطال فان علم
القاضي بحاله اخرجه من السجن حتى يستحصد الزرع لانه مفلس فاذا استحصد

الزرع اعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويقضي الدين. ولو ان صاحب الارض
باع ارضه من غير عذر ان باعها قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل
صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من الزراعة لان
البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة قبل القاء
البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضي العامل بشيء لانه
عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه
على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان
من قبل العامل يكون هو مستاجرا للارض. ومن اجر ارضا ثم باعها لا ينفذ
بيعه على المستاجر فكذلك ههنا. ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة
فزرعها العامل ونبت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز
البيع ويقسم الثمن على الارض والزرع فما اصاب الارض من الثمن يكون
لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع
لانه بدل ملكهما. وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع
جاز البيع ايضا ويكون الارض مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة
الارض مبذورة وعلى قيمتها غير مبذورة فما اصاب قيمتها غير مبذورة
يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبذورة وغير مبذورة
يكون بين البائع والمزارع. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذا
اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات الزرع يتوقف
البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات
الزرع لاجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا من ثمن الارض

لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر اولى ان يتوقف واذا باع بغير
عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز بيع صاحب
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعذر الدين جاز فكذلك هٰهنا
. وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تاكدت بينهما بالقاء
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز
ولم يفسخ حتى استحصد الزرع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض
مع الزرع فللمشتري ان ياخذ الارض ونصف الزرع بحصتهما من الثمن
يقسم الثمن على الارض والزرع كما لو باع الارض مع الزرع ابتداء بعد
ما استحصد فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع كذلك
هٰهنا هذا اذا ذكر البائع الزرع في البيع وان لم يذكر لا يدخل الزرع في البيع ولو باع الارض
بكل حق هو لها او بمرافقها لا يدخل الزرع في البيع هو عن ابي حنيفة ولو يستحسن اذا باع
الارض بحقوقها او بمرافقها يدخل الزرع والثمر في البيع . ولو قال بكل
قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه الزرع والثمر . رجل دفع ارضه مزارعة
او كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم عملا قليلا او زرع الارض ثم باع
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات
الزرع وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من الثمن في الحكم
. وان كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره مبذورة في الارض
واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لا شيء للعامل من الثمن لان الموجود

منه العمل وبمجرد العمل لا قيمة له . وان باع صاحب الارض ارضه مع نصيبه
من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم والثمر ان اجاز المزارع جاز
ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل
. وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فان كان البذر
من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات
وانما يملك بعده وان كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعذر
فكذلك الجواب لان المزارعة بشرط البذر من العامل اجارة للارض
وبيع المستاجر يجوز بعذر فكذلك بيع الارض المدفوعة مزارعة وان كان
بغير عذر فقد مر قبيل هذا . رجل باع ارضا وفيها حنطة مبذورة ولم تنبت
بعد قال ابو نصر رح ان كان البذر قد عفن في الارض فهو للمشتري وان كان
لم يعفن فهو للبائع وانما قال ذلك لان البذر اذا عفن في الارض لا يكون متقوما
فيدخل في البيع بمنزلة اجزاء الارض اما اذا لم يعفن يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل
في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قيل ان اسقاه المشتري
حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعا فيما فعل . وهكذا قال
ابو بكر الاسكاف رح وقال ابو القاسم رح هو للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ
الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح مثل ما قال ابو نصر وابو بكر الاسكاف رح
رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح ان كان لا يمنعه قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة
جائزة وان كان تمنع فالمزارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض
فح يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز . ارض لرجل ولجاره دار اسفل

من ارضه في نهر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارزا ولا يشك في خرب الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف رح ان علم صاحب الارض انه ليس في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هنالك زرعا لا يحتمل الماء الذي يسقى وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه جحرا قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار جاره فليس له ان يمنعه من الزراعة . رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الآخر ان يمتنع كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفسخ بموت احد العاقدين . وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفسخ المزارعة خلافا للشافعي رح فان مات رب الارض قبل ان يستحصد الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض من العامل في القياس له ذلك لان المزارعة اجارة فتنفسخ بموت احدهما ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى يستحصد الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك باجر المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محقا في الزرع فيترك الارض في يده الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو اعار ارضه من رجل للزراعة فزرعها ثم بدا للمعير ان يسترد الارض فانها تترك في يد المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا لو مات المكاري في طريق الحج او مات الملاح في لج البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في المزارعة يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصد الزرع فاذا استحصد يقسم الخارج بينهما على شرطهما وتنتقض المزارعة فيما بقي من المدة فان مات المزارع والزرع بقل فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى .

المزارعة على شرطهما الى ان يستحصد الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان ياخذ
الارض من ورثته قبل ان يستحصد الزرع . وان قال وارث العامل [illegible]
لكن اقلع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل
ويخير صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء
اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان
شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته لينة
الضرر من الجانبين . مزارع عمل الارض ثم نقضت المزارعة لفساد المزارعة بسبب
قالوا ان كان البذر من المزارع لا شئ له على صاحب الارض لانه عمل لنفسه
وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض
عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر
من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل .
رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف
فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجرائه
وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا
فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرطا لان الشركة
تاكدت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فسخها فكان
صاحب الارض في العمل كاجنبي اخر ولو عمل ذلك اجنبي يكون متطوعا
ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرطا فكذلك هاهنا
فان كان صاحب الارض استاجر اجيرا فعمل اجيره لا يرجع هو بذلك على
العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة

والزرع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستحصد لانه كان محقا في الزراعة
فان انفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضي يكون متطوعا
لان كل واحد منهما غير مجبر على الانفاق فكان المنفق متطوعا كالدار المشتركة
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المرمة بغير امر صاحبه يكون
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزارعة على ان يزرعها سنة هذه
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستحصد الزرع حتى هرب
العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضي حتى استحصد ثم قدم
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطي صاحب الارض جميع ما انفق اولا
يقول القاضي لا يامر صاحب الارض بالانفاق حتى يقيم البينة على ما يقول
لان القاضي لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم ليكشف
الحال كما لو طلب من القاضي الامر بالانفاق على الوديعة واللقطة ولو لم
يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب
فان القاضي يقول لصاحب الارض ان شئت انفق ولك ان تحبس من
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابى ان يعطيك نفقتك ابيع عليه
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم يف ثمن حصته بذلك
فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل
لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضي الا بطريق النظر وذلك
فيما قلنا. قيل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة رض لا يبيع حصة الغائب
وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع تعين بعد النفقة فيكون
بمنزلة المرهون والقاضي يبيع الرهن والتركة المستغرقة بالدين فيبيع

حصته من الزرع. ولو دفع ارضا وبذرا الى رجل على ان يزرعها هذه السنة
بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام صاحب الارض بنفسه او باجرائه
وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين
ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشركة تاكدت بينهما في الخارج
بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان
صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا فكذلك
صاحب الارض. ولو ان العامل بذر الارض ولم ينبت ولم يسقه فسقاه رب
الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما
على ما شرطا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون
الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو
كان في الجوالق قبل القاء البذر. والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء
البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصدا فيقام
ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك
. ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم ينبت فسقاه اجنبي فنبت في القياس يكون
الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر. رجل دفع الى
رجل ارضا وبذرا مزارعة ثم ان صاحب الارض بذر الارض ولم يسقه ولم ينبت
حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا
اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع
فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلان بمجرد القاء البذر في الارض لم يحصل

الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الارض يحتمل
يحتمل ان يكون على وجه الفسخ ويحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه
وللعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل او باشتغاله بعمل اخر فلا ينفسخ
العقد بالشك . ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع
قام عليه وسقاه حتى استحصد فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون
المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج
فلا يبقى المزارعة . وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت
فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا
. وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد
كان الخارج بينهما على ما شرطا . ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت
ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن
لمثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب
الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء . ولو ان
صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطا لان
المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه . رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه
مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسطا او بكر شعير
وسطا وسمسم او ارز وغير ذلك مما يخرجه الارض ليزرعها المستاجر حنطة
او شعيرا جاز استحسانا لانه امر باجارة الارض وقد اجر وان اجرها الوكيل
بدراهم او بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك . وكذا لو امره بان يدفع هذه الارض .

مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فآجرها بكر حنطة وسط جاز ويزرعها
المزارع ما بدا له مما يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحنطة او دون ذلك
. وان آجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله
بان يدفعها مزارعة بالثلث فآجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا فان
زرعها المستاجر كان الخارج للزارع وعليه كر حنطة وسط للوكيل لان الوكيل
صار غاصبا للارض ولرب الارض ان يضمن نقصان الارض ان شاء ضمن
الوكيل وان شاء ضمن المزارع في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول
محمد رح فان ضمن المزارع رجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور . ولو وكل
رجلا بان يواجر ارضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ان يزرعها
حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اضر على الموكل مما امره
به لان الموكل امره بعقد يسلم له الاجر اذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها
وان لم ينتفع وفي المزارعة لا يسلم له الاجر على كل حال . ولو وكل رجلا بان
ياخذ له هذه الارض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الآمر .
ولو وكله بان ياخذها له مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها
الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الارض ثلثاه لا يجوز ذلك
على الموكل لان الموكل امره بان ياخذها مزارعة على ان يكون لرب الارض
ثلثه وللموكل ثلثاه وقد اتى بضده . رجل امر رجلا ان يدفع ارضه هذه
السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث او باقل او بالشطر جاز لان الموكل
اذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الامر الى رأي الوكيل فيجوز الا
. ان يدفعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة

لان مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف . ولو ان الوكيل حابا محاباة فاحشة فزرعها
المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطا ولا شئ
لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع المغصوب
مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطا ولرب الارض ان يضمن
المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف رح الاخر ثم يرجع المزارع على
الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف رح الاخر العقار لا يضمن بالغصب
وفي قول محمد وابي يوسف رح الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الارض
ايهما شاء وان لم تكن المحاباة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض
على ما شرطا والوكيل هو الذي يقبض حصة الموكل من الخارج ولا يقبضه الموكل
الا بوكالة الوكيل . ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما
يتغابن الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجرا
للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا يحتمل الغبن الفاحش
من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يلي قبض حصته هنا
دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض هاهنا الا بامر الموكل لان صاحب الارض لا يستحق
الخارج هاهنا بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نماء ملكه . ولو ان الوكيل
دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطا لان
الوكيل اذا حابا محاباة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون
الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان بالزراعة كان
لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف رح الاخر
وفي قول محمد وابي يوسف رح الاول له ان يضمن نقصان الارض ايهما شاء

رجل امر رجلا أن يدفع ارضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها
مزارعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى ودفعها بعد هذه السنة
لا يجوز استحسانا لان دفع الارض مزارعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت
فيتقيد بوقت المزارعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الاضحية يتقيد بايام
الاضحية من السنة الاولى. وكذا التوكيل باكراء الابل الى مكة للحج يختص بايام
الموسم من تلك السنة. بخلاف اجارة الدور والرقيق فان ذلك لا يختص
بوقت. رجل وكل رجلا بان يأخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة
مزارعة على ان يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل ان يأخذها بما يتغابن
فيه الناس لا بما لا يتغابن فان اخذها بما لا يتغابن فيه الناس لا ينفذ على الموكل
الا ان يرضى به الموكل ويزرعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل
بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به الموكل فان زرعها الموكل
بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعها وحصل الخارج
كان الخارج مشتركا بين رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا
بحصة رب الارض يستوفيه من الموكل ويسلمه الى رب الارض لان رب الارض
استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد. فلو ان رب الارض
اخذ حصته من الموكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه. ولو كان الوكيل اخذ
الارض لموكله بما لا يتغابن فيه الناس ولم يخبر الموكل بذلك حتى زرعها الموكل
بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه
ولا شيء للوكيل على الموكل لان استيجار الوكيل كان نافذا على الوكيل فاذا زرعها
الموكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل دفعها

اليه وامره ان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزارع. ولو كان الوكيل
دفع الارض الى الموكل ولم يخبره بما اخذها به ولم يامره بزراعتها فزرعها الموكل
كان الخارج للزارع لانه نماء بذره ولا شيء لرب الارض على الوكيل ههنا لان
الزارع حين زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب. ومن استاجر
ارضا فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الارض على المستاجر
اجر ثم نقصان الارض ههنا لرب الارض على الزارع لانه زرعها غصبا
ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يستكشف الحال انه بما اخذ الارض
لا يصير مغرورا من جهة الوكيل. رجل دفع الى رجل ارضا ليزرعها ببذره
هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الارض الزراعة من الزارع فان كان
الضمان شرطا في المزارعة كانت المزارعة فاسدة لان صاحب الارض اذا كان
البذر من قبل الزارع فهو مواجر ارضه ليزرعها العامل لنفسه فلا يستحق
عليه العمل فكان شرط الضمان شرطا فاسدا في الاجارة فيفسد الاجارة
فان لم يكن الضمان شرطا في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وان كان البذر من صاحب الارض
يجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شرطا في المزارعة او لم يكن لان صاحب الارض
يصير مستاجرا للعامل ههنا فيستحق عليه العمل فصحت الكفالة وان تغيب المزارع فاخذ الكفيل
بالعمل وعمل وادرك الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب
الارض والمزارع على ما شرطا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل الزارع
وللكفيل اجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بامره. ولو كانت
المزارعة بشرط ان يعمل الزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل فان كانت
الكفالة شرطا في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعا والمعاملة.

في جميع هذا بمنزلة المزارعة . ولو دفع رجل ارضه مزارعة وكفل انسان لرب الارض بحصته مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل لان حصة رب الارض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرطا فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة . ولو كفل رجل لاحدهما عن صاحبه بحصته مما يخرج الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطا في المزارعة فسدت المزارعة . وان لم تكن شرطا فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد المزارعة اذا كانت الكفالة شرطا فيها لان دين الاستهلاك دين يجب لا بعقد المزارعة فيفسد المزارعة كمن باع من رجل شيئا وكفل انسان للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع . ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض بحصته مما يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئا من الخارج وانما يستحق اجر مثل الارض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم ذلك والله اعلم

كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا رح بشرائطها في جميع الاشجار والكروم والرطاب . وقال الشافعي رح لا تجوز الا في الكروم والنخيل خاصة وشرائطها اربعة . منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتا عن نصيب الدافع جاز استحسانا كما قلنا في المزارعة . ومنها الشركة في الخارج كما في المزارعة ومنها التخلية بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا ويقع العقد على اول ثمرة تكون في تلك السنة فان لم تخرج في تلك السنة ثمرة ينتقض المساملة . رجل دفع اصول رطبة في ارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة على مرور الزمان فان كانت رطبة لنباتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول مرة تكون . ولو دفع نخلا فيه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة بعد ما صار بسرا اخضر او احمر الا انه لم يتناه عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة . ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه لا يزيد بعد ذلك لا قليلا ولا كثيرا الا انه لم يرطب بعد كانت المعاملة فاسدة لان بعد ما تناهى عظمه لا يزداد بعمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله . ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهى جزازها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على ان ما رزق الله تعالى من بذر فهو بينهما نصفان جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيجوز فيكون البذر بينهما والرطبة لصاحبها . ولو شرطا على ان يكون الرطبة بينهما نصفان فسدت المعاملة لانهما شرطا الشركة فيما لا ينمو بعمله فالرطبة للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشتراط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك ههنا . ولو دفع الى رجل غرس .

نخل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه
ويلقح النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسم
سنين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المواضع في الضعف
والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه
فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا . ولو دفع الى رجل نخلا او كرما
او شجرا قد اطعم وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقح
نخله ويكسح كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما
نصفان فهو فاسد لاشتراطهما الشركة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر
فلا يجوز كما لو دفع ارضا مزارعة على ان يكون الارض والزرع بينهما
نصفين . ولو دفع نخلا او كرما او شجرا معاملة اشهرا معلومة يعلم انها
لا تخرج الثمر في تلك المدة بان يدفعها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدا
. ولو شرطا لذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جاز
لانا لم نتيقن بفوات المقصود بهذا الشرط وانما نتوهم فان خرج الثمر في تلك
المدة كان بينهما على ما شرطا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل
عمله فيما عمل ان لم يكن تاخر الخروج لآفة حدثت في تلك السنة وان لم يخرج
الثمر لآفة سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر
للعامل ههنا ولا شيء له لان حدوث الآفة لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج
في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد . رجل دفع الى رجل كرما معاملة وفيها
اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب
ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا النماء والزيادة

فان كان بحال لا يذهب ثمرتها قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز المعاملة
في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيبه من تلك الثمار. ولو دفع شجرة الجوز
الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جاز دفعها
معاملة وللعامل حصة منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم تحتج
الى احدهما لا يجوز. رجل دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة على ان
يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان
وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرطا للعامل مائة درهم
على رب الارض كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة
على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من نخل او شجر
او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا
فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عنده فاخرجت ثمرا كثيرا كان
جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على رب الارض قيمة
غراسه واجر مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات. وكذا لو لم يشترط
له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك علي مائة درهم او شرط كر حنطة
او نصف ارض اخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض شرطا
ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض
مائة درهم او كر حنطة وسطا او شرطا ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا
لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان
لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل
ولرب الارض اجر مثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شرطا

لرب الارض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم . ولو كان الفراس من
صاحب الارض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل
مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه
وقيمة غراسه لان العامل يصير مشتريا الفراس ببعض المائة . رجل دفع
الى رجل ارضا على ان يغرس المدفوع اليه لنفسه ما بدا له من الفراس
على ان يكون الخارج بينهما نصفين وعلى ان يكون للعامل على رب الارض
مائة درهم او يسمى شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للغارس
ولرب الارض اجر مثل ارضه . رجل استاجر ارضا وقبضها ودفعها الى الاجر
مزارعة على ان يكون البذر من المستاجر كان جائزا وان كان من صاحب الارض
فهو فاسد . وفي الاجارة الطويلة اذا اشترى المستاجر الاشجار والكرم كما هو
الرسم ثم دفعها معاملة الى الاجر كان جائزا . ولو استاجر رجل ارضا
من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة الى زوجها او مزارعة او مقاطعة
كان جائزا ولو اخذها من الزوج ثم دفعها الى امرأة الاجر مزارعة ان كان
البذر من المرأة كان فاسدا . رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها الاشجار
والكروم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس
المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستاجر الارض من صاحبها
كل سنة باجر مسمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع
قبل النيروز ان يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل خروج
الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك
الوقت ضررا زائدا قال مولانا رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل

تمام السنة ويقد استاجر الارض مسانهة لايجبر المستاجر على قلع الاشجار

ان ابى ، رجل دفع ارضا له الى ابنه ليغرس فيها الاشجار على ان يكون الاشجار

بينهما نصفين فغرس الابن ثم مات الاب وترك اولادا سوى هذا الابن

فاراد بقية الورثة تكليف الغارس بقلع الاشجار كلها لتقسيم الارض

بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح انكانت الارض تحتمل القسمة تقسم الارض

بينهم فما اصاب حصة الغارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر

في حصة غيره يومر بقلعه وبتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا

للضرر بقدر الامكان ، وان لم تكن الارض تحتمل القسمة يؤمر الغارس بقلع

كل الاشجار الا اذا اجرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع

كل الاشجار ، رجل دفع الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يغرس المدفوع

اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز

فان غرس المدفوع اليه ثم لحق رب الارض دين لا وفاء له الا من ثمن الارض

قالوا ان لم يكن في الاشجار ثمر فان القاضي ينقض هذه المعاملة وان لم يكن

معاملة وكانت اجارة ينتقض الاجارة ويخير صاحب الارض ان شاء

ضمن نصف قيمة الاشجار للغارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين

وان شاء قلع الاشجار ، وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة

بينهما ، ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لرب الارض

ان يطالب المستاجر بتفريغ الارض وليس له ان يتملك الاشجار على

المستاجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الاشجار يضر بالارض ضررا

فاحشا لان الاشجار تبع الارض من وجه لان قيامها بالارض ويدخل .

في بيع الارض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال متقوم بمنزلة الارض
يجوز بيعه بدون الارض فلمكان جهة الاصالة لا يتملكها صاحب الارض
على الغارس بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان
لصاحب الارض ان يتملك على الغارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار
مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتضرر صاحب الارض بقلع الاشجار المشتركة
رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها ودفع اليه التالة فغرس فقال صاحب
الارض انا دفعت اليك التالة والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت تلك
التالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول
صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة التالة التي دفعها
اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها. رجل دفع الى رجل
كرما معاملة فاثمر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يدخلون الكرم ياكلون الثمار
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على
صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل. وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان
منهم ممن تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب
العامل ويصير كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه
لكن اخذوا وباذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كمن دل سارقا
على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير. رجل دفع تالة الى رجل ليغرسها
على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للغارس كنت
خادمي وفي عيالي دفعت اليك التالة لتغرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان
علم ان التالة كانت للغارس كان الشجر له وان كانت التالة للدافع فان كان

الغارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للدافع لان الظاهر شاهد له
وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه
قيمة التالة وكذا لو كان الغارس قلع التالة من ارض رجل وغرسها فهي للغارس
وعليه لصاحب الارض قيمة التالة يوم قلعها اكار غرس في الكرم اشجارا بغير
امر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصما قالوا ان كان صاحب الكرم متقبلا بان
الاغراس كانت للغارس حولها من ارض الغارس او من ارض غيره كانت
الاشجار للغارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير اذن صاحب الكرم وان كان
غرس بامره بغير شرط الشركة كانت الاشجار للغارس ويطيب له الزيادة. ارض
لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة وهب
ما نبت من عروق شجره لرجل وسلم قالوا ان كانت التالات التي نبتت تيبس بقطع
الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التالات تكون بمنزلة غصن من اغصان الشجرة
فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التالات لا تيبس بقطع الشجرة جازت الهبة
لان التالة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى في ارض
غيره شجرة لرجل نبت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقاه
حتى نبت بانباته فهو له وان نبت بنفسه لا بسقي احد فهي لصاحب الشجرة اذا
صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لصاحب
الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا ذهبت بنوات رجل والقتها في كرم رجل
اخر فنبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو
وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب
لحمها فتكون بمنزلة شجر في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كالسيل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض
بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض
ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض
نهر بين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار
قالوا ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع
هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما
رجل له حائط وله شجر على ضفة نهر عام فنبتت من عروقها اشجار في جانب
اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى
صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبتت من عروق الشجرة
التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب
الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبتت بسقيه
ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم. ضيعة
متلازقة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب
الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت
من غير انبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلعها ولا [يستحق]
لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلعها وان كانت الاشجار من الاشجار
التي لا تنبت من غير انبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت تنبت بغير انبات ولا [يعلم]
لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تنبت الا بانبات كانت
مملوكة لمن انبتها فاذا لم يعلم المنبت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا اشجار
على ضفة نهر لا يدوم جري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في [ساحة]

هذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه الاشجار وانا وارثه
وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعي البينة يقضى له وان لم يكن له
بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة
وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون
لصاحب الارض. طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي
فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة
تبعا للطاحونة لان الشجرة لا تكون من توابع الطاحونة بل هي اصل بنفسها
فملك الطاحونة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم تكن تبعا للطاحونة فاذا اختصم
فيها قوم فمن عرف انها في يده فهي له والبينة على غيره. مسناة بين ارضين احدهما
ارفع من الاخرى على المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة
ولا يحتاج امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض
العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر
البينة. وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت
المسناة وما عليها من الاشجار بينهما. رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالقرس على من
يكون حكي الشيخ الامام اسمعيل الزاهد عن استاذه الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح
انه قال انا نقيس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة فاراد
العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضيب الذي
يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيب وشق الشجرة
وادخال القضيب في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضبان

يكون منه الغرس على صاحب الكرم والعمل يكون على العامل وكذا الدعائم
يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك
في تغطية الاشجار في الخريف ما كان من باب العين كالشوك الذي يوضع
على الكرم يكون على صاحب الكرم وعمل التغطية يكون على العامل حتى لو انقضت
مدة المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. ويجب على العامل
حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق له شيئا من الاشجار والقضبان
لطبخ القدر ولا من الدعائم والغرس واذا رفع القضبان وقت الربيع
واخرج الكرم لا يحل له ان ياخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشاخ
درخت سرخدا وند باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئا من العنب
والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم. رجل دفع ارضه معاملة
على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد د ما يحتاج
الى التشديد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة
اهل بخارا فان اصابها البرد وفسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي رحمه الله
يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء
العقد فاذا ترك ذلك كان ضامنا

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والكلا
لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في الحياض
والعيون والابار والانهار لكل احد ان يشرب منها ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع
ذلك الماء ولا يسقي بها ارضه ولا زرعه. فاما الماء المحرز بالاواني لا ينتفع

به الا باذن من احرزه فمن سبق باخذ الماء في وعاء او غيره يصير مملوكا يملك
تمليكه كسائر انواع التمليك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلومات
يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض انسان بغير انبات
يكون مباحا لكل من ياخذه الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه فان كان لا يجد
ذلك في موضع اخر يقول لصاحب الارض اما ان تحتش وتدفع الي واما ان
تاذن لي بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر اذا نبت في ارض انسان بغير
انبات تكون لصاحب الارض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك
والكلاء والحشيش ما لا ساق له اذا نبت ينبسط على وجه الارض. ومعنى
الشركة في النار الشركة في الاصطلاء والاستضاءة واذا اراد ان يصطلي بنار
غيره او ياخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له ان ياخذ عين النار والجمرة
فان اراد ذلك كان لصاحبه ان يمنعه الا ان ياخذ شيئا لا قيمة له ولا يضن
به وكان له ان ياخذ بغير استيذان

فصل في الانهار

نهر لقوم ولرجل ارض بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض
ان يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا
او شجرا او زرعا ولا ان ينصب دولابا على هذا النهر لارضه. فان اراد ان يرفع
الماء بالقرب والاواني ويسقي زرعه او شجره اختلف المشايخ فيه. والاصح انه ليس له
ذلك ولاهل النهر ان يمنعوه. وان اراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر
ان يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب
ولا يفنى ليس لاهل النهر ان يمنعوهم وان كان ينقطع الماء بسقيهم بان كان الابل كثيرا

كان لهم حق المنع . وقال بعضهم ان كان ينكسر ضفة النهر ويخرب بالسقي كان
لهم حق المنع والا فلا وكذا العين . والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز و
احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص . واختلفوا في التوضي بماء السقاية جوزه بعضهم
وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والا فلا . وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا
في الحياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التوضي ويمنع منه وهو الصحيح
ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله . وليس لاحد ان يسقي
ارضه او زرعه من نهر الغير او عينه او قناته اضطر لذلك او لم يضطر وان سقى
ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ
مرة بعد اخرى يؤدبه السلطان بالضرب والحبس ان راى ذلك . رجل له ارض
على شط الفرات او على ضفة نهر عام كان للعامة المرور في هذه الارض للشفه
واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرور
في ارضه اذا لم يكن لهم طريق في غير ذلك . رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهرا
وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جاريا الى ارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول
المدعي وان لم يكن جاريا الى ارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض
الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعي البينة وكون النهر محفورا الى ارض
المدعي لا يصلح حجة للمدعي لان ذلك مجرد شبهة والاول
استعمال . ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجربة
فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل
عما يحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشركاؤه اولى بذلك الفضل لانه
لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه لشركائه فاما ان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك
الارض لم يكن له ذلك الا برضا شركائه في النهر فان لم يرضوا كان بينهم على قدر
انصابهم ولا يشبه هذا. لو كان له سدس الماء من نهر بين قوم او عشر الماء
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه
الى حيث شاء من الارضين لان ذلك ليس بشرب الارض معين ولو استغنى
عنه لا سبيل لشركائه عليه. رجل له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة
وليس له في هذا النهر شريك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم ذلك كان لصاحب
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث شاء وان كان ذلك يضر باهل الانهار وهم
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضي
نهر خاص لقوم ليس لغيرهم ان يسقي بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن
القوم الا واحدا او كان فيهم صبي او غائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقي
زرعه وارضه من ذلك النهر. رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنعه من الدخول
في ارضه الا ان يمشي في بطن النهر. وكذا القناة والبئر والعين لانه لا ضرورة
له في التطرق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمشي في بطن النهر
بخلاف ما اذا كان ارضه على شط فرات او على ضفة نهر عام فان ثمه ذكرنا
ان للعامة الدخول في ارضه لاصلاح النهر العام اذا لم يكن لهم طريق غير
ذلك لان ثمه الضرر عام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وههنا

ضرر صاحب النهر والقناة ضرر خاص فلا يتحمل لاجله ضرر صاحب الارض
بالدخول في ارضه . رجل اتخذ في داره خضرة او شجرة واراد ان يسقي ذلك
بالاواني من نهر لغيره اختلفوا فيه قال مشائخ بلخ رح ليس له ذلك الا باذن
صاحب النهر كما ليس له ان يسقي زرعه . وذكر شمس الائمة السرخسي رح
الاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك
يعد من الدناءة . نهر بين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصة
بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . نهر بين اثنين تهايئا
فيه بالايام جازت المهاياة . ولو كان لاحدهما نهر وللاخر نهر اخر فتهايئا
لا يجوز . رجل باع ارضا بشربها فالمشتري قد ربما يكفيها وليس له جميع ما كان
للبائع . قوم لهم اراض على نهر لا يعرف كيف كان بين اهلها في الماضي اختصموا
في الشرب فهو على قدر اراضيهم لكل انسان بحصته بخلاف الطريق اذا كان
بين جماعة ودار احدهم اوسع من دار الباقين فانه لا يستحق بتلك الزيادة
من الطريق لان الاستطراق الى الدار الكبيرة نحو الاستطراق الى الدار
الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . نهر لقوم يمر في ارض رجل كان
لصاحب الارض ان يسقي منه ارضه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعوه .
رجل له شرب من نهر لارض اشترى ارضا اخرى ليس لها شرب من هذا النهر
بجنب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى اليها ويجعلها مكان
الاولى وليس له ان يسقي نخيلا له او زرعا له في ارض اخرى الا ان يملأ
الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتقه الى الاخرى يفعله مرة بعد اخرى . ارض
على نهر بشربها منه ادعى رجل الارض واقام شاهدين ان الارض له ولم يذكر

الشرب فانه يقضي له بالارض بحصتها من الشرب، ولو شهدوا بالشرب دون
الارض لا يقضي له بشيء من الارض. نهر عظيم لاهل قرى لا يحصون ادعى
قوم سواهم ان هذا النهر لقرى معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على
ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد
منهم قال محمد رح اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد
من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر
جماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من
طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البينة
كذلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معروفين لم يقض
عليهم عند حضرة احدهم وانما يقضي على من حضر منهم خاصة. نهر بين
قوم اراضي البعض في اعلى النهر واراضي البعض في اسفله ومن كان ارضه
في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر
على الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان في السكر قطع منفعة الماء عن اهل
الاسفل في بعض المدة وفيه تصرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء
لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى
النهر يسكروا النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصطلحوا على ان يسكر
كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل
واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح او بباب
او حشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند
الضرورة فيتقدر بقدر الضرورة ورضا الشركاء يتقيد بما يكفيه

وإن اختلفوا لم يكن لاحد ان يسكر على اصحابه . وكذا لو كان الماء في النهر بحيث
لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يرووا
ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكروا ليرتفع الماء الى اراضيهم . وان اراد احدهم
ان يكري من النهر الخاص نهرا اخر لنفسه لم يكن له ذلك . وكذا لو اراد ان ينصب
عليه رحى لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رحى لا يضر بالنهر ولا بالماء
بان يكون في ارض خاص له ولا يغير الماء عن سننه ولا يمتنع جريان الماء بالرحى
بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل
ذلك بغير اذن الشركاء لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك
فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يلتفت الى ذلك . وكذا لو اراد ان ينصب على هذا
النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل
. ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والدجلة
والسيحون والجيحون شربا لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شركاء على الوادي
الكبير انهار وخفف الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى
قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المد وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الانهار
التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء
الى حيث شاء . وان كان يضر ذلك باهل الانهار او هم محتاجون الى هذا الماء لم يكن له
ان يسوق الماء الى تلك الارض . ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد
ان يجريها فيسفلها عن موضعها ليكون اكثر اخذا من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك
لان هذا الكري تصرف في ملك نفسه وهو الكوة . وعن الشيخ الامام شمس الائمة
الحلواني رحمه الله انه قال هذا اذا علم انها كانت متسفلة في الاصل وارتفعت

مانكباس ذلك فهو بالتسفيل يعيدها الى الحالة الاولى . اما اذا علم انها كانت
في الاصل بهذه الصفة فاراد ان يسفلها فانه يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا
ان ياخذ زيادة على ما كان له من الماء . وكذا لو اراد ان يرفعها وكانت متسفلة
ليقل ماؤه في ارضه حتى لا ينز كان له ذلك . ولو اراد ان يوسع فم النهر ليدخل
الماء في كوته اكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه اخذ زيادة على ما كان له من
الماء . وعن ابي يوسف رح انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من الفرات
او الدجلة او النيل وهو نهر في الروم او ياخذ الماء من نهر مرو وهو وادي
عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقي بهذا النهر الخاص زرعه او كرمه
او نخله فاجراه انسان اخر الى ارضه قبل ان يصل الماء الى ارض صاحب النهر
كان لصاحب النهر ان يمنعه . واذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا اي
ان يمنعه من ان يسقي ارضه او نخله . وعن ابي يوسف رح انه سئل عن نهر
مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماؤه بين اهلها كوى بالحصص لكل
قوم كوة معروفة فاحيى رجل ارضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر
فكرى لها نهرا من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء اليها من ذلك
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضر باهل مرو ضررا بينا في مائهم
ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذا لكل احد ان يمنعه لان ماء النهر
العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر . وان كان ذلك لا يضر
باهل مرو له ان يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على اصل الاباحة
لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كرى
نهرا من فوق مرو . واما اذا اضر بهم فكل واحد يكون ممنوعا عن الحاق .

الضرر بالعين. قال محمد رح سألت ابا يوسف رح هل لاحد من اهل هذا النهر
الخاص ان يتخذ عليه جسرا ويكري لها منه نهرا في ارضه ويسيل فيه ماء النهر
ثم يعيده الى النهر الخاص وذلك لا يضر باهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان
النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحدث
فيه حدثا ولا ان يتخذ عليه جسرا ولا قنطرة. الجسر اسم لما يتخذ من الالواح
والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الآجر والحجر بعد ما اتخذ في موضع
لا يرفع عن ذلك الموضع. وكذا البئر والعين بين قوم الشركة فيه خاصة وكذلك
نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين
في اعلى هذا النهر الخاص وارض الآخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد
بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي وتنز منه ارضي ولا يصل
اليك الماء الا بعد ان يقل فيأتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه
يقصد الاضرار بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسكر
النهر. وكذا لو قال الاسفل لي نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصتي
سددت منها ما بدا لي وانت في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القسمة
تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما نقض تلك القسمة الا ان يتراضيا على ذلك
فان تراضيا على ذلك واقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقض كان له
ذلك لان ذلك كانت اعارة والاعارة غير لازمة. وكذا لو مات احدهما كان
لوارثه ان ينقض ما تراضيا عليه. وسئل ابو يوسف رح عن نهر بين قوم يأخذ
الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى
مسماة فاراد احدهم ان يسد كوة له ويفتح كوة اخرى اعلى من الاولى لهذا النهر

قال ليس له ذلك لانه يكسر ضفة النهر المشترك ويريد به ان يزيد الماء في حقه
لان دخول الماء في اعلى النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك
الكوة فرق بين هذا وبين الطريق . رجل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل
باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمه له حق المرور والدخول في السكة
وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما ههنا حقه
في الماء يزداد بفتح الكوة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة
اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد
طريقه ومروره في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين وبه
اخذ شمس الائمة السرخسي رح . وسئل ابو يوسف رح ايضا عن رجل جعل له
امير خراسان شربا من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى او كان له شرب
كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفتحه في ارض يملكها او في ارض
لا يملكها قال ان كان يضر بالعامة لم يجز ويجوز اذا لم يضر كما لا يجوز للامام
ان يأخذ شرب احدهم ويعطي غيره . وسئل ايضا عن نهر بين قوم يأخذون
الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث كوى
فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء اكثر من نصيبكم
لان كثرة الماء ودفقه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شيء كثير ونحن
لا نرضى بهذا ونجعل لكم اياما معلومة ونسد في ايامكم كوانا ولنا اياما معلومة
وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل
اليوم . وكذا لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان ينقص الا
بحجة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قديما يترك على حاله

ولا يفسر الاجمة . نهر في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في داره
من ذلك النهر ويسقي بستانه ويمنعه الجيران عن ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي
رح ان كان حديثا كان لهم المنع وان كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة
نهر بين قوم غطى رجل مجرى الماء قال ابو القاسم رح اذا لم يكن قديما فلا باس بالجبر
ان ياخذوه بالكشف ورفع الغطاء . بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة
غير نافذة قال ابو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويؤمر برفعه فان
لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليامره بالرفع . نهر لقوم حفروه والقوا التراب
في ارض رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم رح يوخذون برفع ما بعد وبالحريم عن
ابي حنيفة رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يوخذون
برفع التراب . نهر بين قوم لهم عليه اراضي لبعضهم عليه سواق ولبعض عليه دوال
وللبعض ارض ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف
من هذا النهر ولا من غيره اختصموا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر
وهذه الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب
السواقي والدوالي لا لصاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر اراضيهم
التي تكون على شط النهر . وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف
وان لم يكن النهر بينهم على قدر اراضيهم . وان كان لهذه الارض شرب معروف
من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض
الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة . فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا
النهر قضى القاضي لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر . كان لصاحب الارض ارض اخرى
بجنب هذه الارض ليس لها شرب معروف في القياس لا يكون لهذه الارض الاخرى

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حائلة
بين الارض الاخرى وبين النهر، وفي الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا
النهر لان الاراضي اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب
من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا. رجل ادعى ارضا بشربها من نهر
وانكر اهل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له
ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض وبحصتها من الشرب لان الشرب تبع واستحقاق
التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له
بشيء من الارض لانهما شهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع. نهر لرجل في ارض
رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضى له وكذلك
مسيل الماء لان الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة. ولو شهدوا
ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهد وان له في رقبة النهر شيء لا يقبل شهادتهم
ولو ادعى عشر نهر وعشر قناة فشهد احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول
ابي حنيفة رح لا يقبل شهادتهما وان شهدا بالاقرار. وعند صاحبيه رح جازت
شهادتهما على الاقل استحسانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذه الارض فباع النهر من
رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر
فلو ان مشتري النهر اراد ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاح النهر لم يكن له ذلك
الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على شط فرات او على شط
نهر عام كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفة ولاصلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم
اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبئر بين رجلين باع احدهما نصيبه
من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه

على ان يكون للمشتري طريق في هذه الارض لم يجز . ولو كان بين ثلثة نفر ضيع باع احدهم
نصيبه من احد الباقيين لا يجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شربا بغير ارض
وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون
على صاحب الارض فلو انه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب
مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجيز البائع الاول
لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على موجود
الا ترى انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع وانما يقع
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مولينا رض وعندي هذا الجواب
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان
بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه اخذ المشائخ وقد
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل
رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بميتة او دم وقبضه لا يجوز عتقه . ولو باع الارض
بشرب ارض اخرى اختلف المشائخ رح فيه . نهر مشترك بين رجلين باع احدهما
ارضه الذي بجنب هذا النهر وراء هذا النهر طريق وذكر في صك البيع حد الارض
التي باعها للطريق قال ابو نصر رح لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح
يدخل وعليه الفتوى . كرمان مجرى مائهما واحد بيع احدهما ثم الآخر قال الشيخ

الامام ابو القاسم رح لا يستحق احدهما على الاخر مجرى بغير شرط . وان كان كل كرم لرجل
اخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق هو له يدخل فيه المجرى هكذا قال
الفقيه ابو الليث رح هذا اذا باع العليا اولا ثم السفلى وهما لواحد واما اذا باع
السفلى اولا بكل حق هو له يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير صحيح وانما
الجواب الظاهر ان يقال انه ان كان كل كرم لمالك اخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والمرافق
لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكرا ذلك في البيع كان لكل مشتر حق اجراء الماء
الى ارضه ويكون كل مشتر قائما مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتاخر وان كانا
لمالك واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك
فان باع العليا اولا بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلى حق اجراء الماء الى كرمه السفلى
. دار ان لرجل مسيل ماء سطح احدهما على الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل
حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري
الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع
وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تبع يكون له في الدار التي باعها . رجل له داران
متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة
وملقى ثلجها الى الخراب قال الفقيه ابو بكر رح ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء
في الخراب جاز لان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى ملقى طرح الثلج لا يجوز لانه
لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب
ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله
وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح منزل لدار رجل اخر وله فيها ميزاب
قديم ليس لصاحب الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان

فيهما وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والفتوى
على جواب الاستحسان. كرم بين اربع اخوة وبجنب الكرم حائط لهم فاشترى
احد الاخوة الحائط بحصته واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشترى فاراد احد
الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء
في مجرى مشترك كان لهم المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا كان
للمشتراة شرب من هذا النهر. رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك
في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقبة النهر لا شيء له من الثمن ولا سبيل له
على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصي فباع الوارث الدار
ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه. ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال
صاحب المسيل ابطلت حقي في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل
حقه قياسا على حق السكنى. وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال لان
ملك العين لا يبطل بالابطال. وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات
الموصي فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح. وذكر
الشيخ الامام المعروف بخواهرزاده رح ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
القسمة غير متاكد يحتمل السقوط بالاسقاط. حائط بين رجلين عليه
حمولة لهما فرفع احدهما الحائط برضا صاحبه ثم ... صاحبه بماله برضا الآخر على ان يجري
صاحبه مجرى ساقية في داره ليجري ماء فيها الى داره ويسقي بستانه ففعل واعاره المجرى ثم بدا له ان يمنع
المجرى كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يمنع المجرى كان له ان يغرم لباني الحائط
نصف ما انفق في بناء الحائط ... الفرصاد على ضفة نهر له في دار رجل فدخل الماء

من عروق الشجرة من هذا النهر الى داره وتداعت الدار الى الخراب قال ابو القاسم رح
ان لم يغرسها في حريم النهر لا يؤمر الغارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار
الجار فللجار قطعها . وذكر في الاصل رجل خرج سعف شجره الى ملك انسان كان
لصاحب الملك ان يامره بقطع السعف . وكذلك الجذوع الشاخصة للانسان
الى دار جاره كان لصاحب الدار ان يامره بالقطع فان ابى ان يقطع يرفع الامر
الى القاضي حتى يجبره على القطع فلو انه لم يرفع الامر الى القاضي وقطع بنفسه فيما الجذع
الذي انقطع على وجه الجدار لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن
علي السغدي رح عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها الى بيت صاحب
النخلة ليس لصاحب الملك ان يقطع وان قطع ضمن سواء كان السعف نبت
على حد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مده الى ملك صاحب النخلة
كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف
في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال الى هواء صاحب الارض فان كان
يمكنه المد ليس له ان يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مده ينظر ان كان السعف
هو القوائم كان له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم
لا يختلف وان كان الاشجار مثمرة او غير مثمرة لكن موضع القطع غير متعين نحو الترج
والعنمو بركان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض
ان يقطع ولو قطع كان ضامنا . قال القاضي الامام هذا رح ههنا مسئلة اخرى لم تذكر
في الكتاب اذا انبت الشجر في ملك انسان او غرس رجل تالة في ارضه فكبر وانتشر
من ارض جاره قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره . رجل
له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واحد اطراف جذوع الساباط على جدار

مسجد فرفع صاحب الساباط جذعه عن موضعه واراد ان يضع على هذا الجدار

ان فيع ماكان من غيران يبني على جدار المسجد بناء فمنعه اهل السكة عن ذلك

قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون

بمنزلة الشركاء في الجدار اذا كان الجدار مستحقا لهم فلا يكون لصاحب الساباط

ان يحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك. نهر العامة

في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ بساتين يسقيها من هذا النهر

قالوا ان كان ذلك لا يضر باهل المدينة لا بأس به وان اضر بهم بان كان لا يصل

اليهم من الماء الا شيء قليل لا يسعهم ذلك. ولو كان النهر [illegible]

ان يغرسوا الاشجار على ضفته ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به

وان كان لا يضرهم. نهر لقوم يجري في بستان رجل كان

ان يغرس على حافته لان فيه اختصاص اهل النهر فان

حينئذ يؤمر بقلعها الا ان يوسع صاحب البستان

فلا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا تقلع. نهر [illegible]

الماء يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر [illegible]

من هذا النهر فعروق الشجرة الى داره فتداعت العارة الى الخراب [illegible]

الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار

جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر

الى القاضي. حوض في بستان رجل وهو مستنقع لماء اقوام فامتلأ الحوض

وذلك يضر بمتاع صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع

من اجراء الماء في هذا الحوض الى ان يصلحوا الحوض. قال الشيخ الامام ابو القاسم

ان كان صاحب البستان مقرا بالحوض لارباب النهر وان استنقاع الماء فيه
قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا الحوض
وليس على صاحب البستان اصلاح الحوض. رجل له مجرى ماء في دار رجل
فخرب المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه قال ابو نصر رحمه الله
لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل
فخرب السطح لم يكن لصاحب السطح ان ياخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه
فكذلك ههنا. فان كان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه قال الفقيه
ابو الليث رح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجرى
وليس هذا كالسطح لان الماء الذى في النهر ملكه وحقه وهو الذى يستعمل
النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي رح في مثل هذا وهو
المختار. جدار بين رجلين وبيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى بذراع
او بذراعين فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن انت
الى حد بيتي ثم نبني جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ليس له ذلك لكن بناؤه
جميعا من اعلاه الى اسفله. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان بيت احدهما
اسفل باربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب
الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفل وعلو. حائط لرجل
باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام منفتحا كان له ذلك
اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامة وان اضر بان ينكسر النهر
ليس له ذلك والله اعلم

فصل في كري الانهار وعمارة المجاري والمسالك

الانهار ثلاثة منها ما يكون كريه على السلطان . ومنها ما يكون كريه على اصحاب
النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كريه على اصحاب النهر
واذا امتنعوا لا يجبرون . اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل
في المقاسم كالفرات والدجلة والجيحون والسيحون والنيل وهو نهر الروم
. واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال
فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كريه ويخرجهم لاجله فان اراد
واحد من المسلمين ان يكري منها نهرا لارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعامة
فان اضر بالعامة بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك . واما
الذي يكون كريه واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك
وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليها قرى فان فسد واحتاج الى
الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان
فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة ويخشى ان يؤدي
ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكري يرجع
الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهرا لارضه
اضر ذلك باهل النهر او لم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفعة . واما النهر الذي يكون
كريه على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص
قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فما دونها او عليه قرية واحدة يعني اذا يقسم بينها
نهر فهو خاص يستحق به الشفعة . وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال
بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان للاربعين فهو نهر عام
وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص . وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

فهو خاص واصح ما قيل فيه ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اي الاقاويل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقون قال ابو بكر بن سعيد البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حفره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر الاسكاف رح يجبرون على ذلك. وذكر الخصاف رح في النفقات ان القاضي يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف رح. وان ارادوا كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكرى من اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال ابو يوسف ومحمد رح يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي وليس على اهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يحصون. لابي يوسف ومحمد رح ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بصب الماء ولابي حنيفة رح ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما وراء ملكه وانما ينتفع بملك الغير فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل ماء على سطح جاره لا يكون عليه عمارة سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب الشفة بحكم المنفعة وبقول ابي حنيفة رح اخذ وليه الفتوى. فان كان فوهة النهر لارضه في وسط ارضه فكرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول ابي حنيفة رح اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي آخره واختلفوا ايضا ان الكرى اذا جاوز ارضه هل له ان يفتح الماء لارضه او لا يفتح

حتى يفرغ الكل عن الكري قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتاخرون البداية بالكري من اسفل النهر . نهر يجري في السكة يحفر في كل سنة مرتين ويجتمع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ارباب النهر بنقل التراب . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك نهر لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم برفع التراب . بئر للماء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلأ ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قديما لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك . بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر . امراة لها تسعة اجرية من الاراضي فجاء السيل وخرب ثلث هذه الاراضي فاستاجرت اقواما ليعمروا الجري على ان تعطيهم ثلثة اجرية من هذه الاراضي قال بعضهم ارجوا ان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلثة اجرية من الاراضي . وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح لا تجوز هذه الاجارة فان عندنا لو باع كذا ذراعا من هذه الاراضي لا يجوز فكذلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو عينت للاجر الاجرية الثلثة العقد جاز عند الكل نهر كبير يتشعب منه نهر صغير يجري في سقة النهر الصغير ... الاجر والجص ... الاصلاح الدقة

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدرقة تعود اليهم خاصة كمدرقة يخرج
منها الماء فيسيل في مجريين وبين المجريين حائل من خشب بفسد احيانا فقال
اهل المجرى الذي لا يبقى فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجرى الاخر نحن نريد ان
نجعل معبرا لكم من النورة والاجر ليمسك الماء قالوا ليس لهم تعيين آلة اصلاح
المجرى انما الواجب عليهم تحصين الموضع الذي يفسد حتى يمتنع تحوله عن غيرهم
اليهم وما زاد على ذلك فهو تشهي وتمني. مسناة بين نهر صغير وكبير فخربت
واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة
ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسناة حريما للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرته
كجدار بين جارين حمولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار عليهما نصفين بخلاف
المزرقة اذا خربت فان نفقتها تكون على قدر رمياتهم لانهم يستعملون المزرقة
بمياههم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك. رجل له مسيل ماء السطح
على سطح جاره فخرب سطح الجار فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضع
ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب
السطح الذي عليه المسيل. نهر في دار رجل يتعدى ضرر مائه الى دهليز الدار
ثم يتعدى من الدهليز الى دار رجل اخر ويتضرر بذلك ضررا فاحشا قال الفقيه
ابو بكر البلخي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة يجري
في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه
وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجرى وبه اخذ
الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك ههنا لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك
وقف على مرمة نهر سكة كذا وكان الماء ينصب من النهر الاعظم في درقة ثم يسيل الى السكة ثم يسيل من تلك السكة

الى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر الى المرمة في السكة الاولى قالوا لا يجوز مرمة النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون النهر في السكة الموقوف عليها . ولو كان الماء ينصب من النهر الاعظم في فضاء ليس له شفة ولا شاربة ثم يسيل من الفضاء الى السكة الموقوف عليها فانه يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان يخرج من السكة الموقوف عليها لان في الوجه الاول النهر ينسب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الى اسفله ينسب الى السكة الموقوف عليها . ولو احتاج النهر الى الجسر لا يجعل من غلة الوقف لان الجسر ليس من المرمة . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر النهر يجوز ان يحفر من غلة الوقف لان عند خوف تخريب المسناة يكون حفر النهر من المرمة

فصل في احياء الموات

اذا احيا ارضا ميتة ان كان باذن الامام ملكها . وان احياها بغير اذن الامام لا يملك في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه يملكها . واختلفوا في الموات عن محمد رح ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وان تفاوتت من اهل المصر والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرانات او لم تكن وسواء كانت من ارض العرب او من غيره في المفاوز او بقرب من الجبال . واصح ما قيل فيه ان يقف الرجل على طرف عمران القرية فنادى باعلى صوته فالى اي موضع ينتهي اليه صوته يكون من فناء العمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي وغيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك . وتفسير الاحياء عن محمد رح في النوادر ان احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون

بالقاء البذر والزراعة حتى لو كربها ولم يسقها او سقاها ولم يكربها لم يكن احياء
وفي ظاهر الرواية اذا حفر لها النهر وسقاها يكون احياء . وكذا اذا حوطها او سنمها
بحيث يعصم الماء يكون احياء وان وضع الاحجار حولها او حصد ما فيها من الحشيش
والشوك وجعلها حول الارض يريد احياءها يكون ذلك تحجيرا ولا يكون احياء
فاذا فعل ذلك كان هو احق باحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رض ليس للمحتجر
بعد ثلث سنين حق فبعد تحجير لا يكون لغيره ان يشتغل باحيائها بل ينتظر الى
ان يعلم انه ترك احياءها والتقدير بثلث سنين عرف بقول عمر رض واذا مضت
تلك المدة عرف بطريق الظاهر انه ترك احياءها فكان لغيره احياؤها وهذا بطريق
الديانة لانه سبق غيره فكان هو اولى به من غيره لكن سبق بمكان في المسجد او في الرباط
او في المفازة كان هو اولى به من الغير . اما في الحكم اذا احياها غيره بعد التحجير باذن
الامام كانت له . ولو حفر بئرا في المفاوز او في موضع لا يملكه احد باذن الامام كان له
وله ما حول البئر اربعون ذراعا حريما للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم
الناضح ستون ذراعا . وقال ابو حنيفة رض حريم بئر الناضح لا يزداد على الاربعين
. وقال صاحباه رح ستون ذراعا . ولو حفر نهرا في مفازة او موضع لا يملكه احد
باذن الامام قال ابو حنيفة رح لا يستحق النهر حريما . وقال صاحباه رح يستحق
مقدار عرض النهر حتى اذا كان مقدار عرض النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم
مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رح .
وعن الكرخي رح مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر رجل بئرا في ارض موات
لا يملكه احد باذن الامام ثم جاء غيره وحفر في حريم الاول بئرا كان للاول ان يسده

ويكبسه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول ان ياخذه بكبس ما احتفر وكذا لو بنى الثالث في حريم الاول بناء او زرع زرعا كان للاول ان يمنعه عن ذلك وما عطب في البئر الاول لا ضمان على الاول وما عطب في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متعد فيه . ولو كان الثاني حفر بئرا باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول فتحول ماء البئر الاول وعرف ذهابه بحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعد بل محق فيما صنع فلم يكن له ان يخاصمه كمن اتخذ حانوتا ثم جاء آخر واتخذ حانوتا بجنب الاول للتجارة التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني . ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حتى اتى به ارضا فاحياها فانه يجعل لقناته ولمخرج مائه حريما بقدر ما يصلح . هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واما عند ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم الموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض . وان كان بغير اذن الامام لا يستحق الا ان عند ابي حنيفة رضي الله عنه من احتفر نهرا لا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير ذلك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض ومن استخرج عينا باذن الامام يستحق الحريم . ولهذا قال يستحق الحريم الموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لان قال يستحق حريما على قدر ما يصلح لانه لم يجد فيه نصا . ولو كانت القناة على وجه الارض بين رجلين والارض بينهما ثم استحق احدهما ارضا اخرى واراد ان يسقيها من القناة لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين اذا استحدث احدهما ارضا فليس له ان يسقيها الا باذن الشريك

فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمحظور

رجل سقى ارضا او زرعا له سقيا معتادا من مجرى له وتعدى الى ارض جاره ذكر في الاصل
انه لا يضمن وان سقاه غير معتاد ضمن. قال الفقيه ابو جعفر رح هذه المسألة
على وجوه ان اجرى الماء في ارضه اجراء لا يستقر الماء في ارضه بل يستقر في ارض
جاره ضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره فان كان
جاره تقدم اليه بالسكر والاحكام فلم يفعل ضمن استحسانا ويكون بمنزلة
الاشهاد في الحائط المائل. وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فتعدى
الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطة وهو يعلم
انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره ضمن ويؤمر بوضع المسناة
حتى يحول بينه وبين التعدي فيمنع عن السقي. وان كان في ارضه ثقب وجحر
ان علم بذلك ولم يسده حتى فسد ارض جاره او كرابه ضمن وان كان لا يعلم
لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم ان تحت الميزاب متاع رجل يفسد
بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وذكر في الاصل ان في الثقب لا يكون ضامنا
ولم يفصل. والصحيح انه على التفصيل الذي ذكرنا رجل اراد سقي ارضه
او زرعه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعه قالوا لا شيء
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي. رجل له نوبة ماء في يوم معين
من اسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي البزدوي
رح ان غاصب الماء يكون ضامنا. وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل الماء
من جحر الى دار جاره قالوا ان اجرى ما يحتمله النهر وكان الثقب خفيا

ولولا النقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن. وان اجرى ماء لا يحتمله النهر فتعدى
الى دار جاره ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه
الى دار جاره او ارضه كان ضامنا. ولو سقى ارضه فامتلأ ارضه وخرج الماء
من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا ولم يعلم به كما لو سبب الماء
في ارض جاره. رجل اوقد النار في ارضه فذهبت النار الى حصائد غيره فاحرق
قال ابو القاسم رح هذا وما لو سقى ارضه سواء. ان ارسل ماء او اوقد نارا
يحتمله ارضه لا يضمن والا ضمن. ومن المشائخ من قال ان اوقد النار في يوم ريح
ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار
لا يضمن على كل حال لان من طبع النار الخمود فلم يكن الغالب فيه التعدي
ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ماء لا يحتمله الارض كان ضامنا. واذا وقع
الحريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون
ضامنا كمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامنا. ولو ان هذا الذي هدم
الدار بعد وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن. رجل سقى ارضه
من نهر العامة وعلى نهر العامة انهار صغار مفتوحة الفوهات فدخل
الماء في الانهار الصغار [illegible] بذلك ارض غيره او مبطخة غيره قال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يكون ضامنا كانه اجرى
الماء فيها. قال مولانا رح وينبغي ان يفصل بين العلم والجهل ان علم بذلك
كان ضامنا والا فلا. رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر حتى جاوز
عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا فمال الماء عن
النهر وغرق قطنا لانسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر

وهو غير متعدي في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء
عن السيلان لانه متعد. رجل رمى بشاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء بها الى
الطاحونة فخربتها قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان النهر غير محتاج الى الكري فلا
ضمان عليه والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه
فملأ ارضه بقدر ما يحتمله فنز الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره لا يضمن
وقيل اذا علم بذلك ولم يخبر جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قدر ما يحتمله النهر
وتركه فازداد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على
الفتح المعتاد بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا. ولو سقى ارضه ثم انقطع
ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه
ولو فتح فوهة النهر وارسل قدر ما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض
غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جميع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل
بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضر بالطريق يكون
آثما بما صنع. وان كان لا يضر لا يكون آثما الا انه لو عثر به انسان او دابة فعطب
كان ضامنا ويكون لكل واحد من آحاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا
لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن
آثما كما في الطريق ولكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون آثما فيما صنع
ولو جسر على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على النهر الخاص بغير اذن
الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه حتى
انكسر او وهن فعطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعمدا وهو
يراه او ساق دابة عليه متعمدا لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد مر به الناس حيث اتخذ وإذا كان فعل ذلك بإذن الإمام فلا يضمن ما تلف
بذلك. ولو وضع رجل في طريق المسلمين بابا فمشى عليه إنسان متعمدا فانكسر الباب يطالب
الماشي بضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشي على الذي وضع الباب
لأن الواضع وإن كان متعديا في الوضع لكن الماشي لما تعمد المرور عليه فقد طرأت المباشرة
على التسبيب كمن حفر بئرا في طريق المسلمين فجاء رجل وألقى فيه نفسه لا يضمن الحافر
وكذا لو رش ماء في الطريق فجاء إنسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب لا يضمن الذي
رش الطريق قيل هذا إذا رش بعض الطريق أما إذا رش الكل فمشى إنسان متعمدا وعطب
كان ضمانه على الذي رش. ولو مشى أحد على ذلك الموضع ولا يبصر بأن كان أعمى أو كان في الليل
فعطب كان ضمانه على الذي رش لأن الذي رش كان متعديا بما فعل وكان سببا
ولم يطرأ عليه المباشرة فيضمن من التسبيب

كتاب الأشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلاثة فصل في معرفة الأشربة وأحكامها وفي هذا الفصل
شيء من مسائل طبخ العصير وفصل في حد الشرب وفصل فيما يتخذ من ثمرات الأشجار وما لا يتخذ

فصل في معرفة الأشربة

قال رضي الله عنه الأعيان التي يتخذ منها الأشربة أربعة العنب رطبة ويابسة
وهو الزبيب والتمر والحبوب نحو الحنطة والشعير والدخن والفواكه
نحو الرمان والإجاص والخاصيد والشهد والألبان ونحو ذلك
فجعلوا هذه الأشياء نوعا واحدا وإن اختلفت أجناسها لاتحاد حكمها
أما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباذق والمنصف والبختج والجمهوري
والحميد ويسمى أبو يوسفيا. أما الخمر فهي التي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف

بالزبد وصار اسفله اعلاه فهو خمر بلا خلاف . وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فليس بخمر في قول ابي حنيفة رض سكرا كان او قارصا وفي قول صاحبيه رح يصير خمرا وعن الشيخ الامام ابي حفص الكبير البخاري رح انه اخذ بقولهما واذا صار خمرا ثبت احكامها لا يحل شربها ويحد بتناول قطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشربها ويعزر بالجناية على الصوم . ومن احكامها ان يكفر مستحلها ولا يضمن متلفها اذا كان لمسلم ويبطل بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها . وهي نجس نجاسة غليظة اذا اصابت الثوب اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة واذا صبت في ظرف تنجس الظرف . وان اخرجت الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلثا فيطهر ان كان الظرف عتيقا . وان كان خزفا جديدا شرب فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر . وقال محمد رح لا يطهر ابدا . وقال بعض المشائخ على قول ابي يوسف رح ان لم يجفف في كل مرة لكن ملأ بالماء مرة بعد اخرى فما دام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى . وان لم يغسل الظرف وبقي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد رح في الكتاب حكم الظرف . وحكي عن الحاكم ابي نصر المهروية رح انه قال ما يوازي الاناء من الخل يطهر اما اعلى الجنب الذي انتقص من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالخل حتى يطهر الكل . وان لم يغسل كذلك حتى صب العصير فيه وملأه تنجس العصير لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي عن الفقيه ابي جعفر رح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله فلا يحتاج الى هذا التكليف . وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واختاره الصدر الشهيد رح وعليه الفتوى لان بخار الخل يرتفع الى اعلى الظرف فيطهر كله . ولو القي في الخمر سمكا وملحا واتخذ من ذلك مرها ذكر في الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر فصار خلا لان

ما يدخل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فيطهر السمك لانه سمك ربي بالخل وعن
ابي يوسف رح في غير رواية الاصول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك والملح مغلوبا
بالخمر وصار الخمر خلا يطهر وان كان السمك والملح هو الغالب لا يطهر وان صارت
حامضة هكذا حمل الجواب على التفصيل في الامكنة وهو الرشتاق واذا صار خلا
قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب
يطهر اذا صار خلا والصحيح ما قال محمد رح انه يطهر في الحالين لان ماء العنب
في الخمر صار نجسا لمجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا واذا وقعت
فارة في حب الخمر فماتت ورميت الفارة ثم صار الخمر خلا كان الخل طاهرا وان تفسخت
الفارة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفارة لم يصر خلا مرقة وقعت فيها
خمر لا يباح اكلها لانها تنجست بوقوع الخمر فيها لو وقع فيها ...
قال لا بعد ما لم يسكر لانها ليست بخمر حقيقة بل هو ...
التي من ماء العنب ويكره شرب دردي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه
وان جعل ذلك في خل فلا باس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير خلا ولا باس ببيع
العصير ممن يتخذه خمرا في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه يكره وقيل على قول ابي حنيفة
رح انما لا يكره اذا باعه من ذمي لان ... المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتريه بذلك الثمن يكره اذا باعه
من يتخذه خمرا وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العصير خمرا لا باس
به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرس
الكرم على هذا اذا كان يغرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره
والافضل ان لا يبيع العصير ممن يتخذه خمرا خابية من خمر جعلت في نهر عظيم مثل
الفرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضا بذلك الماء او يشرب منه

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان
يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة لخرى في ماء جار ان كانت النجاسة
غالبة على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام
الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من
ذلك كانت النجاسة مغلوبه . ولو صب الخمر في قدح من الماء او في ماء الكد يخلط بعضه
البعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فيتنجس كما لو وقع
فيه بول فان شربه فان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لا يحد
وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر ولان
الفسقة يشربون الخمر هكذا فلو لم يحد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة .
ولو طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى ياخذ الخمر رائحته ثم يباع فانه لا يدهن
بها ولا يتطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق رائحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها
ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الريحان كما يجوز بيع الثوب
النجس ويكره للمرأة ان تمتشط بخمر لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قال عليه
الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها . وكذا
لا يسقي الدواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقي شاة وذبحها
من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثر في اللحم . ولو اعتادت بشرب
الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون جلالة فتحبس عشرة ايام
والدجاجة ثلثة ايام والبعير شهرا والبقر عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر
في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تاكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقر
والبعير عشرة ايام . وذكر الكرخي رح عن اصحابنا انه لا يحل للانسان

م

ان ينظر الى الخمر على وجه التلهي وان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك
الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك انتفاع بها . قطرة من خمر وقعت في خابية فيها
ماء ثم صب ذلك الماء في دن من الخل قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله يفسد
الخل بوقوع الماء النجس والماء لا يتخلل فيبقى نجسا . وقال بعضهم لا يفسد
الخل وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لمجاورة الخمر فاذا تخلل
الخمر بوقوعه في الخل زال المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر
ثم في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخمر ثم وقع في الخل . الثوب اذا وقع
في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبز فانه يكون نجسا
ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصر خلا بالخبز فلا يطهر . رجل خاف
على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش
عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطر تناول الميتة والخنزير
وكذا لو اكره على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل
كان اثما وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر [illegible]
يباح له شربها . وكذا اذا شرب للعطش الهالك يباح له لرفع العطش [illegible]
وان كان يزيد به العطش في الثاني الا انه لا يشرب الا مقدار ما [illegible]
يرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما المضطر اذا وجد [illegible] لا بأس
يباح له منها مقدار ما يسد رمقه لا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر [illegible]
يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لان [illegible] لتحصيل [illegible]
لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يحسب به [illegible]
ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان [illegible] بذلك الماء او يشرب منه

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ماء كثير
فابى ان يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع
منه الطعام حالة المخمصة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا
فهو على الوجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يرد رمقهما او كان لا يكفي الا
لرمق احدهما فان كان يكفي لرد رمقهما كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك
البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه يترك الماء على المالك رجل له على رجل دين
فقضاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم
ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحل به قضاء الدين
واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين . خمر وقع في حنطة
كره اكلها قبل ان تغسل لانها تنجست فان غسلت وطحنت ان كان لا يوجد
فيه طعم الخمر ولا ريحها لا بأس باكلها هذا اذا لم تكن الحنطة منتفخة وان كانت
منتفخة قال ابو يوسف رح تغسل ثلث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال
محمد رح لا تطهر ابدا واللحم اذا تنجس قال ابو يوسف رح يغلى ثلث مرات بماء
طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا ويكره الاحتقان
والاكتحال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط فالحاصل
انه لا ينتفع بالخمر الا انها اذا تخلل فينتفع به سواء صار خلا بالمعالجة او بغير
المعالجة عندنا خلافا للشافعي رح . واما الشراب الثاني من العنب فهو
الباذق وهو ماء العنب اذا طبخ ادنى طبخة يحل شربه ما دام حلوا عنده
الكل واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره ولا يفسق شاربه
ولا يكفر مستحله ولا يحد شاربه ما لم يسكر منه . وقال الشافعي رح يحد في قليله

قطرة منها واختلفت الروايات عن اصحابنا رح في نجاسته انها غليظة ام خفيفة
قال محمد رح كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز
الصلوة فيكون الباذق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي حنيفة
وابي يوسف رح وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير
الفاحش وهكذا روى المعلى عن ابي يوسف رح اما بيع الباذق يجوز في قول ابي حنيفة
رح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه ما دام حلوا يحل شربه واذا غلى
واشتد وقذف بالزبد لا يحل شربه عندنا . وقال اصحاب الظواهر يحل وحكمه
حكم الباذق . وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف رح في النوادر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم
المثلث والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب
ثلثاه ما دام حلوا يحل شربه عند الكل واذا غلى واشتد يحل شربه في قول ابي حنيفة
وابي يوسف في قول الاخر لاستمراء الطعام والتداوي والتقوي لطاعة
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويحرم القدح المسكر منه وهو الذي يعلم
يقينا او بغالب الرأي انه يسكره وعلى قول محمد والشافعي رح لا يحل شربه
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعي رح يحد
بشرب قطرة منها كما في الخمر لمحمد والشافعي رح قوله عليه السلام كل مسكر
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله ما روي ان رجلا اتى عمر رض بمثلث قال عمر رض ما اشبه هذا

بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى
ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن الصامت
ثم قال عمر رض اذا رابكم شرابكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه
اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وريح جنونه وما روينا من الحديثين
روي عن ابرهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطا لم يثبت
انما الثابت كل سكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيره فقليله حرام
ليس بثابت وابرهيم النخعي رح كان صيرفي الحديث. ولو طبخ العصير حتى ذهب
ثلثه وبقي ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف
ما بقي فصار الذاهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل
ان يغلي العصير ويتغير لا باس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت
الحرمة. ولو انه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد
عليه الطبخ لا خير فيه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد الطبخ
كما لو طبخ الخمر. ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثة اخماسه وبقي خمساه فقطع عنه
النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا باس به قال الشيخ الامام الزاهد
المعروف بخواهر زاده رح لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد ذهب
بحرارة النار وما دتها ولو ذهب بحرارة الشمس لا بالنار يحل فانهم قالوا باحة
الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى
ينتقص منه الثلثان بحر الشمس يجوز شربه لان المقصود ذهاب الثلثين.
ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بحر النار او بحر الشمس. وعن ابي يوسف
رح اذا طبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع عنه النار وبرد

ثم طبخ حتى تم ذهاب الثلثين لا خير فيه . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذا طبخ
العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما انقطع
عنه النار زمان يتغير العصير من غير نار فلا خير فيه وان كان لا يتغير في ذلك المقدار
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد
ما غلى واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لا خير فيه لان
هذا طبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يحد لانه
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يحد
ما لم يسكر . اذا صب الماء على المثلث حتى رق ما دام حلوا يحل شربه في قولهم
فان غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء
ثم غلى واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بلا خلاف بين المشايخ وان
لم يطبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف المشايخ فيه حكي عن الشيخ الامام
ابي بكر محمد الفضل رح انه قال يشترط ان يطبخ ادنى طبخة . وغيره من المشايخ قال لا يشترط
ذلك والافضل ان يطبخ ادنى طبخة ليكون قول كل المشايخ رح رجل صب عشرة دوارق
عصير في قدر وطبخ فغلى وقذف بالزبد فجعل يأخذ ذلك الزبد ويجمعه في قدر اخرى
وكان دورقا ثم يطبخ الباقي بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى
يبقى ثلاثة دوارق وهو ثلث الباقي بعد الدورق الذي اخذ من الزبد لان
ما اخذ جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصار كانه صب فيه دورقا من ماء
وثمه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو
كان الملقى تسعة دوارق عصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة
دوارق كذلك ههنا وهكذا ان اخرج منه دورقا ثم طبخه حتى يذهب ثلثا البلة

وذلك خمسة وثلث ويبقى دورقان وثلثا دورق لان ما اخرج من الزبد
جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الا ثمانية دوارق عصير
ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلث فيبقى
دورقان وثلثا دورق وان اخرج دورقا من الزبد وذهب في غليانه دورق
عصير فانه يطبخ الى الثلث ما بقي بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان
ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك
ستة ويبقى ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالغليان من العصير معتبر وما اخذ
من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رح . رجل صب في قدره عشرة دوارق
عصير وعشرين دوارق ماء واراد طبخه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء
يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق
والطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء اولا ثم يذهب
ثلثا العشرة وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث فذلك تسع
الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة
اسهم لحاجتنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لحاجتنا
الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل
تسعة اسهم اذا ذهب الماء اولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك
كان لم يكن بقي الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه
فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم
بقي سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلث لان
العصير صار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث . وان كان العصير

والماء يذهبان معا يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون ويبقى ثلثه
وذلك عشرة لانه متى بقي عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصيرا اذا كانا يذهبان
معا فيكون ثلثة وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فيحل . كما ان
محمدا رح علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء
اولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا ففصل الجواب تفصيلا . وحاصل
الجواب ان الماء متى كان اسرع ذهابا بالنار يطبخ حتى يبقى ثلث العصير واذا كانا
يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبقى ثلث الكل وبعد يخرج اكثر مسائل طبخ العصير
. واذا طبخ الرجل عصيرا حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه ثم جعل منه مشمسا فانكان
جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصا لا باس بذلك لان الطبخ وجد
قبل ثبوت الحرمة . وان طبخ بعد ما صار مرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت
الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع . والمشمس هو الذي
وضع في الشمس حتى ذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب
ثلثاه بالنار عندنا . ولو طبخ العنب حتى تفتح ثم عصر وترك حتى اشتد روى
الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا باس بشربه . وقال الشيخ الامام المعروف
بخواهرزاده رح العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ ادنى طبخة لا باس به وقال
ابو يوسف رح لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان
في العنب وعليه الفتوى . والنوع الخامس من العنب البختج واختلفوا في تفسيره
قال الحاكم ابو محمد الكفيني رح هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان
حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه
ما دام حلوا واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره وهو والجمهوري

سواء قال بعضهم النبيذ هو الجمهوري وهو ان يصب الماء على المثلث ويترك حتى
يشتد ويقوله ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابو يوسف رح وهل يشترط للاباحة
هذا ان يطبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدة اختلفوا فيه
على نحو ما ذكرنا في المثلث فان غلى واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر
منه يحد . وقال الشافعي رح يحد بتناول قطرة منها . واما الجمهوري فهو الذي
من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يحل شربه عنه
الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباذق سواء في الحكم فان صب
الماء على ثفوله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم
هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما
المتخذ من الزبيب شيئان نقيع ونبيذ اما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء
ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف واذا غلى
واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام واما نبيذ
الزبيب فهو الذي من ماء الزبيب يطبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يحل شربه عند الكل
واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم المثلث من العنب في جميع الاحكام
وان طبخ نقيع الزبيب ادنى طبخة فما دام حلوا يحل شربه واذا غلى واشتد وقذف
بالزبد يحرم قليله وكثيره في قول محمد والشافعي رح وهو كالعصير وقال ابو يوسف
رح يحل شربه ما لم يسكر فاذا اسكر يحرم القدح المسكر وليس هذا كالعصير بدليل
انه لا يفسق شارب النقيع ولا يحد ما لم يسكر . وروى هشام عن ابي حنيفة
وابي يوسف رح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل قال الفقيه ابو جعفر رح يحتمل ان يكون

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيها رواية واحدة وانما يختلف الجواب
لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القي
فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ
ادنى طبخة يلتحق بالمثلث . وموضوع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا
فيكون في اللطافة والرقة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين
واما المتخذ من التمر فاشياء السكر والفضيخ والنبيذ فالسكر هو النيء من
ماء التمر والفضيخ هو النيء من ماء البسر والزبيب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا . واما النبيذ
فهو ماء التمر او البسر المذنب طبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
فاذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم المثلث في جميع ما قلنا وعلى قول
ابي حنيفة وابي يوسف الآخر يحل شربه للتداوي والتقوي واستمراء الطعام
دون اللهو واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي رح لا يحل لانه مسكر ولابي حنيفة
وابي يوسف رح الآثار التي وردت في اباحة النبيذ الشديد تركنا ذكرها
محمد رح في الكتاب وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه قال من شرائط السنة
والجماعة ان لا يحرم النبيذ الحلال لان في تحريمه تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنه
انه قال لا احرم النبيذ الشديد ديانة ولا اشربه مروة واجمع كبار الصحابة
رض على اباحة النبيذ واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم
انهم كانوا يشربون النبيذ الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام . واما المتخذ
مما سوى التمر والعنب نحو الثمار والسكر والفانيذ والحبوب والعسل
والشعير والحنطة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحل شربه بلا خلاف

فاذا غلي واشتد وقذف بالزبد فانكان طبخ ادنى طبخة يحل في قول ابيحنيفة وابي يوسف رح . واختلف المتاخرون في قول محمد رح منهم من قال يحل شربه ما دون السكر ومنهم من قال لايحل اصلا وحكي عن القاضي الامام ابي جعفر رح انه قال وجدت رواية عن محمد رح انه قال اكرهه هذا اذا طبخت هذه الاشربة ادنى طبخة فاذا لم يطبخ وغلي واشتد فيه روايتان عن ابيحنيفة وابي يوسف رح في رواية يشترط للاباحة ادنى طبخة وفي رواية لايشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدح المسكر حرام بالاجماع . واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر رح لايحد فيما اتخذ من اصل الخمر من التمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وقال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن بن زياد رح واما الالبان فلبن الاتان حلال ولبن الرماك كذلك في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . ويكره في قول ابيحنيفة رحمه الله واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التحريم وذكر شمس الائمة السرخسي رح في اثناء الكلام انه مباح كالبنج . وعامة المشائخ رحمهم الله قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لايحد وان زال عقله بذلك كما لو تناول البنج وارتفع الى راسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولايحد فيه

فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه يجلد ثمانون سوطا في ازار واحد والمرأة تجلد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهدان على رجل انه شرب الخمر والحال ان رائحة الخمر توجد منه فان القاضي يقبل شهادتهما ويسئلهما عن ماهية الخمر وعن كيفية

الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه اما يسال عن ماهية الخمر حتى يعلم انها
خمر حقيقة فان كل مسكر يسمى خمرا مجازا ويسال عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب
طائعا او مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العهد لم يتقادم فانه لو مضى شهر
من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد
فان ثمه تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة . ويسال عن
المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقصي القاضي في السوال
عما ذكرنا احتيالا للدرء الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسال عن
العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه الى ان يظهر عدالة الشهود
فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا اتى به وريح الخمر يوجد منه فان
لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح لان عندهما قيام الرائحة شرط . وعند محمد رح ليس بشرط لقبول الشهادة
وان اتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة
. واذا اتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر او قال سكرت من الشراب لا يحد
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ولا يصح اقراره لان عندهما وجود الرائحة
شرط وعند محمد رحمه الله ليس بشرط ولا يحد الاخرس سواء شهد عليه الشهود
او اشار هو باشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات لان الحد لا يثبت
بالشبهات ويحد الاعمى . ولو قال الشهود عليه بشرب الخمر ظننتها لبنا او قال
لا اعلم انها خمر لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع
. وان قال ظننتها نبيذا قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشدة يشارك
الخمر في الذوق والرائحة . ولو قال الشهود علمتها ... لا يقبل منه لان الشهود

شهدوا عليه بالشرب طائعا ولو لم يشهدوا بذلك لا يقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله لكان
لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكرها فيرتفع الحد. ولا يقام
الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ يقام عليه الحد فان كان ما يؤيس
البرء يقام عليه الحد للحال على وجه لا يخاف منه التلف. ولا يقام الحد على الحامل
ما لم تضع حملها وتخرج من النفاس. واذا اقر السكران انه سكر من الشرب لا يصح
اقراره وان كان يوجد منه رائحة الخمر لان اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى
باطل وتكلموا في السكران. واصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب انه اذا كان
كلامه مختلطا لا يستقيم مطلقا لا جوابا ولا ابتداء فهو سكران وبه افتى المشائخ
. وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما
والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان اكثر كلامه
غير مستقيم لم يذكر محمد رح هذا في الكتاب. وعن ابي يوسف رح انه قال هو
سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب ظنا كما قال في المجنون اذا كان اكثر كلامه
غير مستقيم يحكم بجنونه. واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر
وشهد الآخر انه سكران من السكر او من النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد على الصبي
والمجنون اذا شربا الخمر او سكرا اذا كان يجن ويفيق ان شرب في حال جنونه لا حد
عليه كالصبي. وان شرب في حال افاقته يحد قوم يشربون النبيذ فاتي بهم فسكر
البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحبس
حتى يصحو ثم يقام عليه الحد. ومن لم يكن سكران لا حد عليه ولكنه يعزر وذكر
في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم
مجتمعين على الشرب ولم يرهم احد يشربونها غير انهم قد جلسوا مجلس

من يشربها او كان يوجد معه ركوة من خمر فانه يعزر لانه ظهر منهم امارات العزم على الفساد وانه معصية لاحد فيه فيعزر وكذا المقيم اذا افطر في رمضان متعمدا يعزر ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا وكذا المسلم يبيع الخمر او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزر ويحبس وكذا المغني والمخنث والنائحة يعزر ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم ذميا يعزر لانه ارتكب معصية لم يجب فيها الحد فيعزر . واذا شرب المسلم الخمر او سكر من غير خمر ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فانه يقام عليه حد الزنا وحد السرقة وجميع انواع الحد الا حد الشرب لان الكفر لو كان مقارنا للشرب يمنع حد الشرب فاذا اعترض اولى بخلاف سائر الحد ود ان باشر اسباب الحد في ردته لا يقام عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وهو سوى حد الشرب والسكران باشر سببا في ردته قبل ان ياخذه الامام لا يقام عليه حد ما الا حد القذف وان باشر اسباب الحد ود في ردته بعد ما اخذه الامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب يقام عليه الحد ود الا حد الشرب والسكر لانه كان لا يمكنه الذهاب الى الحرب فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذمي سائر الحد ود الا حد الشرب والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يقام عليه حد ما الا حد القذف

فصل في تصرفات السكران

السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض

والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ عامة المشائخ رح . وقال مالك رح وهو احد قولي الشافعي رح لا يصح تصرفاته وبه اخذ الطحاوي والكرخي رح . وعن ابي بكر بن احمد رح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا يبطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعتق والهبة والصدقة والوصية وتزويج الصغير والصغيرة . واما ردته لا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لان الكفر واجب النفي والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا لو اجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكر من الشراب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب . فاما السكران من المتخذ من العسل والثمار والحبوب اختلف المشائخ رح فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشربة يقول ينفذ تصرفاته ليكون زجرا له . ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس الائمة السرخسي رح يقول لا ينفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عندهما زجرا لا ينفذ تصرفاته . وان زال عقله بالبنج او لبن الرماك لا ينفذ تصرفاته . وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري رح في الذي زال عقله بالبنج فطلق ان كان علم حين تناول البنج انه بنج يقع الطلاق وان لم يكن عالما لا يقع . وعن ابي يوسف ومحمد رح لا يقع من غير فصل وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلوا فلم يوافقه فذهب عقله فطلق قال محمد رح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى . هذا كله في السكران اذا شرب طائعا . وان شرب مكرها فطلق اختلف المشائخ رح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد رح انه يقع والصحيح هو الاول . والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تصرفاته وان زال عقله بالمصيبة لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه الحد لا ينفذ تصرفاته

كتاب الغصب

فصل فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فجبذ به صاحب الثوب فتخرق قال محمد رح يضمن المتشبث نصف قيمته وان كان الذي جبذ به هو المتشبث الذي ليس له الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عض رجل ذراع انسان فجبذ صاحب اليد يده فسقط اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراعه فالدية الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا . وان جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رح في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية . وعن ابي يوسف رح في رواية لا يضمن نقصان الشق . رجلان وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احديهما على الاخرى فانكسرتا جميعا قال يغرم كل واحد منهما جرة صاحبه وعن محمد رح رجل وضع جرة في الطريق فيها زيت او ليس فيها شيء ورجل اخر وضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احديهما فاصابت الاخرى فانكسرتا جميعا قال يضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الزيت لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فاعطب به انسان . فاما التي تدحرجت فانها حين زالت عن موضعها انقطع حق صاحبها عن الضمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره واختلطا كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا

وهذه جناية منه وان لم يتعمد . رجل غصب من رجل بيضة واودعه المغصوب منه
بيضة فحضنت دجاجة عليها فخرجت فرختان ففرخ الوديعة لصاحب الوديعة وفرخ
الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب رجل جاء الى خمر انسان وصب
فيها خلا فصار الخمر خلا وهما نصفان قال لصاحب الخمر ان ياخذ نصف الخل وعن
ابي القاسم رح رجل غصب خمرا وجعلها في حبه وصب فيها خلا من عنده حتى صار الخمر
خلا قال يكون الخل للغاصب قياسا . وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخل يكون
بينهما على قدر خلطهما لانه صار كانهما خلطا خلهما قال وبه ناخذ . ولو تخلل خمر الغصب
في يد الغاصب قال ابو بكر البلخي رح الخل يكون للغاصب . ولو ان رجلا اراد ان يصب
خمر نفسه فاخذها آخر فتخلل في يده كان الخل للآخر . رجل قعد على دابة رجل
ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي
عقر دون الذي ركب اذا لم يهلك من ركوبه . وان كان الذي ركب الدابة حبسها
ومنعها من صاحبها قبل ان يعقر ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فلصاحب الدابة ان يضمن
ايهما شاء وكذا اذا دخل رجل دار انسان واخذ متاعا ووجد فهو ضامن وان لم يوجد
فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرجه من الدار وان اخذ المتاع من بيت
وحوله الى بيت آخر من تلك الدار او الى صحن الدار وصاحب الدار مع غلمانه يسكن
في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
الموضع في الحرز مثل الاول لا يضمن . رجل نام على فراش انسان او جلس على بساط
انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون
النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله . وكذلك رجل استاجر ارض انسان
بحنطة فزرع المستاجر الارض حنطة فحصدها وداسها فدفعها الاجير ان يرفعها

حتى يطليه الاخر فهلكت الحنطة في موضعها لا يضمن الاخر لانه لم يحولها عن مكانه
وذكر الناطفي رح رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فماتت قال يضمن في رواية
وعنه انه يضمن الاصل وعن ابي يوسف رح انه لا يضمن قال الناطفي رح الصحيح
ان على قول ابي حنيفة رح لا يضمن حتى يحول عن موضعها رجل غصب عجلا فاستهلكه
ويبس لبن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان
الام لان هلاك الولد اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا [illegible]
جز صوف غنم انسان غصبا قال ابو نصر رح وان لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على
الغاصب مثل صوفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء ضمنه نقصان الغنم والصوف
للغاصب وان شاء اخذ مثل صوفه ونقصان الغنم لا من جهة الصوف [illegible]
على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقها صاحبها قال الفقيه
ابو الليث رح يقاوم ان اندمل لا ضمان على واحد وان نقص فان كان من الشق فلا
وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا فالقول قول الذي
استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
رجل صلى وقعت قلنسوة بين يديه فنحاه رجل من بين يديه ان وضعه حيث يناله فسرق لم يضمن وان كان اكثر
من ذلك يضمن رجل بعث رجلا الى ماشيته لياتي بها فركب الماشي دابة الامر بغير اذنه قال
الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل هذا
لا يضمن وان لم يكن [illegible] رجل وجد في مزرعه ثورين فساقهما الى مربطه يظن
انهما لاهل قريته فاذا هما لغير اهل قريته فاراد ان يربطهما فدخل احدهما
المربط وهرب الاخر فنسيه فلم يظفر به قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
ان لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه اخذها ليردها على صاحبه لا يضمن الا ان يكون

نيته عند الاخذ انه يمنعه عن صاحبه فيضمن هذا اذا كان في الليل . فان كان ذلك
في النهار ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة
على انه ياخذ ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان معذورا . وان كان الثور
لاهل القرية فاخرجه من زرعه وساقه ضمن لانه ما يكون لاهل القرية لا يكون
له حكم اللقطة في النهار وانما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فيجب به حكم
الغصب فيضمن اشهد او لم يشهد قال ومقدار ما يخرجه عن ملكه لا يكون مضمونا
عليه وان ساقه ما وراء ذلك بنفس السوق يصير غاصبا ويصير مضمونا عليه
الا اذا ساقها الى موضع يامن فيه . رجل وجه جارية له الى النخاس ليبيعها فبعثها
امرأة النخاس الى حاجة لها فهربت قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح الضمان يكون على
امراة النخاس لا غير في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الجارية
بالخيار ان شاء ضمن النخاس وان شاء ضمن امرأته لان النخاس اجير مشترك ومن
مذهب ابي حنيفة رح ان اجير المشترك لا يصير ضامنا لما تلف في يده بغير فعله وعند
صاحبيه رح يكون ضامنا . رجل قلع تالة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى
في تلك الارض قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله الشجر يكون للغارس وعليه قيمة
التالة للمالك يوم قلع وان كان قلع الشجر يضر بالارض كان لصاحب الارض ان يعطي
قيمة الشجرة للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار . رجل وطئ امرأة ابيه كرها
وقال علمت انها علي حرام وتعمدت افساد النكاح وكان ذلك قبل ان يدخل الاب
بالمرأة فيجب للمرأة على الاب نصف المهر قال ابو يوسف رح لا يرجع الاب على
الابن بما ضمن لانه وجب عليه حد الزنا فلا يغرم شيئا . ولو ان الابن قبلها بشهوة
وقال تعمدت افساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف المهر ثم يرجع

بذلك على الابن لانه اكد ما كان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه. رجل بعث
غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام غلمانا يلعبون فانتهى
اليهم وارتقى سطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا
بالاستعمال. رجل قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله انت
ففعل ووقع من الشجر فمات لا يضمن الآمر لانه ما استعمله في امر نفسه. ولو ان الآمر
قال له ارتق الشجرة وانثر المشمش لآكل انا ففعل ووقع ومات ضمن الآمر لانه استعمله
في امر نفسه. المرتهن اذا جعل خاتم الرهن في خنصره فضاع ضمن لانه لبسه لبسا معتادا
فيصير غاصبا وخنصر اليمنى واليسرى فيه سواء لان من الناس من يجعله في اليمين
وان جعله في البنصر لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بلبس. وان جعله في خنصره
فوق خاتم آخر لا يضمن قال ابو القاسم رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم
فوق الخاتم فقال محمد رحمه الله انما يلبس الخاتم اشار الى ان هذا لبس [illegible]
التزيين. فالحاصل ان الرجل اذا كان معروفا يلبس خاتمين للتزيين يكون ضامنا
رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل آخر فطرحها الرجل
من راسه فضاعت قالوا ان كانت القلنسوة بمرأى العين من صاحبها بحيث
امكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد الى المالك
وان لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يتمكن
صاحبها من ان يمد يده فياخذه لا يضمن. رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ اناء
من بيته بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الفقيه رحمه الله لا يضمن ما لم ينه
عليه صاحب البيت لانه ماذون دلالة. ولو انه اخذ كوزا ليشرب منه فسقط
من يده وانكسر لا يضمن. ولو ان سوقيا يبيع اناء فاخذه انسان بغير اذنه لينظر

فيه فسقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ماذون بذلك دلالة بخلاف الاول
لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة . ولو ان رجلا يقدم الخزاف يبيع
الخزف فاخذ غضارة باذنه لينظر فيها فوقعت من يده على غضارات اخر لا يضمن
قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه ويضمن قيمة ما سواها لانها تلفت بفعله بغير
اذنه . زق انشق قربه رجل فاخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون
ضامنا لانه التزم الحفظ فاذا ترك ضمن وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا
ليس بتضييع هذا اذا اخذ الزق فاذا لم ياخذه ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن
المالك حاضرا . وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فرآه رجل . ولو شق رجل زق غيره
وفيه سمن جامد فاصابه الشمس فذاب اختلفوا فيه ذكر شمس الائمة السرخسي
رح انه لا يضمن . رجل قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم
فمات لا يضمن كما لو قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك فاخذه فانه
اللصوص لا يضمن . رجل اقام البينة على رجل انه غصب منه هذه الجارية اليوم
واقام رجل اخر البينة انه اغتصبها منه منذ شهر قال محمد رح فقياس قول ابي حنيفة
رح هي للذي اقام البينة على الوقت الاخر ويضمن المدعى عليه قيمتها للاول
وفي قياس قول ابي يوسف رح هي للذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن
للاخر شيئا . رجل عليه عشرة دراهم لرجل فاوفاه فوجدها القابض اثني عشر
ذكر في النوادر ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الزيادة امانة اذا هلكت
لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر رح تكون مضمونة وهو القياس فلو ان
القابض دفعهما بعينهما ليردهما على صاحبهما فهلكا في الطريق قالوا ان المديون
يشارك القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلثا درهم لان كل

درهم من المقبوض سدسه للدافع وخمسة اسداسه للقابض. رجل دفع الدراهم
الى ناقد لينقد فغمز الدراهم وكسرها لا يكون ضامنا الا اذا قال له المالك اغمز وهذا
اذا كان المكسور لا يروج رواج الصحاح وينقص بالكسر. رجل اتلف على رجل احد
مصراعي باب او احد زوجي خف او مكعب كان للمالك ان يسلم اليه المصراع الآخر
ويضمن قيمتها. رجل اخذ من ارض انسان ترابا قالوا اذا كان لذلك التراب قيمة
في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالارض او لم يتمكن
وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقص به الارض ضمن النقصان
والا فلا ولا يؤمر بالكبس وقال بعضهم يؤمر بذلك. الراعي اذا خاف على شاة
فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الامام الزاهد
المعروف بخواهرزاده رح انما يضمن اذا ذبح شاة يرجى حيوتها واليه اشار
في الكتاب فانه قال وخاف الراعي على شاة ولم يقل تيقن بموتها ولا يرجى حيوتها
فاما اذا تيقن بموتها ولا يرجى حيوتها لا يضمن لانه مامور من المالك بحفظها وذبحها
في هذه الحالة حفظ، بمنزلة القصاب اذا شد رجل شاة واضجعها فجاء انسان
وذبحها لا يضمن. ولو مر رجل بشاة لغيره وقد اشرفت على الهلاك لم يذبحها
يكون ضامنا لانه غير مامور بالحفظ. وذكر في النوازل شاة لانسان سقطت
وخيف عليها الموت فذبحها انسان كيلا يموت لا يضمن استحسانا لانه ماذون
دلالة وهو كما لو قدم شاة للاضحية وربط رجلها للذبح فجاء آخر وذبحها عنه
جاز استحسانا. وكذا لو طحن رجل حنطة غيره في الطاحون وكذا لو سد الوزع
ليسقي به زرعه فجاء رجل وفتح نوبته ارضه وسقى الارض لا يضمن وكذا الرجل
اذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الماء فجاء آخر واوقد النار وطبخ لا يضمن

ولو كان اللحم المعلاق فجاء آخر والقاه في القدر وطبخه كان ضامنا . الغاصب اذا
اذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان
ذلك الشيء يباع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان يباع بالدنانير يقوم
بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأي فيه الى القاضي يقضي عليه بما هو انظر
للمغصوب منه . رجل غصب جارية فزنا بها ثم ردها على المولى فظهر بها حبل عند
المولى فولدت وماتت في الولادة او في النفاس فان على قول ابي حنيفة رح
ان كان ظهور الحبل عند المولى لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن
الغاصب قيمتها يوم الغصب . بخلاف ما لو زنى بحرة فحبلت وماتت في الولادة
او في النفاس فانه لا يضمن الزاني شيئا . رجل غصب من رجل عبدا ثم ان المغصوب
منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب الى ذلك
الموضع فعطب في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله . ولو ان الغاصب
استاجر العبد من المغصوب منه ليبني له حائطا معلوما فان العبد يكون
في ضمانه في عمل الحائط واذا اخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا اذا استاجره
من المالك ليخدمه . رجل له كران من حنطة غصب رجل احدهما وذهب
به ثم ان المغصوب منه اودع الغاصب الكر الثاني فخلطه الغاصب بكر الغصب
ثم ضاع الكل ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكر الذي غصب ولا يضمن
الوديعة . وكذلك رجل اخذ من كيس رجل فيه الف دراهم خمسمائة فانفقها
ثم ردها بعد ايام ووضعها في الكيس الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسمائة
التي كان اخذها لا غير . رجل غصب دابة ثم ردها الى مربط المالك لا يبرأ عن
الضمان وقال زفر رح يبرأ . ولو ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها

كان ضامنا في قول ابي يوسف رح ولا يكون ضامنا في قول زفر رح ولو اخذ لقطة ليعرفها
ثم اعادها الى المكان الذي اخذها منه برئ عن الضمان حتى لو هلكت لا يضمن ولم يفصل
في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا لم يتحول
وذكر الحاكم الجليل تاويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ عن الضمان
واليه مال الفقيه ابو جعفر رح هذا اذا اخذ اللقطة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها
ثم اعادها لا يبرأ من الضمان ما لم يردها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم
اعاده الى اصبعه قبل ان ينتبه النائم برئ من الضمان في قولهم ولو انتبه النائم ثم نام
واعاده الى اصبعه لا يبرأ في قول ابي يوسف رح ويبرأ في قول زفر رح . ولو رفع اللقطة
وهي ثوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضا
اذا لبسها لبسا معتادا فاما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يضمن
في قولهم وكذا الخاتم اذا ادخله في خنصره يكون استعمالا فيكون ضامنا اليسرى واليمنى فيه
سواء فان ادخله في اصبع اخرى لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في خنصره فهو على ما قلنا
من انه اذا كان معروفا بلبس خاتمين للتزين يكون ضامنا والا فلا . ولو تقلد السيف
ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف رح . وكذا لو كان متقلدا السيف فتقلد بهذا
السيف . وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا
وعن محمد رح في المنتقى اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم ثم رده بعد ما لبسه او حفظه
ثم اعاده الى مكانه وهو نائم او لم ينتبه حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى اصبعه
ان اعاد في مجلسه ذلك استحسنت ان لا اضمنه والا ضمنته . وكذا لو اعاد الخاتم الى
اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة رح . قالوا الصحيح من مذهبه انه
لا يضمن الا بالتحويل . وذكر في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

فيهما عند ابي يوسف رح يعتبر النومة الاولى وعند محمد رح يعتبر المجلس استحسانا
سكران لا يعقل وهو نائم وقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ
الثوب من تحت راسه او اخذ خاتما من يده او كيسا من وسطه او درهما من كمه ليحفظه
لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه . السلطان الجائر اذا هدد
المودع بحبس شهر او ضرب لا يتلف عضو منه ليدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وان
خوفه بتلف عضو لا يضمن . ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال له ان لفلان مالا كثيرا
او انه وجد مالا او اصاب ميراثا او قال عنده مال فلان الغائب او انه يريد الفجور
باهلي فان كان السلطان ممن ياخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سببا موجبا
للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلما لا محتسبا
في ذلك فكذلك وان قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا . رجل
تعلق برجل يخاصمه فسقط من المتعلق به شيء وضاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي الله
تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال ويرى
المال يراه ويمكنه ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ غريما له فجاء انسان وانتزع
من يده حتى هرب الغريم فانه يعزر بحكم الجناية ولا يضمن المال الذي على المديون
رجل خرق صك رجل او دفتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه واصح ما قيل انه يضمن قيمة الصك
مكتوبا رجل صب ماء على حنطة رجل فنقصت ثم جاء اخر وصب عليه الماء ايضا
حتى زاد في النقصان روي عن محمد رح ان الثاني يضمن قيمتها يوم صب الماء عليها
ويبرأ الاول . رجل احرق كدس الرجل قال محمد رح ان كان قيمة البر في السنبل اقل
من قيمتهما لو كان خارجا عن السنبل كان عليه قيمة الكدس . وان كانت قيمة البر
في السنبل اكثر كان عليه مثل البر وعليه قيمة الحبل . وان غصب كدسا فداسه

ثم اقام المغصوب منه البينة على الغصب فانه يقضى له بالبز وقيمة الحمل ولو ان
رجالا غصبوا من رجل حبة حبة من الحنطة فبلغ ذلك ثمن حنطة قال ابو يوسف رح
اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضمنه
شيئا. رجل احمى تنوره بقصب او حشيش وانفق فيه فجاء رجل وصب فيه الماء
قالوا ينظر الى قيمة التنور مسجورا او غير مسجور فيضمن فضل ما بينهما وقيل ينظر
الى اجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا فتق قميص انسان
ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا نزع باب دار انسان عن
موضعه او بال في بئر ماء الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل ما كان مؤلفا مركبا اذا نقض
تاليفه. ولو افسد على آخر تاليف مصحفه قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض ويأخذ منه قيمة المصحف
صحيحا. وكذلك في النعل وكل ما كان يمكن اعادته على ما كان. ولو [illegible] اسلماه
ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا شد اسنان عبده بذهب
نزع بها رجل ولم يحل بسببه نقصان ونشر ينظر الى قيمته مشدودا والى قيمته غير مشدود
فيضمن الفضل وكذا اذا احل بعلين من نعال الغير بفعل شراكه يقوم النعل مشتركة
وغير مشتركة فيضمن الفضل. قصار اوقف دابة في الطريق وعليها ثياب فجعلها الكب
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان كان
الراكب الدابة الواقفة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوع
في الطريق وهو لا يبصر فتخرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه
انسان واصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح وقد روي
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا افتى مفت بما قال ابو بكر رح لا بأس به

ميت كفن بثوب الغير قالوا ان شاء اخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء ينبش
القبر فياخذ ثوبه قال الفقيه ابو الليث رح انكان الميت ترك مالا يعطي قيمة الثوب من
ذلك المال ولكن لو بقي من شيء قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينبش وان لم يكن شيء
من ذلك فان ترك صاحب الثوب لآخرته فهو افضل وان نبش كان له ذلك فانكان
الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفنه . قال رضي الله عنه
وعندي هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان ينبش
وياخذ ثوبه . جمال اراد ان يعبر بجماله في نهر كبير يجري فيه الجمد كما يكون في
الشتاء فركب بعيرا وادخله في النهر وساق الجمال عقيبه فسقط بعير وتلف
ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح انكان الناس يسلكون النهر في مثل
هذا الوقت لا يضمن الجمال . رجل بنى حائطا في ارض الغصب من تراب هذه الارض
قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه
لانه لو امر بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال ابو القاسم رح وعن
غيرهما رجل بنى حائطا في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن للتراب
قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا بعمله . وانكان
التراب قيمة فان الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله
رجل هدم لآخر بناء مبنيا وقيمة البناء سوى ارضه مائة درهم وقيمة ارضه سوى البناء
مائة درهم وقيمة التراب الهدوم ثلثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه
مائة درهم ويصير تراب البناء ونقضه للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما وليس
للهادم من ترابه شيء وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط مبنيا
فانكانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين

درهما والتراب لصاحب الحائط . ولو قال صاحب الحائط لا اريد اخذ تراب الحائط واخذ قيمته
الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غصب ساحة وادخلها في بنائه فانه
يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطلحا على
شيء جاز فان تنازعا بيع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما وكذا المودع
اذا خلط حنطة الوديعة بشعير رجل وغاب المودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت
الريح بثوب انسان والقته في صبغ اخر فانصبغ وقيمة الثوب والصبغ سواء وكذا
الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
اللؤلؤة ان يتملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطي قيمة اللؤلؤة
شيئا يسيرا كان له ذلك . وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب
البعير وكذا لو ادخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب
الدابة ان يتملك القدر بقيمته ونظائرها كثيرة لصاحب الاكثر المالين ان يتملك
الاخر بقيمته فان كان قيمتها في السواء بيع عليهما ويقتسمان الثمن وعن ابي يوسف
رح لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا تقلبه وانتظر حتى يباع
الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال شريح يقلبه الذي
يطلب اللؤلؤة رجل غصب عبدا وشد يد العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن
الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن
الغاصب . رجل غصب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يستردها
من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجدها
المالك مع الغاصب في المفازة فان المالك لا يستردها منه ولكن يواجرها الى المامن

. رجل غصب عبدا فابيضت عينه عند الغاصب فاسترده المالك وضمن الغاصب
ارش العين ثم انجلى البياض عند المالك كان للغاصب ان يسترد من المالك ما ضمن
من ارش العين . رجل غصب عبدا قارئا او خبازا او نحو ذلك فنسي العمل عند
الغاصب قالوا يقوم العبد خبازا او قارئا ويقوم غير خباز وغير قارئ فيضمن
الغاصب فضل ما بينهما رجل غصب من رجل عبدا او دابة وغاب المغصوب
منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المغصوب او ياذن له بالانفاق
ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب
ونفقته يكون على الغاصب . ولو قضى القاضي بالانفاق على المغصوب منه لا يجب
على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في ان يبيع العبد او الدابة
بان كان الغاصب مخوفا ويمسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك رجل خدع
صبية وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد رح يحبس الرجل حتى ياتي بها او يعلم
انها قد ماتت مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وامره بان ينقدها فهلكت
في يده هلكت من مال المديون على حاله . ولو دفع الدراهم الى صاحب الدين ولم
يقل شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى المديون لينقدها فهلكت في يده هلكت
من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى اجنبي لينقدها . رجل دفع الى رجل عشرة
دراهم فقال ثلثة منها لك والباقي سلمها الى فلان وفلان فهلكت العشرة في يده
ضمن الثلثة لانها مقبوضة في هبة فاسدة والباقي امانة في يده وعن محمد رح رجل
دفع الى اخر عشرة دراهم خمسة منها هبة له وخمسة منها وديعة عنده فاستهلك
القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية قال على القابض سبعة دراهم
ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة عليه والخمسة التي استهلكها انفقها

كانت من المضمونة ونصفها من الامانة فلهذا يضمن سبعة ونصفا رجل عليه
درهم لرجل فدفع المديون الى الطالب درهمين او درهما ثم درهما فقال خذ درهما
منهما فضاع الدرهمان قبل ان يعين درهما قالوا يهلك من مال المديون . رجل كسر درهم
رجل فوجد داخله فاسدا او كسر جوز رجل فوجد داخله فاسدا قالوا لا يضمن
شيئا رجل غصب من رجل دراهم او دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة اخرى
كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو
غصب عينا فلقيه المغصوب منه في بلدة اخرى والمغصوب في يد الغاصب
فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك
ان ياخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان
اقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر
مكان الغصب وان شاء انتظر حتى ياخذ الغصب في بلدة الغصب ولو ان
المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه ياخذ
العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغصب . ولو كان العين المغصوب
قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل
السعر في مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ برد المثل . وان كان السعر في هذا المكان
اقل فالمالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب
وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر يخير الغاصب ان شاء
اعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء اعطاه قيمته حيث غصب الا ان يرضى
المغصوب منه بالتاخير . وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه
ان يطالبه بالمثل . وعن ابي يوسف رحمه الله رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها

الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان صاحبه
من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل رجلا
الى بعض البلاد ذكرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذى حمله منه الغاصب
اذا اتى بقيمة المغصوب المستهلك فابى المالك ان يقبل قال ابو نصر رح يرفع الامر
الى القاضى حتى يامره بالقبول وقال نصير رح كانوا يقولون فى الغصب والوديعة
اذا وضع بين يدى المالك برئ وفى الدين لا يبرأ حتى يضعه فى يده او فى حجره فان
رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فرفعه
قال ابو بكر رح اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة
ولم يعلم انه ثوبه والمختار للفتوى انه يبرأ لانه رد عليه عين ماله فان الغاصب
لو اطعم المغصوب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة
بين يدى المالك يبرأ من الضمان . ولو كان المغصوب مستهلكا فاتاه القيمة
فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضى ووضع القيمة بين يدى المالك لا يبرأ . وان
وضعه فى يد المالك او فى حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب او الوديعة
بين يدى المالك برئ فان غصب من صبى شيئا ثم دفعه اليه فان كان الصبى
من اهل الحفظ صح الرد عليه والا فلا ويكون بمنزلة ما لو دفع السرج عن ظهر
دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب
حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبى ان كان الصبى ماذونا فى التجارة صح وبرئ
وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى
التمليك . رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهى قائمة بعينها فابرأه منها
صح ويصير المغصوب امانة فى يده . وكذا اذا حلله من ذلك برئ الغاصب عن الضمان .

سواء كان قائما او مستهلكا انكان مستهلكا فهو ابراء عن الدين وانكان قائما
فهو ابراء عن ضمان الغصب فيصح ويصير الدين امانة عند الغاصب رجل ابتلع
درة رجل ومات فان ترك مالا يعطي الضمان من تركته وان لم يدع مالا لا يشق
بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حي يضطرب فانه يشق بطنها
لان في ذلك صيانة الآدمي عن الهلاك فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتلع
درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر الى ان يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت
في ملك رجل فصارت في جب رجل اخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من غير كسر
الجب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعها دجاجة ينظر الى اكثرهما قيمة فيقال
لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك فان ابى يباع الجب
عليهما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاترجة اذا دخلت
في قارورة رجل. ولو ادخل رجل اترجة غيره في قارورة رجل اخر وتعذر اخراجها
فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاترجة قيمة الاترجة ولصاحب القارورة
قيمة القارورة ويصير القارورة والاترجة ملكا له بالضمان. ولو اختلط نورة
رجل بدقيق اخر بغير صنع احد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته
مختلطة لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد فليس احدهما بايجاب الضمان
عليه باولى من الاخر. ولو اودع رجل فصيلا وادخله المودع في بيته فعظم ولم يقدر
على اخراجه الا بقلع الباب فله ان يعطي صاحب الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل
بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شاء قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه
قال مولانا رضه وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج
الفصيل اكثر من قيمة الفصيل اما اذا كانت قيمة الفصيل اكثر من النقصان

الذي يدخل في البيت، وابى المودع قلع الباب فانه يومر صاحب الفصيل ان يدفع نقصان
البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا ادخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار
المودع من غيره بيتا وادخل فيها الفصيل فانه يقال لصاحب الفصيل ان امكنك ان تخرج
الفصيل فاخرجه والا فانحره واجعله اربا اربا دفعا للضرر عن صاحب البيت. ولو كان مكان
الفصيل حمارا او بغلا فان كان ضرر قلع الباب فاحشا فكذلك وان كان يسيرا
كان لصاحب الحمار والبغل ان يقلع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليصل
الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان قصار
بسط ثوب القصارة على حبل فالقته الريح في اجانة صباغ وانصبغ بصبغه ذكر
الناطفي رح انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شيء لاجل الصبغ ولكن
يباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه رجل ذبح
شاة انسان ظلما فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها وان شاء
اخذ المذبوح وضمنه النقصان. وكذا اذا سلخها وجعلها عضوا عضوا وعن
الفقيه ابي جعفر رح انه اذا اخذها ليس له ان يضمنه النقصان والفتوى
على ظاهر الرواية. ولو قطع يد حمار او بغل او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان شاء
ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الغاصب
بشيء بخلاف ما لو كان المغصوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبها
ان يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المغصوب وان شاء ضمنه النقصان وياخذ
المقطوع لان الآدمي بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما الحمار
فبقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الآدمي ان شاء ضمنه
النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوره ثوب انسان تخرقا فاحشا

هذا اذا كانت الدابة مما لا يؤكل كالحمار والبغل فان كانت مما يؤكل كالشاة والجزور
في ظاهر الرواية هذا والاول سواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه
النقصان ويمسك الدابة . وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وكذا اذا ذبح شاة
فلصاحبها ان يدفع المذبوحة ويضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة ولا شيء
له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول ابي حنيفة رح ولكن
يضمنه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فللمالك ان يمسك الحمار
ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله فليس له ان يضمنه
النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة
وان شاء امسك الدابة وضمنه النقصان والاعتماد على قول ابي حنيفة رح . ولو فقأ عيني حمار
قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجثة وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك
الجثة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجثة العمياء وفي عين واحد من الفصيل
او الجحش وما يعمل به كالبرذون ربع القيمة والبقرة اذا كانت يعمل بها فكذلك
. ولو قطع رجل حمارا بيده ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه على القاطع في قول ابي حنيفة
رح وعن ابي يوسف رح في المنتقى اذا قتل انسان ذئبا مملوكا او اسدا مملوكا
لا يضمن شيئا بخلاف القرد لان القرد يكنس البيت ويخدم . رجل غصب
مصحفا فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد
ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير منقوط . وذكر المعلى عن ابي يوسف رح
ان صاحبه ياخذه بغير شيء . رجل اغتصب ارضا فبذرها حنطة ثم اختصما
قبل ان ينبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت ثم يقول
للغاصب اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه يقوم الارض

وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فاعطاه فضل ما بينهما. رجل اغتصب غلاما قيمته خمسمائة
فخصاه فبرئ وصار يساوي الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم خصاه
ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه. رجلان مع احدهما سويق
ومع الآخر زيت او سمن فاصطدما فانصب سمن هذا وزيته في سويق ذلك قال صاحب
السويق يضمن لصاحب الزيت او السمن مثل زيته او سمنه لان صاحب السويق استهلك
سمن هذا او زيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لان هذا زيادة في السويق
دابة رجل في مربطة مشدودة والباب مغلق فجاء انسان وحل الدابة ثم جاء آخر وفتح
الباب فذهبت الدابة قال محمد رح الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولو ان رجلا
اخذ مملوكه الآبق وقيده واغلق عليه الباب فجاء رجل وحل قيده وفتح الباب فذهب المملوك
قال الضمان على الذي فتح الباب وحل القيد لان بني آدم لهم عزيمة في الذهاب فهو الفاعل
والبهيمة ليس لها عزيمة فان كان المملوك ذاهب العقل لا يؤمن ان يلقي نفسه في البئر ونحو
ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رح يقول لا يضمن في البهائم ايضا. رجل
غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغصوب منه وقال للمغصوب منه اطحنه لي
فطحن ثم علم انها كانت حنطته قال للمغصوب منه ان يمسك الدقيق. وكذا لو غصب
غزلا ثم دفعه الى المغصوب منه قال انسجه لي فنسجه ثم علم به. وكذا لو غصب دابة ثم مات
المغصوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه
فعطبت تحته برئ الغاصب عن ضمانها. ارض بين رجلين زرعها احدهما كلها بغير امر
الشريك قال محمد رح ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطي الذي لم يزرع الذي
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم ينبت
الزرع بعد لم يجز. ولو كان قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض

يقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن الذي
زرع له ما دخل ارضه من نقصان القلع . رجل اضاف رجلا فنسي الضيف عنده ثوبا فاتبعه
صاحب البيت فغصبه غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان
اخرجه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب وضمنه
معه نقصان الثوب . رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط فرد
على الغاصب من مسيرة ثلثة ايام فالجعل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع
على الغاصب بما نقص الاباق من قيمته قال الا ترى ان المولى لو وجده فرده كان على الغاصب
نقصان الاباق . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها
الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحل
للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان اعتقها
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اشتراها
في الشراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه وهب له هذه الجارية وانه قبضها منه
واقام على ذلك شهود زور فقضى القاضي له بها لا يحل له ان يطأها ولا يستخدمها ولو ان
رجلا استودع جارية فجحد المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي استودعتنيها
وتراضيا الامر الى القاضي فان اخذ رب الوديعة هذه الامة يحل لكل واحد منهما
وطي التي اخذها ولو لم ياخذ كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام
المغصوب منه بينة انه غصب منه جارية له ولم يذكروا صفة الجارية ولا قيمتها
قال في الكتاب يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رح تاويل المسئلة
ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالاقرار

معلوم ان الشهادة على الغصب لا تقبل مع جهالة المغصوب لان المقصود اثبات
الملك للمدعي في المغصوب ولا وجه للقضاء في المجهول وكذا لا بد من الاشارة
اليه او التصريح بالدعوى في الشهادة. وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة
السرخسي رح الاصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحتان لمكان الضرورة
فان الغاصب يكون ممتنعا عن احضار المغصوب عادة والشهود على الغصب
قلما يقفون على اوصاف المغصوب وانما يتاتى منهم معاينة فعل الغصب
فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغصوب لمكان الضرورة فيثبت بشهادتهم
فعل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت
باقراره فيحبس حتى يجئ بها ويردها على صاحبها. فان قال الغاصب قد ماتت
الجارية او بعتها ولا اقدر عليها فان القاضي لا يعجل بالقضاء بالقيمة لان القضاء
بالقيمة ينقل حق المغصوب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زمانا وذلك مفوض الى راي
القاضي. وهذا اذا لم يرض المغصوب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضي فانه
يقضي ولا يتلوم. فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فاذا قضى
القاضي بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بنكول
الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية
للغاصب لا سبيل للمغصوب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بقول الغاصب
بعد ما حلف الغاصب يخير المغصوب منه ان شاء استرد الجارية ورد ما قبض
على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي
رح هذا اذا كانت قيمتها بعد ما ظهرت الجارية اكثر مما قال الغاصب اما
اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب

اطلق الجواب. قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الاصح ما قال في الكتاب وهذا مذهبنا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولاها يستردها مولاها فيرد القيمة المقبوضة. رجل عليه دين لرجل فلم يؤد حتى مات الطالب ان ادى الى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار الآخرة

فصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فاتلف مال انسان في فوره ضمن المرسل في الدابة ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه يضمن في الكل. وذكر الناطفي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابي حنيفة رح ويضمن في قول ابي يوسف رح. ولو القى بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فاتلفها لا يضمن وان اخذ يمينا او شمالا ان لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا. وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا له فاصاب انسانا لا يضمن. وقيل ينبغي ان يكون ضامنا. ولو ارسل حماره فدخل زرع انسان وافسده ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه الا ان الحمار لم ينعطف يمينا ولا شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر لا يضمن وان لم يكن ضمن. وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الراد. رجل اوقف دابته في غير ملكه وربطها في السكة او في رباطها فاتلفت انسانا او شيئا ضمن في اي موضع كان ما دامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان رجلا في داره كلب عقور او دابة موذية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه فعقره الكلب او اتلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار. وكذا اذا اكلت هرة رجل دجاجة غيره لا يضمن صاحب الهرة. ولو اخذ هرة والقاها الى حمامة

او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميه ضمن وان اخذت بعد الرمي والالقاء
لا يضمن. رجل القى شيئا من الهوام في طريق المسلمين فاصابت انسانا في ذلك
الموضع ضمن الذي طرحها ما لم تبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصابت
لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جمرا في الطريق فاحترق بذلك شيء فهو ضامن
وان ذهب به الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في
الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع. ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال
للمشتري خليتك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا فان جنت الدابة في رباطها
فالضمان على البائع. وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها
ما لم يحل الرباط وتنتقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك
على البائع. اذا اسقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقتله قالوا ان
اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان اصابه بطرفه الذي
كان في الحائط لا يضمن. وان كان لا يدري باي الطرفين اصابه في القياس لا يضمن
وفي الاستحسان يضمن النصف. سكة غير نافذة القى واحد من اهلها في فناء داره
ترابا او اوقف دابته على بابه او وضع حجرا ليضع قدمه عليه في الخروج والدخول
او ما اشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في فناء داره لا يضمن وان فعل
ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فيها دور لقوم نوى بعض اصحاب السكة
بناءهم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد رح ان لم تكن السكة نافذة لا ضمان
فيه. وان كانت نافذة وجب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان
لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئا في طريق
المسلمين فنفرت منه دابة فاتلفت انسانا لا ضمان فيه على الذي وضع رجل

ربط حمارا على سارية فجاء اخر وربط حماره على تلك السارية فعض احد الحمارين الاخر قال ابو بكر الاسكاف رح ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة . وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربطا الحمار وكان ضامنا لما اصاب الحمار . ولو كان ذلك الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني ما افسد حماره . ولو ارسل دابته في المرعى المباح ثم جاء اخر وارسل دابته فعض دابة الثاني الدابة الاولى ان عضه على الفور ضمن والا فلا . وان كان ذلك في مربط لاحدهما لا يضمن صاحب المربط ويضمن الاخر . وان ادخل في دار رجل بعيرا مغتلما او في الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلم وقال الفقيه ابو الليث رح ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المغتلم وان كان مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القى حية على انسان فقتله كان ضامنا . وهذا بخلاف ما اذا دفع سكينا الى الصبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بغير امر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى المرسل . رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائده فذهبت النار الى ارض جاره واحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير . قالوا ان كان زرع غيره بعيدا

من حصائد الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرع جاره ولا يطير شئ من ناره الا شررة
او شررتان فحمل الريح ناره من ارضه الى ارض جاره فاحرقت زرع الجار وكدسه لا يضمن
فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان كان الزرعان ملتفين او قريبا من الالتفاف
على وجه يعلم ان ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له
قطن في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب ذلك
القطن ويعلم ان مثل هذه النار يحرق هذا القطن فاحرقت ذلك القطن كان ضمان القطن
على الذي اوقد النار الا انه اذا كان يعلم ان ناره متعدية الى القطن كان قاصدا احراق القطن. رجل له
هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوز سهمه داره فافسد شيئا في دار رجل اخر
او قتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتيل على عاقلة
الرامي. رجل اوقد في تنوره نارا فالقى فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور فاحترق
بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنور كما لو ارسل الماء في ارضه
ما لا تحتمله ارضه فتعدى الى ارض غيره فافسد ما فيه من الزرع كان ضامنا. وان كان يعلم
ان ارضه تحتمل [illegible] الماء لا يضمن. رجل مر بنار في ملكه او في غير ملكه فوقعت شرارة
من ناره على [illegible] نسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يضمن لانه
لم ينفصل [illegible] النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو اطارت
الريح بشرارة النار فالقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا
ذكر في النوادر عن ابي يوسف رح. وقال بعض العلماء ان مر بالنار في موضع له حق
المرور فوقعت شرارة في ملك انسان او القتها الريح لا يضمن وان لم يكن له حق
المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة
يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى. وكذا لو وضع جمرة

في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحرقت شيئا في غير
الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح اذا وضع
الجمرة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا . وذكر شمس الائمة الحلواني رح في كتاب الشرب
اذا وضع جمرة في الطريق او مر بنار في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطفي
رح رجل اوقد نارا في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى مال رجل آخر واحرقها لا يضمن
وعلل وقال لان جنايته قد زالت . وذكر في الجنايات من الاصل مسئلة تدل على
صحة ما قال الناطفي رح ان جنايته قد زالت . حداد ضرب حديدا على الحديد حتى
فانتزعت شرارة من ضربه فوقعت على ثوب رجل يمر في الطريق واحرقت ثوبه ضمن
الحداد . وذكر الناطفي رح حداد يجلس في دكانه اتخذ في حانوته كيرا يعمل به والحانوت
الى جانب طريق العامة فاوقد الحداد في كيره نارا على حديدة له ثم اخرج الحديدة فوضعه
على سندانه وضربها بمطرقة فتطاير ما يتطاير من الحديدة المحماة وخرج ذلك من حانوته
وقتل رجلا او فقأ عين رجل او احرق ثوب انسان او قتل دابة كان ضامنا لما تلف
من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتيل والعين تكون على عاقلته لان ما تلف
من دق الحداد وضربه فهو كجنايته بيده لا عن قصد . ولو لم يدق الحداد ولكن احتملت
الريح بعض النار عن كيره او الحديدة المحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت
انسانا او احرقت ثوب انسان او قتلت دابة كان هدرا . ولو هبت الريح بعمامة رجل
فاوقعته على قارورة رجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العمامة . رجل يمر في الطريق
وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فاتلفه ضمن . ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع
في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل
بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره . ولو وضع جمرة على حائطه فسقطت على

رجل فاتلفه لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وضع
جرة في طريق المسلمين ورجل اخر وضع جرة في ذلك الطريق فتدحرجت احدهما فكسرت الاخرى
ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرته لان جنايته قد زالت فبرئ عن الضمان
. وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة لانه كان متعديا
في الوضع ولم تزل جنايته . ولو اوقف رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك فنفرت
احدهما وهربت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنايته قد زالت .
ولو تلفت الهاربة بالاخرى كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى لما قلنا في الجرتين
قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح في مسئلة الجرتين ان كانت الجرتان على جادة الطريق
ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه اذا تدحرجت احديهما فاصابت الاخرى فانكسرت
. ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة فوضعها على الشط ثم جاء اخر وفعل مثل
ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا قال بعضهم لا يضمن صاحب الجرة
الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها . وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه
. والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن
على كل حال اذا اتلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال
عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع
شيء ان عطب والموضوع في مكانه ما لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال
الموضوع عن مكانه ان زال بمزيل نحو ان يضع جمرة في الطريق فذهبت بها الريح وازالتها
عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع . وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل
ودحرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنايته زالت بالماء والريح . وان كان
الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا بمزيل بان وضع جرة في الطريق ثم جاء اخر

ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف رح يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاولى قد زالت . وان دحرجتها الريح ونحتها عن موضعها فعطب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجتها الريح لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت بنفسه . وكذا لو وضع حجرا في الطريق فعثر به انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالميت انسان وهلك كان على عاقلة الميت دية من عثر بالميت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق جرة مملوة من الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجنب هذه الجرة جرة اخرى فسال من الاولى شيء وابتل المكان فوقعت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد رح اولا لا ادري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الاولى . وذكر ابن رستم رح رجل وضع في الطريق جرة فيها زيت او ليس فيها شيء فوضع رجل اخر في الطريق جرة اخرى فتدحرجت احداهما فاصابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تزل وجناية صاحب التي تدحرجت قد زالت فما تلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجرة التي تدحرجت لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا لشمس الائمة الحلوائي رح في المسئلة الاولى . رجل اوقف دابته في سوق الدواب فاتلفت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب يكون باذن الوالي فلا يكون موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا السفينة على الشط فجاءت

سفينة فاصابت السفينة الواقفة فانكسرت الواقفة كان ضمان الواقفة على صاحب
السفينة الجائية فان انكسرت الجائية لا يضمن صاحب الواقفة لان الامام اذن لارباب
السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون فعلهم تعديا . رجل وضع شيئا في الطريق
فنفرت عنه دابة رجل واتلفت شيئا لا يضمن الواضع اذا لم يصبها الموضوع في
الطريق . وكذلك رجل اشهد على حائط مائل الى طريق المسلمين فسقط الحائط فنفرت
عنه دابة رجل فقتلت رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل انما يضمن صاحب الحائط
اذا سقط الحائط على انسان او دابة فقتله . رجل مر في سوق المسلمين فتعلق ثوبه
بقفل حانوت رجل فتخرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان القفل في ملكه لا يضمن
وان كان في غير ملكه يضمن . ثم قال وههنا شيء اخر انه اذا تعلق ثوبه بذلك فجر ثوبه
فتخرق بجره لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقفل لانه اذا جر الثوب
فهو الذي خرق . رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف كان
ضمان ذلك على من دق في داره . رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس
على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندقت القارورة
فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تخرق من الوسادة والقارورة على الجالس
. ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فاذن له بالجلوس على الملاءة لا يضمن
الجالس . قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا وهو
اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسكه الملاءة وعليه
الفتوى . وان اذن له بالجلوس على سطح فانخسف به لوقع على سطح مملوك للاذن
ضمن الجالس . قال مولنا رض هذه المسائل من مسائل الجنايات وانما ذكرناها ههنا
لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب . رجل قلع تالة من ارض رجل وغرسها

في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة التالة
يوم قلع التالة ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض كان لصاحب
الارض ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان
كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم
مقلوع الاشجار فما بينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك
يخير صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الغارس وضمنه تلك
القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة
ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره يخير صاحب الدار ان شاء
ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة
وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه
فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف
عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق
الذي تلونا فيما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة
ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطوعة
سواء فلا شيء على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة
جوزا صغارا رطبة فاتلف انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك
الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالاتلاف اذا لم تكن على الشجرة
فباتلافها وقطعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون تلك الجوزات
بماذا فتشترى فيضمن فضل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة
القائمة تقوم الشجرة مع الغصن [illegible] فيضمن فضل ما بينهما

رجل استاجر فاسا ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستاجر قيمة الفاس وقال بعضهم ينظر ان استاجر الاجير ولا لا يضمن. قال مولانا رح وينبغي ان لا يضمن على كل حال لان المستاجر يملك الاجارة فيملك الاعارة والايداع رجل غصب دابة فهلكت واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام الغاصب بينة انه ردها وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها اولى ويقضى على الغاصب بالقيمة. وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان المغصوب دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردها على صاحبها كانت بينة صاحبها اولى لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيجعل كان الغاصب ردها ثم هدم الدار وقتل الدابة فكانت بينة صاحبها اولى لانها اثبتت سببا حادثا للضمان. ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردها فماتت عند صاحبها قال ابو يوسف رح بينة صاحبها اولى لما قلنا. وقال محمد رح يقضى ببينة الغاصب لانها قامت على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بينة صاحبها اثبات فعل على الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول. رجل غصب حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم في القياس الغاصب ان ياكل هذا الدقيق وهو قول زفر رح وفي الاستحسان وهو قولنا ليس له ان ينتفع بالدقيق ما لم يؤد الضمان بالتراضي او بقضاء القاضي او يقضي القاضي عليه بالضمان لان اجزاء الحنطة تفرقت بالطحن ولم تتبدل فلا يحل له ان ياكل وينتفع به ما لم يتحول المغصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان او بقضاء القاضي بالضمان. وقيل هذا قول محمد رح اما عند ابي حنيفة رحمه الله

يحل له ان ياكل الدقيق وينتفع به لان ملك المغصوب منه قد تبدل . وكذا اذا غصب لحما وطبخه . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فمضغه واكله حل له ذلك في قول ابي حنيفة رح لانه صار مستهلكا بالمضغ فعند ابي حنيفة رح شرط الطيب ثبوت الملك بالبدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتياط . وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها او نوى فغرسه او تالة فانبتها او غصب غزلا فنسجه لا يحل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء القاضي بالضمان . وعن ابي يوسف رح في التالة اذا انبتها الغاصب لا يحل له ان ينتفع بها قبل اداء الضمان وفيما سوى ذلك يحل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الا نقصان الحبل . كما لو غصب جارية صحيحة فحمت عنده فردها محمومة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الا نقصان الحمى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت عينها او حبلت فردها وادى معها ارش العين ونقصان الحمى ثم ذهب بياض عينها او ولدت وسلمت فان المولى يرد ما اخذ من ارش البياض ونقصان الحمى اما في الحبل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الحبل ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الحبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا لان عيب الزنا قائم وعيب الحبل قد زال . ولو كان الحبل من زوج لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان المولى هو الذي احبلها ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحبل او من غيره لا ضمان على الغاصب فيهما . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احد المدعيين البينة ان ذا اليد

غصب مني هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الاخر البينة ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية و وقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هي للثاني في قياس قول ابي حنيفة رح وعلى الغاصب قيمتها للاول وفي قياس قول ابي يوسف رح الجارية للاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رح انه لا يبرأ. ولو رد عين الغصب على الاول برئ من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وكان للمغصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع. الغاصب اذا تزوج بدراهم الغصب امرأة او اشترى بها شيئا عن محمد رح انه يحل له الوطي والانتفاع به. ولو كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض شيئا لا يحل له ان ينتفع بالمشترى قبل اداء الضمان. ولو تزوج امرأة بالعرض المغصوب حل له وطيها. رجل كسر عصا لرجل او خرق ثوبه ضمن النقصان. ولو كان الكسر فاحشا بان صار حطبا او وتدا لا ينتفع به منفعة العصا او كان الخرق فاحشا كان له ان يضمنه القيمة والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص اكثر من نصف القيمة. ولو شق الثوب بنصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة. رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان. ولو كان العبد مغنيا فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا. رجل غصب خمرا فخللها بغير شيئ اخذه صاحبه بغير شيئ. ولو غصب عصيرا فصار خلا عنده كان لصاحبه ان يضمنه. واذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه اما ان اذن لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم ياذن ولم ينه ولكنه سكت او لم يعلم بغزلها

فان اذن لها بالغزل فهو على وجوه اربعة. احدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يزد فيه
الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج. وان كان قال اغزليه لي باجرة كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيئ عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهبا للقطن منها. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لي وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استاجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة ويجب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الغزل للزوج ولا شيئ لها عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اذن لها بالغزل. فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فيضمن كمن غصب حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب في قول ابي حنيفة وعليه مثل الحنطة. وان لم يأذن لها ولم ينهها فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطنا وجاء به الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيئ لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتغزل له المرأة

تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبزت من دقيق الزوج او طبخت قدرا بلحم جاء به الزوج
فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن ابي يوسف رح في المنتقى رجل اشترى قطنا
وامر امرأته ان تغزله فغزلت كان الغزل للزوج . وان وضع القطن في بيته ولم يقل
شيئا فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فاكلته
المرأة . وذكر هشام رح في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن
غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنك فالغزل لي ولك علي مثل قطنك
كان القول قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن الا انه يتمسك بهذا
الظاهر لاستحقاق ملك الغير فلا يقبل قوله . رجل غصب ذهبا او فضة
فجعلهما دراهم او دنانير او آنية عند ابي حنيفة رح لا ينقطع حق المالك بهذه
الصنعة . وعند صاحبيه رح ينقطع . وكذا النحاس اذا كان المعمول منه
يباع وزنا . رجل نقش بابا مقلوعا لرجل ان نقشه بالنقر فانه يملك الباب
بقيمته لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئا ولو اخذ اناء فضة فنقشه
بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو غصب نخلا او زرعا فسقاه وانفق عليه حتى انتهى
او عبدا جريحا فداواه فلا شيء له وكذا لو قصر الثوب المغصوب لا شيء له ولو خرق
ثوبا فرفاه يقوم صحيحا ويقوم مرفوا فيضمن فضل ما بينهما . ولو شق زقا فيه خمر
لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن
وبغير اذن الامام يضمن الزق

فصل في براءة الغاصب والمديون

رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا فاخذ السلطان
ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث

ثانيا لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ . رجل مات وعليه دين
وله دين على رجل اخر فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشائخ
فيه قال الشيخ الامام ابو نصر رح صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذه
قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح
لانه اخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه
كما لو ظفر بمال المديون في حيوته من جنس دينه . ولو كان على رجل دين لرجل
فاخذ غير صاحب الدين من المديون ودفع الى صاحب الدين اختلف المشائخ رح
فيه قال محمد بن سلمة رح المديون بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن
صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين
الاخذ لم يصر قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين يصير قصاصا
وقال نصير بن يحيى رح لا خيار له ويصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له
على اخذ حقه والفتوى على هذا القول . رجل غصب ما لا فغصب من الغاصب
المغصوب رجل له على المغصوب منه دين من جنس المغصوب كان المغصوب
منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما
غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني
برئ الاول . رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضي دينه فدفع
المال الى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب يهلك من مال المطلوب
والدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون
. ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع
الى المديون لينتقده فهلك في يده يهلك من مال الطالب لان الطالب اخذ

حتىه فاذا دفع الى المديون لينتقده صار المطلوب وكيل الطالب في الانتقاد وكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب. رجل له على رجل مال لا يقدر على استيفاءه قالوا الابراء افضل من ان يدع عليه لان في الابراء تخليص المديون عن نار الاخرة. رجل مات وعليه قرض ذكر الناطفي رح يرجى ان لا يكون مواخذا في دار الاخرة اذا كان من نيته قضاء الدين. رجل مات وعليه دين نسيه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال الميت ولو ان هذا الوارث نسي ايضا حتى مات لا يؤاخذ الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يباشر سبب الدين في الابتداء فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه. رجل مات وله على رجل حق ولم يخلف وارثا قالوا يتصدق المديون بما عليه عن الميت ليكون ذلك وديعة عند الله تعالى يوصله الى خصمه يوم القيمة. مسلم غصب من ذمي مالا او سرق منه فانه يعاقب به يوم القيمة لانه اخذ مالا معصوما والذمي لا يرجى منه العفو ويرجى ذلك من المسلم فكانت خصومة الذمي اشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم وبال كفر الكافر فيبقى في خصومة. وعن هذا قالوا ان خصومة الذمي تكون اشد من خصومة الادمي. رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب والسارق وارثه قالوا لا يؤاخذ به السارق في دار الاخرة لان الدين انتقل الى الابن فسقط عنه الا انه ياثم اثم السرقة بالجناية على المسروق منه قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مديونه فماطل المديون مع القدرة عليه ومات الطالب اختلفوا فيه قال اكثر المشائخ حق الخصومة في الدار الاخرة لا يكون للاولى لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم

حق الخصومة يكون للاول . واختلفوا ان الدين لمن يكون قال الفقيه ابو الليث رح
الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابرأه برئ المديون .
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح .
رجل مات وترك دينا على رجل او غصبا في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون
ثواب ذلك في الدار الآخرة قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل ذلك الى
الوارث . وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان توى
بعد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت
لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهالك وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا
عند الموت فصار للوارث . المديون اذا جحد الدين هل يستحلف الطالب
ام يتركه من غير يمين قال الشيخ الامام نصير بن يحيى رح استحلفه الطالب او
لم يستحلفه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض ان طلب
فان دفع المديون الى وارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزر المماطلة لا عقاب
عن ذلك . رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل او قال
وهبته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان يأخذ منه لانه وهبه منه بغير شرط
رجل غصب عبدا او ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة فابرأه منها برئ الغاصب عن ضمان
الغصب ويصير المغصوب امانة في يده . وكذا لو قال المغصوب منه حللته من الغصب
برئ الغاصب عن الضمان . وان كان المغصوب مستهلكا برئ عن ضمان القيمة
لانه ابرأه عن الدين والدين يقبل الابراء . فاما اذا كان المغصوب قائما كان التحليل
ابراء له عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يديه عندنا وعلى قول زفر رحمه الله
لا يبرأ عن ضمان الغصب . رجل خاصم رجلا في دار ثم قال المدعى عليه قد ابرأتك

عن هذه الدار او عن خصومتي في هذه الدار او عن دعواي في هذه الدار ذكر الناطفي رح
ان جميع ذلك باطل وله ان يخاصمه فيقيم البينة فيأخذه . ولو قال قد برئت من هذه الدار
او قال برئت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حق له فيها ولو اقام البينة لا تقبل
. ولو قال انا بريء من هذا العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي بعد
ذلك لانه اخبر عن البراءة فيثبت البراءة . اما في الوجه الاول صرح بالابراء عن العين
او عن الدعوى والخصومة وذلك باطل . رجل قال لآخر حللني من كل حق لك علي ففعل
وابرأه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ المديون حكما وديانة وان لم يكن
عالما يبرأ في الحكم ولا يبرأ ديانة في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح يبرأ وعليه
الفتوى لان الابراء اسقاط والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط فان المشتري اذا ابرأ البائع
عن العيوب صح ابراءه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب . وذكر في النوازل رجل له
على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المديون ابرئني مما لك علي فقال صاحب
الدين ابرأتك قال نصير رح لا يبرأ الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد رح
بن سلمة رح يبرأ عن الكل . قال الفقيه ابو الليث رح حكم القضاء ما قال محمد
بن سلمة رح وحكم الآخرة ما قال نصير رح لان القضاء بناء على الظاهر وظاهر
اللفظ عام وحكم الآخرة بناء على الرضا فلا يبرأ عما لا يتوهم انه له عليه . قال ابرأت
جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولا يتوهم ولا واحدا منهم بقلبه قال ابو القاسم رح
روى ابن مقاتل عن علمائنا رح انهم لا يبرؤن لان الابراء ايجاب الحق للغرماء
ولا يجوز ايجاب الحقوق الا للقوم باعيانهم . ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال
ابن مقاتل رح لا يبرأ غرماؤه في قول علمائنا رح . وكذا لو قال ليس لي بالري شيء
ثم جاء في الغد وادعى ان هذه الدار له منذ عشرين سنة وهو بالري كان له ذلك

في قول علمائنا رح. قال ابن مقاتل واما عندي في المسئلتين جميعا يبرأ غرمائه ولا يسمع
دعواه ولو قال ابرأت جميع غرمائي لم يكن ذلك براءة اذا لم ينص على اقوام معينين. ولو
قال قبيلة فلان فانكانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة
وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه
شيئ فهو في حل ذكر الناطفي رح فيه خلافا قال محمد رح له ان ياخذهم بماله عليهم وقال
ابو يوسف رح هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قائم في يد رجل
او عبد قائم في يده فله ان ياخذه منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على
الآخر حق فابرأه على انه بالخيار صح الابراء وبطل الخيار لان الابراء في كونه تمليكا دون
الهبة. ولو وهب عينا على انه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار فالابراء اولى. ولو
قال لآخر جعلتك في حل في الدنيا. او قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدنيا
وفي الساعات. ولو قال لا اخاصمك او قال لا اطلبك مالي قبلك فهذا ليس بشيئ
وحقه على حاله. رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير ان
يعلم باباحته قال نصير رح يجوز ذلك ولا ضمان عليه. وان قال كل انسان تناول
من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رح لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو نصر
بن سلام رح هو جائز فابو نصر رح جعل هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد
بن سلمة رح جعله ابراء عما تناول والابراء للمجهول باطل والفتوى على قول ابي نصر
رح. ولو قال لآخر جميع ما تاكل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم.
ولو قال جميع ما تأخذ من مالي فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا الابراء.
والصحيح انه يبرأ اما على قول ابي نصر رح فلان هذه اباحة واباحة المجهول جائزة
واما على قول محمد بن سلمة رح فلان هذا ابراء للمعلوم عن ضمان ما تناوله فيكون

ابراء عن الدين الواجب لا عن العين. رجل قال لآخر انت في حل مما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان اباحة الطعام المجهول جائزة فان من قدم مائدة بين قوم حل لهم الاكل منها وتمليك المجهول باطل. رجل قال اذنت الناس في ثمر نخيلي فمن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس لمن اخذ من ذلك شيئا فهو لهم لان هذه اباحة. رجل قال ابحت لفلان ان ياكل من مالي وفلان لا يعلم بذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق والاطلاق لا يثبت قبل العلم كالتوكيل. وعند البعض الاباحة تثبت قبل العلم. رجل قال لآخر ادخل كرمي وخذ من العنب فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به انسان واحد لان هذا اذن بقدر ما يحتاج اليه في الحال رجل اراد ان يوكل غيره في املاكه فقال الوكيل انا اذا دخلت فيها لا امن ان اتناول شيئا من مالك فقال الموكل انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل فيها له ان يتناول من ماله من الماكول والمشروب والدراهم ما لا بد منه اما ان يقصد فياخذ من ماله جملة مائة او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الهبة

فصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا قبض. ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة. ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض رجل في يده ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطنيه فقال اعطيتك عن محمد رح

انما تكون هبة رجل قال لآخر قد متعتك بهذا الثوب او قال بهذه الدار ثم دفعها
منه قال محمد رح هي عندي هبة رجل قال لآخر انت في حل من مالي حيثما اصبت فخذ
منه ما شئت عن ابي يوسف رح ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من
ارضه فاكهة او لوزة او حلب بقرة او غنمه لا يحل له ذلك . رجل دفع الى رجل طعاما
وقال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذه لك منحة فله ان يشرب لبنها
ويأكل الطعام . وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما
يؤكل ويشرب . قال ابو حنيفة رح هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رح رجل قال
لغيره داري هذه لك رقبى واقبضها قال ابو حنيفة رح هي عارية وهو قول محمد رح وقال
ابو يوسف رح هي هبة جائزة وقوله رقبى باطل ولو قال هذه الدار لك فان مت
قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك ذكر عن ابي حنيفة رح في النوادر انه قال هكذا
كانت الهبة جائزة ويبطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
رح لو قال ارقبتك داري هذه فهي عارية وان قال ارقبتك داري هذه وهي لك
فهي هبة . واما في العمرى كلاهما سواء وهي هبة . وعن محمد رح رجل قال ارضي لفلان
وحد الارض او قال الارض التي هي لي وحدها لولدي فلان وهو صغير قال محمد رح
هو جائز وهي هبة واشهاده قبض للصغير . وعن ابي حنيفة رح اذا قال الرجل
لغيره قد جعلت هذه الدار لك عمرى او قال عمرك او حياتك او هي لك حياتك
فاذا مت فهو رد علي قال هذه هبة جائزة والشرط باطل . وتفسير العمرى ان يقول
وهبته منك على انك ان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك فهذه هبة جائزة
والشرط باطل . ولو قال هذه الدار لك حبيس ودفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة
ومحمد رح . وقال ابو يوسف رح هي هبة جائزة وقوله حبيس او رقبى باطل رجل منح

رجلا اوشاة اوثوبا اوغير ذلك قال كل شيء منحه مما ينتفع به للسكنى واللبس مثل
الدار والثوب ولبن الشاة وظهر البعير فهو عارية يرده وفي الطعام والدراهم
واللبن وما لا ينتفع به الا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية كعارة الدراهم
. وفي النوادر يكون هبة . ولو وضع سكرا بين قوم وقال خذوه فمن اخذه فهو
له . ولو نثره فوقع في حجر رجل او كمه فاخذه اخر منه فهو جائز وهذا اذا لم يبسط
كمه او ذيله لذلك فاما اذا بسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الامام
الزاهد المعروف بخواهر زاده رح الدراهم المنثورة في هذا بمنزلة السكر
. ولو وقع السكر او الدراهم على راس رجل وسقط عن راسه فاخذه اخر فهو
للثاني . ولو اخذه رجل بيده ثم سقط منه فاخذه اخر فهو للاول . قال محمد رح
النهبة عندنا جائزة اذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد رح في السير الكبير رجل
قال لقوم اني وهبت جاريتي هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فاخذها واحد
منهم كانت له . رجل رمى ثوبه لا يجوز لاحد ان يأخذه حتى يقول حين رماه من
اراد ان يأخذه فليأخذه . رجل سيب دابة لعلة فاخذها انسان وتعاهدها
قال ابو القاسم رح لصاحبها ان يستردها الا ان يقول عند التسييب من
شاء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهدها قال الفقيه ابو الليث رح
الجواب كذلك اذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هبة استحسانا الا ان
الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما . ولو سيب دابة
قال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاخذها انسان لا يكون له ولو ارسل طيرا
مملوكا له فارسال الطير بمنزلة تسييب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها
اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها لانه اذا لم يقل ذلك فمن اخذه ا

لايكون له فيكون اكلا مال الغير . رجل قال اذنت الناس جميعا في ثمر نخلتي هذه فمن اخذ
شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم . رجل
دفع بيننا ساقطا فزعم ان الملقي قال من اخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول
قال الناطفي رح ان اقام الدافع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فابى ان يحلف
فان العين يكون للدافع ولو ان الدافع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال
صاحب العين عند الالقاء وسعه ان ياخذه بالخبر . رجل عنده دراهم لغيره فقال له
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا . وان كانت حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها كانت هبة له . رجل قال لاخر هب لي هذا الشيء مزاحا فقال وهبت
وسلم قال ابو نصر رح يجوز ذلك . رجل قال لختنه بالفارسية اين زمين ترا
فازهي انرعها فقال الختن قبلت وزرع قال ابو القاسم رح كان الارض للختن
وان لم يقل الختن قبلت لم تكن له . رجل قال لاخر وهبت عبدي هذا منك والعبد
حاضر بحيث لو مد يده ناله فقال قبضته قال ابو بكر رح جازت الهبة من غير
قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح لا يصير قابضا
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلانا فاذهب
واقبضه فقبض جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ . ولو قال هو لك ان شئت
ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رح انه يجوز . رجل قال لاخر وهبت لك
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لاخر كسوتك هذا
الثوب او اعطيتك او قال جعلت لك هذه الدار او قال هذه لك فاقبضها او قال هي لك
هبة تسكنها فهو هبة . ولو قال هبة سكنى او سكنى هبة او سكنى صدقة او قال
اخدمتك هذه الجارية فهو عارية في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة . وقيل هي من السلطان يكون هبة ولو قال
في الدار هي لك هبة او اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة . ولو وهب
لرجل غائب دراهم وارسل بها عليه رسول فقال الموهوب له للرسول تصدقت
بها عليك لا يجوز . ولو قال للرسول تصدق بها علي لا يجوز فان تصدق الرسول
عنه ضمن الرسول للواهب . رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى
لا يجوز بدون القبض . ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو
اقرار لان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان
ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف
به او ينسب اليه قد يكون لغيره . ولو قال بالفارسية اين غلام تراست يكون
اقرارا . ولو قال اين غلام ترا يكون هبة لا يملكه الا بالقبض . وذكر في الزيادات
اذا قال لجماعة من المسلمين هذا الماء لكم يكون هبة . رجل قال لآخر خذ هذا
المال واغز في سبيل الله تعالى يكون قرضا لان الكلام محتمل يحتمل القرض
ويحتمل الهبة والقرض ادناهما فيحمل عليه ولان الاخذ المطلق سبب الضمان
في الشرع . ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال اصرفها
في حوائجك . ولو دفع اليه ثوبا فقال البس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض
الثوب باطل فاذا تعذر حمله على القرض يحمل هبة تصحيحا للتصرف رجل غرس
كرما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن
التمليك . وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني
يكون هبة ظاهرا لان الناس يريدون بهذا التمليك والهبة رجل اتخذ وليمة
للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت الهدية مما يصلح

م

للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان فهي للصبي لان
مثله يكون هبة للصبي عادة . وان كانت الهدية دراهم او دنانير او غير ذلك
يرجع الى المهدي فان قال المهدي هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر
الرجوع اليه ينظر ان كان المهدي من معارف الاب او اقاربه فهي للاب وان
كان من قرابة الام او من معارفها فهي للام . وكذا اذا اتخذ وليمة لزفاف
الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة
الاب او من قرابة الام . وكذا لو كان المهدي من معارف الزوج او من اقاربه
او من معارف المرأة او اقاربها الا اذا بين المهدي وقال اهديت لهذا
او لهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الهدية للوالد
لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد
اتخذ الوليمة لاجل الولد . ولا يعتبر قول المهدي عند الاهداء اهديت
للولد لان الوالد او صاحب الوليمة اذا كان رجلا عظيما محترما يقول المهدي
هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا اولا . رجل قال لاخر وهبت لك هذه الغرارة
الحنطة او هذا الزق السمن كانت الهبة هي الحنطة والسمن دون الغرارة
والزق . ولو قال وهبت منك غرارة الحنطة وزق السمن كانت الهبة
في الزق والغرارة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لان في الوجه الثاني اضاف
الهبة الى الغرارة والزق لا الى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة والسمن
كثياب العبد . وفي الوجه الاول اضاف الهبة الى الحنطة والسمن رجل
اهدى اليه جاره شيئا من المأكولات في اناء هل له ان ياكل في انائه قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله ان كان ثريدا او نحو ذلك لا باس به لانه لو جعله في انية اخرى

تذهب لذته والكان شيئا من الفواكه لايسعه ان يا كل فيه الا ان يكون بينهما
انبساط . قوم اجلسوا على اخونة هل لاهل الخوان ان يناول شيئا من على خوان
اخر ومن هو ليس بجالس معه على خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك
ومن ناول من معه على خوانه فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة
اذا اعطاه جاز قال وبه ناخذ . رجل وهب عبدا انسان بغير اذن المولى
وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى
هبة العبد ذكر الخصاف رح انه لايجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على
الرواية التي تروى عن ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون نسخا للعقود
الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخا كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح
فاذا لم ينفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والفتوى
في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت الي الف درهم ثم قال
بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا
بالقبض . رجل اقر انه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة
والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذا
لايكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض
. رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه
مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضا
. وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تهادى
. وعن عبد الله بن المبارك رح انه مر بقوم يضربون الطنبور فوقف عليهم

وقال هبوه بيني حتى تروا كيف اضرب فدفعوا اليه فضربه على الارض وكسره

وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خدعتنا وانما قال لهم ذلك احترازا

عن قول ابي حنيفة رح فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما

ان هبة المازح جائزة . رجل قال لاخر وهبت عبدي هذا منك والعبد

حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة

الواهب دلالة القبول بخلاف ما مر من مسئلة هبة الارض من الختن

لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع

الى ولده ما لا فامتنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع الى ولده

على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة

لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للولد كان

ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لابيه بحكم الوكالة لا لنفسه وحق الاب

ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه وعليها

حلي وثياب جازت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحلي للواهب

لا للموهوب له والمتصدق عليه لكان العرف والعادة قال مولانا رح

فان كان الثوب عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له

. ولو وهب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة

حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له لان الحلي والثوب ما دام

على الجارية يكون تبعا للجارية مشغولا بالاصل فلا يجوز هبته كجوالق الحنطة

وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له

قبلت جاز قالوا ولا يدخل في الهبة الغلق والسرب والسلاليم المفرزة لانه

بمنزلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقه قالوا
يدخل هذه الاشياء في الهبة . قال مولانا رح عندي الغلق لا يدخل في بيع البيت
بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لاخر ارضا على ان ما يخرج منها
من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال ابو القاسم رح ان كان
في الارض كرم او شجر جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا
فالهبة فاسدة قال الفقيه ابو الليث رح لان في الثمر شرط على الموهوب له رد
بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشروط
الفاسدة وفي الارض القراح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لان الخارج
من الارض نماء ملكه فيكون له فكان مفسدا للهبة . رجل اضل لؤلؤة فوهبها
لاخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال ابو يوسف رح هذه هبة
فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر . وقال زفر رح يجوز
هذه الهبة . رجل له على رجل الف درهم نقد بيت المال والف غلة وقال
للمديون وهبت لك احد المالين قال محمد رح جازت الهبة والبيان اليه
ما دام حيا ولوارثه بعد موته ان مات قبل البيان لان هبة الدين اسقاط
والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان الى المسقط . رجل دفع الى رجل
ثوبين وقال له ايهما شئت فلك والاخر لابنك فلان والابن صغير ان بين
الموهوب له قبل ان يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا لو وهب
غلاما او شيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز
وان لم يجز حتى افترقا لم يجز . ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام

صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار. احد الشريكين
اذا قال لشريكه وهبت لك حقي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لانها
هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت
دينا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح
. رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لا تصح وان قبض
بعد الوضع لانها هبة المعدوم . وكذلك الدهن في السمسم والزيت في الزيتون
قبل ان يعصر ودقيق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب الدين ممن عليه الدين
ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لا تصح من غير قبول المديون عندنا خلافا
لزفر رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها تصح من غير
قبول وهكذا ذكر شمس الائمة الحلوائي رح انها تصح من غير قبول الا انها تبطل
بالرد . وعن ابي يوسف رح انها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الائمة
السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من
المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف
في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك

فصل في هبة المشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون من غير
شريكه لا يجوز عند الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا . وقال ابن
ابي ليلى رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله
وكذلك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو رهن داره من رجلين جاز
عند الكل . وكذا لو اجر داره من رجلين . ولو وهب نصف داره من رجل ووهب

النصف الاخر من رجل اخر وسلم الدار اليهما معا جاز . وان تقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز وقال ابو حنيفة رح لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والدابة والثوب والحمام يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم . ولو وهب درهما صحيحا من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رح لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام ابو الحسن علي السغدي والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح لان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة فلا يضرها الكسر والتنصيف كانت بمنزلة المشاع يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار الصحيح قال الشيخ ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح . رجل معه درهمان فقال لرجل وهبت منك درهما منهما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت احدهما وهو مجهول . وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه الاول الهبة تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما اذا فسدت الهبة بحكم الشيوع اذا هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رح رجل دفع درهمين الى رجل وقال احدهما هبة لك والاخر امانة عندك فهلكا جميعا يضمن درهما وهو في الاخر امين قال وانما يضمن لانه اخذه بهبة فاسدة فصار انها تكون مضمونة . وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع الى رجل الف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض يضمن خمسمائة درهم . ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لانه لم يقبض

ولو باعها الموهوب له لايجوز بيعه لانه لم يملك نعرا في هبة المشاع فيما يقسم لايفيد
الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوى . وذكر عصام رح انها تفيد الملك
وبه اخذ بعض المشائخ رح رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلثة لك قضاء
من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء
جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن نص ان الهبة
الفاسدة مضمونة . رجل اعطى رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن
والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال لم يجز . وان كان احدهما اثقل واجود
او اردى جاز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة . وان قال وهبت لك ثلثهما وهما
في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز . وان قال احدهما لك هبة لم تجز
كانا سوائين او مختلفين . وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا قال وهبت لك
نصفا من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها لم تجز . وان قال وهبت لكما اعنى
نصفها ولهذا الاخر نصفها جاز . رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين لايجوز في قول ابي حنيفة
رح وقال صاحباه رح جاز كانا فقيرين او غنيين . وذكر في هبة الاصل اذا وهب
لرجلين شيئا يحتمل القسمة لايجوز في قول ابي حنيفة رح . وكذلك الصدقة
فصار في الصدقة على رجلين عن ابي حنيفة رح روايتان ووجه الفرق بين
الهبة والصدقة معروف فيحتمل ان يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة
والهبة من الفقيرين بمنزلة الصدقة . ولو وهب دارا من رجل ثم ان الموهوب
له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز . عبد بين رجلين يهب له احد المولين
شيئا يحتمل القسمة لاتصح اصلا لانها لم تصح في نصيب الواهب لانه يكون

واهبا لنفسه فيبقى في نصيب صاحبه شيئا يحتمل القسمة فاما ان الموهوب شئ
لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شئ
لا يحتمل القسمة . رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز لان
الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من
زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة
ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم . ولو
وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالق او جرابا فيها طعام الواهب وسلم
لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون
الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيره
. ولو وهب ارضا فيها زرع او نخل او نخلا عليها تمر او وهب الزرع بدون
الارض او النخل بدون الارض او نخلا بدون التمر لا يجوز الهبة في هذه
المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقة مع امكان القطع
والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة
المشاع الذي يحتمل القسمة . ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار
بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع
فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
الدار صحت الهبة فيهما جميعا . ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون
الزرع والنخل او النخل دون التمر او التمر دون النخل ولم يسلم حتى وهب
المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل صحت الهبة في الكل لانه لم يوجد
عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. اما اذا فرق التسليم والقبض تفرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساد
القبض كما لو وهب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الاخر وسلم فانه يفسد
العقدان جميعا ولو وهب زرعا بدون الارض او تمرا بدون النخل وامره بالحصاد
والجذاذ ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس
قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس
ما لم يتفرقا. وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له
بامر الواهب صح والا فلا. وان كان الموهوب غائبا عن حضرة الموهوب له
فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك
القرض والبيع الفاسد والرهن ان قبض بعد الافتراق عن المجلس ان قبض
بحكم الاذن صح قبضه والا فلا. والتخلية في هبة الفاسدة لا يكون قبضا عند
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند محمد رح
والموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان
يامره بالقبض وعند ابي يوسف رح لا يكون قبضا فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه
. والتخلية ان يخلي بين الهبة والموهوب له ويقول اقبضه. رجل وهب دارا
فيها متاع ووهب متاعها وخلى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت
الهبة جائزة في الدار لان الكل كان في يده فصح التسليم وهو كما استعار دارا
او غصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المعير وهب الدار منه صحت الهبة
لان المتاع والدار كانت في يده. وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار
صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له

ان يصير الموهوب له بجعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتاع بمجرد التخلية
لانتقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بما فيه من المتاع
وخلى بينهما كان ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا
في دار وخلى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار وفيها
متاع الواهب فسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون
الدار لانه حين سلم الدار ولا بحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع
بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب
المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا
. رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللاخر ثلثاها لا يجوز في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح ويجوز في قول محمد رح ولو تصدق بدار على فلانة وعلى
ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق
عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار الابنين له احدهما
صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كبيرين
وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت
العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب
قابضا حصة الصغير فيتمكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل
دارا وسلمه فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب داره في مرضه
وليس له مال سوى الدار ثم مات فلم يجز الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها
وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع
ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رحمه الله عن قول

محمد رح اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار
لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض . ولو وهب ارضا فيها زرع بزرعها ثم استحق الزرع
بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة رح وقال محمد
رح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف رح ان موضع الطعام من السفينة
لم يقبض فلم يصح هبة السفينة . ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب
او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة . وعن ابي حنيفة رحمه الله
في المجرد رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن او له فيها متاع
او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه
. ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة . رجل وهب لرجل جارية
واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد لي ذكر في الاصل ان الهبة
جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت
الجارية وولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء
الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع
والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع
والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد . ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب
الجارية جازت الهبة في الام . وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب
الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير
جميعا . وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير
في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا يزيل الجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلا بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل دارا فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على ثلثة اقسام في قسم باستثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تحتمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطن لتخمين على حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز استثناؤه والله اعلم

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابن رستم رح في النوادر رجل قال لآخر اعرني جوالقك او ثوبك على انه ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامنا وعن ابي يوسف رح في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلها ربما يسلم يكون ضامنا وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل الشرط. ومنها رجل استاجر دابة فقال له صاحبها لا تواجرها كان له ان يواجرها. ولو رهن عند انسان فقال المرتهن للراهن اخذته على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمال. وعن محمد رح رجل دفع الى قصار ثوبا ليقصره فقال له لا تضيع من يدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن ابي يوسف رح رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم وقيمته الفان على انه

مرتهن يضمن الفضل اذا هلك المرتهن أو اشترط المرتهن انه لو مات السيل لا يبطل
بيته كان الرهن فاسدا . وعن محمد رح في السير الامام اذا اودع غنيمة في دار
الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه
لا يضمن . وذكر في الحيل رجل آجر دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار
وشرط ان يكون مقبول القول في الانفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
ونظائر هذا تاتي في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيوع
الطارى لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رح . مريض وهب داره
لانسان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة
تنتقض في الثلثين وتبقى في الثلث . ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها
وقبضها ووهبها ولها شفيع آخر ثم ان الشفيع الثاني اخذ نصف الدار
بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفيع الثاني اخذ الشفعة بحق سابق
على الهبة فيكون الشيوع مقارنا للهبة . اما في فصل المريض الشيوع مقصور
على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حيوة المورث وانما ثبت ذلك بعد
موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند النقض لا قبله . الا ترى ان الهبة لو كانت
جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الورثة او برجوع الواهب
في الهبة لا يلزمه العقر . رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين
الدين لوارث المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلو ان
الوارث رد الهبة صح رده في قول ابي يوسف رح وتبطل الهبة وقال محمد
رح لا يصح . وقيل لا اختلاف بينهما فيصح رده عندهما انما الخلاف بينهما
فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند ابي يوسف رح يصح وعند

محمد رح لا يصح . رجل له على عبد انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من مولاه صحت الهبة . ولو ان المولى رد هبته قيل هو على هذا الخلاف عند ابي يوسف رح يصح رده سواء كان على العبد دين محيط او لم يكن . وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح . مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلثان فلا تتم بدون القبض . رجل جعل داره مسجدا ثم استحق شيء منه خرج الباقي من ان يكون مسجدا لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيوعا مقارنا فيبطل والله اعلم

فصل في الرجوع في الهبة

للواهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعوض او ازدادت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع . ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال . وقال ابو يوسف رح لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد . ولو ازدادت الهبة في بدنها ثم وهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته . ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلكت لا يرجع الواهب . وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له . ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير يمين . ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا اولاد البنين واولاد البنات في ذلك سواء . وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالقرابة لا تمنع الرجوع كالاباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة كامهات النساء والربائب وازواج البنين والبنات . اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه

وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون
للواهب ان يرجع في هبته استحسانا . واذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود
الدين والجناية في قول محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . وفي القياس لا يصح
رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلى عن ابي يوسف وهشام
عن محمد رحمهم الله . وفي الاستحسان يصح رجوعه . ولو وهب الامة من زوجها
بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود
الدين والجناية وعلى قول ابي يوسف رح اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين
والجناية وابو يوسف رح استفحش قول محمد رح وقال ارايت لو كان على
العبد دين لصغير فوهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصي وقبض يسقط الدين
فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الوصي
الهبة تصرفا ضارا على الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسئلة النكاح ففيها
روايتان عن ابي يوسف رح في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . رجل وهب
شيئا من ذي الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافر لا يرجع الواهب في الهبة
لان المانع من الرجوع القرابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القران او الكتابة
او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة
لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر رح تعليم الحرف وما اشبه ذلك
لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد رح في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع
كما هو قول زفر رح وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان . ولو وهب عبدا كافرا
فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان الاسلام
زيادة . ولو وهب شيئا له حمل ومونة بمكان فحمل الموهوب له الى بلدة اخرى

لايكون للواهب ان يرجع في الهبة . قيل هذا اذا كان قيمة الهبة في المكان الذي
انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته
. ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس
للواهب ان يرجع في هبته . رجل وهب ثوبا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب
في الهبة بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء
اذا غسله او قصره له ان يرجع في الهبة وان فتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك
في الثمن . رجل وهب لاخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها
من الموهوب له واقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في الهبة ابدا لانها
صارت مستهلكة ودينا على الواهب . رجل وهب ترابا فبله الموهوب له
بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصار شيئا اخر
بخلاف ما اذا وهب سويقا فبله الموهوب له بالماء فانه لا يبطل حق الواهب
في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث فيه نقصان
فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حنطة فبله الموهوب له بالماء
. رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارشه اليه
كان للواهب ان يرجع في الهبة فياخذ العين ولا ياخذ الارش في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رح . رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه
منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء او رضاء . وذكر في المنتقى عن محمد رح رجل وهب جارية
وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتقها لم يجز
عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضاء . ولو تصدق على رجل بشيء

ثم استقال من المتصدق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقبلة وكذا
اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا رفع اليه لو اختصما اليه كان الرجوع
فيها بمنزلة الهبة المستقبلة وكل شيء يفسخه القاضي لو اختصما اليه فاقاله الموهوب له
فهلك يهلك من مال الواهب وان لم يقبضه. مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب
في الهبة بغير قضاء فرده المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الرد
بقضاء يجوز ولا شيء لورثة المريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا
وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد
عيبا كان له ان يرده على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع
بقضاء القاضي. رجل وهب عبدا فمرض العبد عند الموهوب له فداواه حتى صح كان
للواهب ان يرجع فيه. رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي
سميت بالفارسية كاشانه تنور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته لان
مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذا لو جعل فيه اريا. ولو وهب عبدا صغيرا
فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع
وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نحيفا فسمن او كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب.
رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتنيها
صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول
للواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والخياطة ونحوها كان القول
قول الموهوب له. رجل في يده دار قال لرجل اخر تصدقت بها علي واذنت لي
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدقت علي فاجزت وقال المتصدق

لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذن كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى

رجل عبداً في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائباً عنهما

فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك

كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلك

لا بحضرتنا فامرتني بقبضه فقبضته لا يصدق . ولو قال المدعي وهبت لك إلا انك

ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته فان كان العبد

في يد الذي يدعي القبض في حيوته كان القول للوارث . رجل وهب لرجل

مصحفاً فنقطه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب في هبته . واذا وهب احد

الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما . ولو وهب لاجنبية

ثم تزوجها او وهبت لاجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة

لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع . ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وادعت

انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها . واذا مات الواهب او الموهوب له

يبطل حق الرجوع . ولو وهب احد لقريبه شيئاً لا يرجع في الهبة وان كان احدهما

مسلماً والآخر كافراً . ولو وهب لاخيه ولاجنبي عبداً فقبضاه كان له ان يرجع في

نصيب الاجنبي ولو وهب لاخيه وهو عبد لاجنبي كان له ان يرجع في الهبة لان

الهبة وقعت لمولى الاخ . وان وهب لعبد اخيه كان له ان يرجع في الهبة في قول

ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع . ولو وهب لعبد هو ذو رحم محرم منه

ومولاه ايضاً ذو رحم محرم منه بان كان اخوه لابيه عبداً لاخيه لامه ذكر الكرخي

عن محمد رح ان في قياس قول ابي حنيفة رح له ان يرجع في الهبة وقال الفقيه ابو جعفر

رح لا يرجع هو الصحيح لان القصد من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعا. وكذا لو كان العبد عم الواهب ومولاه خاله فوهب شيئا العبد قال محمد رح في قياس
قول ابي حنيفة رح للواهب ان يرجع في هبته وقال محمد رح وهذا قبيح. اذا وهب لذي الرحم المحرم
وهو مكاتب لا يرجع ما دام مكاتبا في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يرجع في قول
ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يرجع. ولو ادى الكتابة فعتق لا يرجع الواهب في قولهم. والصدقة اذا تمت
بالقبض لا يرجع المتصدق فيها كانت للقريب او للاجنبي وللواهب ان يرجع في هبته قبل ان يقبضه
الموهوب له كان الموهوب له حاضرا او غائبا اذن له في قبضه او لم يأذن ينفرد الواهب في الرجوع
قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا بقضاء او رضاء وللموهوب له ان يتصرف في الهبة ما لم يقض
القاضي بالرجوع وينقض الهبة وبعد ما قضى لا يجوز تصرفه. ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة
على المحتاج. وعن ابي حنيفة رح لا يرجع في الصدقة على غني او فقير استحسانا. رجل وهب دارا وبنى
فيها او جصصها او طينها او جعل فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء او غرس شجرا فلا رجوع
في شيء من ذلك عندنا. وقال ابن ابي ليلى رح له ان يرجع في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء يعد زيادة
وان كان لا يعد زيادة كالارى في البيت والتنور في الكاشانه لا يمنع الرجوع. ولو وهب دارا
فهدم الموهوب له بناءها كان له ان يرجع في الارض. وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض بهدم
او بيع كان له ان يرجع في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبغه احمر او اصفر او خاطه لا يرجع الواهب ولو
قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع. ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند ابي حنيفة رح له ان يرجع
فيه وقال صاحباه رح لا يرجع كما لو صبغه بشيء آخر. وابو يوسف رح كان يقول بقول
ابي حنيفة رح ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبغ آخر وقيل هذا اذا كان السواد
لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل. رجل وهب لرجل هبة
فقبضها الموهوب له ووهبها لآخر وسلم ثم رجع الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان
للواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع في الهبة فسخ عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه

عاد بما كان متعلقا به. وعلى قول زفر رح اذا كان الرجوع بغير قضاء لا يجوز للواهب ان يرجع لما
عرف. الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له
او من الثلث، فيه روايتان ذكر ابن سماعة رح ان في القياس يعتبر من جميع ماله. رجل وهب شجرة
واذن له بقطعها فقطعها او الهوت في القطع كان للواهب ان يرجع فيه. ولو وهب شجرة باصلها فقطعها
الموهوب له كان للواهب ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض وهو الصحيح لان القطع نقصان
والنقصان لا يمنع الرجوع. فلو انه جعل الشجرة ابوابا او جذوعا لا يرجع الواهب فيه. وروي انه
يرجع في الجذوع ما لم يجعلها حطبا فانه يرجع في الحطب. ولو وهب شاة او بقرة فذبحها الموهوب له
ابي حنيفة
كان للواهب ان يرجع فيها وان ذبحها عن هدي او اضحية عند محمد رح وهو رواية عن
رح. اذا وهب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاء. وكذا لو وهب عبدا من رجلين كان له
ان يرجع في حصة احدهما ان شاء. وكذا لو وهب نصف العبد لاحدهما وتصدق بالنصف
على الاخر كان له ان يرجع في الهبة دون الصدقة. اذا وهب دارا فرجع في نصفها لا تبطل الهبة في الباقي
وان اختلف الواهب والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال
الموهوب له كانت صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب. رجل وهب متاعا يحتمل القسمة
ثم قسم ما وهب وسلم الى الموهوب له جاز. رجلان وهبا عبدا لرجل ثم اراد احدهما ان يرجع في حصته
بهبة
والاخر غائب كان له ذلك لان كل واحد منهما منفرد بهبة نصيبه حكما فينفرد بالرد كما لو انفرد
نصيبه نصا. رجل وهب عبدا لرجلين او رجلان وهبا عبدا لرجلين او وهب احدهما
نصيبه لشريكه او لاجنبي وسلم جاز. ولو قال احدهما لرجل وهبت لك نصيبي من هذا العبد ما تعين
ولم يبين النصف ولم يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز. رجل وهب نصف عبدين او نصف ثوبين
مختلفين هروي ومروي او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروي ونحو ذلك جاز. وكذا الدواب
في الشيوع
المختلفة لان العبيد والثياب المختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة من جملة ما لا يحتمل القسمة

فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والثياب من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة
فالشيوع فيها يمنع جواز الهبة . رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط
حقه . رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث والثلثان للآخر لا يجوز في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح . ويجوز في قول محمد رح . وكذا لو قال لاحدهما منها ستمائة وللآخر اربعمائة
وصي اليتيم اذا وهب عبدا للصغير وللصغير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه فان اراد الواهب
ان يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية . وروى هشام عن محمد رح انه ليس له ذلك
رجل وكل رجلا بهبة ماله فوهب الوكيل وسلم جاز ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم
اذا وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يعود الحق
الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له ان يشتري لان الموهوب له يستحيي
عن المماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولده شيئا لان شفقته على
ولده تمنعه من الشراء باقل من قيمته . ومما يمنع الواهب من الرجوع وصول العوض اليه

فصل في العوض

الموهوب له اذا عوض الواهب بعض الهبة وقال هذا عوض هبتك او بدل هبتك او ثواب
هبتك او قال كافيتك او اثبتك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يبقى
للواهب حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يذكر شيئا من هذه
الالفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى . ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة
من القبض والافراز لانه تبرع . ويجوز تعويض الاجنبي كان بامر الموهوب له او بغير امره ولا يبقى
للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض . وليس للاجنبي ان يرجع
على الموهوب له سواء عوض بامره او بغير امره الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا عني على اني ضامن
وهو كما قال لغيره اطعم عن كفارة يميني او قال اد زكوة مالي او قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المامور

لايرجع على الآمر الا ان يقول له الآمر على اني ضامن بخلاف مالو قال لغيره اقض دينى لفلان
فقضاه كان للمامور ان يرجع على الآمر وان لم يقل على اني ضامن. وموضع المسائل هبة
الاصل. ولو ان الموهوب له تصدق على الواهب او نحله او اعمره وقال هذه عوض شيء
هبتك وسلم جاز ويكون عوضا اذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له ان يرجع في
من الهبة كان العيب فاحشا او لم يكن. رجل وهب عبده لرجلين فعوضه احدهما عن
حصته كان للواهب ان يرجع في حصة الآخر ويصح رجوعه في النصف الشايع. ولو عوضه
احدهما عن نفسه وعن صاحبه لايكون للواهب ان يرجع في شيء من العبد لما قلنا
ان التعويض يصح من الاجنبي. واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب او الوصي الواهب من
مال الصغير لايجوز لانه تبرع فاذا بطل التعويض كان للواهب ان يرجع في هبته وهو كالو استحق
العوض كان للواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم تزد خيرا فان استحق نصف
العوض لايرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كانه عوضه الباقي والعوض وان كان
يسيرا يبطل حق الواهب في الرجوع. فان قال الواهب ارد مابقي من العوض وارجع في
الهبة لم يكن له ذلك. وعن ابي يوسف رحمه الله له ان يرد مابقي من العوض ويرجع
في الهبة ان شاء. وعلى قول زفر رحمه الله اذا استحق نصف العوض كان للواهب
ان يرجع في نصف الهبة. وعندنا ليس له ذلك لانها ليست بمعاوضة ولهذا يصح التعويض
بشيء يسيرا وكثير من جنس الهبة او من غير جنسها. فان استحقت الهبة كان
المعوض ان يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع
في نصف العوض لانه انما عوضه ليسلم له الهبة. رجل وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له
درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب ان يرجع في هبته
وقال زفر رحمه الله يكون عوضا. وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها

ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا او خنزيرا لم يكن عوضا وللنصراني
ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر انها ميتة
رجع الواهب في هبته. وكذا العبد المأذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه
الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد باطلة
مأذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب
ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة باطلة رجل وهب لرجل
ثوبا لغيره وسلمه اليه فاجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع
فيها ما لم يعوض او يكون الموهوب له ذا رحم محرم من المالك فحقوق الهبة تكون
لصاحب الهبة لا للذي باشرها. فلو ان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة
او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة رجل وهب
لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن
عوضا عندنا استحسانا لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب
لرجل هبتين مختلفتين يعني في العقدين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه
احداهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رح انه لا يكون عوضا كما لو كان
العقد واحدا الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله. ولو كانت احداهما صدقة والاخرى
هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل حنطة فطحن الموهوب له
بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وصبغ ثوبا
منها بعصفر او خاطه قميصا ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا ولت
بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع
في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرائط

الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقابض ثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يد احدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان كان قائما وبقيمته ان كان هالكا. والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكره على البيع اذا وهب بشرط العوض كان مكرها فيه والمكره على الهبة بشرط العوض اذا باع يكون مكرها والاكراه باحدهما يكون اكراها بالاخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقابضا جاز وان لم يتقابضا لم يجز والله اعلم

فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الآخر في الهبة اجمعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوى بين النساء في القسم هذه قسمي فيما املك فلا تواخذني فيما لا املك. ولو وهب رجل شيئا لاولاده في الصحة واراد تفضيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذا في الاصل عن اصحابنا رح روي عن ابي حنيفة رح انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين فان كانا سواء يكره وروى المعلى رح عن ابي يوسف رح انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطي للابنة مثل ما يعطي للابن وقال محمد رح يعطي للذكر ضعف ما يعطي للانثى والفتوى

على قول ابي يوسف رح . رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون
آثما فيما صنع . رجل قال جعلت هذا لولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء
لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولده الصغير جاز .
ولا يحتاج الى القبول . رجل وهب لابنه الصغير دارا هي مشغولة بمتاع الاب قال
ابو نصر رح جاز ولا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بمتاع القابض وهو الاب
ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكن فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة
رح ويجوز في قول ابي يوسف رح وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة . ولو وهب عبده
الآبق لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز . رجل اتخذ ثيابا لولده الصغير ثم اراد
ان يدفع الى ولد له آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ ثوبا لولده الاول صار ملكا للاول
بحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين عند اتخاذه للاول انه عارية
في يده لان الدفع الى الاول يحتمل الاعارة فاذا بين ذلك صح بيانه . وكذا الرجل
اذا اتخذ ثيابا للتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع اليه فاراد ان يدفع الى غيره فهو
على هذا ان بين وقت الاتخاذ انه عارية يمكنه الدفع الى غيره . رجل جهز ابنته بماله
ثم جاء زوج الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى الاب انه كان عارية وزوجها
يدعي الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب
وبه وقال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح . وقال بعضهم القول
قول الاب لانه هو الدافع والمالك قال مولانا رح عنه وينبغي ان يكون الجواب على
التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله
يأنف عن الاعارة . وان كان من اوساط الناس يكون القول قول الاب لانه
هو المالك وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر . امرأة لها ابن على زوجها

ووهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض. ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من مال ولده الصغير بعوض وغير عوض لانها تبرع ابتداء ولو وهب اجنبي للصغير هبة فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله او لم يكن والله اعلم

فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب اجنبي لصغير هبة يجوز قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب او غاب غيبة منقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهما ولي من الجد فان لم يكن له وصي ولا اب فحق القبض للجد ابي الاب ثم بعده وصي الجد. ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر العم وعياله فوهب للصغير هبة ووصي الاب حاضر فقبض العم قيل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ او العم او الام والصبي في عيال اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها فوهب اجنبي لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضر. ولو قبض الاب يجوز ايضا وان كانت هي في بيت زوجها. ولو كان الصغير في عيال الجد او الاخ او الام او العم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب الصغير حاضر. وان كان الصغير يعقل القبض فقبض الهبة جاز قبضه وبيعه القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملتقط هبة اللقيط واللقيط في عياله ليس له احد سوى جاز قبضه. وكذا لو كان الصغير في عيال اجنبي كما ان

لذلك الاجنبي حق القبض وللملتقط ان يسلم اللقيط الى غيره في تعليم الاعمال وليس للاجنبي

لاجنبي اخوان يسترد منه

فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهري فقالت وهي اعجمية لا تحسن العربية قالوا لا تصح هذه الهبة فرقوا بين هذا والطلاق والعتاق اذا امر الرجل امرأته حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأتك او اعتقت عبدك فقال بلى وقع الطلاق والعتاق. والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط لوقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعتاق ولو اكره على الهبة فوهب لا تصح قال الفقيه ابو الليث رح عندي لا يقع العتاق ايضا اذا كان معروفا بالجهل. ولو قال لعبده انت حر وهو لا يعلم ان هذا اعتاق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا تصح هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا تصالح سرا عن زوجها مع اجنبي من المهر على عوض لم تره ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بخيار الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة. رجل مات ووهبت مهرها منه امرأته صحت هبتها وبرئ الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول المديون ليس بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة. مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وتجيء من غير معين لها على القيام فهي بمنزلة الصحيح فتصح هبتها. امرأة قالت لزوجها وهبت مهري منك على ان كل امرأة تتزوجها فامرها بيدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل

فكذلك عند البعض لكن اعتق امته على ان لا يتزوج فقبلت عتقت تزوجت او
لم تتزوج. امرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت الجهاز فما انفقتها فانقص
ذلك من مهري قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الامر كما قالت رجل منع امرأته المريضة
من المصير الى ابويها وقال الزوج ان وهبت لي مهرك بعثتك الى ابويك فقالت
المرأة افعل ثم تدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض
على الفقراء او غير ذلك فمنعها ولم يبعثها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رح الهبة
باطلة لانها بمنزلة المكرهة. امرأة قالت لزوجها وهبت مهري ان لم تظلمني
فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم الصفار
رح الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط. وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت
منك مهري على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحت الهبة بالقبول لان هذا تعليق
الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال
لامرأته انت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على
دخولك الدار فقالت قبلت وقع الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رح في مسئلة
الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط
فاذا فات الشرط فات الرضا. اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا
ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحج بها وقبل الزوج
ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا
رح ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك ان
في مسئلة الحج لما شرطت الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة
الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسئلة الظلم شرطت

عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا قال الامام الاستاذ رح ثم ذكر في بعض
النسخ اذا اشترطت عليه ان لا يظلمها فقبل الزوج ثم ضربها كما ذكر و
عندي انما يعود المهر اذا ضربها بغير حق اما اذا ضربها بتاديب مستحق
عليها لا يعود المهر لانه ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة وهبت
مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك فمضى حولان
ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان ذلك شرطا
في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل
العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود
بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة
باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته ابرئيني عن مهرك
حتى اهب لك كذا وكذا فابرأت ثم ابى الزوج ان يهب منها ما قال كان المهر عليه
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح ان لم يكن
لذلك وقت للامساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا فطلقها
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقيل له اذا لم يوقت لذلك وقتا كان
قصدها ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لاطلاق اللفظ فانه ذكر في
كتاب الوصايا رجل اوصى لام ولده بثلث ماله ان لم تتزوج فقبلت ذلك
ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية . امرأة
وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رح صحت الهبة
طلقها او لم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط

فاسدة والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة . وذكر في النوازل اذا قالت المرأة لزوجها
تركت مهري عليك على ان تجعل امري بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها
عليه ما لم تطلق نفسها . ولو قالت المرأة كما بين تراجعنيه ثم جئت ازمن
بازدار ان لم يطلق لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا من الطلاق فما لم يطلق
لا يبرأ . المرأة اذا ارادت ان تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك
حتى تهبيني ما لك علي فوهبت مهرها الذي عليه على ان يتزوجها ثم ابى ان يتزوجها
قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها او لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها
عوضا عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة . امرأة تقول لزوجها انك
تغيب عني كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي
لي في مكان كذا فمكث معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه
. ان كان كلامها عدة منها لا هبة الحال لا يكون الحائط للزوج لان بالوعد
لا يملك . وان كانت وهبت منه وسلمت اليه والزوج وعدها ان يمكث معها
يكون الحائط للزوج لانها وهبت للحال ولم تعلقها بشرط وانما شرطت عليه شرطا
فاسدا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة . والوجه الثالث ان تقول المرأة
وهبت منك الحائط ان مكثت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علقت
الهبة بالشرط والهبة لا تحتمل التعليق بالشرط . والوجه الرابع ان تقول المرأة
وهبت منك على ان تمكث معي قال ابو القاسم الصفار رح في هذا الوجه يكون
الحائط للزوج . وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير رح فيما تقدم لا يكون للزوج
والاعتماد على ما قالا لانها ما رضيت الا بهذا الشرط . والوجه الخامس ان تصالح
المرأة زوجها على ان يمكث معها على ان يكون الحائط هبة للزوج ففي هذا الوجه

لايكون للحائط للزوج ايضا فالصلح باطل. رجل وهب لرجل ارضا وسلمها اليه وشرط
ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة. بخلاف ما اذا
كانت الهبة كرما وشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته فان ثمه تصح
الهبة ويبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمديونه ان لم تقض ما لي عليك حتى
تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لاتحتمل التعليق ولو قال رب
الدين اذا مت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية. ولو قالت لزوجها المريض
ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة
فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق. ولو قال الطالب لمديونه اذا مت فانا بريء من
الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب. ولو قال
ان مت فانا بريء من ذلك الدين لايبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت
بريء مما لي عليك لايبرأ. ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهري
عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض كان مهرها
على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

فصل في الصدقة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدراهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لو تصدق
على الفقراء يصبر على الشدة فالصدقة افضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لايصبر على الشدة فالانفاق على نفسه
افضل لما روي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي
دينار يا رسول الله فماذا اصنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال
الرجل عندي آخر فقال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي آخر فقال

تصدق به . رجل في يده دراهم فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها
قال نصير رح جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدراهم في يده فلا شيء عليه . رجل اخرج
كسرة الى مسكين فلم يجده قال الحسن البصري رح يضعها حتى يجيء اخر فان اكلها اطعم
مثلها . وعن ابراهيم النخعي رح مثل هذا . وقال عامر الشعبي رح هو بالخيار ان شاء
قضاها وان شاء لم يقضها وما اخرجه للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير
وقال مجاهد رح هو بالخيار متى اخرج صدقة ان شاء امضى وان شاء لم يمض وعن
عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وسئل عن المكدين الذين يسألون
الناس الحافا ويأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهر ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية
او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ماجور في نيته انه يسد خلته وروي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثر السوال فمن يعطي قال عليه السلام
من رق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رح مثل ذلك رجل قال لاخر كل منفعة تصل الي
من مالك فعلي ان اتصدق به قال محمد بن مقاتل رح ان وهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحل له ان يتصدق به وانما
يحل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن
سلمة رح ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة بغناء الزوج . رجل قال
مالي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس ديون قال نصير رح قال ابو حنيفة
رح لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعا له قالوا
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الحي اذا تصدق عن الميت بعث الله تعالى
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لمن يكون
ثواب ذلك اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف رح حسناته تكون له دون ابويه فقوله

تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وانما يكون لولده من ذلك اجر التعليم والارشاد اذا فعل

ذلك وقال بعضهم حسنات تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضه انه قال من

جملة ما ينتفع به الميت بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده اجر

ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيء واختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا

لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن

خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر

بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة

لذلك الفلس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما خرج منه وعن

ابي مطيع البلخي رح لا يحل للرجل ان يعطي سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن

الحسن البصري رح . فان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي

ويسال الامر لا بد منه ولا يسال الحافا لا باس له بالسؤال والتصدق عليه روي ان

السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روي ان

عليا رضه تصدق بخاتمه وهو في الركوع فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكوة وهم راكعون

وان كان السائل يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصلي ويسال الحافا التصدق على مثله

مكروه . وعن ابن المبارك رح انه قال يعجبني ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له

شيء لان الدنيا خسيس فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطى له

زجرا الوالد اذا احتاج الى مال ولده فان كانا في المصر كان للوالد المحتاج ان يأكل مال ولده بغير

القيمة وان كانا في المفازة واحتاج الاب الى مال ولده فان كان له مال في بلده ولم يكن معه مال

كان له ان يأكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل بغير عوض وللاب المفترض بيع

مال ولده لاجل نفقته رجل وولده في الصحراء او في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي لاحدهما

من كان اولى منهما بهذا الماء كان الابن اولى به لان الاب لو كان احق بهذا الماء كان على الابن ان يسقي اباه ومتى يسقي اباه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكن هو معينا للاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا واثما. اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويخاف انه لو امره لا يمتثل قالوا ينبغي للوالد ان يقول للولد على سبيل المشورة حسن ايضا لو فعلت كذا ولا كان يكفي لانه لو امره بذلك ربما يصير عاقا فيلحقه عقوبة العقوق ولا بأس للاب ان يغضب على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان مجبول على ذلك طبعا قال عليه الصلوة والسلام انما انا بشر مثلكم ارضى بما يرضى به البشر واغضب بما يغضب به البشر والله اعلم

كتاب ——————— الوقف

الوقف جائز عند علمائنا ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رح. وذكر في الاصل كان ابو حنيفة رح لا يجيز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند ابي حنيفة رح لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي يوسف ومحمد رح اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف لا الى مالك. وعند ابي يوسف رح يزول بمجرد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رح لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولي او الى الموقوف عليه. وعند ابي حنيفة رح يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المنفعة الى جهة الوقف ويبقى العين على ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه. ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه لانه مجتهد فيه بان سلم الواقف ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان يرجع عنه متعللا بعلة عدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فيقضي بلزومه وان حكما رجلا ان لم يلزم الوقف بينهما والصحيح ان حكم المحكم لا يرتفع الخلاف وللقاضي ان يبطله

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابي حنيفة رحمه الله ان يخرجه مخرج الوصية فيقول اوصيت بغلة داري هذه او بغلة ارضي هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بغلتها على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من الثلث في قولهم. وعندهما الوقف لازم بغير هذه التكلفات والناس لم يأخذوا بقول ابي حنيفة رح في هذا للآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رض وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والخانات اولها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه

فصل في الفاظ الوقف

احدها ان يقول ارضي هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضا كما لو باع مال الزكوة وادى الزكوة من الثمن ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة عند الكل ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقف وقال ابو يوسف رح يجوز ويكون وقفا على المساكين. ولو قال داري هذه موقوفة صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابي يوسف ومحمد وهلال الرأي رح ويكون وقفا على الفقراء. وقال يوسف بن خالد السمتي رح لا يجوز ما لم يقل وآخرها للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا رح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء رح الا ان عند محمد رح يحتاج الى التسليم وعلى قول ابي حنيفة رح يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حياتي وبعد وفاتي جاز

عندهم الا ان عند ابي حنيفة رح ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء بما نذر وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة تكون على ملك المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فيتأبد هذه الوصية . ولو قال ارضي هذه وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رح كان ابو القاسم الصفار رح يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جائز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ، ولو قال حبست ارضي هذه او ارضي هذه حبيس لا يكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت ارضي هذه او هي محرمة قال الفقيه ابو جعفر رح هذا على قول ابي يوسف رح كقوله موقوفة ولو قال حبيس موقوف او حبيس وقف فهو باطل . ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه هذا رح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولو قال هي موقوفة لله تعالى ابدا جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين . وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل ابدا . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابدا يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان ما دام حيا وكذا لو قال صدقة موقوفة على فلان ابدا او قال على ولدي ابدا كان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر الابد فمع ذكر الابد اولى . وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابدا لان ذكر لفظ ابدا مضافا الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأبد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

ارضي هذه موقوفة على وجه البر او على وجه الخير او على وجوه الخير والبر يكون وقفا
صحيحا على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة . ولو قال ارضي هذه موقوفة على الجهاد
او في الجهاد او في الغزو او في اكفان الموتى او في حفر القبور او غير ذلك من سبيل البر
مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
متى ذكر في موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على
ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم بمنزلة
خمس الغنيمة تصرف الى فقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم . وكذا لو قال على الزمنى
او على المنقطع صح لانهم يتأبدون ويكون لفقرائهم ولو قال ارضي موقوفة على
فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدي لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف وبدون
التأبد لا يصح الا ان يجعل اخره للفقراء . ولو قال على فقراء بني فلان او على يتامى
بني فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد . وان كانوا لا يحصون
صح ويصير بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا او على الفقراء مطلقا فرق ابو يوسف
رح بين قوله ارضي موقوفة وبين قوله ارضي موقوفة على ولدي فان الاول يصح
والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار
مقيدا فلا يبقى العرف . ولو وقف ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل اخره
المساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة رح ينبغي ان يكون هذا على الاختلاف
بين اصحابنا رح وعلى قول محمد رح لا يصح وعلى قول ابي يوسف رح يصح لان عند
محمد رح اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك الباني
فلا يتأبد وعند ابي يوسف رح يبقى المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون
مؤبدا . قال ابو بكر الاسكاف رح ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد

يكون وقفا على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجدا بدون البناء فلا يكون عمارة البناء
ما يتأبد فلا يصح الوقف وقال ابو بكر بن ابي سعيد البلخي رح ينبغي ان يصح هذا عند
الكل لان البناء وان لم يكن مسجدا يصير تبعا للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد
حكما الا ترى ان البناء حالة الاتصال له يستحق بالشفعة تبعا للبقعة فيكون
بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض
مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد . قال الفقيه ابو جعفر رح هذا القول اصح الي
ولو قال ارضي هذه صدقة لا تباع يكون نذرا بالصدقة ولا يكون وقفا لان قوله
صدقة عبارة عن النذر واذا اراد الرجل ان يقف ارضه على المسجد في عمارة
المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه
الابطال يقول وقفت ارضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومرافقها وقفا مؤبدا
في حيوتي وبعد وفاتي على ان يستغل ويبدأ من غلاتها بما فيه عمارة الوقف واجر
القوم عليها واداء مؤنها فما فضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصيره
وما فيه مصلحة المسجد على ان للقيم ان يتصرف في ذلك على ما يرى . واذا استغنى
هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك لان جنس هذه القربة مما
لا ينقطع ويبقى ما بقي الاسلام وان اراد زيادة احتياط يؤكده بحكم الحاكم حتى يقضي
القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافا الى ما بعد
الموت عند ابي حنيفة رح لا يكون لازما للحال له ان يبيعه لان عنده الوقف
المضاف الى ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم
حالة الحيوة وانما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت
لا قبله واذا قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازما عند

الكل. قال شمس الائمة السرخسي رح اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاة
فللتحرز عن ذلك طريقان. احدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك ان الواقف
بعد الوقف والتسليم الى المتولي يخاصمه الى قاضي يرى لزوم الوقف ويطلب منه
حتى يقضي لزوم الوقف فاذا قضى نفذ قضاؤه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك
او يكتب ذلك في اخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف
والتسليم فان ابطله قاضي او غيره بوجه من الوجوه فهذه الارض باصلها
وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بثمنه على الفقراء والمساكين
لان القاضي انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث او الغريم
ليصل منفعة الوقف اليهم واذا ذكر الواقف وكتب يعدم ذلك فلا يشتغل احد
بابطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض
من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في اخر وقف الاصل قال شمس
الائمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف
ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء ولا يحصل به
المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضي
قضى بلزوم الوقف يكون باقراره كذبا محضا ولا رخصة في الكذب بهذا لا يتم المقصود
ايضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضي ان القضاء والامارة من المجهول لا يصح
فلا يحصل به المقصود وعن المتاخرين من المشائخ رح انه قال اذا كتب في اخر الصك
وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي
يجوز وتمسك هذا القائل بالمنقول عن محمد رح في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله

القاضي فانه يكتب في صك الوقف وان حاكما من الحكام قضى بلزوم هذا الوقف
ولم يذكر الكاتب اسم القاضي ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف
فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما فيرتفع الجهالة .
قال مولانا رح والصحيح ما قال شمس الائمة السرخسي رح ان ما يكتب في صك الوقف
ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء
فان محمدا رح ذكر في الزيادات رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث
فلان الميت لا وارث له سواه ثم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما
القاضي عن سبب الميراث فان القاضي لا يقضي بهذه الشهادة لان اسباب الوراثة
مختلفة فلا يدري القاضي باي سبب يقضي ولو ان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث
فلان الميت لا وارث له سواه فان قضى بلد كذا فلان بن فلان بن فلان قضى
بانه وارثه لا وارث له سواه واشهد على قضائه ولا ندري باي سبب قضى
القاضي بوراثته فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين
سببه يقضي له بالميراث فوجه الاستدلال بتلك المسألة انه لما اراد ان يثبت
قضاء القاضي شرط تعريف القاضي بالاسم والنسب ولم يكتف بقوله ان قاضيا
من القضاة قضى له بالوراثة كذلك في هذه المسألة وقوله ان قاضيا من القضاة
قضى بلزوم هذا الوقف لا يكفي ، رجل قال جعلت غلة داري هذه للمساكين
يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا
بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم

باب الرجل يجعل داره مسجدا
او خانا او سقاية او مقبرة

قال محمد رح وهو قياس قول ابي حنيفة رح لا يزول ملكه قبل التسليم وبه اخذ شمس
الائمة السرخسي رح ثم التسليم في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن
ابي حنيفة رح فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه اداء الصلوة بالجماعة
باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد رح في رواية اخرى عن ابي حنيفة رح اذا صلى واحد
باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر
الرواية لم يذكر هذه الزيادة . وانما يكتفي بصلوة الواحد لان المسجد حق الله تعالى
او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل
والصحيح رواية الحسن رح لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك
في المسجد باداء الصلوة في الجماعة اما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول ابي يوسف
رح التسليم ليس بشرط لا في المسجد ولا في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا
مسجدا واذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اداء
الصلوة بالجماعة عند ابي حنيفة رح اذا بنى مسجدا وصلى هو فيه وحده هل يصير
مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمدا رح ذكر في الكتاب ان على قول
ابي حنيفة رح لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل ما لم يسم فاعله
فيدخل فيه الباني وغيره . وقال بعضهم صلوته لا تكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما
تشترط لاجل قبض العامة وقبضه لا يكفي فكذلك صلوته . ولو بنى مسجدا وسلم
الى المتولي هل يصير مسجدا قبل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا رح واختلف
المشائخ رح فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولي
. وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي وهو اختيار شمس الائمة السرخسي
رح لان قبض كل شيء يكون بما يليق به كما في الخان يكون بنزول ... الخ

باذنه. ولو جعل ارضه سقاية في صحتة كان له ان يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستقاء
منها وكذلك الحوض والبئر. ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا
في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها. وقال ابو يوسف رح لا رجوع في
جميعها. وقال محمد رح ان دفن فيها اثنان فلا رجوع فيها ناخذ في ذلك بقول
ابي يوسف رح وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رح وان بنى خانا
لابناء السبيل واذن للناس بالدخول فيه فنزل واحد فلا رجوع فيه. رجل له
ساحة لابناء فيها امر قوما ان يصلوا فيها بجماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابدا
او امرهم بالصلوة فيها بجماعة ولم يذكر الابد الا انه اراد به الابد ثم مات
لا يكون ميراثا عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لابد
من التابيد والتوقيت ينافي التابيد. ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا
مؤذنا واماما فان اذن هذا الرجل واقام وصلى وحده كان تسليما لان اداء الصلوة
باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا لو صلى واحد من اهل المسجد باذان
واقامة لا يكون لمن يجئ بعده من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة عند
البعض. متولي المسجد اذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلى الناس
فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جاز لان التولي لا يجعله
مسجدا لا يصير مسجدا. مسجد اتخذ لصلوة الجنازة او لصلوة العيد هل يكون
له حكم المسجد اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث
عنه. وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنازة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ
لصلوة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء
بالامام وان كان منفصلا عن الصفوف واما فيما سوى ذلك ليس له حكم المسجد

وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو والجبانة سواء ويجنب
هذا المكان عما يجنب المسجد احتياطا ، رجل قال جعلت حجرتي هذه لدهن سراج
المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رح يصير الحجرة وقفا على المسجد
اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى وليس للمتولي ان يصرف الغلة الى غير الدهن
، وعن محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلمها جاز ولا يكون
له ان يرجع ، ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم رح لا تصير للمسجد
رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين تكلموا فيه والفتوى على انه يجوز
، وذكر الناطفي رح انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى دراهم في عمارة المسجد او
مصالح المسجد او نفقة المسجد قيل بانه يصح ويتم بالقبض ، رجل اوصى بشيء
لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم رح يصرف فيما كان
من البناء دون التزيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من
بناء المسجد ، وعن ابي بكر البلخي رح انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لهم
ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان
اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا ارى لهم
ان يفعلوا ذلك . وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفا او ينقش
المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا ، رجل اوصى بثلث ماله لاعمال البر هل يجوز
ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رح يجوز ولا يجوز ان يزاد على سراج
المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذه
الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف رح هو باطل حتى يقول
ينفق على المسجد وقال محمد رح هو جائز وذكر الناطفي رح اذا وقف ما لا للاصلاح

م

المسجد يجوز وان وقف لبناء القناطير او لاصلاح الطريق او لحفر القبور او اتخاذ
السقايات والخانات للمسلمين او لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى
ولو جعل ارضا له صدقة موقوفة على مرمة مسجد كذا و ثمن بواريه و زيت
قناديله وما يحتاج اليه ذكر الخصاف رح انه باطل لانه قد يخرب المحلة فيبطل
المسجد ولا يحتاج الى المرمة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد
كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتابد . ولو كانت الارض وقفا على عمارة
المساجد او على مرمة المقابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع . ارض هي وقف على عمارة
المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج
الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يحبس الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد
حدث ويصير الارض بحال لا تغل . وقال ابو جعفر رح الجواب كما قال وعندي
لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة
يمكن العمارة بها ويفضل يصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف . مسجد
انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاف رح لا ينفق الغلة
في البناء لان الواقف وقف على مرمتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على
انه يجوز البناء بتلك الغلة . ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري
سلما ليرتقي على السطح لكنس السطح او تطيينه او يعطي من غلة المسجد اجر
من يكنس السطح ويطرح الثلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابو نصر
رح للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد . مسجد انكسر حائطه من ماء بجنب
المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد
الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر

ع نسخ السقاية

ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولاهل المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع
بالنهر ومرمته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل
المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد
وانكسر ضمنوا مرمة ما هدم. ولو ان مسجدا بابه على مهب الريح يصب المطر
على باب المسجد فيفسده ويبتل داخل المسجد من ذلك وخارجه ويشق على الناس
الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر رح
ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز. طريق العامة هي واسع فبنى فيه اهل المحلة
مسجدا للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة
ومحمد رح لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان اراد اهل المحلة ان يدخلوا
شيئا من الطريق في دورهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولاهل المحلة
تحويل باب المسجد من موضع الى موضع اخر. قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع
المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز
والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه
بالقيمة كرها ولو كان بجنب المسجد ارض وقف على المسجد فارادوا ان يزيدوا شيئا
في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد اراد ان يبني حوانيتا
في حريم المسجد وفنائه قال الفقيه ابو الليث رح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد
مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة
حوانيتا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت
البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت
البلدة فتحت صلحا لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتحت عنوة تصير ملكا

للغانمين واذا فتحت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وبلدة بخارا فتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرية كاراضي مرسان فانه عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسان . رجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فخرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولوارثه ان كان ميتا وان بلي ذلك كان له ان يبيع ويشتري بثمنها حصيرا اخر وكذا لو اشترى حشيشا او قنديلا للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولوارثه ان كان ميتا وعند ابي يوسف رح يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغني عنه هذا المسجد يحول الى المسجد الاخر والفتوى على قول محمد رح ولو كفن ميتا فافترسه سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ويكون لوارثه ان كان ميتا . ولو ان اهل المسجد باعوا حشيش المسجد او جنازة او نعشا صار خلقا ومن فعل ذلك غائب اختلفوا فيه . قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح . وديباج الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الانفاق على قناديل المسجد من وقف المسجد ذكره الناطفي رح مسجد بجنبه فارقين يضر بحائط المسجد ضررا بينا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا بجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد . متولي المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر باجر معلوم جازت الاجارة فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من

مال الوقف ويحل للمؤذن ان ياخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثل عمله بما لا يتغابن
الناس فيه كانت الاجارة للمتولي وعليه الاجر في ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف
يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان ياخذ من مال الوقف لا يحل له ذلك متولي المسجد
اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن
فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات
المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام
ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمؤذن ان يسكن
في ذلك المنزل . متولي المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الى بيته وله ان يحمل
من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقا وقضى القاضي له بالبينة
على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقين
كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الجنازة لا يقضي حتى يحضر نائب قيم الوقف
اذا اشترى شيئا لمرمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد
وله ان ينفق على المرمة من ماله كالوصي في مال الصغير ولو انفق المتولي حينئذ
من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضا فوقفها
ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رح ولو ضمن
المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رح . رجل اشترى موضعا وزاده في طريق
المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صح ويشترط لذلك مرور واحد
من الناس باذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف رس وسوى في الكتاب بين
الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رح يكون له الرجوع
فيها الا في المسجد خاصة . وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح انه لا يرجع

في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النبش قبيح وحكي
عن الحاكم المعروف بمهرويه انه قال وجدت في النوادر عن ابي حنيفة رح انه اجاز
وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته خص بناء القنطرة في بطلان الميراث
قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر ان
الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام. وهذه المسئلة دليل على جواز وقف
البناء بدون الاصل. وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز
ولا يجوز وقف البناء في ارض هي عارية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء
جاز عند البعض. وعن محمد رح اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي
يكون الارض وقفا عليها. وقف ضيعة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اهلها
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الواقف جعلها وقفا في صحته
وحيوته وقال وقفت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يجعل الوقف
بلفظ الصدقة صح ويصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق. وان جعله وقفا
في الحيوة او بعد الممات بلفظ الصدقة صح ويصرف ايضا غلتها الى الفقراء وان
لم يذكر لفظة الصدقة كان الوقف صحيحا. رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط
الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال والناطفي رح ان الولاية تكون للواقف وذكر
محمد رح في السير انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا لو مات الواقف وله وصي فالولاية
تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف احق بالولاية وله ان يأخذها
من المتولي ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي بلزوم الوقف. وهذه المسئلة

مثله على قول محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط صحة الوقف [illegible]
التسليم الاول ويشترط الولاية لنفسه . اما على قول ابي يوسف رحمه الله التسليم الى المتولي
ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه وبه اخذ مشايخ بلخ
رحمهم الله وبقول ابي يوسف رحمه الله ومشايخنا اخذوا وبقول محمد رحمه الله ولو ان رجلا
وقف وقفا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطفي رحمه الله ليس له ان يعزل
المتولي الا ان يشترط ان له عزله . فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط
ان ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن مامونا [illegible] الشرط
باطل وللقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هذا كما لو اوصى الى غير مامون ولو
هو غير مامون كان للقاضي ان يعزله . ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة
فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيا في تركته ولم يذكر من امر الوقف
شيئا فان ولاية الوقف تكون الى وصيه . ولو قال الواقف انت وصيي في
الوقف خاصة قال ابو يوسف رحمه الله هو كما قال وقال ابو حنيفة رحمه الله هو وصي
في الاشياء كلها . ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات
الواقف بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رحمه الله لانه وكيل الا ان يقول ولاية
الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي
لانه وصيه بعد موته ولو شرط الواقف ان يكون الولاية له وله ولاية
تولية القيم وعزلهم والاستبدال بالوقف وما هو من انواع الولاية
واخرجه من يده الى المتولي يصح ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية
عزل المتولي فبعد ما اخرجه الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد رحمه الله
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله له ان يعزله . ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين

[illegible] ثم [illegible] اوصى الى الصاحب في امر الوقف ومات جاز تصرف الحي منهما
في [illegible] امر الوقف [illegible] يوسف بن خالد السمتي عن ابي حنيفة رح انه لا يجوز لان
الواقف [illegible] برأيه [illegible] برأي احدهما. ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا بشرط
[illegible] فالوصية [illegible] الى غيره جاز وبطل هذا الشرط. ولو ان رجلا
جعل ارضا له صدقة على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء
ثم ان الواقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعتها لنفسي وقال اهل
الوقف [illegible] للوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل
الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا
في [illegible] الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي
نقصان [illegible] الوقف [illegible] عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف
ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع للوقف ولا لاهل الوقف فان
القاضي [illegible] استدن على الوقف بقدر البذر والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة
الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لاهل الوقف استدينوا انتم
[illegible] فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق
لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف
مخوفا على الوقف فيخرجه من يده. رجل وقف ضيعة في صحته على الفقراء [illegible]
من يده الى المتولي ثم قال للوصي عند الموت اعط من غلة ثلث الضيعة لفلان
كذا ولفلان كذا وقال الوصي [illegible] من الصواب فجعله لاولئك باطل
لانها صارت حقا للفقراء ولا يملك ابطال حقهم الا اذا كان شرط الواقف
[illegible] الا [illegible] الاحتياط [illegible]

وهو كن طلب القضاء لا يقلد . رجل وقف وقفا في حيوته ولم يجعل له قيما حتى حضرته
الوفاة فاوصى الى رجل قالوا ان هذا الوصي يكون وصيا وقيما على اوقافه ايضا في قول
ابي يوسف رح لان عنده التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم
. ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قيما فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فان هذا
الوصي لا يكون قيما على اوقافه بل يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه ثم
قيم فات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا
المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ رح في هذه التولية
والاصح انها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا
لما انفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة
وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر المغصوب كان الاجر
له . وقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصب الارباب متوليا من غير
رأي القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا
والاولى ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيما قالوا في زماننا الاولى ان لا يرفع
الامر الى القاضي لان في زماننا نظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون
لاهل المسجد نصب القيم والمتولي بدون استطلاع رأي القاضي رجل بنى مسجدا
في سكة فاحتاج الى العمارة فنازعه اهل السكة في العمارة كان الباني بالعمارة
اولى من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو نازعه
اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هو لذلك
رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصلح ممن عينه الباني فحينئذ لا يكون الباني
اولى . وقف له متول ومشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف

لان ذلك مفوض الى المتولي والمشرف مامور بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه اشتروا من غلة داري هذه بعد موتي كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوا على المساكين قالوا يصير الدار وقفا كما لو قال وقفت داري بعد موتي على المساكين . المتولي اذا اشترى من غلة المسجد حانوتا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذا من مصالح المسجد . فان اراد المتولي ان يبيع ما اشترى وباع اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة اوقاف المسجد . مسجد له مستغلات واوقاف اراد المتولي ان يشتري من غلة الوقف للمسجد دهنا او حصيرا او حشيشا او اجرا او جصا لفرش المسجد او حصى قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء . وان لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس من العمارة ولا من البناء وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من اوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والاجر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا . وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف ان القيم يشتري جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري جنازة من غلة الوقف . ولو اشترى ونقد الثمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان مستغل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد وشراء الجنازة ليس من مصالح المسجد . ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوبا ودفع الى المساكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما نقد من مال الوقف لان شراء الثوب وقع للقيم فصار ناقدا الثمن من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف اذا طلب

منه الخراج والجباية وليس في يده من غلة الوقف شيء قال الفقيه ابو القاسم رح ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمره بالاستدانة فاستدان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف. وقال الفقيه ابو الليث رح اذا استقبله امر ولم يجد بدا من الاستدانة ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في الغلة لان للقاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطفي رح اذا اراد القيم ان يستدين ليجعل ذلك في ثمن البذر للزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك بامر القاضي كان له ذلك عند الكل لان القاضي يملك الاستدانة فاذا امر القيم بذلك صح امره اما القيم لا يملك الاستدانة قال رض وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقف شيئا وليس في يده شيء من غلات الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقف. فاما اذا كان في يده شيء من غلات الوقف فاشترى للوقف شيئا فنقد الثمن من مال نفسه ينبغي له ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على الموكل ولو ان القيم اراد ان يرهن الوقف بدين لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقف وكما لا يصح ذلك من المتولي لا يصح من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دارا للوقف وسكن المرتهن فيها قالوا يجب عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن احتياطا لامر الوقف. وكذلك متولي المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعى المتولي الثاني على المشتري واستحق الوقف واسترده كان على المشتري اجر مثل هذه الدار. قال رض وهذا شيء يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض المشايخ رح احتياطا لامر الوقف. الا ان يتناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء ان وجد المتولي

بينة على ما ادعى او كان الاكار مقرا لا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الاكار
غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار فاحشا متولي الوقف اذا
مرض مرض الموت وفوض امر الوقف الى غيره جاز لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي
ان يوصي الى غيره . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان
لا يكون ضامنا ذكر الناطفي رح الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
الا في ثلث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا واودع
بعض الغنيمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه
. والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند
من اودع لا ضمان عليه . احد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال
الذي عنده فات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل
وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا قبض مال
اليتيم ووضعه في بيته فات القاضي ولم يبين ذكر هشام رح انه يضمن ولو
ان القاضي اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولم
يدر الى من دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رح لو قال القاضي في حيوته ضاع
مال اليتيم عندي او قال انفقتها على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل ان
يقول شيئا كان ضامنا . حشيش المسجد اذا طرح في ايام الربيع عن المسجد
قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح فمن اخذه كان له ان يصنع
به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان كان ضامنا
. ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعا قطعا بالسوط كان ضامنا
جنازة او نعش للمسجد فسد فباعه اهل المسجد قالوا الاولى ان يكون

البيع بامر القاضي والصحيح ان بيعهم لا يصح بغير امر القاضي ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان السراج موضوعا في المسجد للصلوة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد لا للصلوة بان فرغ القوم عن صلوتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بان يدرس به الى ثلث الليل لانهم لو اخروا الصلوة الى ثلث الليل لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه بتعجيلهم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم تاخير الصلوة فلا يكون لهم حق التدريس. قوم بنوا مسجدا وفضل من خشبهم شيء قالوا يصرف الفاضل الى بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصير وهذا اذا سلم اصحاب الخشب الخشب الى المتولي ليبني به المسجد فلو انهم تطوعوا الخشب فما فضل من خشبهم يكون لهم يفعلون به ما شاؤا. رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد وانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم رد بدلها في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال رد الضمان عليه او يسأله ليأذن له بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامره بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا نرجو له في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الوبال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال. وهو نظير ما ذكر في الاصل الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بمال نفسه

م

دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سأل للفقير شيئا فخلط
ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسوال والاخذ يكون ضامنا فان ادى
ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون متصدقا بنفسه من مال نفسه ولا
يجزي ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بنية الزكوة لا يسقط
زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض بالبعض
ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له بالفارسية ... اذا قام وسأل
للفقير شيئا وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره
بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكوة مالهم اذا دفعوا
بنية الزكوة ، وينبغي ان يامره الفقير بالسوال فيصير قائما مقام الفقير ماذونا
بالخلط فيسقط عن الدافع زكوة ماله حوانيت مال بعضها الى البعض والاولى
منها وقف والباقي ملك والمتولي لا يعمر الوقف قال ابو القاسم رح ان كان الوقف
غلة كان لاصحاب الحوانيت التي هي ملك ان يأخذوا القيم ليسوي ذلك
الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفعوا
الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف
وليس للقيم ان يستدين بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون
للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة . اما اذا كان للوقف غلة
فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف
. حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهدم الحائط فبناه صاحب
الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رح يرفع القيم الامر الى القاضي
حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف

ثم يبنيه حيث كان في القديم، ولو ان القيم قال للباني اعطيك قيمة بنائك واتى
الحائط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطا في حدك قال ابو القاسم رح
ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطه ثم يبنيه في الموضع الذي
كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفا على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر العمارة
فيها ربما تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها وبخراجها
ومؤنها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة نخل وخاف
القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصيلا ويغرسه كيلا ينقطع
. ولو كانت قطعة من هذه الارض سبخة لا تنبت شيئا فيحتاج الى رفع وجهها
واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح
القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لاكرتها وحفاظها
ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خانا على الفقراء
واحتاج الى خادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابه وسده فسلم بعض البيوت
الى رجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان يبني
في الارض الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال
ارض الوقف يكون بالزرع. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب
الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل
كان للقيم ان يبني فيها بيوتا ويواجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون
انفع للفقراء وروي عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض
الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضا اخرى هي انفع للفقراء
واكثر ريعا كان له ان يبيع هذه الارض ويشتري بثمنها ارضا اخرى

يجوز من استبدال الارض بالارض . بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة
قريبة من بيوت المصر فانه ثمة لا يكون للقيم ان يبني فيها بيوتا يواجرها لان
ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة
الزراعة . وعن هشام رح قال سمعت محمدا رح يقول اذا صار الوقف بحيث
لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك
الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رح قال اذا لم يشترط الواقف في وقف الارض
دفعها مزارعة واجارة فما كان انفع للفقراء يفعل قال الا انه في دور لا يواجرها
اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على
طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيودي ذلك
الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان
كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يزرع في
كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن
المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط
ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها وكانت اجارتها
اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه
يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية
النظر على الفقراء وعلى الميت ايض فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب
في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان
للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج
الى القاضي . وسيأتي مسائل اجارة الوقف بعد هذا واذا اجتمع من غلة

ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح
والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرمة يفوته ذلك البر فانه
ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرمتها الى الغلة الثانية ضرر بين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المرمة الى الغلة
الثانية . وان كان في تاخير المرمة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرمة
فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك اسارى المسلمين او اعانة الغازي
المنقطع لان هؤلاء من اهل التصدق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاما عمارة
المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل للتمليك لا يجوز صرف الغلة اليه
لان التصدق عبارة عن التمليك فلا يصح الا ممن هو من اهل التمليك رجل
وقف ضيعة على مواليه ووقفا صحيحا فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد
قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة
فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه
الطاحونة لان القيم ما يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بلا عمل
رجل وقف ضيعة وشرط الواقف ان يعطي القيم غلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطي
الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المفتي وقال اني اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني
رباطا للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بدار وفسأل
ابيعها او اتصدق بثمنها او اشتري بثمنها عبيدا فاعتقهم او اجعلها دارا
للمسلمين اي ذلك يكون افضل قال ابو القاسم له ان يبني رباطا ويجعل لها وقفا
ومستغلا لمرمتها فالرباط افضل لانه ادوم واعم نفعا وان لم يجعل للرباط

مستغلا للعمارة فالافضل ان تبيع وتتصدق بثمنه على المساكين

فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف تبعا بدون

ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل

أما فصل المشاع ارض بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قوله
ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ مشائخ بلخ رحمهم الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله
وبه اخذ مشائخنا وافتوا به ثم فرع على قول ابي يوسف رحمه الله قال لو انهما
اقتسما الارض بعد ذلك ووقعت قطعة في نصيب الواقف يتعين تلك القطعة
للوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان احوط هذا
اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها له ووقف نصفها ينبغي ان يبيع
النصف بعد ذلك ثم يقتسمان فان لم يبع ولكن رفع الامر الى القاضي فامر القاضي
رجلا بالقسمة معه جاز. ولو وقف مشاعا ولم يجز في قول محمد رحمه الله ورفع
الامر الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضاء القاضي في المجتهد يرفع
الخلاف. فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم القاضي
ويأمرهم بالمهاياة. وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضي هذا اذا
كان بعض الارض ملكا والبعض وقفا. فان كان الكل وقفا على ارباب فاراد
الارباب قسمة الاراضي بينهم لا يقسم القاضي. ولو ان قرية بعضها
وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها ساقطا في يدي المملكة
وبعضها ملك فارادوا قسمة بعضها ليتعين الملك فيجعلوها مقبرة
قالوا ان ارادوا قسمة موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصود من
القسمة تمييز الوقف عن غيره وبهذه القسمة لا يتعين الملك عن الوقف فان ارادوا

قسمة كل القرية على مقدار نصيبها كل فريق جازت القسمة لان هذه القسمة
تفيد التميز بين الوقف وغيره . حانوت بين شريكين وقف احدهما نصيبه
واراد الواقف ان يضرب لوح الوقف على بابه فمنعه الشريك ليس له ان يضرب
اللوح لان ذلك تصرف في محل مشترك فان رفع الامر الى القاضي فاذن له القاضي
بذلك جاز صيانة للوقف عن البطلان . رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل
لانه مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة . امرأة
وقفت دارا في مرضها على ثلث بنات لها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار
ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما شئن
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله لان عنده وقف المشاع جائز . وعلى
قول محمد رحمه الله لا يجوز . والفتوى على قول محمد رحمه الله . ولو كانت
الارض بين رجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من
وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعاها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان عند
محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وههنا
لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض
لانهما سلما الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض
مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة
لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة
وتمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من متوليين قبض نصفا شائعا
فان قال كل واحد منهما للذي جعله متوليا في نصيبه اقبض نصيبي مع نصيب صاحبي
جاز . ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق

الآخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلا الولاية فيها واحدا جاز
لانه ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي
قبض الارض جملة وهما سلماها اليه جملة . وكذلك لو جعلا التولية الى رجلين
معا لانهما صارا كمتول واحد . وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على
ولده وولد ولده ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلتها على المساكين وجعل
الآخر نصف الارض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا انقرضوا كانت غلته
في الحج يحج في كل سنة وسلماها الى رجل واحد جاز . وكذا لو كان الواقف واحدا
فجعل نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الآخر على امر آخر فهو جائز
وهذا كله قول محمد رحمه الله . اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع
هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم . رجل قال
جعلت هذه الارض صدقة موقوفة او هذه الارض الاخرى وبين وجه
المصرف كان باطلا لمكان الجهالة . ولو قال جعلت نصيبي من هذه الدار وقفا
وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان
جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان بثلث
مالي وهو الف درهم فوجدت ثلث ماله اربعة الاف كان الكل للموصى له
ولو كان هذا في البيع كان للمشتري القدر المسمى . دور بين اثنين او اراضي
بين اثنين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمة فقسم القاضي
بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في قول هلال وفي قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب
احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك هنا الا ان ثمة يجوز

سواء كان في مصر واحد او في مصرين وههنا في المصر الواحد يقسم القاضي
وفي المصرين لا يقسم وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله القاضي يقسم كل دار
على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي الصلاح في الجمع فيجمع الوقف
كله في ارض واحدة ودار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان الشريكين
اقتسما بانفسهما وذلك جائز. ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه
جاز في قول ابي يوسف رح. فلو ان الواقف مع شريكه اقتسما وادخلا في القسمة دراهم
معلومة ان كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز
لان الواقف يصير بائعا شيئا من الوقف بالدراهم وذلك فاسد. وان كان الواقف
هو الذي اعطى الدراهم جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف
من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصة الوقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك
ملك له ولا يكون وقفا لانه يصدق بشيء فان احتاج الى تمييز الوقف عن الملك
يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيما فيقاسمه. رجل وقف جريبا شائعا من
ارض ثم اقتسم فاصاب الوقف اقل من جريب بجودة هذه الطائفة التي وقعت
في الوقف وزيد في ذرعان الطائفة الاخرى او على العكس جاز لان مثل هذه
القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف. تحقيق المسألة رجل له دور او اراضي
وقف من تلك الاراضي ارضا بعينها او دارا من تلك الدور ثم اراد ان يغير
الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه
هذه منه مناقلة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الواقف شرط لنفسه
الاستبدال في اصل الوقف لا يجوز هذه المناقلة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو وما
لو شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف سواء. ويجعل قال وقفت من هذه

الارض شيئا ولم يسم كان باطلا لان الشيئ يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك ربما يبين شيئا قليلا لا يوقف عادة

فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف ارضا او دارا وشرط لنفسه الخيار ثلثة ايام قال ابو يوسف رح ان بين للخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كانت الوقت مجهولا لا يجوز الوقف . وقال الفقيه ابو جعفر رح ينبغي ان يجوز الوقف ويبطل الشرط وقال هلال رح لا يصح الوقف كان الوقت معلوما او مجهولا وهو قول محمد رح وقال يوسف بن خالد التيمي رح الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط الخيار في العتق فانه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار . رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف ابدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال رح لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا لا يجوز موقتا . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصرف غلتها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للموقوفة . ولو قال اذا جاء غد فارضي صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لانه لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل

التعليق ويحلف به . ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة جاز وتصير الارض
موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يضف الى ما بعد الموت فقال ارضي
صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق او اضافة فالحاصل
ان على قول هلال رح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التابيد لا يصح الوقف ولو قال
ارضي صدقة موقوفة على ان لي ابطالها كان الوقف باطلا على قول هلال رح
وقال يوسف بن خالد رح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف رح وقت
الخيار ليس بمعلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف . ولو قال ارضي صدقة
موقوفة على ان اصلها لي او على انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها
واتصدق بثمنها كان الوقف باطلا . وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت
او احببت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط
باطل في قولهم . ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت كان الوقف
باطلا لما قلنا انه تعليق . ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها
ابتداء وقف . واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قول هلال رح فلو انه
ابطل الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اكثر
من ثلثة ايام ثم ابطل الخيار قبل الايام الثلثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف
لا يجوز الا مؤبدا وشرط الخيار يمنع التابيد فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس
العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة
ايام لامتناع لزوم العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفساد في صلب العقد
ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت
في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تنجيز . رجل

وقف ارضا لوجه اخر يجري بو سماه ثم ملك الارض لم يجز وان اجاز المالك عند نا خلافا للشافعي رح. رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ان ابيعها واشتري بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال رح وهو قول ابي يوسف رح الوقف والشرط جائزان وقال يوسف بن خالد رح الوقف صحيح والشرط باطل. وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وابي يوسف رح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب واجرى الماء عليها حتى صار بحرا لا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيمتها ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل نزلها لآفة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفضل غلتها عن مؤنها فيكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن للحال الضرورة داعية الى الاستبدال. وان كان الواقف قال في اصل الوقف على ان ابيعها بما بدا لي من الثمن من قليل او كثير او قال على ان ابيعها واشتري بثمنها عبدا او قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رح هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما لا يبطل الوقف اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال اما بدون الشرط اشار في السير انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة في ذلك. ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشتري بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة

ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت
للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية وقفا بشرائط الاولى
قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشروطه في الثانية كالعبد الموصى بخدمته
لانسان اذا قتل خطاء واخذت قيمته واشترى بها عبدا اخر ثبت حق الموصى له بخدمته
فيه من غير تجديد . وكذا المدبر اذا قتل خطاء واخذ المولى قيمته يومر ان يشترى عبد
اخر فيدبره وينتقل حكم الاول الى بدله كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية
بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو
قال الارض صدقة موقوفة على ان لي ان استبدل بها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل بها
بدار لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف
لا تخلو عن وظيفة اما العشر او الخراج . ولو قال ان لي ان استبدل بها بدار لم يكن
له ان يستبدل بها بارض . ولو قال على ان لي ان استبدل بها بارض من اراضي البصرة
لم يكن له ان يستبدل بها بارض من غير ارض البصرة لان اراضي البلدان تتفاوت
في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدل بها بارض من ارض الحوز
لان من في يده ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز
هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها
للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتها للمسلمين . ولو
شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدل بها
بجنس العقارات ما شاء من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد
كان له ان يستبدل بها باي بلد شاء لاطلاق اللفظ . ولو باع ارض الوقف
بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة وهلال رح لان القيم

بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رح يجيز الوقف
بشرط الاستبدال يجيز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كالوكيل بالبيع عنده
. ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن
دينا في تركته . ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع
ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبخة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف
ان يكون مؤبدا لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط
لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في
ذلك غبن . ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها ووهب الثمن صحت الهبة ويضمن
الثمن في قول ابي حنيفة رح وقال ابي يوسف رح لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف
بعروض ففي قياس قول ابي حنيفة رح يصح البيع ثم يبيع العروض بالدراهم
او بالدنانير فيشتري بها ارضا او يشتري بالعروض ارضا وقال ابو يوسف
وهلال رح لا يملك البيع الا بالدراهم او بالدنانير وهو كالوكيل بالبيع ولو باع
ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت
الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار
كان لم يكن . وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار
كانه اشتراها شراء جديدا فتصير وقفا كما لو اشترى ارضا والعقد الجديد
والفسخ من كل وجه معروف في الكتب . ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها
ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض
الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفا لان الارض الثانية بدل عن
الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل

الا الاصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يصنع بالثانية ما شاء
ولو وردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية
بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير
مشتريا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير
بعود الاولى اليه بعقد جديد. ولو باع ارض الاولى واشترى بثمنها ارضا اخرى
ثم استحقت الارض الاولى في القياس يبقى الثانية وقفا وفي الاستحسان
لا يبقى الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق انتقضت
تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا. ولو كان الواقف قال في الوقف
على ان لي ان استبدل بها ثم مات واوصى الى وصيه بالاستبدال فان وصيه
لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا
امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حيوته
بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأي الموكل قائم لو يمكنه الخلل يمكنه التدارك
. ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ولكل
من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف على ان لفلان ولاية
الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف
الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول ابي يوسف وهلال رحمهما الله
لان عندهما الواقف اذا ولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة
الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما على قول محمد رح لا تبطل ولاية المتولي بوفاة
الواقف لان عنده لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لا يملك لان المتولي وكيل الفقراء
لا وكيل الواقف. ولو ان الواقف شرط الاستبدال لرجل اخر مع نفسه على ان يستبدلا

معا فتفرد ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط رأيه مع رأى غيره، ولو تفرد الواقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه ولو ان قيمين فى الوقف اقام كل قيم قاضى بلدة غير قاضى بلدة اخرى هل يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الاخر، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح ينبغى ان يجوز تصرف كل واحد منهما. ولو ان واحدا من هذين القاضيين اراد ان يعزل القيم الذى اقامه القاضى الاخر قال ان رأى القاضى المصلحة فى عزل الاخر كان له ذلك والا فلا. متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف حيا فالرأى فى نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف اذا اوصى توصيه اولى من القاضى وان لم يكن اوصى لاحد فالرأى فيه الى القاضى والله اعلم

فصل فيما يدخل فى الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدا ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان الثمرة لا تدخل فى الوقف و وقف الارض جائز وهو كالبيع لو باع ارضا فيها زرع او باع شجرا وفيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر فى البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الاشجار والبناء فى وقف الارض كما يدخل فى البيع ولو اقر بارض فى يده لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض دون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة فى الهبة والهبة باطلة لمكان الشيوع قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم فى الهبة انما عرف بقول هلال رح ليس فيها رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفى رهن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والبناء والزرع فى قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض

لا توقف الا للاستغلال وغلات لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف
كما يدخل في الاجارة . ولو قال وقفت ارضي هذه صدقة بحقوقها وجميع ما فيها
ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال رح في القياس يكون الثمر للواقف
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء
والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف
فانه يصرف الى الوجه الذي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال
صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يوجب التصدق به فيلزمه
ان يتصدق بالثمرة القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان
ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله ثم مات الواقف وفيها ثمرة قائمة
لا يكون الثمرة القائمة لعبد الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصار كانه
وقف الارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة في الوقف ثم قال هلال
رح ههنا اذا كان لم تدخل الثمرة الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمرة
لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان
ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان لفظ الواقف
في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمرة القائمة بعد الموت
لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت
وكان له ان يبيعها بالثمرة القائمة فعند الموت تكون الثمرة على ملك الواقف
ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة القائمة في الوقف الا ان يكون
الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على
ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا

على الفقراء ويتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء استحسانا . وذكر الناطفي رحمه الله رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البناء الذي هو فيها ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف فكذلك البقل والآس والرياحين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرهما والخلاف والطرفاء وما في الاجمة من الحطب ما يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها فالثمرة التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل . ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورد والورق والحناء والياسمين يكون للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذنجان والقطن يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار المثمرة ولا يبيعها وما لا ثمر لها فللمتولي قطعها . ولو وقف دارا فيها حمامات يطرن ويرجعن قالوا الحمامات يكن داخلة في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها مماليك ازواج واولادهم يعملون فيها فوقف الضيعة وما فيها من الثيران والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارات عسل جاز ويصير النحل تبعا للعسل . ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال وقفتها بعد ان يقلع الاشجار هذه على كذا وكذا او سمى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان وقف بهذه اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف لا على وجه الوصية فيبطل ولا يصح الوقف . وان كان وقفها قبل ان يقلع الاشجار واستجمع شرائط الوقف فهو جائز . ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في ارض الوقف اذا لم تكن مثمرة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض

فيكون تبعا للارض وبيع ارض الوقف لايجوز وكذلك ما كان تبعا له

فصل في الاشجار

رجل غرس شجرا على حوض القرية او في طريق العامة او على شط نهر للعامة كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها ثم نبت من عروقها اشجار كانت للغارس ايضا لانها تولدت عن ملكه . اشجار على حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا لو كان موضع الشجر ملكا للشربة فانبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم . وان لم تكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسييل الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لاتكون لصاحب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له لان ما نبت في فناء داره يكون له ظاهرا . رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولايكون وقفا ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لايغرس لنفسه في المسجد . اراض موقوفة على الفقراء استاجرها رجل من المتولي وطرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار تكون لورثته ويؤمر الورثة بقلعها وليس للورثة الرجوع بما زاد السرقين في هذه الاراضي عندنا . رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فيبست الشجرة او يبس بعضها فانه يقطع اليابس من اغصانها ويترك الباقي لان اليابس لاينتفع به وينتفع بغير اليابس رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها او باثمارها قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الوقف جائز فان كان ينتفع باوراقها او باثمارها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا باثمارها فانه يقطع ويتصدق بها رباطي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها في سقيها وتعاهدها حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان هذا الرباطي يلي تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يفطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح لان ذلك صار للمسجد يصرف الى عمارة المسجد. شجرة على طريق المارة جعلت وقفا للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوي فيه الفقير والغني وكذا الماء الموضوع في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنازة وثيابها ومصحف الوقف يستوي الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم رح ارجو ان يكون النزال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها للفقراء. وقال الفقيه ابو الليث رح اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط ان يحترز عن تناولها الا ان تكون ثمارا لا قيمة لها كالتوت مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض معروف مالكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض مواتا ليس لها مالك فاتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على ما كانت قبل جعل الارض مقبرة. هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض مقبرة وان نبت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت للغارس وان لم يعلم الغارس فالرأي فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كانها وقف رجل جعل ارضه

مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار
كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف كالو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء
في الوقف

فصل في وقف المنقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف المنقول مقصودا
خلاف بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لو تفقه كالجنازة وثيابها وما يحتاج اليه في الكفن
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للجهاد يجوز
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح وعليه
الفتوى ونصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها
وسمنها وشيرازها يعطى لابناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك
جاز كما يجوز ماء السقاية . رجل وقف دابة على رباط فخرب الرباط واستغنى
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثورا على اهل قرية لانزاء
بقرهم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر . رجل وضع حبا في
مسجد او علق قنديلا كان له ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما
رجل وقف بناء بدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن زفر رح رجل
وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال
يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال
ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قال وعلى هذا القياس
لو قال هذا الكر من الحنطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا بذر لهم

فيزرعوها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم
من الفقراء على هذا ابدا جاز على هذا الوجه. مريض اوصى ان يدفع الى فلان الف درهم
يمسكها ويتجر بها ثم يردها على الورثة ذكر في بعض نسخ الوصايا انه يجوز من
الثلث وعن ابي حنيفة رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح في النوادر لا يجوز الوقف
في الحيوان والرقيق والمتاع والثياب ما خلا الكراع والسلاح الا على وجه التبع
كالرقيق والثيران والات الزراعة. رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم
والرقيق فانه يجوز. رجل وقف موضعا في صحته واخرجه عن يده فاستولى عليه
غاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
يأخذ من الغاصب قيمتها ويشترى بها موضعا أخر فيقفه على شرائط الاول
قيل له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحدا وليس للوقف بينة
يصير مستهلكا والشيء المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفرس
المسبل اذا قتل والعبد الموصى بخدمة الكعبة اذا قتل. متولي الوقف اذا صرف
دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف. قال
الشيخ الامام هذا رح جاز ويبرأ عن الضمان. قال ولو خلط من ماله مثل تلك
الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل. اذا اجتمع من مال وقف على الفقراء او على
المسجد الجامع ثم نابت للاسلام نائبة بان غلبت جماعة من الكفرة فاحتيج
في ذلك الى مال لدفع شرهم قال رح ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم
ان يصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك
دينا رباط فيها دواب مربوطة لاجل المرابطين كثرت وعظمت مؤنتها قالوا
للقيم ان يبيع الدواب التي كبر سنها وخرجت من ان يكون صالحة لما ربطت

وباعوا صالحة لما ربطت بسبب منها في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك يربطوا في
الرباط الاخر الرباط اهل مسجد او بعضهم باعوا غلة المسجد او نقض المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك
او امروا ببيع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضي جاز وان فعلوا بغير امره قال
بعضهم يرجى ان يجوز . والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاض
متولي المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حانوتا لاجل المسجد ثم باع ذلك
اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشترى بمال المسجد لا يكون
من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه . مسجد له غلة ذكر الواقف
في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى
يكون ضامنا . قرية فيها بئر مطوية بالآجر خربت القرية وانقرض اهلها وبقرب
هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر فارادوا ان ينقلوا الآجر من
القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرف باني تلك البئر لا يجوز صرف
الآجر الا باذنه لانه عاد الى ملكه . وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك
ان يتصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير ينفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة
والاولى ان ينفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصدق على الفقير . رجل
وقف بناء ارض له قال هلال رح لا يجوز . وقيل ان كان البناء في ارض وقف جاز
وعن زفر رح اذا وقف الدراهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز . اذا وقف
جنازة او نعشا او مغتسلا وهو التنور العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض
مسين في محلة اذا خربت المحلة ولم يبق اهلها قالوا لا يرد الى ورثة الواقف
بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة . فرقوا بين هذا وبين المسجد اذا
خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد لا ينقل الى مكان اخر

وهذه الاشياء مما ينقل

فصل في المقابر والرباطات

. رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر رح وقف الاشجار لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها مقبرة ارض لاهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية بنى فيها بيتا لوضع اللبن وادات القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضاء اهل القرية او رضي بذلك بعضهم قالوا لو كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه . رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميته قالوا ان كان في المقبرة سعة فالمستحب ان لا يوحش الذي حفره وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يدفن فيه ميته وهو كرجل بسط المصلى في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول . ولو ان الثاني دفن ميته في هذا القبر قال ابو نصر رح يكره ذلك . قال الفقيه ابو الليث رح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدري باي ارض يموت وفي اي ارض يدفن . مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين قال ابو القاسم رح ان كانت آثارهم قد اندرست لا بأس بذلك وان كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينبش ويقبر فيها المسلمين فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنبشت واتخذت مسجدا . امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ودفن فيها ابنها وهذه الارض غير صالحة للقبر لغلبة الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الارض بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان

تبيعها واذا باعت كان للمشتركين ان يرفع الميت عنها او يأمر برفع الميت عنها
ميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار ان شاء رضي ٦
بذلك وان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
الارض ظهرها وبطنها مملوكة له ميت دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك
المكان ودفنه في موضع اخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر رح
لايباح اخراجه بعدما دفن الا بعذر والعذر ان يكون مدفونا في ارض مغصوبة
ونحو ذلك . وذكر الناطفي رح اذا حفر الرجل قبرا في ارض يباح له الحفر في غير ملكه
فدفن غيره لاينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعا بين الحقين ومراعاة
لهما . مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها اثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع
بها قال ابو نصر رح لايباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحتش منها ويخرج
الى الدواب فذلك ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او خانا
للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لايسقط والصحيح
هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخرب هذا المنزل وصار بحيث
لاينتفع به فجاء رجل وعمره وبنى فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للواقف
ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام معينين خرب ولاينتفع
به وهو بعيد من القرية لايرغب احد في عمارته ولايستاجر اصله يبطل الوقف
ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشيء قليل يبقى اصله وقفا وكذلك علو
وقف انهدم وليس من الغلة مايمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البناء
الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف
صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لاينتفع به ولايستاجر اصله

يخرج من ان يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا . وبواري
المسجد اذا صارت خلقا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرحها في المسجد
حيا تكون له لانها لم تزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا لا بأس لاهل
المسجد ان يدفعوا الى فقير او يبيعوه ويشتروا بثمنه حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة
وقد ذكرنا ان الصحيح من الجواب ان بيعهم بغير امر القاضي لا يصح الا ان يكون في
موضع لا قاضي هنالك . رجل جاء الى فقيه فقال اني اريد ان اصرف مالي الى خير عتق العبد
افضل ام اتخاذ الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث رح
ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا
رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق
رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يده ما دام حيا قال ابو القاسم رح يترك في يده
ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتى جاء منه في الرباط فساد من شرب او فسق مما
ليس فيه رضا الله تعالى لا يترك في يده . رباط للمختلفة فيها سكان انهدم الرباط فلما
بني اراد الساكنون الذين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رح
ان انهدم الرباط كله ولم يبق هنالك بيت لم يكونوا هم اولى من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه
بل هو على حاله الا انه زيد فيه او نقص كانوا هم اولى بالسكنى من غيرهم قوم عمروا ارض
موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد رح ماء
الجيحون ليس ماء الخراج وبقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط الى السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن
في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن
ان يأخذ من ذلك العشر الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لوكان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط
وانما يصرف الى الفقراء لاغير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في عمارة
الرباط جاز ويكون ذلك حسنا. رباط على بابه قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة
ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاوزة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة
هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان الواقف
وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعامة والقنطرة كذلك
فهو كطريق بجنب مسجد وضاق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد
كذا هذا متولي الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قرضا قال الفقيه
ابو جعفر رح لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت ان يبرأ وان اقرض
ليكون احرز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون واسعا له ذلك رباط استغني
عنه المارة وبقربه رباط آخر قال الفقيه ابو جعفر رح يصرف غلة الرباط الاول
الى الثاني وان لم يكن بقربه رباط يعود الوقف الى ورثة من بنى الرباط رجل اوصى
بثلث ماله للرباط فالى من يصرف قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان هناك دلالة
انه اراد به المقيمين يصرف اليهم والا يصرف الى عمارة الرباط ناحية طريق سغد
استغني عنه المارة وبجنبه رباط آخر قال السيد الامام ابو شجاع رح يصرف
غلته الى الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغني عنه اهل القرية فرفع ذلك
الى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز. وقال بعضهم اذا خرب
الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه لا يصير ميراثا وكذا الحوض للعامة اذا خرب
ولو استغنى عنه حوضا ينتفع به في المسجد الحرام ومسجد آخر ينتفعا ابدا الا الى ذلك
المسجد ومجيرانه والمارة الطريق وابناء السبيل ان يتوضأ منه كذا روي الحسن

عن ابي حنيفة رح وان بدا له ان يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد موته وبه اخذ الحسن رح . وقال ابو يوسف رح جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

فصل في وقف المريض

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصحة او في حالة المرض او وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرطا لصحته كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس بشرط لصحته لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رح ان الوقف المنفذ في المرض كالمضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لان تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث . وذكر شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابي حنيفة رح ولا يتعلق به اللزوم كالعارية الا ان يقول في حياتي وبعد وفاتي فح يكون لازما اذا كان مؤبدا ويصير الابد فيه كحق الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت . مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجيزوا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض جاز بقدر ما اجاز وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل . وان كان الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل ان يظهر للميت مال اخر لا يبطل

بيعه ويضمن قيمة ذلك يشتري بذلك ارضا وتوقف على ذلك الوجه . مريض وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى دارا ووقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصير وقفا على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال رح يصير مسجدا في قول علمائنا رح . وقال الفقيه ابو جعفر رح ذكر محمد رح في كتاب الشفعة انه لا يصير مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها بناء المسجد جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح ينقض البناء ويرد الارض على البائع لفساد البيع فاشتراط البناء يدل على انه يصير مسجدا قبل البناء عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رح في رواية الوقف لهلال يصير مسجدا عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رح لقائل ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رح قال ولقائل ان يقول في الوقف يصير وقفا في الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدى الروايتين . ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى لا حق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حقا لله تعالى ولهذا قال لو اشترى دارا لها شفيع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف بمنزلة العتق فانه لا يبطل بالشروط الفاسدة . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل

الشرط . قال الفقيه ابو جعفر رح اعتاق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن موقوف فكذلك الوقف والله اعلم

فصل في رجل يقر بارض في يده انها وقف

رجل اقر بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره ويصير الارض وقفا على الفقراء لان الاوقاف عادة تكون في يد القوام فلو لم يصح الاقرار ممن في يده يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين اقر فح يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للقاضي ان شاء تركه في يده وان شاء اخذه من يده وتاويل قبول هذه البينة لو جاء رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذه من يد المقر فيقيم المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ابدا وهذا كرجل في يده عبد اقر انه حر صح اقراره ولا يكون له الولاء الا ان يقيم البينة ان العبد كان له حين اقر بعتقه فيصير الولاء له فكذلك هذا المقر بالوقف اذا اقام البينة على ذلك قبلت بينته وقبل اقامة البينة لا يكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واقفها قبل قوله لانها في يده فيقبل قوله . ولو اقر بعبد في يده انه حر ثم قال انا اعتقته لا يثبت له الولاء الا ان يقيم البينة على ذلك لان العبد بعد الاقرار بالحرية لا يبقى في يده بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وقد مات ابي صح اقراره فان كان على الاب دين وليس للميت مال آخر فانه يباع من هذه الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد

يفعل به ماشاء ويصيب الفقراء يكون وقفا على ما اقر به ولو اقر رجل بارض في يده انها
وقف على قوم معلومين وسماهم ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص
عنهم لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف
وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى عددا معلوما في القياس لا يقبل
قوله الآخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان
يقبل قوله لان في العادة قد يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو اقر بارض في يده ان
القاضي فلانا ولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله للتولية وفي
الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير ما اقر به جوز اقراره على سبيل
ما اقر ارض في يد ورثة اقروا ان اباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجها غير ما
سمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تهمة فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي
يوليها من شاء ارض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره انها موقوفة على فلان
ونسله وشهد آخران انه اقر انها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر وعلى نسله
ذكر في الكتاب ان عرف اي الاقرارين كان اولا جاز الاول ويبطل الثاني وان لم يعرف
الاول من الآخر يقضي بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف
صحيح واقر بانه اخرجه من يده وورثته يعلم انه لم يكن اخرجه من يده قالوا اقراره
على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل يقف ارضه على
نفسه واولاده واقربائه وجيرانه

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابوجعفر رح ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف رح وانما قال ذلك
بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل ويا كل منه مادام حيا لايجوز
ذلك في قول هلال رح ويجوز في قول ابي يوسف رح ومشائخ بلخ رح اخذوا بقول
ابي يوسف رح وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصدر الشهيد رح ان
الفتوى على قول ابي يوسف رح ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابوجعفر رح
وليس في هذا عن محمد رح رواية ظاهرة الاشيئ ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف
على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابوجعفر رح الوقف على امهات اولاده
بمنزلة الوقف على نفسه لان مايكون لام الولد في حيوة المولى يكون للمولى رجل
وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان لي ان اكل منها قال ابوبكر الاسكاف
رح يجوز ذلك. ولوقال وقفت على نفسي لايجوز. وعن ابي يوسف رح انه قال
يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولوقال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها
لي ماعشت قال هلال رح لايجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري رح لوقال
ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدا تجرى غلتها على ماعشت ولم يزد على ذلك
جاز واذا مات يكون للفقراء. وذكر الخصاف رح لوقال ارضي صدقة موقوفة
تجرى غلتها على ماعشت ثم بعدي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ابدا ماتنا سلوا
فاذا انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك على ماروي عن ابي يوسف رح وفي بعض
الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضي منه دينه يجوز هذا الشرط
رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك
في حيوته ومابعد وفاته مالم يتزوجن فهو جائز اما على اصل ابي يوسف رح
فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على امهات اولاده وعلى قول محمد رح

انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لابد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهن
اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حيوته تبعا وكم من شيء يجوز تبعا ولا يجوز
اصلا، ولو وقف وقفا واشترط لنفسه ان ياكل منه ما دام حيا ثم مات وعنده
من هذا الوقف سعا ليق عنب او زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده
خبز قد برد لك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولده لصلبه يستوي فيه
الذكر والانثى لان اسم الولد ماخوذ من الولادة والولادة توجد في الذكر والانثى الا ان يقول
على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد
واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غيره فان لم يبق واحد من البطن الاول يصرف
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شيء وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلبه
وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون
ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت
في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاف عن محمد رح انه يدخل فيه
اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ابائهم لا الى ابائه
امهاتهم بخلاف ولد الابن، وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا
فامنهم يدخل في الامان اولادهم لاصلابهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم
من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه
ولده لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لانه سوّى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذا لو قال
ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال رح يدخل فيه
الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل
فيه الذكور والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون ولد بنت
الواقف ولو قال على اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه
اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر شمس الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم
لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف
ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم
الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن
محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا رح وذكر هلال رح في الوقف
اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من ولد البنين
والبنات سواء يدخلون في الوقف . رجل قال وقفت ارضي هذه على ولدي وقفا
وآخره للمساكين فمات ولده قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال
على ولدي وولد ولدي وآخره للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولده
فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم ووجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا
يصرف الى البطن الثالث . وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد ولدي ذكر
البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر

هلال رح في وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والابعد فيهم سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدى ثم بعدهم على ولد ولد ولدى او يقول بطنا بعد بطن فح يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد فحش فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب وبعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد. ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضا فهي على اولادهما ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والواقف انما جعل لاولاد الاولاد بعد ما انقرض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء. رجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر رح يصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف. ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدى وليس في ولده الا محتاج واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولده الا النصف. ولو وقف ارضا على اولاده وآخره للفقراء فمات بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي وان ماتوا صرفت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقي اولاده. ولو وقف

ضيعة على امرأته واولاده فماتت المرأة واحد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب
المرأة لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط
في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها
على امرأته ونصفها على ولد له بعينه على انه ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الى
اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة للابن الذي عينه ونصيب
المرأة يكون لسائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة
بعد موتها الاولاده والابن المعين من اولاده ايضا. مريض قال وقفت هذه الضيعة
على ولدي وولد ولدي ابدا ما تناسلوا ومات، قالوا ما كان من حصة الوارث
لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية
فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث. رجل وقف ضيعة على فقراء اولاده
فادعى احد منهم الفقر قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يعطى له شيء من الوقف
ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما
تناسلوا قال ابو القاسم رح يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد
الرؤس يستوي فيه الذكر والانثى فقيل له اولاد البنت قال رح يدخل لانهم
اولاد اولاده قال رض وهذا يوافق ما مران في ولد الولد يدخل اولاد البنات
كما يدخل اولاد البنين. رجل قال ارضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو
يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال رح لا يعطى لولده من الغلة
شيء الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولده الوا
قف فقراء فيح يكون للمتولي ان يدفع الى كل واحد منهم سهما اقل من مائتي درهم وهو

احق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حقا واجبا لهم . وكذا قالوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت ضعيفة كان الافضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على الفقراء في صحته واخرجها من يده ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قال الوجعله لاولئك باطل وهو للفقراء . ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف ضيعة على ابنه وابنته فاراد احدهما قسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة قال ابو القاسم رح قسمة الوقف لا يجوز يدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع هابعض من الارباب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف ان يقسم ارض الوقف ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك وان قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم . وان فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولمن ابى بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن احدا بغير اخر . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الا محتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح للولد المحتاج نصف الغلة والنصف للفقراء قيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا قال يجوز على قول ابي يوسف رح لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس رجل وقف منزلا له على ولديه وعلى اولادهما ماتنا سلوا ثم ان احد الولدين طلب من الاخر المهاياة وابى الاخر الا ان يضربا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والاخر

ناحية قال الشيخ الامام رح ان لم يوص الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير مهاياة.

رجل جعل ارضه وقفا على اقوام معينين فارادوا المهاياة فياخذ كل واحد منهم بعضها يزرعها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فدفع المتولي اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الى غيرهم فاخذ واحد منهم بعضا ليزرعها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف في ان يبدأ بغلة الوقف للعمارة والمؤنة فلا يجوز الا ان يدفعوها الى غيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم.

امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن وعلى اولاد اولادهن ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين واختا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام هذا رح جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفا فما خرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلها الى اولادهما واولاد اولادهما لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية اذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الواقف انما رضي لاولاد الاولاد بعد موت الورثة فكانه قال اوصيت لاولاد اولادي بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاوزت زمنه اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم. ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد ولدي يكون نصيب الولد مصروفا الى الورثة اذا لم تجز وكذلك والوصية بنصيب ولد الولد جائز.

رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فمات

بعضهم قال هلال رح يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد . ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقي اولاده وههنا وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان صح نصفه وهو حصة فلان وبطل حصة نفسه لانه لو افرد الوقف على نفسه فسد كله ولو افرد على فلان صح كله فاذا جمع بينهما يثبت لكل واحد حكم نفسه . ولو قال على نفسي ثم على فلان او قال على فلان ثم على نفسه لا يصح شيء منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان وشرط الكل لنفسه مفسد للوقف في اي زمان كان . ولو قال على عبدي وعلى فلان صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبده او على مدبره كالوقف على نفسه ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لان حصة النسل مجهولة لا يدرى كم هم ووقف المجهول باطل . رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف . واختلفوا في الولد الذي يستحق هذا الوقف قال هلال رح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشائخ بلخ رح وقال يوسف بن خالد السمتي رح المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف . وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

بينه ولو قال على ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود
الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة ووقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد
الزرع فيه حبا. وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما ولو قال وقفت على اولاد
ولده وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل
فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن
بمنزلة ولده. ولو قال وقفت ارضي على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا
في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد
بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظة النسل
وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد. ولو قال وقفت على ولدي ونسلي
وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد صلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما
ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم. وكذا لو قال على ولدي المخلوقين
ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله. ولو قال على
ولدي المخلوقين ونسلهم لا يدخل فيه الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق للاولاد
المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث
ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا لان اولاده
المخلوقين تثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وتثبت الاستحقاق لمن بعدهم من
البطون بلفظ النسل لانهم من نسلهم. وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى
اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شيء ولو قال ارضي
صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف
فاذا ادرك الغلة يقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف الغلة

التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة
الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء
كانه قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا احدث لي ولد فغلتها له ما بقي ولو
قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن الا ابن
واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين
والبنات وعن ابي حنيفة رح في رواية يكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول
وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعا ولو قال
موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على
الذكور من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد السمتي عن ابي حنيفة رح انهم
يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث
جميعا في الروايات كلها ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله بنات ليس
معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا شيء للبنات لان اسم البنين لا يتناول البنات
عند الانفراد وكذا لو وقف على بناته وله بنون لا بنات له كانت الغلة
للفقراء ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة
لساكني البصرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة
ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي العور او العميان كان الوقف لهم خاصة
دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف ويعتبر العور والعميان من ولده يوم الوقف
لا يوم الغلة وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة على اصاغر ولدي يعني صغار ولدي
كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لاعند وجود الغلة لان الصغر وان كان يزول الكن يزول زوالا لا يعود فكان
ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكان البصرة لان الفقراء وسكان البصرة
يحتمل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة
موقوفة على ولده وله ولد فجاءت امرأته الحرة بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان
موجودا وقت وجود الغلة ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه
لان الولد الاول كان مستحقا كل الغلة ظاهرا والولد الحادث مشكوك
انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا يزاحم الولد بالشك
وهكذا لو لم يكن للواقف ولد اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لستة
اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد . ولو كان للواقف
ولد عند وجود الغلة ثم جاءت ام ولده بولد بعد مجيء الغلة لاقل من ستة
اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاءت به
لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه . ولو كانت له امة فجاءت بولد لاقل
من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى يثبت نسبه ولا يشارك
الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة
في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب فيثبت نسب هذا
الولد . وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها
وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك
الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها الزوج اذا جاءت بولد ما بينها وبين
سنتين من وقت الموت يثبت النسب . وكذا لو كان مكان الموت طلاق

بائن ولم يقر بانقضاء العدة حتى جاءت بولد ما بينها وبين سنتين كان الجواب
كذلك . ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق
الرجعي ما هو الجواب في منكوحة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطي
وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات
فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لا حق لهذا الولد
في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة الا ان يكون الولادة
لاقل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول . ولو كان موت
الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين
سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لان الموت لو كان
وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة فاذا كان قبله كان اولى لانه ادل على
وجود الولد عند مجيء الغلة

فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقاربي او على قرابتي او على ذوي قرابتي قال
هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف
ولا جده ولا ولده في الجد عن ابي حنيفة رح وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة
وولد الولد الا عند ابي حنيفة رح يكون استحقاق الوقف لذي الرحم المحرم
من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رح لا يعتبر الرحم
المحرم من الواقف ويدخل فيه جده والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى
اب له في الاسلام . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله
اخت لاب وام وابنة ابنة ابنة الابنة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح

ابنة ابنة الابنة اولى وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال رح وعليه الفتوى ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن لا غير فهو فقير في الوقف والزكوة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنى عنه فكذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا يحل له الزكوة ولا اخذ الوقف. وكذا لو كان له مسكنان او خادمان واحدهما يساوي مائتي درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكوة في قول اصحابنا رح. وقال يوسف بن خالد السمتي رح اذا كان الفضل خمسين درهما او ما يساوي خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكوة والوقف ان كان فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي درهم اذا جمعت بلغت مائتي درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائتي درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف رح هو غني وبه اخذ هلال رح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكوة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الرازي رح هو فقير. وقال ابو جعفر رح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان في الارض فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلة تعاهده والقصور في القيام عليها فهو غني

وما قال ابو يوسف رح احوط وما قال محمد بن سلمة رح اوسع وان كان له مال
كثير غائب عنه او ماله يكون دينا على الناس لا يقدر على الاخذ يعطى له من الوقف
والزكوة جميعا لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائبا عنه او كان دينا على
الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيرا
له من قبول الصدقة فلو انه لم يستقرض واخذ الزكوة لا بأس به ويجعل ماله
الغائب في حق حل الاخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقدر على الاستقراض
ولم يستقرض واخذ الصدقة لا بأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوب
ولا بأس به ويكره له اخذ الزكوة رجل وقف وقفا على حفدته ومواليه من كان
منهم فقيرا ولحفدته او لمولاه فرس قال ابو القاسم رح ان كان في ثغر من الثغور
يربط لمجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة يركبها فكذلك
وان لم يكن له ذلك وانما يمسكه تشرفا به والدابة تساوي مائتي درهم وليس
عليه دين ولا مهر فان هذا غني ليس بفقير ومن كان له دين على مفلس لا يقدر
على اخذه فهو فقير وان كان على ملي مقر فهو غني ولو كان المديون المليء منكرا فان كانت
له بينة فهو غني وان لم يكن له بينة فهو فقير لان الجاحد اذا استحلف يحلف
ظاهرا . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم مجيء الغلة
فقير فاستغنى قبل ان يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت
له وقت مجيء الغلة فانه لو مات بعد مجيء الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته
ميراثا . ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجيء الغلة لاقل من ستة اشهر لا يستحق
هذا الولد شيئا من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل
لا يعد فقيرا لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة

من كان غنيا من قرابته وقت مجيء الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من
هذه الغلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده او قرابته
فجاءت المرأة بولد لاقل من ستة اشهر من يوم مجيء الغلة يكون لهذا الولد حصة
من هذا الوقف لان ثمه الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة
موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في
آل فلان الا فقير واحد كان جميع الغلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد
وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء
نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف الغلة لان ثمه نص على الجمع
فلا يستحق الواحد كل الغلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من
قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء
قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر ينبئ عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة
لفقراء قرابتي او في فقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلات
يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك لان اليتيم ينبئ عن
الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرة مات ابوه وحيوة الام والجد لا يزيل اليتم
اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير او الصغيرة يزول عنه اليتم وادراك
الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبل فان لم يكن شيء
من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف
ومحمد رح . وقال ابو حنيفة رح في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة
وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر رح هما سواء والادراك
فيهما ثماني عشر سنة فان احتلم الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه

الغلة لانه كان يتيما يوم مجيء الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتم كما
لا يزول بزوال الفقر فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصومة
في هذه الغلة فقال لغيره من المستحقين انما احتلمت قبل مجيء الغلة فلا حصة
لك وقال هو انما احتلمت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك
حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتم وصفة اليتم كانت ثابتة
له فكان القول في انكاره زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الابراء
وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر. وان مات واحد من القرابة
بعد مجيء الغلة وترك اولادا صغارا لا يكون لهؤلاء الاولاد حصة في هذه الغلة
لان صفة اليتم انما ثبتت لهم بعد مجيء الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة
على فقراء عمر بن الخطاب رض ورجل اخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر
بن الخطاب رض فقراء فان الغلتين ادركت فهي لهم وان ادركت احدى الغلتين
اولا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائتي درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية
وعنده الغلة الاولى فلا حق له من الغلة الثانية لان صفة الفقر بطلت قبل
مجيء الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصة كل واحد
منهم مائتي درهم لان مجيء الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكوة
مائتي درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة
من قراباته فمات الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان
فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة
الواقف وقال الفقيه ابو الليث رح هذا قول محمد رح في الزيادات اما في
قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يعطي ابن الابن الواقف لان ولد الولد عندهما

ليس من القرابة. رجل وقف ضيعة له على فقراء اقربائه وفي بعض القرابات
موسر لكن خفي اليسار هل يكون لفقراء القرابة منهم ان يحلفوهم ما هم اغنياء
فان كان القيم يميل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم رح ان ادعوا لهم
مالا اصاروا به اغنياء وجبت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين
عليه. وعن الفقيه ابو بكر البلخي رح انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل اوصى
ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لاقربائه والفقراء
ثم قال لا يترك واحد الرباطين من الثلثة الارباع ماذا يجب للرباطين قال ابو
القاسم رح ينظر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويجعل
عدد كل واحد منهم جزأ ويجعل للمساكين جزأ وللرباطين جزأ فان كانت القرابة
عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اثني عشر جزء عشرة من ذلك للقرابة
وجزء من ذلك للفقراء وجزء للرباطين. وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل
ثلثة ارباع الثلث اثلاثا ثلث للقرابة وثلث للمساكين وثلث للرباطين اخوان
لاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقراء قرابته فجاء فقير واحد من القرابة
ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف
واحد. وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوته
على حدة. والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف ارضا
يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان
الوقف حانوتا يعطى كفاية شهر لان غلة الحانوت تحصل في كل شهر دار موقوفة سقط من
بناء الدار شيء ان امكن اعادة الساقط الى موضعه يعاد والا يبيع ويصرف ثمنه الى المرمة
ولا يجوز ان يصرف شيء من ثمن النقض الى الفقراء لانه بدل النقض ولا حق للفقراء

فيه انما حقهم في غلته فيمسك الثمن الى وقت الحاجة الى المرمة. دار موقوفة قال
بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله
واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له
حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لانه يكون مستاجرا سكنى دار له حق السكنى
وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي
رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا وآخره للفقراء ثم ان واحدا منهم اراد
الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر
البلخي رح ان كان اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فانه وظيفتهم حقهم
من الوقف يدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل
عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية
وان لم يبق احد منهم مقيما يصرف الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رح فان رجعوا
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في
صحته وامر القيم ان يعطي اقرباءه كفايتهم وهم قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء
يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه. وان كان الواقف ذكر اولاد
الاقرباء فقال ثم من بعدهم لاولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الآباء
لانه لما قال من بعدهم لاولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية
قدر ما يحتاج لنفسه ولمن يكون من اهله وولده وخادم واحد لان كفايتهم من
كفايته. رجل اوصى بوصايا ووقف ضيعة على الفقراء وقال هو موسع على الوصي
ان يعطي حيث شاء واين شاء فانه يحل للوصي ان يعطي من الوقف والديه وابنه
وقراباته واجيبه ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء. رجل وقف في صحته ارضا

على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو
اولى من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف البعض اليهم والبعض
الى الاجانب او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم
على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يده صاحب
الاوقاف وجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة
التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رح يصرف الفاضل من عمارة الوقف ومرمته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين
يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما ولسائر الفقراء سهما وكل من مات
منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وصفنا فاذا انقرض
فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم
من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
استحقوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم
فكان للكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد
فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للحال هل يصرف شيء
من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك. والصحيح ما قال الفقيه ابو الليث رح
انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد
ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. رجل وقف
في صحته وقفا على الفقراء فالصرف الى اي فقير افضل ذكر الناطفي رح ان الصرف
الى ولد الواقف افضل ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالي الواقف ثم الى جيرانه ثم الى
اهل المصر من كان اقرب الى الواقف منزلا. وقف كان في يد الواقف وكان الواقف

يفرق الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع فيه ما شاء فمات الواقف واوصى الى اخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصرف فان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة على اقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء. رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطي كفايته كل شهر وليس له عيال ثم صار له عيال فانه يعطي له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من كفايته. رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابي حنيفة رح يكون الوقف لفقراء جيرانه الملاصقين. وفي الاستحسان وهو قول ابي يوسف ومحمد رح يكون الوقف لكل فقير يجمعه مسجد المحلة يستوي فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه العبيد وامهات الاولاد والمدبرون ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد بالجوار فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة. ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة انها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما قال الناطفي رح في الفرق ان القرابة لا تتبدل ويتبدل الجوار فلم يكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا محالة. قال رض فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة جائزة. ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان اتخذ بمكة دارا للاقامة قال هلال رح ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم يتخذها

دار الجوار البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للاولين . ولو وقف على مواليه
وله موالي اعتقهم واولاد الموالي وموالي الموالي كان الوقف لمواليه واولاد مواليه
ولا يكون لموالي الموالي شيء فان مات مواليه واولاد مواليه وبقي موالي الموالي
كانت الغلة لموالي الموالي استحسانا . ولو كان للواقف موالي اعتقهم وموالي الابن
اعتقهم ابنه كانت الغلة لمواليه لا شيء لموالي الابن وان لم يكن له موالي وله موالي
الابن قال ابو يوسف رح يعطي الغلة لموالي الابن وبه اخذ هلال رح اذا لم يكن
للواقف احد من مواليه ولا من اولاد مواليه يعطي لموالي الابن استحسانا ولو
كان له مواليان كانت الغلة لهما . وان لم يكن له الا مولى واحد كان بنصف
الغلة لمولاه والنصف للفقراء ولو كان له موالي ومواليات كانت الغلة لهم بالسوية
. ولو كان له مواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة فان محمد رح ذكر
في السير حربي طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس معهن رجل دخلن جميعا
في الامان . ولو ان رجلا وقف ضيعة على مواليه واولادهم ونسلهم دخل الكل
في الوقف دخولا على السواء سواء كانوا اولاد البنين واولاد البنات ولو قال ارضي
صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالي فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه
لانه اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم احرار بعد موته . ولو اقر الواقف لرجل
مجهول النسب انه مولاه وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولاء
معروف كان له الوقف ولو كان له مولى العتاقة وايضا موالي الموالاة اسلموا
على يديه ووالوه كان الوقف لموالي العتاقة . وان لم يكن له الا موالي الموالاة كان
الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكني دار المحلة يعطى كل واحد منهم شيئا
معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشتغل بالحراسة ليلا

لايحرم عن الوقف ان كان ياوى فى بيت من بيوت المدرسة لانه يعد من ساكنى المدرسة اذا كان له فى المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل فى الليل بالجراسة وفى النهار يقصر فى التعلم ان يشتغل فى النهار فى عمل اخر حتى لا يعد من طلبة العلم لا وظيفة له من الوقف وان لم يشتغل حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكنى مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا وقف على ساكنى مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب لا يكون لساكنى المدرسة من غير طلبة العلم شيئ من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان فى المصر وقد اشتغل بكتابة شيئ من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ منه الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان فى المصر قد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصر ان خرج الى مسيرة ثلثة ايام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلثة ايام فان اقام هنالك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجا له منه بد كالخروج للتنزه لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خروجا لا بد منه كالخروج لطلب القوت يكون ذلك عفوا ليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العلوية الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخى رح من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من سكان بلخ ولا يبطل وظيفته ولا وقفه قال رض ودلت المسئلة على ان الوقف على بنى هاشم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكوة اليهم وهكذا قال الشيخ الامام القاضى ابو زيد الدبوسى رح

فصل فى اجارة الاوقاف ومزارعتها

قال الفقيه ابو جعفر رح اذا لم يذكر الواقف في صك الوقف فرأى القيم ان يؤاجرها
ويدفعها مزارعة فما كان ادر على الوقف وانفع للفقراء فعل الا ان في الدور
لا يؤاجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من
رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعمه مالكا فلا يؤاجر الدور
اكثر من سنة. اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يؤاجرها
اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان
له ان يؤاجرها مدة يتمكن المستاجر من الزراعة. هذا اذا لم يكن الواقف شرط
ان لا يؤاجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استيجارها
سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة ادر للوقف وانفع للفقراء فليس
للقيم ان يخالف شرطه ويؤاجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي
حتى يؤاجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النظر
للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يؤاجر اكثر
من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤاجرها بنفسه اكثر
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الواقف
اذن له بذلك. ولو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين قال الشيخ
الامام ابو القاسم البلخي رح لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا من عار ض يحتاج
الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال. قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه
فان كان ضررا بالوقف ابطلها. وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السغدي رح
وعن الفقيه ابي الليث رح انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين من غير

فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة
وعن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشائخ بلخ رح لا يجوز وقال
غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج
القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة
كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاجر فلان بن فلان ارض كذا ودار كذا
ثلثين سنة بثلثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا
في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال
رض وكان فيما قالوا نظر لانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف
. وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدى
الروايتين . وهو الصحيح وذكروا ايضا القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجرة يعقد
عقودا مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة
باشتراط التعجيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه . وصي اليتيم او متولي الوقف
اذا اجر وقفا او منزلا للبتيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا الا ان الخصاف
رح ذكر في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فقيل له اتفتي بهذا قال نعم
ووجه ما قال في ذلك ان المنزل والموصى ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسمى الى تمام
اجر المثل وهما لا يملكان الابطال فيجب اجر المثل كما لو اجر او لم يسميا شيئا وقال
بعضهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم ينتقص شيء
من المنزل وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على ما ذكرنا اولا انه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السغدي رح في هذا قال رجل غصب دارهي او غصبه وقفا كان عليه اجر المثل فاذا وجب اجر المثل ثم فما ظنك في الاجارة باقل من اجر المثل. رجل استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت رغائب الناس فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولي ان ينقض الاجارة لنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد و وقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واحدهم متوليه فاجره من رجل ثم مات هذا المتولي لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولي الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين. رجل استاجر ارضا من قوفة وبنى فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الباني من الحانوت ينظر ان كان اجرة المتولي مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا انفسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالوقف ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضي المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولي كان للمتولي ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته منزوعا ايهما كان اقل يتملكه المتولي بذلك فيصير البناء [illegible] الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض فابى المتولي ان يدفع اليه القيمة ويتملك البناء لا يجبر المتولي بل يتربص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ

متولي الوقف اذا اجر ضيعة من رجل سنين معلومة ثم مات الواجر ثم المستاجر
قبل انقضاء المدة فزرع ورثة المستاجر الارض ببذرهم قال الشيخ الامام
الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رح الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان
مصالح
الارض ان انتقص الارض بزراعتهم بعد موت المستاجر فيصرف ذلك النقصان الى
الوقف لاحق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان الارض
وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في عين الارض. متولي الوقف اذا قرب
موته وفوض التولية الى غيره جاز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره
المتولي اذا استاجر رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانق واجر مثله درهم
فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع
ما نقد لانه لما زاد في الاجر اكثر مما يتغابن الناس فيه يصير مستاجرا لنفسه
دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا. المتولي اذا امر المؤذن
ان يخدم المسجد وسمى له اجرا معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح يصح الاجارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم ينظر
ان كان ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيها الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد
الاجر من مال المسجد حل للمؤذن اخذه وان كان الاجر زيادة ما يتغابن فيه الناس
كانت الاجارة للمتولي لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بغبن فاحش واذا ادى
الاجر من مال المسجد كان ضامنا. وان علم المؤذن بذلك لا يحل له ان ياخذ من
مال المسجد. رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد
بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح لا يجوز هذا الوقف لان هذه قربة
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان المؤذن فقيرا يجوز القربة والصدقة للفقير لكن الموقف على هذا الوجه لايجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او المحلة فاذا خرب المسجد والمحلة بعد ذلك تصرف الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرض الناس لايجوز فقير يسكن دارا موقوفة على الفقراء باجرة وترك المتولي ماعليه من الاجر بحصته من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت المال بحصته متولي الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كفيلا بالاجر فهو اولى بالجواز القاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لايبطل الاجارة كما لايبطل بموت المتولي او الوكيل في الاجارة . وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لاتبطل الاجارة . ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصة الميت تصرف الى وارثه ماوجب من الغلة بعد موت هذا فهو يكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس رجل وقف دارا على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء ثم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لان حق الموقوف عليهم في الغلة لا في رقبة الدار رجل بنى في ارض الوقف بناء او نصب بابا ان نوى عند البناء انه يبني للوقف يصير وقفا وان لم ينو لايصير وقفا . حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يأمره بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لايجوز ولا يكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وان اراد اعطاه

قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من ايدي الوقف. حانوت
من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على ثالث وتعطلت الحوانيت وابى القيم ان يعمر
الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبي الحانوتين
ان يأخذا القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما
وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعا الامر الى
القاضي ليأمر القيم بالاستدانة. حانوت اصله وقف وعمارته لرجل ابى صاحب العمارة
ان يستأجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستأجر الاصل
باكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره
وان كان لا يستأجر بذلك يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر. دار لرجل فيها موضع مقدار
بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فاراد صاحب الدار
ان يستأجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم
لا يجوز للقيم ان يؤاجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف. وان لم يكن لذلك
الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة.
رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشتري الاشجار قالوا ان باع
الاشجار بعروقها دون الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجارة وان باع
الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار
مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف. المتولي اذا اجر الوقف بشيء من
العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة
اذا اجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاختلاف

ايضا لان المتعارف الاجارة بالدراهم والدنانير، الموقوف عليه اذا اجر الوقف قال ابو جعفر رحمه الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يواجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج او العشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه ان يواجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيفوت شرط الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين فتهايئا او ثلثة فتهايئوا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف رح ان كانت الارض عشرية جازت مهاياتهم وان كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة انهم يشترطون البداية بالخراج فلو جاز فيه التهايؤ لم يكن الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فكان تغيير شرط الواقف. وعن الفقيه ابي جعفر رح انه قال الاحتيال بعض الناس في زماننا ان يكتب في صك اجارة الوقف ان الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيعة من فلان في كل سنة ومتى اخرجه من الوكالة فهو وكيله واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر باكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رح الا انا نبطل هذه الوكالة كما نبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطلان. وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رح في رجل اذا وكل وكيلا على انه متى اخرجه عن الوكالة فهو وكيله قال نصير رح يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة رح لا يجوز وانما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط

محمد بن سلمة رح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجه عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذه
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة ويرد عليها
العزل. ونصير رح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجه عن هذه الوكالة فهو وكيله
وكالة مستقبلة ولو صرح بذلك كان جائزا. قال الفقيه ابو جعفر رح لو صرح بذلك
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فانا نبطله صيانة
للوقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا اجازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد
ان يخرجه عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن قولي متى ما اخرجتك عن الوكالة
فانت وكيلي فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة
. ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستاجر رجل من الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم
في تقليده. وان كان قاضي البلد جعل المتولي متوليا بعد ما قلد الحاكم الحكومة فقد اخرج
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها
ثم يزرعها المستأجر يصير كان المتولي دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج . رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء او على
وجه البر كان للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زاد في الارض من عنده
ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى فيه السرقين واختلط
ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير

بشيء وان كان الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع
الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان تخرب الارض
بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقلع الاشجار
الا ان القيم يضمن قيمة الغراس مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة
في يد المتولي فيدفع لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطي الضمان
من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يخرب الارض فله ذلك
ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف
استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولي وعجز المتولي عن الاسترداد واراد الغاصب ان
يدفع قيمتها كان للمتولي ان يأخذ القيمة او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
الغاصب ارضا اخرى فيجعله وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب
يصير بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة . رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها الف
ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعدما ازدادت قيمة الارض وصارت تساوي الفي
درهم فان المتولي يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل
العقار مضمونة بالغصب لان تضمين الثاني انفع للوقف . وان كان الاول املأ
من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدهما
برئ الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول او الثاني برئ الاخر
المتولي اذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا فان سكن المرتهن
الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن نظرا
للوقف . وكذلك متولي المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري
ثم عزل هذا المتولي وولي غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وابطل القاضي بيع المتولي

وسلم الدار الى المتولي الثاني فعلى المشتري اجر المثل ارض وقف في يد اكار فيه قطن فسرق

القطن ووجد الاكار في منزل رجل واخذ صاحب المنزل وخاصمه الى القاضي فقال لصاحب

المنزل ضمنت لك ان اعطيت مائة من من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطى اه

خوفا من هتك الستر لا يحل له ان يأخذ لان ذلك رشوة وان علم انه سرق ذلك المقدار

او اكثر جاز له ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة من لا يحل له ان يأخذ الا مقدار

ما يعلم يقينا انه سرق اكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء والاكار غني لا يجوز

له الحط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى اعلم

فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه

رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصمه المغصوب منه فاقام البينة قبلت بينته ويرد

عليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف رح فلانه يصير وقفا قبل الاخراج الى المتولي

فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة ومحمد رح ان لم يصر وقفا قبل التسليم الى

المتولي كان هو اولى بها. صاحب الارتفاع اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الوقف

فيقضي بالبينة او بالنكول ان كان السلطان ولاه ذلك نصا او كان معلوما ذلك

دلالة جاز لانه بمنزلة القاضي في ذلك وان لم يكن بشيء من ذلك لا يكون خصما. وقف

على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعى احد الموقوف عليهم على واحد

منهم انه باع الوقف من الغاصب وسلمه اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعي تحليفه

قال الفقيه ابو جعفر رح له ذلك فان نكل عن اليمين او قامت عليه البينة يقضي عليه

بقيمتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة اخرى فتكون على سبيل الوقف الاول لان العقار

يضمن بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا

ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع فاراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل

لان التحليف بعد صحة الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان اقام البينة
على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم
يقبل بينته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول ابي جعفر رح الدعوى لا يشترط لقبول
البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصدق بالغلة ولا يشترط فيه
الدعوى كالشهادة على الطلاق وعتق الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه
مخصوص ولم يدع لا يعطى له من الغلة شيء ويصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة
قبلت لحق الفقراء فلا تظهر الا في حق الفقراء قال رض وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان الوقف على قوم باعيانهم لا يقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل
، وان كان الوقف على الفقراء او على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد رح تقبل البينة
بدون الدعوى وعلى قول ابي حنيفة رح لا تقبل ، رجل جاء الى بلد من البلدان قاضيا
فوجد في ديوان الذي كان قاضيا قبله ذكر اوقاف وهي في ايدي الامناء ووجدها
رسوما في ديوانه قال الخصاف رح هذا القاضي يحمل الامر على ما كان في ديوان من قبله
فان تنازع في ذلك قوم قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق
هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بينة قال الخصاف رح ان كان للواقف
ورثة فاقروا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جاز والا فالامر موقوف فان اصطلحوا
واراد واخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم شاهد الوقف
اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان سفلوا او اباؤه
وان علوا لا يقبل شهادته لانه يشهد لنفسه ، وكذا لو شهد بوقفه على نفسه وعلى
اجنبي لا تقبل شهادته لا في حقه ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالشاهدين اذا شهد
احدهما انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقفه على عمرو صدقة

موقوفة فان ثم تقبل شهادتهما ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمه اتفقا على ان رقبة الارض
وقف وانما اختلفا فيمن استثنى له الغلة فتقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو الاصل
الوقف فيكون للفقراء . ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه
جازت شهادتهما لان الجوار ليس بلازم وكذا لو شهدا انه وقفها على فقراء مسجد كذا
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما . وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف
المدرسة جازت شهادتهم . ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا
ولكنا نعرف ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدانه
وكذا لو قالا لا نعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهما لا يعلمان
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتهما
لانهما شهدا على وقف ارض بعينها وهو فيها الا انهما لم يعرفا حدودها من الحدود فلم يتمكن
الخلل في شهادتهما ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكنا لا نعرف
تلك الارض انها في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض
التي يدعيها هذه الارض . ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الاخر
انه وقفها وقفا صحيحا باتا كانت الشهادة باطلة لانهما اختلفا في التصرف احدهما
شهد بالتنجيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما
انه وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ربع الارض
ثم يقبل شهادتهما على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع . ولو شهد
احدهما انه جعلها وقفا على المساكين وشهد الاخر انه جعلها وقفا على الفقراء جازت

شهادتهما لانهما اتفقا على وقف يصرف الى الله تعالى. رجل مات وترك ابنين وفي يد
احدهما ضيعة يزعم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا. قال
الفقيه ابو جعفر رح القول قول الذي يدعي الوقف عليهما لانهما تصادقا انها كانت في يد
ابيهما وقال غيره القول قول ذي اليد والاول اصح. رجل ادعى كرما في يد رجل انه له فزعم
المدعى عليه انه وقف وليس للمدعي بينة واراد تحليف المدعى عليه قالوا ان اراد
تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل عن اليمين كان له ان يحلفه. وان اراد تحليفه ليأخذ
الكرم ان نكل عن اليمين ليس له ان يحلف لان النكول بمنزلة الاقرار. ولو اقر المدعى
بعد ما اقر انه وقف لا يصح اقراره. ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب فادعى
رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جد على اولاده واولاد اولاده
قال الفقيه ابو جعفر رح ان شهد الشهود ان هاتين الضيعتين كانتا ملك الواقف
وقفهما جميعا وقفا واحدا يقضي بوقف الضيعتين جميعا. وان شهدوا على وقفين متفرقين
لا يقضي الا بوقف الضيعة التي في يد الحاضر. رجل وقف في صحته ضيعة ومات فجاء رجل
وادعى ان الضيعة له فاقر به بعض الورثة او استحلف فنكل قال الفقيه ابو جعفر رح
لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث المقر له قيمة حصته من
الضيعة من تركة الميت في قول من يرى العقار مضمونة بالغصب. ارض في يد ورثة اقروا
جميعا ان اباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجها غير ما سمى صاحبه قالوا القاضي يقبل اقرارهم
ويصرف حصة كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي اقر. وولاية هذا الوقف تكون
للقاضي يولي من يشاء فان كان في الورثة صغير او غائب لا يقضي القاضي في حصصهم حتى
يدرك الصغير ويحضر الغائب. دار موقوفة على اخوين احدهما غائب وقبض الحاضر غلتها
تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة

قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع فى تركة الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيما لهذا الوقف الا ان الاخوين اجراه جميعا فكذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر فى الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب . رجل ادعى دارا فى يد رجل انها باصلها وبنائها له وقال المدعى عليه لا بل هى وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بينة على دعواه وقضى القاضى له وكتب السجل ثم اقر المدعى ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء القاضى والسجل . اذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشائخ بلخ رح ان كان الوقف مشهورا متقادما نحو اوقاف عمرو بن العاص رض وما اشبه ذلك جازت الشهادة عليها بالتسامع . وقال الفقيه ابو بكر البلخى رح لا يجوز وان كان الوقف مشهورا انما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسى رح انه لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع . وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح وان ادعى وقفا او شهدوا على وقف ولم يذكروا الواقف ذكر الخصاف رح فى باب نقض الخصاف من ديوان القاضى المعزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف رجل فى يده ضيعة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر صكا فيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضى القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى ان يقضى بذلك الصك لان القاضى انما يقضى بالحجة والحجة هى البينة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضى ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بصك الوقف

رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا فاخذه اخ كتابته الحدو دفكتب بحدين

كما كان وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر رح انكان الحدان اللذان غلط في ذكرهما
في ذلك الجانب لكن بين ما جعله حدا وبين ضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير
الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف. وانكان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد
في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة مشهورة مستغنية
عن التحديد فيجوز الوقف. رجل وقف ضيعة له وكتب صكا واشهد الشهود على ما في الصك
ثم قال الواقف اني وقفت على ان ابيع فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم
بالذي كتب في الصك قال الفقيه ابو بكر رح انكان الواقف رجلا فصيحا يحسن العربية
فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف
اعجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف اني لم اعلم ما في الصك
واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود قرئ عليه
الكتاب بالفارسية واقر به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع
وسائر التصرفات يكون كذلك رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم
وامر بكتابة الصك في مرضه فنسي الكاتب ان يكتب بعض اقرحة من الاراضي والكروم ثم قرئ
الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهي
كذا وكذا اقراحا على فلان وفلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب
فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصر رح ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد
به جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده. وكذا
لو مات الواقف وقد اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له ارأيت
لو كان في هذه القرية برج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز
وقف ذلك قال اما برج الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لبرجها امرأة

قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفا على السجد على انك متى احتجت اليها تبيعها فكتبوا الصك بغير
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر رح ان قرأ عليها الصك بالفارسية
وهي تسمع فاقرت بالوقف جاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفا. متولي الوقف
اذا أجر الوقف او تصرف تصرفا اخر فكتب في الصك أخر وهو متولي لهذا الوقف ولم يذكر
انه متولي من اي جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة لان
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متولي من جهة القاضي او من جهة الواقف وكذا الوصي
لا يعرف انه وصي من جهة الاب او القاضي او الام او الجد واحكامهم تختلف فان كتب هو
متولي او وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية
صارت معلومة ويعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فيعرف القاضي في ذلك الوقت
فيجوز. رجل استأجر من متولي الوقف على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا فكتب
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الاوقاف المنسوبة الى فلان المرتب
بكذا او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولي
في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اولى مسائل الوصية
ذكرها في كتاب الوقف. مريض قال اني كنت متولي حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلكت
من غلته او قال لم اود زكوة مالي فادوا ذلك من مالي بعد موتي قالوا ان صدقته الورثة
في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في الوقف لو
ثبت ذلك بالبينة يوخذ جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضافا
الى اقراره اما في الزكوة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضافا الى اقراره
وان كذبته الورثة فالكل من الثلث ولو صي الميت ان يحلف الورثة على العلم بالله
ما يعلمون ان ما اقر به المريض حق لانهم لو اقروا بذلك يلزمهم فاذا انكروا حلفوا

على العلم فان حلفوا بقي اقرار الميت ويؤخذ من الثلث وان نكلوا فالزكوة تكون من الثلث والوقف من جميع المال كما لو اقر الوارث ابتداء . رجل اوصى ان يوقف من ماله كذا او كذا درهما الذين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتا او لم يوقت لانه بهذا الكلام ان لم يقر بدين واجب عليه الحال فيكون ماله للوارث اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال رأى الوصي ذلك يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصي ذلك فكانه قال يعطي الوصي ذلك القدر من مالي من شاء ولو نص على ذلك يصح ويؤخذ من ثلث ماله رجل اوصى بان يخرج ثلث ماله فيعطي ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لاقربائه وللفقراء ثم قال الاتتركوا حظ المرابطين وفي المرابطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة قبل هذا مريض قال اخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة على اعمالكم . رجل اوصى لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الموصي قالوا ان كان الموصي سمى الابن لايجوز لان الوصية وقعت للحربي فتبطل وان لم يكن سماه ولكنه قال لابن فلان جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الموصي رجل عين اشجارا له في ضيعة فقال لامرأته في صحته اذا امت انا فبيعي هذه الاشجار واصرفي ثمنها في كفني وثمن الخبز للفقراء وثمن الدهن لسراج مسجد بعينه ثم مات وترك امرأته هذه وورثة كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميراث وجهزوه قالوا تباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى ثمن الخبز ودهن السراج لان الزوج امر بصرف ثمن الاشجار الى ثلثة اشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلثة . وصي عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم قيما اخر لاينعزل الاول لان للقاضي ان يضم الثاني الى الاول فان اقام القاضي قيما اخر مقام الاول ينعزل الاول لان الثاني لايقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول

وللقاضي ان يعزل الوصي اذا عجز عن القيام بامر الميت كيلا يضيع مال الميت والله اعلم

كتاب الاضحية

هذا الكتاب مشتمل على فصول

فصل في صفة الاضحية ووقت وجوبها ومن تجب عليه

اما صفتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الامصار دون المسافر. وعن ابي يوسف رح انها سنة وهو احد قولي الشافعي رح وفي احد قولي يجب التطوع وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد رح انها فريضة واما شرائطها فهي ثلثة اولها الغنى والغني فيها من له مائتا درهم او عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكنه وخادمه وثيابه التي يلبسها واثاث البيت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بالمهر على الزوج من الصداق اذا كان الزوج مليا في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قول ابي حنيفة رح لا تكون موسرة بذلك وهذا اذا كان المهر معجلا فان كان مؤجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والشرط الثاني الوقت ووقت الاداء لمن كان في المصر بعد فراغ الامام من صلوة العيد فان ضحى قبل صلوة الامام او قبل ان يقعد الامام قدر التشهد لا تجوز اضحيته. وان ضحى بعد ما قعد قدر التشهد قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز. وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن ابي يوسف رح قال الحسن بن زياد رح ينبغي ان لا يضحي حتى يفرغ الامام عن الخطبة. وعندنا اذا ضحى قبل الخطبة جاز ولو ضحى بعد ما سلم الامام ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا ان تذكر الامام قبل ان يتفرق الناس جازت الاضحية ويعيد بهم الصلوة لان هذه تضحية بعد صلوة معتبرة فان عند الشافعي رح اذا كان الامام محدثا او جنبا جازت صلوة القوم فجازت اضحيته وعن ابي يوسف انه لا يجوز اضحيته وعليه اعادتها. وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن المصلى جازت الاضحية ولا يعيد الصلوة وروى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رح انه يجوز

الاضحية ويعيد بهم الصلوة غدا او بعد غد وفي عيد الفطر لا يعيدون الصلوة الا في
اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى رح ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح
يعيد بهم الصلوة ثم يضحون بعد الصلوة . وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية
ولا شيء عليهم . وقال بعضهم يعيد التضحية في الاحوال كلها . ولو ضحى بعد ما سلم
الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية عند الكل . ولو خرج الامام بطائفة الى الجبانة
وامر رجلا ليصلي بالضعفة في المصر فضحى بعد ما صلى احد الفريقين يجوز استحسانا
وفي القياس ينتظر صلوة الفريقين جميعا . ولو اشتبه يوم النحر فصلى بهم وضحى ثم علموا انه
امس كان يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاضحية جميعا . ولو وقع الشك انه هذا
اليوم عاشر ذي الحجة او تاسع ذي الحجة الاحوط ان يضحي في الغد بعد الزوال . وان كانت
بلدة لا يصلي فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لغلبة اهل الفتنة فانهم يضحون
في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعده . وقال بعضهم
في سائر الايام يجوز التضحية في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع الياس عن الصلوة وهذا
هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية
بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البوادي لا يضحون
الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم . وقال الشافعي رح اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة
بعد طلوع الشمس مقدار ما لو صلى الامام صلوة العيد يقدر عليها جازت لهم الاضحية
وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندنا
يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في المصر وصاحبها في السواد
فوكل رجلا ليضحي في المصر فذبح الوكيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية
في السواد وصاحبها في المصر فامر اهله بالتضحية فذبح الاهل قبل صلوة العيد يجوز عندنا

ويعتبر مكان الذبح لا مكان المالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان العبد لا مكان العبيد
في قول محمد وابي يوسف الاول رح فرجع ابو يوسف رح فقال يعتبر مكان العبيد ولو كان هو
في مصر وقت الاضحية واهله في مصر آخر فكتب الى الاهل وامرهم بالتضحية في ظاهر الرواية يعتبر
مكان الاضحية . ولو اخرج اضحيته من المصر فذبح قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المصر
مقدار ما يباح للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد والا فلا
ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر ذكر الزعفراني رح انه يجوز وكذا
لو ذبح قبل صلوة العيد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام
النحر جاز هذا كله في بيان اول الوقت للتضحية ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلوة العيد
من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون
ثلثة ايام ولا يجوز التضحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت .
ويجوز في الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التضحية والذبح في الليالي . وافضل
ايام التضحية اليوم الاول وادونها اليوم الاخر وقال الشافعي رح ايام التضحية اربعة
العاشر من ذي الحجة وثلثة ايام بعده الى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل
ان يضحي عن اولاده الكبار وامرأته الا باذنهم وعن ابي يوسف رح انه يجوز بغير امرهم
استحسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة رح روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب
بخلاف صدقة الفطر . وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يجب ان يضحي عن ولده
الصغير وولد ولده الذي لا اب له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان للصغير مال
قال بعض مشايخنا رح يجب على الاب والوصي في قول ابي حنيفة رح ان يضحي من مال
الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بلحمه بل ياكله الصغير وما فضل يبدل بما
ادخاره يشتري بذلك ما ينتفع بعينه . وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس

للاب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
وعليه الفتوى ويضمن في قول محمد وزفر رح فان فعل الوصي يضمن في قول محمد وزفر رح ٭
واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الاب
وقال بعضهم ان كان الصبي ياكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي
اما الذي يجن ويفيق فهو كالصحيح . ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير في وطنه لا يجب
على المسافر ان يضحي عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الاب ان يضحي عن ولده الصغير
يجب على هذا المسافر ان يضحي عن ولده فان مات ولده في ايام النحر سقطت اضحيته ويعتبر
اخر ايام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت موسر اشترى شاة لاضحية في اول ايام النحر
فلم يضح حتى افتقر قبل مضي ايام النحر او انفق حتى انتقص النصاب سقط عنه الاضحية وان افتقر
بعد ما مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بعينها او بقيمتها ولا يسقط عنه الاضحية وكذا
لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه او عن ولده فلم يضح حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق
بتلك الشاة او بقيمتها وقال الحسن رح لا يلزمه شيء ولو انه ذبحها بعد ايام النحر وتصدق
بلحمها جاز فان كانت قيمتها حيا اكثر يتصدق بالفضل وان اكل منها شيئا يغرم قيمته ..
وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى جاء ايام النحر من السنة القابلة وضحى بها عن العام الاول
لا يجوز لان اراقة الدم عرف قربة اداء لا قضاء . وان اشترى شاة يريد به الاضحية
لا تصير اضحية وكذا لو كانت الشاة عنده فاضمر بقلبه لا تصير اضحية في قولهم ولو اشترى
شاة للاضحية ثم باعها واشترى اخرى في ايام النحر فهذه على وجوه ثلثة الاول ان اشترى
شاة ينوي به الاضحية . والثاني ان يشتري بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية والثالث
ان يشتري بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه ان يضحي بها فيقول لله علي ان اضحي بها
عاما هذا ففي الوجه الاول في ظاهر الرواية لا تصير اضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن

ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انها تصير اضحية بمجرد النية كما لو اوجبها بلسانه وبه اخذ
ابو يوسف رح وبعض المتاخرين وعن محمد رح في النتيق اذا اشترى شاة ليضحي بها او امرئية
التضحية عند الشراء تصير اضحية كما نوى فان سافر قبل ايام النحر باعها وسقطت عنه
الاضحية بالمسافرة . واما اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء
لم يذكر هنا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا تصير اضحية لو باعها
يجوز بيعها وبه ناخذ . فاما اذا اشترى شاة ثم اوجبها اضحية بلسانه وبه الوجه
الثالث تصير اضحية في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للاضحية ولو باعها يجوز
بيعها في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا انه يكره . وقال ابو يوسف رح لا يجوز بيعها وهي كالوقف
عنده وان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بجميع ثمن الاولى جاز
ولا شيء عليه وان اشترى الاخرى باقل مما باع الاولى يتصدق بما بقي عنده من ثمن الاولى
ولو باع الاولى بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلثين على قول ابي حنيفة
ومحمد رح بيع الاولى جائز وكان عليه ان يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى
قول ابي يوسف رح بيع الاولى باطل يؤخذ الاولى من المشتري . رجل اشترى اضحية
واوجبها على نفسه بلسانه ثم مات قبل ان يضحي بها كان ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد
رح وعلى قول ابي يوسف رح لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف
الا انه يموت صاحبها قبل دخول ايام النحر فيكون ميراثا رجل اشترى شاة للاضحية
واوجبها بلسانه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
فان كانت الثانية شرا من الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين
لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل مقدار مالية الاولى لله تعالى فلا يكون له ان
يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفضل قال بعض مشائخنا رح هذا

اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة لان الاضحية
واجبة على الغني من غير ايجاب ولهذا لو هلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاضحية
فلا يفيد ايجابه . واذا كان ما ضحى به محلا للاضحية لا يلزمه شيء اخر اما الفقير فليس
عليه الاضحية بدون الايجاب وايجابه اوجب التضحية بالاولى ولهذا لو هلكت الاولى
يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفضل شيئا من الاولى لنفسه فيلزمه التصدق
بالزيادة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان الجواب فيهما
سواء يلزمه التصدق بالفضل فقيرا كان او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة في الذمة
وانما يتعين المحل بتعيينه فيتعين هذا المحل في قدر المالية لان التعيين مفيد في ذلك اذا اشترى
الغني اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاولى في ايام النحر كان له ان يضحي بايتهما
شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة واوجبها بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فاوجبها
ثم وجد الاولى قالوا عليه ان يضحي بهما . الفقير اذا نوى ان يشتري شاة للاضحية لا يلزمه
بهذه النية شيء . ولو اشترى شاة للاضحية فماتت او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو ضلت
ولو ان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاولى قبل ان يذبح
الثانية كان له الخيار ان شاء ضحى الاولى وان شاء ضحى الثانية ولو انه ضحى الثانية ثم وجد
الاولى هل عليه ان يضحي الاولى قال بعضهم ان كان الرجل فقيرا عليه ان يضحي الاولى وان كان
غنيا لا يجب عليه قال الشيخ الامام ابو حفص السكردري والشيخ الامام اسمعيل الزاهد
رح ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يذبح الاولى بعد ما ذبح الثانية وان كان
فقيرا اوجبها على نفسه بان قال لله علي ان اضحي شاة عامنا اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى
اخرى فضحاها ثم وجد الاولى ينظر ان كان هذا الفقير قال اگر بپيشين كم شد اينك ديگرى
لا يلزمه . ولو قال اگر بپيشين كم شد اينك ديگرى بدل وى يلزمه ان يذبح الثانية لانها

صار شبيهاً لا عن الاولى . اذا شك الامام في يوم الاضحى فالمستحب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث
لاحتمال ان يقع الذبح في غير وقته فان اخر كان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يأكل ولو اشترى
اضحية في اليوم الثالث والمسئلة بحالها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب رجل له
مائتا درهم اشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلثاء مثلا فهلكت الاضحية يوم الاربعاء
فجاء يوم الخميس وهو يوم الاضحى قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تجب في يوم
الاضحى وهو فقير في يوم الاضحى اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلى صلوة
العيد وضحى ثم ظهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفة قالوا جازت الصلوة والاضحية لان الاحتراز
عن هذا الخطاء غير ممكن فيجوز الصلوة واذا جازت الصلوة جازت الاضحية ضرورة وان لم يشهد
الشهود عنده على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة ومتى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية

فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية تجوز من اربع من الحيوان الشاة والمعز والبقر والابل ذكورها واناثها وكذلك الجاموس
لانه نوع من البقر الا هلي . وان ندت الاهلية وتوحشت فرماها عن الاضحية جاز ولا يجوز
البقر الوحشي والذي تولد من الاهلي والوحشي ان كانت الام اهلية جاز ويشترط الكامل فلا
يجوز الناقص سواء كان النقصان من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل
والبقر والمعز الا الثني . والثني من الابل ما اتى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادس
يقال له سه يس دبانك عام والثني من البقر ما اتى عليه سنتان وطعن في الثالثة . والثني من
الغنم والمعز ما تمت له سنة وطعن في الثانية . ويجوز من الابل والبقر والمعز الثنيان ولا يجوز
الجذعان الا الجذع العظيم من الضأن وهو عند الفقهاء الذي اتى عليه اكثر السنة
ستة اشهر وشيء من الشهر السابع يجوز اذا كان عظيما سمينا بحيث لو راه انسان
يحسبه ثنيا . والثني من الضأن افضل من الجذع والانثى من الابل والبقر افضل من الذكر

من المعز افضل . ويكره الذكر من الضأن اذا كان موجوءا اى خصيا واختلف المشائخ رح ان البدنة افضل او الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها تكون فرضا والبدنة سبعها يكون فرضا والباقي يكون نفلا وما كان كلها فرضا كان افضل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح البدنة تكون افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا ذبحت عن واحد كان كلها فرضا . وشبه هذا بالقراءة في الصلوة لو اقتصر على ما يجوز به الصلوة جازت ولو زاد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رح اذا كانت قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب . وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحما . والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب فان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل فالحاصل انهما اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبهما لحما افضل . وان اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل منهما اولى والفحل الذى يساوى عشرين افضل من خصى بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفحل اكثرهما لحما فالفحل افضل والانثى من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة والشاة في الاضحية لا تجوز الا عن واحد والابل والبقر تجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقربة اختلفت جهة القربة او اتحدت وان اراد بعض الشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا يسقط الاضحية عنهم سبعة اشتروا بقرة للاضحية فنوى احدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوى اصحابه الاضحية عن السنة الماضية قالوا يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحابه السنة الماضية باطلة وصار واعن متطوعين ووجبت الصدقة عليهم بلحمها وعلى الواحد ايضا لانه نصيبه شائع ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها لعامه هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية

لايجوز عن الماضية ويجوز عن العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولدا كان عليه ان يذبح ولدها
ايضا فان ترك الولد الى العام القابل وضحاه عن السنة القابلة لايجوز فان كانت قيمة
الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة
الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وضحى بها عن القابل جاز لانه
لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه. غني ضحى بشاتين كانت الزيادة على الواحدة
تطوعا عند عامة العلماء، وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تصير اضحية
تطوعا. رجل اشترى للاضحية شاتين بثلثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة
بثلثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو
وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضحية بشاتين افضل
ويكون كلاهما اضحية لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة
بشاتين وعام الحديبية ضحى بدنة. سبعة اشتروا بقرة بخمسين درهما وسبعة اخرون
اشتروا سبع شياه بمائة درهم تكلموا في الافضلية والصحيح ان الثاني افضل لانه اكثر
ثمنا واظهر نفعا للفقراء. ولو ان رجلا موسرا او امرأة موسرة ضحى ببدنة عن نفسه خاصة
كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضحى غني ببدنة
عن نفسه وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رح
في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح. وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان فعل
بغير امرهم او بغير امر بعضهم لايجوز لا عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يامره
صار لحما فصار الكل لحما. وفي قول الحسن بن زياد رح اذا ضحى ببدنة عن نفسه وعن خمسة من
اولاده الصغار وعن ام ولده بامرها او بغير امرها لايجوز لا عنه ولا عنهم وقال ابو القاسم

رح يجوز عن نفسه. ولو اشترك سبعة في بدنة وواحد منهم مشرك كان الكل لحما وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار دينا عليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز عن الكل ويكون عن الواجب عمن نوى الواجب عن عامه ذلك ويكون تطوعا عمن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسط للماضي ولو نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم هدي المتعة وبعضهم هدي القران وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم دم العقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية. وعن محمد رح في النوادر كذلك. وعن ابي يوسف رح في الامالي انه قال الافضل ان يكون الكل من جنس واحد فان اختلفوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جاز. وعن ابي حنيفة رح انه قال اكره ذلك فان فعلوا جاز. وقال زفر رح لا يجوز ويكون الكل لحما. اضحية خرج من بطنها ولد حي قال عامة العلماء رح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق به حيا. فان ضاع او ذبحه واكله يتصدق بقيمته فان بقي عنده حتى كبر وذبحها للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع نقصان قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنيا يضحي بالشاة ولا يضحي بالولد وان كان معسرا ضحى بها وبالولد معا. رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة جملة او واحدا بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك وضحوا بها يكون لحما وهو قول زفر رح وفي الاستحسان يجوز وهو قول علمائنا رح واذا جاز عندنا لا يجب التصدق بشيء من الثمن واذا لم يجز على قول زفر رح كان عليه ان يشتري اخرى ما بقي وقت النحر ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام النحر. وهكذا روي عن ابي يوسف رح هذا اذا كان غنيا فان كان فقيرا فكذلك الجواب. وقال بعضهم لا يجوز له الاشتراك عندنا بدنة بين اثنين ضحيا بها فان كان لاحدهما سبعان والباقي للآخر جاز وان كانت بينهما

نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلثة اسباعه ونصف سبع ونصف
السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لحما صار الباقي لحما . وقال بعضهم جاز ذلك
وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضحية مقصودة يجوز
تبعا للثلاثة اسباع فيجعل تبعا وان كان لا يجوز مقصودا عند الانفراد . سبعة ضحوا ببقرة
واقتسموا لحمها وزنا جاز لان بيع اللحم باللحم وزنا مثلا بمثل جائز فكذلك القسمة فان اقتسموا
اللحم جزافا لا يجوز اعتبارا بالبيع ولو انهم اقتسموا لحمها جزافا وحلل كل واحد منهم لاصحابه
الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم وترجح احد الدرهمين مقدار ما لا يدخل
تحت الوزن فحلل صاحبه الاخر فانه يجوز ذلك . والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسئلة
اللحم هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسئلة الدرهم الدرهم الواحد
لا يحتمل القسمة فجازت الهبة ولو اقتسموا لحم الجزور المشترك في الاضحية جزافا وفي نصيب
كل واحد منهم شيء مما لا يوزن كالرجل والرأس ونحو ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضا
. وقال ابو يوسف رح اكره ذلك . وقال ابو علي الدقاق رح اذا اخذ كل منهم كراعا وقطعة
لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان اصابه سبع اللحم او اقل لم يجز
وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة بازاء الرجل والرأس جاز اذا كانوا سبعة . رجل ضحى عن
نفسه وعن اربعة من عياله خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابي يوسف
رح انه يجوز عن الكل استحسانا . سبعة نحروا ناقة عن سبعة واحد الشركاء وارث
ميت يذبح عن مورثه قال محمد رح الستة يأكلون انصباءهم من اللحم ويتصدق بنصيب
الميت ولا يأكله الوارث قال رض هذا اذا كان الوارث ضحى من مال الميت بامر الميت
سبعة اشتركوا في تضحية البقرة ومعهم صبي ضحى عنه ابوه او معتوه ضحى عنه ابوه او ام
ولد مسلمة ضحى عنهما مولاها جاز عن الكل . ولو مات واحد منهم قبل ان ينحر فقال وارثه

انحروها عن الميت قال ابو يوسف رح لا يجوز ان يضحي عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت
اوجب ذلك على نفسه في حيوته فيجب على الوارث ان يذبح عنه شاة او ابدو ذكر الزعفراني
رح ان امره الميت ان يضحي عن الميت ففعل الوارث يقع عن الوارث فلا وللميت اجر
الذبح ان فعل الوارث من مال نفسه يكون هو بمنزلة ما لو نوى واحد من الشركاء السبعة
بنصيبه التطوع رجل اشترى بقرة للاضحية عن نفسه ثم اشترك فيها ستة ذكرنا انه يجزيهم
استحسانا فان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكر في مناسك الاصل لا يسعه ان يشركهم
بعد الشراء الا ان يريد عند الشراء ان يشركهم فيها فلا بأس به وعن ابي يوسف رح انه
قال ارى بأسا فيما اذا نوى عند الشراء ان يشركهم ولا احفظ رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
وان لم ينو عند الشراء ان يشركهم ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة رح وقال ابو يوسف
رح وهذا دليل على ان بمجرد النية عند الشراء للاضحية لا تصير اضحية وذكر الطحاوي
رح انها تصير اضحية بمجرد النية حتى لو مضت ايام النحر ولم يضح بها يتصدق بها حية
وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه يتصدق بقيمة ما اكل رجلان ذبحا شاتين
بينهما عن نسكهما اجزاهما بخلاف ما لو اعتقا عبدين بينهما عن كفارتيهما فان ذلك لا يجزئ
كذا قال محمد رح رجل اشترى اضحية ثم مات ان كان الميت اوجبها على نفسه بلسانه تجبر
الورثة على ان يضحوا عنه ولو ضحى عن ميت من مال نفسه بغير امر الميت جاز وله ان يتناول
منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانها لم تصر ملكا للميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان
على الذابح اضحية سقطت عنه وان ضحى عن ميت من مال الميت بامر الميت يلزمه التصدق
بلحمه ولا يتناول منه لان الاضحية تقع للميت رجل ضحى بشاة نفسه عن غيره لا يجوز ذلك
كان بامره او بغير امره لانه لا وجه لتصحيح الاضحية عن الآمر بدون ملك الآمر والملك للآمر
لا يثبت الا بالقبض ولم يوجد القبض لا من الآمر ولا من نائبه اذا ضحى رجل عن ابويه

بغير امرهما ويتصدق به جاز لان اللحم ملكه وانما للميت ثواب الذبح والصدقة

فصل في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع

لا يجوز في الهدايا والضحايا العمياء والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة او ذهب بعض العين الواحدة او بعض اذنها الواحدة او بعض ذنبها فان كان البياض او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يجوز ولو علم المشتري بذلك بعد الذبح جازت الاضحية ان كان اقل من الثلث ويرجع على البائع بنقصان العيب ويتصدق بارش النقصان ايضا وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يرجع على البائع بنقصان العيب ويطيب له ارش النقصان وان كان الذاهب من العين او غيرها اكثر من الثلث واقل من النصف في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح لا يجوز وهو قول زفر رح ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد وعن ابي يوسف رح انه قال ذكرت قولي لابي حنيفة فقال قولي مثل قولك وقال الفقيه ابو الليث رح ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من الثلث لا يجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح اذا كان الباقي اكثر من النصف وشق الاذن والكي لا يمنع جواز الاضحية ولو كانت الاضحية صحيحة العينين عنده فاعورت بعد ما اوجبها على نفسه او كانت سمينة فصارت عجفاء او عرجاء ذكر في رواية ابي سليمن رح ان كان الرجل موسرا لا يجوز له ان يضحي بها وان كان معسرا جاز له ذلك وفي رواية ابي حفص يجزيه موسرا كان او معسرا لما جاء عن علي رض انه اجاز ذلك ولو ذهب عينها الواحدة او كسر رجلها الواحدة في معالجة الذبح ينظر ان لم يرسلها جاز وان ارسلها ثم اصابها ما اصابها اخذ وضحى بها وقت اخذه في يومه ذلك او في يوم اخر من ايام النحر لم يذكر هذا في الاصل واختلفوا فيه روى عن ابي يوسف رح انه يجوز وبه اخذ الشعبي رح وقال الفقيه قال

بعض العلماء انه لا يجوز ولا ناخذ به ولا يجوز العرجاء التي لا تقدر على القيام والمشي الى المذبح
وان قدرت فجاز والشاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة يجوز قال محمد رح لا يكون هذا
ولو كان لا يجوز . وذكر في الاصل عن ابي حنيفة رح انه يجوز وان لم يكن لها عينان خلقة
لا يجوز . ويجوز الجماء وهي التي لا قرن لها خلقة وكذلك مكسورة القرن ويجوز الثولاء والجرباء
اذا كانتا سمينتين وان كانتا مهزولتين لا ينقي لا يجوز اذا ذهب مخ عظمها وان كانت مهزولة
فيها بعض الشحم جاز روي ذلك عن محمد رح فان كانت مهزولة عند الشراء فسمنت بعد الشراء
جاز والتي لا اسنان لها وهي تعتلف . ولا تعتلف لا يجوز وان بقي لها بعض الاسنان ان بقي
من الاسنان قدر ما تعتلف جاز والا فلا . ويجوز السكاء في قول ابي حنيفة رح وهي صغيرة
الاذنين بعد ان يسمى اذنا . وان كان لها الية صغيرة مثل الذنب خلقة جاز اما على
قول ابي حنيفة رح فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن ولا الية اصلا جاز وصغيرة الاذنين
اولى واما على قول محمد رح صغيرة الاذنين جائزة وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقة لا يجوز وان كانت
صغيرة الاذنين جاز ومشقوقة الاذنين من قبل وجهها وهي المقابلة جاز وكذا المدابرة وهي
التي تكون على العكس وكذا الشرقاء وهي التي قطع من وسط اذنها فنفذ الخرق الى الجانب
الاخر وكذا الحولاء وهي التي في عينها حول وكذا المجزوزة وهي التي جز صوفها ولا يجوز الجلالة
وهي التي تاكل القذرة غيرها فان كانت الجلالة ابلا تمسك اربعين يوما حتى يطيب لحمه
والبقر يمسك عشرين يوما والغنم عشرة ايام الدجاجة ثلثة ايام والعصفور يوما ولا يجوز
المريضة البين مرضها في الاضحية ولا التي ييبس ضرعها او قطع ضرعها وان ذهب بعض
ضرعها فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والعين والالية اذا كان الذاهب اكثر من
الثلث واقل من النصف لا يجوز في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد
رح اذا كان الذاهب اقل من النصف جاز وهو رواية عن ابي حنيفة رح وان كان النصف

نصفا ففي ابي يوسف رح فيه روايتان والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه
كثير وعليه الفتوى

فصل في الانتفاع بالاضحية

لا بأس بان ينتفع باهاب الاضحية او يشتري بها الغربال والمنخل وان باعه بدراهم
او بفلوس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا رح وفي قول الحسن البصري رح يكره ان يشتري
بها غربالا او منخلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق . ولا بأس بان يتخذ من جلد
الاضحية فروا او بساطا او متكئا يجلس عليها او يبيع جلد الاضحية بشيء من متاع
البيت والثوب لنفسه يلبسه او كساء او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد
بالثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم
الاضحية بل يتصدق به او يأكله او يطعم ولو ولدت الاضحية يضحي بالام والولد الا انه لا يأكل من الولد
بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق بقيمة ما اكل . والمستحب ان يتصدق بولدها حيا
ولو حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح او جز صوفها يتصدق بها ولا ينتفع بها وعن محمد
رح اذا نذر ان يذبح شاة لا يأكل منه الناذر فان اكل كان عليه قيمته ولا يعطي جلد الاضحية ولا
لحمها باجرة الذابح والسلاخ ولو اشترى بجلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيئا من
الحبوب لا يجوز ولو اشترى بلحم الاضحية حبوبا جاز وكذا لو اشترى لحما بلحم جاز ولو اشترى
بلحم الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى بجلد الاضحية شيئا للاكل لا يجوز الا في رواية عن
محمد رح انه يجوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو ادخل
جلد الاضحية في الكوارة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله جاز ولو آجر لا يجوز عليه
ان يتصدق بالاجر واما الكوارة ان استعملها في منزله او اعار جاز وان آجر تلك الكوارة

هل يطيب له الاجر قالوا ينظر فيه ان كانت الكوارة جديدة لا يلزمه التصدق بالاجر
وان كانت خلقا منخرقا يلزمه التصدق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا اجر
بدانقين يتصدق بدانق واحد لان الكوارة اذا كانت جديدة لا يحتاج الى الانتفاع
بها الى الجلد فيكون الجلد تبعا للكوارة ويكون كل الاجر بازاء الكوارة فيطيب
اما اذا كانت الكوارة خلقا يحتاج في الانتفاع الى الجلد لاستمساك ما فيه كان نصف
الاجر للكوارة والنصف للجلد. واذا اخذ شيئا من الصوف في طرف من اطراف
الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهب
بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء. عشرة نفر اشتروا من رجل عشر
شياه جملة فقال البائع بعت هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا
فصارت العشرة مشتركة بينهم فاخذ كل واحد منهم شاة وضحى عن نفسه جاز
فان ظهر منها شاة عوراء فانكر كل واحد من الشركاء ان يكون العوراء له لا يجوز تضحيتهم
لان تسع شياه عن عشرة نفر لا يجوز

فصل في مسائل متفرقة

رجل اشترى اضحية وامر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة
الشاة للآمر ليشتري الآمر بقيمتها شاة اخرى ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل
هذا اذا كان ايام النحر باقية فان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء
رجل دعى قصابا ليضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهي عن الآمر. رجل اشترى
خمس شياه في ايام النحر واراد ان يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة
منها يوم الاضحى بغير امر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها
لم ياذن له بذبح هذه الشاة. شاة ندت فرماها صاحبها ونوى الاضحية فاصابها

السهم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية . والافضل للرجل اذا اراد التضحية
ان يضحي بيده ان قدر فان لم يقدر يفوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذبح بنفسه . وهكذا جاء عن ابي حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلي ان
اضحي لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا . رجل اوجب على نفسه عشر اضحيات
قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاثر جاء بالشيئين . رجل ضحى ولم ينو الاضحية اجزته
لانه لما اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحى وذبح وقال بسم الله باسم
فلان اي باسم عليه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد
الرجل بذكر اسم النبي عليه السلام تبجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد
به الشركة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله عند
الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز . وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية
. رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز . ولو كانت الشاة هنا عنده او وديعة
نضحي بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز . رجل وكل غيره بشراء اضحية فوكل الوكيل غيره بشم
وثم فاشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز وا لا فلا . والوكيل
بدفع الزكوة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز ولا يتوقف . ثلاثة
نفر اشتروا ثلث شياه ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى
كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف
الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بثمنها . وان اشترى ثلثة
نفر ثلث شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذا رح ينبغي ان يوكل
كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز . ولو ذبح عنه غيره بامره
جاز ايضا رجل اراد ان يضحي فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في المذبح

واعانه على الذبح حتى صارا ذابحين القصاب قال الشيخ الامام هذا رح يجب على كل واحد منهما
التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يحل الذبيحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن
ان تسمية احدهما تكفي لا يحل اكله. وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال بسم الله واخذ واحدة
واضجعها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزيه لا يحل. رجل وهب لرجل شاة
فضحى بها الموهوب له او ذبحها المتعة او جزاء صيد ثم رجع الواهب في الهبة جازت الاضحية
والمتعة. وعن ابي يوسف رح لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية صح رجوعه وليس
على الموهوب له في الاضحية والمتعة ان يتصدق بشيء وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق
بقيمة المذبوح ويسقط عنه الجزاء. رجل اشترى شاة بشراء فاسد فذبحها عن الاضحية جاز
وللبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان اخذها مذبوحة قيل على المضحي
ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المضحي حيث اخذها البائع مذبوحة فكانه
باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها
مذبوحة وهو الصحيح لان البائع لما اخذ الشاة مذبوحة فقد ابرا المضحي عن الفضل بين
القيمتين فان لم يأخذها البائع مذبوحة لكن المشتري صالح عليها مذبوحة عن القيمة
التي وجبت عليه وباعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشيء. رجل اشترى شاة وضحى بها ثم
وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان له ان يرجع على البائع بنقصان العيب وليس عليه ان يتصدق
بشيء فان قال البائع انا ارضى باخذها مذبوحة كان له ذلك فان اخذها ورد الثمن على
المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما استرد من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى
الثمن على البائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من
حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة
ونقصان العيب درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه. رجل امر رجلا ان يشتري

له بقرة بعشرة دنانير فاشترى الوكيل بمائتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم او كان على العكس لزم الآمر استحسانا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن الحسن بن زياد وزفر و محمد رح لا يلزم الآمر الا ان يشتري بمثل ما سمى له من الثمن . واجمعوا على انه لو اشترى بعروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بيضاء او حمراء لزم الآمر . وان وكله بان يشتري له بقرة انثى فاشترى ذكرا لا يلزم الآمر وكذا الشاة . وان قال بقرة ولم يقل انثى فاشترى ذكرا لزم الآمر . وان وكله بان يشتري له كبشا اقرن اعين للاضحية فاشترى ليس باعين ولا اقرن لا يلزم الآمر وان وكله ان يشتري له الثني من الضأن للاضحية فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الآمر وكذا لو امره ان يشتري له الضأن للاضحية ولم يقل الثني فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الآمر وان وكله بان يشتري له بقرة مسنة للاضحية فاشترى له الثني لا يلزم الآمر وان كانت المسنة والثني من البقر عند الفقهاء واحد وهو ما تم عليه سنتان وطعن في الثالثة . وان وكله بان يشتري له من البقرة ولم يسم له الثمن فاشترى له مسنة فهو على وجهين . ان كان الثني يشترى باقل من مسنة لا يلزم الآمر . وان كانت المسنة والثني بثمن واحد لزم الآمر ولو وكله بان يشتري له شاة للاضحية فاشترى معزا يجزى في الاضحية جاز لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز ولو وكله ان يشتري معزا فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الآمر ولو وكل انسانا بان يشتري له شاة للاضحية فاشترى الوكيل شاة واستاجر انسانا بدرهم يقودها لا يلزم الاجر الآمر

كتاب الصيد والذبائح

والصيد هو الحيوان المتوحش الممتنع من الآدمي ماكولا كان او غير ماكول اما الماكول فهو الانعام كلها الابل والبقر والغنم والمرحلال وكذلك ما سوى الانعام من غير السباع

كالظبي والارنب وحمار الوحش وبقر الوحش والطير الذي ليس له مخلب كالدجاج والحمام
والاوز والغراب الاسود الذي ياكل الحب يقال له غراب الزرع . وعن ابي يوسف رح انه
قال سألت ابا حنيفة رح عن العقعق فقال لا بأس به فقلت انه ياكل النجاسات فقال انه
يخلط النجاسة بشيء اخر ثم ياكل فكان الاصل عنده ان ما يخلط النجاسة بشيء اخر
كالدجاج لا بأس به . وقال ابو يوسف رح يكره العقعق كما يكره الدجاجة المخلاة
. ولا يأكل الخفافيش لانه ذو ناب ولا بأس بالخطاف والقمري والسوداني والزرزور
والعصافير والفاختة والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بلبن الذبيحة
قبل ان ينفخ فيه الروح لان ما لا روح له لا يسمى ميتة . والكلب اذا نزا على شاة فولدت
ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او المعز قالوا
يقدم عليه العلف واللحم فان تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يوكل لانه كلب وان
تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمى رأسه ويوكل ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولهما
جميعا يضرب ان نبح لا يوكل شيء منه لانه كلب وان ثغا يرمى رأسه ويوكل ما سوى الرأس
. فان اتى بصوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش يوكل ما سوى الرأس وان خرج
منه الامعاء لا يوكل منه شيء ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريث والمارماهي ولا يوكل
ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي رح لا بأس باكل ما في البحر وله
في الضفدع قولان . واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها
وان اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يوكل اذا ذابت
طاف . ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها . فان وجد الباقي منها يوكل ايضا ولا
ان السمك متى ماتت بسبب حادث حل اكله . وان ماتت حتف انفه لا بسبب
ظاهر لا يحل اكله عندنا لانه طاف والجراد يوكل وحده

او ميتا. فان القى سمكة في جب ماء فماتت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث
وهو ضيق المكان. وكذا اذا اجتمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن
من اخذها بغير صيد فماتت فيها لا بأس باكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في
اكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد
رح ان كان راسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بآفة وان كان رأسها
في الماء ينظر ان كان ما على الارض منها اقل من النصف او النصف لا يؤكل لان موضع
النفس في الماء فلا يكون الموت بآفة فيكون بمنزلة الطافي. وان كان الاكثر من
نصفها على الارض اكل لان للاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان
ماتت السمكة في الماء بحر الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشائخ
رح لا بأس باكلها لانها ماتت بآفة كما لو وجدها في بطن سمكة. وروى الحسن
عن ابي حنيفة رح انها لا تؤكل كالطافي وعن محمد رح انها تؤكل لانها ماتت بآفة
. وقال الفقيه ابو الليث رح ما قاله المشائخ اعجب الي ولو انجمد الماء فماتت
الحيتان تحت الجمد قال رضي الله عنه ينبغي ان يؤكل عند الكل. رجل اشترى سمكة
في خيطة مشدودة في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها وجاءت
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي صادها
فان الخيط كان في يده فما تعلق بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة
من بطن المبتلعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولو ان المشتراة هي التي
ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صادها ملك المشتري فيكون
للمشتري. ولو لدغت حية سمكة في الماء فقتلها او نضب الماء عنها

ثم ماتت او ماتت في الشبكة اكلت الا ما مات حتف انفه بغير سبب لانه طافٍ
ولا يوكل الحمار والبغل . ويكره لحم الخيل في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه رح
واختلف المشايخ في تفسير الكراهية في قول ابي حنيفة رح الصحيح انه اراد به التحريم
ولبنه كلحمه . ويحرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والنمر والفهد
والثعلب والضبع والكلب والسنور الاهلي والوحشي والسنجاب والفنك والسمور
والدلق والدب والقرد واليربوع والضب وابن عرس وابن اوى والفيل والخنزير
وجميع الهوام مما يكون سكناه في الارض كالفارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ
والحية والضفدع وكل ما لا دم له كالزنبور والبرغوث والذباب والبعوض
والقمل والقراد وكل ذي مخلب من الطير كالصقر والبازي والنسر والعقاب والباشق
والشاهين والبغاث والحداءة وما ياكل الجيف من الطيور كالغراب الابقع وجنين
الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها حرام في قول ابي حنيفة رح . وقال ابو يوسف ومحمد
رح لا بأس باكله اذا تم خلقته فان لم تتم لا يوكل ولا يوكل الجلالة ولا يشرب لبنها
. والجلالة هي التي تعتاد اكل الجيف والنجاسات ولا تختلط فيتغير لحمها فيكون منتنا
واما ما يخلط فيتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك
في لحمه لا بأس باكله . روى ان جديا غذي بلبن الخنزير لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير
وما غذي به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر فعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه
يخلط ولا يتغير لحمه . وما روى ان الدجاج يحبس ثلثة ايام ثم يذبح فذلك على سبيل
التنزه لا لان ذلك شرط . روى ان رسول الله صلى الله وسلم كان يأكل
الدجاج وانما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر اثر ذلك
في لحمه على وجه التنزه . والشاة او الابل اذا سقي خمرا فذبحت من ساعته حل اكلها

ثم الاصطياد قد يكون بالرمي وارسال الجوارح المعلمة كالكلب والفهد والبازي والباشق
والصقر ونصب الشبكة وحفر البير وغرز القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اراد الرمي
ينبغي ان يكون السهم جارحا ويسمي عند الرمي حتى لو قتله السهم جرحا حل اكله
ومن شرطه ان يرمي الصيد. رجل رمى سهما الى صيد فاصابه واثخنه بحيث لا يستطيع
البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل اكله لان السهم الاول لما اثخنه فقد اخرجه من ان يكون صيدا
فلا يحل الا بذكاة الاختيار. وان رمى سهما الى صيد فاصابه السهم فاثخنه ثم رماه
آخر فقتله ذكرنا انه لا يوكل ويضمن الثاني للاول قيمته مجروحا لانه اتلف ملكا للاول
وقد حرمه الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثاني قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله
لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا. وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول
يتحامل ويطير فرماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل اكله. ولو رمى صيدا فاصابه
فلما انتهى اليه لياخذه مات قبل ان يقع في يده فلا باس باكله. ولو ان صيدا الف
دار انسان وكان ياوي مكانا في تلك الدار حتى فرخ فاخذ رجل فراخه فهو للذي اخذه لا لصاحب الدار
اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فان اتخذ صاحب الدار وكرا وموضعا وفرخ
فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار. وهو نظير ما ذكر محمد رح رجل حفر في ارضه حفيرة
فوقع فيها صيد فجاء رجل واخذه قال الصيد يكون للآخذ. وان كان صاحب الارض اتخذ
تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد. وكذا لو ان رجلا اتخذ حظيرة في ارضه فدخل
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان بحال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذها
رجل فان اتخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغير ذلك فهو للآخذ. رجل
رمى صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصابه سهم احدهما فوقذه ثم اصابه
سهم الآخر فقتله حل اكله. وقال زفر رح لا يحل وهو للاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقذه

الاول ثم رماه الآخر فمات منهما يضمن الثاني نصفه حيا ونصفه لحما. وان مات من الاول

اكل ويضمن الثاني مجروحا بجراحة الاول. وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن الثاني

قيمته حيا مجروحا وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن النقصان ونصف قيمته به

جراحتان. وكذا لو رماه احدهما قبل الآخر فوقعت الرميتان معا فانه يؤكل وهو لهما جميعا

. ولو رمى سهما الى صيد ومر السهم في سننه فاصاب ذلك الصيد او غيره او اصاب

ذلك الصيد ونفذ الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا

او صيدين اذا مر السهم في سننه وان رد السهم ريح الى ورائه فاصاب صيدا لم يؤكل

. وهو كما لو وضع سيفا في موضع فحمله الريح وضرب على صيد فمات فانه لا يؤكل. ولو رمى

سهما الى صيد فرده الريح يمنة او يسرة فاصاب صيدا لا يحل فان لم يرده عن جهته

الى صيده فما دام السهم في سننه فمضيه يكون مضافا الى الرامي اما اذا رده الريح

يمنة او يسرة ينقطع الاضافة الى الرامي. وعن ابي يوسف رح اذا رده الريح يمنة او يسرة

فاصاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطياد في يوم ريح

. وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا آخر فرده فهو ورد الريح سواء لان

مضيه الى ورائه يكون بملاقاة الشجر والحائط لا بقوة الرامي. وكذا لو اصابه سهم

آخر قبل ان يصيب الصيد فرده عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الرامي

بالسهم الثاني مجوسيا او لم يكن قصده الاصطياد وانما كان قصده الرمي الى ذلك السهم

فاما اذا كان الثاني مسلما او كتابيا وكان قصده الاصطياد وسمى يحل الصيد ويكون

للثاني اذ لا فرق بين ان يصيبه سهمه وبين ان يرد سهمه سهما آخر فيصيبه. وقيل

لا يحل على كل حال لان سهم الثاني لم يجرح الصيد ولم يصب وسهم الاول خرج من ان يكون

مضافا الى الاول. فهو بمنزلة ما لو رمى سهما الى صيد فاصاب السهم قصبة محدودة

منصوبة على حائط فاصابت تلك القصبة الصيد بحدها ان جرحه حل ذلك عندهما لكونه فكذا
هنا. ولا يحل صيد البندقة والحجر والمعراض والعصا وما اشبه ذلك وان جرح ذلك لانه
لا يجرح الا ان يكون شيء من ذلك قد حدده وطوله كالسهم وامكن ان يرمى به فان كان
كذلك وخزقه بحده حل اكله. فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل
لانه لا يحصل به انهار الدم. وكذا لو رمى الصيد بسكين فاصابه بحده فخزقه حل اكله
فان اصابه بقفاء السكين او بمقبض السيف لا يؤكل. والمرادة كالسهم لانه يخرق بثقله
في تسييل الدم. والمثقل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان خرق حل والا فلا ولو ان
مروة ذبح بها صيدا حل لحصول المقصود. وما توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد
من الرمي وعن محمد رح في البعير والبقر اذا ند في المصر وخارج المصر فرماه انسان حل اكله
اما الشاة اذا ندت في المصر لا تحل بالرمي وان ندت خارج المصر فرماها انسان حل اكلها وذلك لما
روي اذا ند البعير والثور في المصر علم انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له جماعة [illegible]
لانه عجز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لان البعير يصول والثور ينطح اما الشاة اذا ندت في المصر
لا ترمى لانه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة. وان رمى صيدا فوقع الصيد من غير جرح
ثم زال عنه فرماه آخر فاصابه كان الصيد للثاني. بخلاف ما اذا رمى صيدا فجرحه جراحة
لا يستطيع الذهاب معها فلبث كذلك زمانا ثم برئ فرماه آخر فان الصيد يكون
للاول لان في المسئلة الثانية لما جرحه جرحا عجز عن الذهاب بجرحه فقد اخذه الرامي
فصار له وفي المسئلة الاولى لم يأخذه اذا لم يعجز عن الذهاب بجرحه فهو كمن نصب
شبكة فوقع فيها صيد والمالك غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل آخر واخذه
فانه يكون للثاني. دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف
عليها الفوت والموت فرماها لا تؤكل. وان خاف الفوت رماها تؤكل والحمامة ايضا

من صاحبها فرماها صاحبها او غيره قالوا ان كانت لا تهتدي الى المنزل حل اكلها سواء
اصاب السهم المذبح او موضعا اخر لانه عجز عن الذكوة الاختيارية وان كانت تهتدي
الى المنزل فاصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعا اخر اختلفوا فيه ، والصحيح
انه لا يحل اكلها مروي ذلك عن محمد رح لانها اذا كانت تهتدي الى المنزل يقدر على
الذكوة الاختيارية . والظبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل وسمى ان اصاب
المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يوخذ الا بصيد . ولو رمى صيدا فانكسر الصيد
بسبب اخر ثم اصابه السهم فقتله حل اكله لانه حين رماه كان صيدا والعبرة لوقت
الرمي ، وكذلك رجلان رميا سهما الى صيد فاصاب سهم احدهما او نفذه ثم اصابه
سهم الاخر وقتله حل لان الرمي كان الى الصيد . والمتردي في البير اذا رماه فادماه حل
اكله وهو ما لو ند سواء . ولو رمى سهما الى صيد فاصاب السهم ظلفه او قرنه
فقتله حل اكله اذا ادماه وخلص الرمية الى اللحم لان المقصود تسييل الدم وقد
حصل . ولو رمى صيدا فاصابه السهم فاثخنه ثم رماه سهما اخر فاصاب الصيد
ومات لا يوكل لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا . ولو رمى صيدا بسيف
فابان منه عضوا ومات اكل الصيد كله الا ما ابان منه . كانوا في الجاهلية
يقطعون بعض الالية من الشاة او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فيا كلون فنهاهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل ذلك
العضو منه ايضا . وان كان تعلق ذلك العضو منه بجلده فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله
بعلاج فهو والمبان سواء . وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانة ويوكل كله
وان قطعه بنصفين طولا يوكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك بمنزلة
الذبح . وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يوكل الثلثان مما يلي الراس ولا يوكل

الثلث الذي يلي العجز. وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يوكل كله لان ما بين المنصف الى العنق مذبح لان الاوداج تكون من القلب الى الدماغ. اما اذا ابان الثلث مما يلي العجز لم تتم الذكوة لانه لم يقطع الاوداج. بخلاف ما اذا ابان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الاوداج فيتم فعل الذكوة بقطع الاوداج فيوكل لحمه وكذا اذا قده بنصفين يتم فعل الذكوة بقطع الاوداج فيوكل كله. وان ابان طائفة من راسه فان كان اقل من النصف لم يوكل ما ابان منه لان الرأس ليس بمذبح فهو كما لو ابان جزأ من الذنب وان كان نصفا او اكثر اكل الكل لانه ينقطع الاوداج به فيكون فعل ذكوة. مسلم عجز عن مد قوسه بنفسه فاعانه على مده مجوسي لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمحلل فيحرم كما لو امر مجوسي بيد المسلم فذبح بالسكين في يد المسلم لا يحل اكله. ولو رمى صيدا فاصابه السهم فجرحه فوقع على الارض ومات يحل اكله استحسانا لان هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه. وان اصابه السهم فوقع في ماء او على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يوكل لاحتمال ان وقوعه في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء وغير طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح. وكذا لو وقع الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض او وقع على السطح ثم وقع منها على الارض لا يوكل. وان مات على ذلك الشيء ولم يقع منه حيا على الارض فهو حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه في الهواء فوقع على جبل فمات او على سطح فمات حل اكله لان الموضع الذي وقع فيه بمنزلة الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقتل وان كان مما يقتل عادة مثل حدة القصبة المنصوبة وحدة الاجر او اللهبة القائمة او الرمح ونحوها لا يوكل لان ذلك سبب لموته. وذكر في الاصل لو وقع على اجرة موضوعة على الارض ومات يوكل بمنزلة ما لو وقع على الارض اراد بذلك انه لا يصيبه من الاجرة الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطاع

الامتناع عنه فيكون عفوا. وذكر في المنتقى لو وقع على شجرة فانشق بطنه ومات فانه
لا يوكل لانه ذلك سبب لموته. وعن بعض المشائخ رح اذا رمى صيدا فجرحه ووقع
في الماء ومات قالوا ينظر ان كان يرجى حيوته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال انه
مات بالماء وان كان لا يرجى حيوته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى
الماء. هذا كله اذا لم يدرك ذكوته فان ادرك فذبحها حل لقوله تعالى الا ما ذكيتم
وروى ان رجلا جاء الى سعيد بن جبير رض فقال كانت لبعض الحي نعامة فضربها
انسان فوقذها فالقاها على كناسة وهي حية فقال سعيد رض ذكوها وكلوها هذا يدل
على ان النعامة من الماكولات رجل رمى الى خنزير او اسد او ذئب او ما اشبه ذلك
يقصد به الاصطياد وسمى فاصاب صيدا ماكول اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال زفر رح
لا يحل ولو رمى الى الجراد او السمكة وترك التسمية فاصاب طائرا او صيدا اخر وقتله حل اكله
وعن ابي يوسف رح روايتان روى ابن رستم رح عنه انه لا يحل لان ما اصابه لا يحل به
التسمية والصحيح انه يوكل. ولو رمى الى ادمى او بقر او شاة او ابل او صخر او اهلي وسمى
فاصاب صيدا ماكولا لا رواية لهذا في الاصل ولابي يوسف رح فيه قولان في قول يحل وفي
قول لا يحل. واليه اشار في الاصل ولو رمى الى صيد معين وسمى فاصاب غيره حل عندنا
وقال مالك رح لا يحل ولو رمى الى الصيد وهو يظن انه شجرة او انسان وسمى فاذا
هو صيد ماكول له الاكل هذا اذا اصطاد بالرمى فان اصطاد بارسال الجوارح المعلمة
جاز. وهذا الاصطياد يختص بشرائط احدها ان يكون ما يصطاد به معلما. والثاني
ان يكون جارحا بناب او مخلب. والثالث انه لا بد من الارسال ليصير الالة نائبا عن
الادمى في الذبح والرابع التسمية الا ان في الرمى يشترط التسمية عند الرمى وفي ارسال
الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين

الصيد في الارسال عنده حتى لو ارسل كلبا او بازيا على صيد فاخذ ذلك الصيد او
غيره او اخذ عددا من الصيود يحل الكل بتلك التسمية ما دام في وجه الارسال، وعلى
قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين يصح تعيينه حتى لو ترك
ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يحل عنده، ولو ترك التسمية عند الرمي او عند
ارسال الكلب عامدا لا يحل اكله، وان ترك ناسيا حل اكله ولو ارسل الكلب وترك
التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجر فانزجر او لم ينزجر وقتل الصيد لا يحل لان
وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال، والشرط الخامس
الامساك لصاحبه، والسادس ان يكون الصيد ماكولا متوحشا ممتنعا والسابع
ان لا يتوارى عن بصره او لا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجده
لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس
رضي كل ما اصميت ودع ما انميت والاصماء ما رايته والانماء ما توارى عنك وعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم واذا وقعت رميتك في الماء
فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويشترط ان يكون السهم جارحا
فان كان معراضا ان خرق يوكل وان لم يخرق لا يوكل، والمعراض سهم لا نصل له بدق
ولا يجرح فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محددا فاصاب الصيد بحده وجرحه
يوكل، ولو ارسل فهده او كلبه الى الصيد وسمى واخذ الصيد وجرحه وقتله واكل منه
لا يوكل الصيد، والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يوكل لان الكلب يقبل
التعليم على وجه يمسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على ترك
الاكل بل تعلم البازي بان يجيبه اذا دعاه فيكتفى بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويمسك
لصاحبه، فان اخذ الصيد وقتله مرة واكل منه شيئا يحرم هذا الصيد ويخرج الكلب

من ان يكون معلما وهو كالبازي المعلم اذا فرّ منه وامتنع من اجابته لا يبقى معلما فيحرم
هذا الصيد ويحرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيود قبل ذلك في قول ابي حنيفة
رح . وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يحرم تلك الصيود . وقال بعض مشايخنا رح انما
يحرم تلك الصيود في قول ابي حنيفة رح اذا كان العهد قريبا . فاما اذا تطاول العهد بان
اتى عليه شهر ونحو ذلك وصاحبه قدد تلك الصيود لا تحرم تلك الصيود في قولهم
لان في المدة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي
وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك الصيود
فيحرم تلك الصيود . وقال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح ان الخلاف
في الفصلين واحد لان الحرمة لا تنسى ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم انه صار معلما
بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها فيحل الرابع في قول ابي يوسف ومحمد رح . وابو حنيفة
رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأي صاحبه ان كان في اكثر رأيه
انه صار معلما فهو معلم وقيل يرجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا
قالوا صار معلما فهو معلم . وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الابتداء على قولهما
تحصيل ذلك بان يجيبه اذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا ياكل منه ثلث
مرات وابو حنيفة رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأي صاحبه
وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله مثل قولهما الا ان على رواية الحسن رح يوكل الصيد
الثالث . وعلى قولهما لا يوكل الثالث وانما يوكل الرابع . رجل ارسل كلبه المعلم الى صيد
فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم وثب
الكلب عليه وانتهش منه قطعة فرمى بها صاحبها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل
هذا الصيد لانه لما امسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعد ذلك

كما لو اخذ لحما آخر من غلات صاحبه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما . ولو انتهش
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذه او اخذ غيره وقتله لا يحل
اكله لانه لما اكل القطعة التي انتهشها خرج من ان يكون معلما وان كان القى تلك القطعة
واتبع الصيد واخذه وقتله ولم ياكل حتى اخذه صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يضره
لانه امسك الصيد على صاحبه حين لم ياكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في
الاصطياد لا يحرم الصيد ويحل عندنا . وقال ابن ابي ليلى رحمه الله لا يحل ولنا انه انما ينتفق
او نلنه من جزء في قولهم . ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد وسمى فاصاب الصيد ولم يعقره
ولم يجرحه او جثم عليه وخنقه لا يؤكل لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان من الاعضاء
. وعن ابي يوسف والشافعي رحمهما الله لا يشترط الجرح والبازي اذا قتل الصيد حل اكله وان
لم يجرح وان شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لاجتماع
المحرم والمحلل . وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاعانه كلب مجوسي او كلب غير معلم في
رد الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله . ولو رد عليه مجوسي فاخذه
الكلب المعلم لمسلم حل اكله لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والآدمي
. ولو ارسل كلبه على صيد وسمى فاخذ في ارساله ذلك صيودا كثيرة واحدا بعد واحد
حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه السهم ونفذ واصاب آخر ونفذ واصاب آخر
حل الكل عندنا . وقال مالك رحمه الله يحل الاول ولا يحل الثاني لان عنده التعيين شرط
في الرمي والارسال وذلك وجد في الذي عينه دون غيره . واذا انفلت الكلب المسلم
او جارحة اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح به بعد الانفلات
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر بزجره لا يحل وان انزجر وزاد في الطلب حل اكله لان
ذلك يكون بمنزلة الارسال . ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عمدا ثم زجره وسمى

فانزجر واخذ الصيد وقتل لا يحل لان الارسال من تارك التسمية عمدا فعل محرم فلا ينتسخ
الا بمثله ولو ان المرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يذبحه حتى مات
ذكر في الكتاب انه لا يحل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الخيزاخزي رح هذا على ثلثة اوجه
اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او يصل اليه ويموت من ساعته
ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل اكله لانه لم يقدر على الذكوة الاختيارية
وان مات بعد وصوله اليه بلا فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لا يحل وقال
الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل رح حل اكله. قالوا ما قال في الكتاب قياس وما قالا
استحسان وبه ناخذ واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجده المرسل
وقد قتله وليس فيه اثر غيره حل اكله. وكذا اذا رمى الى الصيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه
سهمه وليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التواري
عن البصر خصوصا اذا كان الاصطياد في الغياض والمشاجر فيكون عفوا فان كان ترك الطلب
واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب
او البازي عنده وبه جراحة لا يدري انه جرحه الكلب او غيره لا يحل اكله عندنا خلافا
للشافعي رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسمى فزجره مجوسي او مرتد او محرم
فانزجر ثم قتل الصيد حل اكله. ولو كان المرسل ممن لا يحل ذبيحته والزاجر ممن يحل لا يؤكل
لان المعتبر هو الارسال وهو كما لو ذبح مجوسي ثم امر المسلم سكينه بعده لا يؤكل مسلم
ارسل كلبه على صيد فضربه الكلب اولا فوقذه ثم ضربه ثانيا فقتله حل اكله لان هذا مما لا يمكن
الاحتراز عنه في صيد الكلب ولهذا رمى صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الماء فمات قال بعضهم ان كان يرجى
حيوته حين وقع في الماء لا يحل اكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجى حيوته حين وقع في
الماء حل اكله لانه مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند مجوسي مقتدرا ما يقدر على ذبحه فمات لا يحل الاكل

لان المجوسي قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا يحل بذكوة الاضطرار. واذا ارسل كلبا على صيد
فعقره فوقع عند نائم او رمى صيدا فاصابه فوقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا
يقدر على ذكوته فمات لا يؤكل في قول ابي حنيفة رح لان عنده النائم بمنزلة المستيقظ في جملة
مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة. ولو ارسل كلبه على صيد
فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله حل اكله. وان فاته ذلك الصيد فرجع فعرض له صيد
اخر في رجوعه فقتله لا يحل اكله لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل
رجل ارسل كلبه على صيد فجرحه وبقي فيه من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فاخذه
المالك ولم يذكه حل اكله. وكذا لو رمى صيدا فاصابه وجرحه وبقي فيه من الحيوة ما يبقى
في المذبوح بعد الذبح فادركه المالك ولم يذبحه حل اكله. ولو رماه ثانيا في هذه الحالة
فاصابه السهم الثاني لا يحرم لانه في حكم المذبوح فرق ابو حنيفة ومحمد رح بين هاتين المسئلتين
وبين الشاة اذا مرضت او بقر ذئب بطنها وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح
فان على قول ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون المريضة والتي بقر الذئب بطنها
محلا للذكوة حتى لو ذبحت لا تحل. وعلى قول ابي حنيفة رح تكون محلا للذكوة حتى لو ذبحت
حل اكلها. وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذه المالك الصيد فيه من
الحيواة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل اكله. وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله
في التي مرضت والتي بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح اذا ذبحت
لا يحل اكلها هو قولهما. والصحيح انها تؤكل عنده لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة
حكما فلا يعتبر هذه الحيوة. وفي المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت هذه
الحيوة عند ابي حنيفة رح

كتاب ———————— في الذكوة

الاصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى الا ما ذكيتم ومحل الذكوة في المقدور ذبحه اهليا
كان او وحشيا الحلق كله لقوله عليه الصلوة والسلام الذكوة ما بين اللبة واللحيين
والذكوة الكاملة فرى الاوداج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما
الحلقوم والمرى لان المقصود تسييل الدم والرطوبات النجسة وذلك يحصل بما قلنا
. فان قطع ثلثة منها حل في قول ابي حنيفة رح اى ثلث كان وفي قول ابي يوسف الاخر لا يحل
حتى يقطع الحلقوم والمرى واحد الودجين وعند محمد رح يشترط قطع الاكثر من كل واحد
من الاربعة . وذكر الكرخي رح ان هذا قول ابي حنيفة وعند الشافعي رح يعتبر قطع الحلقوم
والمرى دون العرقين الاخرين والمسئلة معروفة ثم السنة في الابل النحر وهو قطع العرق
في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبح فان ذبح الابل او نحر الشاة
والبقر جاز ايضا لقوله عليه الصلوة والسلام ما انهر الدم وافرى الاوداج فكل . وان
ضرب بالسيف من قبل القفا فان قطع العروق المشروطة قبل الموت حل ويكون مسيئا
. وان مات قبل ان يقطع العروق لا يوكل . ويكره سلخ الجلد بعد الذبح قبل ان يبرد ولا يحرم
لان ذلك فعل بعد تمام الذبح . ولو ذبح شاة او ابلا او بقرا فتحركت بعد الذبح وخرج منها
دم مسفوح توكل . ولو لم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا توكل لان محل الذكوة هو الحي
ولم يوجد علامة الحيوة عند الذبح . وان لم تتحرك وخرج منها دم مسفوح او تحركت
ولم يخرج منها دم اكل لان الحركة وخروج الدم المسفوح علامة الحيوة وان لم يعلم حيوته عند
الذبح لا يوكل . وان علم حيوته عند الذبح ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم اصلا اكل ولو ذبح
شاة مريضة ولم تتحرك منها الا فاها قال محمد بن سلمة رح ان فتحت فاها لا توكل وان ضمت
فاها اكلت وان فتحت عينها لا توكل . وان غمضت عينها اكلت وان مدت رجلها لا توكل
. وان قبضت رجلها اكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام شعرها اكلت . وهذا كله

اذا لم يعلم حيوته وقت الذبح، وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال. شاة او بقرة
خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكون بذبح
الام وهذا في قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتذكى بذكوة الام. شاة او بقر
اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
لان عنده الجنين لا يتذكى بذكوة الام. بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل
يده في موضع الولادة وذبح الولد حل اكله لوجود الذكوة الاختيارية وان جرح في غير موضع
الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة
الاضطرارية وهو الجرح في اي موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز
عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة
قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذا ليس بذكوة
وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقر الذئب بطنها
وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح على قول ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر
تلك الحيوة حتى لو ذكاها لا تحل. واختلف المشائخ على قول ابي حنيفة رح ذكر الطحاوي
والفقيه ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قول ابي حنيفة رح حتى لو ذكاها يحل
وذكر شمس الائمة السرخسي رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحيوة
فيها يتوهم بقاؤها او لا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او
اكثر من يوم تحل بالذكوة وروي عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من نصف
يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب المذبوح وروي عن محمد رح اذا بقر الذئب
بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقي فيها من الحيوة
والفتوى على ما ذكرنا لابي حنيفة رح اولا المرأة المسلمة او الكتابية في الذبح كالرجل وكذا

الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا يحل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخرس مسلما كان اوكتابيا لانه اعذر من الناسي وكذا ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان الكتابي حربيا الا ان يسمع منه انه يسمي عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعي رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوسي حرام وان تهود المجوسي وتنصر يوكل صيده وذبيحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو تمجس اليهودي او النصراني لا يحل صيده ولا يوكل ذبيحته والغلام اذا كان احد ابويه نصرانيا والاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح يوكل صيده وذبيحته عندنا. وقال الشافعي رح لا يوكل لاجتماع المحرم والمحلل فلا يحل كما لو اشترك المسلم والمجوسي في الذبح فانه لا يوكل. ويكره ذبيحة الصابي الا انه يحل في قول ابي حنيفة رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكرخي رح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة. وانما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يقرون بنبوة عيسى عليه السلام ويقرؤن الزبور فهم صنف من النصارى. وانما اجاب ابو حنيفة بحل ذبيحة الصابي اذا كان من هذا الصنف. وصنف منهم ينكرون النبوة والكتب اصلا ويعبدون الشمس فهم كعبدة الاوثان لا يوكل صيدهم ولا يحل ذبيحتهم. وانما اجاب ابو يوسف ومحمد رح بحرمة الصيد والذبح في حق هؤلاء لا يحل اذا اراد ان يذبح عددا من الذبائح لا يجزيه تسمية واحدة على ذبحه لما بعدها وان اضجع الرجل شاة ليذبح وسمى ثم القى تلك السكين واخذ غيرها فذبح بها حلت بخلاف الرمي اذا اخذ سهما وسمى ثم القى ذلك السهم واخذ سهما اخر فانه يشترط وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على فعل الرمي والثاني غير الاول وههنا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لا يختلف باختلاف

السكين وانما يختلف باختلاف المذبوح ولهذا لو ترك تلك الشاة واخذ اخرى
وذبحها بتلك التسمية لا يحل ولو اضجع شاة وسمى ثم كلم انسانا او شرب ماء او احد سكينا
او ما اشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جاز لوجود التسمية على الذبح والعمل
اليسير لا يفصل بين التسمية والذبح. ولو اطال الحديث او اطال العمل ثم ذبح لا يؤكل
لوقوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل
بالعمل اليسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر
يريد به التسمية جاز وان اراد به التحميد دون التسمية لا يحل لان الشرط ذكر اسم الله تعالى
على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على العطاس
فذبح لا يحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدى الروايتين
عن ابي حنيفة رح لان المامور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وههنا الشرط ذكر اسم
الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية اوارادة التسمية على الذبح اكل
اما اذا نوى التسمية على الذبح فظاهر واما اذا لم يكن له نية فكذلك عند العامة
وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد شيئا اخر لا يحل له لانه نوى
غير ما امر به ويكره ان يسمي مع اسم الله تعالى سواه فيقول اللهم تقبل من فلان وما اشبه
ذلك ولو قال باسم الله وباسم محمد قال ابو القاسم الصفار رح لا يحل ولو قال بسم الله
وصلى الله على محمد يحل اكله ولو قال باسم الله واسم فلان قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله
يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة رح لا يصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير
الرجل كافرا. قال رض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مرت في الاضاحي والله اعلم

كتاب الوديعة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون ايداعا وما لا يكون رجل جاء بثوب الى رجل ودفعه

بين يديه وقال هذا وديعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعده وترك
الثوب ثمه فضاع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول منه للوديعة عرفا وكذا لو وضع
صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسألة بحالها كان ضامنا لان هذا ايداع
عرفا ولو قال الجالس لا اقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاع الثوب لا يضمن
لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول رجل جاء الى الخان بدابة وقال لصاحب الخان
اين اربطها فقال صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد
الدابة فقال صاحب الخان صاحبك اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن لصاحب الدابة
صاحب كان صاحب الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة اين اربط الدابة استيداع
عرفا وكلام صاحب الخان هناك قبول الوديعة. وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب
الحمام اين اضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو والاول سواء وان كان
صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل
باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للحمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لان وضع الثياب
برأى العين منه استحفاظ وان كان للحمام ثيابي فان كان الثيابي حاضرا لا يضمن صاحب
الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي اذا لم يقل لصاحب الحمام اين اضع الثياب
وان كان الثيابي غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من
صاحب الحمام فيضمن صاحب الحمام بالتضييع. رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بمحضر من صاحب
الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما قاعدا
لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان نائما مضطجعا او
واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدر انها ثيابه او ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ. قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم و ترك كتابه ثم قام الباقون معا فهلك الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فضمنوا جميعا وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على اخرهم لان الاخر تعين للحفظ فيتعين للضمان. سوقي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فضاعت الوديعة لم يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايداعا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز. رجل دفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فلهذا يضمن سبعة ونصفا

فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعة في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا لانه جهل الامانة فيضمن كما لو مات مجهلا وهو كرجل عنده غنم لقوم اختلط ولا يعرفها فانه يكون ضامنا. وقال الفقيه ابو الليث رح ان قال وضعت الوديعة في داري فنسيت المكان لا يكون ضامنا. ولو قال لا ادري وضعتها في داري او في موضع اخر كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف رح. ولو قال وضعت الوديعة في مكان بين يدي ثم قمت فنسيتها او قال سقطت مني قال الفقيه ابو بكر البلخي رح يضمن. وقال الفقيه ابو الليث رح ان قال سقط مني لا يضمن. ولو قال بالفارسية بيفكندم يكون ضامنا وان قال بيفتاد

انه لا يضمن. وقال الفقيه ابو الليث رح قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه ناخذ قال رضي عرفنا لا فرق بين قوله بيعتكه وبين قوله بعتها انه من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت وقال شمس الائمة السرخسي رح الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت او قال لا ادري كيف ذهبت ولم يزد عليه. رجل دفع الى دلال ثوبا ليبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه، ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا تجارا اودع عند رجل زنبيلا فيه الات النجارين ثم ادعى انه كان فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا ادري ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر رح لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي عليه انه رفعه او ضيعه ثم يحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن. رجل اودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي عليه التضييع او الخيانة ونحو ذلك. وعن نصير رح انه كتب الى ابن شجاع رح في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنها في داره لم يضمن وان دفنها في غيره ضمن قيل فان دفنها في كرمه فسرق قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع. وكذا الدار اذا لم يكن لها باب. رجل عنده وديعة فقال لا ادري ضيعت ام لم اضيع قالوا يكون ضامنا ولو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع لا يكون ضامنا ولو قال هلكت الوديعة عندي ثم قال رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله في الرد لانه متناقض. رجل دفع جوهرا الى رجل ليبيع فقال القابض انا اريها لاخر لاعرف قيمتها فضاع الجوهر قبل ان يريه قال الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان ضاعت او سقطت بحركته يكون ضامنا، وان سرقت منه
او بمزاحمة اصابته من غيره لا يضمن، رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول
اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادري ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه
ما اودعه عنده فان ابى ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه اتلف الوديعة
بالتجهيل، بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فانه لا يضمن
لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجهله عائد اليه اذا مات المودع واختلف صاحب
الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهلا للوديعة فصارت الوديعة دينا
في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع رح على قياس
قول اصحابنا رح يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس
قول ابي يوسف رح يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام
المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدراهمه
لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك
هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على ما كان، وان فعل ذلك احد ممن هو في
عيال المودع لا يضمن المودع حرا كان الخالط او عبدا صغيرا او كبيرا ويضمن الذي خلط
يستوي فيه الصغير والكبير، الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئا مما يكال او يوزن
فانفق المودع طائفة اي بعضا منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقي فان جاء المودع بمثل
ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامنا للكل لان ما جاء به ماله فصار خالطا ماله بالوديعة
ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدا له ان لا ينفق فرده الى موضعه
ثم ضاعت الوديعة لا يضمن، المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسولي وسمى
بعض من في عياله فهو كقوله رددتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين، وان قال بعثت

بها اليك مع اجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع
بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي واستودعتها اليه ثم ردها علي فضاعت عندي لا يصدق
ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان . اذا طلب صاحب الوديعة وديعته
فجحد وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جحدها لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال
وديعة فلان عندك فجحد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال
وديعتي عندك فجحد قال شمس الائمة السرخسي رح فيه خلاف بين ابي يوسف وزفر رح
على قول زفر رح يكون ضامنا وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون ضامنا . وذكروا لنا على اذا جحد
المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع
الذي كان فيه حالة الجحود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود فهلكت لا يضمن
. صاحب الوديعة اذا طلب المودع بالرد فجحد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودعه كذا
ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عنده لا يقبل بينته ويكون ضامنا . وكذا لو اقام المودع
البينة انها كانت ضاعت قبل الجحود وذكر في المنتقى اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد
الوديعة بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجحود
وقال انما غلطت او نسيت او ظننت اني رددت حين دفعتها الي وانا صادق في قولي هذا
قبلت بينته في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح . ولو طلب المودع برد الوديعة فقال له
لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعتني ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
المودع اولا قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا
. وقال عيسى بن ابان رح لا يضمن . والصحيح ما ذكر في الكتاب . ولو قال بعد موت المودع
رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن . ولو قال الرجل لغيره استودعتني
الفا فضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه

ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتني كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندى وديعة او قال اخذتها منك وديعة وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة والدين عليك وقال المستودع اعطيت القرض وضاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكلني بقبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخرجه من الوكالة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاتاه المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها . اما البقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض فاذا خلط العشرين الذى هو ملكه بالوديعة فصار مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلكت في الطريق كان على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداسه لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة في يده

اذا دفع المودع الوديعة الى من ليس في عياله او وضعها فيما لا يحرز فيه ماله او كانت الوديعة
دابة فركبها او حمل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او شيئا يفترش
فافترشه ثم اعادها الى يده وردها الى الحالة الاولى برئ عن الضمان عندنا وان اخرجها
عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فخاف عليها الحرق او كانت الوديعة معه
في سفينة فلحقه غرق او خرج اللصوص وخاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره
لا يكون ضامنا. وللمودع ان يسافر بمال الوديعة عندنا اذا لم يكن لها حمل ومؤنة وقال
الشافعي رح ليس له ذلك فان نهاه ان يسافر بالوديعة فسافر بها فهلكت كان ضامنا
عند الكل. واجمعوا على ان للاب والوصي ان يسافرا بمال اليتيم ولا يصيران ضامنا
الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل ببيعه ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعه بالكوفة فاخرجها
من الكوفة يصير ضامنا. وان اطلق الوكالة فسافر به ان كان شيئا له حمل ومؤنة يكون ضامنا
وان لم يكن لها حمل ومؤنة لا يصير ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر وان كان له بد
من السفر لا يكون ضامنا عند ابي حنيفة رح طال الخروج ام قصر وقال محمد رح يكون ضامنا
طال الخروج او قصر. وقال ابو يوسف رح ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون
ضامنا. هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفا وله بد من السفر يكون ضامنا عند الكل
وكذا الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه
يكون ضامنا. وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن المدفوع اليه
متهما بان كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والده اذا لم يكن متهما يخاف منه على الوديعة
وله ان يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استاجره مشاهرة او مسانهة ليسكن معه
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا معه كان في نفقته او لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع
والديه ولم يكن في نفقتهما فخرجا من المنزل وتركا المنزل على الابن فضاعت الوديعة

التي كانت في المنزل لا يضمنان، ومن يجري عليه نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكنا معه
وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها، وكذا المودع اذا دفع الوديعة
الى من يعول المودع لا يضمن. ولو دفع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر الفقيه رح
والفقيه ابو الليث وشمس الائمة السرخسي رح انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد الى من في عيال المالك يكون
ردا الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب
اذا رد المغصوب الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثم الضمان كان واجبا والرد
على من كان في عيال المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك واذا دفع المودع
الوديعة الى اجنبي فهلكت عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قول ابي حنيفة رح
وقال صاحباه رح للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول
وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو ومودع الغاصب سواء عشرة اشياء اذا ملكها
انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده منها المرتهن لا يملك الرهن بغير
اذن الراهن فان فعل فهلك عند الثاني كان للراهن ان يضمن ايهما شاء قيمة
الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد، وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المودع
لا يملك الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذا لم يقل
له الموكل اعمل فيه برأيك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجاز الاول
بيعه جاز والا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه برأيك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني
ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه برأيك. ومنها اذا استأجر
دابة ليركبها بنفسه لا يؤاجر غيره لا للركوب ولا للحمل، وكذا مستأجر
الثوب ليلبسه لا يؤاجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعيرا

الثوب للبس لا يعير غيره . ومنها رجل اخذ ارضا وبذرا ليزرعها ولم يقل صاحب الارض
اعمل فيه برأيك لا يدفع الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل الآخذ كان له ان يدفع
الى غيره مزارعة على كل حال . ومنها المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل
فيه برأيك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عنان ولا يملك المفاوضة وله ان
يبضع . والمستبضع لا يملك الابضاع فان ابضع وهلك فلرب المال ان يضمن ايهما شاء وان
سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستبضع لا يملك الايداع والاب والوصي والقاضي
يملكون الايداع . عبدا ودع رجلا وغاب لم يكن لمولاه ان يسترد الوديعة سواء كان
العبد ماذونا او محجورا عليه دين او لم يكن . رجل اودع عند احد شريكي المفاوضة
وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك الحي ضاعت
في يد شريكي في حيوته لم يكن مصدقا . رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع
في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا لحفظ
حانوته وذهب الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رح ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط
ضمن . وقال القاضي الامام علي السغدي رح لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حرزه
فلم يضمن . رجل دفع الى آخر مرا وقال اسق به ارضي ولا تسق ارض غيري فسقى الرجل
ارض الآمر ثم سقى ارض غيره فلما فرغ من السقي سرق المر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رح لا يضمن الرجل لان الساقي اجير او معين وكيفما كان فالمر غير مستاجر ولا
مستعار بل هو وديعة عنده فلما سقى به ارض غيره صار مخالفا فاذا ترك الاستعمال عادت
وديعة كما كانت . ومن حكم الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق
بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال . مودع غاب

عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفع الي المفتاح حتى ارفعه فسلم اليه
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رح لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصر جاعلا بيته في يد الاجنبي رجل جهز
ابنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعرتها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا يصدق في الاعارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعارة. وقال القاضي
الامام علي السغدي رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فما لم يقر بالتمليك يكون القول
قوله. قال رض وعندي ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل قوله في الاعارة
وان كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان
ادفع الى هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى القاه فيامرني مواجهة ثم قال
للرسول بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم ابى ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المال دينا عليه للآمر فيلزمه الدفع في الدين
ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده
في الوديعة. رجل اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم وجد المولى
بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز البيع
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبدا مديونا
. وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينة سواء
. وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري. رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فانفق

المودع منها ثلثمائة درهم ورد على صاحب الوديعة مائتي درهم ثم حلف انه لم يحبس من
الوديعة شيئا قالوا لا يكون حانثا في يمينه لان ما انفق صار دينا عليه بالانفاق فلا يكون
حابسا للوديعة. رجل استعار من رجل ذهبا فقلد به صبيا فسرق قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه
المستعير بغيره فانه كان المستعير ضامنا. قال الشيخ الامام هكذا ذكر ابن سماعة عن
محمد رح في النوادر رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة فدفعها الى غيره ليمسكها
فضاعت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو اعار غيره يضمن
وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن وكل من له
ان يعير كان له ان يودع. ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس الائمة
السرخسي رح ان المستعير لا يملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا رجل غاب فجاءت
امرأته الى القاضي واحضرت والد زوجها وادعت عليه ان للغائب وديعة في يد ابيه وطلبت
النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله اذا كان في يد والد الزوج دراهم
او ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مقر بان ذلك في يده كان للمرأة ان
تطلبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر القاضي
فان دفع بغير امره كان ضامنا. وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله
ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت مالا لزوجها عنده وانها ليست بوكيلة عن زوجها
وانما يستحلف من كان خصما وان لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة
بينهما. ولو كان للغائب دين على رجل والغريم يقر بالمال وبالنكاح فالدين بمنزلة الوديعة
. ثلاثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع الى رجل منا حتى نجتمع كلنا فدفع نصيب احدهم
اليه كان ضامنا في قول ابي حنيفة رح لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة

. رجلان اودعا رجلاً ثوبا وقالا لا تدفع الا الينا جميعا فدفع الى احدهما كان ضامنا . فان اراد
المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بما
دفع الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقر بالدفع الى الاول . مودع مات فقال
ورثته قد رد الوديعة في حيوته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه
مات مجهلا فان اقامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حيوته رددت الوديعة
قبلت بينتهم لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا . ولو قال المودع لرب الوديعة قد رددت
بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه لان الوديعة
صارت دينا من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه
. رجل تناول مال انسان بغير امره في حيوته ثم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح يبرأ الظالم عن الدين ويبقى حق الميت في مظلمته اياه ولا يجد
له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت والدعاء له . رجل عنده وديعة لانسان
وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غيره ينفق عليهما وتسكنان معه فهما في عياله . قوم
دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديله ووضع في كمه فدخل
المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا
لا يكون ضامنا . وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت وثمه القول قوله
مع اليمين ولا ضمان عليه . مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قمت فنسيتها فضاعت
كان ضامنا . ولو قال وضعت بين يدي في داري قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار
وعرصة الدار لا تعد حرزا له كالجواهر والذهب يكون ضامنا ولو قال دفنت في داري
او في كرمي ونسيت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعا .
وثنيا اذا وضع الوديعة في مكان حصين فنسي موضعها اختلف فيه المشائخ رح والصحيح انه لو قال وضعت

في داري لا يضمن وان قال لا ادري وضعت في داري او في مكان آخر كان ضامنا . امرأة اودعت صبية من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشيء فوقعت الصبية في الماء لا ضمان عليها ولو كانت الصبية غصبا عند غاصب والمسألة بحالها كان ضامنا والله اعلم

فصل فيما يعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب يخيف عليها الفساد فان رفع الى القاضي يبيعه جاز وينبغي ان يرفع فان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة حنطة فافسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فان اخبر صاحب الحنطة ان ههنا ثقب الفأرة لا يضمن . وان لم يخبر بعد ما اطلع على ذلك ولم يسده كان ضامنا . ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فعالجها فعطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن ايهما شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المستودع على الذي عالجها بامره . وان ضمن الذي عالجها الا ان المامور علم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة لغير الذي في يده وعلم ان صاحبها لم يأمر المودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر . رجل اودع عند فامي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعلها وظيفة عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة رهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتهن لانه مودع الغاصب ويخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن . وكذا الرجل الذي يقال له بالفارسية پايكار اذا اخذ شيئا رهنا وهو طائع كان ضامنا وكذا لو اخذ بالجباية دراهم وهو طائع كان ضامنا . وكذا الصراف اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردود الشهادة . رجل في يديه مال لانسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهرا

وضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع اليه المال
اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر
لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو او الضرب المتوالي يخاف منه التلف. وسيأتي اجناس هذا في كتاب
الاكراه. المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب
مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركة الابن. اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة
من الوديعة فجحد الوديعة ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتام اذا اجتمع
اولياء الايتام او الجيران وقالوا للوصي انفق مما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحد
وقال ما لهم في يدي شيء ثم اقر بشيء وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو جحد المودع
الوديعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بينته
ويبرأ عن الضمان. ولو قال نسيت في الجحود او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى
صاحبها قبل الجحود برئ ولو قال كنت في السفينة فغرقت فناولت الوديعة انسانا لا يصدق
الا ببينة. وكذا لو قال وقع الحريق في بيتي فناولت الوديعة انسانا لا يصدق الا ببينة. رجل
دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى الحي
رجل آخر ليدفعها الى فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان
الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الآخر في عياله فلا ضمان عليه اذا سرقت الوديعة
من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله
كان ضامنا. قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمًا او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن
في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس انا اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تضييع وقال ابو نصر
اذا لم يكن في الدار ... الباب فسرقت منها الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ. رجل دفع الوديعة
... المودع قال ابو القاسم ... فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على دفعه بان كان

يخاف من دعارته او عزره لا يضمن . المودع اذا ربط السلسلة على باب خزانته في خان بحبل
ولم يقفله فخرج فسرقت الوديعة قالوا ان عد هذا اغلاقا لا يكون ضامنا والا فلا . رجل آجر بيتا
من داره من رجل فدفع الوديعة الى الذي استاجر البيت قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان
لكل واحد مفتاح ومغلاق على حدة ضمن كما لو دفع الى اجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن
كذلك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير استيذان لا يكون ضامنا لانه يكون بمنزلة
من في عياله . امرأة عندها وديعة لانسان فحضرتها الوفاة فدفعت الوديعة الى جارتها
فهلكت الوديعة عند الجار قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان لم يكن بحضرتها عند الوفاة
احد ممن يكون في عيالها لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع كان له ان يدفع الوديعة
الى الاجنبي . المودع اذا بعث الوديعة الى صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله
فهلكت يكون ضامنا وان لم يكن الابن كبيرا الا انه لا يكون في عيال الاب فهلكت الوديعة لا يضمن
الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عيال الاب فتدبير الابن يكون الى والده فلا يضمن
بالدفع اليه كما لو بعث الوديعة الى صاحبها على يد عبده الذي آجره من غيره فانه لا يضمن
وان كان العبد في عيال المستاجر يسكن معه

فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها

صاحب الوديعة اذا طلب الوديعة وقد هاجت الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة
فاغير على تلك الناحية فقال المودع اغير على الوديعة ايضا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي
رح ان كانت الوديعة بتعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك او لضيق الوقت فلا
ضمان عليه ويكون القول قوله . رجل له على رجل دين فارسل رب الدين رجلا الى مديونه
ليقبض دينه فقال المديون دفعت الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعت المال الى
المرسل وصاحب الدين ينكر وصول المال اليه قال ابو القاسم رح القول قول الرسول مع يمينه

رجل اودع عند انسان وديعة وقال له في السر من لم يأتك بعلامة كذا لم تدفع اليه المال

فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت ال الغير الى الجائر

لا ضمان على المودع. رجل اودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في هذا في كتاب

فوضع في الحانوت فسرقت الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر رح ان

من الحانوت فليس له مكان احرز من الحانوت فلا ضمان عليه. وان كان غير ذلك يكون

ضامنا. رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل واشار الى العدل

فوضعها في الحقيبة فضاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في

الحقيبة لا يضمن. امرأة اودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى

زوجها بعد وفاتها فبرأت واردت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان في

الكتاب اقرار منها للزوج بمال او بقبض مهرها من الزوج فللمودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كان

المرأة تسترد ملك نفسها بان كان القرطاس ملكا للمرأة لما في رد الكتاب من ذهاب حق

الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الا ترى ان الوديعة لو كانت سيفا فاردت المرأة ان

تاخذه من المودع ليضرب به رجلا ظلما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا على يدي

متوسط وامره ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهمه قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المديون

اليه دراهمه الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم

اوفى حق الطالب قبل مضي المدة او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب. ثلثة اودعوا

رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله

في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح

امرأة قالت لابنها لا تطرح انزالا في منزلك فوضع الابن في منزله فجنى الابن جناية وهرب

فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البلية

الاكمار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على الاكمار فاذا طرحه في موضع الكدس

يجانب من دبارته او

ره وخفت مؤنته لا يضمن. رجل خاصم رجلا وادعى عليه الف درهم فانكر المدعى

وبقعله عن ثم صرفه الى

المدعى عليه اخرج الفا ووضعها في يد انسان حتى ياتي المدعى بالبينة فلم يات بالبينة

من داره من رجل

في المدعى عليه الدراهم وابى الامين ان يرد عليه ثم اغير على تلك الناحية واغير على الالف

لكل واحد

قال الفقيه ابو بكر رح ان وضع المدعى والمدعى عليه الالف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له

ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذى وضع ضمن المودع لانه صار غاصبا بالمنع

عنه. عبد جاء بوقر من الحنطة الى بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الوقر الى امرأته وقال

هذا مولاي بعث الى زوجك وديعة وغاب العبد فلما اخبرت المرأة زوجها بذلك لامها

على القبول ثم ارسل الى مولى العبد ان ابعث من يحمل هذا الوقر فاني لا اقبل فاجاب مولى العبد

وقال انه يكون عندك اياما ثم احمله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلب المولى واراد ان يأخذه

فقال الزوج لا ادفعه الا الى العبد الذى حمله الى بيتي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت

صدق العبد فيما قال العبد انه لمولاي بعثه اليك وديعة يضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدقه

او قال لا ادري اهو لمولى العبد ام هو غصب في يد العبد او وديعة لانسان اخر وتوقف

في الرد ليعلم ذلك لا يضمن بمنعه عن المولى. رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب الوديعة

اقرض الوديعة من الذى في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد

المستودع حتى لو هلكت قبل ان تصل يده اليها لا يضمن. وكذلك في كل ما كان اصله امانة

وكذا لو قال المودع لصاحبها ائذن لي ان اشتري بالوديعة شيئا او ابيع لانه مؤتمن مودع

جعل دراهم الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بعد ما سكر بسرقة او سقط

او غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم

هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ

بنفسه فيصير مضيعا او مودعا غيره. رجل معه ثياب الوديعة على دابته فنزل عن دابته في الطريق
فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد به النوم يكون
ضامنا، وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن. ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن
لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا للحفظ. مودع قال له رب الوديعة اذا جاء اخي فرد
عليه الوديعة فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الي بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد
اليه قال انه كان هلكت لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فاعيد الطلب في الغد
فقال قد ضاعت روي عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد
اقراري لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقراري لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقع للشيء القائم ولو ان صاحب الوديعة طلب الوديعة
فقال المستودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركه ورجع ثم هلكت لا يضمن لانه لما طلب
منه الوديعة فقد عزله عن الحفظ ثم لما تركه ورجع كان ذلك ابتداء ايداع. ولو قال
احمل الي اليوم وديعتي فقال افعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن
لانه لا يجب على المودع حمل الوديعة الى صاحبها. رجل دفع الى دلال ثوبا ليبيع فقال الدلال
وقع مني الثوب وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن
ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا. رجل اودع عند انسان
جارية فمات المستودع قال الناطفي رح ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها
حية بعد موته فقالت ورثته قد ماتت او ردها عليه في حياته او هربت لا يقبل قولهم
لانهم يدفعون الضمان عن انفسهم، وروى ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الفا ليشتري له
[illegible] كل شهر باجر عشرة دراهم فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينا في مال الميت ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد ردها الى صاحبها. وكذلك رجل دفع ارضه مزارعة والبذر منهما او من احدهما فمات المزارع وفي الارض زرع قد حصد ولم يوجد بعد موته قال محمد رح قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات دين في مال الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد رد عليه الا ببينة. وذكر في الجامع الكبير في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

كتاب العارية

قال علماؤنا رح للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رح ليس له ذلك لان عنده الاعارة اباحة والمباح له لا يملك الاباحة. وعندنا الاعارة تمليك ولهذا لو قال لغيره ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا بغير عوض كانت اعارة والمالك يملك التمليك. ولو قال لغيره اجرتك هذه الدار شهرا من غير شيء او لم يقل شهرا لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمل قال الشيخ الامام علي بن محمد البزدوي رح له ان يعير غيره للحمل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار من رجل دابة للركوب او ثوبا للبس ولم يذكر اللابس كان له ان يعير غيره للركوب ويعير غيره للبس ويكون ذلك ايضا تعيينا للراكب واللابس فان ركب هو بعد ذلك او لبس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البزدوي رح اذا هلكت يكون ضامنا. وذكر شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره رجل استعار من اخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر غدا الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما فان استعارا معا فهي لهما جميعا رجل استعار من اخر ثورا

غدا الى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته
واستعمله فعطب قال ابراهيم بن يوسف رح لا يكون ضامنا. رجل استعار من آخر ثورا غدا الى الليل
فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأته واستعمله فعطب
قال لا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا يكون الى النساء وانما اليهن ما كان من متاع
البيت. رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعيره ثوره فهلك
الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعارة وليس باستقراض للحيوان لان الاستقراض
الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليستهلكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو
مضمون بالقيمة. رجل ارسل رجلا ليستعير له دابة من فلان الى الحيرة فجاء الرسول
الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعرني دابتك الى المدينة فدفعها اليه
فجاء بها الرسول ودفعها الى المرسل ثم بدا للمرسل ان يركبها الى المدينة وهو لا يعلم
بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلكت لا يضمن لان المعتبر اذن
صاحب الدابة وهو اعار الى المدينة. ولا يقال بان المعير وان اذن بالركوب الى المدينة
الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو اذن لعبده في التجارة ولم يسمع
العبد لانا نقول انه لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسماع الرسول كسماع المرسل
وان ركبها الى الحيرة فعطبت يكون ضامنا لان المعير لم يأذن للركوب الى الحيرة واذا ضمن
المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل باشره لنفسه

فصل فيما يضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة ثم ان المستعير بعث الدابة
مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الحنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام
الموكل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا. رجل استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر مثل تلك

المسافة كان ضامنا، ولو امسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلكت الدابة كان ضامنا
لانه اعارها للذهاب لا للامساك في البيت. ولو استعار من اخر ثورا ليكرب ارضا له
وعين الارض فكرب ارضا اخرى فهلكت الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الاراضي تتفاوت
في الكراب فصح التعيين، صبي استعار من صبي اخر فأسا ونحو ذلك فاعطاه وكان الفأس
لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على
المستعير وانما يجب على الدافع. وان كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن
ايهما شاء، رجل استعار من اخر دابة على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا
ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهرا
يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيئ من ذلك لاطلاق الاعارة. وان استعار
دابة يوما الى الليل ولم يسم ما يحمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان امسكها بعد
اليوم فهلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا واختلف فيه المشائخ رح قال بعضهم
انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم الثاني وان امسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم
هو ضامن على كل حال، واطلاق الكتاب دليل عليه، وبه اخذ الشيخ الامام شمس الائمة
السرخسي رح لان الاذن بالقبض موقت فبعد الوقت يكون ممسكا مال الغير بغير اذنه
المستعير اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عبده او مع بعض من كان في عياله
فهلكت لا يكون ضامنا. وكذا لو ردها الى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة وقال الشيخ
الامام الزاهد المعروف بخواهر زاده رح على قياس هذا يجب ان يبرأ اذا رد الغاصب الدابة
المغصوبة الى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة ويحفظها صح رده وللمعير ان يسترد
العارية ويرجع فيها متى شاء كانت الاعارة مطلقة او موقتة لانها غير لازمة رجل استعار
من اخر ارضا ليبني فيها او يغرس فيها نخلا فاعارها صاحب الارض بذلك ثم بدا له ان

ان ياخذ الارض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او موقتة الى عشر سنين او ما اشبه
ذلك لا نفاعير لازمة ثم اذا كانت الاعارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون
للمستعير غرسه وبناؤه على قول ابن ابي ليلى والشافعي رح يضمن المعير قيمة البناء والغرس
قيمتهما قائمة يوم الاسترداد ، ولو كانت الاعارة موقتة بان قال صاحب الارض اعرتك
هذه الارض عشرين سنة لتغرس فيها او تبني فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
ضامنا للمستعير قيمة البناء والاغراس قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير
ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع
البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يتملك البناء والاغراس
بالقيمة ، وعلى قول زفر رح للمستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمن صاحب الارض
كما لو كانت الاعارة مطلقة ، رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها
في يدك ابدا او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك
ويكون البناء لي فاذا اخرجه من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك
لصاحب الارض ، ولو ان رجلا اعار ارضا ليزرعها ووقت لذلك وقتا او لم يوقت
فلما تقارب الحصاد اراد ان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان
لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض
في يده الى الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة ، ولو ان رجلا اعار ارضا ليبني المستعير
فيها او يسكن ما بدا له على انه ان اخرجتك فالبناء يكون لي فهذه اجارة فاسدة لانه شرط
البناء لنفسه عند الاخراج فكان تمليك المنفعة تمليكا بعوض فيكون اجارة بمنزلة
ما لو قال لغيره وهبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما فسدت الاجارة لجهالة
المدة واذا مات المستعير او المعير بطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين ، رجل استعار

من رجل دابة عارية موقتة فلم يردها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها لان رد العارية يكون على المستعير ومؤنة الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة تكون على الآجر. رجل اعار دابة وسمى مكانا معلوما فجاوز بها ثم ردها الى المكان المأذون فهلكت في يده كان ضامنا وفي الوديعة اذا لبس الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلكت في يده بعد ذلك برئ عن الضمان. رجل اعار شيئا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا. رجل قال لغيره اعرتني دابتك فنفقت فقال رب الدابة لا بل غصبتها فان لم يكن ركبها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير. وان قال رب الدابة اجرتكها وقال الاخر اعرتنيها كان القول قول الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان الركوب كان باذن المالك. رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلمه الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره. وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة للمستعير ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس او لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل. وان كانت الاعارة ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يدفع الى غيره. وهذا قول من يقول ان المستعير لا يملك الايداع. ولو قال المعير لا تدفع الى غيرك كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره. رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا

وسلمها

فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رح لا يكون

رجل استعار سترا ليتخذه فسرق من الاذين لايكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم ينصبه في الحائط كان ضامنا. رجل استعار دابة فنام في المفازة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق مد المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا. قيل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فههنا اولى. رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون ثمه وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع. ولو استعار ثورا فاستعمله ثم تركه في المسرح للرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن. رجل استعار من اخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خمسين فجمع المستعير بين هذا الثور وبين ثور له يساوي مائة وقرنهما فعطب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا. رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعته في الطاق الذي يكون في زاويتك قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير رادا ولا مضيعا فلا يكون ضامنا. رجل دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفقاعي من يده عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يكون ضامنا. قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا. رجل بعث اجيره او تلميذه باستعارة حمار فسقطت العباءة عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم رح ان سقطت من عنف الاجير

كان الاجير ضامنا وان لم يسق الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره ليمسكها فضاعت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان المستعير شرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الايداع . وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد رح في السير ان المستعير اذا اودع عند من ليس في عياله كان ضامنا والله اعلم

فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المعير ان يرد فقال المستعير نعم هو اذا ادفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه . وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر المعير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير . وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن المستعير . ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد فلم يخبره بالضياع ووعد له الرد ثم اخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده لا ضمان عليه . وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا يقبل دعوى الضياع منه لانه مناقض . امرأة استعارت سراويل للبس فلبست وهي تمشي فزلقت رجلها فتخرق السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضيعة . رجل باع من آخر حصيرا بالعارية البائع حماره ليحمل الحصير فلما حمل واراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا يستمسك الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عذاره ثم خلى عنه بعد ساعة وترك العذار فاسرع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرطا مفيدا فاذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو اعار رجلا شيئا وقال له لا تدفع الى غيرك فدفع وهلك عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر رح ضمن المستعير لانه دفع بغير اذنه . وقال بعضهم

اذا كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئا
من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فهلك كان ضامنا . والصبي الماذون اذا اعار ماله
صحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثورا فقال له المعير اعطيك غدا فلما كان
الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامنا لانه
اخذ بغير اذنه وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من اخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور
بنعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فهلك
قال ابراهيم بن يوسف رح لا يضمن لان ثمة اخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب
الثور اجابه بنعم غدا وههنا قال صاحب الثور اعطيك غدا وعد له الاعطاء وما
اعاره . رجل رهن عند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم عنده لا يهلك
بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه
ثم هلك يهلك بالدين لانه عاد رهنا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصره وان امره
ان يتختم في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالانتفاع
به فلا يخرج من ان يكون رهنا . ولو امره ان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب
الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ما لو امره بان يتختم به في
الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح . رجل قال
لغيره من غير ان يستعيره خذ عبدي هذا واستخدمه يكون ذلك وديعة ويكون طعام
العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبدا فطعام العبد يكون على المستعير لان
نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه
عبد الله ابو بكر البلخي رح رأيت عبد الله المروزي قال رأيت عبد الله بن المبارك رح يستمد
من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعن ابن المبارك رح ان رجلا استأذنه ان يستمد من محبرة

غيره فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان الثوري رح انه سئل عن هذا فقال هو
مال غيره فليستاذنه. قال الفقيه ابو الليث رح ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه
ولكنه يعلم انه يريد ان يستمد من محبرته فان لم يأذن ولم ينهه فلا بأس ولوانه استمد
منه من غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشيء فلا احب له ذلك الا ان يكون بينهما انبساط
فلا بأس به. رجل دفع الى رجل سكرا لينثره قال ابو بكر البلخي رح ليس له ان يحبس لنفسه
شيئا ولا ان يدفع الى غيره لينثر فان نثره كما امره ليس له ان يلتقط منه وهو كما لو دفع
الى رجل درهما ليفرقه على الفقراء ليس له ان يأخذ منه لنفسه وان كان فقيرا قال الفقيه
ابو الليث رح هذا هو القياس ولكن لا نأخذ بهذا لان النثر للاباحة وبناء الاباحة
على السهولة لا على الاستقصاء فلما امره ان ينثره صار كانه اباح له ان يلتقط وان يحبس
لنفسه مقدار ما يحبسه الناس. رجل قال لغيره جعلتك في حل في ساعة او قال جعلتك
في حل في الدنيا قال ابو بكر البلخي رح يصير في حل في الدارين ولو قال لا اخاصمك ولا اطالبك
ليس هذا بشيء وحقه على حاله. رجل بنى في دار العارية حائطا بالرهص واستاجر الاجراء
بعشرين درهما للبناء ثم اراد ان يسترد الدار وكان بناه من تراب صاحب الدار وللحائط
قيمة ما دام قائما واذا هدم لم يكن للتراب قيمة فاذا اراد المعير ان يسترد الدار فقال
له المستعير رد علي نفقتي في هذا الحائط والا هدمه قال الفقيه ابو جعفر رح ليس للمستعير
هدمه ولا له ان يرجع بما انفق في العمارة اراد به اذا انفق بغير اذن صاحب الدار فليس له
ان يهدمه اذا كان بناه من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب
ملك صاحب الارض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير امره قال نصير رح ان كان
يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبالي ولا يمنعه ارجو ان لا بأس به. رجل استعار كتابا
ليقرأه فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي له ان لا يصلحه

لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه، وان علم انه لا يكره اصلاحه فان اصلحها بلا اذنه ماذونه
بالدلالة وان لم يصلحها لا يكون اثما لان الاصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره اعرني دابتك
فرسخين او قال الى فرسخين عن محمد رح انه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استحسانا. قال وكذلك
كل عارية تكون في المصر نحو التشييع في الجنازة، وفي القياس هو على الذهاب خاصة ليس له
ان يرجع عليها، وعن ابي يوسف رح اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها
ويجيء ويعيرها غيره، وان لم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر رجل استعار من
رجل امة لترضع ابنا له فارضعته فلما صار الصبي لا ياخذ الا منها قال له المعير ردد علي
خادمتي قال ابو يوسف رح ليس له ذلك وله اجر مثل خادمته الى ان يفطم الصبي، وكذا لو
استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
فاراد اخذه كان له ذلك، وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان للمستعير
ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين على المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه
الى ادنى الموضع الذي يجد فيه كراء او شراء، رجل قال لغيره قد حملتك على هذه الدابة قال
ابو يوسف رح هو اعارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار محملا
او فسطاطا وهو في المصر فسافر بها فهلك عن ابي يوسف رح هو اعارة والله لا يكون ضامنا
ولو استعار ثوبا او عمامة او سيفا فسافر به كان ضامنا، رجل قال لغيره هذه الدار لك منحة
وردها اليه عن محمد عن ابي حنيفة رح ان هذه اعارة وانما المنحة سكناها، وكذلك
منحة الارض زراعتها وكل شيء يحتاج الى منفعة كخدمة العبد وزراعة الارض ولبس
الثوب وركوب الدابة ولو استعار ثوبا ليبسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه
فتخرق لا يكون ضامنا والله اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد واله واصحابه اجمعين

كتاب اللقطة

وفي اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء رح وقال بعضهم يحل رفعها
وتركها افضل . وقالت المتقشفة لا يحل رفعها . والصحيح قول علمائنا رح خصوصا في زماننا
سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير او عروضا او شاة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال
الشافعي رح في البغل والحمار والفرس والابل الترك افضل . وهذا اذا كان في الصحراء وانكان
في القرية فترك الدابة افضل . واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقطت لقطة او وجدت
ضالة او عندي شيء فمن سمعتموه يطلب دلوه علي واختلفت الروايات في مدة التعريف
قال محمد رح في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل بين ما اذا كانت اللقطة قليلة او كثيرة .
وعن ابي حنيفة رح روايتان في مائتي درهم او ما يساوي مائتي درهم فما فوقها يعرفها
حولا . وان كانت اقل من مائتي درهم عشرة دراهم فما فوقها يعرفها شهرا وان كانت اقل
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة ايام . عنه في رواية ان كانت عشرة فما فوقها يعرفها حولا وان كانت
اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى . وقال بعضهم الى خمسة يحفظها يوما واحدا ومن
الخمسة الى العشرة يحفظها اياما وفي عشرة الى خمسين يحفظها جمعة وفي الخمسين الى المائة يعرفها شهرا وفي المائة
الى المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين الى الف او اكثر يحفظها حولا وقال بعضهم
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة ايام . وفي الدانق فصاعدا يحفظ يوما يعرفه . وان كانت
دون ذلك ينظر يمنة ويسرة ثم يتصدق وقال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة ابو بكر
محمد بن اسمعيل السرخسي رح ليس في هذا تقدير لازم بل نفوض ذلك الى راي الملتقط يعرف
الى ان يغلب على رأيه ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك . فبعد ذلك في القليل ان جاء صاحبها
دفع اليه . وان لم يجيء فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يجيء صاحبها وان شاء تصدق بها
. فان تصدق ثم جاء صاحبها كان صاحبها بالخيار ان شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب له
وان لم يجز الصدقة فان كانت اللقطة قائمة في يد الفقير يأخذها من الفقير وان لم تكن

قائمة كان له الخيار ان شاء ضمن الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايهما ضمن لا يرجع على صاحبه بشيء فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين ان كانت اللقطة شيئا لا يطلبها صاحبها كالنوى وقشور الرمان فهو على وجهين ان وجدها الملتقط غير مجتمعة كان له ان ينتفع بها . وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لانه وجد عين ماله . وان كان الملتقط وجدها جملة مجتمعة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان الظاهر انها سقطت من صاحبها ولم يلقها . ولو كانت اللقطة شيئا يطلبها صاحبها فاراد الملتقط ان يصرفها الى نفسه بعد ما عرفها مدة التعريف فهو على وجهين . ان كان الملتقط غنيا لا يحل له ذلك عندنا سواء فعل ذلك بامر القاضي او بغير امره . وان كان الملتقط فقيرا ان اذن له القاضي بان ينفقها على نفسه يحل له ان ينفق ولا يحل بغير امر القاضي عند عامة العلماء رح . وقال بشر رح يحل فان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليها يوم او يومان يفسد فان كان قليلا نحو حب العنب ومثلها يأكلها من ساعته غنيا كان او فقيرا . وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضي ويحفظ ثمنها . وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجارته يواجره بامر القاضي وينفق عليها من الاجر . وان كان مما لا يمكن اجارتها يبيعها بامر القاضي وينفق عليها من الثمن . فان انفق عليها من مال نفسه فان فعل ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبه وبغير امر القاضي لا يرجع وينبغي للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدفعها الى صاحبها فان اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قول ابي حنيفة ومحمد رح . وفي قول ابي يوسف رح هي امانة على كل حال اذا لم يكن من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها او بالمنع عند الطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد احدا يشهد عند الرفع او خاف انه لو اشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون

ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة
عليه. رجل رفع لقطة واشهد فجاء رجل وادعى انها له وذكر وزنها وكيلها وعددها
وكل علامة كانت لها فاصاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البينة عندنا
لا يجبر الملتقط على الدفع اليه وعلى قول مالك رحمه الله يجبر على الدفع الى المحلي. فلو دفعها اليه
بالحلية ثم جاء آخر فاقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يد الاول يأخذها
صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت هالكة او لم يقدر على اخذها فصاحبها
بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن الدافع. وذكر في الكتاب انه ان كان الملتقط
دفع بقضاء القاضي لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن. رجل مات في البادية
كان لرفيقه ان يبيع متاعه وحماره ويحمل ثمن ذلك الى اهله. غنم او بقر يجتمع في مكان
ويجتمع من بعرها واخثائها في ذلك المكان فجاء انسان ورفع ذلك قالوا ان كان ارباب
الغنم هيؤا الموضع ليجتمع بعرها واخثاؤها ويشتغلون في ذلك فكل ذلك يكون لهم
ولا يجوز لغيرهم ان يرفعوا ذلك. وروى هشام عن محمد رحمه الله اذا اجتمع سرقين الدابة
في الخان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن اخذها لا لصاحب الخان
حطب وجد في الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن اخذه. وان كانت له قيمة يكون
لقطة وحكم اللقطة معلوم. التفاح او الكمثرى اذا كان في نهر جار قالوا يجوز اخذه
وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك. ولو وجد جوزة ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة
واخذ وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد فهي لقطة لان لها قيمة. وان وجدها
في مواضع متفرقة تكلموا فيه. والصحيح انها بمنزلة اللقطة. بخلاف النواة اذا وجدها
متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز اخذها لان النواة مما يرمى عادة فيصير بمنزلة
المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار ويتركها صاحبها فانها تكون

بمنزلة النواة، رجل مر في ايام الصيف بثمار ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المصر
لا يسعه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا او دلالة لان في
المصر لا يكون مباحا ذلك عادة، وان كان في الحائط فان كان الثمار مما يبقى ولا تفسد كالجوز
واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن، وان كان الثمار مما لا يبقى اختلفوا فيه
قال بعضهم لا يسعه ان يأخذه ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك، وقال بعضهم لا بأس به
اذا لم يعلم النهي صريحا او دلالة او عادة وعليه الاعتماد، وان كان ذلك في الرساتيق
التي يقال لها بيراسته، فان كان ذلك من الثمار التي تبقى لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم
الاذن، وان كان من الثمار التي لا تبقى اتفقوا على انه يسعه ان يأخذه ما لم يعلم النهي هذا
في الثمار الساقطة تحت الاشجار وان كانت على الاشجار فالافضل ان لا يأخذ في موضع
ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشحون في ذلك
فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل، واذا وجد في الطريق اوراق شجرة ينتفع به نحو
ورق التوت ونحوه مما يربى به دود القز فان كان كثيرا له قيمة ليس له ان يأخذه وان اخذ
كان ضامنا، وان كان ورقا لا ينتفع به كان له ان يأخذ المزارع اذا التقط السنابل بعدما
حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك له خاصة
لانه لو لم يلتقطها المزارع لا يلتقطها صاحب الارض وانما يلتقطها الفقراء فهو بمنزلة
الثوب الخلق اذا رماه صاحبه والنواة وثمه ان رفعها الرامي كان هو احق وان لم يرفع
كان لغيره ان يرفع، مبطخة بقي فيها شيء من البطاطيخ فانتهبها الناس قال الفقيه
ابو بكر البلخي رح اذا تركها صاحبها ليأخذ من شاء فلا بأس به، كما لو دفع الزرع
وترك في الارض سنابل ليلتقطها الناس، رجل سيب دابته فاخذها غيره واصلحها
قال الناطفي رح ان كان المالك قال عند التسييب جعلتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها

ان ياخذها لانه اباح التملك . وان لم يكن قال كان له ان يستردها لانه لم يبح التملك
. وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو بمنزلة الدابة التي سيبها وان اختلف الاخذ والصاحب
فقال الاخذ لصاحبها قد قلت عند التسييب هي لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول
كان القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك . ولو سيب دابته فاخذها
انسان واصلحها ولم يقل صاحبها عند التسييب هي لمن اخذها كان لصاحبها ان ياخذ
وان قال صاحبها عند التسييب من شاء فلياخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
قالوا كان لصاحبها ان ياخذ ولا يملكها الاخذ . وان قال ذلك لقوم معلومين فهي لمن اخذها
استحسانا . ونظير هذا ما ذكر محمد رح في السير الكبير . رجل قال لجماعة جاريتي هذه لمن
اخذها منكم من شاء فلياخذ يكون ذلك تمليكا لمن اخذها . رجل التقط لقطة ليعرفها
ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل
بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول
قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول اما اذا اعادها بعدما تحول يكون
ضامنا . واليه اشار الحاكم الشهيد رح في المختصر . هذا اذا اخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها
لياكلها لا يبرأ عن الضمان ما لم يدفعها لصاحبها لانه اذا اخذها لياكلها كان غاصبا والغاصب
لا يبرأ الا بالرد على المالك من كل وجه . وقيل على قول زفر رح يبرأ عن الضمان وهو كما لو
كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابي يوسف رح يكون ضامنا وعلى
قول زفر رح لا يكون ضامنا . وكذا لو نزع خاتما من اصبع نائم ثم اعاده الى اصبعه بعدما
انتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف . ولو اعاد الى اصبعه قبل ان ينتبه من تلك النومة
برئ عن الضمان في قولهم . ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه ثم نزع واعاده
الى مكانه فهو على هذا الخلاف . وهذا اذا لبس كما يلبس ذلك الثوب عادة فاما اذا كان

قيما فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال. وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبس في الخنصر يستوي فيه اليمنى واليسرى اما اذا لبسه
في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم، وان لبسه في خنصره وعلى خاتم فان كان
الرجل معروفا بتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزعه واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف
. وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا
بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم رجل فتح
باب القفص فطار الطير او فتح باب اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة فذهبت
الدابة او حل قيد عبد فابق العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا ضمان عليه
كيفما كان ذهبت في فوره ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رح يضمن في الاحوال كلها
. وقال الشافعي رح ان ذهبت في فوره يضمن وان ذهبت بعدما مكثت ساعة لم يضمن
والسارق اذا فتح باب المربط فخرجت الدابة لا بسوقه لا يقطع، ولو ساق الحمار
يقطع، ولو قطع حبل قنديل فسقط القنديل وانكسر او فتح زق انسان او شقه
فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا فذاب وسال بعدما شق
كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل
واخذ ثوبه ليحفظه لا ضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب
من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كمه وهو يخاف
ضياعه فاخذه ليحفظ كان ضامنا لان السكران حافظ لما معه لان الناس يخافون
منه. اذا اجتمع في الطاحونة من دقاق الطحين قال بعضهم يكون ذلك لصاحب
الطاحونة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق يده

اليه بالرفع وما اجتمع للدهانين فانما هو من الدهن يقطر من الاوقية فهو على
وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك
ليس بمبيع، وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج
او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدهان وان لم يزد
لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون
حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعيرا مذبوحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم
ان صاحبه اباحه للناس لا بأس بأخذه واكله رجل ذبح بعيره واذن بانتهابه جاز
ذلك روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نثر سكرا فوقع في
حجر رجل فاخذه رجل آخر منه جاز له ان يأخذ اذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه
السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاخذه غيره لا يكون المأخوذ للآخذ لانه صار ملكا
لمن وقع في حجره. ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان ينثرها في عرس او نحوه فنثرها ليس له
ان يلتقطها، ولو دفع المأمور الى غيره لينثره لم يكن للمأمور ان يدفع الى غيره ولا ان يحبس
شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يدفع الى غيره لينثره وبعد ما نثر الثاني
كان للمأمور ان يلتقط. رجل وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ودفع
ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يرفع
كمن نصب شبكة فتعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب
الطست وضع الطست ليجتمع فيه الماء فمن رفع ذلك الماء يكون له. رجلان لكل واحد
منهما مثلجة فاخذ احدهما من مثلجة صاحبه ثلجا فوضعه في مثلجة نفسه فان كان صاحب
المثلجة الاولى اتخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان ذلك لصاحب
المثلجة الاولى وله ان يأخذ من مثلجة الآخذ ان لم يكن الآخذ خلطه بغيره فان كان الآخذ

خلط بغيره كان للماخوذ منه ان يأخذ قيمة الماخوذ، وان كان الماخوذ منه لم يتخذ موضعا
ليجتمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يمنع احد فان اخذ الآخذ الثلج
من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة فهو له، وان اخذه من المثلجة يكون غاصبا
فيرد على الماخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلط بثلجه وان كان خلط كان عليه قيمته رجل
دخل ارض اقوام يجمع السرقين والشوك قال الفقيه ابو جعفر رح هذا شيء يجري فيه
الاباحة دون الشح والضنة ارجو ان لا باس به، كذا الرجل اذا دخل ارض رجل آخر
للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون للاباحة قيل له فان كانت
الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث
لو استاجر على جمع ذلك اجيرا يبقى للصبي بعد اجرة الاجير شيء ظاهر لا يجوز تركه وان كان
لا يفضل منها او يفضل شيء قليل لا يقصد به لا باس بتركه ولا باس لغيره ان يلتقط رجل قاطع دارا
سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك
واحد منهما فهي لمن سبق برفعها، وقال القاضي الامام علي السغدي رح هي لمن سبق يده
اليها وان لم يهيء مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطا وجعل موضعا يجتمع فيه الدواب
فسرقينها لمن سبق يده اليها، بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولى لان
هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبرة بفعل الصيد اما هنا اعترض
على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون
صاحب الدواب اولى بسرقين الدواب لان الناس ما تعاد فوا املاكها فيكون لمن سبق
يده اليها بالرفع. رجل له دار يواجرها فجاء انسان بابل واناخ في داره واجتمع من ذلك
بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

اخذه فهو اولى به لانه مباح . وان كان من رأى صاحب الدار ان يجمع السرقين والبعر
فصاحب الدار اولى لانه اعد الدار للاحراز وقد ذكرنا رواية هشام رح في سرقين
الدابة اذا اجتمع في الخان . ساحة بيضاء يطرح اصحاب السكة فيها التراب والسرقين
والرماد حتى اجتمع من ذلك شيء كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان كان اصحاب السكة طرحوها على وجه الرمي والاباحة وكان صاحب الساحة هيأ الساحة
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبقت يده اليها بالرفع
. وقال القاضي الامام علي السغدي رح هي لمن رفع وما قال من تهيئة المكان فليس
بشيء . حمام برية دخل دار رجل وفرخ فيها فجاء آخر واخذه قالوا ان كان صاحب الدار
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه احرزه فملكه وان لم يفعل صاحب الدار
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار . ولو كان له حمام فجاء حمام آخر
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الانثى لانه تبع ملكه . ويكره امساك الحمامات ان كان
يضر بالناس روي ان بعض الخلفاء رأى بمكة حماما كثيرا فامر باخذ الجملة واخرج الى
الحل وذبح الكل وتصدق بلحمها واعطى لكل حمام ذبحها درهما . رجل اتخذ برج الحمام في
قرية ينبغي ان يحفظها ويمسكها ويعلفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر بها الناس
. وان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان يأخذ فان اخذه يطلب صاحبه ويرده
لانه بمنزلة اللقطة والضالة . وان لم يأخذه وفرخ عنده فان كانت الام غريبة
لا يتعرض لفرخه لانه ملك الغير وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر فان الفرخ
يكون له . وكذا البيض وان لم يعلم ان في برجه غريبا قالوا لا شيء عليه ان شاء الله
لان الاصل عدم الغريب . رجل وجد عرضا لقطة فعرفها ولم يجد صاحبها وهو فقير
فباعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب مالا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء

بمثل ما انفق على نفسه . امرأة وضعت ملاءتها فجاءت امرأة اخرى ووضعت ملاءتها ثم
جاءت الاولى واخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تنتفع بملاءة الاولى
لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تتصدق هي بهذه
الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم تهب
الابنة الملاءة منها فيسعها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وكان سبيلها التصدق
. وان كانت غنية لا يحل لها الانتفاع بها . وكذا الجواب في الكعب اذا سرق وترك له
عوض . رجل التقط لقطة فضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين
ذلك الرجل . بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذه من الثاني
لان في اللقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات
اليد على الوديعة . رجل اخذ شاة او بعيرا فامره القاضي بان ينفق عليها ثم هلكت
الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما انفق عليها لان الانفاق بامر القاضي كالانفاق
بامر المالك . رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي
خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس
بمنزلة اللقطة . رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه ما لا ليحفظ ثم فقد
الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب
غير معلوم يحتمل انه مات فينعزل الوكيل ولا يكون الرجل وصيا . رجل التقط لقطة
فهلكت عنده فان كان الملتقط حين اخذها قال انما اخذتها لاردها على اهلها
وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك بينة وصدقه
صاحبها في ذلك فكذلك . وان كذبه اختلفوا فيه . قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
هو ضامن . وقال ابو يوسف رح لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليردها

هذا اذا اتفقا على كونه لقطة . وان اختلفا في كونها لقطة قال صاحب المال اخذتها غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك كان الملتقط ضامنا في قولهم جميعا .

الملتقط اذا اقر بلقطة لرجل واقام رجل آخر البينة انها له يقضى بها لصاحب البينة فان اقر بها الرجل ودفعها اليه فاستهلكها ثم اقام آخر البينة انها له فان كان دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كان لصاحب البينة ان يضمن القابض لانه قبض ماله بغير اذنه عن اختيار فيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البينة لا يرجع هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب . وان اختار صاحب البينة تضمين الدافع فان كان الدفع بغير قضاء كان له ان يضمنه وان كان الدفع بقضاء لم يذكر في الكتاب . قالوا ينبغي ان يكون المسألة على الاختلاف على قول ابي يوسف رح ليس له ذلك وعلى قول محمد رح له ذلك

كتاب اللقيط

. رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقطه لا يهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان يعلم انه لو لم يلتقطه يهلك لا محالة يفترض عليه ان يلتقطه . واذا التقطه يكون امانة في يده ويكون اللقيط حرا مسلما حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه ويستحق نفقته من بيت المال . وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه ان يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال واذا جنى اللقيط جناية يكون جنايته في بيت مال المسلمين . فان مات اللقيط وترك مالا يصرف ماله الى بيت المال وان انفق الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وان امره القاضي ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك دينا على اللقيط فما انفق يكون دينا على اللقيط كما لو امر البالغ رجلا ان ينفق عليه من ماله كان المامور ان يرجع على الامر

بما انفق . وان امره القاضي ان ينفق على اللقيط ولم يقل على ان ترجع بذلك على اللقيط اشار في الكتاب الى انه لا يرجع عليه بما انفق بعد البلوغ . وقال الطحاوي رحمه الله له ان يرجع عليه اذا انفق بامر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالبالغ اذا امر رجلا بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع كان له ان يرجع . وان امره القاضي بالانفاق وشرط ان يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه انه انفق عليه بامر القاضي كذا ان صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وان كذبه في الانفاق لا يرجع الا ببينة . وحكم اللقيط بعد بلوغه في شهادته وجناياته والجنايات عليه وحدوده حكم الحر المسلم حتى تقبل شهادته في كل ما يجوز شهادة الحر المسلم عندنا . ولو ادعى رجل ان اللقيط ابنه بعدما بلغ اللقيط وهو صغير يعبر عن نفسه صح بتصديقه استحسانا . واذا ابى الملتقط ان ينفق على اللقيط وسال من القاضي ان يأخذ منه اللقيط فان القاضي لا يقبل منه اللقيط الا ببينة . فان اقام البينة انه لقيط كان القاضي بالخيار ان شاء قبل منه اللقيط وان شاء لم يقبل لانه لما التقطه فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له ان يبرئ نفسه ولا يصير معزولا الا بعزل القاضي . والاولى للقاضي ان يقبل منه اذا علم انه عاجز عن الحفظ بنفسه فان قبله القاضي ودفعه في يد اخر وامر الثاني ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينا على اللقيط ثم ان الملتقط سال من القاضي ان يرده عليه كان القاضي بالخيار ان شاء رده عليه وان شاء لم يرده . رجل التقط لقيطا فجاء اخر وانتزعه منه فاختصم الاول والثاني الى القاضي فان القاضي يدفعه الى الاول لان الاول احق بحفظه . ولو كان الملتقط دفع اللقيط الى غيره باختياره لا يكون له ان يأخذه من الثاني لانه ابطل حق نفسه عن اختياره . فلو ادرك اللقيط ووالى رجلا جاز ولاؤه . فان كان جنى جناية نعقله بيت المال ثم والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك

الملتقط على اللقيط ذكر ان كان اللقيط او انفق متصرفا من بيع او شرى او نكاح او غيره وانما له
ولاية الحفظ لا غير. وليس له ان يختنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا وللملتقط
ان ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه
لقيط لا يقبل قوله الا ببينة لان اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا ولو وجد الرجل لقيطا
معه مال كان المال للقيط. وان وضعه القاضي في يد الملتقط وقال انفق عليه من
هذا المال بامر القاضي ويصدق الملتقط في نفقة مثله وما اشتريه الملتقط بذلك المال
من طعام او كسوة كان جائزا. واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثا فادعى
رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا ببينة. ولو ادعى ان اللقيط كافر فان كان الملتقط
وجده في مصر من امصار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام استحسانا واختلفوا
في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم القياس والاستحسان في قتله اذا
لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان
في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر على الاسلام ويترك على الكفر بالجزية وفي
الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح واذا مات اللقيط
قبل ان يعقل دينا من الاديان ان كان الملتقط وجده في مكان المسلمين يصلى عليه
كان الملتقط مسلما او ذميا وان وجده في بيعة او كنيسة او في قرية ليس فيها
الا المشرك لا يجبر على الاسلام ما دام حيا. وان مات قبل ان يعقل في رواية كتاب
اللقيط لا يصلى عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواجد. وهذه المسئلة
على وجوه اربعة ان وجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلما
حكما. وان وجده كافر في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافرا حكما
وان وجده كافر في مكان المسلمين او وجده مسلم في الكفرة اختلفت الروايات

في هذين الوجهين في رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواجد، وفي كتاب الدعوى
من رواية ابي سليمن رح يعتبر الواجد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايهما كان
لان الاسلام يعلو ولا يعلى كالولد بين ابوين احدهما مسلم والاخر كافر يجعل مسلما تبعا
للمسلم. وفي بعض الروايات يعتبر الزي انكان على اللقيط زي الكفرة بان كان في عنقه
صليب او عليه ثوب ديباج يلبسه الكفرة او كان مجزوز وسط الرأس يحكم بكفره وان وجد
لقيطا على دابة كانت الدابة للقيط كما لو وجد معه مال اخر واذا وجد اللقيط في دار
الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعوته الا ببينة. وفي
الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث، وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده
فاقام البينة فانه يقضي له به وانما يقبل البينة على رقه لان الملتقط خصم باعتبار اليد
فكان البينة قائمة على خصم. وان اقام ذمي بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب
انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قيل اراد به اذا اقام الذمي بينة من اهل الذمة انه ابنه
واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة
المسلم. وقال بعضهم اراد به ان الذمي اذا اقام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه
لا يقبل بينته لان الذمي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه
يكون مسلما حكما فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفره بهذه البينة لان هذه
شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وانكان شهود الذمي مسلمين يقضي له به ويصير
تبعا له في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم وذمي فتنازعا فكونه عند احدهما يقضي به للمسلم
لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير في يد مسلم ونصراني فيدعي المسلم انه عبده وادعى
الذمي انه ابنه ادعيا ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهو ابن النصراني فترجح دعوى النصراني
لان فيه اثبات الحرية ولا يترجح دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نصرانيا تبعا للنصراني

الاسلام يكون ذمية او يجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها
قال لا يقبل قولها الا بشهادة القابلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من
الزوج وانكر الزوج الولادة فان الولادة لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج فقالت
... لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين وان ادعى رجل اللقيط انه ابنه قبل
قوله من غير بينة لان في قبول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى
المرأة فلا يقبل قولها الا ببينة. ولو اقامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة يثبت
النسب منها لانها لو اقامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة انها ولدته يثبت
النسب منها وان ادعت امرأتان فاقامت كل امرأة انها ولدته وهو ابنها فهو ابنهما
جميعا في قول ابي حنيفة رح وفي رواية ابي سليمن رح لا يكون ابن واحدة منهما الا ان تقيم
كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فحينئذ يثبت النسب منهما
في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يثبت النسب من واحدة وان اقامت
احديهما رجلين والاخرى امرأتين يجعل ابنا للتي شهد لها رجلان. ولو ادعت امرأتان
اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بينة انها ولدته منه
قال ابو حنيفة رح يصير ولدهما من الرجلين جميعا. وقالا لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين
. ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما يقول هو ولده من جارية مشتركة بينهما ثبت
نسبه منهما ويصير ولدهما يرثهما ويرثانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة نفر فجاءت
بولد فادعوه جميعا ذكر الفقيه ابو الليث رح انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا
اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف رح اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك
لا يثبت. ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهي امة فصدقته مولى الجارية
ثبت النسب من الملتقط الذي ادعاه في قولهم. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

رقيقا لمولى الامة قال ابو يوسف رح يصير رقيقا لمولى الامة وقال محمد رح هو حر ولو ان
عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولاه كذبت بل هو عبدي فان كان
العبد محجورا كان القول قول المولى وان كان ماذونا في التجارة كان القول قول العبد لان
للماذون يدا معتبرة في اكسابه اذا وجد اللقيط قتيلا في مكان عند غير الملتقط فان القسامة
والدية تكون على اهل ذلك المكان لبيت المال كالحر اذا وجد قتيلا في مكان رجل التقط
لقيطا ثم قتله هو او غيره خطأ كانت ديته على عاقلة القاتل لبيت المال وان قتله عمدا فان شاء
الامام قتل القاتل وان شاء صالحه على الدية في قول ابي حنيفة ومحمد رح وليس له ان يعفو
وقال ابو يوسف رح يجب الدية في مال القاتل والحربي اذا اسلم في دار الحرب وخرج
الينا ثم قتله رجل عمدا كان على القاتل القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف
رح فيه روايتان لقيط قذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه. ولو قذف انسان
في امه لا يجب الحد على القاذف فان اللقيط في حد القذف والقصاص كغيره من الاحرار
اذا ادرك اللقيط فاقر انه عبد فلان وادعاه فلان صح اقراره فيصير عبدا للمقر له وهذا
اذا اقر بذلك قبل ان يتاكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي بما يؤكد الحرية بان
قضى القاضي عليه بحد كامل او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنايات والحدود والقصاص احكام العبيد
ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت امة له الا انها
اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقرت انها ابنة اب الزوج
وصدقها اب الزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح لان الاختية تنافي النكاح ابتداء
وبقاء والرق لا ينافي فان اعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها
واحدة فاقرت بالرق يصير طلاقها اثنتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلقة واحدة ولو كان طلقها

تنتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت
حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فتزوج امرأة ثم اقر انه
عبد لفلان ولامرأته عليه صداق يصدقها الا ان ثم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان
دينا او بايع انسانا او كفل بكفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم او كاتب عبدا او دبره
او اعتقه ثم اقر انه عبد لفلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

كتاب الحظر والاباحة وما يكره اكله
وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدراهم المغصوبة طعاما ان لم يضف الشراء الى الغصب ولكنه نقد الثمن
منها حل له ان ياكله ويوكل غيره وان اضاف الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقد الثمن منها
يكره له ان ياكل ويوكل غيره. وعن شداد رح انه سئل عن قول ابي حنيفة رح فيمن يشترى
بالغصب ويدفع غيره او اشترى بغير الغصب ونقد الثمن من الغصب قال لا يتصدق بشيء
الا ان يشترى بالغصب ويدفع الغصب. ولو اشترى بالدراهم التي كانت وديعة عنده
وربح بها قال نصير رح ان اضاف الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يتصدق بالربح في
قول ابي حنيفة ومحمد رح وان لم يضف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يتصدق بالربح في قولهم قالوا لا باس للقاضي ان يقبل
الصلة من والي البلدة التي هو عليها تلده هذا الوالي او غيره رجل دخل على سلطان فقدم
اليه شيء من الماكولات قالوا ان اكل منها لا باس به اشتراه بالثمن او لم يشتر الا ان هذا
الرجل اذا كان يعلم انه غصب بعينه فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغصب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن واضاف
العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن الى المشار اليه فلا يتمكن الخبث في المبيع واما اذا اضافا

الشراء الى الغصب الا ان الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغصب بعينه فلانه لم يعلم
بالحرمة. والاصل في الاشياء الاباحة وان علم انه مغصوب بعينه لا يحل ان ياكل لانه علم
بالحرمة ومشايخنا رح قالوا ينبغي ان لا ياكل من طعام الولاة ليكون تعييرا على الغاصب. قال الناطفي رح
اذا اهدى الرجل الى انسان او اضافه ان كان غالب مال المهدي من الحرام ينبغي له ان لا يقبل
الهدية ولا ياكل من طعامه ما لم يخبر انه حلال ورثه او استقرضه من غيره وان كان غالب
مال المهدي من الحلال فلا بأس بان يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عنده انه حرام لان اموال
الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب واذا مات عامل من عمال السلطان واوصى
ان يعطى الحنطة للفقراء قالوا ان كان ما اخذه من الناس مخلطا بماله لا بأس به وان كان غير
مختلط لا يجوز للفقراء ان ياخذ اذا علم انه مال الغير فان كان ذلك الغير معلوما رده عليه
وان لم يعلم الاخذ انه من ماله او من مال غيره فهو حلال حتى يتبين انه حرام. وقال الفقيه
ابو الليث رح ان كان مخلطا بماله على قول ابي يوسف ومحمد رح هو على ملك صاحبه لا يجوز
اخذه الا ليرده على صاحبه وعلى قول ابي حنيفة رح يملك المال بالخلط ويكون للاخذ
ان ياخذ اذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يؤدى به حق الخصماء ومسلم دعاه
نصراني الى داره ضيفا وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال
بعضهم يحل له ان يذهب الى ضيافة النصراني لان هذا نوع من البر وانه ليس بحرام بل هو
مندوب. وقال بعضهم اذا دعاه المجوسي او النصراني الى طعامه يكره للمسلم ان ياكل وان
قال اشتريت اللحم من السوق لان المجوسي يبيع المنخنقة والموقوذة والنصراني لا ذبيحة له
وانما ياكل ذبيحة المسلم او يخنق. وان كان الداعي الى الطعام يهوديا فلا بأس
للمسلم ان ياكل طعامه لان اليهودي لا ياكل الا ذبيحة اليهودي او المسلم رجل
مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا ان تورع الورثة عن اخذ ذلك المال كان اولى

فان عرفوا اربابها ردوه على اربابها لانه لا يخلوا عن نوع خبث وان لم يعرفوا اربابها تصدقوا
بها لان هذا مال حصل بسبب خبيث وكان سبيله التصدق اذا عجز عن الرد الى صاحبه. وكذا
الحكم فيما اخذ رشوة او ظلما ان تورع الورثة عن ذلك كان اولى. واما الذي ياخذه
المغني والقوال والنائحة قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختيار
بغير عقد. واما الذي ياخذ المعلم قالوا لا باس للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القران في
هذا الزمان. وحكي عن ابي الليث الحافظ رح قال كنت افتي بثلاثة اشياء فرجعت عنها
كنت افتي ان لا يحل للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القران وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم ان
يدخل على السلطان. وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا
له شيئا فرجعت عن ذلك كله واذا اهدى اب الصبي الى معلم الصبي او الى مؤدبه شيئا
في الاعياد ان لم يسال ولم يلح عليه لا باس به بل هو مستحب لانه بر وان طلب ذلك
قالوا فربما نال له ان يطلب اجر مثله. والرجل اذا كان مضطرا مغنيا ان اعطى بغير شرط
قالوا يباح له ذلك وان كان ياخذه على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه
يتصدق به. وعن ابي بكر الاسكاف رح انه قال اذا اكل عين الغصب عن ابي حنيفة رح
انه ياكل حلالا لانه استهلكه بالمضغ فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال رض وينبغي ان لا يفتى
بهذا كيلا يتجاسر الغاصب والظلمة الى اكل اموال الناس وفيه نزلت قوله تعالى ان الذين
ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وهذا مخالف
ظاهر مذهب ابي حنيفة رح فان عنده المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح
من المغصوب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عنده قال نصير رح المكروه
الى الحلال اقرب وبه قال خلف بن ايوب رح وعن ابي يوسف رح المكروه الى
الحرام اقرب وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رح رجل غصب حنطة او حنطة فطحنها قال ابو بكر البلخي

يحل له اكله وعليه الضمان في قول ابي حنيفة رح . وهذا ظاهر قول ابي حنيفة رح لان على قول
ابي حنيفة ومحمد رح اذا غصب حنطة فطحنها او لحما فطبخه ينقطع حق المالك ويصير ملكا
للغاصب . وقال ابو يوسف رح اكله حرام قبل ان يرضي صاحبها . من لا يحل له اخذ الصدقة
قال ابو بكر البلخي رح الافضل له ان لا يقبل جائزة السلطان فان كان للسلطان مال
ورثه عن ابائه يجوز اخذ جائزته فقيل له لو ان فقيرا ياخذ جائزة السلطان مع
علمه ان السلطان ياخذها غصبا ايحل له ذلك قال ان كان السلطان خلط الدراهم
بعضها ببعض فانه لا باس به . وان دفع عين الغصب من غير خلط لم يجز اخذه قال الفقيه
ابو الليث رح هذا الجواب يستقيم على قول ابي حنيفة رح لان عنده اذا غصب الدراهم
من قوم وخلط بعضها ببعض يملكها الغاصب . اما على قول ابي يوسف ومحمد رح انه
لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها . وسئل علي الرازي عن بيت المال اهل
للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب
الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القران . رجل مصر اتخذ ارض الحوز مزارعة
من متصرفها قال ابو القاسم رح نصيب الاكرة يطيب لهم اذا اخذوا الارض مزارعة
او استاجروها فان كان الحوز كروما واشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكرة
وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تلك بين هذه الارض التي لا يعرف مالكها يكون الى
السلطان ويكون بمنزلة ارض الموات . وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج
على المساكين فان لم يفعل ذلك يكون اثما واما نصيب الاكرة يطيب لهم ويطيب
لمن ياكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا انهم قالوا
ليس زماننا زمان الشبهات فعلى المسلم ان يتقي الحرام المعاين . امراة زوجها في ارض
الحوز وله مال ياخذه من قبل السلطان وهي تقول لا اقعد معك في ارض الحوز قال

الفقيه ابو بكر البلخي رح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من
اكله وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليس اصله بطيب فهي في سعة من تناول
ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحوز ارض لا يقدر صاحبها على زراعتها
واداء خراجها فيدفعها الى الامام ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا
لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فمالك الارض يكون
احق بها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لا مالك لها فجعلها اهل تلك المحلة او القرية
مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت
مقبرة فان كان الغارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بثمرها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها
فحكمها يكون للقاضي ان رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعل رجل وجد جوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرة
او صارت لها قيمة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان وجدها في موضع واحد فهي لقطة وان وجدها في
مواضع متفرقة حل له ذلك كمن جمع نواة من اماكن متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب له وقد مرت
المسئلة في اللقطة قال الفقيه ابو الليث رح وعندي ان وجد الجوزات في موضع واحد او في مواضع
فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان النواة يرمى فيصير مباحا بالرمي والجوز لا يرمى
الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض عن محمد بن سلمة
رح شجرة مثمرة في ارض رجل واغصانها خارجة الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قد سئل
في هذا من العلماء السلف من لا يشك في زهدهم وعلمهم فلا نفتي بالمنع ويكره اكل الطين لان ذلك يضره فيجب
قاتلت نفسه امرأة قال الفقيه واشباه ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع البلخي لا بأس به ما لم تأكل فوق
الشبع ويكره الاكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا اكل لاجل ان يقدر بها على صلاة بدنه فلا بأس به اذا لم يأكل فوق الشبع
ويكره البان الاتن للمريض وغيره وكذا لحومها. وكذا التداوي بكل حرام لقوله عليه السلام
ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مرارة في اصبعه للتداوي قال الفقيه ابو جعفر رح

عن ابي حنيفة رح انه كره ذلك . وعن ابي يوسف رح انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في
شرب بول ما يوكل لحمه للتداوي . وبقول ابي يوسف رح اخذ الفقيه ابو الليث رح ويجوز
الحقنة للتداوي للمرأة وغيرها وكذا الحقنة لاجل الهزال اذا خشي يفضي الى السل
. ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل للحقنة ذكره شمس الائمة السرخسي رح وعن ابي مقاتل رح البطنة
بطنتان احديهما ان يتوهم به الرجل السمن وعظم البطن فذلك مكروه اما من رزق
بطنا عظيما كان ذلك خلقة له من غير ان يتعمد به السمن فلا شيء عليه وان اكل
الرجل اكثر من حاجته ليتقيأ قال الحسن رح لا بأس به قال رأيت انس بن مالك رض يأكل
الوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه ذلك ولو استطلق بطنه او رمدت عينه فلم يعالج
حتى اضعفه ذلك ومات منه قالوا لا اثم عليه ولو انه جاع ولم يأكل وهو قادر على الاكل كان اثما .
ويفرض عليه ان يأكل مقدار قوته ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه
فلم يفعل حتى مات لا يكون اثما لانه لم يتيقن ان شفاءه فيه رجل برجله جراحة قالوا يكره
له ان يعالجه بعظم الانسان والخنزير لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح
ان عرف به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء . والذي رعف فلا يرقأ دمه فاراد ان
يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف رح يجوز قيل لو كتب بالبول
قال لو كان فيه شفاء لا بأس به . قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز وعن
ابي نصر بن سلام رح معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به الا ترى ان
العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطرار الجدي اذا ربي بلبن الاتان قال ابن المبارك
رح يكره اكله . قال اخبرني رجل عن الحسن رح انه قال اذا ربي الجدي بلبن الخنزير لا بأس به
قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة . رجل آجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس

كل يوم بخمسة دراهم ويعطى في عمل آخر كل يوم درهم قال ابراهيم بن يوسف رح لا ينبغي ان يؤاجر
نفسه منهم انما عليه ان يطلب الرزق من موضع آخر. وكذا لو آجر نفسه منهم لعصر العنب
للخمر لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر. وكذا الاسكاف او الخياط اذا استوجر
على خياطة شيء من زي الفساق ويعطى له في ذلك كثير اجر لا يستحب له ان يعمل لانه اعانة
على المعصية. ويكره للجنب رجلا كان او امرأة ان ياكل طعاما او يشرب شرابا قبل غسل الفم
واليدين. ولا يكره ذلك للحائض. والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع. المستقرض اذا اهدى
الى المقرض شيئا ذكر في الكتاب انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منفعة لم تكن مشروطة
في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما يتورع اذا علم انه اهدى لاجل الدين
او اشكل عليه انه اهدى لاجل الدين فان تورع كان افضل. اما اذا علم انه اهدى لا لاجل
الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمتنع عن القبول
. والسبب الظاهر القائم مقام العلم ان يكون بينهما مهادات قبل القرض بقرابة او صداقة
او غيرها. او كان المهدي رجلا معروفا بالجود والسخاوة فان ذلك يقوم مقام العلم انه اهدى
اليه لا لاجل الدين. مضطر لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها او قال
اقطع مني قطعة وكلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به كما لا يسع للمضطر ان يقطع قطعة
من لحم نفسه فياكل. رجل بنى بامرأة قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء
ويصنع لهم طعاما ويذبح لقوله عليه الصلاة والسلام اولم ولو بشاة. واذا اتخذ وليمة
ودعاهم كان عليهم ان يجيبوا فان لم يجيبوا كان اثما. ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم وغده
وبعد غد ثم ينقطع العرس والوليمة. ولا بأس بان يكون حمل الطعام الى اهل المصيبة
وهو في اليوم الاول غير مكروه لشغلهم بجهاز الميت وفي اليوم الثالث مكروه اذا اجتمعت
النياحة لانه اعانة لهم على الاثم والعدوان. ولا بأس في ليلة العرس بضرب دف للتشهير والاعلان

ويكره اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة لانها ايام تاسف فلا يليق بها ما يكون للسرور وان
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين. فان كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك
من التركة ولا بأس بالاكل يوم الاضحى قبل الصلوة في رواية وفي رواية يكره والصحيح هذا الاول لان الامساك
مستحب وليس بواجب. رجل اكل متكئا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. والصحيح انه لا يكره لما روي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكئا. ويكره وضع المملحة على الخبز كذا قال ابو القاسم
الصفار رح ويوضع الملح وحده على الخبز لان في وضع المملحة على الخبز استخفاف بالخبز قال رح
لا اجد نية الذهاب الى الضيافة سوى ان امر برفع المملحة عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز
بالخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذلك لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل
التسوية. ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز. وقال ابو جعفر الهندواني رح يكره مسح
الاصابع بالكاغذ على المائدة لانه تشبه بالفراعنة وانما عليه ان يلحس ولو مسح رأسه
ويده بالنخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي بحالة يعلف بها الدواب
لا بأس لانه صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف وابي حنيفة رح لا بأس بغسل
اليد بعد الاكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد رح والسنة ان يغسل
اليد قبل الطعام وبعده. والادب في غسل اليد قبل الطعام ان يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ
وبعد الطعام على العكس. واذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالمنديل بل يتركها حتى
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. واذا كان الرجل على مائدة فناول غيره من طعام
المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به وان
اشتبه عليه لا يناوله ولا يعطي سائلا. وان ناول الضيف شيئا من الطعام لمن كان ضيفا
معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له ان يفعل ذلك ولا يحل لمن اخذ ان ياكل
ذلك بل يضعه على المائدة ثم ياكل من المائدة. واكثرهم جوزوا ذلك لانه ماذون فيه

بذلك عادة، ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي انسانا دخل هناك لطلب شي او من مائدة
اخرى، وكذلك لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبده وكلبه وسنوره رجل دعى قوما الى
طعام وفرقهم على اخونة ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان اخر لان صاحب
الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان ياكل ما كان على خوانه لا غير، وقال الفقيه ابو الليث
رح القياس كذلك، وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافته تلك جاز، واذا اعطى
بعض الخدم هناك جاز ايضا، وكذلك لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا
من اللحم جاز وان ناول الطعام الفاسد او الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه ماذون
بذلك عادة، ولا يباح رفع الزلة بل هو حرام ما لم يقل صاحب الدار ارفعوا رجل اكل خبزا
مع اهله فاجتمع كسرة الخبز ولا يشتهيها اهله فله ان يطعم الدجاجة والشاة والبقر وهذا
اولى من الالقاء في النهر او الطريق الا اذا وضع في الارض ليأكلها النمل رجل اتخذ ضيافة
للقرابة او وليمة واتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا
ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا يباح له
الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نهي عن المنكر وان كان بحال لو لم
يذهب لا يتركون الفسق ويتركون عند حضوره كان عليه ان يذهب
لانه نهي عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا باس بان يجيب ويطعم
وينكر معصيتهم وفسقهم لان اجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمتنع لمعصية اقترنت
بها اما استماع صوت الملاهي كالضرب بالقصب وغير ذلك حرام ومعصية لقوله عليه
الصلوة استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر انما قال ذلك
على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه، ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع
لما روي ان رسول الله عليه وسلم ادخل اصبعيه في اذنيه، اما قراة اشعار العرب ما كان فيها

ذكر الفسق والخمر والغلام فمكروه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم
انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه
ان يترك والنهي افضل وان علم انهم يضربونه او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك. قوم خرجوا الى
الغزو وفيهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن للصلحاء ان يتفردوا بالخروج فعلوا
ذلك والا فنفسهم عليهم ولهم لا لفاسقين نياتهم. وحكي ان ابا حنيفة رح شهد طعاما فيه
لعاب فلم يدع الاكل لاجله. وقال محمد رح ان كان الرجل ممن يقتدى به فاحب الي ان يخرج
. رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلاغا للعذر فان كف عن ذلك لا يتعرض
له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء ادبه سياطا وان شاء ازعجه عن داره
. ويكره للرجل المعروف الذي يقتدي به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين
ايدي الناس. رجل معه خرقة يمسح بها العرق يكره له ذلك لانه جاء فيه هذا اذا كان متقوما
فان لم يكن متقوما فلا بأس به لان ذلك لا يكون للتجبر والتكبر فالمكروه ما كان على وجه التجبر
اما ما كان لحاجة وضرورة فلا يكره وهو كالتربع في الجلوس والاتكاء قالوا ان كان ذلك على وجه
التجبر يكره وان كان لحاجة وضرورة لا يكره وكذا لا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه او خاتمه
للحاجة والله اعلم بالصواب

باب فيما يكره من النظر
والمس للاقارب والاجانب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه وابنته البالغة واخته وكل ذات محرم منه كالجدات واولاد
الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وراسها وثديها وعضدها وساقها
. ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الى كل ذات محرم برضاع
او صهرية كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة الابن واولاد الاولاد وان سفلوا. وابنة المرأة

الدخول بها فإن لم يكن دخل بأمها فهي كالأجنبية. وإن كانت حرمة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها
فإن بعضهم لا يثبت فيها إباحة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي رح يثبت إباحة
المس والنظر لثبوت الحرمة المؤبدة. وما لا يكره النظر إليها من ذوات المحارم لا بأس بأن
يمسها بالاحتمال بلا شهوة إلا الأجنبية فإنه لا بأس بالنظر إلى وجهها ويكره المس ولا ينظر
إلى بطن ذات رحم محرم منه ولا إلى ظهرها ولا ما بين سرتها وإنما يباح المس والنظر إلى هذه
المواضع بغير شهوة. فإن كان يخاف لو نظر إلى ذلك يشتهي أو كان أكبر رأيه أنه يشتهي فإنه يغض
بصره ولا يمسها. وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له أن يسافر بها ويخلو إذا أمن على نفسه
فإن خاف عليها أو على نفسه لا يفعل. فإذا سافر بها واحتاج إلى حملها وإنزالها لا بأس
بذلك. فيأخذ بطنها وظهرها بثوب لا يصف. وإن خاف أن يشتهي إذا مس فليجتنب
ما أمكن. ويجوز النظر من أمة الغير ما يجوز من ذوات المحرم وما جاز النظر إليها جاز مسها
من غير شهوة. فإن خاف على نفسه فليجتنب. وللمرأة أن تنظر من الرجل الأجنبي من قرنه
إلى قدمه سوى ما بين السرة إلى أن يجاوز الركبة. والحرة لا تسافر ثلاثة أيام بغير محرم
وتسافر مع المحرم عبدا كان أو حرا مسلما كان أو كافرا والصبي والمجنون لا يصلح محرما
وللأمة والمدبرة والمكاتبة وأم الولد ومعتقة البعض أن تسافر بغير محرم في رواية الأصل وفي زماننا
كره المشايخ لهن المسافرة بغير محرم. والعبد في النظر إلى مولاته الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي
الحر ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى ما لا ينظر الأجنبي الحر من الحرة الأجنبية سواء كان العبد
خصيا أو فحلا إذا بلغ مبلغ الرجال. وأما المجبوب الذي جف ماؤه فبعض مشايخنا رح
رخصوا اختلاطه بالنساء والأصح أنه لا يرخص ويمنع. وللعبد أن يدخل على مولاته بغير
إذنها إجماعا. وفي أحد قولي الشافعي رح يباح للعبد من سيدته ما يباح للمحرم من ذوات
المحارم وأجمعوا على أن العبد لا يسافر بسيدته. وللزوج أن ينظر إلى سائر بدن امرأته وأمته

للمرأة من الزوج وللمولى من امته والامة من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر
الى وجهها وان كان بحال يشتهي اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رأيه انه يشتهي فلا بأس
بان ينظر الى وجهها مكشوفا. وكذا لو دعي الى شهادة عليها او كان حاكما فاراد ان ينظر الى
وجهها عند الاقرار عليها فله ان ينظر اليها وان كان يشتهي. ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز
التي لا تشتهي وان تمس يده. وكذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس
بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحل. ويحل للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السرة
الى ان يجاوز الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عندنا عورة
والسرة ليست بعورة وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا بأس للاجنبي ان ينظر الى قدم
الحرة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى القدم امة الغير ومع الشهوة لا يحل وعن ابي حنيفة رح
اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها
لا تطلق امرأته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهي وان يمسها. ويكره ان يقبل الرجل
فم الرجل او يده او شيئا منه في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف
رح لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد فاما اذا كانت المعانقة من فوق قميص او جبة وكذا
القبلة على وجه المسرة دون الشهوة جاز عند الكل. رجل ظاهر من امرأته قال ابو حنيفة رح
لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رح لا يباح له
المس والقبلة والنظر الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك
امتين لا يحل الجمع بينهما بعقد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم اراد ان يطأ احديهما لا ينبغي
له ان يطأ احديهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف
كما لا يطأ احديهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احديهما ولا الى ظهرها وبطنها
ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا اذا تزوج رجل اخت امرأته ودخل

بها فرق القاضي بينهما فانه لا يقرب امرأته ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى ينقضي عدة التي
فرق القاضي بينهما . وجماع الحائض حرام ثم قال ابو حنيفة رح له ان يستمتع بها فوق المئزر
وليس له ما تحته . وقال محمد رح يجتنب شعار الدم يعني الجماع وله ما سوى ذلك وبين العلماء
اختلاف فيما قال ابو حنيفة رح له ان يستمتع بها فوق المئزر قال ابراهيم رح يراد به الاستمتاع
بالسرة وما فوقها وقال الحسن رحمه الله فاما الازار ويقضي حاجته فيما دون الفرج فوق الازار
اذا حرم جماع الحائض لا يحرم الدواعي . وكذلك في الصوم وفي الاستبراء يحرم الوطي والدواعي
في الجارية المملوكة بملك حادث وعن محمد رح في المسبية لا يحرم حالة الاستبراء ويكره للرجل
ان يجامع امرأته ومعها في البيت من يعلم ذلك . ويكره لجارية الرجل وعبد المرأة النظر
اليهما حالة المباضعة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امرأته . وكذلك المرأة لا بأس ان تمس
فرج زوجها الكي يتحرك . قال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن هذا فقال لا بأس وارجو ان
يعظم اجرهما . امرأة اصابتها قرحة في موضع العورة لا يحل للرجل ان ينظر اليها لكن يعلم امرأة
لتداويها فان لم يجد والمرأة تداويها ولا امرأة تتعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء
او الوجع والهلاك فانه يستر منها كل شيء الا موضع تلك القرحة ثم يداويها الرجل ويغض
بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع . ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان
النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية . وللقابلة ان تنظر الى فرج المرأة عند الولادة لمكان
الضرورة . وكذا للحجام ان ينظر الى فرج البالغ عند الختان . واذا اراد الرجل ان يشتري جارية
يحل له ان ينظر الى شعرها وصدرها وثديها وعضدها وساقها وقدميها وان كان يشتهي لا يحل له
ان يمس اذا كان يشتهي او اكبر رأيه ان يشتهي وللجارية المرأة ان تغمز رجل زوج سيدتها
. وينبغي ان يختن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنوه وهو اصغر من ذلك فحسن . وان كان فوق
ذلك قليلا قالوا لا بأس به وابو حنيفة رح لم يقدر وقت الختان . قال الشمس الائمة الحلواني رح

وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى ان يبلغ. وللرجل ان يختن ولده الصغير ويحجمه ويداويه ويبط قرحه وجراحته ويقبض له الهبة ويشتري ويبيع ويؤاجر داره ويزوج امته. ولا يزوج عبده. والجد ووصي الاب ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام والخال ووصي الام وان كان في حجر الام فالام يقبض له الهبة ويؤاجر دابته وامته وعبده في الاستحسان ان لم يكن اقرب منه ولا من يعوله غيره وكذا الام. والملتقط اذا حجم اللقيط او ختنه او بط قرحه كان ضامنا اذا هلك لانه ليس بولي

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع كل الجلد قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصفا او دونه لا يكون ختانا. واذا لم يمكن مد جلدة الصبي ليقطع الا بتشديد وحشفته ظاهرة لو رآها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه الثقات واهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لم يشدد عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا والواجبات تسقط بالاعذار فالسنة اولى. وكذا المجوسي اذا اسلم وهو شيخ ضعيف اخبر اهل البصر انه لا يطيق الختان يترك. واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام كما يقاتلهم في ترك سائر السنن. واذا اغتسل الاقلف من الجنابة قال ابو بكر البلخي رح يجب عليه ايصال الماء تحت الجلدة كما يجب المضمضة والاستنشاق على الجنب وان توضأ ولم يوصل الماء تحت الجلدة جاز. ولا بأس للمرأة ان تحلق رأسها ان فعلت ذلك لعلة او شيء. ويكره الخصاء في بني آدم. ولا بأس بدخول الخصي على النساء ما لم يبلغ حد الحلم وقدر ذلك بخمسة عشر سنة. ولا بأس بخصاء السنور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء البهائم وكي الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا بأس بكي الصبيان لداء اصابه. ولا بأس بثقب اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم ينكر عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم واذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجدوا سبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الولد اربا اربا ولو لم يفعلوا
ذلك يخاف انه هلاك الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به. وان كان حيا لم يجز ان
يقطع الولد اربا اربا لان قتل النفس المحترم لصيانة نفس اخرى من غير تعد منه
وذلك باطل. واذا جومعت البكر فيما دون الفرج ودخل الماء فرجها فحبلت فدنا اوان
ولادتها قالوا يزال عذرتها ببيضة او بحرف دراهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون
واذا اسقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستبن شيء من خلقه لا تأثم ثم قال بعضهم ولا تأثم
فان المحرم اذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لان ذا اصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء
ثم فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا اسقطت بغير عذر الا انها لا تأثم اثم القتل وان
اسقطت بعدما استبان خلقه وجبت الغرة. المرضعة اذا ظهر بها الحبل وانقطع لبنها
وليس لاب الصغير ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح ان تعالج في
استنزال الدم ما دام الحمل نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له عضو وقدروا تلك
المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا لها افساد الحمل باستنزال الدم لانه ليس بادمي
فيباح لصيانة الادمي واذا عزل الرجل عن امرأته بغير اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا
في زماننا يباح لسوء الزمان. ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر
اولى. وعن محمد بن سلمة رح لا بأس بقتل النمل لانها من اهل الاذى. ويكره القاؤها في الماء
. وقال ابو بكر الاسكاف رح ان اذاك فاقتلها والا فلا تقتلها وقال الفقيه ابو الليث رح
لا يباح قتلها ما لم تبتدأ بالاذى وقد كان نملة قرصت نبيا فامر ببيت النملة فاوحى الله تعالى اليه
هلا نملة واحدة يعني هلا قتلت النملة التي اذتك خاصة. ولا بأس بشق المثانة اذا كان
فيها حصاة. وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة
ونحوها من العلل ان قيل قد ينجو وقد يموت او ينجو ولا يموت تعالج. وان قيل لا ينجو اصلا

لانه اوصى بان يترك . ويباح قطع اليد الاكلة رجل له سلعة او خراج فاراد ان يستخرجه فيخاف
منه الموت قال ابو يوسف رح ان كان فعل الناس نجاة فلا بأس بان يفعل لانه يكون معالجة ولا يكون
تعريضا للهلاك وفي الفتاوى . اذا اراد ان يقطع اصبعا زائدة او شيئا آخر قال ابو نصر
رح ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه تعريض النفس للهلاك
. وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك رجل او امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده
قال بعضهم لا يضمن لانه معالجة ولهما ولاية المعالجة . ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك
كان ضامنا لعدم الولاية . وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع واو حدث بها
في يده كان ضامنا . والمختار هو الاول الا ان يخاف التعدى او وهنا في اليد . رجل وقت لتقليم
اظافيره او لحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى
يوم الجمعة تأخيرا فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز
الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاذه الله تعالى من البلايا الى الجمعة
الاخرى وزيادة ثلثة ايام واذا قلم اظافيره او جز شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر
المجزوز فان رمى به فلا بأس به . وان القاه في الكنيف او في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث
داء وينبغي ان يأخذ الرجل من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير
مثل الحاجب وان اضطرب الولد في بطن امرأة حامل قد ماتت يشق بطنها من الجانب الايسر
واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذلك كان عليه قيمته ولا يشق
بطنه لان حرمة المال دون حرمة النفس . رجل له كلب عقور يعض كل ما مر عليه فلاهل
القرية ان يقتلوا هذا الكلب . وهل يجب على صاحبه ضمان ما عض قالوا ان لم يتقدموا عليه
قبل العض لا يضمن . وان كانوا تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بمنزلة الحائط المائل

ذلك من الشارع وينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة اذا دخلت ارض الغير وافسدت الزرع لا يضمن
صاحبها اذا لم تدخل بارسال صاحبها في الزرع ولا يضاف فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسال
فينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن صاحبه مرسلا. قرية فيها كلاب كثيرة يتضرر بها اهل القرية يؤمر
لصاحب الكلاب بقتل الكلاب فان ابوا رفعوا الامر الى القاضي حتى يأمرهم بذلك لان سبيله
منصوب لدفع الضرر. ولا ينبغي للرجل ان يتخذ في داره كلبا الا كلبا يحرس ماله او يصيد به
فان امسكه في داره بغير حاجته لم يكن للجيران حق المنع وان ارسله في السكة كان لهم حق
المنع. فان امتنع عن ذلك رفعوا الامر الى القاضي. وكذا اذا امسك دجاجة او جحشا او عجلا
في الرستاق فهو على هذا. والهرة اذا كانت موذية لا تضرب ولا تعرك اذنها ولا تحرق ولكنها
تذبح بالسكين. ويكره قتل النملة بكل حال ويكره احراقها واحراق العقرب بالنار فان طرح
القملة حية لا بأس به والادب ان يقتلها. ولا بأس بالقاء الفيلق في الشمس ليموت الدود لانه
لان فيه منفعة الآدمي فهو بمنزلة القاء السمك في الشمس. ومما يتصل بقبلة
المحارم ابن كبير قبل امرأة ابيه عن شهوة وهي ابنة خمس سنين او ست سنين قال ابو بكر
البلخي رحمه الله لا تحرم على ابيه لانها غير مشتهاة وان اشتهاها الابن لا يعتبر فقيل له لو كانت
المرأة كبيرة خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها قال تحرم على ابيه. والمرأة اذا ادخلت
ذكر صبي في فرجها والصبي من اهل الجماع قال محمد بن سلمة رحمه الله هذا لا يكون الا عن اشتهاء
يعني تحرم على ابيه. رجل قدم من السفر فاراد ان يقبل اخته وهي صبية قالوا ان كان يخاف
على نفسه لا يجوز. رجل مس شعر امرأة عن شهوة قال ابو نصر رحمه الله لا يثبت حرمة المصاهرة وانما
في الشعر المسترسل والله اعلم بالصواب

باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة وما لا يكره

وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحرمة وما لا يقبل

لبس الحرير المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيرها. وكما يكره في حق البالغ يكره الباس الصبيان
الذكور ويكون الاثم على من البسهم. وانما حرم لبس الحرير لما روى ابو هريرة عن ابي سعيد
الخدري رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحرير لباس اهل الجنة فمن لبسه
ثمة في الدنيا فلا يلبس منه في الاخرة. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا بأس بلبس الحرير في الحرب اذا كان
الثوب سداه غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه في غير الحرب
عندهم وجاز لبسه في الحرب. واما ما كان سداه حريرا ولحمته غير حرير كالعتابي والخز
والملحم جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو حنيفة رح لا بأس بافتراش الحرير والديباج
والنوم عليهما. وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن
فيها تماثيل. وقال ابو يوسف ومحمد رح يكره جميع ذلك وروى بشر عن ابي يوسف عن
ابي حنيفة رح انه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير اذا كان اربعة اصابع او دونها
ولم يحك فيه خلافا. وذكر شمس الائمة السرخسي رح في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع
لم يقدر. وعن ابي حنيفة رح انه قال لا بأس بالفراء كلها من سباع او غيرها الذكية والميتة
فيه سواء قال دباغه ذكوته وكذا الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والحافر
والخضاب بالحناء والوسمة حسن. ولا يخضب يد الصبي ولا رجله. ولا بأس به للنساء
ولا بأس بلبس الخز للرجل اذا كان لحمته غير حرير. ويكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ
بالعصفر والزعفران والورس. ويكره الشرب والادهان في آنية الذهب والفضة وكذا
المجامر والمكاحل والمداهن. وكذا الاكتحال بميل الذهب والفضة وكذا السرير والكرسي
اذا كانت مفضضة او مذهبة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذهبا وكذا الركاب
واللجام وقال ابو حنيفة رح لا بأس بالشرب في الآنية المفضضة والمذهبة اذا وضع فاه
على العود وفي الكرسي والسرير يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس

بان يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وان ينقش المسجد بماء الذهب والفضة من ماله فان الكعبة مزخرفة بماء الذهب والفضة مستورة بالوان الديباج والحرير. ولا بأس بان يجعل المصحف مذهبا او مفضضا او مضببا. وعن ابي يوسف رحمه الله انه كره جميع ذلك. واختلفوا في قول محمد رح. ولا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحمائل السيف بالفضة في قولهم. ويكره ذلك بالذهب عند البعض. وهذا اذا كان يخلص منه الذهب والفضة. اما التمويه الذي لا يخلص منه الذهب والفضة لا بأس به عند الكل. ولا بأس بمسامير ذهب او فضة. ويكره الباس منه. ولا بأس بان يتخذ من كف في خنصر خاتم ذهب او فضة والنساء فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والاواني من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال. ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ. ويكره الاكل على خوان من ذهب او فضة. ولا رخصة للرجال فيما يتخذ من الذهب والفضة مفضضا او مذهبا ما خلا الخاتم من الفضة وحلية السيف والسلاح لرخصة جاءت فيه. ويكره ان يتوضأ في طست من الذهب او الفضة وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب او فضة ولا بأس بمسمار الذهب في فص خاتم رجل في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بان يستوثق الابيت بالسود ونحوها اللحر والبرد. واذا تحركت ثنية الرجل ولم الا انه يخاف سقوطها فشدها بذهب او فضة لا بأس به وليس هذا كالحلي وان سقطت الرجل قال ابو حنيفة رح يكره ان يعيدها ويشدها ولكن يأخذ من شاة ذكية ويشدها مكانها وقال ابو يوسف رح لا بأس بان يشد ثنيته في موضعها وليس هذا كسن ميت. وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك سن الرجل فشدها بذهب قال محمد رح لا بأس به. وهو قول ابي حنيفة رح الاول. وقال الآخر يشدها بالفضة لا بالذهب. واختلفوا في قول ابي يوسف رح وكان ابو حنيفة لا يرى بأسا بشدها بالفضة

اذا سقط سنه لا بأس بان يتخذ سنا من فضة ويكره ان يتخذ من ذهب ولا يتختم الرجال الا بالفضة
اما لا يتختم بالذهب للحديث المعروف وكذا التختم بالحديد لانه خاتم اهل النار وكذا
الصفر لقوله عليه السلام تختم بالورق ولا تزده على مثقال فظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة
التختم بالحجر الذي يقال له يشم والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر
بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالعقيق ثم التختم بالفضة
انما يباح لمن يحتاج الى الختم كالقاضي والسلطان ونحوهما اما عند عدم الحاجة فالترك
افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون الفص الى بطن الكف لا الى ظهر الكف ثم يجعله
في اليد اليسرى في زماننا رجل هدم بيتا مصورا من تماثيل الطيور والادمي بالاصباغ
قال محمد رح يضمن قيمة البيت واصباغه غير مصور بمنزلة ما لو احرق بربطا لانسان
فانه يضمن قيمة العود وان كسره لا يضمن شيئا لانه لم يستهلك الحطب والخشب ولا بأس
للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر ويكره ان تصل شعرها بشعر غيرها ولا بأس
للتاجر حلق شعر جبهة الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة
لا يستحب ان يفعل ذلك وروي عن ابي حنيفة رح قال حلقت رأسي بمكة فخطأني الحجام
في ثلثة منها اني جلست مستدبرا فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال الايمن واردت
ان اذهب بعد الحلق فقال ادفن شعرك فرجعت ودفنته ولا بأس بدخول الدناة في الحمام
اذا دخل بمئزر ويكره غمز الاعضاء في الحمام لان الخادم ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان
ذلك لضرورة لا بأس ولا بأس بكون المولى راكبا والغلام يمشي معه اذا كان الغلام يطيق
القضاء
ذلك فان كان لا يطيق يكره الرجل اذا كان في بيت اصابته الزلزلة لا يكره له ان ينتقل الى
ويفر خلافا لما قاله بعض الناس بل يستحب الفرار لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بحائط مائل فاسرع المشي قيل له اتفر من قضاء الله تعالى قال [illegible]

فرارًا من قضاء الله تعالى بقضائه ولا بأس بالاكتحال يوم عاشوراء بل هو مستحب
لقوله عليه الصلاة والسلام من اكتحل يوم عاشوراء بالاثمد المروح لم ترمد عيناه ابدا
واذا ماتت المرأة في رجال ليس لهم امرأة لم يغسلوها وان كانوا محارم ولكنها ييممها (لمصلحة)
فان كان من يممها محرما لها يممها بغير خرقة وان لم يكن لها محرم يممها بخرقة يلفها
على كفه والرجل اذا مات في نساء ليس معهن رجل يممنه على ما بينا الا ان من يممه ان كانت
حرة تيممه بخرقة تلفها على كفها وان كانت مملوكة تيممه بغير خرقة وامته وامة غيره في ذلك
سواء وان كان معهن رجل الا انه كافر علمنه الغسل ليغسله وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كافرة
علموها الغسل لتغسلها وان كان معهن صبي لم يبلغ حد الشهوة علمنه غسل الميت ليغسل الرجل

فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

مسافر حضرته الصلاة ولم يجد ماء الا في اناء فاخبره رجل انه نجس قال في الكتاب ان كان
المخبر عدلا ليس له ان يتوضأ بذلك الماء وان كان فاسقا فله ان يتوضأ بذلك الماء لان
الطهارة في الماء اصل فيتمسك بالاصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق
بخلاف ما اذا اخبره فاسق في المعاملات فان ثم يجوز الاخذ بقول الفاسق لمكان الضرورة
وان كان المخبر بنجاسة الماء مستورا فالمستور فيه بمنزلة الفاسق في ظاهر الرواية وروى
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المستور فيه كالعدل والمأخوذ ظاهر الرواية لان العدالة شرط
وما كان شرطا لا يكتفى بوجوده من حيث الظاهر كمن قال لعبده ان لم تدخل الدار اليوم
فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المولى دخلت كان القول قول المولى
وان كان الظاهر يشاهد للعبد فان كان المخبر بنجاسة الماء عبدا ثقة فالعبد
بمنزلة الحر العدل كما في رواية الاخبار وان كان المخبر بنجاسة الماء امرأة حرة
او امة فالمرأة بمنزلة الرجل كما في رواية الاخبار والامة الثقة بمنزلة الحرة

فان اراق الماء ثم تيمم كان ذلك احوط، وان كان اكبر رايه ان المخبر بنجاسة الماء
كاذب فانه يتوضأ ولا يتيمم وان كان المخبر بنجاسة الماء رجلا من اهل الذمة لا يقبل قوله
فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الي ان يريق الماء
ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلوته، وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه
صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر
ليس من اهل الشهادة على المسلم، ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبيا او معتوها
يعقلان ما يقولان قال فهو كذلك، من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي
كالبالغ اذا كان مرضيا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط منه اعتبار الذكورة والحرية
ويكون هو كالبالغ كما في المعاملات، والاصح ان مراده العطف على الذمي فان خبر
الصبي والمعتوه في هذا كخبر الذمي لانه ليس لهما ولاية الالزام، ولو ان رجلا دخل
على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له رجل
ثقة منهم عرفه هو هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا شراب خالطه خمر فقال الذين
دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم فان كانوا عدولا لا يلتفت
هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالحرمة، وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك
الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان المخبر بالحرمة حرا او مملوكا ذكرا
او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه
يأخذ بقولهما وان كان في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك باكبر رايه فان لم يكن له راي
واستوى الحالان عنده فلا بأس بان يأكل في ذلك ويشرب ويتوضأ منه وان كان الذي اخبر
بانه حلال مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حرام حرا واحدا فلا بأس باكله لان في الخبر الديني الحر والمملوك سواء
فيترجح قول الاثنين وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال حرا واحدا ثقة لا يأكله

قوله المثنى. رجل تزوج امرأة فاخبره مسلم ثقة رجل او امرأة انهما ارتضعا من امرأة
واحدة قال في الكتاب احب الي ان يتنزه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها
ولا يثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان او رجل وامرأتان. وعلى قول
الشافعي رح يثبت حرمة الرضاع بشهادة الاربع من النساء وانما يتنزه احتياطا لاتيان
حرمة الوطي فيطلقها كيلا تبقى معلقة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بعده
وان كان المسمى اكثر من مهر المثل يستحب لها ان لا تأخذ منه شيئا قبل الدخول وبعد الدخول
يستحب لها ان تبرأ الزوج عما زاد على مهر المثل اذا كان المسمى اكثر من مهر المثل لان الزيادة
انما تجب بحكم النكاح وذلك محتمل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان ملك النكاح لم يبطل
بهذه الشهادة. وكذلك رجل اشترى جارية فاخبره عدل ثقة انها حرة الابوين
او انها اخته من الرضاع فان تنزه عن وطيها فهو افضل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان
ملك اليمين لم يبطل بهذه الشهادة. مسلم اشترى لحما وقبضه فاخبره مسلم ثقة
انه ذبيحة المجوسي فانه لا ينبغي للمشتري ان يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر اخبره بحرمة
العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فتثبت بخبر الواحد. واما
بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فيثبت
الحرمة مع بقاء الملك. بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت
الحرمة المؤبدة. فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبتت الحرمة مع بقاء
ملك اليمين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عن البائع اذا لم يبطل البيع ولو ان
لم يشتر اللحم ولكن الذمي كان اللحم في يده اذن له بالتناول فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسي لا يحل له ان يأكل لانه اخبره
بالحرمة من الله تعالى فيثبت الحرمة. ولو ان اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن او ملكه بسبب آخر من هبة او
او هبة اخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل له تناوله. ولو ان رجلا ملك طعاما او جارية بميراث او بيع

او هبة او سبب من الاسباب ثم اخبره مسلم ثقة ان هذا لفلان بن فلان بن فلان الفلاني
غصبه منه البايع او الواهب او الميت قال احب الي ان يتنزه فلا ياكل ولا يشرب ولا يتوضأ
ولا يطأ الجارية لان بخبر الواحد العدل يثبت الريبة فيتنزه وان لم يتنزه كان في سعة
من ذلك لان المخبر ما اخبر بحرمة العين وانما اخبر ان من يملك منه كان غاصبا وهو مكذب
في هذا الخبر شرعا لان اليد دليل الملك فلهذا قال ان تنزه كان افضل وان لم يتنزه كان في سعة
ذلك وكذا لو ان رجلا في يده طعام فاذن لغيره بالتناول واخبره ثقة ان هذا الطعام والشراب
غصبه في يده من فلان والذي في يده يكذبه ويزعم انه له ان تنزه كان افضل وان لم يتنزه كان
الريبة
في سعة من ذلك وكذا ان لم يكن الذي في يده ثقة لان اليد دليل الملك والمخبر اخبر با
[illegible] المغصوب منه وقول الواحد يجعل حجة في حقوق العباد في حكم التنزه لا في حكم بطلان
يكن
الملك. وكذا لو كان ماء وهو في سفر ولم يجد ماء غير ذلك فانه يتوضأ به ولا يتيمم هذا اذا لم
الذي في يده ثقة. فان كان عدلا ثقة وزعم انه لم يغصبه [illegible] نازع فيه
قال الفقيه ابو جعفر رح هاهنا لا يتنزه بخلاف ما اذا كان فاسقا [illegible] هذا
والاول سواء يتنزه وهو الصحيح لان ذا اليد وان كان عدلا فهو يدفع الغصب عن نفسه
فلا يعارض قوله قول المخبر في حكم التنزه. ولو ان رجلا اراد ان يشتري لحما فقال له رجل عدل
لا تشتر فانه ذبيحة مجوسي وقال له القصاب انه ذبيحة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه
ابو جعفر رح ان السامع يتحرى فان لم يقع تحريه على شيء [illegible] الاباحة الاصلية
وعلى قول المشايخ رح لا يشتري ويأخذ بقول من اخبر انه ذبيحة مجوسي لان [illegible]
[illegible] البايع بقول المخبر انه ذبيحة مجوسي والبايع يدفع [illegible] عن نفسه [illegible]
فلا يأخذ بقول البايع. وقال شمس الائمة السرخسي [illegible] شيخنا الامام رح يقول اذا اتى
الصبي بقالا بفلوس ليشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك [illegible]

ونحو ذلك لا بأس للبقال ان يبيع منه، وان طلب منه الزبيب والجوز وما ياكله الصبيان
عادة ينبغي ان لا يبيع منه لانه كاذب فيما يقول ظاهرا وان قال الصغير هذا لي وقد اذن لي
ابواي ان اهبه لك او اتصدق به عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لو اذن
للصغير بهذا التصرف لا يصح اذنه بخلاف ما لو قال هو لابي بعثه اليك على يدي هدية
او صدقة فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك منه، وكذا الفقير اذا اتاه عبد او امة بصدقة
من المولى. ولو ان رجلا عرف جارية لرجل ويزعم انها له يدعي والامة تصدقه في انها له
ثم راى الجارية في يد رجل آخر يقول ان هذا الذي في يدي كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك
كان يدعي انها له والجارية تصدقه في ذلك الا ان الجارية كانت لي وانما امرت فلانا بذلك
لامر خفته وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع ان يشتريها
منه لانه اخبر بخبر يحتمل الصحة، وان كان في اكبر راي السامع ان الذي في يديه الجارية كاذب
فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته لان اقرار ذي اليد
انها كانت في يد فلان وفلان يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فاذا كان في اكبر رايه
انه كاذب فيما يقول انها لي لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولو لم يقل ذو اليد ذلك
ولكنه قال هي لي ظلمني فلان وغصبها مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته
ولا صدقته كان الذي في يديه ثقة او لم يكن ثقة بخلاف ما اذا ادعى الغصب واما اقر بالتلجية
لان الغصب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في التلجية ما اخبر بخبر مستنكر يقبل قوله
اذا كان ثقة، فان قال الذي في يديه كان فلان ظلمني وغصبها مني ثم رجع عن ظلمه فاقر بها
لي ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية لانه اخبر بخبر
مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ
وكذا لو قال غصبنيها فلان فخاصمته الى القاضي فقضى القاضي لي بها ببينة

اقتهنا او بنكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله اذا كان ثقة لان الخبر به
مستقيم وهو اثبات الملك بالحجة وانما شرط ان يكون ثقة لان كلامه انها كانت بيد
فلان اقرار لفلان بالملك ظاهرا وان كان المخبر كاذبا في اكبر راى السامع فانه لا يشتريها
منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله . وان قال قضى لي بها القاضي فاخذتها .
منه ودفعها الي او قال قضى القاضي بها لي فاخذتها من منزله باذنه او بغير اذنه
ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله . وان قال قضى لي بها بجحد القضاء فاخذتها منه لا ينبغي
ان يقبل قوله . وان كان ثقة لانه لما جحد القضاء كان اخذه في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو
قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جحد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل
قوله لان القول قول الجاحد في الشرع . ولو ان رجلا قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدته
الثمن وقبضتها بامره وهو مامون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر ان فلانا ذلك
جحد هذا البيع وزعم انه لم يبع منه شيئا والقائل الثاني مامون ثقة ايضا فانه
لا ينبغي للسامع ان يقبل قوله وان يشتريها منه لان الاول لو اخبر ان فلانا يجحد
الشراء لا يكون للسامع ان يشتري منه . فكذا اذا اخبر غيره بالجحود . وان كان
المخبر الثاني غير ثقة الا ان في اكبر راى السامع ان الثاني صادق فكذلك وان كان
في اكبر رايه انه كاذب فلا باس بان يشتريها منه اذا لم يكن المخبر الثاني ثقة
وان كانا جميعا غير ثقة وفي اكبر راي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها
منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة . رجل راى عينا في يد رجل
وقد علم انه لغيره فقال له ذو اليد انا ملكته من فلان ذلك بسبب من هذه الاسباب او قال
فلان ذلك وكلني ببيعه فانه يحل له ان يشتري منه والقياس ان لا يحل لانه
متهم في جر المنفعة الى نفسه وانما حل له ان يشتريه منه

احسانا لمكان الضرورة فانا لو شرطنا لاباحة الشراء منه وقبول قوله اقامة الشاهدين
يضيق الامر على الناس. وهذه الضرورة معدومة فيما اذا اخبره عدل على خلاف ذلك
. ولو ان رجلا في يديه جارية تقر بالرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية
التي في يد فلان امة لفلان اخر غصبها منه الذي في يديه والتي في يديه يجحد ذلك ويقول هي
لي والذي في يديه غير مامون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها
ووطئها كان في سعة من ذلك لان المخبر فيما اخبر بالغصب مكذب شرعا فكان للسامع
ان يشتري. والاحوط ان لا يشتري. ولو اخبره مسلم ثقة انها حرة الاصل او اخبره انها
كانت امة لذي اليد اعتقها فهذا والاول سواء. وان اشتريها كان في سعة من ذلك
لان ملك الانسان لا يبطل بقول الواحد. وان لم يشتر كان اولى. ولو كانت الجارية
لرجل فاخذها رجل اخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها للاول ان يشتري
من الذي في يديه حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وانتقلت الى ذي اليد بسبب
صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذا اليد فقال ذو اليد اشتريتها منه او وهبها
لي او تصدق بها علي او قال وكلني ببيعها فان كان ذو اليد ثقة فلا باس بان يقبل قوله
ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في اكبر رأيه انه صادق فكذلك لان قول
المخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول اخر. وان لم يكن عدلا وكان في اكبر
رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه. وكذا لو لم يعلم ان ذلك
الشيء لغير الذي في يديه الا ان الذي في يده اخبره انه لغيره وان ذلك الغير وكله
بالبيع او باعه منه او وهب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم
ان كان المخبر ثقة. وان كان غير ثقة لكن في اكبر رأيه انه صادق فكذلك. وان كان في اكبر
رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه. وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك

الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه وان يقبل هبته . وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك
يستوي فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يديه ممن كان مثله لا يتملك
مثل ذلك العين . كما لو رأى درة متقومة في يد فقير او رأى كتابا في يد جاهل لم يكن
في ابائه من هو اهل لذلك فيكون الافضل ان يتنزه ولا يشتري . وان اشتراه او قبل هبة
وهو لا يعلم انه لغيره قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك
شرعا فكان المشتري معتمدا على دليل شرعي وانما علقها بالرجاء لان في وهم كل واحد ان
مثله لا يملك هذا العين . وان كان الذي اتاه به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك . فان سأله فاخبر ان مولاه قد اذن
له فيه وهو مأمون ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان غير ثقة فان كان اكبر رأيه انه صادق
فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري
منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم
يترجح جانب الصدق . وكذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه مأذون
له في بيعه او ان فلانا بعث على يديه هبة او صدقة فان كان اكبر رأيه انه صادق
وسعه ان يصدقه لان بعث الهدايا على يد المماليك والصبيان معتاد من الرجل
يبعث الهدايا الى المعلم على يد الصبي . وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل
قوله . رجل قدم بلدا باعيان وطعام وجواري وقال انا مضارب فلان او انا مفاوضه
او وكيله كان للناس ان يشتروا منه . وكذا العبد اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن
له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه . ولو ان رجلا تزوج امرأة
لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطأها اذا كان
ثقة عنده او كان في اكبر رأيه انه صادق . وكذا رجل دخل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه

او ما دونه يشد نحوه وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه
يحكم رأيه فان كان في اكبر رأيه انه لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب المنزل
يخاف انه لو زجره او صاح به بادره بالضرب كان لصاحب المنزل ان يقتله. وان كان اكبر
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله والعمل في هذه المسائل
باكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى اكبر الرأي بالدلائل عليه بان يحكم زيه وهيئته
او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص
وان عرفه بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. ولو قال
لغيره ان فلانا امرني ببيع جاريته التي في منزله وبدفعها الى مشتريها كان للسامع ان
يشتريها منه وان يقبض الجارية من منزل مولاها اذا دفع المشتري الثمن الى بائعها
ان كان البائع ثقة او غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق. فان وقع في قلبه انه كاذب
ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا ينبغي له ان يشتري حتى يسأل مولاها. وان وقع في قلبه
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان اكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين. وان قبضها
ووطئها ثم وقع في اكبر رأيه ان البائع كاذب فيما قال يعتزل وطئها حتى يتعرف خبرها وان كان
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهدا عدل ان مولى الجارية امره ببيعها ثم حضر المولى
وجحد الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه
المولى الى القاضي لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهدا عند القاضي يقضي القاضي
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهدا عند المشتري. ولو ان القاضي قضى لمولاها لا يسع
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان يمسكها لان شهادتهما لم تكن
ملزمة وقضاء القاضي ملزم. رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاخبره مخبر انها
قد ارتدت فان كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق

المخبر ويتزوج اربع نسوة سواها لان هذا خبر بامر ديني وهو حل نكاح اربع سواها وهذا
خبر غير ملزم اياه شيئا فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن المخبر ثقة وفي اكبر رأيه انه صادق
فكذلك وان كان في اكبر رأيه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يعمل
اكبر الرأي. ولو ان مخبرا اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها
ان تتزوج بزوج اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج
بزوج اخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة
المرأة. وذكر شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان لها ان تتزوج اخر لان المقصود من هذا
الخبر وقوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الا ترى
ان الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة
صغيرة فاخبره انسان انها ارتضعت من امه او اخته مع هذا الخبر. ولو اخبره انسان انه
تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهدا عدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوما
بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثم اخبر بامر عارض غير مستنكر فان شهد عنده
شاهدا عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها
زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فاتاها
بكتاب من زوجها بالطلاق وهي لا تدري ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان اكبر
رأيها انه حق فلا بأس بان تعتد وتتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان
فاسدا وان زوجها كان اخا لها من الرضاع او كان مرتدا لم يسعها ان تتزوج بقوله
وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر. وكذلك امرأة قالت لرجل طلقني زوجي ثلثا

وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا
المطلقة ثلثا اذا قالت لزوجها انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر ودخل بي الزوج
ثم طلقني وانقضت عدتي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء
العدتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع في قلبه
انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر. قال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي رح في هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حللت لك
لا يحل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحل للزوج
بمجرد النكاح الثاني. قال بعضهم تحل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حللت لك
حتى تفسر. جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت
لقيها رجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت
مملوكة لذي اليد لان اليد ثمن لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.
ولو قالت كنت امة له فاعتقني فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة
لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك. وكذا المرأة
الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير
الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر. ولو
قالت طلقني بعد النكاح او ارتد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها
لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت ببطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت
بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ وغير ذلك فان كانت ثقة عنده
او لم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها
والله اعلم

فصـــل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والتعاويذ وما يرجع الى الامور الدينية

رجل اراد ان يتعوذ قال الفقيه ابو جعفر رح احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ليكون موافقا للقرآن . ولو قال اعوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله السميع
العليم يجوز . وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقرأة . رجل سمع رجلا يقرأ القرآن
ويلحن في القرأة فانه لا ينبغي للقارئ ان يلحن ويتعلم الصواب . فاما السامع ان
علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب يغضب القارى او يدخل عليه وحشة
فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما ١
عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله
او ما اشبه ذلك او الفقاعي يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله على محمد
قالوا يكون اثما . بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام
فانه يثاب على ذلك . وكذا الغازي اذا قال كبروا يثاب عليه لان الفقاعي والحارس
ياخذ بذلك عوضا . رجل جاء الى التاجر ليشتري منه ثوبا فعند فتح المتاع قال سبحان
الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه
كره . رجل دعى بدعاء وقلبه ساه فان كان دعاؤه على الرقة فهو افضل . وكذا ان كان
لا يمكنه ان يدعو الا وهو ساه فالدعاء افضل من ترك الدعاء . ويكره ان يقرأ
القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات . وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ
في بيت الخلاء . واذا قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يؤنسهم صوت القرآن
فانه يقرأ . فان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسمع قرأة القرآن حيث كانت . قوم يقرؤن
القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والاشراف

فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم ابوه او استاذه الذى علمه العلم جاز له
ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغى له ان
يقول فى هذا الموضع الحمد لله . ولو اكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ
الامام اسمعيل الزاهد لا بأس به . رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم
ذلك ليس بشيء والصحيح انه لا بأس لورود الاثر فيه . رجل سمع اسما من اسماء الله تعالى
يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله
عليه وسلم فانه يصلى عليه . فان سمع مرارا فى مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم
لا يجب عليه ان يصلى الا مرة . وقال بعضهم يصلى فى كل مرة رجل يقرأ القرآن فسمع اسم
النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطفى رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قرأة
القرآن على النظم والتاليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من
القرأة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصل فلا شيء عليه .
ولو سمع القارئ الاذان فالافضل له ان يمسك عن القرأة ويسمع الاذان اذا سلم
رجل على القارئ لا ينبغى له ان يسلم على القارئ كيلا يشغله ذلك عن القرأة فان سلم
عليه فقال بعضهم لا يجب رد السلام على القارئ وقال بعضهم يجب وهو اختيار
الفقيه ابى الليث رح . ويكره ان يصلى على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على
فلان . ولو جمع فى الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه
جاز لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم رجل سلم على من كان فى الخلاء يتغوط ويبول
لا ينبغى ان يسلم عليه فى هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام
بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا
. وقال محمد رح عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا يشمت العاطس. واذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام. السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة. واذا اتى الرجل باب دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل سلم او لا ثم يتكلم. وان كان في الفضاء يسلم او لا ثم يتكلم. رجل كان جالسا مع قوم فسلم عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عمن سلم عليه. قيل ان سمى رجلا فقال السلام عليك يا زيد مثلا فرد عليه عمرو لا يسقط رد السلام عن زيد. وان لم يسم وقال السلام عليك واشار الى رجل فرد غيره سقط السلام عن المشار اليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال ابو بكر الاسكاف رح اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقيل له لو كان المردود عليه اصم ماذا يصنع قال ينبغي ان يريه تحريك الشفة. اذا سلم اليهودي او النصراني او المجوسي على مسلم قال محمد رح يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لحديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وانما يكره ان يبتديهم بالسلام. اما اذا ابتدا الكافر فلا باس بان يرد عليه ولكن لا يزيد على قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يروا باسا بالسلام على اهل الذمة. والصحيح هو الاول. هذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان كان فلا باس بالسلام عليه. ويكره للمسلم ان يصافح الذمي. واذا قال المسلم للذمي اطال الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه انه يطيل بقاءه لعله يسلم او يؤدي الجزية عن ذل وصغار فانه لا باس به لان هذا دعاء له الى الاسلام او المنفعة للمسلمين. الفارس مع الراجل اذا التقيا ينبغي للفارس ان يسلم اولا. وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا يسلم الرجل اولا. وان سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وان كانت شابة

رد ما يبلغ نفسه . والرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس . متعلم
معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه فنام وتوسد
الخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره . ويكره تصغير
المصحف وان يكتب بقلم دقيق روي ذلك عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف
ومحمد رحمهم الله . وكان ابو حنيفة رح يكره النقط والتعاشير في المصحف ومشايخنا
رح لم يروا في زماننا بأسا بذلك ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا
يرجى ان يجوز ذلك . وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل
امسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأثم بل يرجى له الثواب
ولو امسك الخمر في بيته للتخليل جاز ولا يأثم . ولو امسك شيئا من هذه المعازف والملاهي
يكره ويأثم وان كان لا يستعملها لان امساك هذه الاشياء يكون للهو عادة . كاغذ
فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسكاف رح يكره
سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه . بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس
به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا . ويكره لمن لا يكون على الطهارة ان يأخذ فلوسا
عليها اسم الله تعالى . ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ما بدا له من اسماء الله
تعالى نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل او بالله او نعم القادر بالله فانه لا بأس به
رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون
بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن كمن سبح الله تعالى في السوق
ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهذا
افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق . وان سبح على وجه الاعتبار يؤجر على
ذلك وان سبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما وينبغي للمصلي ان يدعو

في صلوته بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس . اما
في غير الصلوة يدعو بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بالرقة
. رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين
او يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي لمن حضره ان يقول يرحمك الله ثم يقول العاطس
غفر الله لي ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس
رجل في غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله قالوا تفسد صلوته ان اراد به
الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوته لانه خطاب وجواب ولو عطس
المصلي فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولكم كان جوابا تفسد
صلوته . وينبغي لمن كان بحضرة العاطس ان يشمت العاطس اذا تكرر عطاسه
في مجلس الى ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلث مرات فا العاطس يحمد الله تعالى
في كل مرة ومن كان بحضرته ان شمته في كل مرة فحسن وان لم يشمته بعد الثلث
فحسن ايضا رجل راى رؤيا اعجبه ينبغي ان يحمد الله تعالى لان ذلك نعمة فيشكر
ثم ان شاء قصها على من يثق به وان شاء لم يقص . ولو قال رجل رايت الله تعالى
في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رح هذا
الرجل شر من عابد الوثن . وهذه المسئلة اختلف فيها مشايخ بخارا وسمرقند
. قال مشايخ سمرقند رح رؤية الله تعالى في المنام باطلة لا تكون لان ما يرى في المنام
لا يكون غير المرئي بل هو خياله والله تعالى منزه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة
احسن . واذا ماتت المرأة حاملا فدفنت ورويت في المنام انها قالت ولدت لا ينبش
قبرها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يد غيرهما . قال
بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به . والاولى ان لا يقبل

ويكره المعانقة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية دون العبادة
لا يكون ذلك كفرا اصله امر الملئكة بسجود ادم صلوة الله عليه وسجود اخوة
يوسف عليه السلام. ولو قال للمسلم اسجد الملك والا قتلناك قالوا ان امره بذلك
للعبادة فالافضل له ان لا يسجد كمن اكره على ان يكفر كان الصبر افضل وان امره
بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد. رجل دعاه الامير فساله عن
اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكروه فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف
الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اتلاف عضو ولا يخاف عليه ماله
فان خاف ذلك فانه لا بأس به. واذا سال الرجل غيره الاخبار المحدثة في البلد قال
بعضهم يكره الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكره الاستخبار ويكره الاخبار
. والصحيح انه لا باس بالاخبار ايضا ليكون عالما بالمصالح. امرأة ارادت ان
تصنع تعويذا ليحبها زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك
حرام لا يحل. ولا باس بوضع الجماجم في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين
حق تصيب المال والادمي والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بالاثار
. واذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجماجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع
يقع بصره اولا على الجماجم لارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضر لما روي
ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث وانا
نخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجماجم ويكره
كتبة الرقاع في ايام النيروز والصاقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى
واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساطا او مصلى كتب عليه في النسيج الملك
لله يكره استعماله او بسطها والقعود عليها. ولو قطع الحرف من الحرف او خيط

على بعض الحروف حتى لا يبقى الكلمة متصلة لا يزول الكراهة لان الحرف المفرد حرمة
وكذا لو كان عليها الملك لا غير او كان الالف وحدها او كان اللام وحدها.
وحكي ان بعض الائمة راى شبانا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابو
جهل فنهاهم عن ذلك ثم مر بهم وقد قطعوا الحروف فنهاهم ايضا وقال انما نهيتكم
في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف. خرقة فيها دراهم روى ابن
سماعة عن محمد رح في النوادر انه لا باس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن
على وضوء ولا باس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة من المجوسي لان في
ذلك اذلالا لهم. اسكاف امره انسان ان يتخذ له خفا مشهورا على زي المجوسي
او الفسقة وزاد له في الاجرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك. وكذا الخياط اذا امره ان
يخيط ثوبا على زي الفساق. ويكره بيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم انه
يشتري للبس. فقير اجر نفسه من كافر ليعصر له العنب فيتخذه خمرا كره له ذلك
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر. ولو ان مسلما اجر نفسه ليبني في الكنيسة
ويعمرها لا باس به لانه لا معصية في عين العمل. فان اجر نفسه من نصراني ليضرب
الناقوس كل يوم بخمسة دراهم وفي عمل اخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي
له ان يواجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل اخر. واذا استوجر لغسل الميت
قالوا لا اجر له. وكذا لو استوجر لحمل الميت. ولو استوجر لحفر القبر ولدفن الميت
كان له الاجر. قالوا انما لا يجب الاجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمه احد يحمل الجنازة
بغير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة واذا استوجر
لضرب الطبل فان كان للهو لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للغزو
والقافلة جاز لانه طاعة. وما اخذ المطرب والمغني ان اخذ من غير شرط يباح

له . وان اخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على الرد

على صاحبه تصدق به رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع

ويكتب في التعويذ التورية والانجيل والقرآن ويأخذ مالا ويقول

ادفع التعويذ هدية او هبة لا يحل له ذلك المال لانه اخذ المال

على الهدية حرام . وان اخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس في زماننا

رجل اراد ان يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرف به مواقيت

الصلوة والقبلة لا بأس به . وما سوى ذلك حرام كافر من اهل الذمة

[illegible] طلب من مسلم ان يعلمه القرآن والفقه قالوا لا بأس بان يعلم القرآن

والفقه في الدين لانه عسى ان يهتدي الى الاسلام فيسلم الا ان الكافر لا يمس المصحف

رجل اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم

ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقه واجب . واما تعليم الكلام والمناظرة

فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه وحكي ان حماد بن ابي حنيفة رحمه الله كان

يتكلم في الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فما بالك تنهاني

فقال يا بني كنا نتكلم وكل واحد منا كان الطير على رأسه مخافة ان يزل صاحبه ولكنكم

اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه

يكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه . واما التمويه والحيلة في المناظرة

قالوا انكان من كان يناظره يكلمه متعلما مسترشدا او يكلمه على الانصاف بلا تعنت لا يحل له التمويه والحيلة والتلبيس. وان كان من يكلمه يريد التعنت ويريد ان يطرحه يحل له التموية والحيلة بل يحتال كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه. رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اولى من تعلم تمام القرآن. رجلان تعلما علما كعلم الصلوة او نحوها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل. وجاء في الاثار ان مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة. رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا باس ولم يكن هذا عقوقا. قيل هذا اذا كان ملتحيا فان كان امرد صبيح الوجه فلابيه ان يمنعه من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوه كاره لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا عن خدمته لا باس بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رحمة الا كانت له بها حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظر في اليوم مائة مرة قال وان نظر اليهما في اليوم مائة مرة فان كان ابواه يحتاجان الى النفقة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يمكنه ذلك الا ان الغالب على الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنهما. وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج. وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعاه اذا دخل عليهما مشقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله جدان وجدتان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا باس بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولو اذن له الابوان

كان له ان يخرج، ولا يلتفت الى غيرهما. هذا اذا كان السفر سفر جهاد فان كان السفر سفر
تجارة او حج لا باس بان يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه
ليس في هذين السفرين ابطال حق الوالدين اذا لم يكن الطريق مخوفا فان كان مخوفا مثل البحر لا يخرج
الا باذن والديه وان كانا مستغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج
الناس في حفظ الطريق الى البدرقة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله
كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لمراعاة العيال فالقيام بامر العيال
اولى. وكذا لو خرج للتعلم يضيع عياله يراعي حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا
في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق ان كان لاحدهم بينة
تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كانهم اتوا معا كما في الحرقى والغرقى اذا لم يعرف
الاول فيجعل كانهم ماتوا معا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليذكرهم فيجمعوا له شيئا
حكي عن ابي الليث رح انه قال كنت افتي انه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك رجل
اصاب مالا لا حراما فمات واوصى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب
الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة
هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال
. ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبته الورثة قال محمد رح لا يلزمه شيء وقال
ابو يوسف رح يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء في الخف
يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والنصل يعني الرمي والمشي بالاقدام يعني به العدو
ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال ان سبقتك فلي كذا وان سبقتني
فلا شيء لك. وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا اذا ادخلا محللا بينهما
فقال لكل واحد ... سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث

فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فانه
لا يصير مستحقا . وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا الاثنين ايكما سبق فله
كذا . وانما جوز السباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الاثار فيها ولا اثر في غيرها
وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ايضا في الفقيهين اذا تكلما في مسألة
ان كان البدل على احدهما جاز وان كان البدل من الجانبين لا يجوز . وانما يجوز السباق
في الابل والاب اذا كان فرسه قد يسبق وقد لا يسبق . قالوا والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم
العيد يؤكل روي عن ابن عمر رضه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة فان كان على وجه المقامرة فهو
حرام . مرضعة انقطع لبنها بظهور الحبل وليس لابي الصبي شيء يستاجر به الظئر فارادت
لاستنزال الدم قالوا يباح لها ذلك ما دام نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له
عضو لانه ليس له حكم الادمي وقد قدروا تلك المدة باربعة اشهر امراة حبلى
ومضى على حملها اشهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسأل اهل
الطب ان قالوا انه يضر بالحمل لا تفعل . وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب
الولادة فاذا قربت لا تفعل . واما الفصد فالامتناع عن الفصد اولى في حالة
الحمل كيلا يلحق الولد آفة . صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان
يروي عن المحدث . وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروي عن
المحدث . ولو قرئ على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه . رجل يتخذ لعبة
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو مرتد يحكم بردته ويقتل اذا كان

يعتقد لها اثرا او يعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر الساحر اذا تاب فهو على وجوه
ان كان يعتقد نفسه خالقا لما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله
تعالى وتبرأ عما كان يقول يقبل توبته ولا يقتل . وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة
والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر . ساحر يجحد السحر ولا
يدري كيف يفعل ولا يقر به قالوا لا يستتاب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر
وذكر في بعض المواضع والاستتابة احوط . وقال الفقيه ابو الليث رح اذا تاب
الساحر قبل ان يوخذ يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل
وكذا الزنديق المعروف الداعي . والفتوى على هذا القول كافر دعا بدعاء اختلفوا
فيه . قال بعضهم لا يجوز ان يقال يستجاب دعاؤه . وقال بعضهم يجوز ان يقال
يستجاب دعاؤه فان ابليس لعنه الله دعا حيث قال رب انظرني الى يوم يبعثون
فقال الله تعالى انك من المنظرين . رجل يعمل اعمال البر ويقع في قلبه انه ليس بمؤمن
قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه يعمل اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين
فهذا مؤمن صالح . وقال عليه السلام المؤمن من امن جاره بوائقه . وقال عليه
السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة
هؤلاء المؤمنين . وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان
استقر قلبه على ذلك فهو كافر . وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره
فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التحرز عنه . وهذا من صدق ايمانه فيكون بمنزلة
من هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون اثما وان عزم عليها كان اثما . رجل تمنى
الموت ان تمنى الموت لضيق عيشه او لشر اصابه من ظالم او عدو او نحو ذلك . وان
تمنى لتغير زمانه فيتمنى الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره . رجل قال لا ادري

القرع قالوا ان اراد به انى لا اصبر لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر فهو كافر، وان قال ذلك لمرض اصابه من القرع لا يكفر، ولو قال انا لا اعمل بفتوى الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعزر ولا يكفر. رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق فان تورع الوارث ولم ياخذ ذلك المال كان اولى ويرد على اربابها ان عرف اربابها. وان لم يعرف يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ رشوة او ظلما، ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذى اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له فى الحكم يتصرف به ما شاء وان تصدق به كان اولى ولا يلزمه وينبغى ان يتصدق عن خصماء المورث. رجل راى من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب ذلك كان عليه ان ينهى غيره ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اباه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون. رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يصوم ويصلى ويضر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان بذلك لينزجر فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوى اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب. امراة ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع

فحينئذ لا باس به . رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننت انها امرأتي روى زفر عن
ابي حنيفة رح انه قال ان كان نهارا يحد وان كان ليلا لا يحد وبه اخذ الفقيه ابو الليث
رح وعن ابي حنيفة رح في رواية اخرى عليه الحد ليلا كان او نهارا قال رض وينبغي
ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته تزف اليه لا يحد وان زفت قبل ذلك
لا يصدق . رجل له على رجل دين فمات الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وارثه
قال محمد بن سلمة رح ارجو ان يكون الدين يوم القيمة للطالب . رجل له على رجل
دين فبلغه ان الغريم قد مات فقال جعلته في حل او قال وهبت منه الدين فاذا
هو حي قال نصير رح يصير في حل وليس له ان ياخذه منه . رجل عليه دين ونسي
حتى مات قال شداد رح ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يواخذ يوم القيمة وان كان
غصبا فهو ماخوذ . رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم
رح يتصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه . رجل مات وعليه دين ولم يعلم
الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد رح لا يواخذ الوارث بدينه وان علم
الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركة المورث وان نسي
الابن بعد ما علم فانه لا يواخذ به في دار الاخرة . وكذا لو كانت وديعة فنسيها حتى
مات لا يواخذ بها في دار الاخرة . رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص
عليهما وقصدوا اخذ اموالهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة
قال بعضهم له ان يؤدي دينه وليس للطالب ان لا ياخذ . وقال الفقيه ابو الليث
رح عندي للطالب ان لا ياخذ في تلك الحالة كمن كفل بنفس رجل فسلم الكفيل
المكفول به في المفازة او في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح
تسليمه . رجل له ارض بجنب نهر للعامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رحى في ارضه كان له ذلك وان اراد
ان ينصب على نهر العامة لم يكن له ذلك . رجل مر في الطريق المحدث قال الفقيه
ابو الليث رح ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق
المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير رح ليس للرجل
ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها
ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزروعة
او مكروبة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضر بالارض لا يرضى به صاحب
الارض . وعن بعض المشايخ رح قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رح ان الرجل
اذا مر في ارض انسان ولها حائط وحائل لا يحل فيها المرور ولا الدخول فيها وان
لم يكن لها حائط او حائل لا باس بالمرور فيها . وعن ابي القاسم رح رجل خفي عليه
الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطأ الزرع ولا يفسده
رجل رش الماء في السوق قال ابو بكر رح لا رخصة فيه وان كثر الغبار وقال ابو حفص
الدبوسي رح لا باس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحل . رجل دفع
الطين او التراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رح ان دفع في ايام الوحل لتنقية
الطريق يرجو ان يكون محتسبا بمنزلة اماطة الاذى عن طريق المسلمين وان
اضر دفعه بالمارة لا يسعه ذلك وان كان لا يضر فلا باس به . رجل وطئ بهيمة قال
ابو حنيفة رح ان كانت البهيمة للواطئ يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة
للواطئ كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطئ بالقيمة ثم يذبحها الواطئ ويحرق ان لم تكن
ماكولة . فان كانت مما يوكل يذبح ولا يحرق . الهرة اذا كانت موذية قال محمد رح
لا باس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يوذيها . صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على البهيمة يومر بالانفاق عليها ويجبر. وعن ابي يوسف رح انه يقال لصاحبها اما ان
تنفق عليها او تبيعها. رجل يتصدق على السوال في المسجد الجامع قال ابو نصر العياضي
رح من اخرجهم عن المسجد ارجو ان يغفر الله تعالى له باخراجهم عن المسجد. وقال
بعض العلماء رح من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك
باربعين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد. وعن خلف رح انه قال لو كنت
قاضيا لا اقبل شهادة من تصدق على السؤال في المسجد الجامع. رجل بنى في ارض
الغصب مسجدا او حماما او حانوتا قال ابو يوسف رح لا باس بالصلوة في هذا
المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحانوت. رجل حفر بيرا في فناء قوم ذكر ابن رستم
رح انه يومر بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط المسجد كذلك امر
بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط الدار رجل ملكا له او حفر فيها
بيرا يضمن النقصان ولا يومر بالتسوية ولا البناء الحائط. جنب اختضب او اختضبت
امراة بذلك الخضاب قال ابو يوسف رح لا باس به ولا تصلي فيه. وان كان الجنب قد
غسل موضع الخضاب فلا باس بان يصلي فيه. ذكر ابن رستم رح رجل حفر قبرا
في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة
حفره حتى يحفر فيها حفيرة اخرى فيدفن فيها. وعن ابي يوسف رح اذا دفن الميت في ارض
غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض
فيزرع فوقها. رجل ام قوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رح عن اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم انهم قالوا من ام قوما وهم له كارهون
لا يجوز صلوته ترقوته. وقال ابو يوسف رح هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للامامة
لفساد فيه. وان كان اهلا فلا باس به وان كره القوم. اهل قرية جمعوا بذورا

من اناس وزرعوا الاجل الامام قالوا النزل الحاصل من ذلك يكون لارباب البذور اذا لم يسلموا البذور الى الامام. رجل وقعت له الف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار يمنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه. قال ابن مقاتل رح ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمه اهل الصلاح فان لم يكن ثمه اهل الصلاح ان امكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعل. هذا اذا خاف على صاحب الدار فان لم يخف لا يحل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول او يخرج المال اليه. رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتعدى ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم رح له ان يمنعه عن ذلك. وعن ابي يوسف رح ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه يمنع من ذلك. رجل اراد ان يجعل داره اصطبلا ولم يكن في القديم وجاره يتضرر بذلك قال ابو القاسم رح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنعه وان كان حوافرها الى الحائط الجار له ان يمنعه. رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة غير نافذة ويتاذى الجيران بنتن السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم رح ليس للجيران منعه عن ذلك. وعن ابي يوسف رح رجل اتخذ داره حماما ويتأذى منه ويتضرر الجار له ان يمنعه عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران. سكة غير نافذة ربط احدهم على باب داره دابة واتخذ لها اريا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لكل واحد من اهل السكة ان يأخذه بنقضه لان هذه السكة كالدار بينهم. وان كانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة. وفي الجنايات قال ابو حنيفة رح لا باس للرجل بان ينتفع بجناح يشرعه في الطريق وبدكان يأخذه في الطريق فان خاصمه انسان هدمه. ذكر ابن رستم رح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضع الخشبة فيها ومن عطب بذلك لا يضمن. ولو حفر بئرا يوخذ بان يسوى فان نقص الحفر يوخذ بنقصان الحفر

قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بيرا او بنى فيها فعطب به انسان ضمن ويوخذ بان يطم البير ولا يوخذ بما نقضت البير. رجل هدم داره وامتنع عن العمارة وذلك يضر بالجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بنائه فلهم اخذه لير دالضرر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فانسد الريح والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضرر به الجار لانه متصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في زقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار الممر للناس وذلك يكون في الاحايين ويرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركاء قطع ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم رح ليس له القطع لانه متعنت. وكذا في انقض جناح على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا على شط النهر بحذاء باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم رح ان كانت الاشجار لا تضر بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويطيب ثمارها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا بجنب دار جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تقدير ويجب ان يتباعد من حائط جاره قدر ما لا يضر بدار جاره. شعير وجد في بعر الابل او الشاة فغسله ذكر في زيادات ابن رستم رح انه يوكل ويجوز بيعه وان كان في اخثاء البقر لا يوكل اهل قرية داسوا بالحمر فتبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا اضيق عليهم في ابوالها ذكره في ...

رح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى يشتفي من ذلك بعرا لفارة وقعت في حنطة فطحنت قال ابن مقاتل رح لا يوكل وقال الخصاف رح لا احفظ فيه قول اصحابنا رح و عندي لا يفسد الا ان يكثر فاحشا ينفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاحاديث والاشعار قال لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر فيه للتادب

كتاب الجنايات

الجنايات على نوعين. احدهما يوجب القصاص وهو العمد. والآخر لا يوجب وما يوجب القصاص فهو على نوعين. احدهما في النفس والآخر فيما دون النفس فيما دون النفس يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع اليمنى باليسرى. ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالشلاء. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة. ولا يقطع يد الحر بيد العبد. ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنايات فيما دون النفس شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارصة وهي التي تخدش البشرة ولا يخرج منها شيئ وتسمى خادشة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع. والدامية وهي التي يخرج منها الدم. والباضعة وهي التي تبضع اللحم والمتلاحمة وهي التي تدق ولا تقطع. والسمحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظام جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضح العظام والهاشمة وهي التي تهشم العظام. والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والآمة وهي التي تبلغ ام الراس. وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامغة وهي التي تخرق الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والجائفة وهي التي تصل الى الجوف. ففي الموضحة العمد القصاص في قول اسم

ولا قصاص فيما بعد الموضحة في قولهم، واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في
الاصل انه يجب القصاص، وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يجب. وعن عمر بن
عبد العزيز رح انه قال ما دون الموضحة خدوش فيها حكومة العدل. وما لا يوجب
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة، وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها
يوجب حكومة العدل واختلفوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى
المجني عليه انه لو كان مملوكا كم ينتقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الحر يجب عشر ديته. وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطبيب فهو
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة لها ارش مقدر وهي الموضحة
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قال رض
والفتوى على الاول. والجناية فيما دون النفس على نوعين، منها ما يوجب القصاص
، ومنها ما يوجب المال فما تعمد منها بآلة تعمد يوجب القصاص عند المساواة
في المنفعة، رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف
رح لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان فمنع الكلام
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض يقسم دية اللسان على
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات، وان كانت الجناية فيما
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا
قصاصا، ففي الدامية والدامعة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق ان كانت
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ، وفي
[illegible]

الجائفة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه فان نفذ من ورائه ففيها ثلثا الدية . ان كانت عمدا تكون في ماله ، وان كانت خطأ ففي عاقلته . وموضع الجائفة ما بين اللبة والعانة . ولو شج موضحة فذهب سمعه وبصره يجب ارش الموضحة في الموضحة ودية النفس في السمع والبصر ولا يدخل فيه ارش الموضحة . ولو شج موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة ولو اوضحه بالعصا ثم ضربه اخرى الى جنبها فتآكلتا حتى صارتا واحدة فهما موضحتان لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية . وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة . وفي شعر الراس واللحية اذا ذهب ولم ينبت دية النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض ففيه حكومة عدل . وكذلك في لحية الكوسج اذا كانت الشعرات طاقات متفرقة . وان استترت وهي رقيقة ففيها دية . وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها . وان حلق الشارب فلم ينبت يجب حكومة عدل . وفي قطع الانف من العظم دية النفس . وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف . وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس . ولو ضرب انفه رجل فلم يجد منه ريح طيب ولا نتن ففيه حكومة عدل . وفي بعض الروايات فيها الدية . وذهاب الشم بمنزلة ذهاب السمع وفي قطع الذكر دية كاملة . وكذلك في الحشفة وحدها . وان ضرب على الظهر ففاتت منفعة الجماع او صار احدب يجب دية النفس . ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة . وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها الدية . وان افضى امراة ولا تستمسك البول ففيها الدية . وان كانت تستمسك

جائفة ما نفذ يجب فيها ثلث الدية . وفي العينين والحاجبين والشفتين وثدي المرأة و
حلمتيها الدية وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين واللحيين والاليتين اذا لم يبق
على عظم الورك لحم فانه بقي من اللحم شيء ففيه حكومة عدل . وفي الانثيين الدية وفي
احدهما نصف الدية . وفي ارنبة الانف حكومة عدل . وفي اشفار العينين الدية وفي كل شفر ربع الدية
وفي اصابع اليدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين وفي اصابع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية الا
الابهام . وفي كل مفصل من الابهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت
الاسنان اثنين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلثة اخماس الدية .
ودية النفس تجب على العاقلة . وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلام
والذوق والانزال والحدب وشعر الراس واللحية والاذنين والحاجبين
واهداب العينين واصابع اليدين والرجلين وحلمتي المرأة والافضاء اذا لم
يستمسك البول او الغائط . وفي الحشفة والمارن والشفتين والانثيين
واللحيين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع
الوطء او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة اذا كانت فقط
. وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشعر اي شيء كان وفيما
يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغر والكبر فيقطع الطويل
بالقصير ويد الكبير بيد الصغير . واذا شج رجل رجلا موضحة عمدا يستوفي
القصاص من الموضع الذي وقع الفصل الاول . وان كانت الشجة الاولى في
مقدم الراس او مؤخره او وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو
كسر سن انسان من الاصل عمدا او نزعه من الاصل يجب القصاص . ولكن اذا
قلعه . قال بعض العلماء يوخذ سنه بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه

وان كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمبرد. وان
كسر بعض السن واسود ما بقي لا يجب القصاص. فان قال المجني عليه انا استوفي القصاص
في المكسور واترك ما اسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات اذا كسر السن لا قصاص
فيه. ولو ضرب سن انسان فتحركت ينتظر حولا فان سقطت لا ينتظر الا ان يكون
صبيا فينتظر حولا لان سن البالغ لا ينبت الا نادرا وسن الصبي ينبت فينتظر
حولا فان لم ينبت كان عليه ارشها. وقال الحسن رح يجب حكومة عدل. وبه اخذ
الفقيه ابو الليث رح. ولو حلق راس شاب فنبت ابيض لا شيء عليه في قول ابي حنيفة
رح. وقال صاحباه رح فيه حكومة عدل وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح. وفي حلق
الشارب حكومة عدل. وان شج موضحة فبرأت ونبتت عليه الشعر حتى لا يبين موضع
الشجة قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه. وقال محمد رح عليه اجرة الطبيب. فان كان الرجل
اصلع فضرب على راسه مقدار الموضحة كان عليه ارش الشجة دون ارش الموضحة
. وكذا لو شج هاشمة كان عليه ارش الشجة دون ارش الهاشمة. واذا قطع يد رجل
عمدا حتى وجب القصاص فقطع يد القاطع بآفة او ظلما بغير حق يبطل حق القصاص
ولا ينتقل الى الارش. ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل آخر او في سرقة كان على من
عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول. ولو قطع يميني رجلين عمدا فجاء
احدهما واقتص كان للآخر دية اليد ولو جاءا جميعا وقطعت يمينه لهما كان عليه
نصف الدية لهما. ولو قتل رجلين عمدا فقتل باحدهما لا شيء عليه للآخر. ولو قطع
يميني رجلين فقضى القاضي لهما بالقطع وبخمسة الاف درهم فقبضا خمسة الاف
درهم ثم عفا احدهما كان للذي لم يعف القطع وخمسمائة درهم تمام دية يده. واذا قطع
الابهام الشلاء كان عليه حكومة عدل. وكذا في قطع الاصبع الزائدة حكومة عدل. ولو قطع

اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد، وفي نصف الساعد
حكومة عدل. ولو قطع اظفار اليدين او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظما من ساعد او ساق او ترقوة او غيرها
فيه حكومة عدل. وفي قطع الذكر عمدا من الاصل قصاص، وان قطعه من وسطه فلا قصاص
فيه. ومثله ذكر الفحل. فاما في ذكر الخصي والعنين حكومة عدل، وفي ذكر المولود اذا تحرك
يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ، وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل
. ولا قصاص في قطع اللسان، ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل
كان فيه حكومة عدل. وان فقأ عين الصبي عمدا وكان له بصر ينظر كان فيه القصاص
. وان كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلع الذي
ذهب شعره الا ان يكون الشاج كذلك. وفي لحية العبد في قياس قول ابي حنيفة رح
يجب ما نقص العبد. وان حلق الراس او اللحية من رجل او الشارب يؤجل سنة
فان لم ينبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس مثل اللحية وفيه
حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فمات المجني عليه قبل الحول وقبل النبات
لا شيء عليه في قول ابي حنيفة رح. وقال صاحباه رح فيه حكومة عدل. وفي لسان
الاخرس حكومة عدل. واذا قطع انف الصبي من اصل العظم عمدا كان عليه القصاص
في قول ابي يوسف رح كان يجد الريح او لا يجد. وفي الخطأ الدية. وان فقأ عين الصبي
قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دفع امرأة وهي بكر فسقطت وذهبت
عذرتها كان عليه مهر مثلها. ولو ضرب سن انسان فتحرك فاجل لانه ان اخضر او احمر يجب
دية السن خمسمائة. وان اصفر اختلف المشايخ فيه، والصحيح انه لا يجب شيء
. وان اسود يجب دية السن اذا فاتت منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من

الاسنان التي توجد فيها فات جماله فكذلك فان لم يكن واحد منها فيه روايتان والصحيح
انه لا يجب بشيء. وفي سن المملوك اذا اسود يجب حكومة عدل في قول ابي حنيفة رح وقال
صاحباه رح في الاصفر يجب حكومة العدل حرا كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ فنبت
لا شيء عليه. ولو نزع سن رجل فانتزع المنزوع سنه سن النازع قصاصا ثم نبت
سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما نبت
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو نبت سنه معوجا كان فيه حكومة العدل
. ولو نبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل او قطع اذنه
فانبت المقلوع سنه او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن
على عاقلة الجاني ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو
عض يد رجل فانتزع صاحب اليد يده فقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة
رح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذبه من فيه
فسقط بعض اسنان العاض وذهب لحم ذراع المجني عليه قال محمد رح لا يضمن الاسنان
ويضمن العاض ارش ذراع المجني عليه. ولو تشبث بثوب انسان فجذب صاحب
الثوب ثوبه فتخرق الثوب كان على المتشبث نصف ضمان الثوب. ولو جذبه
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو تنازع رجلان في حبل واخذ كل واحد منهما
احد طرفيه يجذب فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجلا موضحة مستوعبة من الجبهة الى القفاء
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان راسهما سواء كان له ان يقتص من اي جانب
شاء لكن مقدار شجته وان كان راس احدهما اعظم يتخير المشجوج ان شاء شج

مقدار شجته من اي جانب شاء وان كان راس الشاج اعظم وان شاء استوفى الارش
ولو قطع اصبع رجل من المفصل فسقط ما بقي من الكف يجب القصاص وان كان القطع من
غير المفصل فلا قصاص فيه عند ابي حنيفة رح . رجل ضرب سن رجل فاسود فجاء اخر
ونزعها كان على الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب
سن انسان فاسود وسن الجاني سوداء او صفراء او حمراء او خضراء كان المجني
عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا . رجل كسر
ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم رح انه يكسر
سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع
اذن انسان واذن القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع
رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة
كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانها تلاف فيجب عليه ضمان
ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل . وان قطع الرجل لا من جانب اليد
المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده . ولو كان العبد مقطوع
اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع
اليد . وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن
المشتري . ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم
يسقط عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث
يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين اذا فقأ عين عبد مفقوءة
العين يجب عليه بفقء العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوءة العين . رجل
فقأ عين رجل عمدا قال محمد رح كان ابو حنيفة رح يقول لا قصاص في العين الا في صورة

واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيه القصاص اذا تعمد .
وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب توقد النار على المرآة حتى يلتهب ثم يقرب
من العين الاخرى يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت
ناظرته تم القصاص ويكف عنه . وعن محمد رح اذا فقأ عين رجل فبرئ لا يقتص بمثله . وعن
الحسن رح اذا فقأ العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقئ ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة
يقتص له من عينه اليمنى ويترك اعمى . وعن الحسن رح اذا فقأ عين رجل وكانت عينه
حولاء الا ان ذلك لا يضر ببصره ولا ينقص منه شيئا ففقأها انسان عمدا يقتص منه . وان كان
الحول شديدا يضر ببصره ففقأت كان فيها حكومة عدل . ولو كان عين الفاقئ شديدة
الحول يضر ببصره ففقأ عينا ليس بها حول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضي
بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله . رجل فقأ عين صبي ساعة ولد او
بعد ايام فقال الفاقئ انه لم ينظر بعينه التي فقأها وقال الاب علم يبصر بها او لم يبصر
كان القول قول الفاقئ وعليه حكومة عدل . ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة
لم نر بها علة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس . رجل ضرب عين انسان
فانكر الضارب ذهاب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلان من اهل
العلم انه قد ذهب بصره يومئذ يقولهما . وقال محمد بن مقاتل رح يقام المضروب مستقبل
الشمس مفتوحة العين ان دمعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يدمع علم انه ذهب
بصره . وذكر الناطفي رح ان ضمان العين على مراتب ثلثة . احديها ان يكون في احديهما
نصف بدل الذات وهو الادمي في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في
احديهما ربع بدل الذات كالبهائم التي يعمل عليها ويركب نحو الفرس والابل والبقر والحمار والبغل
. والثالثة ان يكون الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب

والسنور والطير وغير ذلك. قال ابو حنيفة رحمه الله في العين من الابل والحمار والبغل
ربع القيمة. وكذا في عين بقرة الجزار وجزور الجزار ربع القيمة وكذا في عين الفصيل
والجحش وفي احدى عيني الشاة والحمل والطير والكلب والسنور ما ينقص من
قيمته وقال ابو يوسف رحمه الله عليه النقصان في جميع البهائم

باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل وفصل في الالة التي توجب القصاص

فصل في المستوفي

اما الاول يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا. والذكر بالانثى والانثى
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ
بالصغير. ويقتل الولد بالوالد والوالدة والجد وان علا والجدة وان علت
من قبل الاباء والامهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا بولد
الولد وان سفل ولا الاجداد والجدات وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل
المولى بعبده ملك كله او بعضه ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمريض وناقص الاطراف او صفة
كالاشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جن
القاتل بعد القتل ذكر هشام رحمه الله في النوادر انه لا يقتل وينقلب مالا ولو جن
القاتل بعد ما قضى القاضي بالقصاص ودفع الى الولي يقتل وروى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله انه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة اكتفاء حتى لا يجب
مع القتل شيء من المال ثم يقتل الجماعة بالواحد اما الالة التي توجب القصاص
اذا حصل القتل عمدا بالة جارحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديدا
كانت الالة او غير حديد كالمذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد

ان يكون محددا او الحجر والعمود والنشابة والسهم الذى لا نصل فيه اذا رماه فاصابه فجرحه او ضربه بعود محددا وما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والرصاص والذهب والفضة اذا ضربه فجرحه او شق بطنه بخشب محددا ورماه بسنجة الف درهم فجرحه او لم يجرحه فمات من ذلك يقتل وكذا لو ضربه بسنجة خمسين او عشرة او خمسة ما يكون قدر وزن خمسة يقتل به جرحه او لم يجرحه ذكر هذه الجملة في جنايات الحسن رح . وان ضربه بالمسلة فمات منها قتل وان ضرب بالابرة متعمدا او ما يشبه الابرة فمات لا يجب القصاص . وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لا حدة له كسنجة الميزان والعمود يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوى عن ابى حنيفة رح لا يجب القصاص اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرا و بحجر مدور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول ابى حنيفة رح . وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عمدا يجب القصاص ولو القاه في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قول ابى حنيفة رح . وفي قول صاحبيه رح يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالبا . وكذا لو القاه من جبل او سطح فهو على هذا الخلاف . ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فهلكت اياما لم يزل له صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يجيئ ويذهب ثم مات لم يقتل . وفي الجرم لو قمط رجلا والقاه في البحر فرسب وغرق كما القاه تجب الدية في قول ابى حنيفة رح ولو سبح ساعة ثم غرق لا يجب فيه شيئ لانه غرق بعجزه وفي الاول غرق بطرحه في الماء ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خناقا معروفا خنق غير واحد فيقتل سياسة . ولو سقاه سما حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يحبس ويعزر . ولو اوجره ايجارا يجب الدية على عاقلته

وان دفع اليه في شربه فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باختياره الا انه الدافع
خدعه فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار . اخوان لاب وام قتل احدهما اباهما
عمدا والاخر امهما روى عن ابي يوسف رح انه قال الاقصاص على واحد منهما وعلى كل واحد
منهما دية قتيله في ثلث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما . رجل قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف رح هو مأخوذ باقراره يقتل عمدا رجل قال ضربت
فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتيل بل مات
بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته او ضرب
رجل اخر ضربة بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب وعليه
نصف الدية . رجل جرح رجلا جراحة عمدا وجرح اخر جراحة عمدا ثم صالح المجروح
احدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منهما جميعا كان للولي ان يقتل
الذي لم يصالح . رجل ضرب سن انسان فتحرك فاجله القاضي سنة فجاء في السنة
وقد سقط سنه فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل
اخر كان القول قول المضروب . وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب رجل
قتل رجلا عمدا وهو في النزع بعد فانه لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم انه لا يعيش
منه . رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه المجروح بالسيف فماتا جميعا قال ابو حنيفة
رح دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان
حقه كان في القصاص وقد مات قاتله . رجل راى رجلا يزني بامرأته او بامرأة رجل اخر وهو
محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله فان قتله لا
قصاص عليه . وكذلك رجل راى رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راى
رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب

حل له قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل قتله ولا قصاص عليه. رجلان اجتمعا في قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على احدهما كالاجنبي اذا شارك الاب في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذا الصبي العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها والخاطئ مع العامد. مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص عليه. وكذا المسلم اذا قتل مسلما وهما دخلا دار الحرب بامان لا يجب القصاص عندنا. ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح عليه الدية في ماله. واذا شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكي الشهود فحبسه القاضي ليرجمه غدا او بعد ايام فقتله رجل عمدا لا قصاص عليه. رجل قتل عمدا فعفى بعض ورثته عن القاتل ثم قتله باقي الورثة ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص يلزمه القود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو. رجل حبس انسانا وطين عليه الباب حتى مات جوعا قال محمد رح يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته. رجل قال لآخر بعتك دمي بفلس او بالف فقتله كان عليه القصاص. وان قال اقتلني فقتله كان عليه الدية. ولو قال اقتل ابي فقتله كان على القاتل ديته لابنه. وان قال اقطع يده فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شج رجلا موضحة بالعصا عمدا يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص. ولو هشم رجلا بالحديد لا يجب القصاص في الهاشمة فان مات منها يجب القصاص يقتل به. ولو جرح رجلا بالخشب فمات لا يجب القصاص. ولو شج رجلا موضحة بالحديد يجب القصاص فان مات منها يقتل به والله اعلم

فصل فيمن يستوفي القصاص

للاب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله ان يستوفي فيما دون النفس
وله ان يصالح عنهما وليس للوصي ان يستوفي القصاص في النفس. وله ان يستوفي
القصاص فيما دون النفس وله ان يصالح فيما دون النفس واختلفت الروايات
في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير ان له ذلك وذكر في الصلح عن النفس
انه ليس له ذلك. واما القاضي ذكر في بعض الروايات عن محمد رح ان القاضي لا يستوفي
القصاص للصغير لا في النفس ولا فيما دون النفس ولا ان يصالح. وذكر في الصلح
اذا قتل رجلا لا ولي له عمدا للامام ان يقتله وله ان يصالح وليس له ان يعفو
. ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج
والزوجة. وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لاحدهم ان يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت
الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في
قول ابي حنيفة رح. وفي قول صاحبيه والشافعي رح ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار. عبد
قتل عمدا يجب القصاص ويكون الاستيفاء الى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين
او ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها احدهم. فان عفا احدهم ينقلب
حق الباقين مالا اي القيمة كما ينقلب في الحر الى الدية. ولو صالح احد الورثة
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل
رجلان رجلا فعفا الولي عن احدهما كان له ان يقتل الاخر. وكذا لو قتل رجل رجلين
فعفا احد وليي المقتولين فللولي الاخر ان يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل
او ولد ولده وان سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللولي المدبر وام الولد

وولديهما استيفاء القصاص كما في القن . ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فلمولاه
ولاية استيفاء القصاص وفي بعض الحق اذا قتل عاجزا ذكر في المنتقى انه لا يجب
القصاص في قول ابي حنيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثته احرار سوى المولى
لا يجب القصاص لجهالة المستوفي . وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص
لا يقتل ايضا لان قبل اجتماعهما المستوفي ليس بمعلوم . وان قتل المكاتب وترك وفاء
وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لمولاه
وقال محمد رح لا يستوفي المولى وهو رواية عن ابي يوسف . ولو ان عبد المكاتب
قتل المكاتب عمدا ان كان المكاتب ترك وفاء ببدل الكتابة وله وارث آخر سوى
المولى لا يكون لمولى المكاتب استيفاء القصاص اجماعا . وان مات عاجزا كان لمولاه
استيفاء القصاص اجماعا وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان
لمولاه حق استيفاء القصاص في قول ابي حنيفة رح . وقال محمد رح ليس له ذلك .
والعبد المبيع اذا قتل عمدا عند البائع خير المشتري ان اجاز البيع صحت اجازته
وله ان يستوفي القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى
البائع . وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري البيع كان للبائع قيمة المبيع
دون القصاص . ولو قتل العبد الرهن عند المرتهن لا ينفرد احدهما بالقصاص
فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن . والعبد الصداق اذا قتل عند
الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع . وكذلك بدل الصلح عن دم العمد و
بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله خيار الشرط او خيار الرؤية
فالقصاص للمشتري . ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يخير البائع ان شاء
اتبع القاتل فيقتله . وان شاء ضمن المشتري قيمته . وبعد التضمين لا قصاص للمشتري

والعبد المغصوب اذا قتل عمدا للغاصب ان اختار المالك تضمين الغاصب لا قصاص
للغاصب. والعبد الموصى برقبته لانسان وبخدمته لآخر اذا قتل عمدا لا ينفرد احدهما
بالقصاص. فان اجتمعا على القصاص يبطل حق الموصى له بالخدمة ويستوفيه الآخر
ولو اوصى بعبده لانسان فقتل عمدا قبل ان يقبل الموصى له الوصية وقد مات
الموصى وترك وارثا ولا يدرى ان العبد قتل قبل موت الموصى او بعده لا يكون لاحدهما
استيفاء القصاص. وان اتفقا ان الموصى مات اولا ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما
استيفاء القصاص لجهالة المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصى له ولا
يصير للوارث ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل
قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصى. واذا قتل الرجل عبده او مدبره
او ام ولده فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية

فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلاثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما تعمد ضربه بالسلاح كالسيف والسكين
والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة
على القاتل. والخطأ هو ان يرمي صيدا فاصاب انسانا او قصد ان يرمي حربيا او مرتدا
فاصاب مسلما ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. واما شبه العمد فهو ان
يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكزة واللطمة ففيه الدية المغلظة
على عاقلته وعليه الكفارة. منديل او حبل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان فانقطع المنديل
او الحبل وسقطا وماتا قال ابو يوسف رح ان سقطا مستلقيين على قفاهما فدمهما
هدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وان سقط
كل واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه وان سقط

احدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي
ولا شيء للمستلقي لانه مات بفعل نفسه . وان قطع اجنبي هذا الحبل فوقعا على
قفاهما وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الحبل . ولو وقعا على
وجوههما قال محمد رح فذلك لا يكون من قطع الحبل . وان وقعا على قفاهما ذكر
ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الحبل . ولو اصطدم الفارسان وقتلا يجب
الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو كانا ماشيين فاصطدما
. ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائي لا ضمان على السائر . ولو
عطب السائر فضمانه على من خلفه . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلتا
واصطدمتا فعطبت احدهما ولكل واحدة منهما سائق فضمان التي عطبت على الآخر
ولو ان فارسين احدهما يسير والآخر واقف او رجلين احدهما يمشي والآخر واقف
فاصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة . رجل عثر بنائم في الطريق فكسر اصبعه او اصبع
النائم قال في المجرد ان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشي ولا كفارة على
النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس بفاعل وذكر الناطفي رح ان النائم
يرث من الماشي ولا يرث الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مدا شجرة فوقعت
عليهما فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان
على عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكينا الى صبي فضرب الصبي نفسه او غيره
بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا . وفي جنايات الحسن رح ان قتل الصبي غيره كان
على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية . رجل
ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة
. وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضربه المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب

رح عليه الكفارة وقال محمد رح لا كفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف رح . رجل ضرب
امرأته في ادب فماتت قال ابو حنيفة رح عليه الدية والكفارة . رجل رأى صبيا
على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوقع الصبي ومات لا يضمن الرجل
القائل . ولو قال له قع فوقع الصبي ومات يضمن القائل ديته . حر بالغ امر صبيا
بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة
الامر علم الصبي بفساد الامر او لم يعلم . وذكر في المنتقى . رجل اعطى صبيا عصا
او شيئا من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
الدافع . ولو دفع السلاح الى الصبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف
المشائخ رح فيه ولو امر صبي صبيا بقتل انسان فقتله وجب الدية على عاقلة القاتل
ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر . ولو امر صبي بالغا بقتل شخص فقتل المامور
لا يضمن الصبي الامر . ولو امر بالغ بالغا بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء
على الامر . ولو ان بالغا امر صبيا بحرق مال انسان او بقتل دابته فضمان ذلك
في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الامر . ولو ان عبدا ماذونا امر صبيا بتخريق ثوب
انسان او ارسل صبيا في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رح يضمن الامر
. ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر وفي الزيادات لو ان عبدا محجورا بالغا امر عبدا
مثله بقتل رجل او كان الامر بالغا والمامور صغيرا ففعل لا يرجع على الامر الا اذا عتق
الامر بعد ذلك . ولو ان صبيا حرا امره عبد صغير محجور ا بذلك ففعل الصغير ضمن الصبي
ثم لا يرجع الصغير على العبد الامر هاهنا وان عتق الامر . ولو ان رجلا قال لصبي
محجور اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة
الامر دية الصبي . وكذا لو امره بحمل شيء او كسر حطب ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة

الثمار ولم يقل لي فعل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله. والصحيح انه
يضمن سواء قال انفض الثمار لي او قال انفض، ولم يقل لي. رجل جذب ولدا صغيرا من يد
والده والاب يمسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة رح دية الصغير على الجاذب ويرثه
والده. وان جذب اباه حتى مات كانت ديته عليهما ولا يرثه والده. رجل ضرب ولده الصغير
في تعليم القرآن ومات قال ابو حنيفة رح يضمن الوالد ديته ولا يرثه. وقال ابو يوسف رح
يرثه الوالد ولا يضمن. وان ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم. وان ضرب امرأته
في المضجع وماتت ضمن اجماعا. اذا اقر القاتل انه قتله خطأً فادعى ولي القتيل العمد كانت
الدية في مال القاتل لورثة المقتول. ولو اقر القاتل بالعمد وادعى ولي المقتول الخطأ لا شيء
لورثة المقتول. وروى زفر عن ابي حنيفة رح وجوب الدية في الوجهين جميعا. رجل زنى بامرأة
فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب به الضمان ثلاثة
عمد وخطأ وشبه عمد. ففي العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس
يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او جزء منها تجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في
النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش
الموضحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان باقرار القاتل. وفي شبه العمد في
النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ
الواجب دية كاملة. رجل زنى بامرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل
وفي الجامع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان رجلا ازال عذرة اجنبية بحجر او نحوه كان عليه مهر مثلها
ولو دفع بكرا اجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد
وعليه التعزير ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت عذرتها
ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ابي حنيفة رح في احدى الروايتين عنه

يوسف رح . وفي قول محمد وزفر رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح عليه جميع المهر
ولو دفع امرأة اجنبية فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حفص وابي نصر
الدبوسي رح ان عليه مهران مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو انه
دفعت بكرا اخرى فزالت عذرتها قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر مثل الاخرى ولو وطي
جارية انسان بشبهة وافتض بكارتها على قول ابي يوسف ومحمد رح ينظر الى مهر مثلها غير بكر والى
نقصان البكارة ايهما كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر . ولو ان صبيا زنى
بصبية فذهب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة . ولو كانت المرأة بالغة مستكرهة
فكذلك . وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع
بذلك عليها كما امر صبيا بشيء فلحقه غرم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر فلا يفيد تضمين
الصغير . ولو ان امة بالغة دعت صبيا فزنى بها واذهب عذرتها كان على الصبي مهرها
لان امر الامة لم يصح في حق مولى الامة

فصل في اتلاف الجنين

اذا اسقطت المرأة الولد بعلاج او شربت دواء تتعمد به الاسقاط الولد وجبت
الغرة على عاقلتها وان شربت دواء ولم تتعمد به اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها شرط
لوجوب الغرة في شرب الدواء تعمد اسقاط الولد . وفي حق غيرها لا يشترط تعمد اسقاط الولد
فتكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمسمائة درهم نصف عشر الدية او عبدا او فرس قيمته خمسمائة
درهم ذكرا كان الولد او انثى . وفي جنين المملوك نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمتها
ان كان انثى وهما في القدر سواء . وعن ابي يوسف رح في جنين الامة يجب نقصان الام
كما في جنين الشاة . رجل ضرب بطن امرأة فالقت جنينين احدهما ميت والاخر حي فمات
الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحي الدية

مامت دية كاملة. وان ماتت الام من ضربه فخرج منها جنين ميت كان على الضارب دية
الام ولا شيء للجنين. رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى
يجيء بالصبي او يعلم انه مات. ولو غصب صبيا وقربه الى المهالك فهلك كان عليه ديته
ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه. وان كان لا يعقل وكان اصغر سنا قالوا يكون على
الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ. وقال بعضهم ليس على
الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فحينئذ كان عليه
الكفارة. صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امراة
فذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر رح ارش عين المراة
يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب. وان لم تكن له مال فنظرة الى ميسرة قال الفقيه
ابو الليث رح انما اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعجم عاقلة وانما تجب
الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها الا ان اقراره
على نفسه باطل امراة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل ثدي غيرها فلم
يتخذ الاب للولد ظئرا حتى مات من الجوع قال نصير رح يكون الاب اثما وعليه التوبة
والاستغفار والكفارة. وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم بذلك كان
الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد. رجل بعث غلاما صغيرا في
حاجة نفسه بغير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غلمانا يلعبون فانتهى اليهم وارتقى
فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري رح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا
لو غصب صبيا فقتل الصبي او اكله سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات
الصبي من مرض او حمى لا يضمن الغاصب. رجل امر ختانا ليختن صبيا له ففعل ومرت الحديدة

فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد رح يكون على عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بفعلين احدهما ماذون والاخر غير ماذون وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كل الدية لانه خالف بقطع الحشفة. رجل حمل صبيا على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن منه تسيير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله ديته سواء كان الصبي ممن يركب مثله او لا يركب. وان سير الصبي الدابة فاوطأ انسانا فقتله والصبي يستمسك عليها فدية القتيل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي احدث السير بغير امر الرجل. وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغره ولا يستمسك عليها فدم القتيل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنفلتة. فان سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة او لا يستمسك. ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا وقتله كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مضافا الى الرجل فتجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة المباشر. وان كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فدية القتيل تكون على عاقلتهما جميعا لان سير الدابة يضاف اليهما. ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جناية الصبي بيده. وان سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ما سير الدابة او قبله وهو يستمسك على الدابة او لا يستمسك. ولو ان عبدا حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد

يدفعه المولى بها او يفديه لانه سبب لهلاكه والعبد يضمن بالجناية سببا او مباشرة وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسارا عليها فوطئت الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها، ولو ان حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم امره ان يسير عليها فاوطأ انسانا ومات بذلك يكون في عنق العبد لانه لما سير الدابة انقطع فعل الاول في حكم الاتلاف فيؤخذ مولى العبد بالدفع او الفداء ثم يرجع مولى العبد على الآمر لانه يستعمل عبد الغير فيصير غاصبا فاذا لحقه غرم يرجع بذلك على الغاصب

فصل في العاقل

ذكر شمس الائمة الحلواني رح وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون، قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهندواني رح لان العجم لم يحفظوا انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم، وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر كالمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين بمرو والخشابين وكذا باذر بيجان، واذا قتل واحد خطأ وجب الدية فاهل محلة القاتل ورستاقه عاقلته، وكذلك طلبة العلم، وهو اختيار شمس الائمة الحلواني وكثير من المشائخ رح، قال مولانا رض وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر رح لان العبرة للتناصر فاجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم، وذكر الناطفي رح ان دية القتيل تكون على عاقلته في ثلث سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة دراهم، فان كان القاتل من اهل ديوان امير من الامراء و للقاتل مولى عام

فدية القتيل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الامير دون غيرهم. فان كان القاتل غازيا
وله ديوان فعاقلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتبا فعاقلته من كان يرتزق من ديوان
الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة اذا كانوا
يتناصرون. وان لم يكن القاتل من اهل ديوانه فعقل قتيله على عصبته من النسب
وان لم يكن له عصبته فعقل قتيله ذكر في الجامع والزيادات ان عقل قتيله يكون
في بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة رح ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلا خطأ فان دية القتيل تكون في مال الجاني
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان
مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما او لم يكن مستحقا بان كان كافرا او عبدا وقال
لو ان حربيا مستامنا اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستامن الى
دار الحرب ثم اسر واخرج الى دار السلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال لان معتقه
رقيق في الحال. ولو جنى هذا المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثا
معروفا وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح. ذكر الجواب
على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل
وارث معروف بان كان لقيطا او من يشبه اللقيط. رجل قتل ولده عمدا لا يجب عليه
القصاص ويجب الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد
لا يوجب الكفارة. وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على
عاقلته وعليه الكفارة. القاتل اذا اقر بالخطأ او صالح من دم العمد على مال يكون المال
على الجاني في ماله الا ان في الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد يجب
المال حالا الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا وجب على العاقلة

وفي مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثها. عشرة قتلوا واحدا خطأ أوجب
الدية على عواقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث
عشر الدية فان كان احد العشرة والد المقتول فكذلك ولا يجب على كل واحد
من العاقلة الا ثلثة دراهم او اربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة تضم
اقرب القبائل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة الزمن ثلثة دراهم
وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العاقلة
والدية مقدرة بالف دينار او عشرة الاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة
ودية المرأة على النصف من الدية الرجل. ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا
وجبت الدية من الابل تقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض عشرون
بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. ودية شبه
العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه العمد القتل بالمثقل في قول
ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح وهو القتل بالة لا يقتل بمثلها في الغالب
ويدخل الاباء والابناء في العاقلة. ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية وجناية
الصبي والمجنون والمعتوه عمدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
وما كان اقل من خمسمائة تكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل مورثه
وكذلك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة
واحدة فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على
الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم
عن كافر امرأة قتلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من ثلاثة الدية اختلف فيه المشائخ، قال بعضهم لا يلزمها، وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا فان جميع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء، والصحيح ان القاتل يشاركهم العاقلة كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا، صبي قتل رجلا حتى وجبت الدية على العاقلة ذكر في المعاقل ان الخصم في ذلك هو الجاني اذا كان الجاني بلغ مبلغ الرجال، وكذلك في غير الصبي الخصم في اثبات القتل هو الجاني لان الحق على الجاني انما يجب على العاقلة بطريق التحمل، وان لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان الخصم في ذلك ابيه او وصيه الى ان يدرك المتقتل، وذكر فيه ايضا رجل اقر عند القاضي انه قتل فلانا خطأ فاقام ولي القتيل بينة ان المدعى عليه قتله عمدا يقبل هذه البينة ويقضي بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة، قال مولانا رض وتايد بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح ان البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة يتحملون عنه وحضرة الكفيل لا يشترط لوجوب المال على الاصيل اذا اقامت البينة فانه جعل القاتل ههنا خصما ولم يذكر حضرة العاقلة فلان يكون خصما حالة الانكار اولى ومن قال انه يشترط حضرة العاقلة فذلك قول يخالف المذهب فلا يقبل ودلت المسئلة على ان الدية تجب اولا على القاتل ثم يقضي على العاقلة بطريق التحمل لانه الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة، المولى اذا قتل مملوكه عمدا كان عليه الكفارة، وكذا لو كان الولد مملوكا لانسان فقتله الوالد عمدا لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة، رجلان اشتركا في قتل رجل واحد احدهما بعصا والآخر بحديد عمدا لا قصاص على واحد منهما ويجب الدية

عليهما نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على عاقلة صاحب العصا، وكذا لو قتلاه بسلاح واحدهما صبي او معتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو مبني على ان الخاطئ مع العامد
والله اعلم .

باب الشهادة على الجناية

رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المدعى عليه قتله خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد احدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب بالغصب، وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل او زمانه، وكذا لو اختلفا في الالة فشهد احدهما انه قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا، وكذا لو شهد احدهما انه قتله عمدا وشهد الاخر انه قتله خطأ، وكذا لو شهد احدهما انه قتله بالعصا وقال الاخر قتله ولا احفظ بماذا قتله، وان قالا جميعا قتله ولا ندري بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما، وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالة القتل وانما لم يذكرا الالة اسقاطا للقصاص، ولو شهد رجل وامراتان بقتل الخطأ او بقتل لا يوجب القصاص يقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء، رجل شهد عليه شاهد عدل بالقتل فان القاضي يحبسه اياما فان جاء المدعي بشاهد اخر والا خلى سبيله، وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمد فانه يحبس حتى

يظهر عدالة الشهود لانصابيتهما فيحبس لاجل التهمة. وان شهد رجلان بقتل الخطاء ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح انه لا يحبس قبل الحكم والاظهر انه يحبس. رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطاء وادعى ان له بينة حاضرة في المصر وطلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يامره باعطاء الكفيل الى ثلثة ايام. ولو قال المدعي شهودي غائبة وطلب اخذ الكفيل الى ان ياتي بالشهود فان القاضي لا يحبسه في اخذ الكفيل. وان ادعى العمد واراد اخذ الكفيل لا يحبسه القاضي لا قبل اقامة البينة ولا بعد هذا الا ان المدعي قبل اقامة البينة يلازمه وبعد اقامة البينة يحبسه القاضي زجرا. ثم اذا عدلت البينة وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعي. صبي اقر انه قتل اباه عمدا لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه. وكذلك المجنون قتيل وجد في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم ولولي القتيل ان يختار للتحليف خمسين رجلا من المشائخ الصلحاء. وان شاء اختار الفساق والشبان والخيار فيه لولي القتيل دون الامام لان الحق له فان لم يكن عددهم خمسين رجلا كررت الايمان عليهم حتى تتم خمسون يمينا فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وان امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا. وان وجد القتيل بين قريتين او سكتين كانت القسامة والدية على اقرب القريتين والسكتين الى القتيل هذا اذا كان يبلغ صوت القريتين الى الموضع الذي وجد فيه القتيل. وان لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين. وان وجد القتيل في مكان مملوك كانت القسامة على الملاك والدية على عواقلهم. وان وجد القتيل في موضع مباح نحو الفلوات الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال. وان وجد القتيل في دار امرأة كانت القسامة عليها تحلف هي خمسين يمينا

في قول ابي حنيفة ومحمد رح والدية على عاقلتهما . وان وجد القتيل في مسجد المسلمين
او في مسجد لهم ذكر في موضع ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في
موضع آخر ان فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع
ما ذكر ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم
بل كان للسلطان فان كان السوق مملوكا لهم كان وجود القتيل في السوق او في
مسجدهم كوجود القتيل في مسجد المحلة وثم يجب القسامة على اهل المحلة والدية
على عواقلهم . وان وجد القتيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة
فيه . وان وجد القتيل في محلة فيها اصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة والدية
على اصحاب الخطة ما دام في المحلة واحد من اصحاب الخطة كانت القسامة عليه والدية
على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول ابي حنيفة ومحمد رح . وقال ابو يوسف رح المشتري
وصاحب الخطة سواء . وان لم يكن فيها احد من اصحاب الخطة وفيها سكان ومشترون
كانت القسامة على المشترين دون السكان وهو قول ابي يوسف رح الاول ثم رجع
وقال هي عليهم . ولو وجد القتيل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول ابي حنيفة رح
وقال ابو يوسف رح هي على اهل السجن وان وجد القتيل في دار رجل قد اشتراها وهو ليس
من اهل الخطة فاصحاب الخطة برآء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية
على عاقلته وان كانت الدار بين رجلين واحدهما اكثر نصيبا من الآخر كانت الدية
على عواقلهما نصفين . وان وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب القسامة ويكون
الدية على عاقلته في قول ابي حنيفة رح . وقال ابو يوسف ومحمد رح لا شيء عليهم . ولو
وجد المكاتب قتيلا في دار اشتراها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا . ولو وجد اهل
المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتيل عندنا كل ميت به اثر القتل

والجرح بان كان الدم يخرج من بعض مخارقه انكان يخرج من موضع يخرج منه
الدم عادة من غير ضرب كالانف والدبر والذكر فلا قسامة فيه ولا يكون هو قتيلا
وان كان لا يخرج عادة الا بضرب وخرج في الباطن كالعين والاذن فهو قتيل
وانكان الدم يخرج من الفم انكان ينزل من الجوف يكون قتيلا، وانكان ينزل من
الراس لا يكون قتيلا. قتيل وجد في محلة فادعى ولي القتيل القتل على رجل بعينه
من اهل المحلة لا يبطل القسامة والدية من اهل المحلة. وعن ابي حنيفة رح في رواية
يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتيل شاهدين من غير اهل المحلة
على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه. وان اقام ولي القتيل
على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما. ثم على قول ابي يوسف رح يحلف
شاهدان بالله ما قتلناه قط. وعلى قول محمد رح يحلف شاهدان بالله ما قتلناه وما علمنا له
قاتلا. وان ادعى ولي القتيل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل
المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتيل شاهدين
بذلك من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة رح وتقبل في قول صاحبيه. ثم
القسامة انما تجب على اهل المحلة في قتيل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتيل
او اكثر من النصف او النصف مع الراس. وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد
اقل من النصف مع الراس او وجد اليد او الرجل او الراس فلا شيء فيه. وان وجد
السقط فلا شيء فيه. فان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتيل كان فيه القسامة والدية
وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او ام الولد
قتيلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عواقلهم في ثلث سنين. ولو وجد العبد قتيلا
في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فح كانت القيمة على مولاه لغرمائه حالة كما لو قتله

المولى. ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى موجلا في ثلث سنين
يقضي منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته. ولو وجد المأذون له
في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان الدين محيطا
او لم يكن. ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها فعلى صاحب الدار القسامة
والدية على العاقلة ولا يحرم عن الميراث. ولو وجد القتيل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء
فيه. وان كان النهر صغيرا لقوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير والعظيم ما
في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو كالفرات
والجيحون فهو عظيم. ولو كان القتيل محتبسا في جانب من النهر كانت القسامة والدية
على اقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتبس فيه القتيل اذا كان يسمع
اهل الاراضي والقرى الى ذلك الموضع والا فلا. وان وجد القتيل في فلاة فليس
فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فان كان
قريبا بحيث يبلغ صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله اعلم

باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم من

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة رح

وقال ابو يوسف رح اخرا لا تقبل وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على انه لا يقبل
الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين. وان
وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل ان يستوفي الا بحضر
من الموكل عندنا وعلى قول الشافعي رح له ان يستوفي الوكيل باثبات الدم اذا اقر في مجلس
القاضي ان الطالب قد عفى صح اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب القود
على موكله في القياس يصح اقراره ولا يصح استحسانا. ولو مات احد ورثة المقتول

والقاتل وارثه فان القصاص عن القاتل وبقي حصة الباقين
مالا لانه له باثبات قتل الخطاء والعمد من الجراحة التي لا قصاص على
القاتل فيها بمنزلة الوكالة بالمال، رجل قتل عمدا فاقام اخ المقتول بينة انه وارثه
لا وارث له غيره فاقام القاتل بينة ان له ابنا فان القاضي لا يقضي ببينة الاخ
ويتانى في ذلك، وان اقام القاتل بينة ان له ابنا وانه قد صالحه على الدية
وقبضها منه واقام بينة ان الابن قد عفى عنه قبلت بينة القاتل لانه
اثبت ببينته ان لا حق للاخ في استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر
العفو والصلح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقضى على الابن
بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن
ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينة على احدهما ان الاخ الغائب
صالحه على خمسة الاف جاز ذلك، فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف
القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا
مع الابن بل يكون اجنبيا، اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص
على القاتل فهذه بينة قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة، واذا
لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب
واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان القاضي
يحبس القاتل لانه صار متهما ولا يعجل باستيفاء القصاص فان حضر الغائب بعد ذلك
لا يكون للغائب الذي حضر ان يستوفي القصاص ما لم يعد هو البينة في قول ابي حنيفة
رحمه الله لان عنده القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره
في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص للذي اقام البينة ثبوته لغيره

بخلاف ما اذا كان القتل خطأ لان الدية تجب للمقتول اولا ثم تنتقل الى ورثته وينفذ منها وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما يدعى للميت فلا تنتفي الى اعادة البينة. وبخلاف العفو والصلح لان ذلك مما يثبت بالشبهات والقصاص لا يثبت. رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فانكر المدعى عليه ثم ان المدعي مع المدعى عليه حكما رجلا فحكم الحكم بالقتل لا ينفذ حكمه في حق العاقلة. رجل ادعى انه قتل اباه عمدا واقام شاهدين فشهدا انه ضرب فلانا بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهدا انه لم يزل صاحب فراش حتى مات. ولا ينبغي للقاضي ان يسأل عن الشهود يمادون من ذلك العمد ولا في الخطأ. ولو قالا ذلك لا يبطل شهادتهما. ولو شهدا انه ضربه بالسيف فمات ولم يذكرا العمد جازت شهادتهما ويقضى بالقصاص. وكذا اذا شهدوا انه طعنه برمح او رماه بسهم او نشابة وكل ذلك يكون عمدا يقضى بالقصاص كما لو شهدوا انه ذبحه او شق بطنه بالسكين والله اعلم

باب ——————— جناية البهائم وما يهلك بالحيطان او الاباب

رجل ارسل حماره فدخل زرع انسان وافسده ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا. وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا. وان ذهب يمينا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا. وان كان الطريق واحدا كان ضامنا. وان ارسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسده لا يضمن المرسل. رجل ارسل كلبا الى شاة انسان فوقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن. وان ذهب في فور الارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا بعد ما ارسله

وهكذا ذكر القدوري رح. وعن ابي يوسف رح انه يكون ضامنا والمشائخ رح اخذوا
بقوله. وذكر الفقيه ابو الليث رح في شرحه للجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب
في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكانه خلفه. وذكر الناطفي
رح رجل اغرى كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة رح ويضمن
في قول ابي يوسف رح. والمختار للفتوى قول ابي يوسف رح. ولو ارسل كلبه الى الصيد ولم يكن
سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة
رجل القى حية في الطريق فهو ضامن لما اصابت حتى تزول عن ذلك المكان رجل اوقف
دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان واتلفت شيئا لا يضمن
الرجل لانه اذا لم يمسكها تكون بمنزلة المنفلتة. ولو اوقف دابة في الطريق فاوطأت انسانا
بيدها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلته وان نفحت برجلها او ذنبها وهي
تسير لا يكون ضامنا. وان كدمت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيدها. ولو راثت
او بالت وهي تسير او خرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسد شيئا
لا يضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصاة او نواة فاصاب انسانا وهي تسير لا يضمن
الراكب الا اذا اثارت حجرا كبيرا وان كانت تسير فوقفت ثم بالت او راثت لا يضمن الراكب
وان اوقفها الراكب لغير روث او بول فبالت او راثت فما تولد من ذلك يضمنه الراكب
وان اوقفها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوي فيه اليد والرجل. وان اوقفها
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولو قاد قطارا في
الطريق فاوطأ اول القطار او اخره بيدا ورجل اصدم يضمن القائد لما عطب به وان كان
معه سائق كان ضمان ذلك عليهما. وما افسدت بنفحة الرجل والذنب يكون على
السائق خاصة. وان كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار فما اصاب مما هو خلفه

هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم اثلاثا لانه قائد وسائق وان كان
الرجل احيانا وسط القطار واحيانا يتاخر واحيانا يتقدم وهو يسوق فهو
بمنزله السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار
فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما اوطأت
الدابة سواء . ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بعيرا والقائد
لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فاتلفه كانت الدية على عاقلة القائد ثم ترجع
عاقلة القائد على عاقلة الرابط . وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد
على عاقلة الرابط . ولو كانت الابل وقوفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو
لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط . ولو
ان رجلا ضرب دابة راكب او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيدها او رجلها
او نفحت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناخس دون
الراكب . وان ضربها بامر الراكب او نخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت
الدية على عاقلة الناخس والراكب جميعا لان الناخس بمنزلة السائق
والراكب مع السائق اذا اجتمعا فضمان ما اوطأت الدابة يكون عليهما
ولا يضمن الناخس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفحة الرجل والذنب وغير ذلك
دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بغير اذن احدهما فنفحت انسانا كان ضمان
النفح على الناخس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفح . وان كان
النخس بامر احدهما لا يجب الضمان على احد . ولو نخس رجل دابة راكب بغير امره
فوثبت والقت الراكب ضمن الناخس . وكذا لو نخسها فجمحت بما اصابت
في فورها يضمن الناخس . ولو نفحت الناخس فقتلته كان هدرا . رجل

يقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الابل على انسان او سقط سرج الدابة او لجامها
على انسان فقتله او سقط ذلك في الطريق فعثر به انسان ومات يضمن القائد
وان كان معه سائق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحمل
على البعير على وجه لا يسقط . ولو ان راكبا اوقف الدابة على باب المسجد فهو
كما لو اوقفها في الطريق . فان كان الامام جعل عند باب المسجد موقفا للناس
والدواب كان هذا بمنزلة الطريق . فان اوقفها في الفلات لا يضمن الا اذا اوقفها
في المحجة لان الوقوف في الفلات لا يضر بالناس الا في المحجة . ولا يضمن السائق
والقائد في ملكه الا فيما وطئت الدابة بيد او رجل . رجل وجد في زرعه في الليل
ثورين فظن انهما لاهل قريته فاذا كان لغير اهل قريته فاراد ان يدخلهما مربطه
فدخل في المربط احدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فاراد
تضمينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان نيته عند الاخذ ان يمنعه
من صاحبه كان ضامنا وان كان نيته ان يأخذه ليرده على صاحبه الا انه لم يقدر
على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامنا فقيل له ان كان ذلك في النهار
قال ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة فان ترك الاشهاد مع القدرة
عليه ضمن . وان لم يجد من يشهده يكون ذلك عذرا . وان كان الثور لاهل قريته
فلما اخرجه من زرعه يكون ضامنا لان ما يكون لاهل قريته من الثيران لا يكون
حكمه حكم اللقطة في النهار لانه لا يخاف عليه الضياع في النهار . واما يخاف
عليه في الليل فاذا اخرجه يكون غاصبا . وقال القاضي الامام علي السغدي رح
اذا وجد في زرعه دابة فلم يقدر ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه . واذا
ساقها وراء ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق . وهكذا قال ابو نصر الدبوسي

رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا. وقال بعضهم اذا
وجد الرجل دابة في زرعه فاخرجها فقتلها سبع كان ضامنا الا انه لا ينبغي له ان يخرجها
ولكن ينبغي ان يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قال
القاضي الامام علي السغدي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء
ذلك فان ساقها بعدما اخرجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا. وان ساقها الى ربها
على صاحبها فعطبت في الطريق او انكسر رجلها كان ضامنا. ولو ان صاحب الزرع
لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه
ابو الليث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجها بامره. ولو انه قال
لصاحب الدابة ان دابتك في الزرع ولم يقل اخرجها فاخرجها صاحبها فافسدت
شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا
لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالافساد وانما طلب
منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انفلتت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسدت زرع
انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل العجماء هدر. رجل يسوق حمارا
بحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب
ثوبه وخرقه ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم يتهيأ له التنحي لضيق المدة
ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التنحي فلم يتنح بعدما سمع لا يضمن
السائق. رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حفر بئرا فمرت به دابة
من سوق احد فعطبت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم

فصـــــــــــــل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة

رجل وضع في الطريق حجرا او حفر بئرا او بنى فيه بناء او اخرج من حائط جناحا

او صخرة شاخصة او شرع كنيفا او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان
ضامنا. فان عثر بما احدث في الطريق رجل فوقع على آخر فماتا كان الضمان
على الذي احدثه في الطريق لانه دفع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر به
لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة. ولو نحى رجل شيئا من ذلك عن
موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الاول من
الضمان. وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق
ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان
لا يضمن. وان بنى فيه بناء او حفر فيه بيرا فعطب به انسان كان ضامنا. ولكل
صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء
الدكان والتنور بشرط السلامة. وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بخواهر زاده رح
اذا احدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به
انسان وجب الضمان يسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشركاء فان
احدث ما يكون من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا الا ان لم يفعل
ذلك. ولو كانت الدار بين رجلين يفعل احدهما فيها ما كان من جملة السكنى كوضع المتاع
وربط الدابة جاز كما في السكنى. واما اذا اخرج ميزابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله
ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف
في ملكه ولم يكن متعديا. وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه
متعد في ذلك الطرف حيث شغل به هواء الطريق. وان لم يعلم ايهما اصابه في القياس
لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان. وفي الاستحسان يضمن. رجل كنس الطريق
فعطب بموضع كنسه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كنس

الطريق كيلا يتضرر المارة بالغبار. ولو رش الطريق فعطب انسان بذلك كان ضامنا
هذا اذا رش كل الطريق فان رش بعضه فمر انسان في الموضع الذي رش ولم يعلم
بذلك فعطب كان ضامنا. وان علم بذلك فمر فيه مع العلم لا يكون ضامنا. هكذا قال
مشايخنا رح وفي الكتاب اطلق الجواب واوجب الضمان على الذي رش. وان مرت
دابة فعطبت يضمن على كل حال. ولو ان رجلا امر اجيرا او سقاء برش فناء دكانه فعطب به
انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وحارس السوق اذا رش يضمن ما عطب به على
كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير نافذة اذا القى فيها من هو من اهل السكة
خشبا او طينا او ترابا او رش لا يكون ضامنا. رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل
على انسان فاتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه
هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو وضع في الطريق جمرا فاحترق به شيء كان ضامنا
لانه كان متعديا بوضع النار في الطريق. وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم
احترق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول
قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاه في الطريق
ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالدابة
المربوطة اذا جالت في رباطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير
ملكه وهو يحمل نارا فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوادر
انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا
اليه. ولو طارت الريح بشررة ناره والقته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق
حصل بالريح ههنا. وذكر الزندويستي رح اذا مر بالنار في موضع له حق المرور
فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا. فان لم يكن له

حق المرور في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعمامة رجل والقتها
على قارورة انسان فكسرتها لا يضمن صاحب العمامة. ولو ان حدادا ضرب الحديد
على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فاحترق
ضمن الحداد كانه القى النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل اخر وضع
جرته في ذلك الطريق ايضا فتدحرجت احداهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ
حكم فعل الاول. وان انكسرت التي تدحرجت ضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل
وكذلك رجل اوقف دابة في الطريق واخر كذلك فنفرت احدهما واصابت الاخرى
لا يضمن صاحب التي نفرت. ولو عطبت التي نفرت بالاخرى يضمن صاحب
الواقفة لبقاء جنايته. رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من
رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضع لا على المشتري لان البائع كان
متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من القى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشرع جناحا من داره الى الطريق
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار. رجل استاجر
انسانا ليشرع له جناحا في فناء داره او حانوته ففعل فهلك بالجناح شيء ان كان
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشراع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح
قبل الفراغ عن العمل او بعده ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره
المستاجر او الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

عليه بعد ذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير
لما عطب به ولا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح
بعد ما فرغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطب به ثم هو لا يرجع على المستاجر
قياسا. وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا بذبح شاة فذبح
ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن الذابح وهي كمسئلة الجناح رجل
وضع قنطرة على نهر خاص لاقوام مخصوصين فمشى عليها انسان فانخسفت
او تعقل به فمات ان تعمد المرور عليها لا يضمن واضع القنطرة. وان
لم يعلم المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديدا فعثرت
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا. قالوا ان كانت الخشبة
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطئ على مثل
هذه الخشبة بمنزلة تعمد الزلق او التعقل بالحجر الموضوع في الطريق
عمدا وذلك لا يوجب الضمان. وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على
مثلها يضمن واضعها. هذا اذا كان النهر خاصا لاقوام مخصوصين
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا. وعن ابي يوسف
رحمه الله انه لا يكون ضامنا رجل حفر بيرا في المفازة في موضع ليس
بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذا لو
قعد انسان في المفازة او نصب خيمة فعثر بها رجل لا يضمن القاعد. ولو كان ذلك
في الطريق يضمن. وان حفر بيرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحصى او بما
هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وحفرها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني
ولو كان الاول كبس البير بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لا الثاني

الوجه الاول بعد الكبس بما هو من اجزاء الارض لا يبقى اثرا وفي الوجه الثاني يبقى اثره وكذا
لو حفر بئرا في الطريق وغطى راسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول
ولو حفر الرجل نهرا في ملكه فعطب به انسان او دابة لا يضمن. وكذا لو جعل عليه جسرا
او قنطرة في ارضه. ولو حفر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا. وكذا لو جعل
جسرا او قنطرة في غير ملكه. وعن ابي يوسف رح انه لا يضمن وان احدثه في غير ملكه اذا
بحيث لا يتضرر به غيره لانه محتسب ينتفع الناس بما احدثه. وفي ظاهر الرواية يكون
ضامنا الا اذا فعل ذلك باذن الامام كما لو حفر بئرا في الموضع الذي يحتاج الناس
اليه يكون ضامنا لما عطب به اذا لم يفعل باذن الامام. وان مشى على جسره انسان متعمدا
فانخسف به لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التلف مضافا اليه. ولو حفر
نهرا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء وغرق ارضا او قرية كان ضامنا لانه مسبب الماء
في غير ملكه فيضمن كما لو مشى او سار على الدابة في الطريق. ولو كان ذلك الحفر في ملكه
لا يضمن لانه مباح له مطلقا. ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وافسد
متاعا او زرعا او كرابا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه فيباح له مطلقا. وكذا لو
احرق حشيشا في ارضه او في حصائده او اجمته فخرجت النار الى ارض غيره واحرقت
شيئا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه. قيل هذا اذا كانت الرياح ساكنة حين اوقد النار
فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ارض جاره كان ضامنا
استحسانا كمن صب الماء في ميزاب له وتحت الميزاب متاع لغيره فافسده به كان ضامنا
ولو اوقد النار في داره او تنوره لا يضمن ما احترق به. وكذا لو حفر نهرا او بئرا في داره
فنزت من ذلك ارض جاره لا يضمن ولا يؤمر الحاكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه
وبين الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره. ولو صب الماء في ملكه

بمنزلة المدفوع فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر. اما اذا تعمد في سلك نفسه فسقوطه لا يكون
مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على
رجل فقتله يضمن دية القتيل. رجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان والقى فيها نفسه
متعمدا لا يضمن الحافر. وان لم يوقع فيها نفسه فسقط فسلم من الوقوع ومات
فيها جوعا او غما لا يضمن الحافر في قول ابي حنيفة رح. وقال ابو يوسف رح ان مات فيها
جوعا فكذلك وان مات غما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك يضمن الحافر
وقال محمد رح يضمن الحافر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البير. رجل
حفر بيرا في الطريق فجاء اخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس
يضمن الاول وبه اخذ محمد رح لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر الى ما حفر
صاحبه في اسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعد في
الحفر. ولو حفر رجل بيرا في الطريق ثم جاء اخر ووسع راسها فسقط فيها انسان ومات
كان الضمان عليهما اثلاثا. قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث لا يعلم
ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما
اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان
الضمان على الثاني. رجل حفر بيرا في الطريق وعند البير حجر وضعه انسان في الطريق
فجاء انسان وتعثر بالحجر وسقط في البير ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر
لانه بمنزلة الدافع. وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البير كان الضمان على حافر
البير. رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل اخر
وتعلق الثاني باخر ووقعوا فيها جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض
فدية الاول تكون على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البير ودية الثاني تكون

فخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صب الماء
في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعدى الى ارض
غيره يكون ضامنا لان الماء سيال فاذا كان يعلم عند الصب يسيل الى ملك جاره يكون
ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب وتحت الميزاب متاع غيره. وذكر الفقيه ابو جعفر رح
اذا سقى ارض نفسه فتعدى الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجوه ان اجرى الماء في ارضه اجراء لا يستقر في
ارضه وانما يستقر في ارض جاره كان ضامنا. وان كان الماء يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض
جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا
ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحائط المائل. وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى
يتعدى الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطة
يعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة بينهما
مانعا ويمنع من السقي قبل ان يوضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي. وان كان
في ارضه ثقب وجحر فارة ان علم بذلك ولم يسده حتى سرت ارض جاره كان ضامنا
وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الناطفي رح اذا سقى ارض نفسه فخرج الماء الى ارض
غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره كان ضامنا
رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انهار صغار مفتوحة فوهاتها
فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام ظهير الدين
رح يكون ضامنا لانه اجرى الماء فيها. رجل احتفر بيرا في ملكه ثم سقط فيها شخص وفيها
انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان
فيها. وان كانت البير في الطريق كان الضمان على حافر البير فيما اصاب الساقط والمسقوط
عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البير والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني
لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البير ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو
قول محمد رح دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث
على عاقلة الثاني. وذكر في الكتاب ان فيها قولا اخر قيل ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح قال دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني وثلثها هدر ودية
الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني وهو [illegible]
في الكتاب. رجل حفر بيرا في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه القى نفسه
فيها فكذبته الورثة في ذلك كان القول قول الحافر في قول ابي يوسف الاخر وهو قول
محمد رح لان الظاهر ان البصير يبصر موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع
نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. رجل استاجر اربعة رهط ليحفروا له
بيرا فوقعت عليهم من حفرهم فمات احدهم كان على كل واحد من الثلثة الباقين ربع
دية الميت ويسقط ربعها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت مباشر ايضا
فتوزع الدية عليهم اثلاثا ويسقط ربعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

فصل فيما يحدث في المسجد

اهل المسجد احتفروا بيرا في المسجد لماء المطر او وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء
او طرحوا فيه البواري او الحشيش او الحصير او ركبوا بابا او علقوا فيه القناديل وغيره
فعطب به شيء لا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة
الملاك. وكذا لو فعل ذلك غيرهم باذنهم وان فعل بغير اذنهم كان ضامنا لما عطب بذلك
في قول ابي حنيفة رح. وقال صاحباه رح لا يضمن استحسانا اذا كان المسجد للعامة لانه
[illegible] من باب التمكن لاقامة الصلوة. ولهما ان كل مسلم مندوب الى عمارة

المسجد والى ما كان من باب التمكن لاقامة الصلوة وانما يختص اهل المسجد بالبناء من
البر لا فيما كان من باب التمكن لاقامة الصلوة ولابي حنيفة رح ان اهل المسجد يختص
بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والاغلاق ونصب المؤذن والامام
اليهم لا الى غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد لحديث او نام او قام لغير الصلوة فمر به
انسان فعطب كان ضامنا لما عطب في قول ابي حنيفة رح كما لو قعد في الطريق وعلى قول
صاحبيه رح لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلوة وقيل على قول ابي حنيفة رح
انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن
والحديث اما اذا كان معتكفا او جالسا لانتظار الصلوة لا يكون ضامنا عند الكل
وقيل اذا ركن في الصلوة يكون ضامنا عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح لان المنتظر
للصلوة لا يكون في الصلوة فكان جلوسه مباحا مقيدا بشرط السلامة كالمشي في
الطريق ونحو ذلك ولو ان رجلا حفر بيرا في سوق العامة او بنى قبة او كانا فعطب
شيء ان فعل ذلك باذن الامام لا يكون ضامنا وبغير اذنه يكون ضامنا كما لو اوقف
دابة في السوق فان كان في السوق موضع لايقاف الدابة للبيع فاوقف الدابة في ذلك
الموضع ان عين ذلك الموضع باذن السلطان فما عطب به لا يكون ضامنا وان
لم يكن ذلك باذن السلطان كان ضامنا لان السلطان اذا اذن بذلك يخرج ذلك الموضع
من ان يكون طريقا فتعين لايقاف الدواب وبغير اذن السلطان لا يخرج من ان يكون طريقا والله اعلم

فصل في جناية الحائط

رجل مال حائط داره الى الطريق او الى ملك انسان فسقط وتلف انسانا او مالا ان سقط قبل الاشهاد
فلا ضمان عليه وان سقط بعد الاشهاد ضمن اذا لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائط مع القدرة
عليه فيصير جانيا ان تلف انسان كان الدية على عاقلته وان اتلف مال انسان كان ضمانا له

علي صاحب الحائط في ماله ويعتبر القدرة على التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
من غير زوال القدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان مائلا الى الطريق ان يقول
له واحد من الناس ان حائطك هذا مائل الى الطريق او مخوف او متصدع فاهدمه
وان كان مائلا الى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار، وشرط وجوب الضمان
علي صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاشهاد حتى لو طولب
بالتفريغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا، ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي
ان تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتفريغ
عند القاضي وعند غيره او لم يكن هناك احد، وانما ذكر الاشهاد حتى اذا انكر صاحب الحائط
الطلب يمكنه اثباته بالبينة، وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان
يثبت الطلب ويثبت ايضا بكتاب القاضي الى القاضي، ولو ان صاحب الحائط
باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبقى قادرا على الهدم بعد البيع
بخلاف ما اذا اشرع كنيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار
او باع الخشبة فتلف بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمة مجرد اشراع
الكنيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا يبطل بالبيع، ولو كان صاحب الحائط
المائل عاقلا بالغا مسلما فاشهد عليه ثم جن جنونا مطبقا او ارتد والعياذ بالله
ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه ثم جاء مسلما وردت عليه الدار فسقط
الحائط بعد ذلك واتلف انسانا كان هدرا لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد
الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك، وكذا لو افاق المجنون، وكذا لو باع الدار بعد
ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار شرط
للبائع ثم سقط الحائط واتلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد مستقبل بعد الرد

ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط واتلف شيئا كان ضامنا لان خيار البائع
لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد. ولو اسقط خياره او وجب البيع
بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه. وفي اخراج الكنيف والجناح والميزاب
ه يبطل الضمان بتبدل هذه الاسباب. ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد
على المرتهن ثم سقط الحائط واتلف شيئا كان هدرا لان المرتهن لا يملك الاصلاح
والمرمة. ولو اشهد على الراهن فسقط الحائط واتلف شيئا كان ضامنا لان الراهن
يملك الاصلاح بان يقضي دينه ويسترد الرهن. ولو كان الحائط المائل ميراثا
لورثة فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحائط
لان احد الشركاء لا يملك نقض الحائط. وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي
اشهد عليه بحصة نفسه لانه متمكن من ان يطلب من الشركاء ليجتمعوا على
هدمه. وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطها مائل لا يصح الاشهاد
عليه سواء كان ساكنا باجر او بغير اجر لانه لا يتمكن من نقض الحائط. وان اشهد
على رب الدار صح الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من النقض
ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب او الوصي صح الاشهاد لانهما يملكان
الاصلاح فان سقط الحائط واتلف شيئا كان الضمان على الصغير لان الاب
والوصي يقومان مقامه وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ
فان مات الاب او الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط
بعد ذلك واتلف شيئا كان هدرا لان ولايتهما انقطعت بالموت. وفي المنتقى
رجل مات وترك دارا حائطها مائل الى الطريق ولم يترك الميت شيئا سوى هذه
الدار وعليه دين اكثر من قيمة الدار وابنا لا وارث له سواه فان الاشهاد في الحائط

المال يكون على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن
واتلف شيئا ان اتلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا
اشهد الرجل على حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله وانكرت
العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندري ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيم البينة
على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان دليلا على الملك له ظاهرا الا ان
الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا باثبات
ثلثة اشياء. احدها ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدم الحائط
والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقر ذو اليد ان الدار له لم
يجب على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه اقر بوجوب الدية على العاقلة وانه
على الغير اذا كان مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتيل
ان اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعدي فاذا تعذر الايجاب على العاقلة بطريق
التحمل يجب عليه كمن اخرج جناحا من دار في يده فوقع الجناح على انسان فقتله فثبت
عاقلته ليست الدار له وانه انما اخرج الجناح بامر صاحب الدار وذو اليد يقر ان
له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائل او غير مائل
فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا للهالك بالحائط
ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط
على انسان من غير ان يسقط به الحائط فقتل انسانا كان ضامنا دية المقتول بمنزلة
نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط من كان في الطريق
فان كان ذلك يمشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعد في المشي في الطريق ولا يمكنه
التحرز عن سقوط غيره عليه. وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق قائما كان او قاعدا

او نائما كان دية الساقط عليه لانه متعد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون
ضامنا لما تلف به . ولو كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
والقعود والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل لو مات الاسفل في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر
قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كمن نام في ملكه فانقلب على انسان فقتله
كان ضامنا لانه باشر قتله اذا اشهد على الحائط المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق
العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انسانا فقتله
يضمن صاحب الحائط . وكذا لو سقط الحائط قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ
الصغيرين ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من اهل الاداء . لقيط له حائط مائل فاشهد
عليه فسقط الحائط واتلف انسانا كانت دية القتيل في بيت المال لانه صاحب الدار
كان متمكنا من الهدم والاصلاح فاذا لم يفعل ضمن ويكون ضمان جنايته في بيت المال لان
ميراثه يكون لبيت المال فجنايته تكون في بيت المال . وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا
فهو كاللقيط . حائط مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط الحائط واتلف
شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا . وكذا العلو اذا وهى او تصدع فاشهد اهل السفل
على اهل العلو . وكذلك الحائط اعلاه لرجل واسفله لآخر . وهذا بخلاف الحائط اذا كان مائلا
الى الطريق في حكمين . احدهما ان الاشهاد على الحائط المائل الى ملك انسان يكون من المالك
لا من غيره وفي الطريق يصح من كل واحد . والثاني ان في الحائط المائل الى ملك انسان لو اخره
صاحب الملك بعد الاشهاد او ابرأه يصح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التاخير
والابراء من الذي اشهد . حائط مائل لشريكين اشهد على احدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك
بين الورثة اذا اشهد على احدهم وقد ذكرنا ثم القياس والاستحسان فهنا كذلك . حائط
الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار فسقط ما كان

مائلا الى الدار على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط ملكه فصح الاشهاد
من اهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جملة الناس
فصح اشهادهم. وان كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير اهل الدار صح اشهاده فيما كان
مائلا الى الطريق. واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل. حائط بعضه صحيح وبعضه واهي
فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون
الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يهِ البعض فحينئذ يضمن ما اصاب الواهي ولا يضمن
ما اصاب الذي لم يهِ لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين احدهما
صحيح والاخر واهي والاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح. حائطان احدهما مائل والاخر صحيح فاشهد
على المائل فلم يسقط وسقط الصحيح واتلف شيئا كان هدرا. عبد تاجر له حائط مائل
فاشهد عليه فسقط الحائط فاتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين
او لم يكن. وان اتلف الحائط مالا فضمان المال يكون في عنق العبد يباع فيه. وان اشهد
على المولى صح الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد دين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه
دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بان يقضي الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة
المالك. سفل لرجل وعلو لاخر وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان
الضمان على صاحب العلو لان العلو غير موضوع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد فيه على الحائط
صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه. رجل اشهد على حائط مائل له الى الطريق فسقط
على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط وعطب وعثر رجل بالقتيل وعطب كان ضمان
القتيل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك
بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتيل من الطريق يكون الى اوليائه
لا الى صاحب الحائط ورفع النقض يكون على صاحب الحائط. ولو كان جناحا اخرجه الى الطريق

او كنيفا فسقط وقتل انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقتيل فعطبا كان ضمانهما
عليهما صاحب الجناح والكنيف لان اخراج الكنيف والجناح مباشرة للجناية فيجعل كانه
القى عليهما . ومن القى شيئا في الطريق كان ضامنا لما هلك به وان كان لا يملك رفعه
حائط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم اشهد على صاحبه في رفع النقض من الطريق فلم يرفع
حتى عثر به آدمي او دابة وعطب كان ضامنا . رجل اشهد في حائط مائل له وسقط ذلك
الحائط على حائط رجل آخر فهدمه ثم عثر رجل بنقض الحائط الاول ورجل بنقض
الحائط الثاني فعطبا فضمان الحائط الثاني على صاحب الحائط الاول وله الخيار
ان شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقض عليه وان شاء اخذ النقض ولا شيء
له فيكون النقض لصاحبه فمن عثر بنقض الحائط الثاني فدمه هدر لان نقض الحائط الثاني
ملك صاحبه ولا يملك صاحب الاول رفعه . ولو كان الاول اخرج جناحا يضمن الاول من عثر
بالثاني وعطب وان كان لا يملك رفعه . ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول يضمن
ايضا صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعه عن الطريق

كتاب الحدود

الحدود خمسة حد الزنا . وحد الشرب . وحد القذف . وحد السرقة . وحد قطع الطريق
اما الزنا فهو ايلاج الذكر في قبل الاجنبية التي تعرى عن حرام يجب الحد . وان تمكنت فيه الشبهة
لا يجب والشبهة ثلثة . منها ما يمنع الحد وان قال علمت انها علي حرام . والثانية منها ما
يمنع الحد وان قال ظننت انها تحل لي والثالثة يمنع الحد ان قال ظننت انها تحل لي ويجب الحد
ان قال علمت انها علي حرام . اما الاول فرجل زنا بجارية ابنه او ابن ابنه وان سفل لا حد
عليه وان قال علمت انها لا تحل لي ومنها اذا ابان امرأته بشيء من الكنايات ثم جامعها
في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام . وكذا لو جعل امر امرأته بيدها

فاختارت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام ولذا

لو ارتدت المرأة وحرمت عليه او حرمت بجماع امها او ابنتها او وطئها ابن الزوج

ثم جامعها وان قال علمت انها علي حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج امة على حرة او تزوج

مجوسية او خمسا في عقدة او تزوج الخامسة في نكاح الرابعة او تزوج باخت امرأته

او بامها او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها علي حرام او تزوج امرأة بغير شهود

او تزوجها متعة او تزوج امة بغير اذن مولاها والعبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه ووطئها

لا يجب الحد عند ابي حنيفة رح في هذه الوجوه كلها وان قال علمت انها علي حرام وكذلك

لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والخالة وجامعها لا حد عليه

في قول ابي حنيفة رح وان قال علمت انها علي حرام عند ابي حنيفة رح العقد وان كان حراما

عند الكل فوطئها لا يجب الحد وعند صاحبيه رح ان علم بالحرمة يجب الحد

وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امرأة ليزني بها فزنى بها لا يحد في قول ابي حنيفة رح

وان استاجرها للخدمة فزنى بها يحد ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لا حد عليه

عند ابي حنيفة رح وان لم يدع الحل ولو طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان كان

طلقها ثلاثا جملة لا حد عليه جارية الرجل اذا جنت جناية عمدا ثم زنى بها ولي الجناية

لا حد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها ولي الجناية قال ابو حنيفة رح

عليه الحد اختار مولاها الدفع او الفداء وقال صاحباه رح ان اختار الدفع لا حد عليه

وان اختار الفداء عليه الحد واذا قبل الرجل اجنبية من شهوة او نظر الى فرجها

بشهوة ثم تزوج امها او ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان قال علمت انها علي حرام

في قول ابي حنيفة رح ولا يبطل احصانه بهذا الوطء حتى يجب الحد على قاذفه

ولو وطئ امرأته [illegible] ان كانت وهي حائض او نفساء او صائمة صوم الفرض او محرمة

او ايلاء منها او ظاهر منها او حرمته عليه امرأته بوطئ الغير عن شبهة فوطئها في العدة لا حد عليه
وكذا لو وطئ امة وهي حرام عليه برضاع او صهرية او كانت الامة مجوسية او مرتدة او وطئ
مكاتبة او معتقة البعض وقال علمت انها علي حرام لا حد عليه عند ابي حنيفة رح . وكذا لو وطئ جارية
مكاتبه او جارية عبده المأذون وعليه دين او لا دين عليه علم بالحرمة او لم يعلم . والجد من قبل
الام اذا وطئ جارية ولد ولده حال قيام الاب لا حد عليه وان علم انها حرام . والواحد من
الغانمين اذا وطئ جارية من الغنيمة قبل القسمة لا حد عليه وان علم انها حرام . والبالغة العا قلة
اذا دعت صبيا فجامعها لا حد عليها علمت بالحرمة او لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها . والبالغ الصحيح
اذا زنا بصبية او مجنونة او نائمة عليه الحد ولا حد عليهما . ولو اكرهت المرأة
على الزنا لا حد عليها عند الكل . والرجل اذا اكره على الزنا قال ابو حنيفة رح آخرا وهو
قول صاحبيه رحمه الله لا حد عليه . وكان يقول اولا وهو قول زفر رح عليه الحد
والحربي المستامن اذا زنى في دارنا بمسلمة او ذمية قال ابو حنيفة رح لا يحد الرجل
وتحد المرأة . وقال ابو يوسف رح يحدان جميعا . وقال محمد رح لا يحدان . ولو كانت المرأة
حربية مستامنة فزنا بها مسلم قال ابو حنيفة رحمه الله يحد الرجل ولا تحد المرأة
وقال ابو يوسف رحمه الله يحدان جميعا . اذا وطئ الرجل ام ولد ابنه فقال علمت انها
علي حرام لا حد عليه . ولو وطئ امرأة ابنه عن ابي حنيفة رح في المجرد ان قال ظننت انها تحل لي لا يحد
وان قال علمت انها علي حرام يحد وان وطئ الابن امرأة ابيه حد وان قال علمت انها تحل لي . ولو
تزوج الرجل بامرأة ابيه بعد موت الاب فولدت منه قال ابو بكر البلخي رح ان اقر اربع مرات بالوطئ
في مجالس مختلفة حد جميعا ولا يثبت نسب الولد قال الفقيه ابو الليث رح هذا قول ابي يوسف
ومحمد رح وبه ناخذ . رجل زنا بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة يحد وقال اهل البصرة يعزر ولا يحد
قال الفقيه ابو الليث رح وبه ناخذ رجل زنا بصغيرة لا تحتمل الجماع فافضاها لا حد عليه في قولهم

ثم ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطء وثلث الدية [illegible]
وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة [illegible]
وقال محمد رح عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم عليه امها وابنتها في هذا الوطء في قول ابي حنيفة [illegible]
وقال ابو يوسف رحمه الله تحرم رجل زنى بجارية فماتت من ذلك [illegible]
قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي [illegible]
القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رح وعليه القيمة ولا حد عليه [illegible]
حرة وقتلها بالجماع كان عليه الدية والحد [illegible] جامعها [illegible]
قال ابو حنيفة رح يعزر واشد التعزير ولا حد عليه وقالا [illegible] عليه الحد
في قولهم رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه
وذكر في الرضاع اخوان احدهما تزوج امرأة وتزوج الآخر اختها [illegible] ثم زفتا في ليلة [illegible]
كل واحد منهما امرأة اخيه غلطا قال لا حد على واحد منهما وترد كل امرأة الى زوجها ولا يطأها [illegible]
ان يطأها ما لم تنقض عدتها [illegible] كل واحد منهما [illegible] التي جامعها [illegible] كل واحد منهما [illegible]
ان يمسك التي جامعها تزوجها بعد ما يطلقها زوجها وعليه التي تزوجها مهرا [illegible]
بالدخول غلطا ومهر بالعقد والتي لم يجامعها نصف مهرها بالطلاق قبل الدخول رجل
وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة [illegible] فجامعها [illegible]
وقال ظننت انها امرأتي قال الامام [illegible] وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشتبه
الاعمى اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال ظننت انها امرأتي كان عليه الحد [illegible]
ان الاعمى دعا امرأته فاجابته غيرها فجامعها قال محمد رح عليه [illegible]
لها فلان فتقع امرأته فجامعها [illegible]
او في تحريمها [illegible] قال [illegible]

اعتق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها الحد فيهما ينظر ان كان المعتق موسرا واختار
الساكت تضمينه ثم زنى بها المعتق لا حد عليه وان زنى بها الذي لم يعتقها كان
عليه الحد وان كان الساكت اختار استسعاء الجارية بحكم الاعتاق ثم زنى بها الذي
لم يعتقها لا حد عليه وان زنى بها المعتق كان عليه الحد وهذا كله قول ابي حنيفة رح
وقال صاحباه رح يجب الحد بالوطء بعد الاعتاق في الاحوال كلها اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقر الرجل بعد
شهادتهم بالزنا ثم انكر ولم يقر اربع مرات لا حد عليه رجل قال زنيت بهذه المراة فانكرت المراة
الزنا لا حد عليه في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح يحد وكذا لو اقرت المراة بالزنا وقالت
زنيت بهذا الرجل فانكر الرجل لا حد على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقالا تحد المراة
ولو اقر الرجل فقال زنيت بهذه وقالت المراة لا بل تزوجني فانه لا يحد ولها عليه المهر وكذا لو
اقرت بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لا حد عليهما ولها عليه
المهر اربعة شهدوا على رجل بالزنا فنظر اليها فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود
حد القذف اربعة شهدوا على رجل بالزنا انه زنى بامراة لا يعرفونها ثم قالوا انها فلانة لا يحد
الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامراة ولم يعين المراة حد الرجل
اذا اقر المجبوب بالزنا او شهد عليه الشهود لا يحد وان اقر الخصي بالزنا او شهد عليه الشهود حد وكذلك
العنين ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشارة لا يحد الاعمى اذا اقر بالزنا فهو بمنزلة
البصير في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود لا يقبل عبد اقر بالزنا اربع مرات وقالا يحد اذا كذبه
المولى لا يحد والذي يجن ويفيق اذا اقر بالزنا في حال افاقته فهو بمنزلة الصحيح وكذلك اذا شهد
عليه الشهود فهو كالصحيح اواقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بفلانة يحد استحسانا
في قول ابي حنيفة رح الاخر وهو قول صاحبيه رح رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم
الى المشتري او كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض او بعده لا حد عليه ولو باع جارية ...

فوطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد وان علم بالحرمة ... وكذا لو زنى
بامة الغير ثم اشتراها او بحرة ثم تزوجها فانهما يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد وعن
ابي يوسف رح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان . والحرة اذا زنت بعبد ثم اشترته
فانهما يحدان جميعا اربعة شهدوا على رجل انه زنى بهذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان
منهم انه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحسانا والقياس
ان يحد الشهود حد القذف وهو قول زفر رح ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة
فشهد اثنان منهم انه استكرهها وشهد آخران انها طاوعته لا حد على الرجل ولا على المرأة في قول ابي حنيفة
رح وقال صاحباه رح يحد الرجل ولا تحد المرأة . ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة عند طلوع الشمس
بالحيرة وشهد آخران انه زنى بها عند طلوع الشمس بدير هند فانه لا حد على الرجل ولا على المرأة
ولا على الشهود في قولهم . ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بها
في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار
لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران
منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران انه زنى
بها في سفل هذه الدار او شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان
هذا وشهد آخران انه زنى في دار هذا الرجل الآخر فانه لا حد على المشهود عليه ولا على المرأة
ولا على الشهود عندنا . ولو شهد اربعة فشهد اثنان انه زنى بهذه المرأة في هذه الزاوية
من هذا البيت وشهد آخران انه زنى بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود
عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمهم الله استحسانا وفي القياس لا يحد وهو قول زفر رح ولو
شهد اربعة على رجل انه زنى بفلانة وفلانة غائبة ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل
اربعة شهدوا على رجل انه زنى بامرأة وقالوا لا نعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود

اربعة شهدوا على رجل بالزنا وهم عميان او محدودون في قذف لا يحد المشهود عليه
ويحد الشهود حد القذف وان كانوا فساقا لا يحد الشهود ايضا. الشهادة على الزنا لا تقبل اذا كان
الشهود اقل من اربعة. فان كانوا اقل من اربعة حد الشهود حد القذف اذا طلب المشهود عليه
ولو جاء اربعة متفرقين ويشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون
حد القذف وان كثروا وعن محمد رح اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد
وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد بعد واحد وشهد وخرج ثم دخل
آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد تقبل شهادتهم ولا تقبل الشهادة على الزنا بعد
تقادم العهد وابو حنيفة فوض ذلك الى رأي القاضي ولم يقدر شيئا وصاحباه رح قدراه
بشهر فما دون الشهر لا يكون متقادما والشهر وما فوقه متقادم مانع قبول الشهادة وعليه
الاعتماد وان كان المشهود عليه في موضع لم يكن هناك قاض فحمل الى بلد فيه القاضي جازت الشهادة
وان تقادمت. وكذا لو جاء الشهود من مصر آخر فهو عذر يجوز شهادتهم. فان شهدوا
بزنا متقادم اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحد ولو
شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا عند القاضي انهم راوه زنى بهذه المرأة وقالوا راينا
ذكره في فرجها قد غاب كما يغيب الميل في المكحلة جازت شهادتهم وان قالوا تعمدنا النظر لان
هذا نظر لاقامة الحسبة وينبغي للقاضي ان يسأل الشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته ووقته
ومكانه ويبالغ في ذلك اقصى المبالغة كذا اذا اقر بالزنا فاذا وصف الزنا يقول له لعلك تزوجتها
او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل يسأله عن الاحصان فاذا فسر يقبل قوله
ويقيم عليه الحد ان كان محصنا يرجمه وان لم يكن يجلده ولو شهد الشهود على رجل فقالوا
نشهد انه وطئ هذه المرأة او شهدوا انه جامعها او باضعها ولم يقولوا زنى بها
لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة بالزنا وشهدوا انه قال لست املك هذه

الجارية ثم ادعى عند القاضي بينة او بينها نقبل قوله ولا يحد ولو شهد جماعة
على رجل بالزنا ثم ان المشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقر على نفسه
بالزنا لا يحد اذا لم يقر اربع مرات في مجالس مختلفة عندنا فان اقر في مجالس مختلفة
يحد باقراره والتقادم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا
وهم فساق لا تقبل شهادتهم ولا يحد الشهود ايضا وان كانوا عميانا او عبيدا او محدودين
في قذف حد الشهود اما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد ان قال ظننت انها
تحل لي اذا استاجر جارية للخدمة فزنى بها كان عليه الحد وان قال ظننت انها تحل لي
كذا المستودع اذا زنى بجارية الوديعة والمستعارة يلزمه الحد وان قال
ظننت انها تحل لي وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب والجد او جارية الاخ والاخت
فانه يحد وان قال ظننت انها تحل لي وان زنى بجارية احد ابويه او جارية امرأته
او جارية جده فهو على وجوه ان اتفق الواطي والموطوءة على انهما
يعلمان بالحرمة فانهما يحدان وان قال الواطي ظننت انها تحل لي او قال
الموطوءة ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا وقال الحاضر علمت
انها علي حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الزاني ان كان محصنا
يرجم وان لم يكن يجلد مائة جلدة مؤلمة غير جارحة ولا يحد اكثر يا المملوك نصف
ذلك اما الوجه الثالث التي يختلف بينهما اذا ادعى الشبهة وبيانها اذا لم يدع رجل
طلق امرأته ثلاثا ثم وطيها في العدة ان قال ظننت انها تحل لي لا يحد
وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولده ثم وطئها في العدة ان قال
ظننت انها تحل لي لا يحد وان قال علمت انها علي حرام حد والعبد اذا زنى بجارية
العلماء بل
مولاه قال ظننت انها تحل لي لا يحد وان قال علمت انها علي حرام حد وكلاهما بالجلد والرجم عند عامة

يرجم المحصن ويجلد غيره وشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وحريتهما
وعقلهما والدخول بالمنكوحة بالنكاح الصحيح في القبل انزل اولم ينزل وعند الشافعي رح اسلام
الزوجين ليس بشرط . واحصان كل واحد من الزوجين شرط ليصير الاخر به محصنا
في قول ابي حنيفة ومحمد رح وظاهر قول ابي يوسف رح ولو ان عاقلا بالغا حرا تزوج بامرأة
صغيرة او امة ودخل بها او تزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمية ودخل
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمنكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمنكوحته الامة ثم عتقت
لا يصير احدهما محصنا ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم . واما الذمية اذا اسلمت
لا يصير زوجها ولا هي محصنا ما لم يدخل بها بعد اسلامها في قول ابي حنيفة ومحمد رح والذمي
اذا دخل بامرأته الذمية ثم اسلما او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم يجامعها بعد
الاسلام . ويثبت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادة رجل وامرأتين عندنا
وقال زفر رح لا يثبت . ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغة عاقلة مسلمة وجامعها
او قالا باضعها ثبت الاحصان في قولهم . ولو شهدا انه دخل بها يثبت الاحصان في قول ابي حنيفة
رح ولا يثبت في قول محمد رح . ولا رواية فيها عن ابي يوسف رح واذا اراد القاضي رجم ما ثبت
عنده ان يرجم الزاني يبدأ الشهود بالرجم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الزنا بالبينة
وان ثبت بالاقرار يبدأ القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبنا
وقال الشافعي رح ايهم بدأ جاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد رح لو كان الشهود مقطوعة
الايدي او مرضى لا يستطيعون الرمي يبدأ الامام ثم الناس ولا باس لكل من يرمي ان يتعمد قتله
الا اذا كان ذا رحم محرم منه لانه لا يستحب له ان يتعمد مقتله . واذا غاب شهود الزنا
قبل الرجم لا يرجم ما لم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح يرجم ولا ينتظر حضور الشهود
ولو امتنع الشهود عن الرجم او بعضهم او مات بعضهم او غاب او خرسوا او عموا او جنوا او ارتدوا

او قذف محصنا فحد حد القذف فلا يرجم الشهود عليه وعن ابي يوسف رح اذا امتنعوا
او غابوا رجمه الامام اذا شهد اربعة على رجل بالزنا ورجلان على الاحصان فرجم ثم رجع شهود الاحصان لا يضمنا
على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر رح
لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدلهم
نفر فرجم ثم رجع المزكون عن التزكية قال ابو حنيفة رح يجب الدية في اموالهم وقال صاحباه رح
لا يجب الضمان على المزكين. ولو لم يرجع المزكون عن التزكية ولكن ظهر ان الشهود كفارا او عبيدا او
قال ابو حنيفة رح يجب الدية على المزكين في اموالهم وقال صاحباه رح يكون الدية في بيت المال
ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فجرحته السياط او مات ثم رجع الشهود
او ظهروا عبيدا لا شيء على احد في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رحمهما الله ان رجعوا فان عليهم ضمان
ما انتقص بالسياط وان ظهروا عبيدا فضمان النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه
خطأ القاضي ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم
حد القذف ويحد الباقون عندنا وقال زفر رح لا يحد الباقون وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء
حد الراجع في قولهم ويحد الباقون عند ابي حنيفة وابي يوسف رح في قوله الاخر وقال محمد وهو قول
زفر رح لا يحد ولا حد على الباقين في قولهم وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع عندنا وقال
زفر رح لا يحد ولا حد على الباقين في قولهم وعلى الراجع بعد القضاء ربع الدية في ماله في سنة واحدة
في قولهم ولو رجعوا جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم
ومن قضى القاضي عليه بالرجم اذا قتله قاتل لا قصاص عليه ويرجم الرجل قائما ولا يمسك
ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة ان شاء الامام حفر لها وان شاء لم يحفر ويجرد الرجل في الحد
والتعزير في سراويل واحد وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه
الله لا يجرد في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو والمرأة لا ينزع

عنها ثيابها في سائر الحدود. ولكن ينزع عنها الحشو والفرو وتضرب المرأة قاعدة و
حيضها لا يمنع اقامة الحد عليها الا انها اذا كانت حاملا لا ترجم حتى تضع حملها. وفي حد الزنا
اذا ضرب وبقي سوط واحد فرجع واحد من الشهود يضربوا جميعا حد القذف ويدرأ عن
الشهود ما بقي عليه من الحد. ولو رجمه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود حد القذف
ويفرق الضرب على الاعضاء في الحد ما خلا الوجه والرأس. وقال ابو يوسف يتقي الصدر والبطن
ايضا وضرب التعزير لا يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطا في قول ابي حنيفة رح والمولى
لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكته عندنا ولا يقام الحد على النفساء حتى ينقضي النفاس ولا على
مريض حتى يبرأ ويقام الرجم في الاحوال كلها الا الرجم على الحامل فان ادعت انها حبلى لا يقبل قولها الا ان
يريها القاضي النساء فان قلن هي حبلى حبسها الى ان يستبين فراغ رحمها ثم يرجمها الا انه يتيقن بكذبهن ولا يضرب الحد بسوط له
ثمرة واذا حكم القاضي على رجل بالزنا والرجم بشهادة الشهود واذن للناس بالرجم ذكر في الكتاب انه يسعهم
ان يرجموه وان لم يعاينوا اداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد رح انه لا يسعهم ما لم يعاينوا اداء
الشهادة او يشهد به عدل آخر سوى القاضي عندهم وقال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي رح الجواب
على التفصيل ان كان القاضي فقيها عدلا حل للسامع ان يرجم وان لم يعاين شهادة الشهود وان لم يكن عدلا فقيها
او كان عدلا غير فقيه او فقيها غير عدل لا يسعهم حتى يعاينوا اداء الشهادة. وللمولى ان يضرب مملوكه ومملوكته
ضرب التعزير ولا يقام حد ولا قود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد اذا اراد اقامة الحد بين يديه
رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات وامر القاضي برجمه فقال والله ما اقررت بشيء يدرأ عنه الحد والله اعلم

فصل في القذف

حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشرب يسقط ولا يقام حد القذف
الا بطلب المقذوف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالابراء بعد ثبوته وكذا
اذا عفي قبل الرفع الى القاضي. وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا ويرد المال عليه وله

ان يطالب بالحد بعد ذلك عندنا ولو قذف حيا ثم مات المقذوف بطل الحد ولا يورث عندنا

ولو مات المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد وبقي سوط يسقط الباقي ولو قذف ميتا محصنا

يحد بطلب الوارث ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح لا يجوز

ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف او اقام القاذف

بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف ويثبت القذف بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة

النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولو ادعى المقذوف ان له بينة حاضرة

على القاذف في مصره يحبسه القاضي في قول ابي حنيفة رح الى قيام القاضي عن مجلسه ولا يأخذ منه كفيلا بنفسه في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا على القذف وقال لي

شاهد آخر في المصر قال ابو حنيفة يحبسه القاضي وكذا لو اقام المدعي شاهدين مستورين لا يعرفهما

القاضي بالعدالة فانه يحبسه وقال ابو يوسف رح لا يحبس بقول الواحد العدل ولو قال المدعي القذف

شهودي خارج المصر او اقام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر وطلب من القاضي حبس القاذف

فانه يحبسه ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبتت حريته باقرار القاذف او بالبينة اذا انكر القاذف حريته

وكذا لو انكر القاذف حرية نفسه وقال انا عبد وعليّ حد العبيد كان القول قوله ويشترط ان يكون المقذوف مسلما

عاقلا بالغا عفيفا عن الزنا ويكون القاذف عاقلا بالغا وان يكون القذف صريحا ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب التعزير وما لا توجب

رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح يكون قاذفا ولو

قال لامرأته يا زانيه يجب الحد في قولهم ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفا لابيه وامه ان كانا حيين

كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا ولو قال يا ابن

القحبة يعزر ولا يحد ولو قال لامرأته يا خليلة فلان لا يحد ولا يعزر ولو قال لرجل ابوك زان لا حد عليه ولو قال

يا ابن الف زان هو قاذف يحد ولو قال لاهل قرية ليس فيهم زان الا واحدا او قال كلكم زان الا واحدا او قال لرجلين

احد كما زان فقيل له هذا لاحد هما بعينه فقال لا لاحد عليه ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت
حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزني
بفلانة فيما دون الفرج لاحد على احد لا على القاذف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني
بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف. رجل قال لامرأته يا زانية فقالت زنيت بك
حدت المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل انت الزاني حدا جميعا. ولو قال لامرأته انت زانية فقالت
انت ازنى مني حد الرجل وحده. رجل قال لغيره انت ازنى الناس او قال ازنى من فلان كان عليه الحد ولو
قال انت ازنى مني لا حد عليه ولو ان رجلين استبا فقال احدهما اما انا بزاني ولا امي بزانية لا حد عليه. رجل
قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لا حد على المبتدئ. رجل قال لرجل يا لوطي لا حد عليه
ولو نسبه الى اللواطة صريحا لا حد عليه في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه يحد. ولو قال لغيره يا اخا الزانية او يا عم
الزانية لم يكن قاذفا للمخاطب. رجل قال لغيره انت تزني لا حد عليه ولو قال انت تزني واضرب انا لا حد عليه. رجل قال
لغيره يا زاني فقال عنيت الصعود في الجبل كان عليه الحد وينوه بالله. ولو قال زنأت في الجبل وقال عنيت بالصعود
حد في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ولا يحد في قول محمد رح. رجل قال لامرأته ما رأيت زانية خيرا منك لا حد عليه. رجل
قال لامرأة زنى بك زوجك قبل ان يتزوجك كان قاذفا. رجل قال لغيره زنى فخذك او ظهرك او يدك لا حد عليه ولو قال
زنى فرجك كان قاذفا ولو قال لامرأة زنيت وانت مستكرهة او معتوهة او مجنونة او نائمة لا حد عليه ولو قال
لامرأة وطئك فلان وطيا حراما او فجر بك فجورا او جامعك جماعا لا حد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زنيت وانت
امة او قال لكافرة بعد ما اسلمت زنيت وانت كافرة كان عليه الحد. رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه
الحد. رجل قال لغيره اخبرت بانك زان او قال اشهدت على ذلك لا حد عليه ولو قال لغيره زنيت وفلان معك
يكون قاذفا لهما. ولو قال عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق. رجل قال لرجل يا ابن
الزانيين وامه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لا حد عليه. ولو قال
يا ابن ام زانية يعتبر فيه حال الام. رجل قال لرجل لست لابيك عن ابي يوسف رح

انه قذف ان كان ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا ابوك لابيه المعروف فان قال ذلك في حالة
الرضاء او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذفا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التعيير كان قذفا
ولو قال لست لابويك فليس بقذف ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام
المخاطب وكذلك الرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لابيك ولا لامك لاحد عليه ولو قال لست انت
ابن فلان لعمه او لخاله او لزوج امه لاحد عليه وكذا لو قال لجده لاحد عليه ولو قال لعربي يا نبطي او يا ابن
الاقطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذفا رجل قذف ولده او ولد ولده
لاحد عليه وان قذف اباه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه ميتة ولها ابن من غيره
كان لذلك الابن ان يطلب الحد لامه وكذا لو قذف ميتا وللميت ابنان صدق احدهما كان للآخر ان يطالب الحد
رجل قال لمن وطئ امرأته الحائض او امته المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد او وطئ
جارية مشتركة بينه وبين غيره او اشترى جارية فوطئها ثم استحقت فقذفه انسان وقال يا زاني
لا يحد ولو وطئ المجوسي امه بنكاح ثم اسلم فقذفه انسان حد قاذفه في قول ابي حنيفة رحمه الله او وطئ جارية
ابيه فقذفه انسان فقال له يا زاني عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يحد قاذفه ولا رواية فيه عن ابي حنيفة رحمه الله رجل
تزوج امة على حرة فوطئها او وطئ اختين بملك اليمين فقذفه انسان حد قاذفه رجل قال لغيره قل لفلان
يا زاني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد على احد لا على الرسول ولا على المرسل
ولو ان الرسول لم يخبر عن المرسل لكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول رجل قال لغيره لست انت
من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال لمسلم لست لابيك وابواه كافران لا يحد رجل قال
لعبد لست لابيك وابواه مسلمان وقد عتقا لاحد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك رجل
له ابن واب فقال الابن صدقت ايها الاب ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لامرأة زنيت ببعير او بحمار او بغل
او ثور حد القاذف ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجل قال لغيره يا ابن الحجام او يا ابن الحائك لاحد عليه
ولو قال الرجل يا ابن الاسود لاحد عليه لانه لطف ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يحد رجل

لو قال يا عابد الوثن او يا ابن اليهودي او يا ابن النصراني او يا ابن المجوسي لاحد عليه . امرأة
قدمت من بعض البلاد ومعها اولاد صغار او ولد واحد لا يعرف لهم اب فقال لها انسان يا زانية لاحد عليه
رجل لاعن امرأته بولد ثم قذفها انسان لا يحد وكذا لو قذفها بعد موت الولد ولو لاعن امرأته بغير ولد
ثم قذفها انسان يحد قاذفها الامام الذي ليس فوقه امام اذا زنى او شرب الخمر او قذف انسانا لاحد عليه
ولو اتلف مال انسان او قتل انسانا عمدا اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال وولي القتيل لو تولى
ذلك بنفسه كان له ذلك امرأة تحت زوج جاءت بولد فقال زوجها ليس هو ابني ثم قال ابني حد ولو قال هو
ابني ثم قال ليس بابني ثم قال هو ابني لا يحد والولد له ولو قال ليس بابني ولا لامه لاحد عليه ولا لعان رجلان
شهدا على رجل بانه قذف فلانا واختلفا في الوقت او في المكان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة رح ويحد
القاذف وقال صاحباه رح لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس
وشهد الآخر انه اقر انه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احدهما انه قذفه
بالعربية وشهد الآخر انه قذفه بالفارسية او بلغة اخرى لا يقبل شهادتهما رجل قال لغيره اما انا
فلست بزاني يريد به انك زاني لاحد عليه عندنا وقال مالك رح عليه الحد نوى القذف بالزنا
او لم ينو وقال الشافعي رح ان قال نويت القذف بالزنا حد والا فلا رجل قال لعبد الغير يا زاني فقال
العبد لا بل انت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحد المولى لانه قذف غير محصن رجل قال لغيره
اشهد انك زاني فقال الرجل الآخر وانا اشهد ايضا لاحد على الثاني الا ان يقول وانا اشهد عليه
بمثل ما شهدت به فح يكون قاذفا ولو قال لرجل يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا لامه ان كانت محصنة حد ولو
قال لست لابيك وامه حرة وابوه عبد وقد ماتت امه يضرب الحد لامه رجل قال لآخر يا ابن المزيقيا
او يا ابن الحادثة وهو من ملوك اليمن سمي به لانه كان اذا الحشمة قومه مابهم للحجيج او مزيقيا اسمه عمرو بن لانه كان
يلبس كل يوم حلتين ثم يمزقهما بالعشي كراهة ان يعود فيهما انسان غيره او يا ابن ماء السماء لاحد عليه
لان العرب يذكرون هذا على وجه الثناء رجل قال لغيره يا ابن الزانيين وقد مات ابواه

كان عليه حد واحد لانه لو قذف جماعة او قذف جماعة لا يلزمه الا حد واحد سواء قذفهم جماعة
بكلمة واحدة او قذف كل واحد بكلام على حدة سواء حضروا جميعا او حضر واحد وقال الشافعي
رح اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة ولو قذف رجلا فحد ثم قذف
اخر حد للثاني رجل قذف ميتا فلولده وولد ولده ان ياخذ القاذف بحده وولد الابن وولد
البنت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا ياخذ بذلك اخ ولا عم ولا اب الام ولا ام الام ولا مولاه
وقال محمد رح لكل من يرثه ويورث منه ان ياخذ القاذف ويحده ويجوز للابعد ان يطالبه
بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن ان يطالبه بالحد وان كان الابن حيا عندنا وقال زفر رح
ليس للابعد حق الطلب مع وجود الاقرب وليس لوصي الميت ان يطالبه بالحد والولد عبدا
كان او كافرا او ذميا او قاتلا للمقذوف له ان ياخذ القاذف بالحد اذا كان المقذوف مسلما
وليس للابن ان يطالب اباه وجده وان علا ولو قذف القاذف بعدما اقيم عليه حد القذف حد
للثاني فان ضرب بتسعة وسبعين سوطا ثم قذف اخر يضرب السوط الاخير لا غير

فصـــــــل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق يا مقبوح يا ابن القحبة
يا ابن قرطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي او قال انت تلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر
وهو بريء منه يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ماوى الزواني يا ماوي اللصوص ذكر الناطفي رح ان عليه التعزير
في هذه الالفاظ ولو قال يا كلب يا تيس يا قرد يا ذئب يا بقر يا حية يا ابن الحجام وابوه ليس بحجام او يا ابن الاسود
وابواه ليس كذلك او يا حجام او يا رستاقي او يا مواجر يا بغي يا ولد الحرام يا عيار وهو الذي يتردد بغير عمل يا مقامر
يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا ابله يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يجب التعزير ولو قال لفاسق يا فاسق
او قال للص يا لص لا يجب شيء وعن ابي حنيفة رح في بعض الروايات اذا قال يا بغل عليه الحد لانه بلغة اهل عمان يا زاني وعن محمد رح
في ذا الذي يشتم الناس وهو محترم له مروة يوعظ ولا يحبس وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتاما يضرب ويحبس وذكر الناطفي

الاسبيجابي رح اذا قال لامرأة يا روسبي يجب حد القذف وعن ابراهيم النخعي رح اذا قال لامرأة يا دوسبع يكون
قاذفا والتعزير حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجري فيه اليمين رجل
ادعى قبل انسان شتيمة فاحشة او ادعى انه ضربه وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب منه كفيلا بنفسه فانه يؤخذ
منه كفيل بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادة
رجلين يوخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يحبس فاذا عدلت الشهود يضرب اسواطا ادناه
ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح في ظاهر الرواية خمس وسبعون
وفي نوادر هشام تسعة وسبعون وان رأى الحاكم ان لا يضربه ويحبسه اياما عقوبة فعل وان كان المدعى عليه
ذا مروة وكان ذلك اول ما فعل وعظ استحسانا ولا يعزر فان عاد الى ذلك وتكرر منه روي عن ابي حنيفة رح انه يضرب
وينبغي للحاكم ان يجتهد فيه وعن ابي يوسف رح ان التعزير على قدر عظم الجريمة وصغرها على ما يرى الحاكم وعلى قدر احتمال
المضروب وعن ابي يوسف رح الرجل اذا كان يبيع الخمر ويشتري ويترك الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج ومن
يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن الى ان يظهر التوبة واسباب التعزير منقسمة ان كان من جنس ما يجب
به حد القذف يبلغ اقصى التعزير نحو ان يقول لذمية او لام ولد الشيء يا زانية وان كان من جنس ما لا يجب حد القذف نحو ان يقول يا خبيث
يا فاسق يا سارق لا يجب فيه اقصى التعزير ويكون ذلك مفوضا الى راي القاضي ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابه وينزع عنه الحشو
والفرو ولا يمد في التعزير وضرب التعزير اشد من ضرب الزاني وضرب الزاني اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد من ضرب
القاذف ويفرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج والوجه في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح يتقي الوجه والفرج
والبطن والصدر ويضرب على الرأس والكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وعن ابي بكر الاسكاف رح رجل له
عبد اساء الادب قال لا ينبغي له ان يضربه ولكن له ان يرفع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف قول اصحابنا وعندنا
المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزره وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجنبية حرة او امة او عانقها او مسها
بشهوة يعزر وكذا لو جامعها فيما دون الفرج فانه يعزر وكذا اذا اتى ... في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه رح اذا وطى
حد حد الزنا وان كان الفعل به الغلام في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه يحد وان كان صبيا فلا شيء عليه وان قال لغيره يا كلب

ذكرنا انه لا يعزر وعن الفقيه ابي جعفر رح انه يعزر لانه يعد شتيمة في عرفنا والصحيح انه لا يعزر لان [illegible]
فلا يلحق المقذوف شين بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يا بقر ذكرنا انه يعزر وهو رواية الامالي عن ابي يوسف
محمد رح انه لا يعزر لما قلنا في الكلب وهو الصحيح ومن اتى بهيمة يعزر فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل
ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل السحر
فهو على وجوه ان كان يقول انا الخالق وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى خالق كل شيء قبلت توبته
ولا يقتل وان كان يستعمل السحر ويجحد ولا يدري كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ ويقتل [illegible]
توبته وساحر يستعمل السحر للتجربة والامتحان ولا يعتقد به انه لا يكون كافرا وحكمه انه كان يعمل [illegible]
تاب واذا تاب كان عاد الى الردة قال ابو عبد الله البلخي رح يقتلان ولا يقبل توبته او الحد الرابع [illegible]
من سائر الاشربة مثل الزبيب والتمر فمن شرب من الخمر قطرة يحد ثمانين سوطا ان كان حرا وان كان عبدا يضرب اربعين
سوطا والخمر هو الني من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ابي حنيفة رح
وفي قول صاحبيه رح اذا غلا واشتد يصير خمرا وان لم يقذف بالزبد وانما يجب الحد في
الخمر اذا شرب طائعا ويكفر مستحلها ولا يضمن بالاتلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهي نجس
العين مثل العذرة اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة وان [illegible]
من المايعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك ويشرب ان كانت الخمر غالبة ويشرب منها قطرة
حد وان كانت الخمر مغلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ما لم يسكر [illegible] وفيما سوى الخمر
من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحد ما لم يسكر [illegible] في معرفة
السكران قال ابو حنيفة رح السكران من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال
صاحباه اذا اختلط كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على
قولهما اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل بشرب الخمر يسأل القاضي عن الخمر [illegible]
لاحتمال انه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم اين شرب لاحتمال انه شرب في دار الحرب

ولا يحد السكران حتى يصحو ويشترط لاقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول ابي حنيفة رح ويثبت
وجود الرائحة
الشرب بالاقرار او بالبينة الا ان يتقادم والتقادم مقدر بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط
في قولهم
عند التقادم وكذا لو اخذ السكران وحمل عن مكان بعيد حتى ذهبت عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة
وعند محمد رح لا يشترط وجود الرائحة اصلا واذا شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب
مرتين
لا يحد ولو اقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يحد في قول ابي يوسف رح حتى يقر
ولا يجب الحد على ثلاثة من السكارى في قولهم اذا سكر من البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه
لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا انكاحه ولا اقراره ولا انكاره ولا ردته والسكران مما سوى
الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يحد ويصح عنه هذه التصرفات الا الردة فانه
لا يصح استحسانا والنيء من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه انسان وسكر لا يحد
الفواكه
في قول ابي حنيفة رح وحكمه حكم العصير عنده وعلى قول صاحبيه رح حكمه حكم الخمر واما المتخذ من الحبوب و
ن
كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها ما دام حلوا يحل شربه واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان كان
واختلف
مطبوخا ادنى طبخة حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بمنزلة نقيع الزبيب والتمر اذا طبخ ادنى طبخة
اذا كان
المشائخ في قول محمد رح عند البعض يحل شربه الا القدح المسكر والصحيح من قول محمد رح انه يكره شربه هذا
مطبوخا ادنى طبخة وان لم يطبخ فغلا واشتد وقذف بالزبد عن ابي حنيفة وابي يوسف رح فيه روايتان
عند
والصحيح انه يحل شربه الا القدح المسكر والسكر حرام بالاجماع واختلف المشائخ رح في وجوب الحد
الرماك
السكر من هذه الاشربة حكي عن الفقيه ابي جعفر رح انه قال لا يحد كما لا يحد من زال عقله بالبنج ولبن
واما تصرفات السكران من هذه الاشربة الصحيح انه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال عقله بالبنج وعن
ابي حنيفة رح في رواية من زال عقله بالبنج ان علم حين اكل انه بنج يقع طلاقه وعتاقه وان لم يعلم لا يقع
والصحيح انه لا يقع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو في كتاب الاشربة واذا القي السمك
في الخمر فصار مربا عن ابي يوسف رح في الامالي ان كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وان كانت الغلبة

للسمك فلا جزية فيه . وانما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخمر فيه صار خلا او مريا فتحولت الى الخل
او المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعا اما اذا كانت الغلبة للسمك يصير حكمه حكم الغذا
فيكون السمك نجسا الحد الخامس حد السرقة . وحدها قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية الرجل اليسرى ثم
لا يقطع بعد ذلك عندنا ويحبس حتى يتوب . وفي اي قدر من المال يقطع ومن اي حرز فهي مذكورة في الشرح واما حد
قطاع الطريق فهو على ثلاثة اوجه ان اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة رح يقطع يده ورجله من خلاف ثم يصلب
حيا ويطعن تحت يده اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف ومحمد رح يصلب حيا ولا يفعل به شيء آخر وان
اخذ المال ولم يقتل تقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويخلى سبيله وان قتل ولم ياخذ المال يقتل
فجزاؤه ان يقتل ولا يفعل به غير ذلك . وان خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم ياخذ المال
ولم يقتل فانه يعزر ويخلى سبيله والله اعلم بالصواب

كتاب .... الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابي حنيفة رح
وفي قولهما رحمهما الله يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى . وان تاتي
المكره عن ... الهدد به ... الاكراه . ويفسر الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراها او عندهما
ان كان المامور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان كان امره اكراها ثم الاكراه على نوعين
نوع ... بقتل او اتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان ونحو الشفة والذكر والاصابع
والاعضاء فالاكراه بوعيد الحبس والقيد يظهر في الاقوال نحو البيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك
ولا يمنع منه هذه التصرفات . ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يلقي
ماله في الماء او في النار او يدفع ماله الى فلان ففعل المامور ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل
واتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا . وتصرفات المكره نوعان منها ما يصح منه ومنها ما لا يصح
اما الاول اذا اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي رح لا يصح ولو اكره على الطلاق والعتاق
فطلق او اعتق يقع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فاقر لا يقع كما لو اقر بالطلاق هازلا

طلاق
مكانه وكذا لو اكره ليقر بعتاق او بنذر او حد او قطع او نسب فاقر بذلك لا يلزمه شيء ولو اكره بجعل
والعتاق
مرأته وعتق عبده بيد امرأته او بيد عبده او بيد غيرها فطلق المفوض اليه او اعتق يقع الطلاق
اذا
ويرجع المامور على الآمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد. وقال زفر رح لا يرجع
الرجعة
اكره الرجل ان يراجع امرأته المطلقة ففعل صحت الرجعة ويعود النكاح. وعلى قول الشافعي رح لا يصح
الرضاع
ولو اكرهت المرأة على ارضاع صغير او اكره الرجل على ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت احكام
وكذا
ولو اكره الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فحلف ينعقد اليمين حتى لو دخل كان حانثا
ثم اكره
لو اكره على مباشرة شرط الحنث بان كان حلف او لا ان لا يدخل دار فلان او لا يكلم فلانا او نحو ذلك
بها ثبت
على الدخول والكلام ففعل كان حانثا. واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فاكره على الدخول
صح
احكام الدخول من تأكد المهر ووجوب العدة وحرمة النكاح وغير ذلك. ولو كان لرجل على رجل قصاص

فاكره على ان يعفو عن دم العمد ففعل قيل بانه يصح عفوه. واذا اجبر الكافر على الاسلام فاسلم صح

اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل. واما ما لا يصح من المكره من التصرفات
ح
اذا اكره الرجل ان يزوج ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفؤ لها او باقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح

باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفؤا لا يصح النكاح. وان كانت المرأة

بالغة فاكرهت هي ووليها على النكاح ففعلا ان لم يكن الزوج كفؤا كان للمرأة ان ترد. وان رضيت المرأة
خاصة
كان للولي ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر فللمرأة ان ترد فان رضيت فللولي ان يرد في قول ابي حنيفة رح

وعند صاحبيه رح ليس للولي ان يرد. وعندهما الولي حق الرد لعدم الكفاءة وليس له ولاية الرد
قولهم
بنقصان المهر. اذا اكره الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص حتى

ان اكره بقتل او باتلاف عضو ففعل قال ابو حنيفة رح ومحمد رح يصح الاكراه ويجب القصاص على

المكره دون المامور. وقال ابو يوسف رح يصح الاكراه ولا يجب القصاص على احد وكان على الآمر دية

المقتول في ماله في ثلاث سنين. وقال زفر رح الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وهو المامور

وقال مالك والشافعي رح يقتلان جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان والا اقتلك
وسعه ان يقطع واذا قطع كان على الآمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح. ولا رواية فيها عن ابي يوسف رح
ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذه النار والا اقتلك ينظر ان كانت النار قد ينجو منها
وقد لا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها. وان القى فيها ومات كان على الآمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح
وعن ابي يوسف رح في رواية قال يجب القصاص وفي رواية لا يجب وتجب الدية في ماله وان كانت النار
بحيث لا ينجو منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فقيل ان هذا قول ابي يوسف
رح. وان القى نفسه فيها فهلك كان على الآمر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح
تجب الدية في مال الآمر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت. وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو
منها لا يسعه ان يلقي نفسه فان القى نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم. ولو قال السلطان لرجل الق
نفسك من شاهق الجبل والا لاقتلنك فان لم يكن له في الالقاء ادنى راحة لا يسعه الالقاء فان القى فمات
يهدر دمه. وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ان يلقي نفسه في قياس قول ابي حنيفة رح فان القى نفسه
فهلك فديته على عاقلة الآمر وفي قول صاحبيه رح لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل ومات كان على الآمر
القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالمثقل عند ابي حنيفة رح ذلك لا يوجب القصاص ويوجب
الدية وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الآمر. ولو القاه الآمر عند ابي حنيفة رح لا يجب القصاص
ويجب الدية. وعندهما يجب القصاص. وعن ابي يوسف رح في رواية على الآمر الدية في ماله فان كان
يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة فالقى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الآمر في قولهم لان القاه الخ
ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء والا اقتلك فان كان يرجو النجاة وسعه ان يفعل
فان فعل يهدر دمه. وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يسعه
فان فعل فهلك كان الدية على عاقلة الآمر في قول ابي حنيفة رح وقال [illegible] على الآمر [illegible] وقال ابو يوسف
رح ديته على الآمر في ماله ولا قصاص. وقال محمد رح عليه القصاص. وعن ابي يوسف رح في رواية

مثل قول محمد رح. واذا اكره على شراء شيء من الاشياء او بيع بوعيد قتل او تلف عضو او قيد
او حبس فباع او اشترى ان باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عندنا ولو اكره على هبة او صدقة
ان وهب مكرها او تصدق وسلم طائعا كان باطلا. وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع
ويملكه المشتري اذا قبض عندنا حتى لو اعتقه ينفذ اعتاقه. وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل
النقض ينفذ تصرفه وكان عليه قيمة المبيع. ولو اجاز البائع البيع بعد زوال الاكراه والمبيع قائم
صحت اجازته. ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقض ثم اجاز البائع لا يصح اجازته ويضمن
المشتري قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري من غير تعدي ان هلك
يهلك امانة. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه
وان نقض قبل القبض صح نقضه. ولو كان المشتري مكرها والبايع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل
القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البايع. ولو باع مكرها فقبضه المشتري فباعه من غيره
وترادفت عليه العقود فللبايع ان يفسخ فان اجاز واحدا من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده
ولو اعتق المشتري الاخر قبل اجازة البايع جاز العتق على الذي اعتق قبض او لم يقبض. وان اجاز البايع
البيع الاول بعد ذلك لا يصح اجازته وكان له الخيار ان شاء ضمن المشتري الاول وان شاء ضمن غيره
فان ضمن المشتري الاول جازت البياعات كلها وان ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك ويبطل كل بيع كان
قبله. ولو اكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه
اعتقه او دبره او كانت امة فوطئها او قبلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو ان المشتري اشتراها ولم يقبض
حتى اعتقه البايع نفذ عتقه ويبطل البيع. وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه استحسانا
ولو اعتقاه معا قبل القبض كان اعتاق البايع اولى. ولو كان البايع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح اعتاق
المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض فان اجاز البايع بعد ما اعتقه المشتري ينفذ البيع ولا ينفذ العتق
قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فان اجاز البيع بغير اكراه جاز وان جاز احدهما بطل رضاه

ويبقى خيار الآخر . ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحدا فباعها من انسان كان فاسدا . ولو أكره على البيع
فوهب جاز ولو أكره على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد وبطل
في حصة عبد الله . رجل أكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف فاشتراها بأكثر من عشرة
آلاف وأكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا (وهو قول)
علمائنا رح ولا يجوز قياسا وهو قول زفر رح . ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بدنانير قيمتها
ألف درهم فسد البيع في قول علمائنا رح وجاز في قول زفر رح . ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها ([illegible])
قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم
ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بألفي درهم جاز بيع الكل لأنه خالف المكره لفظا وقصدا
ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بألف درهم فأقر بخمسمائة لا يصح استحسانا ولا يلزمه المال ولو أقر (بألفي درهم)
أو بألف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه . ولو أكره على
أن يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بألف درهم فأقر فإن حضر الغائب وادعى الشركة في المال الذي أقر به
فالاقرار باطل في قولهم . وإن أنكر شركة الحاضر الذي كان الاكراه لأجله كان الاقرار باطلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رح . وقال محمد رح يصح في حصة الغائب . ولو أكره السلطان رجلا أن يقطع يد رجل فقطع ثم قطع رجله أو يده الأخرى
بغير إكراه فمات من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد رح يقتل الآمر والمأمور جميعا . وقال أبو يوسف رح
لا قصاص على أحد وتجب الدية عليهما في مالهما . ولو أكره الرجل بهبة نصف داره فوهب كلها لا يجوز
الهبة استحسانا . وكذا لو أكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل [illegible] استحسانا ولو
أكره على أن يبرئ الغريم من الدين ففعل لا يصح . ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة لا (يصح)
ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضا فإنه لو قال الكفيل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصر خارجا
عن الكفالة . ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفعته . ولو أكره أن يقر بحد
أو قصاص فأقر كان باطلا . وكذا لو أكره أن يقر بنسب [illegible] فأقر لا يصح إقراره ولو أكره القاضي

وجلا ليقر بالسرقة او بقتل رجل عمدا او قطع يد رجل عمدا او بالسرقة فقطع يده او بقتل فقطعت يده [اوقتل]
ان كان المقر موصوفا بالصلاح معروفا به فانه يقتص من القاضي وان كان متهما بالسرقة والقطع والقتل [القياس]
يقتص من القاضي ولا يقتص استحسانا. واذا اكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع [على الآخذ]
صح الايداع ويكون امانة عند الآخذ. وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الآمر المكره فقبضها
وضاعت في يد القابض ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها الى الآمر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان
وان قال قبضتها لاردها الى المالك كانت امانة عنده او ضاعت لا ضمان عليه ويكون القول قوله
في ذلك. وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف المال [عند الموهوب]
له كان القول قول الموهوب له. واذا اكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف فقبلت يقع
تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اختلعت من زوجها بمال يقع الطلاق
ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائنا وان كان بلفظة الطلاق بعد
الدخول يكون رجعيا ولو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها
في قول ابي حنيفة رح ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رح الاجازة باطلة والطلاق رجعي
وعن ابي يوسف رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية كما قال ابو حنيفة رح وهذا بناء
على ان الرجل اذا طلق امرأته رجعيا ثم جعله بائنا يصير بائنا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعلى قول محمد رح
لا يصير ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما لا يصير. ولو قال لامرأته انت طالق
على الف درهم على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول ابي حنيفة رح. ولو شرط
الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم. واذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصالحه من الصداق ان
كان اكرهها لا يصح صلحها ولا ابراؤها في قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما يتحقق الاكراه من غير
السلطان في اي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدده به وعند ابي حنيفة رح يتحقق الاكراه من غير [السلطان]
في المفاوز والقرى ليلا كان او نهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار. وان اكره الزوج امرأته

وهدده بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسري لايكون اكراها وان اكره الرجل على ان يقر بالمال قال
بعضهم اذا اكرهه وهدده بما يخاف منه الضرر المبين يكون اكراها ولم يذكر محمد رح في ذلك حدا
قالوا وهو مفوض الى راي الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لايكون اكراها
في الاقرار الرجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان نهارا او ياكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه
القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بغير اكراه ثم اكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم روى
ابن زياد عن ابي حنيفة رح انه يسقط عنه الكفارة واذا الزم المكره بمباشرة ما اكره عليه هل يرجع
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما القسم الاول اذا اكره ليطلق امرأته قبل
الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمتعة ان لم يكن المهر مسمى وكذا لو اكره
ليقر لفلان بمال فاقر واخذ فلان منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا كان
للمكره ان يرجع بذلك على المكره وكذا لو اكره على اتلاف مال الغير فاتلف وضمن كان له ان يرجع على المكره
وكذا لو اكره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل او بما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكره
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص وبالقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو اكره على قتل عبده بقتل
او غيره لا يسعه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره وان فعل كان له ان يرجع بقيمة العبد على المكره
وكذا لو اكره على اعتاق عبده فاعتق كان له ان يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك على العبد
ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له كما لو شهد شاهدان على رجل باعتاق عبده ثم رجعا بعد القضاء
بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فاكره احدهما على اعتاق
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره ان يرجع على العبد
ولو اكره الرجل على ان يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه
كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده
وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة عبده

واذا اكره الرجل ان يذبح شاته ففعل صح الذبح ويرجع بنقصان الذبح على المكره في الحال واذا
مات المولى يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلثي قيمته مدبرا على الاكراه. واما ما لا يرجع المكره
فيه بما غرم على المكره. منها اذا اكره الرجل ان يعفو عن دم العمد ففعل صح عفوه ولا يرجع على المكره
كذا اذا اكره الرجل ان يتزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره ولو تزوج
امرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع على المكره وان كان النكاح باكثر
من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة وكذا المرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على
المكره وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا اذا اكره على الهبة بعوض بعد ان
وهب وقبض العوض لا يرجع على المكره ولو اكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو اكره الرجل على قتل
مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره قصاصا لمورثه في قول ابي حنيفة رح
ومحمد رح. ولو كان المكره صبيا او معتوها فحكمهما في الاكراه حكم العاقل البالغ. ولو كان المكره غلاما او معتوها
له نشاط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاقلة المكره في ثلث سنين ولو اكره
الرجل على ان يشتري عبدا ذا رحم محرم منه او اكره على شراء عبد حلف بعتقه ان ملكه وقد اكره
على ان يشتريه بعشرة الاف وقيمته الف درهم فاشتراه وقبض العبد يعتق العبد ويجب على المشتري
الف درهم لانه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكره لانه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
فلا يرجع كما لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فاكره على ان يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح وتطلق
نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره. ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر
فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشيء. وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع
على المكره بقيمة العبد استحسانا. ولو اكره الرجل على ان يقول لعبده ان شئت فانت حر وان دخلت
الدار فانت حر ثم شاء العبد او دخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد. ولو اكره على ان يعلق
عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل مما لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه الهلاك

على نفسه كالأكل والشرب ففعل كان له أن يرجع على المكره وإن أكره على أن يطلق أو يعتق عبده بتقاضي دين

أو ما أشبه ذلك مما له بد منه لا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحبس، ولو أكره

الرجل على أن يوجب على نفسه نذراً أو صدقة أو حجاً أو شيئاً من القرب ففعل ذلك لزمه النذر ولا يرجع على

المكره بشيء، ولو أكره على أن يظاهر امرأته ففعل كان مظاهراً، وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء، ولو أكره

على الطلاق وطلق يقع الطلاق، فإن كان أكره على التكفير يجب ذلك من الظهار ففعل فإن كانت قيمة العبد

مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكره بشيء وإن كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يضمن المكره والله أعلم

فصل فيما يحل للمكره أن يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الفصل على أربعة أقسام أحدها أن يكون الإقدام على الفعل مباحاً وبالترك

يصير آثماً كما أكرهه أهل الحرب أو اللص الغالب الذي هو غير متأول على أكل ميتة أو لحم خنزير

أو شرب خمر وقال له لتفعلن هذا وإلا قتلناك أو قطعت يدك أو ابنك أو اضرب بك مائة سوط

فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه أنه لو امتنع عن ذلك قتل يكون آثماً وإن كان لا يعلم أنه يسعه

أن يفعل قال رجوت أن لا يكون آثماً، وكذا الرجل إذا كان يموت جوعاً وعنده لحم ميتة أو خنزير أو يموت

عطشاً وعنده خمر فهو على هذين الوجهين، والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل مأجوراً

وبالإقدام عليه لا يكون آثماً أو التارك أولى، وصورة ذلك إذا أكره بقتل أو تلف عضو على أن يكفر

بالله تعالى فأبى حتى قتل مع علمه أنه يسعه إجراء كلمة الكفر إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولا يأثم

فهو مرخص في ذلك وإن لم يفعل يكون أفضل، ولو كان الإكراه على هذا بقيد أو حبس لا يسعه إجراء كلمة

الكفر وإن كان قلبه مطمئناً بالإيمان، وأما القسم الثالث ما يكون مأجوراً بترك الفعل وبالإقدام عليه

يصير آثماً، وصورة ذلك إذا قال لأقتلنك أو لتقتلن هذا المسلم أو تزني بهذه المرأة لا يسعه أن يفعل فإن فعل

يصير آثماً وإن لم يفعل حتى قتل يكون مأجوراً، وأما القسم الرابع أن يكون الإقدام على الفعل والامتناع عن الفعل

على السواء نحو الإكراه على إتلاف مال الغير لو قيل له لتشربن هذا الخمر أو لتأكلن [illegible] الميتة وإلا قتلتك

او امثاله لا يسعه ان يشرب ولو شرب لا يحد. ولو قيل له لتكفرن بالله او لاقتلن هذا الرجل لا يسعه

اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسعه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضو منه وجميع

ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رأيه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى عليه ما

هدده به وان كان في غالب رأيه ان ذلك تخويف وتهديد وليس بتحقيق لا يكون مكرها ولو قيل له

لتبيعن عبدك هذا من فلان بالف درهم والا اقتلن اباك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن الحسن

بن ابي مالك رح اذا قال الحربي لمسلم لو دفعت الي هذه الجارية لازني بها دفعت اليك الف نفس من

المسلمين تخلصهم من اسرنا لا يحل لهذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع رح انه قال لو قال اهل الحرب

لنبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت انا نبي قتلناك لا يسعه

شيء الا ان يقول انا نبي الله ورسوله. وان قالوا لغير نبي ان قلت ليس هذا بنبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي

قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي ليدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لنفسه كذب وقول النبي

حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسعه

اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكره الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه تلف عضو على ان يكفر بالله

فتلفظ ما لكفر يصير كافرا وتبين منه امرأته وان قال كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يصدق واذا اكره الرجل على الكفر

فقال كفرت بالله وقال نويت به الخبر عن كفر سابق في الماضي كذبا تبين منه امرأته في القضاء ولو قال كفرت

بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفر تبين منه امرأته قضاء وديانة ويصير كافرا لانه

يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق. ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن

بالايمان لا تبين امرأته ولو اكره على سب محمد النبي عليه السلام فسب محمدا وخطر بباله محمد آخر ونواه بانت منه امرأته

قضاء فان لم يرد محمدا آخر تبين منه امرأته قضاء وديانة. وان لم يخطر بباله غير النبي فسب محمدا وقلبه

مطمئن بالايمان لا تبين منه امرأته لانه مكره. والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس لا يكون

اكراها وفي البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكراها وكذا في كل تمليك يحتمل الفسخ كالاجارة

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال او كفالة او حق شفعة فأكره على ابراء او الهبة او تسليم كانت
البراءة باطلة ويكون مكرها وكذا لو اكره بحبس او قيد حتى يقر لانسان بمال او لانسان بعبد
او نكاح او طلاق او عتاق كان الاقرار باطلا ولو اكره على هذا بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط
فجميع ذلك يكون جائزا وهذا الاكراه لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون
اكراها في مثل هذا الضرب الذي يجد منه الالم الشديد لا اصل الالم واما القيد والحبس الذي
يكون الاكراه به اكراها ان يجيء منه الاغتمام البين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون اكراها
وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واغتمام شديد فهو بمنزلة المؤبد واذا اكره السلطان
رجلا بوعيد قيد او حبس على ان يقتل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا فذلك كان على المأمور القصاص
في قولهم وان اكرهه بوعيد قتل او تلف عضو يكون اكراها فان قتل المأمور فذلك القتل على الآمر قصاصا
في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والا لاقتلنك
وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص على الآمر في قول ابي حنيفة ومحمد رح

فصل في الاكراه على احد الفعلين

ولو اكره رجلا بوعيد قتل او تلف عضو او قيد او حبس على ان يطلق امرأته التي لم يدخل بها او يعتق عبده ففعل
المكره احدهما غرم المكره الاقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة ايهما كان اقل يرجع المأمور على
الآمر بذلك لان المأمور كان يتخلص عن اكثر الضررين بالتزام الاقل فلا يرجع على الآمر بالزيادة وان كان
الزوج دخل بها لا يجب على الآمر شيء اما اذا طلق فلانه لم يجب عليه بالطلاق شيء لم يكن واما اذا اعتق
فلانه كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء فيكون مختارا في الاعتاق ولو اكره على ان يكفر
بالله او يقتل هذا المسلم بوعيد قتل او تلف عضو فقتل المسلم في القياس يقتل المأمور وفي الاستحسان
لا يقتل ويجب الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم يعلم المأمور بانه يرخص له في اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه
مطمئنا بالايمان وان علم بالرخصة اختلفوا فيه قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا وقال بعضهم لا يقتل

لان اجراء كلمة الكفر رخصة وليس بمباح ولهذا لو صبر حتى قتل كان شهيدا ولو اكره على اكل ميتة
او لحم خنزير او قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المامور قصاصا الا ان اكل الميتة مباح عند الضرورة
وليس برخصة ولهذا لو صبر حتى قتل ولم ياكل الميتة يكون آثما مؤاخذا به ولو اكره على ان يقتل
مسلما او يزني ليس له ان يفعل احدهما الا ان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان فعل حد
قياسا ولا يحد استحسانا ويأثم بهما وان قتل المسلم يقتل الامر لان كل واحد منهما حرام فلا يخرج
من ان يكون مكرها ولو كان الاكراه في هذه المسائل بوعيد حبس او قيد او صفع او ضرب لا يكون
اكراها فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الامر لعدم الاكراه بل يعزر ولو اكرهت المرأة
على الزنا بقيد او حبس لا حد عليها لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من الشبهة ولو اكره الرجل على ان يقتل
فلان المسلم او يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من الدية
او اكثر لان اتلاف مال الغير رخصة وليس بمباح ولهذا لو اضطر حالة المخمصة واراد ان يأخذ مال
الغير فمنعه صاحبه ولم يأخذ حتى مات لا يأثم فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل
لان اتلاف مال الغير رخصة وقتل المسلم ليس برخصة وان اتلف مال الغير يضمن الامر ولو اكره بوعيد القتل
على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأثم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون شهيدا
فلأن لا يأثم اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولى والله اعلم

فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة اوجه احدها التلجئة في نفس البيع وصورتها ان يقول الرجل لغيره اني اريد ان ابيع
منك عبدي هذا في الظاهر لامر اخافه ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على
ذلك ثم باعه في مجلس آخر بالف درهم وتصادقا على ما كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا
وهو بيع الهازل ذكر محمد رح في كتاب الاقرار من الاصل ان هذا قول ابي حنيفة رح وقولنا وعن
ابي حنيفة رح في رواية ان البيع جائز هذا اذا تصادقا على ان البيع بينهما كان على تلك المواضعة

فان ادعى احدهما ان البيع كان تلجئة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستحلف الآخر

وان اقام مدعي التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بينته ولو تصادقا على ان البيع كان تلجئة ثم اجاز البيع بعد

ذلك صحت الاجازة كما لو تبايعا هزلا ثم جعلاه جدا يصير جدا وان اجازه احدهما لا يصح اجازته. واذا

اكرهت المرأة على قبول الخلع فقبلت ثم رضيت ان كان الخلع بلفظة الخلع لا يلزمها المال والطلاق بائن

ولو كان بلفظة الطلاق على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يصير بائنا ويلزمها المال اذا رضيت

وعلى قول محمد رح يكون رجعيا ولا يلزمها المال. وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشترى

واعتقه لا يجوز اعتاقه. وليس هذا كالبيع المكروه فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض ينفذ

اعتاقه لان بيع التلجئة هزل. وذكر في الاقرار من الاصل ان بيع الهازل باطل وبيع المكره فاسد

هذا اذا كانت التلجئة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورته ان يتفقا في السر ان الثمن الف درهم

ويتبايعا في الظاهر بالفي درهم قال محمد رح الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى عن ابي حنيفة رح ان الثمن

ثمن العلانية. ولو اتفقا في السر ان يكون الثمن الف درهم واشهدا على ذلك ثم تبايعا في الظاهر بمائة

دينار قال محمد رح في القياس يبطل البيع وفي الاستحسان يجوز بمائة دينار. ولو اتفقا ان لا يقرا بيع

بينهما فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب الوصايا

اذا اراد ان يوصي وله اولاد صغار عن ابي حنيفة وابي يوسف رح ان يترك المال لاولاده يكون افضل

ولو كان الاولاد كبارا والمال قليل قال ابو حنيفة رح لا ينبغي له ان يوصي وان كان المال كثيرا والورثة

اغنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بالقرابة فان كانوا اغنياء فبالجيران

فصل في ما يكون وصية وفيما لا يكون

مريض او صحيح كتب بيده كتاب وصيته وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب

قال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز لهم ان يشهدوا وابن الشيخ في قول علمائنا المتقدمين الا ان يقرأ عليهم

الكتاب او يقرؤا عليه وقال نصير رح يجوز لهم ان يشهدوا وروى ابو يوسف عن محمد رح
اذا كتب الرجل وصية بيده ثم قال اشهدوا على بما في هذا الكتاب فهو جائز استحسانا وان كتبها غيره
وقال اشهدوا على بما في هذا الكتاب لم يجز قال نصير رح كتب على بن احمد وصية وكنا عنده بحضر هناك
عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهاداتهم ثم دخل جماعة من المشايخ فامرهم بان يكتبوا شهاداتهم ولم يقرأ
عليهم وعن ابي نصر الدبوسي رح لم يصح ان يشهدوا على كتاب الوصية من غير ان يقرأ على الشهود وقال الشيخ
لا للشهود ان يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود او يقرأ عليه وكذلك كتاب الاقرار وقال ابو حنيفة
رح اذا كتب الرجل صكا بخط يده اقرارا بمال او وصية ثم قال اشهدوا عليها من غير ان يقرأها او يقرأ
عليه وسعك ان تشهد ويجب على كل من يشهد ان يحتاط فلا يشهد على صك لم يقرأ او يقرأ عليه
فان فعل ذلك كان لجهله او لقلة عنايته في امر الدين وذلك لا يجوز في الديانة ولو اوصى رجل بما
وجدوا مكتوبا من وصيته في الدين ولم اكن نفذتها فنفذوها او اقر بذلك على نفسه اقرارا في صحته
قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة في تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث ولا يكون ذلك
من جميع المال بخلاف الدين لانه لا طالب له الا الله تعالى فكان حكمه حكم الزكوة والكفارة رجل
قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا قال ابو نصر رح ان كان ماله نقدا فهذا القول باطل بمنزلة قوله
هذه الدراهم وان كان ماله ضياعا يصير وقفا على الفقراء ولو ان مريضا قال اخرجوا الفاص مالي
او قال اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه ابو بكر رح ان قال ذلك في ذكر الوصية جاز ويصرف
الى الفقراء. واذا قرئ صك الوصية على رجل فقيل له اهو هكذا فاشار برأسه بنعم لا يجوز ذلك وكذا
اذا امتنع عن الكلام لاجل المرض وهو يقدر على الكلام واشار برأسه لا يجوز ذلك وليس هذا
كالاخرس لان الاخرس لا يرجى منه الكلام. واما الذي اعتقل لسانه بالمرض فانه يرجى منه الكلام
فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة. ولو قيل لمريض اوص بشيء قال الثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر
رح ان كان هذا على اثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء. وعن محمد بن سلمة رح انه اطلق الجواب

وقال يصرف الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل في رجل اوصى بان يعطى الناس الف درهم
قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء وروى هشام عن محمد رح
رجل قال ثلث مالي لله تعالى قال ابو حنيفة رح هي باطلة كما لو قال لعبده انت لله لا يعتق وقال محمد رح
الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر وفي مسئلة العتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به الصدقة
بالعبد يتصدق به وان لم يرد به ان كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء ومن يعيز قال بالفارسية ... هم
بخشش كنيد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء
جميعا ولو قال ببخشيد ... رح ازمن روان كنيد كانت الوصية جائزة لان هذا الامر يراد به
القربة وقال القاضي الامام علي بن الحسين السغدي رح قوله روان كنيد لا يعرف ... الا ان
هذا رجل اوصى بان يدفن في داره قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطلة ميت دفن في قبر ثم دفن
ميت اخر قال ابو القاسم رح ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وان
بقي من عظامه فانه يهال عليه التراب ولا يحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الاول وان جعلوا
بينهما حاجزا من الصعيد ولو اوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطا
من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم رح وصيته بالرباط جائزة ووصيته
بالحمل باطلة ولو حمله الوصي يضمن ما انفق في الحمل اذا حمله الوصي بغير اذن الورثة وان حمله باذن الورثة
لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال ابو نصر رح لا باس به ومكروه للزيادة
في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبره للتزيين فهي باطلة ولو اوصى باتخاذ الطعام للماتم
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز من الثلث ويحل
للذين يطول مقامهم عندهم والذي يجيء من مكان بعيد يستوي فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز
للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن
الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام قال الوصية

باطلة، وعن ابي القاسم رح في حمل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه
لاشتغال اهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه، فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لانه في اليوم
الثالث يجتمع النائحات فاطعامهن في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية، اذا اوصى الرجل بان يطين
قبره او يضرب على قبره قبة كانت باطلة، رجل قال اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم
واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم قال محمد رح الالف الاولى وصية والاخرى اقرار، ولو قال
اوصيت بان له الفا في مالي فهو اقرار، ولو قال قد اوصيت له بالف في مالي كانت وصية، رجل
قال في صحته او مرضه ان احدث بي حدث فلفلان كذا عن ابي يوسف رح انه قال سمعت ابا حنيفة رض
يقول ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت، وكذا لو قال لفلان الف درهم
من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها الموت، ولو قال لفلان الف درهم من مالي او من نصف مالي
او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية، رجل
قال في مرضه اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربع داري صدقة لفلان قال محمد رح
اجيز هذا على وجه الوصية، ولو قال في مرضه الذي مات فيه ان مت في مرضي هذا فلانة امة حرة
وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال ارى ذلك جائزا على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها
يوم مات وعليها البينة ان هذا كان في يدها يوم مات وعن ابي يوسف رح مريض قال اعطوا فلانا
وصية كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جائز لان الثلث محل الوصية وان قال
الربع او الخمس او شيئا آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية الا ان يكون ذكر الوصية او الموت، وعن
ابي يوسف رح مريض قال فيما اوصى تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبدي فلانا وجعلت
لفلان كذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلا يجوز شيء منهما فهو على الصدقة والهبة فان قبض
الموهوب له والمتصدق عليه جاز من الثلث، واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والاقرار

فصل فيمن يجوز وصيته وفيمن لا يجوز وصيته

لا يجوز وصية الصبي وان كان مراهقا عندنا وكذا اذا كان مراهقا ولا يجوز وصية العبد والمدبر وام
الولد والمكاتب مات عن وفاء او غير وفاء ومعتق البعض كذلك في قول ابي حنيفة رح لانه بمنزلة
المكاتب عنده والمجنون بمنزلة الصبي ووصية الحر العاقل رجلا كان او امرأة جائزة ووصية الذمي
بما يتقرب به المسلمون واهل الذمة نحو العتق والصدقات في قولهم جائزة وان اوصى الذمي
بما يتقرب به اهل الذمة دون اهل الاسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج فيهما جاز
في قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قول صاحبيه رح والذمي اذا بنى بيعة في حياته ثم مات تكون ميراثا عنه
ولا يجوز وصية السفيه المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا ويجوز استحسانا ووصية ابن السبيل
الذي غاب عنه ماله جائزة ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان يجيزها الورثة ولو اوصى
لوارثه ولاجنبي صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا
جاز وان لم يجيزوا بطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاخيه وهو
غير وارث ثم [illegible] ثم مات [illegible] بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنبية ثم
تزوجها ثم مات لا يجوز الوصية الا باجازة الورثة ولو اوصى لابنه وهو عبد او كافر ثم اسلم او عتق
ثم مات الموصي لا يجوز وصيته ولو اوصى لقاتله ان اجازت الورثة جاز والا فلا في قول ابي حنيفة
ومحمد رح وقال ابو يوسف رح لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا
جازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقاتل وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية
في قول ابي حنيفة ومحمد رح [illegible] في قول ابي يوسف رح ولو اوصى لمكاتب قاتله او المدبر قاتله
او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية المسلم للحربي
ولو اوصى لانسان [illegible] ثم مات الموصى له قبل موت الموصي بطلت وصيته ولو اوصى
لفلان وفلان واحدهما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للحي منهما
وعن ابي يوسف رح انه قال ان لم يعلم الموصي بموته كان للحي نصف الوصية ويبطل الوصية في النصف

وان علم بموته كان جميع الوصية للحي ولو اوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات احدهما قبل موت الموصي
ففي نصف الوصية للحي منهما ويعود النصف الى ورثة الموصي ولو اوصى مسلم لحربي مستامن بثلث
ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد رح وعن ابي حنيفة رح في رواية لا تجوز هذه الوصية
وان لم يكن الحربي مستامنا لا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحربي مستامنا كان
او لم يكن اجازت الورثة او لم يجز ولو اوصى رجل بثلث ماله لاخيه وهو وارثه ثم ولد للموصي
ابن ثم مات الموصي صحت الوصية ولو اوصى لامرأته بثلث ماله ثم ابانها بثلاث او بواحدة وانقضت
عدتها ثم مات الموصي صحت الوصية لها ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى لمكاتب نفسه او لام
ولد نفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصى لعبده القن او لامته القنة ثم مات جازت الوصية
في قولهم استحسانا الا ان عند ابي حنيفة رح في الوصية للقن يعتق القن ثلثه مجانا ويجب عليه ثلثا
قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويترادان الفضل وعند صاحبيه رح يعتق العبد
كله ويصرف الوصية اولا الى العتق فان فضل من الثلث شيء كان الفضل للعبد ويجوز الوصية
لوالد قاتله وان علا وكذا لولد قاتله وان سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومدبريهم ولو اوصى
لاخوته الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اثلاثا لانهم لا يرثون مع الابن
وان كان له بنت جازت الوصية للاخ لاب وللاخ لام ويبطل الوصية للاخ لاب وام لانه يرث
مع البنت وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرث ويبطل الوصية للاخ لاب وام
وللاخ لام لانهما يرثان اذا ماتت المرأة وتركت زوجا واوصت بنصف مالها لاجنبي كان للاجنبي نصف
مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال اولا بلا منازعة يبقى
ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث بقي ثلث المال يأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو
السدس بقي السدس فيكون لبيت المال ولو اوصت لقاتلها بنصف مالها ثم ماتت وتركت
زوجا يأخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال

... بيت المال ولو اوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية اخرى كان جميع المال له
النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذا لو اوصت لزوجها باحد عبديها
كان الزوج يأخذ العبدين جميعا احدهما بحكم الميراث والآخر بحكم الوصية واذا اوصى الرجل
... ليس له وارث غيرها فاوصى لاجنبي بجميع ماله ولامرأته بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال
... والمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون [illegible]
... ولو ان امرأة ماتت واوصت بجميع مالها لزوجها وليس لها وارث سواه واوصت بجميع
... لاجنبي او اوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الاجنبي اولا ثلث المال [illegible]
... المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنبي مقدم على الميراث [illegible]
... يكون ذلك بين الزوج والاجنبي اثلاثا ثلث ذلك للاجنبي [illegible]
... الرضا [illegible] للمسلمين [illegible]
... فالوصية باطلة [illegible]
... مال للمسجد وعين المسجد او [illegible] فهي باطلة [illegible]
... ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم ولو اوصى بثلث ماله لبيت المقدس
جاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجه ونحو ذلك [illegible]
... من وقف المسجد على قناديله وسرجه وان يشترى بذلك الزيت [illegible]
... ولو اوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون [illegible]
... ماله لا [illegible] لان اصلاح [illegible]
... اوصى بان يحج عنه من ثلث ماله فانه يحج عنه من منزله ولو اوصى بان يحج عنه بمائة [illegible]
... فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو اوصى بان يحج عنه بمائة درهم [illegible]
... [illegible]

ويعتق عنه. ولو اوصى بان يغزى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رجلا ينفقها على نفسه

في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئا على اهله فان فضل شيء رد

ذلك على الورثة. وينبغي ان يغزو عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالحج فان كان الذي يغزو عنه

غنيا جاز. ويجوز للوصي ان يغزو عنه وكذلك لابن الموصي. ويجوز للمسلم ان يوصي لفقراء النصارى

لان الوصية لفقرائهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية فمن اعان على

بنائها يكون اثما ولو اوصى بان يؤاجر ارضه من فلان سنة بكذا جاز فان كان في الاجر محاباة

كانت المحاباة من الثلث. ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف الى عمارته وسراجه

ولو اوصى ان ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول ابي يوسف رح حتى يقول يسرج فيه ولو اوصى

بان يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز الا ان يقول ويتصدق بثمنه او يقول بيعوه نسمة

ويحط الى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال بيعوا جاريتي ممن يتخذها ام ولد او يدبرها

ولو اوصى الرجل بان يكفن هو بعشرة الاف فانه يكفن كفن الوسط من غير اسراف ولا تقتير

رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان فمات احدهما قبل

موت الموصي فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصي. وان مات احدهما بعد موت الموصي

يكون الثلث بين الحي منهما وبين ورثة الشريك كان الثلث مقبوضا او لم يكن رجل قال

ثلث مالي لمولى فلان ولفلان موليان احدهما اسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني

هو المولى الاعلى وهو الذي اعتق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب عن

ابي حنيفة رح فيه ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الاعلى والاسفل نصفين. وفي رواية

الثلث لمولى الاسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللمساكين

قال ابو حنيفة وابو يوسف رح يكون نصف الثلث لفلان والنصف للمساكين وقال محمد رح

ثلث الثلث لفلان وللمساكين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للمساكين صحت الوصية ويجوز صرفها

الى مسكين واحد في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح . وقال محمد رح لا يجوز الصرف الى مسكين واحد ويجوز
الى مسكينين . رجل قال اذا مت فصام عبدي يوما فهو حر فصام العبد بعد موته يوما لا يعتق العبد
ما لم ينفذه الورثة . رجل اوصى بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان اجازت
الورثة في حيوة المورث لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته صحت الاجازة
رجل قال اوصيت لفلان بثلث غنمي او قال بشاة من غنمي او قال بثوب من ثيابه او قال بقفيز حنطة
من حنطتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب وحنطة
يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية . ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد
مالا ومات كان للموصى له ثلث ما ترك . ولو اوصى بما في بطن جارية لفلان ان كان في بطنها ولد يوم الوصية
بان ولدت لاقل من ستة اشهر جازت الوصية وان ولدت لستة اشهر فصاعدا كانت الوصية باطلة
ولو قال اوصيت بهذا الكفرى في نخلتي لفلان فصار بسرا قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو
قال اوصيت بهذا الرطب الذي في نخلتي فصار تمرا قبل موت الموصي في القياس تبطل الوصية
ولا تبطل استحسانا ولو قال اوصيت بعنبي هذا لفلان فصار زبيبا قبل موت الموصي له بطلت
الوصية قياسا واستحسانا ولو قال اوصيت بزرعي هذا لفلان وهو بقل فصار حنطة او شعيرا
قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط الخيار
اذا تغير في ايام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو اوصى بهذا الحمل فصار كبشا قبل موت الموصي لا يبطل
الوصية . ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان او لفلان كانت الوصية باطلة في قول ابي حنيفة رح
وقال ابو يوسف رح صحت الوصية ويكون بينهما نصفين . وقال محمد رح جازت الوصية
ويكون البيان الى الوارث ولا يكون البيان الى وصي الميت . ولو اوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال
الموصي رجعت عن وصية احدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان
الى الورثة . وروى ابن سماعة عن محمد رح انه يخير الورثة . وعن محمد رح لو قال لجاريتين له

احدكما حرة ثم مات قبل البيان يعتق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان الى الوارث
ولو قال احدكما ام ولدي ومات قبل البيان كان البيان الى الوارث. جريح اوصى عند موته
ان يعفى عن قاتله والقتل عمد كان باطلة في قياس قول ابي حنيفة رح رجل اوصى بان يعار بيته
من فلان كان باطلة وكذا لو اوصى بان يسقى عنه الماء شهرا في الموسم او في سبيل الله تعالى كان باطلا في قياس
قول ابي حنيفة رح. رجل قال اوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بها دواب
فلان كان جائزا. ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد رح جازت الوصية
ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعه بطلت الوصية. ولو اوصى بسكنى
داره لرجل ولم يكن له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكناها ما دام حيا وان لم يخرج الدار
من ثلث ماله. ولا يجوز للوارث ان يبيع ثلثي الدار في قول ابي حنيفة رح. وقال ابو يوسف رح للوارث
ان يبيع الثلثين وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث للوصية. ولو اوصى بقطنه لرجل وبحبه
لاخر او اوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لاخر او اوصى بحنطة في سنبلها لرجل وبالتبن لاخر
جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما ان يدوسا ويسلخا الشاة وعن الفقيه ابي جعفر رح في مسألة
الشاة والقطن ان السلخ والحلج يكون على صاحب اللحم والقطن. ولو اوصى بقطن في الوسادة ولاخر
بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو اوصى بدهن هذا السمسم لاحدهما
وبكسبه لاخر كان التخليص على صاحب الدهن ولو اوصى بزبد هذه الرثية لفلان وبمخيضها
لاخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد. ولو اوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفصه لاخر جازت
الوصية لهما. فان كان في نزع الفص ضرر ينظر ان كانت الحلقة اكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة
اضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك. وان كان الفص اكثر قيمة يقال لصاحب الفص اضمن قيمة
الحلقة له. وهي كالدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه. ولو كان
له ارض فيها كرم واشجار فاوصى ببعض الكرم لرجل وبالرياحين والاغراس والاشجار لاخر فقلعت

الاشجار وخربت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية
الارض كما كانت. وكذا لو استاجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجارة وقلع
الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبده لرجل وبخدمته لآخر فنفقة العبد على
صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غيرها كانت النفقة
على صاحب الرقبة. رجل قال عند موته لقوم كان عنده انظروا كل ما يجوز لي ان اوصي به
فاعطوها للفقراء قال محمد رح يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي ان اوصي به
فاعطوه فلانا جاز وهو للورثة اي شيء اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لي
فان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب جسده لرجل جاز ويكون للموصى له الثياب والجوارب
والقميص والاردية والسراويلات والاكسية والطيالسة دون القلانس والخفاف
فان ذلك ليس من الثياب. رجل اوصى لعبده برقبته روى ابن زياد عن ابي حنيفة رح انه
وهو وصية بما لا يقدر على بيعه ابدا. ولو قال اوصيت لعبدي هذا بثلث مالي جاز
ولو اوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي وقال غريم العبد اجيز الوصية لم يكن له
ذلك ويكون دينا في ذمة العبد. ولو وهب عبده المديون من رجل في صحته كان لغريم
العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدينه وما يفضل من الثمن يكون للواهب. ولو اجاز
الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصى له بالعبد كالوارث
والموهوب له بمنزلة المشتري. رجل اوصى بارض فيها زرع يترك الزرع جاز ويترك
الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع والله اعلم

فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد اولاده شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان فعل ذلك لزيادة فضل له هذا
الولد ونحوه لا باس به وان استووا في ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان اعطى ماله لابنه

الولد محتاجا فيعطيه قبل بلوغه. الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهده قال الفقيه ابو بكر البلخي رح
لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بامر الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم
غيره مقام نفسه في حيوته وينعزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعد موته وغيره من المشائخ
رح قال يجوز له ان ينقل الخلافة الى غيره في حيوته وبعد موته وهو كالوصي له ان يوصي الى غيره
بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حيوته واعتزل هو لا يصح. رجل حلف ان لا يوصي بوصية فوهب
في مرضه الذي مات فيه او اشترى ابنا له في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حانثا ولو وهب
شيئا للورثة في مرضه او اوصى له بشيء وامر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا اجزنا ما امر به الميت ينصرف الاجازة الى
الوصية لانها مامورة الى الهبة ولو قال الورثة اجزنا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة
والوصية جميعا. مريض اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا او قال ان لم ابرأ من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا
او قال بالفارسية اكر مرا ازين بيماري مرگ ايد او قال اگر ازين بيماري بميرم فحينئذ اذا برئ
بطلت وصيته ولو اوصى بوصية ثم جن قال محمد رح ان اطبق الجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت وصيته
وان افاق قبل ذلك فايما وصيته باقية. ووقت محمد رح الجنون المطبق بستة اشهر
وعن ابي يوسف رح انه قدر المطبق بشهر وهو قول محمد رح اولا ثم قدره بسنة. رجل اوصى بوصية
ثم اخذه الوسواس وصار معتوها فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رح وصيته باطلة
مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل رح جازت
وصيته باشارته واصحابنا رح لم يجوزوا. وقال الناطفي رح ذكر في الكيسانيات رجل اصابه
الفالج وذهب لسانه وعجز عن الكلام ثم صار فاشار او كتب وطال ذلك وتقادم العهد فان حكمه
حكم الاخرس. وقال الناطفي رح اراد بقوله طال ذلك اي مضت السنة بذلك وذكر الناطفي رح

ايضا المريض الذي به السل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول قال مشايخ
اصحابنا رح تطاول السل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح تجوز تصرفاته. وعن
الحسن بن زياد رح رجل دفع الى اخر الفا وقال هذه الالف لفلان فان مت انا فادفعها اليه فمات
يدفعها المامور به الى فلان كما امره ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الامر فان المامور
لا يدفعها الى فلان. وعن ابي نصر الدبوسي رح مريض دفع الى رجل دراهم وقال ادفعها الى اخي او قال
الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم يزد على هذا
فان المامور يدفع الالف الى غرماء الميت. وعن نصير رح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه
الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
مريض باع من وارثه شيئا فاقر باستيفاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان
الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفراش وكان قيامه على تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز
بيعه في قول ابي حنيفة رح. رجل اوصى بوصايا وانفذ وصاياه بالدراهم الزيوف الردية اختلف
المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانت الوصية لقوم باعيانهم لم يرضوا
بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم جاز ذلك في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح ويرد الفضل للفقراء في قول محمد رح. واصل هذا
رجل له مائتا درهم جياد وحال عليها الحول ووجبت الزكوة فادى خمسة زيوفا جاز عندهما
رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعات مريض اوصى
بالف مكسرة ودراهمه صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيئا ثم يباع ذلك الشيء بالدراهم
المكسرة ينفذ وصيته. مريض قالوا له الا توصي فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي الفان
فيتصدق بالف على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا ثلث ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم رح
لا يتصدق الا بالف. ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد عليه قال يتصدق بجميع الثلث

على الفقراء، وعن الحسن بن زياد رح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فاذا
الثلث اكثر قال الحسن رح له الثلث بالغا ما بلغ، وكذا لو قال اوصيت بنصيبي من هذه الدراهم
وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان خرج النصف من ثلث ماله، ولو قال اوصيت
بالف درهم وهو عشر مالي لم يكن له الا الف كان العشر اقل او اكثر، ولو قال اوصيت بجميع ما في
هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الفا درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث
ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانيرا وغيره من الجواهر وغير ذلك، ولو قال اوصيت لفلان بالف
درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم، ولو قال اوصيت لفلان مما في هذا الكيس
بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الاف درهم كان له الالف وان كان في
الكيس الف كانت له وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير
او جواهر لم يكن له شيء له قال الفقيه ابو الليث رح على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ينبغي ان يعطي
للموصى له مقدار الف درهم من ذلك لان عندهما يجوز الاستثناء من غير الجنس ولو قال لفلان
جميع ما في هذا البيت وهو كر طعام فوجد فيه اكثر من كر او وجد فيه كر حنطة وكر شعير كان
ذلك للموصى له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وهب لرجل كيسا فيه دراهم فقال جميع
ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه دنانير
كان الكيس وما فيه للموهوب له، مريض قال اخرجوا من مالي عشرين الفا ثم قال فاعطوا فلانا
كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة
الاف قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين جزء
ويبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزء او قوله وما بقي للفقراء كانه سمى لهم تسعة
الاف لهؤلاء لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا
من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان ههنا لا شيء للفقراء

ويعطي اصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزء من احد عشر جزءا من وصيته ويبطل [illegible]

رجل اوصى بان يباع داره ويشتري بثمنها عشرة اقفاز حنطة والف من خبز فتلاوصى بوصية

اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز واما ل[illegible] ذلك قال

ابو القاسم رح ان تسع ثلث ماله لذلك ولغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه [illegible]

بعشرة اقفاز حنطة والف من خبز وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من [illegible] الا ان يكون

في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب [illegible] ذلك

المال بوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا ه ولا يعلمون [illegible]

فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا [illegible]

رجل اوصى للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحمل كرمه ثلث سنين شيئا [illegible]

يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رح لا يبطل ويتوقف ذلك الكرم [illegible]

بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رح قول محمد بن سلمة [illegible]

فانهم قالوا فيمن اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان [illegible]

ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقام فلان بهذا السنة [illegible]

الكرم رجل اوصى بغلة كرم لانسان قال الفقيه ابو بكر رح يدخل في هذه الوصية [illegible]

والحطب فانه او يدفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينهما كالثمر [illegible]

قال ابو القاسم رح يواجر الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصى له [illegible]

الاسكاف رح يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رح [illegible]

رح لانا لو اطلقنا له السكنى ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف [illegible]

وقال ابو بكر الاسكاف رح الدين موهوم واليقين معلوم فلا يعتبر الموهوم [illegible]

وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا [illegible]

للفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رح يعطى . وقال ابراهيم النخعي والحسن بن ابي مطيع رح لا يعطى والاول اصح . رجل اوصى لرجل بعينه بمائة فباع الوصي شيئا من مال الميت من الموصى له بالمائة قال محمد بن مقاتل رح يجوز ذلك الا ان لا يرضى الموصى له بالمقاصة . ولو صالحه على ثوب قلت قيمته او كثرت جاز . ولو كانت الوصية بمائة للمساكين فصالحهم على عشرة يعطى الوصي ان يعطي تسعين درهما للمساكين . ولو صالح على ثوب قلت قيمته لا يجوز الصلح ويسترد الثوب . رجل اوصى بثلث ماله لبني فلان وهم ثلثة فمات احدهم قبل موت الموصي قال نصير رح ان كان ابوهم حيا فالثلث بينهما نصفان وان كان مات ابوهم يبطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان . وقال الفقيه ابو الليث رح كذلك الجواب لان اباهم لما مات لا يتوقع له ولد سواهم فانصرفت الوصية الى عددهم وصار كانه قال ثلث مالي لفلان وفلان وفلان فلما مات احدهم بطلت وصيته . رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني كلت من ماله شيئا وان لم تجدوه فاعطوا ارثه وان لم تجد والمدا تصدقوا عنه فوجد والمرأة هذا الابن لا غير قال ابو القاسم رح ان ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها بمهرها وان لم تدع المهر قالت لزوجها ولدي يدفع اليها الثمن وان قالت لكان له ولد يدفع اليها الربع امرأة قالت لزوجها في مرضها اجعل ياري هذه الاولاد زوجي حتى تجعلوني في حل قال ابو القاسم رحمه الله اجازت ورثتها ثم الاخر وان ابوا يقال للورثة اقروا الاولاد زوجها بشيء حتى اقروا يدفع ذلك المقدار من قيمة الدار ثم ينظر الى الباقي ان خرج ذلك من ثلث مالها يبيع منهم او صولحوا به من الحقوق الواجبة قبلها وان ابوا الصلح والشراء اعطوا ما اقرت به الورثة . وان ادعى اولاد الزوج اكثر حلف لهم ورثة المرأة على العلم . رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلوته لولد ولده الذي ليس بوارث قال ابو القاسم رح يعطى ولا يجوز عن الكفارة لكن قال في حيوته لا حرا عتق عني عبد بري فلا داء عن كفارة يميني فانه يعتق ولا يجوز عن كفارة يمينه . رجل اوصى بثلث ماله للشيعة المحبي آل محمد عم المقيمين ببلدة كذا قال ابو القاسم رح

هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان يجوز ويكون للفقراء
منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك
دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهمي الوجه قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانوا لا يحصون
كانت الوصية باطلة بخلاف اليتامى لان لفظة اليتيم ينبئ عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على
الحاجة رجل اوصى لاهل العلم ببلخ قالوا يدخل في هذه الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل
فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون المتفقهة لا طلبة العلم رجل اوصى
بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لاهل مسجد
كذا ولو اوصى بان يخرج ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر رح الوصية جائزة
فان كانوا لا يحصون يصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم واختلفوا في الاحصاء
عن ابي يوسف رح ان كانوا لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر رح ليس
لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصيهم المحصي حتى يولد فيهم مولود ويموت فيهم احد فانهم
لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو مفوض الى رأي
القاضي وعليه الفتوى والايسر ما قال محمد رح رجل اوصى بثلث ماله لفلان ولبني تميم قال كل الثلث
يكون لفلان ولا شيء لبني تميم لانه صار كانه قال لفلان ولهم لما اذا كانوا لا يحصون والوصية
باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث
مالي لفلان ولعشرة من المسلمين يجزى من احد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين ولو اوصى
لرجل بشيء معين فقال الوارث هذا الشيء لي قال ابو القاسم رح القول قول الوارث فيما كان
في يده اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا بالميت وعلى الموصى له البينة رجل قال برذوني الاشقر صدقة
لفلان فهذا على ما يملك للحال لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبدي الاعجمي او السندي او الحبشي لفلان
ولو قال اشهب لفلان او برذوني لفلان ولم يبين الشيء ولم ينسبه لم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد

قبل الموت، رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رح ليس للوارث ان يعطوه قيمتها ولو قال هي للمساكين جاز لهم ان يتصدقوا بقيمتها وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح لان الموصى له اذا كان معلوما يشترط لصحة الوصية قبول الموصى له واذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوا اما في الصدقة

قال ابن

فمقصودهم هو القربة ودفع القيمة صدقة وقربة كدفع العين. رجل وصى بان يدفن كتبه

ان يدفن

مقاتل رح لا يجوز ان يدفن كتبه الا ان يكون شيئا لا يفهم احد منها شيئا او فيها فساد فينبغي ان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأ قال احب الينا ان يمحى ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في الماء الجاري الكثير فان دفنها في الارض الطاهرة لا ابناء فيها كان ذلك حسنا ولا احب ان يحرقها بالنار ما لم يمح ما كان فيها من اسم الله تعالى

العلم

والانبياء والملائكة. وعن بعض اهل الفضل رجل وصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن

الكلام

ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفار ان كتب هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل

ذلك

اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق عنه بالحنطة او على العكس قال ابن مقاتل رح يجوز

ذلك

وقال الفقيه ابو الليث رح معناه انه اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن سقط عن السؤال فقيل له ان كانت الحنطة موجودة فاعط قيمة الحنطة دراهم قال ارجو ان يجوز وان اوصى بالف درهم فاعط حنطة لم يجز. قال الفقيه ابو الليث رح وقد قيل بانه يجوز وبه ناخذ

واعطوا

وعن خلف رح رجل اوصى بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شاؤا تصدقوا بعينه وان شاؤا باعوا ثمنه وان شاؤا اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب. قال محمد بن سلمة رح بل يتصدق به كما هو

يتصدق

وكذا اللقطة وبعضهم اخذ بقول خلف رح. ولو نذر وقال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب جاز ان

بقيمته. ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بعين العبد

رجل قال الوصيه يتيم دابجامه كن فاعطاه ثمن الكرباس قال ابو القاسم رح هذه الكلمة تقع على الجنبلد

رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق بقيمتها دنانير. روى ابن سماعة عن محمد رح انه
للورثة
لا يجوز. ولو قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق بالثمن وليس له ان يمسك الثوب
ان يبيعها
ويتصدق بقيمته. ولو قال اشتر عشرة اثواب وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة اثواب له
ويتصدق بثمنها. وعن محمد رح ايضا لو اوصى بان يتصدق بالف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها
لو اوصى
من مال الميت جاز. وان هلكت الاولى قبل ان يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلها. وعنه ايضا
بالف درهم بعينها يتصدق بها عنه فهلكت الالف بطلت الوصية. رجل اوصى بان يتصدق بشيء
من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام نصير رح يجوز ذلك
لما روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم
...الكين
من الفقراء. قال زفر رح لا يجوز. وعن ابي يوسف رح رجل اوصى بان يتصدق على مساكين مكة او على
فتصدق
الري فتصدق على غير هذا الصنف ان كان الامر جائزا ضمن. ولو قال لله علي ان اتصدق على جنس
عن ابي حنيفة
على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز. ولو امر غيره بالتصدق فخالف المامور في ذلك ضمن المامور. روى الحسن
رح اذا اوصى الرجل لمساكين الكوفة فصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الامر و
وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد رح رجل قال لله علي ان اتصدق بهذا المال على الفقير او على اهل
فتصدق
كان له ان يعطي غيره. وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا اوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء
على الاصحاء او قال تصدق على النساء فتصدق على الايتام او قال على الشيوخ فتصدق على الشبان ضمن
الوصي في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين
واحد دفعة واحدة جاز. ولو قال تصدق بها على مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز. وعن ابراهيم
بن يوسف رح رجل اوصى لفقراء اهل بلخ قال الافضل ان لا يجاوز بلخ. ولو اعطى فقراء كورة اخرى جاز
وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز. رجل اوصى بان يفرق ثلثمائة قفيز حنطة بعد وفاته
على الفقراء ففرق الوصي مائتي قفيز حنطة في حيوة الموصي قال ابو نصر يغرم الوصي ما فرق في حيوة الموصي
وفرقها

بعد وفاته بامر الحاكم حتى يخرج عن الضمان. وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له

فان فرق بامر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم فاذا

فرق يخرج عن الضمان. قال رضـ وينبغي ان يصح امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار

بخلاف
رجل امر رجلا بان يتصدق بشيء من ماله ودفع اليه فتصدق المامور على اب نفسه او ابنه جاز اجماعا

ما اذا باع الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شهادتهم له لان في البيع متهم ولا تهمة في الصدقة. رجل اوصى

بان يشتري بهذه الالف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة

تشترى هل يجوز للوصي ان يشتري ضيعة في موضع اخر. قال ابو نصر رح ليس للوصي ان يصرف ذلك

وقفا
الى مرمة المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في اقرب المواضع التي سمى ويجعله

على ما سمى. فان اتلف الوصي هذه الالف يغرم الوصي مثلها ويشتري بها الضيعة. الوصي اذا اشترى

خبزا وحنطة ليتصدق بها على الفقراء فاجر حمال الخبز او الحنطة على من يكون قال ابو نصر رح ان لم يبين

وبان
الميت لذلك شيئا يستعين الوصي بمن حمل ذلك بغير اجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة

امر الميت بان يحمل ذلك الى المساجد فالاجرة تكون في مال الميت. ولو امر الوصي بان يشتري اربعين قفيز

حنطة بمائة دينار فيتصدق بها على المساكين فرخصت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون قفيزا قال

ابو بكر رح يجوز ان يشتري بالفاضل حنطة ايضا ويتصدق بها ويجوز ان يرد الفاضل على الورثة

في بلد
قال هكذا رايت عن ابي يوسف رحمه الله. رجل اوصى بان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو

ووطنه في بلدة اخرى قالوا يعطى ثلث ماله لمساكين بلدة وطنه فان اعطى مساكين البلدة التي هو فيها

جاز ايضا. رجل اوصى بان يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين فغداهم الوصي فماتوا قال محمد رح يغدي ويعشي غيرهم

ولا ضمان على الوصي. رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه

فاراد الوصي ان يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال ابو القاسم رح يجوز ذلك

طفي
رجل اوصى بثلث ماله او بالف درهم للفقراء وكان في حيوته رجل غني ثم افتقر بعد موت الموصي ذكر الناطفي

رح انه يجوز ذلك . ولو اوصى بثلث ماله او بالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بحالها
بالمال
لا يجوز ان يعطى لهم . رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فلما مات الوصي اتى للوصي
المال
لاهل السكة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة قال ابو القاسم رح يرد المال الى الورثة . ولو لم يدفع
الى الورثة حتى اتى على ذلك سنة ثم طلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع المال الى الورثة
بثلث
لان المساكين لما ردوا ابطلت الوصية وصارت ميراثا . رجل دفع المال الى الوصي وامره بان يتصدق
ماله فوضعه في بيته لا يجوز . ولو دفع الوصي المال الى ابنه الكبير او الصغير الذي يعقل القبض جاز
وان لم يعقل لا يجوز . عامل السلطان اذا اوصى بان يعطى الفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رح
ان علم انه مال غيره لا يحل الاخذ . وان علم انه مختلط بماله جاز اخذه . وان لم يعلم جاز ايضا حتى يتبين انه
غيره . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان مختلطا لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح لانه على ملك صاحبه
ولا وجه الا الرد على صاحبه . وفي قول ابي حنيفة رح يملك بالخلط ويجوز الاخذ اذا كان في بقية مال الميت
وفاء بمقدار ما يرضي خصمائه . وعن محمد رح رجل اصاب متاعا حراما واوصى بان يتصدق به عن صاحب
المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه . وان لم يعرف يتصدق به فان كذبه الورثة مورثهم
في هذا الاقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث . مريض قال هذا المال لقطة وكذبه الورثة ذكر
الثلث
في الاقرار من الاصل ان على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق . وقال ابو يوسف يتصدق من
وعن محمد رح ان النائحة والمغنية اذا اخذت الاجرة على الشرط ترد على اربابها ولا تتصدق بها . رجل
اوصى بثلث ماله للفقراء ولقراباته قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرابات نصفين
دت
وقال محمد بن سلمة رح ان كانت القرابات يحصون فالثلث بين الفقراء والقرابات لكل واحد من القرابا
سهم وللفقراء سهم واحد . وان كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصفان . والمشائخ رح اخذوا بهذا
يعطى
القول . رجل اوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به . رجل اوصى بان
مائة درهم للفقراء ومائة للاقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوات فمات وعليه صلوات

اشهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يقسم الثلث على مائة
للفقراء وعلى مائة للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة منوين من الحنطة فما اصاب
الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل النقصان في حصة
الفقراء. امرأة قالت في وصيتها خويشان مرا يادكار ها بدهيد از مال من قالوا يصرف الوصية
ما ينطلق
الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبه في الكلام ويعطي من مالها قدر ما يشاء ادنى
عليه اسم التذكرة لانها اذا لم تبين القدر فوضت التقدير برأي المخاطب. رجل حضرته الوفاة
المريض
فقال ان لرجل علي الف درهم قال شداد رح يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف شيء وان سمى
بجميع
وقال الصحيح علي الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين. رجل مات وعليه دين محيط
ماله او اكثر فادعى رجل على الميت دينا وعجز عن اقامة البينة قال ابو نصر رح ليس له ان يستحلف
رجلا
اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي جعل القاضي
ضياعا
وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستحلف الوارث. رجل مات وترك
وعليه دين فاراد الورثة ان يقضوا ديونه ليبقى الضياع لهم قال ابو نصر رح ان اتفقوا على ذلك
وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا من اموالهم كان لهم ذلك وان اختلفوا فللوصي ان ينفذ
الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة
مريض اقر ان لفلان علي كذا ولفلان علي كذا ثم قال وان جاء احد وادعى علي مائة درهم الى خمسمائة
فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأي فلان لرجل معلوم قال ابو نصر رح وصيته
باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الا ببينة. صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي في يدي
فهو صادق ومات قال ابو القاسم رح ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزمه
ابو الليث
بهذا القول شيء. وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له وقال الفقيه
رح ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حق فصدقوه فانه يصدق الى الثلث. ولو قال فهو صادق

فلا رواية فيه عن اصحابنا رح وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم رح رجل مات وترك

ورثة صغارا وكبارا ايسع للكبار ان ياكلوا من التركة قال نصير رح سالت بشر بن الوليد عن

هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك مالا ايسع للوارث ان ياكل

ويطأ الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عمن هذا قال ما رايت احدا امتنع عن ذلك

رجل مات وعليه دين واوصى بوصايا وغاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه وانفذ

وصاياه قال ابو نصر رح البيع فاسد الا ان يبيع بامر القاضي رجل قال ابرأت جميع غرمائي ولم اسمهم

ولم ينو احدا منهم بقلبه قال ابو القاسم رح روى ابن مقاتل ان اصحابنا رح انهم لا يبرؤن رجل له دين على رجل

فقال لمديونه اذا مت فانت بريء من ذلك الدين قال ابو القاسم رح يجوز ويكون وصية من الطالب

للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت بريء مما لي عليك

رجل مات وترك وارثا وعليه دين محيط بتركته قال الفقيه ابو بكر رح الوارث لا يصير خصما للغرماء لانه

لا يرثه وقال علي بن احمد رح الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت فالحاصل ان رجلا مات وترك ورثة

وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فالوارث ورثة لا من الميت فهو خصم ايضا في دين الميت فصالح

عما عليه او على غير دين على مال قال بعض مشايخنا رح يجوز الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع

ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعي صاحب الدين

وعلى من يقيم البينة قال الفقيه ابو الليث رح على ذي اليد بحضرة الوارث والصحيح ان الوارث

يكون خصما لمن يدعي على الميت وان لم يملك شيئا رجل مات وترك اولادا صغارا فجعل القاضي رجلا وصيا

فادعى رجل على الميت دينا وديعة فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم رح ليس للوصي ان يؤدي

شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة واما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها

اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه ابو الليث رح اذا كان الزوج

بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتعجيلها ويكون القول قول الورثة في تعجيل ذلك القدر الباقي

القول قولها لمرأة فيما زاد على المهر المعجل الى تمام مهر مثلها . رجل مات واوصى الى امرأته وترك
ضياعا والمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر رح ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها
ان تأخذ من الصامت وان لم يترك صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتستوفي مهرها
من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم
بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان استحلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركة الزوج شيء
من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا تأثم اذا حلفت لانها لما اخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكا لها

فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون

رجل اوصى لرجل بثلث ماله او بشيء بعينه ثم قال كل شيء اوصيت به لفلان فهو باطل يكون
رجوعا . ولو قال هو حرام او ربوا لا يكون رجوعا . ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان
فهو لفلان اخر يكون رجوعا . ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان ولفلان منها
الف كان رجوعا عن الوصية وتصير وصية للاخر . ولو اوصى بثوب لرجل ثم قطعه وخاطه
كان رجوعا . ولو اوصى بصوف او كتان او بحلوج فغزله الموصي كان رجوعا عن الوصية وكذا
لو اوصى بغزل ثم نسجه كان رجوعا عن الوصية . وكذا لو اوصى بحديد ثم صنع منه سيفا او بيضة
كان رجوعا . وكذا لو اوصى بفضة ثم صنعها خاتما او اوصى بسويق فلته بزيت او اوصى
بارض لا بناء فيها فبنى فيها بناء او اوصى بقطن فحشى به ثوبا او اوصى ببطانة فجعلها
ظهارة او اوصى بظهارة فجعلها بطانة او اوصى بقميص فنقضه وخاطه قباء او اوصى بقميص
فنقضه ولم يخطه شيئا اخر او اوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان
هو لفلان اخر كان رجوعا . وكذا لو اوصى بعبد لفلان ثم اعتقه او دبره او كاتبه او باعه
او اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد الى ملكه لا تكون وصية . ولو قال العبد
الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان اخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال العبد

بنصفه لفلان يكون العبد بينهما، ولو اوصى بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي اوصيت
لفلان قد اوصيت بنصفه لفلان آخر او قال فقد اوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا
عن الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت
بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث، ولو اوصى بشيء لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان
فقد اوصيت بنصفه لفلان آخر يقسم بينهما ان يكون رجوعا عن نصفه، ولو اوصى بشيء
ثم جحد الوصية وقال لم اوص لفلان بشيء يكون رجوعا وقال محمد رحمه الله لا يكون رجوعا
وذكر في الجامع اذا اوصى بوصية ثم قال اشهدوا اني لم اوص بشيء لا يكون رجوعا، ولو اوصى
لانسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعا، وكذا لو اوصى بحنطة ثم طحنها او اوصى بدقيق
فخبزه يكون رجوعا، ولو قيل لرجل اوصيت بعبدك لفلان فقال لا بل اوصيت به
لفلان يكون رجوعا عن الوصية بالعبد، ولو اوصى بثوب فغسله او بدار فجصصها
او هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو اوصى بشيء ثم رهنه
يكون رجوعا ولو اجرها او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا، ولو اوصى لرجل بشيء ثم قال
انك تبرأ فاخر الوصية فقال قد اخرتها لا يكون رجوعا، ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان
رجوعا فان صاحب الدين لو قال لمديونه تركت لك دينك كان ابراء، ولو قال اخرت
عنك لا يكون ابراء، ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقا، ولو قال
اخرت طلاقك لم يكن طلاقا، ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا فان غرس
الكرم والشجر كان رجوعا، ولو اوصى لرجل ثم قال كل وصية اوصيت بها لفلان فهي لفلان
وارث كان رجوعا ويصير للوارث ان اجاز بقية الورثة جاز وان لم يجيزوا بطل، وقيل الرجوع
في الوصية على اربعة اوجه منها ما يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو ان يوصي لرجل بشيء
ثم قال رجعت كان رجوعا، وكذا لو اوصى بعبد ثم باعه او اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية

بعد ذلك في حيوته لا يكون وصية، ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو ان يوصي بثلث ماله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعا بغير ذلك، ومنها ما يكون رجوعا بالفعل لا بالقول نحو ان يقول لعبده ان مت من مرضي هذا فانت حر فهو مدبر مقيد لو قال رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جاز بيعه ويبطل الوصية، ومنها ما لا يكون رجوعا لا بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبده تدبيرا مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولا ولا فعلا

باب الوصي

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على الخطر. روي عن ابي يوسف رح انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة، وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب رض لا يجوز عن الضمان، وعن الشافعي رح لا يدخل في الوصية الا احمق او لص

فصل فيما يكون قبولا للوصية

رجل قال لغيره انت وكيلي بعد موتي يكون وصيا، ولو قال انت وصيي في حيوتي يكون وكيلا لان التوكيل والايصاء اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان الاقامة بعد الموت ايصاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الاخر، ولا يتم الايصاء الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقبول، رجل اوصى الى رجل في وجهه فقال الموصى اليه لا اقبل صح رده ولا يكون وصيا، فان قال الموصي للموصى اليه ما كان ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا، ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فسكت الموصي ومات فقال الموصى اليه قبلت لا يصح قبوله، ولو ان الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضرة القاضي او بغير حضرته، ولو ان القاضي من قال لا اقبل

خرجه ثم قال اقبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا اقبل وصيتك. وبعث بذلك
رسولا او كتابا الى الموصي فبلغ الموصي ثم قال اقبل لا يصح قبوله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال
بعد موته لا اقبل لم ترتد الوصية. ولو سكت في حياة الموصي فمات الموصي كان له الخيار
ان شاء قبل وان شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في حياة الموصي فلما غاب الموصي قال
للموصي اشهدهم واني قد اخرجته عن الوصية ذكر الحسن بن زياد [illegible]
وهذا وان الموكل اخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح اخراجه في قول ابي حنيفة
ومحمد. وقال ابو يوسف يصح اخراجه. ولو ان الوصي رد الوصية في حال غيبة
الموصي [illegible] باطل عندنا. وهو نظير الوارث [illegible] فقال الموصى له في غيبة الموصي
في حياته لا اقبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبوله عندنا. وكذا لو رد الوصية
بعد موت الموصي فقال لا اقبل ثم قال اقبل لا يصح قبوله. ولو ان رجلا اوصى الى رجل
الموصى اليه فباع شيئا بعد موت الموصي من تركة الموصي او ابتاعه يلزمه الوصية
اوصى الى رجل وقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان
والثاني ان يقول لا تعمل الا برأي فلان. واما الاول فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصي
هو المخاطب. وقال بعضهم في الوجه الثاني كلاهما وصيان [illegible] وقال بعضهم
في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأي فلان هما وصيان
[illegible] وهذا [illegible] وكل
الرجل [illegible] بالبيع [illegible] ولو قال له لا تبع الا بشهود
او قال لا تبع الا بحضرة فلان فباع [illegible] كذا ههنا. كذا لو اوصى الى رجل
وقال له اعمل [illegible] فلان كان له ان يعمل [illegible] ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل
بغير علم فلان. [illegible] وجعل [illegible] ذكرنا

رح انهما وصيان لانه كانه قال جعلتكما وصيين فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد احد الوصيين وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف
وصيا واثر كونه مشرفا ان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه. رجل اوصى الى رجلين فقبل احدهما
وسكت الاخر فمات الموصي ثم قال الذي قبل للذي سكت اشتر كفنا للميت فاشتراه كان
قبولا منه للوصية وكذا لو كان الساكت خادما للذي قبل الا انه حر يعمل عنده فامره القابل
ان يشتري للميت كفنا فاشترى كفنا او قال نعم كان قبولا للوصية. رجل قال اوصيت الى فلان
ان يعفو عن جرحي قال محمد رح لا يصير وصيا وقال مالك رح يصير وصيا وعن ابي حنيفة
رح فيه روايتان في رواية كما قال مالك رح وفي رواية كما قال محمد رح. مريض قال لغيره
اقض ديوني يصير وصيا في قول ابي حنيفة رح لان قضاء الدين من اعمال الوصية والوصاية
لا تقبل التخصيص اذا كانت من الميت وقال محمد رح لا يصير وصيا بهذا القدر ما لم يقل اقض
ديوني وانفذ وصاياي. رجل اوصى الى رجل فقال الرجل اني اقبل وصيتك في تنفيذ وصاياك
بثلث المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الموصي الى ذلك فان لم يفوض الموصي قضاء ديونه الى غيره
كان الوصي وكيلا بجميع امور الميت. مريض قال لصاحب له في سفر انت وصيي في ان تشتري لي
كفنا وتحمل متاعي الى ورثتي فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية او لم يقل اذا سلمت
فانت خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه ديون وقد اوصى بوصايا قال ابو حنيفة رح
هو وصي في كل شيء. رجل اوصى الى رجل وجعل له متى شاء ان يخرج منها خرج قال هو وصي وله
ان يخرج منها متى شاء. رجل اوصى الى رجل وقال ان حدث بي حدث الموت ففلان وصيي
او قال هو وصيي ما لم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول ادرك الابن او لم يدرك
ولا يجعل القاضي معه وصيا اخر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح هو كما امر استحسانا
جائز وهكذا قال الحسن رح اذا اوصى الرجل الى فلان ما دام ابني فلان صغيرا واذا ادرك فهو الوصي

دون فلان جازت. ولو قال اوصيت الى فلان في جميع تركتي فان لم يقبل فلان فلان آخر وصيي جاز
وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصيي قال ابو يوسف رح هو كما قال وقال ابو حنيفة رح
الوصي هو الاول قدم الغائب او لم يقدم ولا يكون الثاني وصيا ما لم يجعله القاضي وصيا
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا اوصى الى رجل وشرط ان يكون وصيا
ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية
بقدوم الغائب. وذكر الكرخي رح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف رح اما على قول
ابي حنيفة رح هما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
ولو قال اذا قدم فلان فهو وصيي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد موت
الموصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضي وصيا من الوصية وعن
محمد رح رجل اوصى الى ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج
الوصي الا بامر القاضي. ولو قال الى ابني فلان اذا ادرك فهو وصيي جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا
ما دام الابن صغيرا فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا
رجل مات وترك اولادا صغارا وله مال فقال القاضي جعلت قيما فلانا في تركته او ارثه كان لفلان
ذلك ان يحفظ مالهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضي او عزل
لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيلا لورثة فلان يبيع لهم ما رأى
ويشتري لهم ما رأى وينفق عليهم جاز ذلك ولهذا الوكيل ان يبيع ويشتري لهم وهو
على وكالته ان مات القاضي او عزل وهو بمنزلة الوصي. ولو قال القاضي جعلت فلانا قيما
في تركة فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضي او عزل وان مات
الامام بطلت. ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيلا في تركة فلان يبيع ما رأى ويشتري
ما رأى لورثته ثم عزل القاضي او مات بطلت الوكالة تفرقة بين قوله جعلته وكيلا وبين قوله

بعد موته وكيلا لورثته فلان يبيع لهم ويشتري، وذكر في الاصل اذا وكل الاب وكيلا ببيع
ضياع الصغير ومات الاب، وبقي الصبي بطلت الوكالة، رجل وصى الى رجل فجن الوصي
جنونا مطبقا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي ذلك حتى افاق
الوصي كان وصيا على حاله، ولو اوصى الى صبي او معتوه او مجنون مطبق لم يجز افاق بعد ذلك
او لم يفق، وفي وكالة الاصل اذا وكل مجنونا ببيع ماله ثم زال الجنون كان على وكالته، رجل اوصى
بنصيب بعض ورثته الى رجل وبنصيب البعض الى رجل اخر فهما يشتركان في الكل، ولو اوصى
الى رجل بدين والى اخر بان يعتق عبده او ينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد رح كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا يدخل الاخر معه، وكذا لو اوصى
بميراثه في بلد كذا الى رجل وبميراثه في بلدة اخرى الى اخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رح اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا اخر وصيا على ابنته
او جعل احدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل رجلا اخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط ان لا
يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى الى الاخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن
شرط ذلك فحينئذ يكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول ابي حنيفة رح، رجل
اوصى الى وارثه جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه واوصى الى رجل اخر ان قال هذا
الوارث الذي اوصي اليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الاول الذي انا وصيه
فان الوصي الثاني يكون وصيا في التركتين جميعا، ولو ان هذا الوارث الذي هو وصي
قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في التركتين عندنا، ولو قال
هذا الوارث للثاني اوصيت اليك في التركتين عن ابي حنيفة رح انه وصي في التركتين
جميعا، وقال صاحباه رح هو وصي في تركة الميت الثاني خاصة، مريض خاطب جماعة
وقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد وفاتي فان قبلوا صاروا كلهم اوصياء، وان سكتوا حتى مات

الموصي ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين او اكثر كانوا اوصياء يجوز لهم تنفيذ وصيته
الميت فان قبل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت
ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه اخر او يطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه
لان هذا بمنزلة ما لو اوصى الى رجلين فلا ينفرد احدهما بالتصرف، رجل اوصى الى عبد او محدود
في قذف جاز ذلك، ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان الوصية
باطلة قالوا معناه يخرجه القاضي من الوصية وروى عن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا اوصى
الى فاسق ينبغي للقاضي ان يخرجه من الوصي ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق
الميت
ممن لا ينبغي ان يكون وصيا، ولو ان القاضي انفذ الوصية فقضى هذا الوصي دين
وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرجه القاضي كان جميع ما صنع جائزا، وان لم يخرجه
القاضي
القاضي حتى مات او اصلح تركه القاضي وصيا على ماله، ولو اوصى مسلم الى ذمي اخرجه
من الوصية وجعل مكانه مسلما فان قاسم الذمي الوصي على الصغير قبل ان يخرجه القاضي
جازت قسمته قبل قسمة الوصي المسلم، الاب اذا كان مفسدا قال محمد رحمه الله يجوز
بيعه على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يدي عدل، رجل اوصى الى عبد غيره فباع
هذا العبد شيئا من التركة او تصدق جاز بيعه وصدقته، ولو اوصى الى عبد نفسه
فان كانت الورثة كلهم صغارا جازت الوصية في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول
صاحبيه رحمهما الله، ولو كانت الورثة كبارا او صغارا فان القاضي يخرجه عن الوصية، وان كانت
الورثة كبارا كانت الوصية باطلة، ولو اوصى مسلم الى حربي ثم اسلم الحربي كان وصيا على ماله
رحمه الله
لكن اذا اوصى الى مرتد فاسلم، ولو اوصى الى عاقل فجن الوصي اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة
ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا
المرتد مال
على حاله، ولو اوصى الى الصبي او معتوه او مجنون مطبق لم يجز وان بعد ذلك او لم يفق ولو باع

ابنه الصغير المسلم ثم اسلم المرتد. روى ابن رستم عن محمد رح انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي
خيانة وقال بعضهم القاضي يجعل معه آخر ولا يعزله. وعن ابي يوسف رح القاضي يسأل
عنه في السر فان كان ما ذكر فيه صدقا فان القاضي يجعل مكانه غيره. رجل اوصى الى رجل واستاجره
بمائة درهم لانفاذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت
الموصي والاجارة تبطل بموت المستاجر. واذا لم يكن اجارة يكون صلة فيعطى له من الثلث
رجل قال لغيره لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيا اختلفوا فيه. قال نصير رح الاجارة
باطلة ولا شيء له. وقال ابن سلمة رح الشرط باطل والمائة تكون وصية ويكون هو وصيا
وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وابو الليث رح. وفي النوازل رجل قال لآخر استاجرتك على
ان تنفذ وصاياي بكذا فهذه ليست باجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وانفذ الوصايا
استحق الوصية والا فلا. وليس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم
انما يجوز بشرط النظر والخيرية ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي
منفعة وما يجب للوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من الدين. وكذا لو اجر الوصي شيئا
من متاعه في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل للوصي جاز في قول
ابي حنيفة رح لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للصبي عليه عين وهو الاجر
وفرق بين الوصي وبين الاب. الاب اذا اجر نفسه من ولده الصغير او استاجر الصغير لنفسه
ذكر القدوري رح انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح. وذكر القاضي
الامام ابو علي النسفي رح اذا اجر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والصحيح ما ذكر
القدوري رح

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولده الصغير

وصي الاب اذا باع شيئا من تركة الاب فهو على وجهين احدهما ان لا يكون على الميت دين ولا اوصى

ابو حنيفة رح انما في ان يكون على الميت دين او اوصى بوصية في الوجه الاول قال في الكتاب
للوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا اما
بيع ما سوى العقار فيجوز ابدا لان ما سوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن
ايسر وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني [رح]
[ما ذكر] ماقال في الكتاب قول السلف اما على قول المتاخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا
[باحد] احدها ان يرغب الانسان في شرائها بضعف قيمتها او يحتاج الصغير الى ثمنها للنفقة او كان
على الميت دين لا وفاء له الا بثمنها او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها
الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ومؤنتها يربو على غلاتها او كان
العقار حانوتا او دارا يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير
الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ما سوى العقار فان كانت الحاجة
لا تندفع بما سوى العقار رح يبيع العقار بمثل القيمة او بغبن يسير ولا يجوز بيع الوصي [بغبن]
فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه بغبن
فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع
الوصي شيئا من التركة الا بامرهم وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي ويجوز بيع ما [سوى]
[الحفظ] العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من
اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار بحال يهلك لو لم يبع فحينئذ يصير العقار
بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او واحد منهم غائب والباقي [في]
حضور فالوصي يملك بيع نصيب الغائب ما سوى العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي
يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز [بيعه]
في نصيب الحاضر ايضا عند ابي حنيفة رح وعند صاحبيه رح لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر ههنا

اذا لم يكن في التركة دين، فان كان عليه دين يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين
عروضا كان او عقارا، فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر
الدين عند الكل، واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك
وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية
عند الكل واذا ملك بيع البعض ملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك ولو كان
في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي
يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابي حنيفة رح، واذا باع الكل جاز بيعه
في الكل، وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار، والاصل عند ابي حنيفة رح انه اذا ثبت
للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل، ووصي وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب
وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب، ووصي وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد، ووصي
وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان عاما، واما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام
وتركت ابنا صغيرا واوصت الى رجل او مات الرجل وترك اخا صغيرا واوصى الى رجل يجوز
بيع الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ
الكسوة
وبيع ما سوى العقار من الحفظ، ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام و
لان ذلك من جملة حفظ الصغير، واذا مات الرجل وترك اولادا صغارا واباه ولم يوص الى احد كان الاب
الاب
بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اي تصرف كان، فان كان على الميت دين كثير فان
وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين، وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق
الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفا وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك ابا
والدين
فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين، ووصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين
غير محيط جاز بيعه عند ابي حنيفة رح ولا يجوز عند صاحبيه رح، فان لم يكن في التركة دين يكون الوصي

صغيرا فباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول ابي حنيفة رح [illegible] ابو حنيفة رح [illegible]
لوصي الميت ان يبيع التركة اقتضاء الدين وتنفيذ الوصية [illegible] الميت وهو [illegible] الاولاد الصغار
ان يبيع التركة لولده وليس له ان يبيع التركة لقضاء الدين على الاولاد الصغار لو [illegible]
شمس الائمة الحلواني رح هذه فائدة تحفظ من الخصاف [illegible] اما محمد رح اقام الجد مقام الاب
قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا واباً كان الوصي اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب
اولى ثم وصي الاب ثم قال فوصي الجد ثم وصي القاضي قال شمس الائمة الحلواني رح يقول الخصاف
صغير ورث مالا وله اب مسرف مبذر يستحق الحجر قال لا يحجر عليه لا تثبت الولاية
في المال للاب . ذكر شمس الائمة الحلواني رح في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا لليتيم
[illegible] كالاب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاما [illegible]
فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة [illegible]
لا يقبل التخصيص اذا اوصى للرجل في نوع كان وصيا في الانواع كلها [illegible]
للقاضي ان يعزله . وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا اخر . ولو كان [illegible] لا [illegible]
يضم اليه كافيا . ولو عزله ينعزل . وكذا لو عزل العدل الكافي ينعزل [illegible]
بخواهر زاده رح . وعند بعض المشايخ رح لا ينعزل [illegible] القاضي لانه [illegible] الميت [illegible]
[illegible] على وصي القاضي . وذكر القدوري رح ليس للقاضي ان [illegible]
ولا يعزله [illegible] الا اذا ظهرت منه خيانة او كان [illegible] الشرع [illegible]
وان كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره هكذا ذكر في الاصل [illegible] ولم يذكر [illegible] لو [illegible]
هل ينعزل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا
للقاضي ان يعزله . وللوصي ان يدفع مال اليتيم [illegible] مال اليتيم [illegible]
ان يفعل كل ما كان فيه خير اليتيم وكذا الاب [illegible] اذا بلغ الصغير [illegible] ماله من [illegible]

ذلك حين كان ابن ... فالقول قوله لانه امين . ولو قال انفقت من مالي عليك ... في نفقة مثله

في تلك المدة وكان ابن ... قوله في ذلك بالظاهر . وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابوك

منذ عشر سنين وقال اليتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن

واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله

اما على قول ابي يوسف رحمه الله القول قول الوصي وهذه اربع مسائل احديها هذه والثانية اذا ادعى

الوصي ان الميت ترك رقيقا فانفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن

بن زياد رحمهما الله القول قول الابن . وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الوصي واجمعوا ان العبيد لو كانوا

احياء كان القول قول الوصي . والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم ابق فجاء به رجل فاعطيت

جعله اربعين درهما والابن ينكر الاباق كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد

والحسن رحمهما الله القول قول الابن الا ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى . واجمعوا على ان الوصي لو قال استأجرت

رجلا ليرده فانه يكون مصدقا . والمسئلة الرابعة اذا قال الوصي اديت خراج ارضك عشر سنين منذ مات

ابوك كل سنة الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول

محمد رحمه الله لان الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر . وعلى قول ابي يوسف رحمه الله القول قول الوصي لان اليتيم

يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل . فان قال الوصي فرض

القاضي لاخيك الزمن هذه النفقة في مالك كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشر سنين وانكر

الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا . الوصي اذا باع شيئا من التركة نسيئة فان كان

يتضرر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز . ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقرض

كان ضامنا . والقاضي يملك الاقراض . واختلف المشايخ رحمهم الله في الاب لاختلاف الروايتين

عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي . ولو اخذ الوصي مال اليتيم قرضا

لنفسه لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه . وعن محمد رحمه الله ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم وفي الاب ...

قال محمد رح وانا ارجو ان ادا او نحو ذلك وهو قاصد دين القضاء لا باس به . ولو رهن
الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا . وعن ابي يوسف رح
انه اخذ بالقياس . ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز . ولو فعل الاب ذلك جاز
لان الوصي لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك والرهن بمنزلة
القضاء . ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي [illegible] وذكر
في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين وهلك
الرهن عند المرتهن كان على الاب مقدار الدين لا قيمة الرهن وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاب
والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين الوالد والوصي [illegible] الوالد والوصي
ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا وعن [illegible] رح [illegible] الاب
مال ولده بدين نفسه والظاهر انه للاب ان يرهن استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما
ذلك وعند هلاك الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن [illegible] بمال اليتيم [illegible]
من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز والوصيان يؤديان [illegible] اليتيم [illegible]
اليتيم موسرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وفي القياس وهو قول محمد وزفر رح لا يجوز
فان فعل كان ضامنا . والوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين
واجبا بعقده فان كان واجبا [illegible] صح الحط والتاجيل والابراء في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويكون
ضامنا . وعند ابي يوسف رح لا يجوز ذلك [illegible] ولا يكون ضامنا . ولو صالح الوصي [illegible] ان
م ان كان للميت بينة [illegible] او كان الخصم مقرا بذلك او كان القاضي عالما بذلك الحق لا يجوز
صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر الامكان . وان كان
الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة [illegible] او القاضي قضى له بحقه جاز
الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للمدعي بينة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه [illegible]

المال ... السلطان الجائر ... مال اليتيم فاشد الجهد ... ليأخذ
بعض المال ... لا ينبغي للوصي ان ... فان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث
... مال اليتيم فدفع اليه
... لا يضمن ... على نفسه ... مال الوصي ويدفعه
من المال ... مال اليتيم فان دفع كان ضامنا ... وان كان الوصي هو الذي يدفع
الفقيه
المال اليه فاراد السلطان ... لا يضمن الوصي والفقيه ... المختار
ابو الليث ... مال اليتيم على ... على نفسه انه ان لم ... يدفع المال ...
مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا ... قال ابو بكر الاسكاف رح ... هذا
قال اصحابنا ... قول ابن سلمة ... الفقيه ابو الليث ... عن ابي يوسف
[illegible] ... ابي يوسف ...
[illegible] ... مال اليتيم
... القاضي ... مال اليتيم في الخصومات ... لا يضمن قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن مقدار اجر المثل ... اليسير واما ما اعطى على وجه
الرشوة كان ضامنا قال وان بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل
المال لاستخراج حق له على آخر رشوة الوصي اذا باع شيئا من مال اليتيم فبلغ اليتيم فابرأ المشتري
عن الثمن اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ان كان اليتيم مصلحا ... فان للمشتري ...
مما ذا بك الوصي صح ولو قال ... مالي عليك لا يبرأ وكذا الوكيل بالبيع ... المشتري
عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقيه ابو الليث رح ليس هذا قول اصحابنا رح
بل يصح الابراء ... من الوصي بعد البلوغ ومن الموكل بالبيع سواء قال ابرأتك
مما لي عليك او قال انت بريء مما ذا بك ... مما باع وكيل ...

صغار فنزل سلطان جائر في داره فقيل له ان لم تعطه شيئا السلطان يستولي على الدار والاراضي
شيئا من العقار قالوا يجوز ان يصانعه بها. ولو انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن
والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي ماجورا. وان كان الصبي لا يصلح لذلك يجب على
الوصي ان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلواته. وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة ولا يوسع على وجه الاسراف
ولا على وجه التضييق وذلك يتفاوت بقلة مال الصبي وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله ويوسع
عليه قدر ما يليق به. وصي يخرج في عمل اليتيم واستاجر دابة بمال اليتيم ليركبها وينفق على نفسه من
مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استحسانا. وعن نصير رح للوصي ان يأكل من مال اليتيم
بقدر اذا ذهب في حوائج اليتيم. قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا كان الوصي محتاجا. وقال
بعضهم لا يجوز له ان ياكل ويركب دابته وهو القياس. وفي ... ان للوصي ان ياكل
بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يتقي من ماله. وصي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت
الميت وورثة الميت صغير لا كبير جاز. ولو اشترى من مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا لليتيم جاز. ولو باع
مالا من اليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز. وهذا قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح وقال محمد رح اذا باع ماله من اليتيم
او اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال. وعن ابي يوسف رح فيه روايتان كان يقول اولا كما قال محمد
رح ثم رجع الى قول ابي حنيفة رح وفسر شمس الائمة السرخسي رح الخيرية فقال اذا اشترى الوصي
مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم
ما يساوي خمسة عشر بعشرة كان خيرا لليتيم. وقال بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي اثني
عشر بثمانية يكون خيرا لليتيم. وان اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرة يكون
خيرا لليتيم. وهذه ثلث مسائل احدها هذه. والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولده الصغير
او باع مال نفسه من ولده الصغير ان كان خيرا للولد لا غبن فيه وان لم يكن خيرا للولد جاز. والثالثة الوكيل
بالبيع او الشراء اذا اشترى لنفسه من مال الموكل او باع مال نفسه للموكل لا يجوز عندهم جميعا

كان خيرا وشرا ولو باع احد الوصيين شيئا من تركة الميت لصاحبه لا يجوز عند ابي حنيفة
ومحمد رح لان عندهما احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف ولو اقر الوصي بدين على الميت او بوصية كان باطلا
ولا يجوز للوصي الاجارة الطويلة في مال اليتيم اذا كان الغبن الفاحش في السنين الاول الا في الوصي
لان كل واحد منهما ان تزويج ابنه الصغير ولا ما كان تزويج عبد له ولا تزويج امة الصغير من
[illegible] استحسانا الا في رواية عن ابي يوسف رح والبيع اذ [illegible] الاب تزويج امته عن ابي حنيفة
[illegible] ولا له تزويج امته من غيره [illegible] وتجوز للوصي مكاتبة عبد اليتيم استحسانا
وكذا [illegible] المكاتب عبد ولده الصغير [illegible] ولو ان الوصي [illegible] للبيع
ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك قبض بدل الكتابة بل يكون امانة
وكذا الاب والوصي ولو باع الاب او الوصي [illegible] ثم وهب الثمن من المشتري صحت الهبة
في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن [illegible] وان اقر القاضي او الاب بقبض بدل الكتابة [illegible]
من اقرارهما ان كانت الكتابة ثابتة بالبينة او كان القاضي يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارهما
بان قال الوصي والاب كاتبت وادى اليّ البدل لا يصدق اقرارهما بالعتق ولو ان
المكاتب ادى المال الى الوصي بعد ما ادرك الصبي لا يصح ولا يعتق اذا ادى وكذا الاب ولا يجوز
للوصي ان يعتق عبد الصغير على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يكاتب اذا كانت الورثة
كبارا غيبا او حضورا لان الاب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك اذا كان بعضهم صغارا
والبعض الكبار [illegible] لان للكبار حق الفسخ فلو كان الكل كبارا فكاتبه بعض الورثة كان للباقين
الفسخ وقيل على قول ابي حنيفة رح يجوز كتابة الوصي في الجميع كما لو باع الوصي عقارا مشتركا بين الصغار
والكبار يصح البيع في الكل عند ابي حنيفة رح والاصح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي
الوصي له فيما سوى العقار ويمسك نصيب الصغار وان كان بعض الورثة كبيرا غائبا ولو كان الورثة
وفي التركة وصية لانسان والموصى له غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى

الورثة. ولو كان الورثة كلهم صغارا فقاسم الوصي الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء. لا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل وربح ضمن راس المال ويتصدق بالربح في قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف رح يسلم له الربح ولا يتصدق بشيء. وللوصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم. وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض وكذلك الاب. ولو وهب انسان للصغير هبة فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز. ويبقى للواهب حق الرجوع في الهبة. وكذا لو عوض الوصي من مال اليتيم. الاب او الوصي اذا اذن الصغير او لعبده في التجارة صح الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذنا. وان مات الاب او الوصي قبل بلوغ الصبي بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب والوصي حي لا يبطل الاذن. ولو وكل الاب والوصي ببيع مال الصغير او الشراء للصغير فمات الاب او بلغ الصغير ينعزل الوكيل. القاضي اذا اذن للصغير او للمعتوه او لعبدهما في التجارة صح. وكذا لو حجر على عبد للمعتوه. ولو رأى القاضي عبدا للمعتوه او للصغير يبيع ويشتري فسكت لا يكون ذلك اذنا. القاضي اذا رأى ان ياذن للصغير او لعبده في التجارة فابى الاب او الوصي فاباؤهما يكون باطلا فان حجر الاب او الوصي بعد اذن القاضي لم يصح حجرهما. وكذا لو مات هذا القاضي لا ينحجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاض اخر فيحجر عليه فينحجر لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول. وصي باع عقارا ليقضي به دين الميت وفي التركة من المال ما يفي لقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جاز هذا البيع لانه قائم مقام الموصي. رجل اوصى بثلث ماله وخلف صنوفا من العقارات فباع الوصي من العقار صنفا للوصية قالوا للوارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه. وصي احتاج بعض التركة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يجوز لما فيه من الغبن في السنين الاولى مديون مات واوصى الى رجل فغاب الوصي ... من الورثة باع بعض التركة فقضى

بيته وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي. وارث كبير باع شيئا من التركة
او من عقاره وقد بقي عليه دين او وصايا فاراد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي
شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه ويقضي منه وصاياه ويقضي الدين لا يرد بيعه. وصي انفذ الوصية
من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركة الميت والا فلا. وقيل ان
ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد. وان كانت الوصية لله تعالى
لا يرجع. وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشراء اذا ادى الثمن من
مال نفسه كان له ان يرجع. وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون متطوعا. وكذا لو قضى دين الميت من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك لا يكون
متطوعا. وكذا بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير
طعاما او كسوة الصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة. وكذا الوصي
اذا ادى خراج اليتيم او عشره من مال نفسه لا يكون متطوعا. ولو كفن وصي الميت من مال نفسه قبل
قوله في ذلك. ولو قسم الوصي التركة بين الورثة وكلهم صغار لا يجوز. وان كان البعض كبارا منهم
غيب وصغير حاضر فقسمه الوصي لا يجوز. ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب فقاسم الوصي
مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز. وللوارث ان يقضي دين الميت وله ان ياخذ بغير امر
الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت. الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم بالعيب
في الكفن بعد ما دفن كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب. ولو ان اجنبيا اشترى للميت كفنا فعلم
بعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطفي رح ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب. وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي
ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع لانه مشتر لنفسه والوارث والوصي يشتريان للميت لانهما قائمان مقام الميت
فكان لهما الرجوع بنقصان العيب. غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى احد وترك دراهم قال
ابو القاسم رح يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا

ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك [illegible]

وعن محمد رح اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض [illegible]

او مات في الطريق فباع رفقاؤه متاعه جاز البيع ويجوز للمشتري ان ينتفع بالمبيع فان جاء

وارثه بعد ذلك ان اجاز البيع اخذ ثمنه وان كان المتاع قائما [illegible]

فان باعه بوكس كان له ان يضمنه قيمته ولو ان رجلا [illegible]

من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصي الا ان هذا الرجل [illegible]

قال القاضي ينصبه وصيا اخذ هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى القاضي [illegible]

عن ابي نصر الدبوسي رح انه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابي نصر رح قال سالت [illegible]

عن رجل مات ببعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات ابي وعليه دين وترك [illegible]

ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة البينة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم

القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فبع المال [illegible]

قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابي نصر رح رجل مات [illegible]

ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك [illegible]

[illegible]

الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في ايدي الورثة هل يكون للوصي ان يترك ذلك في ايدي

الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جاز له ان يترك في ايديهم

وان علم خلاف ذلك لا يسعه ان يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل

اشترى لابنه الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان

يشهد عند اداء الثمن انه ادى الثمن ليرجع به فانه لا يرجع وفرق بين الوالد وبين الوصي

اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب ان مال الوالد [illegible]

انهم يقصدون الصلة والتبرع فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا تصدق على امرأة لابنه ان لم يشهد
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند اداء الثمن
لا يرجع. رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رح لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف
احدهما الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما ينفرد بها منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت
اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق
النسمة ورد الودائع والغصوب ولا ينفرد احدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك
من باب الامانة وينفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعند م
ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال او يوزن وباجارة اليتيم لعمل يتعلم وينفرد ايضا ببيع
ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يجمع الاموال ونحوها واو اوصى الميت بان يتصدق عنه بكذا
وكذا من ماله ولم يعين الفقراء لا ينفرد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح
ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء
للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف ينفرد
وان عين المساكين ينفرد بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجل رجلين بان يهبا هذه العين ولم يعين
الموهوب له عندهما لا ينفرد احدهما بذلك وان عين الموهوب له ينفرد احدهما عند الكل
وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه
من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورث من اخ له من امه
او وهب له اخوه لا ينفرد بالتصرف في ذلك المال احد الابوين عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند
ابي يوسف رح ينفرد والمسئلة الثالثة لقيط ادعاه رجلان كل واحد منهما ادعى انه ابنه فانه
يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابي حنيفة ومحمد رح لا ينفرد احدهما بالتصرف وعند
ابي يوسف رح ينفرد وهذا اذا اوصى اليهما جملة في كلام واحد وان اوصى الى احدهما اولا ثم الى

الى الاخر قال شمس الائمة الحلواني رح اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ينفرد كل واحد
منهما بالتصرف وسوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل فان من وكل رجلا ببيع شيء
بعينه ثم وكل اخر ببيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين ينفرد بالبيع ولو وكلهما جميعا لا ينفرد
احدهما بالبيع وقال بعضهم لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رح على كل حال
وبه اخذ شمس الائمة السرخسي رح وان جعل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين
وجعل اخر وصيا في نوع اخر بان قال جعلتك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الاخر جعلتك وصيا
في القيام بامر مالي او جعل احدهما وصيا في مال الوارث في نصيبه وجعل الاخر وصيا في نصيب ولد اخر له
او قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني والى فلان بعتق عبدي او بان يبيع مالي الى فلان اخر فكل
واحد من الوصيين يكون وصيا في الانواع كلها عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كانه
اوصى اليهما وعند محمد رح يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين
فمات احد الوصيين على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يتصرف الحي في ماله ويرفع الامر الى القاضي ان راى
القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان راى ان يضم اليه رجلا اخر مكان الميت
فعل وعلى قول ابي يوسف رح ينفرد الحي منهما بالتصرف كما في حال الحيوة وعن ابي حنيفة رح في رواية
وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل الحي وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرف الحي الا باطلاق
القاضي وههنا ثلث مسائل احدها هذه والثانية اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل فقبل
احدهما الوصية ولم يقبل الاخر او مات احدهما قبل موت الموصي وقبل الاخر عند ابي حنيفة ومحمد
رح لا ينفرد القابل بالتصرف وعند ابي يوسف رح ينفرد والثالثة اذا اوصى الى رجلين ففسق احدهما
كان القاضي بالخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا اخر واستبدل الفاسق ثم
العدل لا يتصرف وحده عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح له ان يتصرف
رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك اموالا وورثة فاقام رجل شاهدين

ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينته هذا الرجل لانه اقام البينة على حقه وحق الغائب
ثبت للغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينفرد بها احد الوصيين فان حضر الغائب
بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البينة وكانا وصيين جميعا
ابي يوسف رحمه الله لا يكون الغائب الذي حضر وصيا ما لم يعد البينة وان حضر الغائب وجحد ان يكون
وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول رجلا آخر رجل اوصى
الى رجلين ليس لاحدهما ان يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري
احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الآخر لان الوصي مامور بالتصرف على وجه النظر فاذا تصرف
على وجه النظر يتضرر به الآخر لا يقدمان مال اليتيم لما قلنا يتيمان لكل واحد منهما وصي فقسم الوصيان
لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين المال من الوصي الآخر رجل مات واوصى الى رجلين فجاء
رجل وادعى دينا على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما
ويضمنان ما دفعا الى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له اولا فامرهما القاضي بقضاء الدين فقضيا
لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد
وصي الميت اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر القاضي
كان ضامنا لغرماء الميت فان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الاول فيما قبض
رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين واوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف
لان احدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياتهما جاز فكذلك بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح هو الاول
رجل اوصى الى رجلين فمات وفي يده ودائع الانسان فقبض احد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه
او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين وبدون امر بقية الورثة فهلك المال في يده فلا ضمان عليه ولو كان للميت
دين وله عند انسان وديعة فقبض احد الوصيين تركة الميت وضاعت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة

يضمن حصة اصحابه من الميراث لانه يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا
ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان وديعة فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاع
في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث ولا يشبه هذا
كالاخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ
من المودع والغاصب لان في النصب الا ان في الورثة مامورية فالقاضي يأخذ المال منهما
ويدفعه الى الوارث وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع ووصيان للميت استاجر ذلك احدهما
حمالين يحمل الجنازة الى المقبرة والاخر حاضر ساكت او استاجر ذلك بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما
ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت اوصى
بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنازة ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر
رح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للاخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة
فاشترى احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن العاقد قال الفقيه ابو بكر رح
في هذا بقول ابي حنيفة ومحمد رح وذكر الناطفي رح اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك احد الوصيين
الى اليتيم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري احدهما
الا بامر الاخر ولو ان ميتا اوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده على الوصيين
كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولاحد الوصيين ان يودع
ما صار في يده من تركة الميت ولو ان الميت اوصى بشراء عبد وبالاعتاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء
وبعد ما اشتريا كان لاحدهما ان يعتق رجل مات وترك ورثة فبلغ الورثة ان اباهم اوصى بوصايا
ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا يجوز وانما يجوز اذا اجاز وهو يعلم
المنتقى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركة
والده ولم يبق له من تركة والده عنده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة

والذي واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس
ثم ادعى لابيه دينا على رجل يسمع دعواه رجل وكل رجلا بان يتصدق عنه بالف درهم بعينها فغصب الالف
من يد الوكيل ثم ادى الوكيل الف المالك مكانها ذكر في المنتقى انه يجوز ذلك
رجل اشترى لنفسه من مال ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير او اغتصب حتى وجب عليه
الضمان ثم ان الاب لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لابني
الصغير يصير قابضا وعن محمد رح لا يصير قابضا بهذا القدر الا ان يشتري للابن شيئا بمال
الصغير عليه واجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالاقرار والاشهاد واجمعوا على ان
الاب لو وهب لابنه الصغير شيئا فقال قبضت هذا لابني فانه يصير قابضا وصي اخذ
ارض اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز
لان الوصي يصير مستاجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول ابي حنيفة رح الا ان يكون خيرا لليتيم
مزارعة وعند ابي حنيفة رح المزارعة فاسدة مال اليتيم
من الوصاية ويجعل غيره وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبض منه الوصي
اذا باع وصي القاضي ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه في حاجة نفسه ثم ان الوصي انفق على اليتيم
بالدين قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذه كبيرة لا يحل له لانه استهلك مال اليتيم
بهذا الطعام وعن محمد رح اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وضع مثله في
لليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فيدفع المال اليه رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعا ثلث مالي
او لمن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل رح بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت
ولو قال لهما جعلت ثلث مالي للمساكين فقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا
اخر وان شاء قال للباقي منهما اقسم انت وحدك وفي قول ابي يوسف الاخير للباقي منهما ان يتصدق
وحده رجل له ابنان وارى صغيرين لهما عليه حمولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فاراد احدهما

مرمة الجبل ربابي الآخر قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يسع بيعث القاضي امينا حيث ينظر فيه فان [illegible]
ان في تركته ضررا عليهما اجبر الآبي ان يبيع مع صاحبه . قال ولا يسع هذا لكل واحد
احد المالكين لان تم الآب رضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر انما هو [illegible] الوصي [illegible]
الضرر على الصغير [illegible] يبيع مع صاحبه رجل اوصى لرجلين [illegible]
بكذا درهما ولاحد الوصيين عبد قيمته اكثر مما سمى الميت [illegible] فاراد [illegible]
الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمى الموصي قال ابو القاسم [illegible]
لكل واحد منهما جاز شراء هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل [illegible]
عبده من اجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا الميت [illegible]
البيع من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم [illegible]
فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة ايام فان اوفى الثمن والا نقض البيع قال رضي الله [illegible]
وينبغي ان لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان [illegible]
هذا حاله يكون [illegible] لان [illegible] قال [illegible] القاضي [illegible]
البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار [illegible] من مال اليتيم
ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر [illegible] والامانة
انه باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى [illegible] الزيادة
يشتري بالكثرة في السوق [illegible] لا ينقض بيع الوصي [illegible] الزيادة [illegible] يرجع الى اهل البصر والامانة
وان اجتمع رجلان منهم على شيء [illegible]
كان [illegible] ثم جاء [illegible] في الاجر [illegible]
باع تركة الميت لانفاذ وصية الميت فجحد المشتري الشراء [illegible] والوصي يعلم انه كا
كاذبا في الجحود فان القاضي يقول للمشتري ان كنت صادقا فقد فسخت البيع [illegible]

فلذا الخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي اوصى بترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة
فيلزم الوصي كالوقف بالاجماع واذا فسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي رجل مات وعليه دين
مستغرق التركة فجاء رجل وادعى على الميت دينا واحضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون
خصما للمدعي لانه لا يرث شيئا وعامة المشايخ قالوا يكون الوارث خصما في دعوى الدين على الميت
وان لم يرث فيقبل بينة المدعي وان لم يكن له بينة واراد تحليف الوارث على العلم فله
غرماء الميت لا يستحلف الغرماء ولا الوارث ايضا وكذا لو احضر المدعي وصي الميت وادعى على الميت دينا
اقام البينة قبلت بينته على الوصي فان اراد استحلافه لا يستحلف وان لم يكن للميت وصي
ولا وارث حاضر فان القاضي ينصب وصيا ويسمع بينة المدعي عليه ولا يستحلف الوصي هذا
اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث شيء بعد الدين فان كان بعد قضاء الدين
يكون الفاضل معلوما ظاهرا في يد الوارث يستحلف الوارث في هذا الوجه ولو ادعى دينا
على الميت بحضرة الوارث فاقر الوارث بالدين فاراد المدعي ان يثبت الدين بالبينة
ولا يكتفي باقراره قبلت بينته وكذا لو اقر جميع الورثة بالدين واقام المدعي بينة على الدين قبلت
بينته حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم اخر لو ظهر بعد ذلك امرأة
قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم الاولاد فقال الزوج اليك [illegible] قال الفقيه بذلك
صح نصب المرأة وصيا للاولاد وكذا الاب مريض قال لاخر تعاهد ولدي من بعدي [illegible] كان
وصيا ايضا رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في حياته الالف التي كانت
عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه وانا من الشركة [illegible]
قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة يشاركونه فيها لان الاخذ حادث فيحال الى اقرب الاوقات
وهي حالة المرض وان كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانهم يدعون [illegible]
بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي [illegible]

والغرماء فينكرون ذلك فهو قد اجمعوا على ان الغرماء [illegible] ما كان للميت فلا يصلح الطلب [illegible]

ويستهلك التركة وضرها من الغرماء والى اصحاب الضمان فلا يمكنهم الظاهر [illegible]

ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير [illegible]

ثم يجيء الغريم الثاني فيصير بذلك ضامنا وان كانت التركة ضامنا [illegible]

يجحد الودائع فيصير ضامنا وقد شرح [illegible]

حكي عن ابي سليمان الجوزجاني رحمه الله قال ليس للوصي ان يعطي من المال [illegible]

على نفسه وسعه ان لا يعطيه فيلزمه فان كان مال المدعي [illegible] بعينها يعلم الوصي انها له [illegible]

وان الميت كان غصبها اياه قال فان الوصي [illegible] وسعه لانه لو منع يصير

غاصبا ضامنا وقضي عليه من الميت والميت اوصى [illegible] فيريد الوصي ان يقضي عن

عهدة ما عليه قالوا ينفذ وصية الميت او يقضي ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك

قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان يتولى القضاء [illegible] من ماله لا [illegible]

الميت فيصير ذلك قصاصا [illegible] ان الدار كانت بيده وبين

الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة

والرهن لا يقبل قول الوصي الا ببينة وينصب القاضي وصيا للميت حتى يقيم هذا المدعي

البينة عليه شرعا [illegible] انه كان متصرفا وذلك ليس بشرط

في [illegible] الشهادة [illegible]

[illegible] ان القاضي [illegible] الا ان [illegible]

[illegible] به القاضي [illegible] اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرجه عن الوصاية

وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله يقول له القاضي اما ان تبرئه عن الدين الذي تدعي [illegible] البينة

عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقم البينة اخرجه عن الوصاية وكذا

محمد بن سلمة رح ان الوصي اذا ادعى دينا على الميت وليس له بينة فان القاضي يخرجه
من الوصاية واذا كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعي البينة عليه
ثم القاضي بالخيار ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء رجع الاول
الى الوصية بعد ما اقتضى دينه . وذكر الخصاف رح ان القاضي يجعل للميت وصيا في
مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه
الفتوى القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رح انه يجعل القاضي معه غيره ولا يخرجه وقال
ابو يوسف رح يخرجه وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان
الاب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي اولى
مسئلة على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز
قبضه . ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه وصي عجز عن القيام بامر الميت
فاقام القاضي وصيا اخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بامور الميت
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح هو وصي على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان
القاضي ما اقام الثاني مقام الاول ليتضمن ذلك عزل الاول وانما ذكر ان القاضي اقام قيما
اخر وهذا لا يتضمن عزل الاول . وصي اخذ مال اليتيم في حجره وانفق المال على نفسه ثم وضع له
مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرت المسئلة قبل هذا وعن
ابن مقاتل رح لا يجوز للوصي ان يقبض ذلك المال لليتيم . فان اراد ان يبرأ يشتري لليتيم
ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول اشهدوا كان لليتيم علي كذا فانا اشتري هذا المال ليصير
قصاصا ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضي ويخبره بما فعل
القاضي ويأخذ منه المال فحينئذ يبرأ . فان لم يجد القاضي او يخاف من القاضي على المال
فحينئذ يشتري لليتيم شيئا من مال نفسه وصي في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم ...

يدفع المال اليه اذا بلغ وظهر رشده في المال فان ظهر صلاحه ويعتمد حينئذ يدفع اليه المال
سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في قولهم ما لم يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ هذا
المبلغ عند ابي حنيفة رح يدفع اليه المال. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه المال
ما دام سفيها. رجل مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم فقضى مديون
الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ مما عليه وان قضى بغير امر الوصي وامر الوارث
واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رح يقول عند القضاء
هذا الالف التي لفلان الميت علي من الالف التي لك على الميت يجوز ذلك ولو لم يقل ذلك وان قضاه
الالف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب الوديعة
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جوز قضاءه وان شاء ضمن المستودع [illegible]
المقبوض من القابض. ميت اوصى الى امرأته وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت
صامتا مثل مهرها كان لها ان تاخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم
يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن
مديون مات ورب الدين وارثه او وصيه كان له ان يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة
رجل مات عن اولاده الصغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى
رجل على الميت دينا او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يقضي الا بعد
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك
اليها وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد ما سلمت
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر
انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المعجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان واجبا
بالنكاح فلا يقضي بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة للابطال ما كان ثابتا لكن يبقى [illegible]

ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت يدفع اليها جميع المهر وكذا قال اصحابنا في
ان الرجل اذا ادعى دينا على الميت واثبته بالبينة فان القاضي يحلفه بالله ما استوفيت منه شيئا
ولا ابرأته يحلفه على هذا الوجه نظرا للميت او الوارث الصغير وكذا كل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه
رجل اوصى بان يخدم عبده والديه سنة بعد موته ثم يعتق قال ابو نصر رح ان كانت الوصية
للاب والام فالوصية باطلة لانهما الوارث يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالزيادة
على قدر ميراثها فتبطل ولو اوصى بذلك لوارثين يستويان في الميراث جاز ويكون سبيله
الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث رح وان تفاضلا في الميراث جاز ايضا ويخدمهما
على قدر ميراثهما لان اللفظ عند الاطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب تصحيحها ما امكن
الا ان يقول في وصية يخدمهما على السواء فحينئذ تبطل الا ان يجيز الوارث فيخدمهما
ثم يعتق والفتوى على هذا ذكر في الكتاب اذا اوصى بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم
قال جائز رجل اوصى الى ابنه والى اجنبي فاوصى بان يحج عنه فامر الابن والوصي رجلا ليحج
عن الميت ودفعا اليه المال وخرج المامور الى الحج ثم بدا له فرجع عن بعض الطريق فانه يغرم
ما انفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المامور الابن والوصي على بعض ما دفعا اليه وابرأه
عن نفسه ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الصلح باطل في قول محمد رح
وعليه اداء ما حط عنه واما في قياس قول ابي حنيفة رض ان لم يكن له وارث سوى الابن جاز الصلح
بعد ان يكون الباقي من المال ما يحج به عن الميت فان كان مع الابن وارث اخر جاز الصلح
في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال الشيخ القاضي الامام علي السغدي رح جواب
ابي حنيفة رح مشكل وانما جاز لان هذا المال في الحقيقة مال الوارث لزوال ملك الميت
والانتقال الى الوارث وانما بقي على حكم ملك الميت لحاجة الميت فقبل ان يصرف الى حاجة
الميت يكون المال مال الوارث فاذا لم يحصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث ولهذا لو نوى

او الوصي الثلث لتنفيذ وصايا الميت فهلك المال في يد الوصي هلك من جميع المال وإذا

صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي لمن كان شريكا او جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع وتتأكد بالطلب

وتملك بالقضاء او بالتسليم اما البيع الذي يثبت به الشفعة هو البات الذي يزيل

ملك البائع. فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان للبائع

اولهما جميعا فلا شفعة فيه ما لم يسقط الخيار وخيار الرؤية والعيب لا يمنع ثبوت الشفعة

في البيع الفاسد وان اتصل به القبض ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد. ولا شفعة في املاك

بغير بدل او بعوض ليس بمال نحو الميراث والهبة والنكاح والاجارة ان جعل الدار اجرة او بدل

الخلع بان اختلعت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص

او فيما دون النفس. ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقابضا فاذا تقابضا

وجبت الشفعة فياخذ الشفيع الدار بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن فبقيمته

وان كان الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها. ولو بيعت الدار بثمن مؤجل

ان اراد الشفيع ان ياخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء

اخذها بثمن حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل ياخذها بالثمن الحال وان اراد الانتظار

الى حلول الاجل فان كان طلب طلب المواثبة فانه يطلب بطلب الاشهاد فان لم يطلب الى

حلول الاجل بطلت شفعته وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار ولم يطلب الشفيع طلب الاشهاد

بطلت شفعته. والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا

العبد الماذون والمكاتب ومستسعى البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم اباؤهم

واوصياء الاباء عند عدمهم والاجداد من قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فاوصياء الاجداد

ان لم يكن فالامام والحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب فالشفعة على عدد الرؤس
عندنا قلت الانصباء او كثرت ومن باع دارا وهو شفيعها بدار اخرى فلا شفعة له فيها باعها لنفسه او كان
وكيلا في البيع او تيما او وصيا ولو اشترى الاب دار الولده الصغير وهو شفيعها كان له ان ياخذها
لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي لليتيم دارا لا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى
الاب دار النفسه وولده الصغير شفيعها ليس للصبي اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع
الاب داره وولده الصغير شفيعها كان للصبي ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ ولو باع المضارب دار
المضاربة ورب المال شفيعها لا شفعة له فيها ولو باع المضارب دار المضاربة كان لرب المال
ان ياخذها بالشفعة بدار من المضاربة ويكون له خاصة ولو باع رب المال دارا له خاصة والمضارب
شفيعها بدار من المضاربة فان كان فيها ربح فله ان ياخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح
فلا ياخذ واذا بيعت الدار بجنب دار مشتركة بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة وتسليم
احدهما الشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا وعبده الماذون شفيعها فان كان
على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد الماذون دارا والمولى شفيعها
فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للمولى وان كان عليه دين فلمولاه الشفعة فلو باع المولى
دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة وان باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة ايضا
ولو مات الشفيع لا يكون لورثته الشفعة وان مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له الشفعة

فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلثة طلب المواثبة وطلب الاشهاد وطلب التملك اما طلب المواثبة فوقته
فور علم الشفيع بالبيع ان اخبر بالبيع رجلان او رجل وامراتان او رجل عدل فسكت هنيهة ولم يطلب الشفعة
بطلت شفعته وان اخبره بالبيع رجل واحد غير عدل او امراة او عبد او صبي ولم يطالب الشفعة
لا يبطل شفعته في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه رح تبطل لان الشرط هو الطلب عند العلم بالبيع

الاعلام يحصل بخبر الواحد عدلا كان او لم يكن حرا كان او عبدا صبيا كان او بالغا وعند ابي حنيفة
رح يشترط للعلم احد شطري الشهادة وهو العدد او العدالة وقد مر هذا في البكر اذا زوجت واخبرت
بالنكاح وسكتت وروى هشام عن محمد رح انه يشترط الطلب في مجلس العلم فان علم بالبيع [illegible]
وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفعته وبه اخذ الكرخي رح قال وهو بمنزلة خيار المخيرة والامر
وقبول البيع وذلك يبقى الى ان يوجد الاعراض وفي ظاهر الرواية يشترط الطلب على الفور [illegible]
في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طالبها او اطلبها قال بعضهم يطلب بلفظ
الماضي او المستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت الشفعة
واخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب [illegible] قال بعضهم لا يقول الا [illegible] الشفعة
واخذها الان ذلك عذر قال وقوله طلبت الشفعة واخذتها [illegible] والصحيح
انه اذا اتى بلفظ الطلب بالماضي او المستقبل يصح طلبه وهو اختيار [illegible] الفقيه ابي الليث والشيخ
الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل [illegible] قال
شفعة شفعة كان طالبا وكذا لو قال الشفعة [illegible] الشفيع
اطلبها واخذها بطلت شفعته لان قوله [illegible] قال
الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذت منك الدار بالشفعة تبطل شفعته كما لو قال
للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت وذكر الناطفي رح اذا علم الشفيع بالبيع
فقال الحمد لله [illegible] لا تبطل شفعته وكذا لو قال للمشتري
حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او
امسيت او قال [illegible] ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو سأل شيئا
من الحوائج ثم طلب [illegible] وقال الناطفي [illegible] سبحان الله او كيف اصبحت
امسيت اذا قال للمشتري حين لقيه او قال [illegible] ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته

الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل بيع رجل اشترى دارا فلقيه شفيعها والمشتري واقف مع ابنه
فسلم الشفيع على ابنه قبل ان يطلب الشفعة تبطل شفعته وان سلم على المشتري لا تبطل شفعته
قال لان الشفيع محتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام
مكروه ولو قال الشفيع للمشتري شفاعت خواهم قالوا تبطل شفعته لان هذا اللفظ طلب الشفاعة
لا طلب الشفعة رجلان ورثا عن ابيهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم بالميراث وانما يعلم
ان لابيهما نصيبا فبيعت اجمة اخرى بجنب هذه الاجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له
فيها نصيبا فطلب الشفعة في الاجمة المبيعة قالوا تبطل شفعته لان شرط تأكد الشفعة طلب
المواثبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بعذر فلا يبقى له الشفعة شفيع ظن
ان مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان كان له
الشفعة وقال بعضهم اذا توهم الشفيع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غيره فطلب
لا يصح طلبه ولو قيل للشفيع دارا بيعت دار كذا فقال من اشتريها او قال بكم اشتراها فلما اخبر
بذلك قال طلبت الشفعة صح طلبه وكذا لو قيل للشفيع بيعت دار كذا بالف درهم فسكت ثم علم
انها بيعت بخمسمائة درهم كان له الشفعة دار بيعت بجنب دار رجل والجار يزعم ان رقبة الدار
المبيعة له ويخاف انه لو ادعى رقبتها تبطل شفعته لان مالك الدار لا يكون شفيعا وان ادعى الشفعة
لا يمكنه دعوى الدار انها له ماذا يصنع حتى لا يبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وانا ادعي رقبتها
فان وصلت اليها والا فانا على شفعتي فيها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب
الشفعة صغيرة ادركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت نفسي
او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني فان قالت طلبت حقين لي الشفعة والخيار
صح كلاهما اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا يبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والثمن كالبكر
اذا استؤمرت فسكتت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فردت صح ردها رجل اشترى دارا وقال

للشفيع اشتريتها لنفسي فسلم الشفيع الشفعة او سكت ثم قال انها اشتراها للغير قال الشيخ الامام لا شفعة له. وقال ابو حنيفة رح لا تبطل وعليه الفتوى. رجل بعد الظهر ثم شرع في الركعتين ثم فاخبر بالبيع فجعلها اربعًا روى هشام عن محمد رح انه لا تبطل شفعته ولو جعلها ستا ابطلت شفعته ولو كان في الاربع قبل الظهر فاخبر بالبيع فاتمها اربعا لا تبطل شفعته. وذكر الناطفي اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها اربعا او ستا لا تبطل شفعته. والصحيح انه اذا جعلها اربعا لا تبطل ولو جعلها ستا تبطل ولو افتتح الاربع بعد الجمعة لا تبطل شفعته. واما قبل الظهر من اربع تبطل شفعته. وكذا لو افتتح الركعتين بعد الظهر لا تبطل شفعته. ولو افتتح التطوع بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد تبطل شفعته. ويعد ما طلب الشفعة طلب المواثبة في مجلس علمه بالبيع يحتاج الى الاشهاد. وانما يسمى الثاني طلب الاشهاد لا لان الشهادة شرط لصحته انما هو لاثبات الطلب عند جحود الخصم فان كان الشفيع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضرة البائع او المشتري اغناه ذلك عن طلب الثاني. وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد فالمسئلة على وجوه ان كان البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في يد البائع فالى ايهم شاء ذهب الشفيع وطلب الشفعة صح طلبه ولا يعتبر فيه الاقرب ولا الابعد لان المصر مع تباعد الاطراف كمكان واحد الا ان يختار على الاقرب ولم يطلب الشفعة فحينئذ تبطل شفعته. وان كان البائع والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالى ايهم ذهب الشفيع الى البائع والدار او البائع الى المشتري او الى الدار وطلب الشفعة صح طلبه وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري في السواد او كان الشفيع مع احد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير المصر فقصد الشفيع الابعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفعته. وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري واشهد صح طلبه. وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري وطلب الشفيع من المشتري صح طلبه. وان طالب من البائع واشهد ان كان الدار في يد البائع صح

والا فلا ويشترط انه لو دل الطلب. وصورة طلب الاشهاد ان يقول الشفيع للمشتري حين لقيه

كذا
اطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان الي احد حدودها كذا والثاني كذا والثالث

الي
والرابع كذا وانا شفيعها بالجوار بدار احد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا فسلمها

ولا بد ان يبين انه شفيع بالشركة او بالجوار او في الحقوق ويبين الحدود لتصير الدار معلومة

اذا اخبر الشفيع بالبيع في جوف الليل فلم يقدر على ان يخرج للاشهاد فان اشهد حين اصبح

صح طلبه لانه اخر الاشهاد [illegible] واليهودي وكذا اذا اخبر بالبيع يوم السبت

اهل
فلم يطلب الشفعة بطلت شفعته لانه غير معذور في التاخير وكذا لو كان الشفيع في عسكر

لانه
الخوارج او اهل البغي فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب بطلت شفعته

غير معذور ولو كانت الشفعة بالجوار وخاف الشفيع انه لو طلب الشفعة بالجوار عند قاضي

لا يرى الشفعة بالجوار يبطل شفعته فلم يطلب كان على شفعته ولو علم الشفيع بالبيع وهو في طريق

الرفقة
مكة فطلب طلب المواثبة ولم يقدر على طلب الاشهاد فان لم يكن البائع والمشتري ثمه

فانه يوكل وكيلا ليطلب الشفعة فان لم يوكل ومضى في الطريق فان وجد من يوكله بالطلب

ولم يوكل تبطل شفعته وان لم يجد وكيلا ووجد فيجا يكتب كتابا على يديه ويوكل بالكتاب وكيلا

فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكيلا ولا فيجا لا تبطل شفعته حتى يجيء لانه معذور دار

بيعت ولها شفيعان احدهما حاضر فطلب الحاضر الشفعة وقضى له القاضي ثم حضر الشفيع الاخر

كان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الذي قضى له القاضي لان الذي قضى له القاضي قام

مقام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلو انه طلب نصف الدار [illegible] لا يستحق

بطلت
الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار

شفعتهما
شفعتهما لان السكوت عن النصف الباقي تسليم الشفعة في النصف المسكوت عنه [illegible]

[illegible]
[illegible] النصف المسكوت واذا بطلت في النصف بطلت في الكل كذا ذكر في الكتاب [illegible]

دار في جنب الشفيع فجاء الشفيع وقال سلم لي نصفها بالشفعة فابى المشتري لا تبطل شفعته وهو
الصحيح لان طلبه تسليم النصف لا يكون تسليما للباقي. وكذا لو قال للمشتري انا شفيع هذه الدار
فسلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا تبطل شفعته. الوكيل
بشراء الدار اذا اشترى وقبض فجاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار
الى الموكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل
الدار الى الموكل لا يصح طلبه. ولو ان الشفيع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار
في يده او لم تكن. الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف
وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير. رجل له شفعة عند القاضي فانه يقدم
الى السلطان وان كانت شفعته عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفيع على شفعته لانه
ترك الطلب بعذر. رجل اشترى لابنه الصغير دارا والاب شفيعها كان للاب ان يأخذها بالشفعة
لان الاب لو اشترى مال الولد الصغير لنفسه جاز واذا اراد ان يأخذ يطلب فيقول اشتريت واخذت
بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاء. ولو كان مكان الاب وصيا فالجواب فيه كالجواب
في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي بمنزلة الاب وعلى قول من لا
يملك ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب
وصيا عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن الى اليتيم ثم بعد ذلك يسلم اليتيم
الى الوصي. الشفيع بالجوار اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الا مقدار ما يلي الدار بطلت شفعته لانه
ما بقي يكون الشفعة ابتداء فيكون لبقائها. الشفيع اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة
او وهبها لا تبطل شفعته لان حق الشفعة لا يحتمل التمليك بلفظ الهبة والبيع لانها ارتفاق في
الشفيع اذا ادعى رقبة الدار المشفوعة انها له لا بالشفعة تبطل شفعته. ولو طلب الشفعة
ثم ادعى رقبة الدار المشفوعة انها له لا يسمع دعواه لان طلب الشفعة اقرار منه بعدم الملك الا بسبع

ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل ان يأخذها الشفيع بان وهبها من انسان وسلم
او تصدق بها او آجرها او جعلها مسجدا او صلى فيها او جعلها مقبرة ودفن فيها او وقفها وقفا مسجلا
لا تبطل شفعة الشفيع وله ان ينقض تصرف المشتري. وان باعها المشتري من غيره كان الشفيع بالخيار
ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني. ولو غرس المشتري فيها كرما او شجرا
او بنى فيها بناء او غرس رطبة كان للشفيع ان يقلع ويأخذ الارض بالشفعة. وان زرع المشتري
فيها زرعا في القياس له ان يقلع ويأخذ الارض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان يتوقف الى ان يستحصد
الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل دارا وزخرفها بالنقوش بشيء كثير كان الشفيع بالخيار
ان شاء اخذ واعطاه ما زاد وان شاء ترك. وان حط البايع شيئا من الثمن كان للشفيع ان يأخذ
بما وراء المحطوط. ولو زاد المشتري البايع في الثمن كان للشفيع ان يأخذها بدون الزيادة. ولو
تقايل البايع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذلك لو انفسخ البيع بينهما بخيار شرط او رؤية او الرد
بالعيب بعد القبض بقضاء القاضي. ولو كانت الشفعة بالجوار فباع الشفيع داره التي يستحق بها
الشفعة بطلت شفعته. ولو آجر الرجل دارا مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر
شفيعها قال ابو يوسف رح يجوز البيع بين البايع والمشتري ولا يقدر البايع على تسليم الدار الا برضا
المستاجر واجازته. فان طلب المستاجر الشفعة كان طلبه اجازة للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة
بخلاف ما اذا باع الدار وضمن الشفيع الدرك للمشتري او ضمن الثمن للبايع فانه لا يكون له الشفعة
لان تمام جواز البيع بضمانه فصار الشفيع بمنزلة البايع فلا يكون له الشفعة. اما هنا البيع
جايز قبل اجازة المستاجر فلا تبطل شفعته باجازته. واذا طلب الشفيع طلب المواثبة والاشهاد
وابى المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التمليك ولا يملكها الشفيع الا بقضاء
او رضاء حتى لو بيعت دار اخرى بجنب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون
لهذا الشفيع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفيع لم يكن جار الدار الثانية قبل قضاء القاضي

وكذا لو جعل الشفيع دار التي يستحق بها الشفعة مسجدا او وقفها وقفا مستقلا او جعلها مقبرة
ثم قضي له بالشفعة فانه لا يكون شفيعا للدار الثانية لان قيام الملك له فيما يستحق به الشفعة شرط
وقت القضاء . والشفيع [illegible] المستحق بزوال [illegible] عن ملكه . ولو ان الشفيع بعد طلب المواثبة والاشهاد
لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الرفع بمرض او حبس او منع مانع ولم يجد من [illegible] بالخصومة
لا تبطل شفعته وان لم يرفع مع التمكن من المرافعة ذكر في الكتاب انه على شفعته ابدا وان طال الزمان قالوا
هذا قول ابي حنيفة رح . واختلفت الروايات عن محمد رح . في رواية اذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن وطلب
شفعته . وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام . وفي رواية اذا مضت ثلاثة ايام ولم يرفع بطلت شفعته
واختلفت الروايات فيه عن ابي يوسف رح ايضا . والفتوى على انه اذا مضى شهر . واذا رفع الامر
الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضرة الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط [illegible]
حضرة البائع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والملك للمشتري واليد للبائع
فيشترط حضرتهما . وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فاذا حضر الخصم [illegible]
[illegible] المشتري دارا بكذا واذا ادعى يسأله القاضي اين الدار التي [illegible] شفعتها [illegible]
موضعها وحدودها لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بمعلوم والدار لا [illegible]
الا ببيان الحد [illegible] ويقول له القاضي باي سبب تطلب الشفعة لان اسباب الشفعة
مختلفة فبعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الاصل الخليط وهو الشريك في نفس المبيع احق من الشريك [illegible] والشريك في الحقوق
[illegible] احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا الترتيب منزل بين رجلين في دار مشتركة
[illegible] هذين الرجلين وبين رجل آخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلى ظهر هذا المنزل دار لرجل
[illegible] في السكة [illegible] فباع احد الشريكين المنزل [illegible]

أولى بالشفعة من غيره لانه شريك في نفس البقعة المبيعة فان سلم هو الشفعة كان الشريك في الدار اولى بالشفعة
من الشركاء في السكة لانه شريك في الطريق الخاص به والطريق في الدار فان سلم هو فاهل السكة احق بالشفعة
لانهم شركاء في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة للجار الملاصق وهو الذي ظهر داره الى ظهر
المنزل والشفعة في الوقف لا القديم ولا الموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو البناء الذي يكون
في الارض عليها للموالي لان الكردار نقلي ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الاراضي التي حازها الامام
لبيت المال وكذا الاراضي الميتان بيهبه وهي التي يزرعها الأكرة لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها لانها ليس
الزارع منها التراب ويجوز بيع الكردار اذا كان معلوما ولا شفعة فيها الا اذا اجر رجل ارضا بقطعة
داره الى جانبها الاخرى فبيعت دار بجنب هذه الدار كانت الشفعة للموجر له بالرقبة رجل دفع ارضا
مزارعة فزرع فيها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع
ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع الا انه لا يأخذ بالشفعة حتى يدرك الزرع لان نصف
الارض مشغول بنصيب المزارع دار فيها ثلث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني
بجنب هذا البيت ثم البيت الثالث بجنب الثاني في كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم نصيبه
ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كان ابوابها
في سكة واحدة نافذة لا في الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل لاستوائهما
لانهما جاران متلازقان احدهما على اليمين والاخر على اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة
لصاحب الاوسط لا غير لانه جار وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه جار
ملازق سكة غير نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة فبيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة
لاهل السكة السفلى لانهم شركة في الطريق الخاص وهي السكة السفلى ولو بيعت في العليا دار
كانت الشفعة لاصحاب السكتين جميعا لاستوائهم في الشركة في الطريق وكذا النهر اذا
شق منه نهرا اخر فبيع ارض على النهر الصغير كانت الشفعة لاصحاب النهر الصغير ولو بيع

ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعا. دار بيعت ولها بابان في سكتين نافذة

هذه الدار في القديم دارين باب احديهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في السكة الاخرى ثم اشتراهما

رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صارتا دارا واحدة فلاهل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي بابه

في تلك السكة. وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين

في جميع الدار بالسوية انما ينبغي هذا في القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة فتح بابها

الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه

وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق. وكذلك ان رفع الحائط

وجعلاها طريقا للعامة لان لهم ان يسدوا ويجعلوها كما كانت. سكة [illegible] دار في

هذه الدار في سكة نافذة بيع هذه الدار فان كان طريق الدار في النافذة وليس لاهل السكة

ان يمنعوهم فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة تكون لجار الدار. وان كان طريق هذه الدار

لاهل السكة ان يمنعوا العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة. وكذلك

سائر السكك ان كانت في الخطة النافذة لا شفعة لهم وان احدث النفاذ فلهم الشفعة

سكة غير نافذة اقصاها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم في سكة نافذة

وان كانت جوانب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان المسجد خطة

وان لم يكن خطة فان المسجد [illegible] اهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكك التي في اقصاها

الوادي جار لغير سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي بمنزلة الطريق. علو لرجل وسفل

لآخر وطريق العلو في السكة العليا الى السفلى باع صاحب السفل سفله كان لصاحب العلو

ان يأخذ السفل بالشفعة لان السفل متصل بالعلو وكانا جارين. ولو لم يطلب الشفعة

العلو قبل ان يأخذ او كان العلو منهدما حين بيع السفل كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة

في قول محمد رح لان له حق الشرب على العلو فيأخذ به بالبناء. قال ابو يوسف رح اذا انهدم العلو لا شفعة

وصاحب السفل بالشفعة العلو احق من الجار في قول ابي حنيفة رح اذا لم يكن للجار شركة في الطريق والشركة
بالخشبة التي تكون له على حائط الغير ليست بشيء ووضع الخشبة لا غير يكون به جارا ولا يكون شريكا. سكة الزائغة
مستطيلة غير نافذة يتشعب منها زائغة مستطيلة غير نافذة فبيعت دار من الزائغة كانت الشفعة لاهل
لشركتهم في طريق خاص. وان بيعت دار من السكة العليا كانت الشفعة لاهل السكة والزائغة جميعا
لاستوائهم في المرور في السكة العليا. وكذلك نهر لقوم تتشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل الساقية
ارضا بشربها من الساقية كانت الشفعة لاهل الساقية وان بيع ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاهل
النهر والساقية جميعا. قراح في وسطه ساقية جارية يشرب القراح من الساقية من الجانبين فبيع القراح فجاء
شفيعان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والآخر على شمال الساقية كانت الشفعة لهما جميعا
لان الساقية من القراح وكانت من اجزاء القراح فكل واحد منهما يكون جارا للقراح. رجل له دار فيها
مقاصير باع منها مقصورة بعينها او طائفة معلومة وللدار جار على جانب واحد منهما كان لهذا الجار
الشفعة وان لم يكن جار المقصورة او الطائفة لان المبيع من جملة الدار فكان
جار الدار جارا للمبيع. ولو ان الشفيع سلم شفعته ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار
شفعة في المقصورة اذا لم يكن هو جار المقصورة لان المقصورة بعد بيعها لم تبق من اجزاء
الدار. وكذلك لان الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار كلها لرجل واحد كان لجار الدار شفعة في البيت
وان لم يكن هو جارا لذلك البيت فلو ان الشفيع سلم الشفعة ثم باع مشتري البيت ذلك البيت
لم يكن لجار الدار شفعة في البيت. ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى
في تلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء
الاول ثم صار هو شفيعا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل السكة
وكذلك دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم فلجار الدار ان يأخذ الثلث الاول اذا لم يأخذ
الشريكان ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار وقت شراء الثلث الثاني

والثالث فيكون هو مقدما على الجار، ولو كانت الاربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحدا

بعد واحد والشريك الرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول [illegible]

مع المشتري، ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحدا بعد واحد ثم [illegible]

مع المشتري في النصيبين جميعا لان في هذه الصورة كان المشتري شريكا [illegible]

رجل له خمس منازل في سكة غير نافذة فباع هذه المنازل فطلب الشفيع الشفعة [illegible]

ان طلب الشفعة بحق الشركة في الطريق لم يكن له ان يأخذ البعض [illegible]

وان طالب الشفعة بالجوار وجواره في هذه المنزل لا غير كان له ذلك [illegible]

المسئلة يأتي بعد هذا في فصل على حدة. رجل له خان فيه [illegible]

وصلوة الجماعة فيه [illegible] ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل [illegible]

منها حجرة قال [illegible] الشفعة لجميعهم لاشتراكهم في طريق الخان ولو كان الطريق [illegible]

شفيعان بالجوار فطلبا الشفعة من المشتري [illegible] الى الحاكم [illegible]

الحاكم لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء [illegible]

الثاني بالشفعة لم يكن للاول ان يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول قد ابطل [illegible]

احدهما نصيبها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي [illegible] الشفيع البيع

[illegible]

وفي فتاوى [illegible] لا شفعة لهم [illegible]

باع دارا وابنه [illegible]

[illegible]

بالشفعة [illegible]

[illegible]

جوابا بايا ما ثم يقول للمدعى قد انكر ما ادعيت فان قال لى بينة حلفه القاضي ثم قال في الكتاب يحلفه
بالله ما لهذا المدعي قبلك شفعة في هذه الدار التي ادعاها المدعي فان حلف انقطعت الخصومة
بينهما الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى وان نكل المدعى عليه لزمته الشفعة وان قال المدعى عليه
في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار التي بين المدعي وهذا الا ان الدار التي في يد المدعي بالشفعة
ليست له كلف المدعي اقامة البينة على ان تلك الدار التي في يديه له فان اقام البينة على الملك
يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على الملك ولكن قال ان المشتري يعلم انها له حلف المدعى عليه بالله
ما تعلم ان الدار التي في يد المدعي بجنب الدار التي اشتريتها له فان حلف لا سبيل له عليه الا ان يقيم البينة
على الملك وان نكل لزمته الشفعة وان قال المشتري اني قد اشتريت هذه الدار التي يدعيها هذا
بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعي بشرائي ولم يطلب الشفعة يقول القاضي للمدعي
هو هذه الدار فان قال المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا او كاه ذلك فان قال المشتري
حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري
لم تطلب كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا زوجت فبلغها الخبر فردت فاختصما الى القاضي
فقال الزوج حين بلغها الخبر سكتت وقالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت
علمت يوم كذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفيع لم اعلم بالشراء الا الساعة كان القول قوله
وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين علمت وقال
الشفيع طلبتها كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حين علم ولو قال الشفيع
علمت فقال امس او في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا ببينة ولو ان رجلا ادعى شفعة دار
رجل لا يرى الشفعة بالجوار فانكر المدعى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما لهذا
قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة في هذه الدار لانه
على هذا الوجه يحلف بالله بناء على مذهبه فيفوت حق المدعي ولو ان دارين متلاصقتين لرجلين ...

صاحب الساحة الدار من الحائط الذي يلي ... بالارض من الارض وقبض المتصدق عليه ثم باع

دار من المتصدق عليه ... للناظر انه لا يبقى للجار شفعة فان طلب الجار من المشتري بالله ...

صاحب الدار ذلك ضرارا او فرارا من الشفعة على وجه الحيلة كان له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به

لزمه ويحلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقر انه جار ملازق رجل اشترى

من رجل عشر ارض او دار بثمن كثير ثم اشترى تسعة اعشارها بثمن قليل كان للجار الشفعة في البيع الاول دون

الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكا في نفس البقعة فيكون هو اولى من الجار في البيع الثاني فان اراد الشفيع

ان يحلفه بالله ما اردت بذلك ابطال الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يحلفه

على هذا الوجه لانه لو اقر به لا يلزمه شيء لكن لو اراد ان يحلف المشتري بالله ان البيع الاول ما

كان تلجئة كان له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه فكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال ... اذا ...

ان الشفيع اذا اراد ... لا ... انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك ... اذا ادعى ان البيع كان تلجئة

تبايعا فطلب الشفيع الشفعة بحضرة البائع والمشتري فقال كان البيع بيع ... معا

وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاصح ... على الشفيع

الا ان يكون البيع بثمن لا يباع مثل ذلك المبيع بمثل ذلك الثمن لقلته فيكون البيع بيع معاملة ولا يكون للشفيع

فيه الشفعة ... لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته معاملة

وقال المشتري لا بل اشتريته شراء صحيحا ان كان البيع بثمن لا يباع مثل ذلك المبيع بمثل ذلك الثمن لقلته

كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف

بينهما بين الشفيع ... قال القاضي الامام علي السغدي ... لا ... [illegible]

الشفيع ... لا ... الثمن ... لا ... لا يجوز ... المشتري ... الا انه

البيع ... المبيع ... الشفيع ... القول قول ... لانه

... الثمن ولا يمين ... لا ... لا ... الشفيع

على الصغير. رجل له دار غصبها منه غاصب والغاصب يجحد ملك المغصوب منه فبيعت دار بجنبها
الدار والمغصوب منه شفيع الدار المبيعة والمشتري يجحد الشفعة ويجحد ان الدار المغصوبة له
ويقول
قال ابن مقاتل رح يطلب المغصوب منه شفعة الدار المبيعة ثم يخاصم المشتري والغاصب الى القاضي
هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة وهي شفعتي بجوار الدار التي غصبها مني هذا الغاصب
فان اقام البينة ان الدار المغصوبة له قضى القاضي له بالدار المغصوبة وبالشفعة ايضا وان لم يكن له
بينة حلف الغاصب والمشتري فان نكل الغاصب عن اليمين وحلف المشتري قضى القاضي له بالدار
المغصوبة على الغاصب ولا يقضي له بالشفعة لان نكول الغاصب يكون حجة على الغاصب دون المشتري
احدهما
وان حلف الغاصب ونكل المشتري قضى القاضي له بالشفعة ولا يقضي له بالدار المغصوبة لان نكول
الشفيع
يكون حجة عليه دون الاخر واذا قضى له القاضي بالشفعة فان القاضي لا يقضي بالشفعة حتى يحضر
الثمن فان قال الشفيع اقض لي بالشفعة ودعها في يدي وانا لا اسلمها اليك حتى اتيك بالثمن قال محمد رح
بالثمن
القاضي الى ذلك فان قال الشفيع ان لم اجئ بالثمن الى ثلاثة ايام فانا بري من الشفعة فلم يجئ
الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رح انه يبطل شفعته لان تسليم الشفعة اسقاط محض فيصح تعليقه
بالشرط. وقال بعض المشايخ رح لا تبطل شفعته وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب المواثبة
والاشهاد وتاكدت لا تبطل الا بالتسليم بلسانه. وكذا لو قال المشتري للشفيع هات الدراهم وخذ الشفعة
فان امكنه احضار الدراهم في ثلاثة ايام ولم يحضر بطلت شفعته عند محمد رح. ولو ان الشفيع احضر
الدنانير والثمن دراهم اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل. الوكيل بشراء الدار اذا كان شفيعا
الى الطلب
قالوا هو يطلب الشفعة من الموكل وليس هو كمن اشترى لنفسه وهو شفيع فانه لا يحتاج
قالوا وقيل ان الوكيل يقوم مقام الموكل في هذا حتى لا يحتاج الى الطلب لا يبعد والاول
الوكيل بالشراء اذا اشترى فجاء الشفيع يطلب الشفعة من الوكيل قال بعضهم ان كان الوكيل
بعد التسليم
يسلم الدار الى الموكل لا يصح الطلب منه. وهكذا روي عن محمد رح ان الوكيل لا يبقى خصما

الى الموكل وان كان الوكيل لم يسلم الى الموكل يصح الطلب منه وهو خصم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رح والقاضي الامام علي السغدي رح صح الطلب منه سلم او لم يسلم لانه في حكم المشتري لانه اقامه مقام نفسه
بمنزلة المشتري يكون خصما في طلب الشفعة كانت الدار في يده او لم تكن رجل اشترى دارا بالكوفة
بكر حنطة بعينها فخاصمه الشفيع الى القاضي بمرو والدار بالكوفة او بمرو فقضى القاضي له بالشفعة بكر ذا الحنطة ان كانت
قيمة الكر في الموضعين سواء اعطاه الشفيع الكر حيث قضى له بالشفعة وان كانت القيمة مختلفة
فان كان الكر في الموضع الذي يريد الشفيع ان يعطي اغلى قيمة من ذلك الا ان الشفيع يعطيه حيث شاء وان كانت
ورضي المشتري بذلك فكذلك يعطيه الشفيع حيث شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفيع
الكر حيث يكون قيمة الكر فيه مثل قيمته في موضع الشراء رجل اشترى ارضا بمائة درهم ونقل من ترابها وباع
التراب بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يأخذ الشفيع
الارض بنصف الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب
المرفوع ثم يطرح عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السغدي رح لا يطرح عن الشفيع من
الثمن وانما يطرح عنه حصة النقصان فلو ان المشتري كبس الارض بعدما رفع منها التراب واعادها
كما كانت قبل ان يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الامام ابو بكر رح يقال للمشتري ارفع من الارض
بقدر ما الحقت فيها ثم يكون الجواب فيه على ما قلنا المشتري اذا ادعى على الشفيع انه استعمله شهرا وانا
ثم رجع الشفيع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الدار
كان القول قول المشتري مع يمينه وان اقاما البينة على ما ادعى يقضي ببينة الشفيع في قول ابي حنيفة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح يقضي ببينة المشتري الشفيع اذا اخذ الدار من البائع كانت عهدته على البائع
وان اخذها من المشتري كانت عهدته على المشتري والشفيع بمنزلة المشتري في خيار الرؤية وفي الرد بالعيب
بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع بريء من كل عيب بها او كان
بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع ان لا يرضى بالعيب ويرده الشفيع اذا [illegible]

بالشفعة وبنى فيها ثم استحقت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ولا يرجع بقيمة
البناء على احد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البايع يرجع بقيمة البناء
ايضا الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جاز توكيله فان قال المشتري بعد ما اثبت الوكيل
الشفعة انا اريد يمين الشفيع انه لم يسلم يقال له سلم الدار الى الوكيل واتبع الموكل وحلفه
وهو كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل ابرأه عن الدين فانه يؤمر بدفع
الدين الى الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى دارا بالجياد ونقد الزيوف
فتجوز به البايع فان الشفيع ياخذ بالجياد لانه اشتراه بالجياد رجل اشترى دارا بخمسمائة
درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري
نقد الثمن للبايع فوهب له البايع منها خمسين بعد ما اخذ الدار ثم علم الشفيع بالهبة كان له ان يسترد
من المشتري من الثمن ولو ان البايع وهب من المشتري خمسين من الثمن قبل قبض الثمن والمسألة بحالها
كان للشفيع ان يسترد من المشتري ما حط لان البايع لا يهب شيئا من الثمن قبل قبض الثمن حط والحط يلتحق
باصل العقد فكان للشفيع ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد قبض الثمن فهبة
ليس بحط بل هو تمليك مبتدأ كانه وهب له الا ان الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل حط
عن المشتري مائة من الثمن صح ويضمن قدر المحطوط للآمر ويبرأ المشتري عن المائة ويأخذ الشفيع الدار بجميع
الثمن لان حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد رجل اشترى نصفا شايعا من دار او جزءا شايعا منها ثم ان المشتري
قاسم البايع وحضر الشفيع فان كانت القسمة بقضاء القاضي فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له بعد
القسمة وليس له ان يبطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بغير قضاء هل له ان يبطل القسمة فيه
روايتان والصحيح انه لا يبطل وله ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو ان رجلين اشتريا دارا وهما
شفيعان ولها شفيع ثالث ايضا فاقتسما الدار ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان يبطل القسمة كانت القسمة
بقضاء او بغير قضاء رجل اشترى دارا لها شفيعان احدهما غايب فطلب الحاضر الشفعة فقضى له القا

ثم جاء الشفيع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضي له [illegible] المشتري لان الشفيع

الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة [illegible]

لا يستحق الا النصف [illegible] فطلب كل واحد منهما الشفعة [illegible]

لان كل واحد منهما [illegible] الشفعة [illegible]

[illegible]

[illegible] المستاجر [illegible] البيع [illegible]

المستاجر [illegible] بالشفعة [illegible]

[illegible] الشفيع [illegible] البيع

كان تمام البيع بالاقالة فصير الاقيل بمنزلة البايع [illegible] البيع [illegible] البايع [illegible]

فلا يصير المستاجر بالاجارة بمنزلة البايع فلا يبطل شفعته [illegible] المستاجر [illegible] البيع [illegible]

[illegible] بالشفعة [illegible] المشتري [illegible] الشفيع [illegible]

[illegible] المشتري [illegible] الشفيع [illegible]

[illegible] الشفيع [illegible] المشتري [illegible]

[illegible] القول [illegible] المشتري [illegible]

[illegible] المشتري [illegible]

[illegible] المشتري [illegible]

[illegible] المشتري [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] المشتري [illegible] القول [illegible] الشفيع [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible] المشتري

المشتري وهب لي البناء اولا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري ويأخذ الشفيع الارض بدون
البناء. وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع اشتريت الكل بعقد واحد
كان القول قول الشفيع استحسانا. وان اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري في قول ابي يوسف رح
لانه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد رح البينة بينة الشفيع فان ادعى المشتري انه اشترى الدار
بعقد واحد وادعى الشفيع انه اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري. وان قال المشتري وهب لي
هذا البيت من الدار بطريقه الى باب الدار ثم باعني ما بقي من الدار بالف درهم وقال الشفيع بل اشتريت
كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت فيأخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه
ان شاء بالف فان جحد البايع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه. وان صدق البايع المشتري فيما
قال كان البيت للموهوب له ولا يصدقان فيما على ابطال الشفعة في الدار لان شركة المشتري في الدار
لا تظهر في حق الشفيع بقولهما الا ان يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيتقدم
على الجار. رجل اشترى دارا فادعى الشفيع ان المشتري هدم طائفة من الدار وكذبه المشتري كان القول قول
المشتري والبينة بينة الشفيع. وان لم يوقت شهود صاحب الشفعة يقضي بالبيعتين في الصفقتين
بالجهة ويقضي بقية الدار للذي اقام البينة على شراء كل الدار ولا شفعة لاحدهما على الآخر لانه لم يثبت
سبق شراء احدهما. ولو اختصما في الدارين المتلازقتين فاقام احدهما البينة انه اشترى هذه الدار
بالف منذ شهر واقام الآخر البينة انه اشترى هذه الدار الاخرى منذ شهرين يقضى للثاني بشراء
الدار الاخرى منذ شهرين كما شهد شهوده ويقضى له ايضا بالشفعة في الدار الاخرى لانه جار وقت
بيع الدار الثانية ولو لم يوقت شهوده يقضى لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد منهما وجعل
كان البيعين كانا معا ولو وقت احدهما ولم يوقت الآخر يقضى لصاحب الوقت بالشفعة على الآخر.

فصل فيما للشفيع ان يأخذ البعض او لا يأخذ

رجل اشترى ارضا فأجرها من الجار بالثلث او دفعها مزارعة او كان فيها نخل فدفع النخيل معاملة او بناء

[illegible]

اراد الشفيع ان يأخذ احد الدارين كان له ذلك وان كان هو شفيعا للدارين جميعا ان جعل المشتري من
الدارين طريقا واحدا في سكة غير نافذة بصفقة واحدة واراد الشفيع ان يأخذ منزلا واحدا قالوا ان طلب
الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تفريق للصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعة
بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له ذلك والاصل انه اذا اشترى عقارا
في موضعين او بستانين او دارين في مواضع متفرقة فان كانت الصفقة متفرقة بان اشترى كل دار
بصفقة على حدة والشفيع شفيع لهما جاز ان يأخذ له او بما دون صفقة فاراد ان يأخذ بالشفعة احدهما كان له
ذلك وان اشتراهما في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفيعا لهما جميعا ليس له ان يأخذ بالشفعة
احدهما ولكن يأخذهما او يدع وان كان الشفيع شفيعا لاحدهما والصفقة واحدة اختلفت الروايات فيه
عن ابي حنيفة رح في ظاهر الروايات عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد رح فانه يأخذ الذي هو شفيعها خاصة
وهو كما لو اشترى دارا او عبدا صفقة واحدة فان الشفيع يأخذ الدار بالشفعة دون العبد هذا
اذا كان الشفيع شفيعا لاحدهما فان كان شفيعا لهما جميعا والصفقة واحدة فانه يأخذهما او يدع
رجلان باعا دارا مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفيع ان يأخذ البعض وان كان البائع واحدا
والمشتري اثنين فللشفيع ان يأخذ حصة احدهما يعتبر جانب المشتري لا جانب البائع وروى الحسن
عن ابي حنيفة رح ان البائع اذا كان اثنين والمشتري واحدا كان للشفيع ان يأخذ نصيب احد البائعين
قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول ابي حنيفة رح الاول اما في قوله الآخر يعتبر جانب المشتري
في كل حال قبل القبض وبعده سواء كان المشتري اشتراه لنفسه او لغيره بالوكالة رجل اشترى دارا من
رجلين فليس للشفيع ان يأخذ نصيب احد الآخرين وان اشترى رجلان دار الرجل كان للشفيع ان يأخذ
النصف ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا فاراد الشفيع نصيب احد البائعين لا يبطل
شفعته بذلك وله ان يأخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة

فصل في تسليم الشفعة والحيلة في ابطالها واسقاطها

رجل اشترى دارا بمائة دينار فقال للشفيع اشتريت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي شفعتي او ادفع نصفها

اليك فقال الشفيع ثم انه قال فعلت ذلك او ان سلم الشفيع . ذكر هذه المسألة في كتاب الشفعة

وجعلها على ثلاثة اوجه اما ان سلم الشفعة بالدراهم او ببعضها او ببعضها او بعضها الى اخر ... ان

سلمت اليك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل وان قال سلمت الشفعة في نصف الدار قبلها ان

في رواية تبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تبطل . وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في البعض

لا يبطل شفعته في الكل . وان صالح الشفيع من الشفعة على دراهم بطلت شفعته ولا يجب المال

وان صالح على البعض المعين من الدار صح الصلح ويكون الشفيع نصف الدار ويرد الثمن المشتري

ولو ان الشفيع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعتها او سلمت الشفعة او قال

ذلك البائع والدار في يد البائع كان تسليما للشفعة ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلمت

الشفعة استحسانا . ولو قال سلمت الشفعة بسبب هذه الاولى ... قياسا او استحسانا كان قال

بالدار بعد ما دفع الدار الى الموكل سلمت لك الشفعة صح استحسانا . ولو اشترى دارا بالوكالة اجنبي فقال

اجنبي للشفيع سلم الشفعة في الدار للموكل فقال الشفيع سلمتها لك او اعرضت عنها الا صح تسليمه قياسا

واستحسانا . ولو قال الشفيع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال اعرضت عنها لك

لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحسانا . ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال وهبتها

للموكل او قال اعرضت عنها للموكل لاجله وهاهنا يصح تسليمه للآمر ويبطل شفعته . ولو صالح الاجنبي

الشفيع عن شفعته على دراهم معلومة كان تسليما ولا يجب المال الا انه لو صالح المشتري عن الشفعة على

مال بطلت شفعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما لو ابرأ الاجنبي الكفيل بالنفس الطالب على مال لا يجب المال ويبرأ عن

الكفالة في رواية بعض يصح ويبرأ ولا يبرأ في رواية ابي سليمان . ولو ان اجنبيا قال للشفيع ابرئ المشتري

عن الشفعة الدار فان تسلم الشفعة ولم يقل الشفيع لا يجب المال على الاجنبي ولا يبطل شفعته . ولو قال

البائع سلمت الشفعة بيعها او قال للمشتري سلمت الدار شراها بطلت شفعته وان قال لاجنبي سلمت الدار شراها ...

الدار لم يكن ذلك تسليما ولا تبطل شفعته . وان قال الشفيع للمشتري اسلمت هذه الدار لك او [شفعة]
هذه الدار لك ان كنت اشتريتها لنفسك وقد كان المشتري اشتراها لغيره لا يبطل شفعته لانه علق
التسليم بالشرط وتسليم الشفعة اسقاط يحتمل التعليق والمعلق بالشرط لا ينزل عند عدم الشرط
ولو ان الشفيع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فابى المشتري لا يبطل شفعته هو الصحيح وكذا
لو قال الشفيع انا شفيع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا يبطل [شفعته]
ولو ان البايع والمشتري قالا للشفيع ابرأناك عن كل خصومة لك قبلنا فقبل وهو لا يعلم ثبوت الشفعة
بطلت شفعته قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى . وهو كرجل قال لغيره اجعلني في حل من كل ولم يعلم [بماله]
قبله في القضاء يبرأ عما له عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ولو ان رجلا اوصى بداره لرجل فلم يعلم به
الموصى له ومات الموصي فبيعت دار بجنب دار الوصية ثم قبل الموصى له الوصية فلا شفعة للموصى له
في الدار الثانية لانه لم يملك الوصية قبل القبول فلا يكون جار الدار الثانية . ولو ان الموصى له مات [قبل ان]
بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بجنبها فادعى ورثة الموصى له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك
لان موت الموصى له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصارت الوصية ميراثا عنه لورثته فاذا ثبت [الملك]
للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار . واما الحيل في ابطال الشفعة ذكر الخصاف رحمه الله فيه منها
ما يكون تزهيدا عن طلب الشفعة . ومنها ما يكون ابطالا اما ما يكون ابطالا منها ان يهب البايع [الدار]
للمشتري ويشهد على الهبة والمشتري يهب الثمن للبايع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا
لم يكن الهبة بشرط العوض الا ان هذه الحيلة لا يملكها بعض الناس لانها تبرع ومن الناس من لا يملك
التبرع كالاب والوصي وغيرهما . ومنها ان يتصدق بالدار على انسان ثم المشتري يتصدق بثمن الثمن على البايع
فهي والهبة سواء الا ان في الهبة للاجنبي يملك الرجوع وفي الصدقة لا يملك . ومنها ان يهب جزءا شائعا [ثم]
من الدار ثم يترافعان الى القاضي الذي يرى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيحكم بجواز الهبة ثم يبيع بقية الدار منه [ويكون]
الموهوب له مقدما على الجار . ومنها ان يهب الدار بشرط العوض الا ان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة [في الهبة]

بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض [illegible]

الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الدار [illegible] الا [illegible]

فلا يثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض [illegible]

اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت [illegible] لا ينقطع حق الواهب [illegible]

يروى ذلك عن محمد [illegible] كالبيع بشرط الخيار للبايع [illegible] الشفعة للشفيع [illegible]

حق البايع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة [illegible]

اذا وهب منها جزءا شائعا [illegible] الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة [illegible]

البناء اولا في صفقة ثم يشتري العرصة بثمن غال فلا يثبت الشفعة في البناء [illegible]

في اخذ العرصة بثمن غال فكان [illegible] وكذا لو وهب البناء باصله ثم يشتري [illegible]

[illegible] وفي هذه الفصول اذا اراد الشفيع ان يحلف البايع او المشتري [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible] تحليف البايع ليس له ذلك لانه لو اقر لا يكون حجة على المشتري وان اراد

المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه ومن الحيلة ان يشتري سهما [illegible]

بثمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع اولا لكثرة الثمن [illegible]

اخذ الباقي لان المشتري [illegible] فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار بثمن غال [illegible]

البايع [illegible] الشفيع ان يأخذ الدار بالثمن الكثير [illegible] ولا يكون [illegible]

بالبدل الثاني لانه [illegible] الثمن لا عن الدار وذكر [illegible] عن محمد [illegible]

ان الدار [illegible] هذا [illegible] الدار [illegible]

انها [illegible] ولا شفعة [illegible] الا [illegible] الدار [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] فيشتري

شراء ثم ان المولى يدعي ان الدار لابنه الصغير ولا يدعي الشراء فيكون متناقضا الا ان هذا لا يخلو عن نوع شبهة
الملك
لان الملك انما يثبت للابن بالسبب فاذا ادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيا غير ذلك الملك لان
المطلق اقوى من الملك بالسبب على ما عرف ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء
المطلق
بالملك بسبب لا يدخل الزوائد . الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاذا شهدوا بالملك
الملك
كانت شهادتهم بالاصل والزيادة . واختلف المشايخ رح ان الشاهد اذا تحمل الشهادة على
بسبب ثم ان البائع غصب المبيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا له بالملك
دة
المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز . وكذا اذا تحملوا الشها
على الدين بسبب هل يباح لهم ان يشهدوا على الدين مطلقا هو على هذا الخلاف ايضا والخصاف رح
يكون
يقول بالجواز . ومن جملة الحيل ان يقر البائع بجزء معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا
بعضهم
على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر لغيره بعين هل يثبت الملك للمقر له بالاقرار قال
اسباب
لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا لا يصح من العبد المأذون . ولو كان الاقرار من
الملك كان الاقرار تمليكا بغير عوض والعبد المأذون لا يملك ذلك . ومن الحيل ان يوكل المشتري رجلا
يوسف
بالشراء فيشتري الوكيل ويغيب ولا يكون الموكل خصما للشفيع الا ان هذا على قول محمد رح اما على قول ابي
رح يكون الموكل خصما للشفيع ليطلب منه الشفعة فانه ذكر في المأذون اذا اشترى الرجل دارا وباع
ذلك
من آخر وغاب المشتري الاول ثم جاء الشفيع واراد ان ياخذ بالبيع الاول على قول محمد رح لا يملك
وعلى قول ابي يوسف رح يملك ذلك . وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المديون اذا باعه المولى
رح
بغير اذن الغرماء فغاب فحضر الغرماء لا خصومة لهم مع المشتري في قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف
الحيل
للغرماء ان يخاصموا المشتري . ومن الحيلة بالشفعة ان يوليا المشتري من البائع ثوبا يلبسونها الى
بجزء من مائة جزء من الدار فيقبض البيع ثم يبيع بقية الدار من ... فلا يكون للشفيع الشفعة في الجزء
ن
الاول فلان صار الشفيع ملك الجزء بالمنفعة واما في بقية الدار فان صاحب الجزء صار شريكا في الدار وكذا

مقدما على صاحب الجار ومنها ان يستأجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعض الدار [illegible]

ان يسقيه فاذا سقاه في ذلك المجلس او في غيره بمال عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو

من الجار جعل الاجرة ههنا بمنزلة الثمن وفي المبسوط جعل الاجرة بمنزلة المبيع فانه قال اذا كانت الاجرة عبدا

قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجر الدار بطل العقد [illegible] جعل الاجرة بمنزلة

الثمن ومن الحيلة انه اذا اراد ان يبيع الدار بعشرة الاف درهم يبيعها بعشرين الفا ثم [illegible] تسعة

الاف وخمسمائة ويقبض بالباقي عشرة دنانير او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان ياخذ بما يشتري

فلا يرغب في الشفعة ولو استحقت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع بما

اعطاه لانه اذا استحقت الدار ظهر انه لم يكن عليه من الدار [illegible]

[illegible] فانه يبطل الصرف [illegible] الشفعة [illegible] المشتري

[illegible] الدار [illegible]

[illegible]

[illegible] الشفعة [illegible] الشفيع [illegible]

الشفيع [illegible]

[illegible] الشفيع [illegible] الشفعة [illegible]

[illegible]

[illegible] المشتري [illegible] الشفعة [illegible] الشفيع [illegible]

[illegible] البائع [illegible] الشفيع [illegible]

[illegible] للمشتري للشفيع [illegible] الدار [illegible]

دينار [illegible]

[illegible]

وطلب الشفيع الشفعة ثم صالح المشتري من ذلك على بيت معين من الدار يدفعه اليه بحصته من الثمن
ذكرنا انه لا يجوز لان حصته من الثمن ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى الشفيع ويبقى ما بقي من الدار
للمشتري يشتري رجل اجنبي هذا البيت للشفيع بامره ثم ان الشفيع يسلم الشفعة فيما بقي من الدار فيحصل
المقصود لكل واحد منهما ان يسلم البيت للشفيع ويبقى الدار للمشتري. اذا مات الشفيع بعد ما قضى
القاضي له بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينقد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء
القاضي بالشفعة بمنزلة البيع. ولو مات الشفيع بعد ما اشترى الدار كانت ميراثا لورثته.
والزيادة
ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن
من جنس الثمن او من غير جنسه يصير الدار للمشتري بالثمن الاول ويبطل الزيادة لان رد الدار على
المشتري يكون بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول ولا يعتبر فيها الزيادة. وكذا لو طلب المشتري
اقالة
من الشفيع بعد ما قضي له القاضي بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت
والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع لان الشفيع بعد ما قضى القاضي
له قام مقام المشتري ويصير المشتري كالوكيل للشفيع فيصح اقالة الشفيع مع البائع ويكون للشفيع حق
الحبس الى ان يستوفي الثمن ذكر محمد رح في الاصل الحيلة في اسقاط الشفعة ولم يذكر الكراهية والواجب
قول ابي يوسف رح لا يكره وعلى قول محمد رح يكره وهذا بمنزلة الحيلة لمنع وجوب الزكوة
ومنع الاستبراء على قول ابي يوسف رح لا يكره وقال بعض مشايخنا رح يكره الاحتيال لاسقاط
الشفعة بعد الوجوب لانه احتيال لابطال حق واجب وقبل الوجوب انكان الجار فاسقا
يتاذى منه لا بأس به وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح لا بأس بالاحتيال لابطال حق
الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لا شك كما لو تزوج الكتابي المال لمنع وجوب الزكوة وبعد
دليل على
وجوب الشفعة لا يكره الاحتيال ايضا لان الاحتيال لدفع الضرر عن نفسه لا للاضرار بالغير فظاهر ما ذكرنا

كتاب ... البيوع

أبواب الكتاب ستة: الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله، والثاني في الأمان، والثالث فيما يصير الكافر به
مسلما، والرابع فيما يصير المسلم به كافرا، والخامس في أحكام أهل الردة و[illegible] أهل الحرب، والسادس
في الخراج والجزية. أما الأول لا بأس بالقتال في أشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب
وترك البداية بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فإن كان قوم لم تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإسلام أولا فإن أبوا
قاتلهم. وإن كانوا قوما بلغتهم الدعوة فلا بأس بقتالهم قبل تجديد الدعوة والتجديد أفضل
ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا بإذن والديه جميعا فإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج وإنهما
إن منعاه من الخروج إلى الجهاد إن كان في خروجه تلحقهما المشقة. وإن لم يكن له أبوان وله جد أو
وجدة فإن أذناه الجد من قبل الأب والجدة من قبل الأم ولم يأذن الآخران [illegible]
الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم قائمة مقام الأم عند عدم الأم [illegible] أذنا له
لا غير. وإن كان أحد الأبوين مسلما والآخر كافرا فأذن له المسلم بالجهاد ومنعه الكافر فإن كان الكافر [illegible]
على الولد لا يخرج إلا بإذنه. وإن كان الكافر منهم [illegible] فلا بأس أن يخرج [illegible]
الولد إن خرج للتجارة والحج فكره أبواه كان له أن يخرج إذا كان لا يكون السفر مخوفا [illegible]
فإنه لا يخرج إلا بإذنهما وإن لم يكن السفر مخوفا فلا بأس أن يخرج إن استغنيا عن خدمته وإن احتاجا إلى خدمته
لا يخرج إلا بإذنهما. والمرأة إذا منعت ابنها عن الجهاد فإن كان عليها [illegible]
كان لها أن تمنعه عن الجهاد ولا إثم عليها. ولا يعتبر إذن [illegible] إلى الجهاد [illegible]
عليه نفقتها كالبنات والأخوات والعمات والخالات [illegible] الكبار الذين [illegible]
[illegible] عليهم الضيعة [illegible] ولا بأس أن يخرج [illegible] وإن خاف
عليهم الضيعة. وإذا أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فإن كان
عنده ما يقضي به الدين فإنه لا يخرج إلا بإذن الغريم. وإن كان [illegible]
[illegible]

... لانه لا حرج للكفيل على المديون. ولو كان عنده ودائع وأربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يدفع
الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد. وان اراد ان يخرج في طلب العلم بغير اذن والديه لم يكن بهذا
اذن
في الكتاب. وزعم المتأخرون ان له ان يخرج اذا كان الطريق آمنا والسفر مأمونا واستغنيا عن خدمته. ولا يغزو العبد بغير
مولاه والمرأة بغير اذن زوجها الا في النفير فاذا وقع النفير بانهم الخبر ان العدو جاء يريد مدينة من مدائن الاسلام
فللرجل ان يخرج بغير اذن الابوين عند الخوف على المسلمين او على ذراريهم او على اموالهم. ولا بأس بالغلام الذي لم يبلغ
الاعزب
الحلم ان يقاتل عند النفير الا ان القتال ... وإذا وقع النفير ... كل من قدر على القتال ان يخرج
واذا ... امرأة سبيت بالمشرق كان على اهل المغرب ان ...
ما لم يدخلوها دار الحرب. واذا وقع القتال بين اهل البغي واهل العدل ...
... وان وقعت الفتنة بين ... لاجل الدنيا ...
... ولا يخرج لاحدهما. وكذا لو وقع القتال بين قبيلتين للحمية والعصبية لا ينبغي لاحد ان يعاون احد
الجانبين. قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم مزامير فان
امكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الا معهم يخرجون معهم واثم الفساد على
المفسدين وللصلحاء اجرهم. ولا بأس باخراج العجائز في العسكر للقيام بالمرضى دون الشواب فان ارادوا
لهم
اخراج النساء للمباضعة لا محالة فلا بأس باخراج الاماء. واذا دخل اهل الاسلام دار الحرب فغزوا لا ينبغي
الصبيان
ان يقتلوا النساء الا اذا قاتلت المرأة او كانت ملكة او كانت ذات رأي في الحرب فتقتل. ولا يقتل
والشيخ الفاني الا ان يكون الصبي ملكا وقد احضروه موضع القتال وفي قتله يكون كسر لهم فيقتل. وكذا الشيخ
الفاني اذا كان له رأي. ولا يقتل المعتوه ولا الراهب في صومعته لا يخالط الناس. وكذا الاعمى ومقطوع اليد
والرجل ومقطوع اليمين خاصة ويابس الشق. فان قاتل واحد من هؤلاء لا بأس بقتله ...
حضروا
... فاخذها المسلمون لا بأس بقتلها وان امكن سبيها. وكذا الاعمى والمقعد والشيخ الفاني اذا ...
... القتال. ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء ولهم ان يقتلوا الذين ...

والزمن والمقطع اليسرى [illegible] والمقعد [illegible] والمفلوج [illegible]

وأما الصبي والمعتوه ما داما في [illegible] فلا بأس بقتلهما [illegible] ما داما في ايدي المسلمين

لا ينبغي لهم ان يقتلوهما وان كان قتل غير واحد [illegible] رحمه الله [illegible]

ولا يسبى الشيخ والعجوز لأنه لا يؤمن [illegible] رحمه الله [illegible]

والرجل ويابس الشق ولا يترك في دار الحرب [illegible] النسل [illegible]

ويكره [illegible] من المشركين في دار الحرب الا الآباء والأجداد والامهات [illegible]

قتلهما [illegible] وأما الاخوة والاخوات والاعمام والاخوال

والخالات والعمات واولادهم فلا بأس للمسلم ان يبدأهم بالقتل وينبغي ان يكون [illegible]

والرايات سودا ولا بأس بادخال المصحف دار الحرب [illegible]

ينبغي ان لا يسافر به قال ابو حنيفة [illegible] اقل السرية [illegible] اربعمائة وقال الحسن [illegible]

اقل السرية [illegible]

ويكره حمل رؤوس الكفار الى دار الاسلام [illegible]

ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لانه نوع من الفشل [illegible] القتال

لا بأس به ويكره اخصاء الفرس [illegible] المسلم [illegible]

السلاح [illegible] فلا بأس [illegible]

[illegible] ابو يوسف ومحمد

يفادى بالمسلم اذا كان [illegible] ولا يفادى بالمال [illegible]

لاجتماع الناس لانها ليست بلهو ولا بأس [illegible]

[illegible]

[illegible]

رسول الملك لا يصدق وان كانوا في بلادهم جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق
ولو اخرج الحربي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق ولا بأس للرجل الواحد من المسلمين ان يحمل
على المشركين ان كان يطمع السلامة او النكاية بهم وان كان لا يطمع في ذلك يكره لانه فيه
هلاك النفس من غير فائدة مسلم وقع في ايدي الكفرة وقد سبوا للقتل فانه يسعه ان يقاتل حتى يقتل
ان كان يخاف انه لو لم يمد عنقه قتل باخبث القتلة لا بأس به وان كان يعلم انه لو لم يمد عنقه
لا يقتل يكره له ان يمد عنقه ولو احرق المشركون سفينة في البحر فيها المسلمون فان صبر في السفينة حتى احترق
كان في سعة وان القى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح ان صبر حتى
احترق ان كان يعلم انه لا ينجو من البحر لا بأس به وان كان يحسن السباحة ويطمع ان ينجو من البحر كان الواجب
عليه ان يلقي نفسه في البحر ولو اقام المسلم المشركين في دار الحرب واشترى منهم اموالا فلا بأس به وكذا
لو باع منهم خمرا او خنزيرا او ميتة لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن الكفرة ولا بأس بان يبعث
الطالب بالمال واذا فهم مال اهل الحرب واهل الحرب بالرقيق والرقاع وبا يشترونهم منه وان
قهرهم بالغلبة والسلطنة لا يملكهم ولو ان المسلم الواحد والفئة القليلة ان يغير من القائم بين المائة
من الاشد وفي قول يجوز ولا بأس بان يخرج الواحد من العشرة والمائة من الثلاثمائة ولا يجوز للمسلمين
ان يفروا ان كانوا اثني عشر الفا انه ان كان العدو اكثر لقوله عليه السلام لن يغلب اثنا عشر الفا
ولم يقل يا اثنا عشر الفا اذا كانت كلمتهم واحدة ويخاف ان اذا جاء غلبوا انه يغلب لا بأس
بان يفر ولا بأس بالعلاقة ان يحمل القربان معه سلاح من اشياء لها السلاح وذكر في الدراية رخص
الفرار من الزحف اذا كانوا لا يطيقون وعن ابي حنيفة رح اذا لم يكن الامام مع المسلمين حتى يثبت
لم يكن فرارا من الزحف مسلم هرب من العدو والتجا الى موضع فان كان ابه العدو فسأله عن اصحابه
لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان الى بالقتل لان الاكراه بالقتل لا يبيح له دلالة المسلم والله اعلم

فصل في ... الاستئمان من اهل الحرب ...

[illegible]

قوم من المسلمين جمعوا مالا و دفعوا الى رجل ليدخل دار الحرب و يشتري اسارى المسلمين منهم فاشترى

المامور يسأل التجار في دار الحرب فكان [illegible] المامور [illegible]

لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما اشترى [illegible] رقبة [illegible] اسيرا [illegible]

اسيرا فقال له الاسير اشترني فاشتراه المامور بالمال الذي دفع اليه يضمن المامور ذلك المال ويرجع

على الاسير لانه صار مقرضا اياه فيرجع عليه كمن قضى دين غيره بامره فانه يرجع عليه بالامر [illegible]

وهو بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى بالثمن ما امر به فانه يكون مشتريا لنفسه [illegible]

المامور بشراء الاسير قال للاسير بعد ما قال له الاسير اشترني [illegible] انما اشتريتك بالمال [illegible]

فاشتراه كان مشتريا لاصحاب المال والحربي يدخل دارنا بامان ومعه ابنه او ابن [illegible] من اهل

الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز باتفاق الروايات و يجوز بيع ولد غيره ولو ان ملكا من ملوك اهل الحرب

الى الخليفة [illegible]

وروى هشام رح ان الحربي اذا [illegible] الاولاد [illegible]

الحسن عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد رح ان الحربي اذا [illegible] في دار الحرب [illegible]

المشتري [illegible] الاسير [illegible] ان الحربي اذا باع [illegible]

من المؤمن المستامن يكون باطلا و هو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح و روى هشام عن محمد رح سواء

يرى البائع جواز هذا البيع او لا يرى وقول عامة المشايخ منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

رح وقال ابو الحسن الكرخي رح ان كان البائع الحربي يرى جواز هذا البيع جاز والا فلا وروى ابن سماعة

عن ابي يوسف رح ان الحربي اذا باع ولده في دار الحرب من حربي او من مسلم مستامن جاز البيع [illegible]

رح ولا يجبر المشتري على [illegible] وعند ابي يوسف رح اذا [illegible] على الرد [illegible]

وعن ابي نصر الدبوسي رح ان باعه الحربي من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب [illegible]

[illegible]

المشتري. وقال بعضهم ان اشتراه المسلم في دار الاسلام لا يملكه وان اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام ملكه. والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحربي ولده في دار الحرب. واتفقت الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ومن لم يجز البيع في دار الحرب على قول العامة فان اخرجه المشتري الى دار الاسلام اختلف المشايخ فيه. قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل فحين اخرجه جبرا ملكه بالقهر المبتدا. وقال بعضهم لا يملكه لان البايع لا يملك التصرف فيه لا بيعا ولا هبة فلا يملك المشتري. وقال بعضهم ان كان البايع يرى جواز هذا البيع لا يملكه المشتري بالاخراج الى دار الاسلام اخرجه طائعا او مكرها وان كان البايع لا يرى جواز هذا البيع ان اخرجه المشتري كرها ملكه وان اخرجه طوعا لا يملكه والصحيح انه ان اخرجه كرها ملكه وان جاء به وهو طائع لا يملكه سواء كان البايع يرى جواز هذا البيع او لا يرى. وان تزوج المسلم المستامن حربية في دار الحرب ودفع المهر اليها وفي قلبه انه يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائعة فهي حرة وان خرجت مكرهة كما يجيء الاسير فهي مرقوقة. وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طائعة وانا حرة وقال الزوج اخرجتها كرهة وهي رقيقة لي ينظر اليها ان جاء بها مربوطة كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كانت بخلاف ذلك كان القول قول المرأة وتكون حرة. بلدة يدعي اهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرؤن القران ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوهم فاشترى منهم مسلم تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق لكنهم يجوز شراء الصغار والنساء منهم ولا يجوز شراء الكبار الذكور لانهم لما اقروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاق نسائهم و صغائرهم ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من اهل الردة. وان كانوا مقرين بالعبودية لكنهم كانوا ارقاء فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم السابي جاز بيعهم. مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى جارية مسلمة او كتابية حل له وطيها في قولهم. وفي بعض الروايات يكره وطيها عند ابي حنيفة رحمه الله. ولو تزوج هذا المسلم امرأة كتابية حل له وطيها

فصل فيما يجوز للامير الـ... ان يفعل في دار الحرب

اذا اهدى العدو الى امير العسكر شيئا فاراد الامير ان يعوض من الغنيمة فكان العوض مثل الهدية او [illegible] على هدية بقليل جاز العوض من الغنيمة وكانت الهدية لجميع العسكر ولو ان بعث امير العسكر رسوله الى العدو فاجاز امير العدو لرسول الامير بجائزة فاخذها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة العدو وملكه اخذها بالامر وهبة ولو ان امير العسكر استاجر لا عسكر اجيرا بالشهر من اهل الذمة ومالا الناس فيه فعمل الامير وانقضت المدة كانت الزيادة على اجر المثل باطلة لان امير العسكر يتصرف بطريق النظر كالقاضي ولو استاجر القاضي لليتيم اجيرا بما لا يتغابن فيه الناس فعمل الاجير وانقضت المدة كانت الزيادة باطلة ولو ان القاضي او امير العسكر قال استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل [illegible] الاجر في ماله كالقاضي اذا اخطأ في قضائه كان نقضا وعلى المقضي له وان ان علم [illegible] كان ذلك عليه امير العسكر استاجر قوما مشاة من السوق للغنم والنزول لقتالهم حيث ما يدعون اليه اجرا معلوما الا ان يزيدهم غنما ورماكا يعدون مكانهم وغنمهم فكان لهم ما سمى من الاجر [illegible] ولو قال الامير [illegible] او نفسي ان قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو استاجر رجلا ان يقطع رؤوس من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر عشرة دراهم لان قتل الكافر طاعة والاجير الاستيجار عليه وقطع رؤوس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيجار عليه ولو ان امير العسكر استاجر مسلما او ذميا ليقتل اسيرا كانوا في ايديهم لا يجب الاجر لما قلنا تمطالات بينهما فرسان ارادا احدهما المهاياة وابى الاخر لا يجبر الاخر على المهاياة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجبر على المهاياة في قول ابي حنيفة رحمه الله وانما يسهم لهما سهم فارس

فصل في الوضيعة

اذا غزى المسلمون دار الحرب فاخذوهم من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام او قاتلوهم من غير دعوة فالاولى ان يدعوا الى الدعوة افضل فان ترك الامير الدعوة وقاتلهم واغار عليهم وسبا نساءهم وصبيانهم واموالهم جاز وان ظهروا بهم واخذوا اموالهم ولم يقدروا الا [illegible] من اهل الحرب قد [illegible]

تحت الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يجدون الاسلحة فاسلحتهم وان طلبوا الامان امنهم
فاذا جاؤا بامان يدعوهم الى الاسلام والى قبول الجزية فان ابوا ردهم الى مأمنهم ثم يقاتلهم فان امنهم غير
الامام ان امنهم حر مسلم رجل او امرأة صح امانه وكذا امان المريض والشيخ الكبير الفاني لانه من اهل القتال
بالرأي ويصح امان المكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار الحرب
ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع المولى
للخدمة وقال محمد رح يجوز امانه ولا يصح امان الصبي في قول ابي حنيفة رح حتى يبلغ وقال محمد رح اذا كان
مراهقا صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان المجنون واذا سبي
العبد وجارية المسلم وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها بامان لا يحل له ان يغصبها منهم ويكره له
ان يطأها لانه يكون نقضا للعهد وان كان المولى اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها ويأخذ اموالهم وان
يقتلهم ولو ان صفا من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء او مستأمنون من المسلمين
او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بضرب وطعن ويقصد بذلك المشركين
دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو تترس المشركون بالصبيان والمسلمين
لا بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافر دون المسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصرهم اسرى المسلمين
مع ما ذكرنا جاز الرمي اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء
قتل الرجال ان لم يسلموا او سبى النساء والذرية وان شاء استرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب الجزية
عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شاء ترك الاراضي في ايديهم عندنا ويضع الخراج على اراضيهم
والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رح احب الي
ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نفذت قسمته في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الاحراز عندنا
وعند الشافعي رح يملك وقسمة الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات واحد من الغانمين
قبل احراز الغنائم بدار الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعنده يورث نصيبه

وان لحقهم المدد قبل الاحراز عندنا يشاركهم المدد في تلك الغنائم وبعده لا يشاركهم في الاشياء التي
بعد الاحراز. ولو فتح الامام بلدة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل الاحراز بدار الاسلام جازت
قسمته لانه لما فتحها صارت تلك البقعة من دار الاسلام فان قسم الاراضي والدور واخرج الرجال
والنساء والذرية وقسم الكل بين الغانمين جاز في قولهم. ولو تركهم احرارا او اعطى الرؤوس والاراضي منهم كل
باجر معلوم جاز في قولهم. ولو وضع الخراج على اراضيهم جاز ايضا والقسمة التي تقسم بين الغانمين
فيها الخمس ما يصيبها الجيش من المسلمين. واما اذا ... ابها اثنان او ثلاثة على وجه السرقة بغير اذن
الامام يكون فيأ عند ابي حنيفة ... ولا يجب فيه الخمس عنده لا يجب الخمس فيما يؤخذ من الاشياء الا في ثلاث
احدها ان يكون جماعة والثاني ان يكون ... دار الحرب باذن الامام وعند صاحبيه ...
اوثلاثة او الشركون غنيمة يجب فيها الخمس سواء كان باذن الامام او لم يأذن ... من الكفار ...
فلحقهم المسلمون وقاتلوهم واخذوا ... ثم لحقهم قوم آخرون من المسلمين
المدد فيما اصابوا. وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة ... ثم لحقهم المدد لا يشاركهم
المدد لان تلك البلدة صارت من بلاد الاسلام ... وان لم
... المدد اذا لحقهم الجيش قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام فانه يشارك الغانمين ...
... او صار ... والواقعة ... وانه يشارك الجيش في الغنيمة
والثالث اذا اسر الرجل من العسكر ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير ...
الاسير قبل احراز الغنيمة بالدار كان له السهم في الغنيمة. وكذا ... بعد الاحراز قبل القسمة
فانه يشارك العسكر. ومن اسلم من اهل الحرب قبل القتال ... ضرب له السهم
ويجوز الانتفاع بالغنيمة قبل الاحراز بدار الاسلام ... منها ... الطعام
... ودهن ... ولا ... بعد الخروج الى
دار الاسلام ... الثياب عند الحاجة ...

بعد الاستغناء. وان باع شيئا من هذه الاشياء لا يجوز بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان احتيج
طعام الغنيمة الى دار الاسلام قبل القسمة رده الى الغنيمة وان اخرج الطعام وقد قسمت الغنائم
فان كان فقيرا ينتفع به لانه بمنزلة اللقطة ولا شيء عليه ان كان فقيرا وان كان غنيا وانتفع به بعد
الاخراج يتصدق به او بقيمته. ولا بأس ان يدهن بزيتها او بسمن من الغنيمة او يدهن دابته
في دار الحرب يباح له ذلك كما يباح اكله. وان لم يكن ماكولا كدهن البنفسج ليس له ان ينتفع به في
دار الحرب وعليه رده الى الغنيمة لانه بمنزلة الطيب. ولا يأخذ سلاح الغنيمة وفرس الغنيمة
مع سلاحه وفرسه لانه لا ضرورة الى الانتفاع بالغنيمة. واذا اخذ الغازي شيئا من المباحات الذي
لا يكون في يد احد ان كان لها قيمة في دار الحرب او في دار الاسلام كالطير والسمك والكنز والمعدن
والخشب يكون ذلك غنيمة ويجب فيها الخمس. وان لم يكن له قيمة فهو لمن اخذ ولا خمس فيه لانه
بمنزلة الماء والكلاء والتراب اذا لم يكن له قيمة فان اخذ في دار الحرب ما له قيمة كالخشب ونحوه
وعمل منه الة ونحوها فانه يرد الى الغنيمة اذا لم يكن الصنعة متقومة لانه مال متقوم في نفسه
بغير عمل. وان لم يكن للماخوذ قيمة وعمل منه شيئا كان المعمول له لانه صار مالا بعمله فلا يكون غنيمة
وان اتلف في دار الحرب من الغنيمة ما له قيمة لا ضمان عليه لانه لا يتأكد فيها حق الغانمين قبل
الاحراز بدار الاسلام فيكون بمنزلة مال الحربي. ولا يجوز للتجار ان يأخذوا من المال والعلف
وان اتلفوا ذلك لا ضمان عليهم. وما يجوز الانتفاع به للمجاهدين عند الحاجة يجوز لمماليكهم
الذين كانوا معهم ونسائهم اللاتي كن معهم لمداواة المرضى والجرحى ويباح لرقيقهم ايضا. فاما
الاجير للخدمة فلا يباح له ان يأكل شيئا من الغنيمة. فاذا ذبح الغازي غنم الغنيمة او بقرها
للاكل عند الحاجة رد جلدها الى الغنيمة لان الجلد ليس بماكول ولا من العلف. فاذا خرجت
سرية بغير تنفيل الامام او خرجوا في طلب العلف فاصابوا يكون غنيمة يجب فيه الخمس ولا يختص به
السرية. وكذا لو قتلوا كافرا فسلبه يكون غنيمة فلا يختص بها القاتل عندنا. ويستحب التنفيل

للامام وامير العسكر فان نفل الامام وامير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغانمين لا يجوز وانما يجوز التنفيل مما كان قبل الاصابة، واذا نفل الامام وقال من اصاب شيئا فهو له فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثا عنه، ولو قال من اصاب جارية فهي له فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها بحيضة في دار الحرب لا يحل له وطيها في قول ابي حنيفة رض وقال محمد رح يحل له وطيها، ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم كافرا كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال في حقيبته او على وسطه ودابته وما على ذلك فليس بسلب، وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى فليس بسلب، ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك، وان قال الامام لسرية ان اصبتم شيئا فلكم الربع او النصف كان كما قال ولا خمس فيما سمى له، وان بقي شيء مما لم يسم له فيخمس ثم الاربعة اخماسه لسائر الغانمين يشترك فيها المتنفل، ولو قال من اصاب شيئا فله الربع او النصف بعد الخمس فيما سمي له

فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا ويقسم هذا الخمس على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابناء السبيل، وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته، وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم ذلك للامام وسهم ذوي القربى سقط عندنا وعند الشافعي يجب لهم وعندنا يجوز ان يصرف هذا السهم الى ذوي القربى بعلة الفقر ثم يقسم الاربعة الاخماس بين الجند، ولا ينبغي ان يقسم في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام، فاذا قسم نفذت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة مما لا يمكن نقلها فلم يجد الامام حمولة ينقلها اقتسمها بين الجند فيما بينهم لانهم احتاجوا الى ذلك لانهم لم يقسموا في دار الاسلام

فان لحقهم المدد في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحراز يشاركهم في الاحراز يشاركهم في الغنيمة
ولا يشاركهم بعد الاحراز، ولا تنقطع مشاركة المدد الا بثلاث احدها احراز الغنائم بدار الاسلام
والثاني قسمة الغنائم في دار الحرب، والثالث ان يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب فان المدد
لا يشارك الجيش في الثمن. اذا اخذ المسلمون غنيمة فلم يحرزوها حتى غلبهم العدو واخذ
الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر اخر واخذوها من العدو كانت الغنيمة للاخرين دون
الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الاخرين دون الاولين. الامام اذا قسم
الغنيمة ودفع الاربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في ايديهم
وكذا لو دفع الخمس الى اهلها وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لاهله وهذا كالقاضي اذا عزل
الثلث للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين. ولو اعطى الثلثين
للورثة والثلث للمساكين فهلك الباقي هلك من مال صاحبه خاصة. ولو ان الامام اودع بعض
الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لم يضمن شيئا واذا اراد
الامام قسمة الغنائم بين الغانمين يضرب للفارس سهمين سهما له وسهما لفرسه العربيات
والبراذين فيه سواء وهو قول ابي حنيفة وزفر رح. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رح يضرب للفارس
ثلاثة اسهم. وفي قول ابي حنيفة وزفر رح لا يسهم لاكثر من فرس واحد. وقال ابو يوسف رح اسهم
لفرسين. ومن دخل دار الحرب فارسا ثم نفق فرسه وقاتل راجلا كان له سهم الفرسان عندنا وعند
الشافعي رح اذا مات فرسه قبل شهود الوقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان فرسه قبل شهود
الوقعة تضمنه القيمة فهو فارس. وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل. ولو باع فرسه
بعد دخوله دار الحرب قبل اصابة الغنيمة فله سهم راجل. ولو باعه بعد الغنيمة فله سهم فارس وكذا
لو اجر فرسه او وهبه او اعاره وقاتل راجلا فهو راجل. وان استعار فرسا وجاوز دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان
وكذا ان استاجر فرسا ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان. ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى

فرسا او استعار او وهب له و قاتل فارسا فله سهم راجل وقال الحسن بن زياد اذا [illegible]

ثم اشترى فرسا او وهب له او استاجر او استعار و قاتل فارسا فله سهم فارس ولو [illegible]

في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس [illegible]

فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خبيرا بامور الحرب وتدبيرها [illegible]

وليهم امير يامرهم الامير بشيء لا يدرون انهم ينتفعون به ام لا كان عليهم طاعته الا ان [illegible]

بالمعصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك [illegible]

من يقول فيه النجاة فعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا [illegible]

يتبع رأي الاكثر ولو ان الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا فلانا امير العسكر يكون [illegible]

امره ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل الى العسكر ولو كتب اليه انا قد عزلناك [illegible]

او لم يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الامير [illegible]

ان يصلي بهم الجمعة ما لم يصل الثاني ولو كتب اليه انا [illegible]

فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولى اهل الحرب على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك

ان كان فوجده المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يد من وقع في سهمه

من ذوات القيم اخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا ياخذه بعد القسمة وان اشتراه مسلم

اخذه منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك بالثمن ان شاء [illegible] وهبه العدو من مسلم

اخذه المالك القديم بالقيمة ان شاء ولو ابق مملوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم [illegible]

والقسمة القديم ياخذه قبل القسمة وبعدها بغير شيء في قول ابي حنيفة [illegible]

القديم بالقيمة ولو ابق [illegible]

بعد ثمنه على كل حال، وفي الحرب إذا اشتراه رجل منهم بأمره رجع المشتري عليه بالثمن بمنزلة الوكالة. ولو اشترى
المسلم العبد المأسور منهم بخمر أو خنزير لم يأخذه المالك القديم بقيمته إن شاء، والوكالة بالهبة. وإن اشتراه
مسلم منهم وأخرجه إلى دار الإسلام، ثم باعه من آخر كان للمالك أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني، وليس له
أن ينقض البيع ويأخذه من المشتري الأول بالثمن الأول. ولو أن المالك علم بإخراجه … ولو كان في
دار الحرب فلم يطلب شهرا لا يسقط حقه، وعن محمد رحمه الله أنه يسقط. ولو مات المولى المأسور منه
بعد إخراج المشتري كان للورثة أن يأخذوه في قول محمد رحمه الله، وعند أبي يوسف رحمه الله ليس للورثة
أن يأخذوه. ولو اشترى الجارية المأسورة من العدو رجل فأخرجها إلى دار الإسلام ثم أسرها العدو ثانيا
بعد ما … اشتراها رجل آخر منهم وأخرجها إلى دار الإسلام كان المشتري الأول أحق بالأخذ من المالك القديم
لو لم يأخذها المشتري الأول من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم أن يأخذها، وإن أخذها المشتري الأول بالثمن الثاني
للمالك القديم أن يأخذها من المشتري الأول بالثمنين كالموهوب له إذا وهب الهبة من غيره
لا يكون للواهب الأول أن يرجع في الهبة، فإن رجع الموهوب له الأول كان للواهب الأول أن يرجع في الهبة
فإن استولى العدو على أموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل الإحراز بدارهم واستردوا الأموال فإنها ترد
للملاك بغير شيء. ولو أسر الحربي عبدا مسلما للمسلم وأحرزه بدار الحرب فأعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت أمة
فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا

باب ما يكون إسلاما من الكافر وما لا

الوثني والذي لا يقر بوحدانية الله تعالى إذا قال لا إله إلا الله يصير مسلما حتى لو رجع عن ذلك يقتل
ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فإن قال أردت أني مسلم على الحق لم يكن مسلما، واليهودي والنصراني إذا قال
لا إله إلا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لأن اليهود والنصارى يقرون بوحدانية الله تعالى
إلا أنهم ينكرون رسالة النبي صلعم فما لم يقر برسالته لا يصير مسلما. قال اليهود والنصارى اليوم بين
المسلمين إذا قال واحد منهم أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى يتبرأ

عن دينه فان كان نصرانيا يقول انا بريء من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا بريء من اليهودية مع قوله ثم
يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهود من يقرون برسالة النبي عليه السلام الا انهم يقولون كان رسولا
الى العرب لا الى بني اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوجد اليوم الله تعالى عنهم أنهم ويقرأونه ... في دين
الاسلام. ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان
منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فان قال انا مسلم يسئل عنه ان قال اردت به تركت دين النصرانية او اليهودية
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل. وان قال اردت به اني مستسلم واني
على الحق لم يكن مسلما. فان لم يسأل حتى صلى بجماعة مع المسلمين يكون مسلما. وان مات قبل ان يسأل وقبل
ان يصلي بجماعة فليس بمسلم. وعن الحسن بن زياد رح اذا قال الرجل الذمي اسلم فقال اسلمت كان اسلاما
لانه خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما. ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه
لاحتمال ان يكون متبرئا من اليهودية داخلا في النصرانية. وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فحينئذ يحكم
باسلامه. وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اقرار منه بدخول حادث في الاسلام. اما المجوسي اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتمة فيما
بينهم. كافر لم يقر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين بجماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلون بالجماعة
على هيئة جماعة المسلمين فيحكم باسلامه حتى لو ارتد يصير مرتدا حتى لو صلى وحده لا يحكم باسلامه. وفي نوادر
داود بن رشيد عن محمد رح انه يكون مسلما اذا صلى الى قبلة المسلمين. وقال الناطفي رح اذا صلى الكافر في وقتها
بجماعة او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها او لا في وقتها لا يصير مسلما. ولو صلى الجمعة
يصير مسلما او لو اقتدى بمسلم وصلى خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يحكم باسلامه
ولو ام الذمي المسلمين لا يحكم باسلامه. ولو شهد قوم عليه انه صلى صلاة واحدة في جماعة ...

واستقبل قبلتنا قال الناطفي رحمه الله جعلته مسلما قالوا كان اماما او غير ذلك. وان تشهد والله كان يؤذن ويقيم
قال جعلته مسلما سواء كان الاذان منه في الحضر او في السفر. وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم
باسلامه حتى يقولوا انه يؤذن للمسجد. وان قالوا رأيناه يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت
صلاتي لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا انه صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا. وعن بعض المشايخ اذا اذن الكافر
في وقت الصلوة يصير مسلما. وكذا لو صلى صلوة في وقت الصلوة بالجماعة. فان اذن في غير الوقت
لا يصير مسلما. وان صام او حج او ادى الزكوة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية. وروى داود بن رشيد
عن محمد رحمه الله ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بان رأوه تهيأ للاحرام ولبى وشهد المناسك
مع المسلمين يكون مسلما. وان لبى ولم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما
وان شهد واحد وقال رأيته يصلي في المسجد الاعظم في جماعة وشهد آخر وقال رأيته يصلي في مسجد
كذا تقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام. واذا قال الوثني اشهد ان محمدا رسول الله يكون مسلما كما لو قال
اشهد ان لا اله الا الله. وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او قال انا على الحنيفية او انا
على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلى عليه لان هذه الالفاظ دليل على الاسلام ظاهرا وبناء الاحكام
على الظاهر كما لو لقن كافر اخو الاسلام لم يكن مسلما. وكذا اذا علمه القرآن. وكذا اذا قرأ القرآن صبي وقع من السبية
في سهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلى عليه لانه يصير مسلما تبعا للمولى وان سبي الصبي
فمات في دار الحرب فهو على دين ابويه وان ادخل في دار الاسلام فان كان معه ابواه او احدهما فهو على دينهما
وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه. وان لم يكن معه واحد منهما حين ادخل دار الاسلام
يصير مسلما تبعا للدار او للمولى. ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما تبعا لاسلامه. وكذا
لو اسلم احد الابوين في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب وصار في دار الاسلام كان
مسلما. اسلام الصبي العاقل صحيح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يرث من اقاربه الكفار ويصلى عليه اذا مات وتبين
امرأته المجوسية. وان ارتد ارتد استحسانا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا انه يجبر على الاسلام بالحبس

ولا يقتل حربي اسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع كالصلوة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الاسلام ومات لم يكن

عليه قضاء الصوم والصلوة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذا مات ولو اسلم في دار الاسلام

ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحسانا ذكره محمد رح في صلوة الاصل

باب .... ما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون

اذا قال العبد المسلم الكافر [illegible] فخاف الكفر على نفسه [illegible] الكفر [illegible]

عليه [illegible] بالايمان ولو قال [illegible] الاسلام [illegible] [illegible]

لا يجوز العبادة لانه يجوز [illegible] لا [illegible] ذلك [illegible] الا انه يجوز [illegible] عليه [illegible]

لا يامر [illegible] بعبادة غيره وكذا [illegible] ابو يوسف [illegible] على [illegible]

[illegible] في هذا الفصل ستا فاختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل [illegible]

ذكر محمد رح في السير اذا دخل المسلم [illegible] الكافر الاسير لا يمكنه التكلم بالاسلام [illegible]

[illegible] وذكر [illegible] الله [illegible] فلا [illegible] المعذب بالايمان [illegible] قال والله يعلم

ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعل اختلف المشائخ فيه حكي عن الشيخ الامام الزاهد رح قال [illegible]

روايته في هذا انه يكفر وكذا لو [illegible] الى غيره [illegible] وجدت فيه رواية انه يكفر وقال بعضهم اذا

قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعل لا يكون كفرا والاول اصح ولو قال ان كان الله يعلم فعلت

كذا [illegible] فعل ذلك وهو يعلم قالوا يكون ذلك كفرا وهذا اقوى من الاول ولو قال

هو [illegible] فعلت كذا وهو يعلم انه فعل اختلفوا فيه ايضا على الوجه الذي ذكرنا ولو صلى

[illegible] الطهارة [illegible] الشيخ [illegible] الامام لا يكون كافرا وفي الصلوة الى غير القبلة [illegible] الا

كفرا وذكر [illegible] السلوة بغير الطهارة [illegible] وقال [illegible]

يكون كافرا عند اكثر المشائخ قال وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح في النوادر وقال في ظاهر الرواية

لا يكون كافرا قال [illegible] اختلفوا اذا [illegible] على وجه الاستخفاف بالدين فانه [illegible]

الاستخفاف بالدين ينبغي ان يكون كفرا عند الكل اذا لقن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان
على وجه اللعب وكذا اذا امر الرجل امرأة الغير ان ترتد وتبين من زوجها يصير هو كافرا هكذا روى عن ابي يوسف رح
وعن ابي حنيفة رحمه الله من امر الرجل ان يكفر كان الآمر كافرا كفر المامور او لم يكفر وقال الفقيه ابو الليث رح اذا علم
الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا وان لم يعلمه او امره بالارتداد. وكذا من علم المرأة كلمة الكفر لا يصير هو كافرا
اذا امرها بالارتداد لانه رضي بكفر المامور ومن رضي بكفر الغير يصير كافرا رجل ضرب امرأته فقالت الست
بمسلم فقال هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصير كافرا بذلك ونقل
عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له الست بمسلم فقال لا لا يكون ذلك كفرا لان قول الناس ليس بمسلم معناه
ان افعاله ليست من افعال المسلمين. وقال الشيخ الامام الزاهد رح اذا لم يكن ذلك كفرا عند بعض
الناس فقوله هب اني لست بمسلم ابعد من ذلك. قال اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل للمرأة
خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة مجيبة له لا اخافه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الزوج
عاتبها على معصية ظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا تصير مرتدة وتبين من زوجها. وان كان
الزوج عاتبها على امر لا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا ان تريد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها
رجل اراد ان يضرب غيره فقال له ذلك الا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رح انه سئل عن هذا فقال
لا لانه اراد ان يقول التقوى فيما افعل ولو كان رآه على معصية فقيل له الا تخاف الله فقال لا يصير كافرا لانه التاويل
وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى الله تعالى فقال له في حالة الغضب لا يصير كافرا فان قال هو يهودي او نصراني
او بريء من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا فانه باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه
وكذا لو حلف على امر ماض بان قال هو يهودي او نصراني او بريء من الله تعالى او من الاسلام ان كنت فعلت
ذلك امس وقد كان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصر كافرا قال اكثر المشايخ انه يصير
كافرا. وقال شمس الائمة السرخسي رح الاصح انه ان كان الرجل يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لا يكون كافرا
لا في الماضي ولا في المستقبل. وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر

الشرط يصير كافرا لانه كما باشر الشرط وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا بالكفر كفر. رجل كفر بلسانه طوعا
وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله تعالى مؤمنا. رجل قال استقبلتني امرأة اردت ان اكفر بدينى
كافرا. رجل قال لغيره بالفارسية كبرى به اين كاركه نوكى كيف قالوا ان اراد به تقبيح ذلك العمل لا يكفر
قال للمؤذن حين اذن كذبت يصير كافرا. رجل قال اني احتاج الى كثرة المال الحرام والحلال عندي سواء
لا يحكم بكفره. سكران ضرب امرأته فقالت تو مسلمان نيستى كه مرا چنين مى زنى فقال لا اى لا انها
ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فردة السكران لا تقع
استحسانا فيقع الثلاث على كل حال. امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني [illegible] وهذا
اذا ابدلت الحال لانها لما ارادت الحال فقد باشرت الكفر. وعن ابي نصر الدبوسي ان امرأة قالت لزوجها
طلقني والا كفرت قال محمد بن الكاسي نصراني اسلم فمات ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الى هذا
الوقت حتى ارث منه فانه يصير مرتدا لانه تمنى الكفر وتمني الكفر كفر. رجل قال لغيره صل المكتوبة فقال
لا اصليها اليوم اختلفوا فيه. ذكر الناطفي عن محمد رحمه الله انه قال قول الرجل لا اصلي يحتمل اربعة اوجه
احدها لا اصلي فقد صليتها والثاني لا اصلي بقولك فقد امرني بها من هو خير منك. والثالث لا اصلي
فسقا ومجانة ففي هذه الوجوه الثلاث لا يكفر. والرابع لا اصلي وليس تجب علي الصلاة ولم اومر بها يعني
جحودها يصير كافرا. قال الناطفي رحمه الله فعلى هذا اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل
رجل مات غلامه فجزع وقال يا رب تأخذ منى واحدا ولا تأخذ من له عشرة وانا في جمع المال اجتهد
وكان لك ان تاخذ. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله تعالى
بالظلم لان الظلم ان ياخذ ما ليس له والدنيا والاخرة كلها لله تعالى. امرأة مات ولدها فقالت هم يكى داده
بازهمين ستدى قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله انها لا تكفر فان لله تعالى ما اعطى ولله تعالى ما اخذ. مريض
امتد مرضه واشتد عليه فقال ان شئت توفني مسلما وان شئت توفني كافرا قال واحد
من العلماء يصير مرتدا. وكذا الرجل اذا ابتلي بمصيبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فاذا

نفعل ايضا وما الثانية لم نفعله وما اشبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل وقال بانه يكفر قيل له
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد ونحو
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري على لسانه من غير قصد فلا يصدق. رجل قال بار خدای
روزی بر من فراخ كن يا بار بكار يمن روزی كن يا بر من جور مكن قال ابو نصر الدبوسي يصير كافرا باسم
لان الله تعالى لا ينسب الى الجور فمن فعل ذلك فقد كفر. قيل لامرأة تعلمي التوحيد فقالت لا قال
بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في الكتب لا يضرها وان ارادت
انها لا تعرف وحدانية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها. واذا تمنى الرجل ان لا يبعث من الانبياء
لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون كفرا وان
اراد به الاستخفاف والعداوة كان كفرا. ولو قال بالفارسية اگر فلان پيغامبر بودی بگر
ويدمی لو اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امرني الله بكذا وكذا لا افعل
او قال لا اؤمن بها وقال لو امرني الله تعالى بعشر صلوة لا افعل او قال لو كان القبلة في هذه الناحية
لا اصلي كان كافرا في جميع هذه الكلمات. اذا عاب الرجل النبي عليه السلام في شيء كان كافرا قال
بعض العلماء لو قال شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير فقد كفر وعن ابي حفص الكبير رح من عاب
النبي عليه السلام بشعرة من شعراته فقد كفر. وذكر في الاصل ان شتم النبي صلعم كفر ولو قال
جن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يقرأ على النبي عليه الصلاة والسلام
وعن ابن مقاتل رح من انكر نبوة الخضر عليه السلام وذي الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامة على انه
نبي لا يضره ان جحد نبوته. ومن زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر البلخي رح لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا
في الاصل وكذا الربوا ونكاح المحارم. ولو تمنى ان الله تعالى لو لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه
لا يكون كافرا لذا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح انه لا يكون كفرا اذا نوى

انه لا يمكنه اداء حقوقه . ولو تمنى ان الاكل فوق الشبع لا يكون حراما كان كفرا لان اباحته لا يليق
بالحكمة . ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان نوى ان طاعتها مشقة علينا لا
كفر . ولو قال ان لم يفرض الله تعالى علينا هذه الطاعة كان خيرا لنا يكون كفرا الا ان يأول ذلك [illegible]
ولو تمنى انه لم يحرم الزنا او الظلم او القتل بغير حق او الا و المائة قال الشيخ الامام [illegible] الفضل
هو كفر لان الحلال في هذه الافعال [illegible] عن الحكمة والعدل [illegible] ما [illegible]
يا ابن الزانية [illegible] خدعه يا ابن الزانية وكان اسم الشتوم [illegible] قال الشيخ ابو القاسم [illegible] كفرا
لان ابهام الناس [illegible] النبي صلى الله عليه وسلم فانه يكون كفرا [illegible]
فقال احدهما اما [illegible] وباسمه ان [illegible] قال الاخر لا يكون كفر
ولو قال [illegible] قال بعضهم يكون كفرا والمسأله قال الشيخ الامام ابو [illegible] الفضل
قال الشيخ الامام ابو بكر [illegible] لا يكون كفرا او الاحوط [illegible]
[illegible] وقال بالفارسية [illegible] قال الشيخ ابو القاسم [illegible]
يصير [illegible] انه يخاطب الله تعالى . وقال بعضهم لا يكون كفرا الا ان [illegible] الكلام في [illegible]
التهويل دون التحقيق . ولو [illegible] الا ان [illegible] لا يكون كفرا الا ان النبي صلى الله
عليه وسلم [illegible] قال الغزا [illegible] والاخر [illegible] القيمة
[illegible] قال الشيخ الامام ابو بكر [illegible] هذا [illegible]
[illegible] فقال احدهما الله تعالى [illegible] وبينك وقال الاخر بالفارسية [illegible]
او قال [illegible] قال ابو القاسم [illegible] الا الله تعالى [illegible] عباده [illegible]
والمقتبس [illegible] وضع [illegible] تعالى
[illegible] قال الشيخ الامام ابو بكر [illegible]
كان [illegible] فقال رجل [illegible] والاخر [illegible]

به ناشر وقال ابو القاسم رحمه الله هو كفر لانه استخفاف بامر الله تعالى . رجلان بينهما خصومة فقال احدهما
للآخر با نا بملم رويم فقال الآخر من علم چه دانم قال ابو بكر بن الفاضي يكفر المجيب لانه استخف بالعلم
رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء والفتوى فقال الاخر ليس كما افتوا او قال لا نعمل
بهذا وهما من عرض الناس كان عليه التعزير . رجل قال تسعة تربيت خير لي من الله تعالى قالوا لا يكون
كفرا لانه يراد بهذا ان هذه نعمة من الله تعالى . رجل قال لعالم كبير الجمار اربع علمك ان اراد به علم الدين كان
كافرا . رجل قال الكساد روغ مى گويم خداى دروغ ميگويد لا يكفر لان المراد بهذا ان الله تعالى لا يكذب
رجل قال في غضب لامرأته آن نه وسيمي كه ترا ان اد وآن بخاكه تراكشت وآن خدا كه ترا آفريد قال بعضهم
يكون كفرا . وسئل ابو نصر الدبوسي رحمه الله عن هذا فتامل في ذلك اياما ولم يجب قال رضي الله عنه الظاهر
انه يكون كفرا . رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت انا كافرة فطلقني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
هذه ردة ويجبر على الاسلام ويجدد بينهما النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت لا بل انت لا يقع
بينهما فرقة . رجل تزوج امرأة بغير شهود فقال الرجل والمرأة خداى را وپيغامبر را گواه كرديم
قالوا يكون كفرا لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين
كان في الاحياء فكيف بعد الموت . رجل قال انا اعلم المسروقات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل انا اخبر باخبار الجن اياي بذلك
قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من اتى كاهنا فصدقه بما قال فقد كفر
بما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن الجن فلما خر تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين . نصراني اتى مسلما فقال اعرض علي الاسلام
حتى اسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصير كافرا لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم . رجل قال الغوغاي بار
خداي ن قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد به اي مهتر كفر

لان مثل هذا اللفظ يذكر ويراد به ذلك ولو قال اي خدائي من يكون كفر امرأة قالت لزوجها توي
خدائي بالفي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكفر الرجل لان السر والغيب
ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وعن شداد بن حكيم رح ان امرأة بعثت الى زوجها السحور
في رمضان على يدي الخادم فابطأت الخادم في الرجوع الى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد ما كان
بينهما شيء فطال الكلام بين شداد وبين امرأته فقال شداد بن حكيم لامرأته انك من العرب قالت
نعم فكتب شداد الى محمد بن الحسن وكان هو من اصحاب زفر رح فاجاب محمد ان جدد النكاح فانها
كفرت ثم من استعمل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي رح استحلال الجماع في الحيض لغيره الاستبراء
ضلال وليس بكفر وعن ابراهيم بن رستم ان استحل الجماع في الحيض جاز لان النهي ليس
للتحريم او لم يعرف النهي لا يكفر الا اذا عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيكفر
وعن شمس الائمة السرخسي رح ان استحلال الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل ثم اذا قال لعبد
العزيز عبد الخالق عند الغضب او عبد الرحمن بالعادة الكائنة في هذا الاسم قالوا ان قصد ذلك
يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلى من سمع ذلك منه ان يعلمه
الصواب وهذه فصول عشرة احدها ان اسلام الصبي العاقل والصبية عند اصحابنا وكذا
اسلام المعتوه الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام عندنا وكذا اسلام المكره
عندنا ان كان حربيا وان كان ذميا لا يكون اسلاما ومنها ان كفر المكره ان اكره بقيد وحبس فكفر يكون كافرا
وان اكره بالقتل او اتلاف عضو او بضرب به ولم يقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفرا استحسانا واما
كفر السكران ان كان يعرف الخير من الشر والارض من السماء فكفره يكون كفرا في الاحكام وان كان
لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا وكفر الكافر هو كفر عند ابي حنيفة
ومحمد رح تحرم امرأته ولا تحل ذبيحته ولا يصير ان مات الا لا بقتل بالردة واما ردة المعتوه والمجنون لم تذكر
في الكتب المعروفة قال مشايخنا رحمهم الله حكم الردة بمنزلة الصبي واما الجاهل اذا تكلم بكفره لم يعلم انه

كفراختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر

بالجهل. واما الهازل والمستهزئ اذا تكلم بالكفر استخفافا ومزاحا واستهزاء يكون كفرا عند الكل

وان كان اعتقاده خلاف ذلك. واما الخاطئ اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان اراد ان يتكلم

بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الهازل لان الهازل

يقول ويقصد الا انه لا يريد حكمه والخاطئ من يجري على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة. قوم

اتخذوا الضيافات لاجل النيروز وقدوم الحاج قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح

ذلك لهو ولعب فلا يكون كفرا. رجل اراد ان يسبح لوجه انسان في وقت الخلعة والتهاني في الجوازات

وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كفر والمذبوح ميتة لا تؤكل. وقال الشيخ اسمعيل الزاهد رح

اذا ذبح الابل والبقر في الغوازات لقدوم الحاج والغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفرا واما انا قول

يكره ذلك اشد الكراهة ولا يكون كفرا. رجل اشترى يوم النيروز شيئا لم يشتره في غير ذلك اليوم ان اراد

به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه الكفرة يكون كفرا وان فعل ذلك لاجل الشرب لا لتعظيم يوم النيروز

لا يكون كفرا. وان اهدى يوم النيروز الى انسان شيئا ولم يرد به تعظيم اليوم وانما فعل ذلك

على عادة الناس لا يكون كفرا. وينبغي في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده ليحترز عن التشبه

بالكفرة. وعن الامام ابي حفص الكبير رح اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النيروز اهدى الى بعض

المشركين بيضة يريد به تعظيم يوم النيروز فقد كفر بالله وحبط عمله. واذا اتخذ مجوسي دعوة

لحلق راس ولده وحضرنا صية فاجاب مسلم وحضر دعوة لا يكون كفرا والاولى ان لا يفعل كما يوافقهم

على مثل ذلك. مسلم وضع على راسه قلنسوة المجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يكفر

بذلك قال رضي هذا الجواب انما يصح اذا فعل ذلك ضرورة ولا يعتقد انه يصير به كافرا فان فعل

ذلك وظن انه يصير به كافرا او يقصد به الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله بن ابي حفص

رح انه قال ان فعل ذلك يريد به تقبيح فعلهم لا يكون كفرا.

ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال العبد [illegible] بر من چنانست كه چون ديدار ملك الموت [illegible]

كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وقال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافرا وان قال [illegible]

لا يصير كافرا رجل قال فلان را مصيبت رسيد قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم [illegible]

فلان بچشم من چنان است كه جهود بچشم شما يكون كفرا رجل قال [illegible]

[illegible] بجان و زندگانی تو [illegible] كناه بود خطأ عظيم ولا يكون كفرا لان [illegible]

لا يموت احد قبل اجله ولا يتاخر موته عن اجله رجل قال فلان [illegible]

قال فلان بيمار [illegible] شود [illegible] يكون كفرا لان الله تعالى [illegible]

بالشيان رجل قال [illegible] يكون كفرا لان الله [illegible]

رجل قال [illegible] رجل قال [illegible]

كفرا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كفرا اذا اريد به الجارحة [illegible]

قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا [illegible]

وان قال [illegible] يكون كفرا عند الكل رجل قال [illegible]

[illegible] رجل [illegible]

[illegible] فقال المستحلف [illegible]

اختلفوا فيه قال بعضهم [illegible] وقال بعضهم لا [illegible]

[illegible] من مسلم [illegible] عليه الاسلام فقال المسلم [illegible]

او [illegible] چيست فقال [illegible] قال المسلم [illegible]

چيست [illegible] لا يكون مسلما عند [illegible] فقال [illegible]

[illegible] فقال لا يكون

رجل قال لمن عليه الزكوة اد الزكوة فقال لا اودي قالوا يكون كفرا قيل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والجحود

الزكاة. رجل قال تا سر فلان نيز است مرا كي نبود او قال تا اين دو بازوي من بجاي است مرا چيزي كم نيايد

قالوا يكون كفرا. رجل قال خوار بار گران مي خواهد او قال خوار بار از بهر آن خريدم كه گران خواهد شد اختلفوا فيه

قال بعضهم يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب. وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه انما قال ذلك بناء على الدليل

لانه يدعي علم الغيب. صاحت الهامة فقال احد يموت رجل او قال رجل از مرگ كسي چيز ميدهد قال بعضهم

يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقول على وجه التفال. رجل خرج الى السفر فصاح العقعق

فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا. رجل قال خوش كاري است بي نمازي قالوا يكون كفرا. رجل قال لغيره

مرا بحق ياري ده قال بحق هر كس ياري دهد من بظلم و ناحق ياري دهم قال بعضهم يكون كفرا وقال

بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال لغيره بخانه فلان رو و امر معروف كن فقال فلان در حق من چه جفا كرده

كه وي را امر معروف كنم قالوا يكون كفرا. رجل له على رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمديون

اين ده گانه بدين جهان بده كه بدان جهان [illegible] فقال له المديون ديگر بده تا هم بيست

بقيامت باز دهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكفر المديون لان هذا استخفاف منه

بالقيامة. وقال غيره من المشايخ لا يكفر. رجل قال لامرأته خانه چنان پاكيزه كن چون والسماء والطارق قالوا

يكون كفرا. وقال الشيخ الامام ابو اسحق رح ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر. رجل قال لغيره

جهود بازتقوي قال النصراني خير منه انه لا يكون كفرا لانه يراد بهذا الشتم وتقبيح الافعال. رجل قال لغيره اي يهودي

او قال يا كافر او قال اي جهود لا يكون كفرا عند اكثر العلماء وان قال المخاطب لبيك او سكت المخاطب

لا يكفر المخاطب. وان قال المخاطب چنين ام يكفر المخاطب. رجل قال لغيره [illegible] است

خويشتن را [illegible] قال اكثر المشايخ يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت

الرجل چنين نيم انه تكفر المرأة ولو قالت الرجل چنين ام [illegible] لا يكون كفرا ولو قالت الرجل [illegible]

[illegible] قول من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة. وقال بعضهم [illegible] بلخ ردة المرأة

لا تشترى ردة ولا تبين من زوجها او يعزرها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة تبين من زوجها

الا ان القاضي يجبرها على الاسلام وتجدد النكاح والعود الى الزوج امرأة قالت لولدها يا ولد مجوسي او اي

كافر بچه او اي جهود بچه قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل [illegible] الا ذلك

اولئك اختلفوا فيه ايضا والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يرد به الكفر [illegible] قال الرجل يا ابن الكافر

قال لا يكون كفرا الا ان [illegible] الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريدون به

كفرا انفسهم رجل قال خداي شمال بر اسمان كواه من است يكون كفرا لان الله تعالى منزه عن المكان رجل

قال قولا كذبا فسمع رجل فقال خداي تعالى مر اين دروغ ترا راست كرداند يا كويد خداي مر يزيد دروغ

تو بركت كناد قال بعضهم هذا قريب من الكفر رجل قال لغيره ما ذكرت قبال اي مرد نماز كردن سخت كار

كرانست براين قال لا يكون كفرا رجل قال لغيره حرام خور وقال بكى حلال خوار [illegible] اذام

وبيش [illegible] يكون كفرا رجل قال هذا دين [illegible] ماشاء است

وكم [illegible] يكون كفرا والله الهادي

باب ـــــــــــــــ الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر ولا من مرتد اخر ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه

في حالة الاسلام عندنا وعند الشافعي رح يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسبه في حالة الردة

عند ابي حنيفة رح هو بمنزلة الفيء يوضع ذلك في بيت المال وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لورثته

المسلمين وتجوز الردة يكون عوده الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان اسلم

والا قتل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلاثة ايام لينظر في امره ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه

الاسلام كل يوم من ايام التاجيل فان اسلم سقط عنه القتل وان ابى ان يسلم يقتل وان

تصرف تصرفا في ردته فهو على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم كقبول الهبة والاستيلاد

اذا جاءت جاريته بولد وادعاه ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية ام ولد له

وينفذ منه اذن لهم السفر والحجر على عبده المأذون. ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح

فلا يجوز له ان يتزوج امراة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة ويحرم ذبيحته

مسلما
وصيده بالكلب البازي والرمي ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فاذا فاوض

فيه فعندهم (قولهم) ان اسلم نفذت المفاوضة وان مات او قتل على ردته او لحق بدار الحرب

وقضى القاضي بلحاقه بطلت المفاوضة وتصير عنانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رح وعند

التدبير
ابي حنيفة رح تبطل اصلا. ومنها ما اختلفوا فيه في توقفه كالبيع والشراء والاجارة والاعتاق و

والكتابة والوصية وقضاء الدين عند ابي حنيفة رح ان هذه التصرفات موقوفة فان اسلم

نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاقه بدار الحرب تبطل وعند صاحبيه تنفذ في الحال الا ان

تنفذ كما
عند ابي يوسف رح تنفذ كما تنفذ من الصحيح ويعتبر تبرعاته من جميع المال وعند محمد رح

هو ابنه
تنفذ من المريض. وتصرف المكاتب في الردة نافذ في قولهم فاذا اعتق المرتد عبده ثم اعتق

المسلم وليس له وارث سواه لا يجوز عتق واحد منهما لان الابن انما يرث منه بعد الموت

لا قبله فاعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق. وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا

وتركته مستغرقة بالدين فعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط دين الغرماء فانه ينفذ اعتاق

الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغرماء فاذا سقط حق

الغرماء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد ومسلم

ارتد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب

من
لمعتقه لا لمعتق ابنه لان الابن انما يرث من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات الابن

قبل موت الاب لم يرثه الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن ابي حنيفة رح ثلاث

روايات روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يرثه من كان وارثا له وقت الردة ويبقى

بعد الردة
كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض قرابته بعد ردته او ولد له ولد من علوق حادث

لا يرثه وعن ابي حنيفة رح في رواية يرث منه من كان وارثا له وقت الردة وانما يبقى الى وقت موته بل يخلفه وارثه منه، وروى محمد عن ابي حنيفة رح انه يرث من المرتد من كان وارثا له قبل الحكم او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك وقال شمس الائمة السرخسي رح اذا تصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقضي القاضي بماله ولم يرد ثم رجع الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان اللحاق قبل ان يتصل به القضاء بمنزلة الغيبة وكان هو والمرتد في دار الاسلام سواء ولو ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق ووجد النكاح على قول ابي حنيفة رح حتى لو ارتد امرأته من غير ما بان الزوجين الثانيين لان عند الردة طلاقا واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف رح ردته واباؤه لا يكون طلاقا، وعند محمد رح كلاهما طلاق، وردة المرأة واباؤها لا يكون طلاقا فيقع الفرقة بنفس ردتها وعند البعض لا تقع، اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما بنفس الردة، وعند الشافعي رح لا تقع الفرقة الا بعد انقضاء العدة وردة الرجل تقبل عندنا حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عمدا او خطأ او بغير امر السلطان او الامام يعزر ولا يلزمه شيء الا انه يكون اسأء ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تحبس الى ان تتوب، وعند الشافعي رح تقتل وقتلها انه لانها لا تقتل، والمرأة المرتدة ترث من زوجها المرتد قولهم جميعا، والزوج المسلم يرث من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل انقضاء العدة استحسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر رح وللزوج المرتد ان يتزوج باختها واربع سواها اذا لحقت بدار الحرب كانها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها، واذا ارتدت المعتدة ولحقت وقضى القاضي بلحاقها بطلت عدتها لتباين الدارين وانقطاع العصمة كانها ماتت فان رجعت الينا بعد ذلك مسلمة قبل انقضاء مدة العدة والحيض فالابو يوسف رح لا تعود معتدة، وقال محمد رح تعود معتدة كما كانت، واذا لحق المرتد بدار الحرب بعد ما كان ارتد بالجناية

في ماله لا على العاقلة . وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف بذلك يؤخذ
الباقي من كسب ردته وان لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال . وعن الفقيه
ابي جعفر الهندواني رح انه قال يؤدى ذلك من مال اكتسبه في الردة وان لم يف يكمل
من كسب الاسلام . مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد المقطوعة يده ثم مات من ذلك القطع
قال ابو حنيفة و ابو يوسف رح عليه جميع دية النفس وقال محمد و زفر رح عليه دية اليد
لا غير قياسا . ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد القاطع وقتل على ردته ثم مات المقطوعة يده
من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث سنين
من يوم قضى القاضي عليهم . ولو جنى في حال ردته جناية تبلغ ارشها خمسمائة يجب ذلك في ماله
دون عاقلته . الرجل اذا حج حجة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم كان عليه اعادة حجة
الاسلام ولا يترك المرتد على ردته باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ، ولا
يجوز استرقاقه بعد ما لحق بدار الحرب مرتدا ثم اخذه المسلمون اسيرا ، ويجوز استرقاق
المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب . واذا لحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عندنا
يجوز قسمة ماله . وقال داود بن علي رح لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضي بلحاقه
وقال الشافعي رح يقسم ماله بين ورثته قضى القاضي بلحاقه او لم يقض واتفقوا على انه لا يقسم ماله
بين ورثته قبل لحوقه . المرتد اذا لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه وعليه للناس ديون مؤجلة حلت
كانه مات ويعتق امهات اولاده ومدبروه من الثلث ومن حلت ديونه فانه رجع المرتد الينا مسلما
لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئان . احدهما الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان
قائما . والثاني اذا كاتب ورثته عبيدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما ادى بدل الكتابة
لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدى جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة . من بيل
ارتد والعياذ بالله تعالى وعليه قضاء صلوات او صياما ت تركها في حالة الاسلام ثم اسلم

بعد ذلك قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقضي ما تركه في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية

لكن
والمعصية تبقى بعد الردة وما ادى من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام

لا يجب عليه قضاؤها بعد الاسلام عندنا الا الحج فانه يجب عليه القضاء وان كان ادى قبل ان يرتد وان

ذلك وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب محاربا للمسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو ماخوذ

بالجميع ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب محاربا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه انما

للمسلمين
ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحربي لا يؤاخذ بعد الاسلام بما كان اصاب في حال كونه محاربا

الردة
وما اصاب المسلم من حد ولله تعالى نحو الزنى والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد واصاب ذلك بعد

ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك موضوع عنه الا انه يضمن المال في السرقة وان

الدم
اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد لا يسقط

وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ ففيه الدية على عاقلته وما اصاب في الردة ففي ماله ان اسلم

ولا يجب على المسلم حد الشرب بالخمر حد السكر ثم ارتد ثم اسلم لانه لا يقام عليه بذلك

لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجب على الذمي والمستأمن فاذا اعترض الكفر بعد الوجوب

يمنع البقاء ولكن لو اصاب ذلك وهو مرتد محبوس في يد الامام فانه لا يؤاخذ بحد الخمر والسكر

وهو ماخوذ بما سوى ذلك من حد ولله تعالى فانه يعتقد حرمة سبب ذلك ويتمكن الامام من اقامة

ذلك
هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل اللحوق بدار الحرب فهو

والغير
موضوع عنه ايضا رجل تزوج امراة فغاب عنها قبل الدخول فاخبر غيرها انها قد ارتدت عن الاسلام

حرة مملوكة وهو في ذلك ثقة عنده وسعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها وكذا

المرأة
اذا كان غير ثقة واكثر رايه انه صادق وان كان اكثر رايه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث فان اخبر

ان زوجها قد ارتد فلها ان تتزوج بزوج اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية

السير ليس لها ان تتزوج وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في رواية استحسان ولو ان امراة غاب

زوجها واخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او لم يكن ثقة فاتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رايها انه حق لا باس بان تعتد وتتزوج والله اعلم

فصل فيما يبطله الارتداد

اذا استأجر المسلم دارا او عبدا او منقولا ثم ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه تبطل اجارته كانه مات، وكذا اذا آجر ثم ارتد، ولو اوصى لرجل بثلث ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب او لم يلحق بطلت وصيته، وكذا لو اوصى الى رجل وجعله قيما في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب او لم يلحق بطل ايضا ولو كان وكل رجلا ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب ينعزل وكيله في قولهم وان عاد الينا مسلما هل يعود وكيلا ذكر في الوكالة انه لا يعود وكيلا، وذكر في السير الكبير انه يعود وكيلا، وان وكل رجلا بامر من الامور ثم ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب وقضي بلحاقه ثم عاد الينا مسلما قال ابو يوسف رح لا يعود وكيلا، وقال محمد رح يعود وكيلا كما كان، قوم ارتدوا واعتزلوا الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في ارض الحرب وحاربوا المسلمين ومعهم نساؤهم وذراريهم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلم وكانوا فيها يقاتلون المسلمين حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم، ومن اسلم منهم فهو حر وذراريهم ونساؤهم واموالهم كانوا فيأ للمسلمين وفيه الخمس، وان ارتد اهل مدينة من المسلمين وغلبوا عليها وهم عزل فيها قوم من المسلمين آمنين فارتد نساؤهم معهم ايضا ثم ظهر المسلمون عليها فهم كلهم احرار وذراريهم ونساؤهم كذلك في قول ابي حنيفة رح، هذا اذا كانوا ارتدوا ولم يظهروا فيها احكام الشرك ثم غلب عليها المسلمون من ساعته فان النساء والذراري كانوا احرارا في قولهم وهذه المسألة بناء على معرفة ما تصير به الدار دار الحرب على قول ابي حنيفة رح ثم لا تصير الا بثلاثة اشياء، احدها ان يكون متصلة بدار الحرب ليس بينها وبين دار الحرب موضع من اهل الاسلام والثاني ان يجري فيها اهل الحرب احكامهم، والثالث ان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول حتى لو كان بين هذه المدينة التي ارتد اهلها وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون او كان في البلدة التي ارتد اهلها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول لم تصر هذه البلدة دار حرب، وقال صاحباه اذا اجري

احدهما وهو لا سبيل عليه لاسيد في قولهم عبد حربي لحربي دخل الينا بامان باذن مالكه ثم اسلم عندنا فانه
يباع ويبعث ثمنه الى مولاه حربي اخذ في دارنا فقال انا رسول ملك اهل الحرب ان كان له علامات
الرسول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤدي الرسالة ويرجع وان لم يكن معه كتاب يكون فيئا
وقال
لجماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه هو للاخذ خاصة وان اخذ الحربي في دارنا
انا مستامن لا يصدق ويكون فيئا لجماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه هو للاخذ خاصة
تقبل
فان اقام بينة من المسلمين كان امنا وان اقام شهودا من اهل الذمة في القياس لا تقبل شهادتهم وفي
يقبل
استحسانا مرتد اكتسب مالا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون فيئا ولو
المرتد دارنا بعد لحوقه بدار الحرب واخذ مالا من ماله ولحق بذلك المال بدار الحرب ثم ظهر المسلمون
عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردودا على الورثة وما اكتسب ابتداء في دار الاسلام قبل لحوقه
صاحبيه
بدار الحرب فان قتل المرتد او مات او لحق بدار الحرب كان ذلك المال فيئا عند ابي حنيفة رح وفي قول
ومقاره
يكون المال للورثة ولا يكون فيئا حربي دخل دارنا بامان وله في دار الحرب امراة حامل منه واولاد
على
وكبار واموال وديعة عند حربي ومسلم وذمي فاسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فكل
للمسلمين
ثلاثة اوجه ان خرج الينا واسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فيئا
وان اسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج الينا وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده الصغار
اسلم
احرار مسلمون وما كان من ماله وديعة عند مسلم او ذمي فهو له واولاده الكبار يكونون فيئا ولو
وداره
هذا الحربي في دار الحرب ولم يخرج الينا وظهر المسلمون على الدار فماله المنقول الذي في يده يكون له
الحربي
وعقاره يكون فيئا عندنا وعند الشافعي رح داره وعقاره لا يكون فيئا وكذا ما كان في يد مودعه
رح
واولاده الكبار وامراته وما في بطنها ومن قاتل من عبيده المسلمين تكون فيئا وهذا كله قول ابي حنيفة
فهو له
وقال صاحباه شيء من ماله لا يكون فيئا سوى اولاده الكبار وامراته ومن لا يقاتل من عبيده
واولاده الصغار احرار مسلمون لا سبيل عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واحرزوها

بدارهم ملكوا ما كان محلا للابتداء والتملك وما لا يكون محلا لابتداء التملك كالمدبر وام الولد
والمكاتب فانهم لا يملكونهم . وكذا العبد الابق اليهم لا يملكونه في قول ابي حنيفة رح . وقال صاحباه رح
يملكون الابق اذا كان قنا ولا يملكون معتق البعض لان عند ابي حنيفة رح هو بمنزلة المكاتب . وعند صاحبيه
هو حر مديون . وما ملكه الكفار بعد الاحراز بدارهم اذا خرج الينا ان اخرجه تاجر اشتراه منهم فمولاه
المأسور منه يكون احق به من المشتري يأخذه من المشتري بالثمن الذي اعطاه . وان اخرجه الغزاة
ان وجده صاحبه قبل القسمة يأخذه بغير شيء . وان وجده بعد القسمة في يد الغازي يأخذه بثمن
بالقيمة وان لم يحضر مولاه حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجده مولاه حتى باعه الغازي من رجل
معلوم ثم وجده مولاه في ظاهر الرواية ليس للمولى ان ينقض بيع الغازي بل يأخذه من المشتري بالثمن
الذي اشتراه . وعن محمد رح للمولى ان ينقض بيع الغازي ويأخذه من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة
رجل اشترى دارا ولها شفيع وهو غائب فباعها المشتري ثم حضر الشفيع كان للشفيع ان ينقض البيع الثاني
ويأخذ بالبيع الاول بالثمن الاول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده واخذ الغازي ارشه
ثم حضر مولاه القديم فانه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل الى الغازي ولا سبيل له على الارش
وعن محمد رح في رواية يسقط حصة الارش من الثمن ويأخذ بالباقي ولو فقأ رجل عين هذا العبد قبل
ان يحضر مولاه القديم ودفعه الغازي الى الفاقئ واخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولاه في ظاهر الرواية كان له
ان يأخذه من الذي في يده بقيمته اعمى في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحبيه يأخذه بقيمته صحيحا ولو كانت
جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع الثمن الذي
اشتراها التاجر من العدو او من المشتري او من الغازي في قول ابي يوسف الاخر ولو كان هذا في يد الغازي
كان للمولى القديم ان يأخذ الولد بجميع القيمة . وقال ابو يوسف رح اولا وهو قول محمد رح يأخذ
الولد بحصته من الثمن او بحصته من القيمة . عبد ابق من بخارى الى سمرقند فاخذه الكفار فاشتراه
رجل منهم بدراهم وجاء به الى مالكه فاخذه مالكه وبرهن على اباقه بسبب الاباق فان المشتري من الكفار لا يأخذ

المأمون واحد منهم

فصل في اهل الذمة وما يوخذ منهم من الجزية وما يفعل بهم

اختلف العلماء في كيفية الجزية انها كيف تضرب قال علماؤنا رحمهم الله توضع على الرجال دون النساء
الرجل ان كان فقيرا معتملا يعمل بيديه يوضع عليه اثنى عشر درهما في كل سنة. وان كان غنيا
مكثرا يوخذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية توخذ من المقاتلة والفقير يقاتل بنفسه لا غير ووسط
الحال يقاتل بنفسه وبشيء من ماله والمكثر يقاتل بنفسه وماله وغلمانه واعوانه. واختلفوا في معرفة
الفقير والمكثر والوسط. قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع ويعمل بنفسه
والغني الذي له ضياع واموال يعمل باعوانه دون نفسه. وقال الكرخي رح الفقير الذي يملك
مائتي درهم او اقل والوسط الذي يملك فوق المائتين الى عشرة الآف والمكثر هو الذي يملك
فوق عشرة الآف. وقال عيسى بن ابان رح الفقير هو الذي ياكل من كسبه ولا غلة له يوخذ منه
اثنى عشر درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يوخذ منه اربعة وعشرون
درهما فاذا زادت غلته على نفقته فهو غني يوخذ منه ثمانية واربعون درهما. وقال بعضهم
الفقير الذي له اقل من مائتي درهم فان زاد على مائتي درهم الى اربعمائة درهم فهو وسط
فاذا زاد على اربعمائة فهو مكثر. وعن نصر بن ابي سلام رح قال يعتبر فيه عرف الناس ان كان
الناس يعدونه غنيا فهو غني وان كانوا يعدونه فقيرا فهو فقير. وعن ابي يوسف رح انه
قال يعتبر فيه الحرف فالبزاز والصيرفي غني والقاضي وسط والقصار والصباغ والخياط واشباه
ذلك فقير. وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم انهما قالا الاربعة الآف درهم وما دونها نفقة يعني
لا يكون غنيا. قال رضي الله عنه الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله
وتوضع الجزية في بيت مال الخراج. وبيوت المال اربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركاز
يصرف ذلك الى ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه الاية وبيت

مال الصدقة يصرف ذلك الى ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية وبيت مال الخراج
والجزية والعشور يصرف ذلك الى المقاتلة فانه مال حصل بقوتهم فيصرف اليهم وبيت الاموال الرابعة
نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القناطر والرباطات التي لا وقف لها واعانة
العلماء والمفتين والائمة والمتعلمين والقضاة فهؤلاء لهم حق في بيت المال [illegible] قال بعضهم لا حق
لهم فيه وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح واصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين لانهم يعملون
في امر الدين فكانوا كالغزاة وقال الشيخ الامام رح هذا في زماننا يعطون المؤذنين والائمة والمعلمين
لانهم منعوا حقهم من بيت المال واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم اقرباء النبي صلعم كان ثابتا
في زمن النبي صلعم ثم سقط بعد وفاته عندنا قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوي القربى
ويعطون فقراؤهم قال الكرخي وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء وقال الشافعي رح سهم القربى
باق لهم يعطى للذكر مثل حظ الانثيين الى الولاة وهم [illegible] قال الناطفي [illegible]
لانه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له ان ينفرد به وعن مشايخنا رح [illegible] العلماء [illegible]
ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للائمة وعن ابي يوسف رح اذا ترك
السلطان للرجل خراج ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان [illegible]
فان وهب الوالي الخراج وهو الجابي لرجل خراج ارضه لا يسعه ان يقبل الا ان يكون الوالي متقبلا
حينئذ يجوز الهبة ويسعه ان يقبل وتؤخذ الجزية من كل كافر سوى مشركي العرب واما الصابئون قال ابو
حنيفة رح تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ قالوا انما قال ابو حنيفة رح ذلك لانه وقع في ذاته انهم من اهل الكتاب
وفي رايهما انهم ليسوا من اهل الكتاب وقال بعض مشايخنا هم قوم اخذوا ببعض الدين من التورية والبعض
من الانجيل وقال بعضهم هم قوم اخذوا ببعض الدين من التورية والبعض من الزبور والصبية هل يؤخذ
منهم الجزية قالوا [illegible] انهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية ويقتلون وان كانوا [illegible] تؤخذ
الجزية واما الزنادقة تؤخذ الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزنادقة قالوا ان جاء الزنديق قبل ان يؤخذ

فاتوا به زنديق فتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لانهم باطنية يظهرون

يؤخذ
الاسلام ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتلون ولا يقبل توبتهم ولا يؤخذ منهم الجزية ولا

الجزية من الصبيان والنسوان والشيخ الفاني والزمن والصغير وصدقة بني تغلب يؤخذ من نسائهم

كما يؤخذ من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح عنهم. ويؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين في ظاهر

الرواية. وعن محمد رح انها لا يؤخذ. وعن ابي يوسف رح انها يؤخذ من الاعمى اذا كان يقاتل او له

ولا يؤخذ الجزية من عبد ذمي ولا مدبر ولا من مكاتبه. واذا احتلم الغلام من اهل الذمي في اول السنة

قبل ان توضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم

العبد
بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه شيء من الجزية حتى تمضي هذه السنة. وان اعتق

وله مال فان اعتق قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية في هذه السنة. وان اعتق بعد ما وضعت الجزية

الجزية
على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة. وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يوضع عليه

ان صار ذميا
حتى تمضي هذه السنة سواء عتق قبل الوضع او بعده والحربي اذا صار ذميا قبل ان توضع الجزية على الرجال

توضع عليه لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية

حتى تمضي هذه السنة. والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة افاق بعد الوضع

او قبله. والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا لا يؤخذ منه جزية الاغنياء

سواء صار غنيا بعد الوضع او قبله. ويؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد انقضائها او تمامها وان توالت

فان لم يسلم
السنون على الذمي ولم تؤخذ منه حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا وعند الشافعي رح يطالب بها

الذمي واستمر على الكفر قال ابو حنيفة رح لا يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي

هو فيها
اليوم حتى تمضي هذه السنة. وقال صاحباه يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي

ايضا. ويؤخذ الجزية من بني تغلب مضاعفة كالخراج. ويؤخذ من بني نجران الحلل دون الدراهم ولو

حدث بين النجراني والتغلبي ولد ذكر من جارية بينهما فادعياه جميعا معا فانه ابن لهما ويكون الولد

تؤخذ منه الجزية ذكر في السير ان مات التغلبي او لا تؤخذ منه جزاء اهل الخراج وان مات
النجراني او لا تؤخذ منه جزية بني تغلب فان ماتا معا يؤخذ السنة من هذا والنصف من ذلك
واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وقال الشافعي رحمه الله تو
لان عندنا الجزية تسقط بالاسلام والموت وعنده لا تسقط وكذا اذا عمي او صار مقعدا او
او شيخا كبيرا لا يستطيع ان يعمل وصار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه شيء تسقط
الباقي وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم يأخذ الطالب بتلابيبه ويهزه هزا ويقول اعط الجزية
يا عدو الله وقال بعضهم يؤخذ بقفاه ولو بعث الذمي الجزية على يد نائبه لا تقبل منه ما لم يأت
بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد ولو ان الذمي كان [illegible] في منزله بالنار [illegible] في
مصر المسلمين ولا ان يجمعوا فيه بهم ولهم ان يصلوا فيه ولا يجهرون بالصلاة واظهار الاسم كذا [illegible] وقال الامام
ابو يوسف رحمه الله لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيد لهم ويمنعون من ذلك في غير
لانه الامام [illegible] الذمة يشترط انه لا يظلمهم [illegible] ولا [illegible] بالكنيسة
لان عمر رضي الله عنه الزمهم بذلك واستحب [illegible] النصارى [illegible]
يجعل ذلك خيط غليظ مثل [illegible] الزنار [illegible]
جفاء لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويؤمرون بما كانوا [illegible] ويمنعون من التشبه
بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا فيه [illegible] تكون
على هيئة الاكاف في قربوسه مثل الرمانة ويلبسون الطيالسة والاردية لا مثل ما يلبس
المسلمين وان [illegible] لم يكونوا [illegible] خلاف ذلك ولو رفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل
ان كان فيه اظهار الشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا [illegible] ويمنعون عن
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس [illegible] الا انه اذا وقع
بذلك اظهار الشرك وكذا بيع الخمور والخنازير [illegible] والخنازير في المصر [illegible] من

ولا بأس بإخراج الصلبان وضرب الناقوس إذا جاوز فنية المصر في كل قرية أو موضع من أمصار المسلمين
فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها إلا أن هذا ليس بموضع أعلام الدين لا تقام فيه
الجمعة ولا الأعياد كذلك قال محمد رح في السير وقال كثير من أئمة بلخ إنما قال محمد رح ذلك في قراهم بالكوفة فإن عامة
من يسكنها أهل الذمة والرافضة أما في ديارنا يمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون في الأمصار لأنها موضع
جماعات المسلمين ومجالس الواعظين والمدرسين بمنزلة أمصار المسلمين ومشايخنا رحمهم الله والعلماء
لا يمنعون من إظهار ذلك وإحداثه في القرى على كل حال. وإن أراد أهل الذمة إحداث البيع والكنائس
أو المجوس إذا أرادوا إحداث بيت النار إن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا
عن ذلك عند الكل. وإن أرادوا إحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلاف
الروايات اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله يمنعون عن ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال
مشايخ بخارا منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يمنعون. وقال شمس الأئمة السرخسي رح
الأصح عندي أنهم يمنعون عن ذلك في السواد وقال في السير إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة فإنهم
لا يمنعون عن ذلك. وعن عمر رض أنه قال امنع أهل الذمة عن إحداث شيء من الكنائس في البلاد المفتوحة
من خراسان وغيرها ولا أهدم شيئا وجدته قد بني في أيديهم ما لم أعلم أنهم أحدثوا ذلك بعد ما صار
ذلك الموضع مصرا من أمصار المسلمين. قال مشايخنا رح لا تهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد
والقرى. أما في الأمصار ذكر محمد رح في الإجارات أنها لا تهدم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين
وقال شمس الأئمة السرخسي رح الأصح عندي رواية الإجارات. فإذا انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم
القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كان. وإن قالوا نحولها من هذا الموضع إلى موضع آخر
لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع عن الزيادة على البناء الأول الذمي
إذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن يباع منه. ولو اشترى يجبر على بيعها من المسلم
وذكر في الإجارات أنه يجبر على الشراء ولا يجبر على البيع إلا إذا كثر ذلك فحينئذ يجبر على البيع ولا يترك الذمي

ان يتخذ بيته في الصومعة يصلي فيها اذا اراد الامام ان ينزل اهل الذمة عن ارضهم لا ينبغي له ذلك بغير عذر ويجوز بعذر والعذر في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب اخذهم وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يخبروا اهل الحرب بعورات المسلمين سأل مسلم عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدله على ذلك لانه اعانة على المعصية ذمية مسلم اله ام او اب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى المنزل ويجوز للاجير المسلم حمل الخمر الى الخل ولكن يحمل الخل الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اتخاذ الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها واذا اراق المسلم خمر ذمي او قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن [illegible] مسلم الخمر في زق فشق مسلم زقه واراق الخمر لا يضمن لانها ليست بمال في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الا ان يكون اماما يرى ذلك [illegible] فلا يكون ضامنا

فصل في خراج الارض

الولي لا يزيد في الخراج على وظيفة عمر رضي الله عنه وان كانت الارض تطيق ذلك [illegible] لا يا [illegible] وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يزاد وينقص ان عجزوا عن ذلك [illegible] عند العجز واختلفوا في الزيادة اذا اطاقت اهل الخراج عن ابي يوسف رحمه الله ان الامام يأخذ الارض من اربابها ويؤاجرها ويضع ذلك في بيت المال وان [illegible] [illegible] الامام ويأخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الاهل يدفع اليهم الباقي ولا يؤاجرها [illegible] السنة التي هو فيها وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا هرب اهل الخراج ان شاء الامام عمرها من بيت المال وتكون الغلة للمسلمين وان شاء دفع الى قوم مقاطعة على شيء ما يكون للمسلمين [illegible] في الزيادة اذا عجز قوم من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يؤاجرها ويأخذ الخراج

من الخانية. وان لم يجد من يشتريها باعها الامام ممن يقوى على خراجها قال والبيع الارض على قول
ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح لا يبيع لانه حجر وهو كما لا يبيع ماله بالدين والنفقة
عند ابي حنيفة رح ولكن يأمر بالبيع. وعندهما له ان يبيع بالدين والنفقة. ومنهم من قال يبيع في
لاجل الخراج عند الكل لان الخراج حق متعلق برقبة الارض فيكون كالعبد المديون اذا لحق الدين به
فكذلك ههنا. رجل اشترى ارض خراج ان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها
ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والا على البائع. رجل غصب ارض خراج وزرعها كان الخراج
على رب الارض وذكر في السير الكبير ان انتقص الارض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان
لرب الارض والخراج على رب الارض وان لم تنتقص الزراعة فالخراج على رب الارض. رجل له
عشرية آجرها من غيره كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة رح وفي الاجارة والشرع في قول صاحبيه
يكون العشر في الخارج. وكذا لو كانت خراجية وخراجها مقاسمة فهو على هذا الخلاف فان كان خراجها
وظيفة يكون الخراج على رب الارض. وان اعار ارضه ان كانت عشرية او خراجية خراج
مقاسمة فالعشر والخراج على المستعير وان كان خراجها وظيفة يكون الخراج على رب الارض
واذا اغتصب الارض غاصب ان لم يكن للمغصوب منه بينة ولم تنقصها الزراعة فلا شيء
على رب الارض عشرية كانت او خراجية خراج مقاسمة او وظيفة وجميع ذلك يكون على
الغاصب. وان كانت له بينة ذكر هشام في النوادر انه جميع ذلك يكون على رب الارض فان انقصتها
الزراعة كان جميع ذلك على رب الارض قل النقصان او كثر كما في الاجارة عند ابي حنيفة رح
وهذا على الخلاف المذكور في الاجارة. ولو مات صاحب الارض بعد ما مضت السنة ولزمه
خراج ارضه لا يوضع خراج الارض من تركته في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو عجز الزارع
من عليه الخراج كلما حصلت غلته لا يؤخر ولا يحل لمن عليه خراج الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج
ولا يحل لآخذ الخراج ان يخلي بينهم وبين الغلات حتى يستوفي الخراج فان امتنع الزارع وله اؤدية سنتين عند ابي حنيفة

بيع يوخذ الخراج هذه السنة ولا يوخذ خراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية

ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز

يوخذ بالخراج عند الكل

فصـــــل في استيلاء اهل الكفر على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكفار [illegible]

الصبيان من اهل الكفار بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا [illegible]

ولو سبا اهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم [illegible] دار الحرب [illegible] في دار الاسلام ف

اباؤهم صاروا مسلمين باسلام اباهم [illegible]

الحربي اذا دخل دار الاسلام [illegible]

فصار كالابن [illegible] دار الحرب [illegible] دار الاسلام

فالمبيع مسلما [illegible] دار الاسلام [illegible]

هو [illegible] لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام [illegible] بامان [illegible]

فاسلم الحربي فالعبد كافر [illegible]

كان كافرا في دار الاسلام [illegible] الاسلام اهل الحرب [illegible]

من بلاد المسلمين [illegible] دار الاسلام فقالوا

اسلمنا في دار الحرب [illegible] المسلمين في قول ابي حنيفة [illegible]

كتاب [illegible] الرهن والله مستعان [illegible]

فصـــــل في الفاظ الرهن

[illegible]

[illegible]

هذا بالمال على يكون رهنا قولهم جميعا. رجل اراد ان يرهن رهنا بمال عليه فقال المرتهن الراهن

اخذه على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال

رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم فلم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا

بالثمن قال محمد رح لم يكن هذا رهنا وللمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني

عند البائع وقيمتهما سواء يهلك بخمسة دراهم لانه كان مضمونا بخمسة دراهم. رجل دفع

الى آخر جارية وقال بعها ولك اجر ولم يسم الاجر ودفع اليه ثوبا رهنا بالاجر فهلك الرهن روي

عن محمد رح انه لا يضمن. رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ ايهما شئت بالمائة التي علي فاخذهما

فضاعا [illegible] عن محمد رح انه قال يذهب من الدين شيء ويجعل هذا بمنزلة رجل له عليه عشرون

درهما فدفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فضاعت [illegible]

من قبل ان ياخذ منها عشرين درهما ضاعت من مال المديون والدين على حاله. ولو دفع

اليه ثوبين وقال خذ احدهما رهنا بدينك فاخذهما وقيمتهما على السواء قال محمد رح يذهب

نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين. وروى ابن سماعة عن محمد رح رجل عليه

دين فقضى بعضه ثم دفع الى الدائن عبدا وقال هذا رهن عندك بما بقي من المال او قال هذا رهن

عندك بشيء ان كان بقي الا اني لا ادري ابقي لك شيء من المال ام لم يبق فهو جائز وهو رهن بما بقي

وان كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ العبد بشيء

مسمى. ولو ان المديون قضاه الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيه من زائف

او ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان [illegible] الزيوف

استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق. رجل له على رجل الف درهم غلة

فقال المسلم هذه الالف الوضح بحقك واشهد لي بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا

لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني اشهد لك فقال المسلم هذه [illegible]

واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الالف الوضيح [illegible] بالقبض

فاخذ [illegible] ولا يكون اقتضاء [illegible] عن ابي يوسف [illegible]

المديون [illegible] قال خذ هذا رهنا [illegible] فقبض [illegible]

وقال ابو يوسف رحمه الله [illegible] الراهن [illegible]

[illegible] عليه [illegible] الرهن [illegible]

ذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي انه [illegible] الرهن [illegible]

قال [illegible] الرهن ولم يسم [illegible] خذ الرهن [illegible]

[illegible] قال ابو يوسف رحمه الله [illegible] الرهن [illegible]

[illegible] ولكن [illegible]

عن ابي يوسف رحمه الله قال [illegible] الرهن [illegible]

جارية [illegible] عن ابي يوسف رحمه الله ان الرهن [illegible]

[illegible] رجل [illegible] على عشرة دراهم [illegible]

او قال [illegible] قال ابو يوسف رحمه الله [illegible]

ودينه على حاله ولو كان عليه دين [illegible]

[illegible] هذا الرهن [illegible]

[illegible] على الراهن [illegible]

في الظاهر [illegible] الرهن [illegible]

[illegible] عند ابي يوسف رحمه الله [illegible]

لا يكون مضمونا [illegible]

[illegible] الرهن [illegible] البيع [illegible]

وكذلك لو استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضمان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة. ولو رهن عصيرا فتخمر
ثم صار خلا كان رهنا على حاله ويطرح من الدين ما نقص. وعند محمد رحمه الله له تركه بالدين. وشاة
الرهن اذا هلكت فدبغ جلدها تكون رهنا بحصته. ولو استحق الرهن عند المرتهن وضمن المستحق الراهن
يبطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الراهن فانه لا يبطل الرهن. العبد الرهن اذا ابق يبطل الدين فان عاد العبد
من الاباق يعود رهنا. وان قضى القاضي بعد الاباق فجعل العبد بالدين ثم عاد من الاباق يعود رهنا
وحكم القاضي العبد بالدين بعد الاباق باطل. ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك
اول مرة. ولو رهن شيئين فاستحق احدهما عند المرتهن او ظهر حرا يهلك الاخر بحصته من الدين
اذا رهن المديون بالدين متاعا وتبرع اجنبي فرهن به متاعا اخر فان هلك رهن المديون يهلك بجميع الدين
وان هلك رهن الاجنبي يهلك بنصف المال. ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الاصيل
رهنا ومن الكفيل رهنا ايضا ولم يعلم واحد من الراهنين وفاء بالدين فهلك احدهما قال ابو يوسف رح ان علم
الثاني برهن الاول حين رهن يهلك الثاني بنصف الدين وان لم يعلم هلك بالجميع. وقال محمد رح ايهما
هلك هلك بجميع الدين وقال الفقيه ابو الليث رح ان هلك الثاني يهلك بنصف الدين ولم يشترط
العلم. رجل عليه دين فكفل انسان باذن المديون فاعطى المديون لصاحب الدين رهنا بذلك المال
ثم قضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب
ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه. وكذا لو باع شيئا واخذ بالثمن كفيلا بامر المشتري
ثم ادى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري لا على البائع ثم المشتري
يرجع على البائع والله اعلم

فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز وما يجوز به الرهن وما لا يجوز

الرهن باي دين كان جائز. واما الرهن بالاعيان قال شمس الائمة السرخسي رح على وجوه ثلثة. اما
الاول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانة كالودائع والعواري ومال المضاربة والبضاعة. واذا رهن

المودع لعين الوديعة رهنا والمستعير بالعارية لكونه باطلا فلو هلك الرهن عند المرتهن هلك
بغير شيء وكذا لو رهن المستاجر بالعين الذي استاجره واخذ المستاجر من الاجر بالعين الذي
اجره قبل التسليم كان باطلا وكما لا يجوز الرهن بالامانات لا يجوز بالاعيان التي هي مضمونة
بغيرها نحو ما اذا باع عينا او اعطى بالمبيع رهنا عند المشتري قبل التسليم كان باطلا ذكره القدوري
والكرخي رح ان هلك عنده [illegible] قبل التسليم هلك بغير شيء وان هلك بعد [illegible]
كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على البائع قبل التسليم [illegible]
البائع شيء وذكر الفقيه ابو الليث رح اذا اشترى الرجل [illegible]
[illegible] كان عليه الا [illegible] الرهن [illegible] الرهن بالاعيان التي [illegible]
[illegible] المغصوب [illegible] عند الكل [illegible] الرهن [illegible]
[illegible] الراهن [illegible] الاجارة [illegible]
[illegible] في الرهن [illegible] الراهن [illegible]
للمرتهن [illegible] الرهن [illegible]
الاجرة للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن [illegible]
في الرهن [illegible] الراهن [illegible] الرهن والاجرة للراهن [illegible]
المرتهن كانت الاجارة باطلة [illegible] الرهن [illegible] الراهن [illegible]
[illegible] الاجارة [illegible] الرهن [illegible]
كانت الاجارة باطلة [illegible] الاجر [illegible] المرتهن [illegible] الرهن [illegible]
[illegible] الاجرة للراهن [illegible] الرهن [illegible]
[illegible]
[illegible]

قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان بالطلاق قبل الدخول سقط عن الزوج نصف
المهر بغير عوض فبقي الرهن رهنا بما بقي وهو نصف الصداق فاذا هلك الرهن بعد ذلك يهلك بما بقي
على الزوج فلا يجب على المرأة شيء. ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ورهن عندها بمهر المثل رهنا فيه
وفاء بمهر المثل فهلك الرهن عندها هلك بمهر المثل وتصير مستوفية مهر المثل. فان طلقها قبل الدخول بها بعد
ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها. ولو
طلقها اولا قبل الدخول والرهن قائم وجبت لها المتعة في القياس ليس لها ان تحبس الرهن بالمتعة
وهو قول ابي يوسف الآخر. وفي الاستحسان وهو قول محمد وابي يوسف الاول لها ان تحبس
الرهن بالمتعة. فالحاصل ان الرهن بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وابي يوسف
الاول. وفي القياس وهو قول ابي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة. اذا اخذت بصداقها المسمى
رهنا يساوي صداقها ثم وهبت صداقها من الزوج او ابرأته كان عليها رد الرهن الى زوجها
فان هلك الرهن عندها يهلك بغير شيء. ولو اختلعت المرأة من زوجها بعدما وهبت مهرها او ابرأته
كان عليها رد الرهن فان لم ترد حتى هلك يهلك بغير شيء. واذا قبض المرتهن دينه كان عليه رد الرهن
فان لم يمنع الرهن حتى هلك الرهن عنده يهلك بالدين ويجب على المرتهن رد ما قبض. ولو اقرض
الرجل كرا من طعام واخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته
بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي
كان في ذمة الرجل ان كانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم. وكذا
اذا اسلم الى رجل في طعام واخذ بالمسلم فيه رهنا يساوي الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب السلم رأس المال
من المسلم اليه حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بطعام السلم ويبطل الصلح. وكذا لو وهب له
بعد السلم ولم يمنع الرهن حتى هلك فانه يهلك بالطعام. رجل له على رجل الف درهم وبها رهن عنده ثم ان
[illegible] فقضى رجل عن الراهن تطوعا او قبض الطالب سقط الدين وكان للمطلوب ان يأخذ رهنه فان لم يأخذه

ملك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المتطوع الى ملك المتطوع

لا الى ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم [illegible] بالعبد [illegible] انسان

بقضاء الثمن ثم استحق العبد [illegible] بعيب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البائع رد الثمن

على المتبرع لا على المشتري. [illegible] على [illegible] بدين [illegible] بها رهنا عنده [illegible] الرهن ولم يأخذ

المرتهن دينه حتى هلك الرهن [illegible] بالدين [illegible] الرهن [illegible] المرتهن [illegible]

عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن [illegible] والهبة [illegible] الرهن [illegible]

[illegible] على رجل الف درهم رهن عنده [illegible] الراهن [illegible] المرتهن [illegible]

ولم يرد الرهن [illegible] الرهن [illegible]

الراهن [illegible] المرتهن [illegible]

وهلك [illegible] مستوفيا للمسلم فيه [illegible] المسلم [illegible]

فان هلك الرهن في المجلس [illegible] مستوفيا [illegible] المسلم [illegible]

[illegible] على الراهن. وكذا الرهن [illegible] فان هلك الرهن [illegible]

مستوفيا وتم الصرف وان لم يهلك حتى افترقا بطل الصرف [illegible] عن [illegible]

على مال مع [illegible] الصلح وهنا جائز في قولهم. وكذا [illegible]

بالدية وهنا من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ [illegible] العاقلة [illegible]

القاضي جاز. وكذا الرجل اذا جرح غيره جراحة لا يستطاع فيها القصاص [illegible] القاضي [illegible]

[illegible] فاخذ بالارش رهنا او قطع يده [illegible] خطأ [illegible] القاضي [illegible] الدية على العاقلة فاخذ

[illegible] رهنا من العاقلة جاز. وكذا [illegible] القاضي [illegible]

السرقة على السارق فاخذ المسروق منه بالمال رهنا. وكذا [illegible] رهنا [illegible]

جاز [illegible] لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكتابة [illegible] رهنا جاز

فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة
يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن، ولو استاجر خياطا ليخيط له ثوبا واخذ من الخياط رهنا
بالخياطة جاز، وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز، وكذا لو استاجر ابلا الى مكة فاخذ
من الجمال بالحمولة رهنا جاز، ولو اخذ بحمولة هذا الرجل بنفسه او بدابة بعينها لا يجوز، ولو استعار
الرجل شيئا للحمل ومؤنته فاخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز، وان اخذ منه رهنا برد العارية
بنفسه لا يجوز، ولو اخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها امانة في يده. ولو استاجر نائحة
او مغنية واعطاها بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار او بثمن الميتة والدم
او الرهن بثمن الخمر من المسلم لمسلم او ذمي بثمن الخنزير باطل، وعن محمد رحمه الله اذا اشترى المسلم خلا
واعطى بالثمن رهنا فضاع الرهن في يده ثم ظهر انه كان خمرا يضمن الرهن، ولو اشترى عبدا او [illegible]
بثمنه رهنا فضاع الرهن ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن المرتهن شيئا لان الرهن باطل والاول فاسد
ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها واعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تتعين وانما يجب مثلها
في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة، ولا يجوز الرهن من المدبر والمكاتب وام الولد لان الرهن
لاستيفاء الدين من المالية والاستيفاء منها لا يتصور، رجل له على رجل الف درهم فصالحه على خمسمائة
واعطاه رهنا بخمسمائة فهلك الرهن ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين كان على المرتهن ان يرد
على الراهن خمسمائة. مسئلة: اذا رهن عند انسان ثوبا وقال للمرتهن ان لم اعطك المال الى
كذا فهو بيع لك بالمال على قال الشيخ رحمه الله لا يجوز ذلك، المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وصاحبها
يدعي عليه الاتلاف فصالحه على مال واعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن المرتهن في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ويضمن في قول محمد رحمه الله، ولو ادعى صاحب المال الوديعة وجحد المودع الايداع
فصالحه على شيء جاز الصلح في قولهم، وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك من
المودع والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وصالحه على شيء جاز الصلح في قولهم

ولو قال المودع هلكت الوديعة او قال رددتها وسكت صاحب المال وقال لا ادري [illegible] اصطلحا
على شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف [illegible] ويجوز في قول محمد [illegible] ولو قال المودع
لصاحب الوديعة رددتها وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطلحا على شيء لا يجوز الصلح في قول
ابي حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الاخر [illegible] يجوز الصلح اذا اصطلحا
بعد الاصطلاح رهنا جاز الرهن [illegible] لا يجوز الصلح [illegible] الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده المشهور في الصلح على قول ابي حنيفة [illegible] الاخر [illegible] المال على فلان اذا حل
فصل الاجل فاعطيتك به رهنا جاز ولو قال اذا جاء فلان [illegible] مال على [illegible] رهنا لا يجوز
الرهن ويجوز الكفالة [illegible] ولو [illegible] الا [illegible] على [illegible] رهنا جاز البتات
لا يجوز [illegible] رهن [illegible] الرهن [illegible] العبد
[illegible] الرهن [illegible] الثاني [illegible] الاول [illegible] هلك [illegible] الثاني
امانة [illegible] الاول [illegible] الراهن [illegible]
[illegible] الاول [illegible] من الشاء [illegible]
لا ينقسم من الشريك [illegible] من غير الشريك [illegible] رهنا [illegible] عليه [illegible] اشترط
فيه [illegible] شركة بينهما [illegible] الاخر لا يجوز ولو قبض الراهن دين
[illegible] ان يسترد الرهن [illegible] المرتهن [illegible] القيمة [illegible]
مذهب [illegible] لا يجوز [illegible] رهن [illegible] رهنا [illegible] جائز ويكون
الرهن رهنا بكل الدين وللمرتهن ان يحبسه حتى يستوفي جميع الدين [illegible] الطارئ يبطل
الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف [illegible] انه لا يبطل [illegible] الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن
[illegible] فباع بعض الرهن [illegible] الباقي وعن ابي يوسف [illegible] انه لا يبطل ولو
استحق بعض الرهن [illegible] المستحق [illegible] الرهن فيما بقي وان استحق [illegible]

فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه يهلك بحصته من الدين
لا غير. ثم لو رهن دارا فيها متاع الراهن شيء كثير او قليل ينتفع به او رهن جوالقا فيها متاع الراهن بدون
المتاع ويسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار او الجوالق ويسلم اليه. ولو رهن ما في الدار من المتاع
بدون الدار او ما في الجوالق من الحبوب بدون الجوالق ويسلم الكل اليه جاز. والحيلة لجواز الرهن في المسألة
الاولى ان يودع ما في الدار او الجوالق اولا ثم يسلم اليه الدار فيصح التسليم والرهن. ولو قال رهنتك
هذه الدار وفيها نخيل او شجر وثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع
والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل
تصحيحا. ولو رهن دارا وما فيها وخلى بينه وبين جميع ذلك وهو خارج من الدار تم الرهن.
ولو رهن شيئا وخلى بينه وبين المرتهن وقال خذه جاز ويصير قابضا بالتخلية في الروايات
الظاهرة. وعن ابي يوسف رح اذا كان الرهن مما ينقل لا يصير قابضا ما لم ينقل. وعن
ابي يوسف رح في رواية اذا رهن دارا وهو فيها فقال سلمت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج
من الدار ثم يقول سلمت اليك. ولو رهن صوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يجز ويقبض.
ولو رهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلقي الحمل عنها ويدفع الدابة. وكذا لو رهن سرجا
على دابة او لجاما في رأسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن رهنا حتى ينزع السرج من رأس الدابة
ويسلم اليه. ولو رهن بيتا معينا من دار او طائفة معينة من دار ويسلم جاز. رجلان عليهما
الف درهم لرجل فرهنا بذلك عبدا مشتركا بينهما بنصفين ثم غاب احد الراهنين وحضر
الآخر وقال الحاضر منهما للمرتهن اعطيك ما علي من الدين وآخذ حصتي من العبد قال ابو حنيفة رح
للمرتهن ان يمنع من ذلك حتى يأخذ جميع الدين فان ادى الحاضر جميع الدين لم يكن متطوعا
في اداء كل الدين وكان له ان يقبض كل العبد فان قبض ولم يمنع من الشريك حصته من العبد
فهلك العبد في يده فانه يهلك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة العبد فيرجع على صاحبه

بنصف العدلين ايضا ويكون نصف الدين في هذا الوجه [illegible] وهذا قول [illegible]

ايضا قال رحمه الله وهاهنا عليين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما [illegible]

[illegible] على هذا الوجه فان ساقطا من الامر [illegible] فان [illegible] الرهن [illegible]

بالبينة على الاخر بالتاول [illegible] الرهن عليهما الا ان الرهن [illegible] العالم

[illegible] بالرهن في نصيب الاخر لانه [illegible]

[illegible]

[illegible] والاصح [illegible] بالرهن [illegible]

[illegible] هذا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] على الاصيل [illegible] الرهن اذا

[illegible] بالدين [illegible] الكفيل يصير قابضا

الامر [illegible] الى [illegible] الاصيل [illegible] ذلك

[illegible]

[illegible] فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع

فان الكفيل [illegible] عليه [illegible] ثم المشتري يرجع على البائع

[illegible] الكفيل [illegible] من الاصيل [illegible]

[illegible] عند المرتهن

[illegible] الرهن [illegible]

عالم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين . وذكر

في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب

الرهن لان كل واحد منهما يطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فينقسم الدين

على الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فاذا استوت قيمتهما فايهما هلك يهلك بنصف الدين

وبعض هذا قدم قبل هذا . رجل اراد ان يدخل خانا فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع اليه

ثوبا فهلك عنده روي عن عصام بن يوسف انه قال ان رهنه باجرة البيت فالرهن بما عليه

وان اخذ منه الرهن لخوف السرقة منه فان صاحب الخان يكون ضامنا . وقال الفقيه

ابو الليث رحمه الله لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن الدافع مكرها في الدفع

فصل في الانتفاع بالرهن

المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء

من الدين . وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها

سليمة هلكت برهنها في المسئلتين وهلكت بالدين . فان ركبها الراهن باذن المرتهن او بغير اذنه

فعطبت لا يسقط الدين . ولو كان الرهن ثوبا فلبسه المرتهن باذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط الدين

لان استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك في استعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين

وان استرده المرتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك يهلك بالدين . ولو كان الرهن ثوبا فجاء

الراهن بفكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب

عن نفسه وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والبينة بينة الراهن

ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن فتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فتخرق كان القول قول الراهن

ولو اعار المرتهن الرهن من الراهن او اجر او اودعه كان للمرتهن ان يسترده والاجارة باطلة . ولو كان

الرهن مصحفا فاذن له الراهن بالقراءة منه فهلك قبل ان يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين

على حاله، وإن هلك بعد فراغه من العمل يهلك بالدين، وكذا لو كان الرهن خاتماً فلبسه المرتهن في

خنصره بإذن الراهن فهلك يكون أمانة لا يسقط شيء من الدين، وإن نزعه عن إصبعه فهلك بعد النزع

يهلك بالدين، ولو كان المرتهن أعار الرهن من الراهن فمات الراهن وعليه ديون فإن المرتهن يكون

أحق بالرهن من الغرماء لأن المرتهن بسبيل من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته، فإن أذن

المرتهن للراهن أن يزرع الأرض المرهونة فزرعها أو يسكن الدار المرهونة بإذن المرتهن لا يبطل الرهن

وله أن يسترد الرهن فيعود رهناً وهي ما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن، ولو هلك الرهن فيها [illegible]

ولكنها تكون داخلة في الرهن حالة الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها، والغاصب

إذا سأل صاحب المغصوب أن يعيره إياه ليعمل به [illegible] ذلك برئ من الضمان

عاد إليه بعد ذلك أو لم يعد، وإن غصب غلاماً فأبرأه المالك عنه [illegible] برئ

من الضمان ويصير بمنزلة الوديعة في يده، [illegible] المرتهن [illegible] بالرهن [illegible] الوديعة [illegible]

[illegible] الوديعة في قول [illegible] فهلك [illegible] وهو قول [illegible]

يساوي عشرين درهماً [illegible] المرتهن [illegible] دراهم [illegible] مرة أخرى

بغير إذن الراهن فانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب [illegible] قالوا يرجع

المرتهن على الراهن [illegible] درهم واحد [illegible] دراهم [illegible] الدين

إذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهماً كان نصف الثوب مضموناً

ونصفه أمانة فإذا انتقص الثوب بلبسه بإذن الراهن [illegible] لا يسقط شيء من الدين لأن لبس

المرتهن بإذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضموناً على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير إذن

الراهن [illegible] دراهم مضمونة على المرتهن كما يجب على المرتهن [illegible] فيكون

[illegible] من الدين فإذا هلك الثوب [illegible] مضمونة

ونصفها أمانة [illegible] المرتهن [illegible] درهم واحد فلو [illegible] يرجع على الراهن

بدرهم واحد . رجل رهن جارية فارضعت صبيا للمرتهن لا يسقط شيء من دينه لان لبن الآدمية غير متقوم
ولو كانت شاة فشرب المرتهن من لبنها كان ذلك محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم
الراهن اذا اعتق العبد المرهون او دبره او كانت جارية فاستولدها نفذ جميع ما صنع
موسرا كان الراهن او معسرا وقال الشافعي رحمه الله ان كان معسرا لا ينفذ اعتاقه وعندنا يسعى العبد في الاقل من قيمته
ومن الدين وهو حر ما دام يسعى ثم المستسعى يرجع بما سعى على مولاه المعتق الا المدبر وام الولد فانهما
لا يرجعان على المولى والمرتهن بالخيار في التدبير ان شاء رجع على الراهن وان شاء رجع على العبد
والسعاية في التدبير تخالف السعاية في العتق من وجوه ثلث . احدها ان المدبر يسعى في جميع الدين
لانه يؤدي الدين من كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى بما يسعى ويسعى وان كان
مولاه موسرا . رجل اشترى من رجل عبدا ولم ينقد ثمنه ولم ينقد الثمن واعتق العبد وهو معسر
نفذ اعتاقه ولا يسعى العبد للبائع في الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف الاول . وقال
ابو يوسف رحمه الله آخرا يسعى في جميع قيمته اذا كان قيمته اقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري
رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حرا فان كان العبد اقر بالرق عند الرهن
لا يرجع المرتهن بدينه عليه . رجل اشترى من رجل عبدا ونقد الثمن وقبض العبد وغاب
البائع غيبة لا يعرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المشتري يرجع بالثمن على العبد ثم العبد
يرجع بالثمن على البائع اذا حضر . وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر لا يرجع كما لا يرجع في الرهن
ومحمد رح توقف في هذا . رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس
للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها صار كانها ماتت بآفة سماوية
فيسقط دين المرتهن استحسانا . وفي القياس ان لا يسقط لان الزوج انما وطئها بتسليط المولى
فصار كان الراهن وطئها . ولو رهن جارية ليس لها زوج ثم زوجها الراهن باذن المرتهن فهذا
والاول سواء . وان زوجها بغير اذن المرتهن جاز النكاح وللمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها

لانها عند المرتهن لم تكن مشغولة بحق المرتهن [illegible] فكان له ان يمنع
الزوج من غشيانها فان غشيها الزوج يصير المرتهن [illegible] لان الوطي
جزء من اجزائها [illegible] الولد وقبل الغشيان [illegible]
لا يملك قبل الدخول [illegible] من غشيانها [illegible]
ان شاء ضمن الراهن لان الهلاك [illegible] والزوج [illegible]
الزوج ثم يرجع الزوج على المولى [illegible]
من جهته وان [illegible] لا يرجع على المولى لانه [illegible]
[illegible]
عند المرتهن [illegible]
[illegible] يرجع المرتهن [illegible] على الراهن [illegible]
باذن الراهن [illegible] الراهن [illegible]
[illegible] كان للمرتهن ان يرجع على الراهن [illegible]
[illegible] فليس للمرتهن [illegible] الخاتم [illegible]
لانه استعمال [illegible] الاصابع [illegible] بالحفظ
[illegible] المرتهن [illegible] لا يضمن [illegible]
[illegible] المرتهن [illegible] لا يضمن [illegible]
[illegible] وان لبس الخاتم [illegible]
خاتم انه لا يضمن الا اذا كان [illegible] الخاتم [illegible] استعمال [illegible] والا فحفظ
[illegible] من الرهن كالابن والولد [illegible] الاصل عندنا
والمرتهن ان [illegible] الكل [illegible] هلاك [illegible] من الدين اذا

قبل فكاك الاصلح الى قيام الرهن. وللمرتهن ان يبيع ما يخاف فساده باذن القاضي ويمسك ثمنه
رهنا. وان باع بغير امر القاضي كان ضامنا

فصل فيمن يرهن مال الغير

رجل استعار من آخر شيئا ليرهنه بدينه فاعاره صحت الاعارة وللمستعير ان يرهنه بدينه اياه
بقليل او كثير اذا اطلق المعير ولم يسم ما يرهنه به وان سمى المعير قدرا او جنسا لا يجوز للمستعير
ان يخالفه المستعير فيرهنه باقل مما سمى او اكثر او بجنس آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعار
ليرهن عند فلان بعينه فرهنه عند غيره او استعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة. وللمعير
ان ياخذه من المرتهن. فان هلك في يد المستعير هلك في يده قبل ان يرهنه او بعدما رهنه
وافتكه لا ضمان عليه. وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك
قبل ان ارهنه او بعدما رهنته وافتككته كان القول قول الراهن مع يمينه. وان رهنه المستعير
على الوجه الذي اذن له المعير كان على المستعير قدر ما سقط من دين الراهن برهنه. ولو اصابه
عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قدر ذلك. ولو ان الراهن عجز عن فكاك الرهن
فقضى المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند الهلاك ولا
بالزيادة على ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفا ورهنه بالفين باذن المعير وافتكه المالك بالفي درهم
لا يرجع على الراهن باكثر من الف. وليس للمرتهن ان يمتنع من قبض الدين من المعير بل يجبر على ان
يقبض ويسلم اليه الرهن. ولو ان المستعير وكل رجلا بقبض الرهن من المرتهن والرد الى المعير فان كان
الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن الوكيل في عيال المستعير
فهلك المال في يد الوكيل ضمن الموكل وهذا والوديعة سواء. وليس للمستعير ان ينتفع بالرهن ولا
ان يستعمله قبل الرهن ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن. ولو استعمله قبل الرهن ثم رهنه بمثل قيمته
يبرأ عن الضمان وليس هذا كرجل استعار شيئا لينتفع به فخالف ثم عاد الى الوفاق فانه لا يبرأ عن الضمان

بجل فيضيب [illegible] آخر [illegible] الملك عند المرتهن [illegible]
ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن [illegible] الغاصب [illegible] لان الغاصب [illegible]
الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير [illegible] ملكه [illegible] المرتهن [illegible]
ان يرجع على الراهن بما ضمن [illegible] المرتهن هو [illegible]
فلا [illegible] الغاصب [illegible]
ثم رهنه بعد ذلك [illegible]
الى [illegible] المرتهن على الراهن [illegible] الغاصب فلا [illegible]
بالرهن [illegible] بالضمان [illegible]
و [illegible]
[illegible] لا [illegible] الرهن [illegible]
[illegible]
[illegible] الراهن [illegible]
[illegible] المرتهن [illegible] الراهن [illegible]
[illegible]
يوم الغصب جاز البيع [illegible] الوجه الثاني
[illegible]
[illegible] العواري
[illegible]
[illegible] الاجارة [illegible] الرهن
[illegible] فهو رهن [illegible] هلاك

في يد المودع يسقط الدين بهلاكه وان اعاره يخرج من ضمان الرهن وللمرتهن ان يعيده رهنا ولو اجره فالاجرة تكون للراهن وليس للمرتهن ان يعيده الرهن الا برهن جديد ولو اذن له الراهن ان يرهنه فرهنه من غيره وسلم اليه يخرج من الرهن الاول ولو باع الاجر والمرتهن احدهما باذن الاخر يخرج من ان يكون رهنا ويكون الثمن رهنا مكان الاول قبضه من المشتري او لم يقبض فان هلك الثمن على المشتري فانه يتوى من مال المرتهن وللمرتهن ان يحبس الثمن اذا كان دينه مؤجلا الى وقت حلول الاجل

فصـــــــــل في العدل في باب الرهن

رجل رهن عند انسان وشرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صح الرهن وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المرتهن ولا يكون للمرتهن ان ياخذه من العدل الا برضا الراهن ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن جاز ويكون العدل بمنزلة يد البايع حتى لو هلك المبيع في يد العدل ينفسخ البيع ويبطل الثمن . ولو شرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن ان يكون العدل مسلطا على البيع جاز ايضا . وللعدل ان يبيع ويوفي دين المرتهن . وليس للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمرتهن ان يمنعه عن البيع ايضا ولو مات الراهن او المرتهن يبقى العدل على ما كان يمسك الرهن ويبيع . ولو مات العدل يبطل الوكالة ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه . وكذا لو جعل الراهن والمرتهن الرهن في يد عدل وسلطا رجلا اخر على بيعه جاز وله ان يبيعه وله ان يسلم الثمن الى المرتهن . وكذا لو سلط الراهن المرتهن على البيع جاز ايضا . ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العدل على البيع صح التوكيل وللراهن ان يفسخ هذه الوكالة ويمنعه عن البيع . ولو مات الراهن بطل الوكالة . وليس للمرتهن ان يطالب العدل بالبيع في هذا الوجه . وعن ابي يوسف رح ان الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح . ولا يكون للمرتهن ولا للعدل ان يتصرف في الرهن سوى الامساك اذا لم يكن مسلطا على البيع فلا يبيع ولا يواجر ولا يستخدم . وللعدل ان يسلم الرهن الى من كان في عياله من امرأته وخادمه وولده واجرائه الذين يتصرفون

في ماله. ولو باع العدل الرهن فخرج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول وان لم يقبض
كان الثمن او لم يكن. وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته او قتله عبد آخر ودفع بدلا عن
العبد الثاني يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق
العبد او رد بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل بالخيار ان شاء رجع
على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن. ولو ان العدل باع
الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد او رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على
المرتهن. هذا اذا كان التسليط على البيع شرطا في عقد الرهن. فان كان التسليط على البيع بعد عقد
الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيلا للراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن
الى المرتهن او لم يدفع. ولو ان العدل [illegible] الاول انه باع ودفع الثمن وسلم الى المرتهن
ثم ان المرتهن [illegible] المرتهن [illegible] العدل [illegible]
اقتضاء الدين فان البيع [illegible] القاضي [illegible] ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله [illegible]
[illegible] العدل على البيع ثم مات الراهن فالعدل يمضي على البيع [illegible]
[illegible] اذا كان مشروطا في عقد الرهن [illegible] وهو الصحيح [illegible] اذا رهن [illegible]
[illegible] نفسه [illegible] الرهن [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القيمة [illegible] وفي بعض الروايات
[illegible] الرهن [illegible]
[illegible] الدين [illegible]
[illegible] القيمة [illegible] البيع كان له

ان يبيع بالنسيئة والنسيئة فان نهاه الراهن عن البيع نسيئة بعد ذلك لم يعمل نهيه، وليس له ان يبيع ما يحدث

من الرهن من ولد او ثمرة لانه تبع للاصل. ولو طلب المرتهن دينه فقال الراهن للعدل بع الرهن واوف حقه

وقال المرتهن لا اريد البيع وانما اريد حقي كان له ذلك. رجل رهن شيئا بدينه وجعل وسلط العدل على بيعه

اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية. ولو رهن شيئا

بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقل بحل الدين فللعدل ان يبيعه قبل ذلك. ولو رهن

شيئا ووضعه على يدي العدل فمات العدل لا يبطل الرهن فيوضع على يدي عدل آخر عن تراض منهما

فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدي عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا

على البيع لان الراهن لم يوكله بالبيع. فان مات الراهن كان للقاضي ان يبيعه بعد موت الراهن وله

ان يفوض البيع الى هذا العدل الثاني او عدل آخر. ولو ان العدل باع الرهن في حياته ثم تقاررا

على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بمائة والدين وقيمة الرهن مائة ايضا وصدقه العدل في ذلك

وقال المرتهن بل باعه بخمسين درهما كان القول قول المرتهن مع يمينه والبينة بينة الراهن. ولو رهن مالا

وقيمة الرهن مائة والدين مائة ووكل المرتهن ببيعه فاقام المرتهن البينة انه باع بخمسين واقام

الراهن البينة على ثبوت الرهن في يد المرتهن قال محمد رحمه الله يقضي ببينة المرتهن. وقال ابو يوسف رحمه الله يقضي

ببينة الراهن

فصـــــــــل في اختلاف الراهن والمرتهن

رجل رهن عند رجل جارية تساوي الفا بالف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها اذا حل الاجل

فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليس هذه جاريتي ان تصادق

الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها

المرتهن تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن

في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية او قال لا ادري كان القول قوله مع اليمين

على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها، بخلاف الوكيل اذا امتنع فانه لا يجبر
لان بيع العدل يتعلق به حق المرتهن فيجبر كالوكيل بالخصومة بطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب
فانه يجبر. واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن. وان حلف العدل
لا يجبر العدل على البيع بامر القاضي الراهن بالبيع. فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه
القاضي كما لو مات العدل. واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن. ولو جاء المرتهن بجارية
قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هي تلك الجارية
وانتقص سعرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم
الى العدل ان اقر العدل بما قال المرتهن فقال له بعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان
فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا اقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع
ببقية دينه على الراهن هذا اذا قال ان قيمة الرهونة كانت الفا. وان اختلفا فقال المرتهن
ما رهنتني الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الفا وهذه تلك الجارية كان
القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية
دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها اجبر الراهن على بيعها او يبيعها القاضي ويكون
العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن. ولو رهن عند انسان شيئا ثم
اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد المرتهن وقال المرتهن انت قبضته مني بعد الرهن
وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة بينة المرتهن. ولو قال المرتهن هلك
الرهن عند الراهن قبل ان اقبضه كان القول قوله والبينة بينة الراهن. ولو قال المرتهن في
هذين الثوبين قيمتهما و قال الراهن رهنت احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة المرتهن
ولو رهن عبدا فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفا وذهب بالاعور
نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعور ربع الدين

كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يرهن بالالف الا ما يساوي الفا او اكثر والبينة ايضا
بينته . رجل عليه الف فرهن عند الطالب مالا ثم اختلفا فقال الراهن كان الرهن بخمسمائة وقال المرتهن
بالف فالقول قول الراهن لانه ينكر زيادة تعلق الدين بالرهن . ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمرتهن
بخمسمائة والرهن قائم يساوي الفا تحالفا وترادا فان هلك الرهن قبل التحالف كان القول قول المرتهن
لانه ينكر زيادة سقوط الدين

فصل في جنايات الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن ومؤنته

العبد الرهن اذا قتل عمدا ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا ان يكون المرتهن معه فاذا اجتمعا
كان للراهن ان يستوفي القصاص في قول ابي حنيفة وفي قول محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح لا يجب
القصاص وان اجتمعا وان اختلف الراهن والمرتهن احدهما يريد القصاص والاخر يريد القيمة يجب القيمة
في قول ابي حنيفة رح ويكون القيمة رهنا مكان العبد . وان رفع الامر الى القاضي فابطل القاضي القصاص
ثم ان الراهن قضى دين المرتهن فلا قصاص له . والعبد الرهن اذا قتل رجلا عمدا او قتل الراهن او المرتهن
يقتص منه ويبطل الدين . الرهن اذا انتقص عند المرتهن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين
عندنا . وان انتقص بنقصان قدرا او وصف بان كان قلبا فانكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان
من الدين عند الكل . الرهن اذا استهلكه انسان كان على المستهلك قيمته يوم الاستهلاك وكان
رهنا عنده . ولو كانت قيمته يوم الرهن الفا ويوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة
ويبقى خمسمائة رهنا ببقاء القيمة . ولو استهلكه والدين مؤجل غرم قيمته ويكون رهنا الى
محل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن الفا وتراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمسمائة
وسقط من الدين خمسمائة . الشاة المرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن فاستهلكها المرتهن
او ولدها كان عليه قيمته ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده فان هلكت بعد ذلك في الاول
افتكها بقسطهما من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا عنده يفتكه الراهن

من الدين . وإن كان الراهن هو الذي [illegible] الولد او النماء [illegible] المرتهن

ويكون الضمان محسوبا [illegible] المرتهن [illegible] النماء [illegible]

قائم مقام الولد . ولو كان الولد عند المرتهن [illegible] النماء [illegible]

بين [illegible] البعض على البعض كان هذا [illegible]

منها ما يساوي القابل [illegible] الاجزاء [illegible]

او لشرا لا يعتبر الجناية [illegible] البعض [illegible] ولو كانت [illegible]

فلا [illegible] ولده [illegible]

وجناية العبد على الدابة [illegible] جناية [illegible]

جناية توجب المال [illegible]

او [illegible]

الراهن والمرتهن على [illegible] المرتهن [illegible]

[illegible] الراهن [illegible]

والدواء على المرتهن اذا كان الدين [illegible] الرهن [illegible]

الراهن [illegible] الامانات [illegible] والتلف [illegible]

[illegible] على المرتهن [illegible] الرهن [illegible]

[illegible] والامراض [illegible] الامانات [illegible] والمرتهن ان

[illegible] القاضي [illegible] القاضي [illegible]

[illegible] على المرتهن اذا كان [illegible]

[illegible] على الراهن والمرتهن [illegible] على المرتهن [illegible] الامانة

على الراهن [illegible] على الراهن اذا [illegible] المرتهن [illegible] الراهن يكون متطوعا [illegible] على المرتهن

يكون متطوعا. ولو انفق المرتهن على الرهن بامر القاضي او بامر الراهن يرجع على الراهن وعن ابي حنيفة
رح اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتهن بامر القاضي او بامر الراهن يرجع على الراهن. وان كان حاضرا
لا يرجع. وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين جميعا

فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن جارية تساوي الفا بالف فجاء المرتهن يطلب دينه فانه يؤمر باحضار الرهن فاذا احضر
الرهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين اولا كما في البيع يؤمر المشتري بتسليم الثمن اولا فان كان
الرهن في يد عدل امر ببيعه كان للعدل ان يبيعه بالنقد والنسيئة في ظاهر الرواية. فان باعه بنسيئة
ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكون للراهن ان يمتنع عن قضاء الدين قبل احضار الثمن. رجل رهن جارية
ووضعها على يدي عدل فغاب العدل واودع الرهن عند زوجته او عند من هو في عياله والمودع يقول
اودعني العدل ولا ادري اين هو او غاب العدل مع الرهن ولا يدري اين هو فطلب المرتهن
دينه فان الراهن يؤمر بقضاء الدين قبل احضار الرهن. فان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك يحلف
المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر. وان كان المودع جحد الوديعة
وادعى انه له لم يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يثبت الوديعة. ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل
خطأ ووجبت القيمة في ثلث سنين وطلب المرتهن دينه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين
فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة. فان كان القيمة
من جنس الدين فكلما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه. وان كانت القيمة من الابل والغنم وقضى
القاضي بذلك كان رهنا بالدين. ولو ان رجلا رهن عند انسان شيئا فلقي المرتهن الراهن في مصر
آخر وطالبه بقضاء الدين. فان كان الرهن شيئا له حمل ومؤنة يجبر الراهن على قضاء الدين
ولا يؤمر المرتهن باحضار الرهن. وان قال الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك
فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر. وان لم يكن الرهن شيئا له حمل ومؤنة فلقي المرتهن

الرهن في مدة ثم طالبه بقضاء الدين ففي القياس يجبر الراهن على قضاء الدين وفي الاستحسان لا يجبر فيؤمر المرتهن بالاحضار ولو كان لرجل على رجل الف درهم منجما يؤدي كل شهر كذا فارتهن به رهنا ثم طالبه بقضاء ذلك النجم فقال الراهن لا اعطيك حتى تحضر الرهن فان كانا في مصرهم لا يجبر على الاداء ولكن اذا ادعى الراهن الهلاك يحلف وان كانا في غير مصرهما ففي القياس لا يجبر المرتهن على احضار الرهن وفي الاستحسان يجبر لان جميع المصر كمكان واحد وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه احضار الرهن ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ما له حمل ومؤنة وبين ما لا حمل له والظاهر انه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فلقيه البائع في غير مصرهما وطالبه بالثمن فابى المشتري ان يدفع اليه الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان البيع مع الثمن عوضان من كل وجه فاذا تاخر قبض احدهما لا يجب ايفاء احدهما قبل الآخر اما الرهن ليس بعوض من كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الآخر الا ان البيع [illegible] المشتري [illegible] ذلك المصر او يبعث وكيلا ليدفع الثمن ويسلم المبيع اليهما

كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاك وشركة العقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين احدهما ان يصير مال كل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار خلطا لا يمكن التمييز بينهما اصلا او لا يمكن الا بحرج كما اذا اختلطت الحنطة بالشعير والثاني ان يصير المال مشتركا بينهما باختيارهما بان ملكا مالا بالشراء او بالهبة او بالصدقة او بالاستيلاء ففي النوع الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن الشريك لا يجوز وفي النوع الثاني اذا باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن الشريك جاز وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين جميعا ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب صاحبه [illegible] واما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان ومفاوضة وشرط جوازهما أن يكون رأس مالهما
من الأثمان من الدراهم والدنانير وأن يكون رأس المال حاضرا في المجلس أو غائبا يحضر عند الشراء لا يصلح
أن يكون رأس المال دينا. ولو كان لأحدهما دراهم وللآخر دنانير أو لأحدهما دراهم بيض وللآخر سود جازت
الشركة عندنا. والتبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض والمكيل والموزون والحيوان في ظاهر الرواية
لا يصلح أن يكون رأس مال الشركة ويجوز في رواية إلا إذا كان في بلد يكون مبايعات الناس بالتبر فيكون
التبر بمنزلة الدراهم والدنانير والمصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها. وأما الفلوس
النافقة فهي بمنزلة العروض في المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف رح لا يجوز الشركة بها ويجوز
في قول محمد رح وهو أصح الروايتين عن أبي يوسف رح. والعروض لا تصلح أن تكون رأس مال
الشركة أي شركة كانت فإن اشتركا بمكيل أو موزون من جنس واحد على صفة واحدة أو مختلفة
وخلط المالين فهو بينهما وما ربحا فيه فهو لهما وعليهما وضيعته ويكون هذه الشركة شركة ملك
لا شركة عقد. وذكر شمس الأئمة السرخسي رح أن هذا قول أبي يوسف رح أما على قول محمد رح فهي
شركة عقد. وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا شرط لأحدهما زيادة ربح على قول أبي يوسف رح لا يستحق
الزيادة وعلى قول محمد رح يستحق. ولو اشتركا في العروض وباعا العروض بثمن واحد يقسم الثمن
بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن الثمن مقابل بها فيقسم عليهما على قيمة متاع
كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضه وإن كان لأحدهما حنطة وللآخر
شعير أو لأحدهما سمن وللآخر زيت وخلطا كانت الشركة فاسدة عندهم بخلاف شركة العقد
خلط الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير فإن ثمه على قول محمد رح يبقى بينهما شركة عقد

فصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام أو يشتركان في عموم
التجارة وموجب هذه الشركة ثبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشتري.

بالتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة [illegible]

بأن ما اشتريت اليوم فهو بيننا صح التوقيت فما اشتراه اليوم فهو بينهما [illegible]

للمشتري خاصة وكذا لو وقت الشركة [illegible]

[illegible] لصاحبه في المفاوضة بيع بالنقد والنسيئة [illegible]

ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون له والحر والعبد المأذون [illegible]

والكافر لأنها تتضمن الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة [illegible]

في هذه الشركة عندنا ولا [illegible]

احدهما دراهم والآخر دنانير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكفالة بخلاف المفاوضة ولو شرطا [illegible]

فاسدة قالوا [illegible] الشركة لا تبطل

بالشروط الفاسدة [illegible] ولو اشتركا شركة عنان كان

لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة [illegible]

بثمن ما باع ولو باع احدهما لا يكون للآخر [illegible] ما باع صاحبه

والخصومة [illegible] فإن قبض الذي باع [illegible] عليه

شريكه ولو وكل احدهما رجلا ببيع او شراء [illegible] وكل

البائع [illegible]

أفرد بأمور الشركة وجملة المسألة على وجوه ثلاثة: أن وجب الدين بعقدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته
ولا في نصيب صاحبه في قول أبي حنيفة رح وفي قول صاحبيه يصح تأخيره في نصيبه، والوجه الثاني إذا وجب الدين
بعقد أحدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخيره أصلا في قول أبي حنيفة رح، وعندهما يصح تأخيره في حصته
النصيب الآخر ولا يصير ضامنا. الوجه الثالث إذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر الذي ولي العقد يصح تأخيره
في الكل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف رح يصح في نصيب الذي أخر خاصة، وذكر في كتاب
الشركة أحد وليي الدين إذا أخر عند أبي حنيفة رح لا يصح تأخيره أصلا إلا بإذن الشريك وعند صاحبيه
رح يصح تأخيره في حصته، وفي شركة المفاوضة إذا أخر أحدهما صح تأخيره في الكل في جميع الوجوه، وفي كل
موضع صح التأخير لا يكون ضامنا، وليس لأحد الشريكين أن يقرض شيئا من المال المشترك، ولو رهن
أحدهما متاعا من الشركة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضامنا للرهن، ولو ارتهن أحدهما بدين ولياه وقبض
لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرتهن ولمن ولي المبايعة أن يرتهن بالثمن، ولكل واحد من شريكي العنان
أن يبضع ويودع ويدفع إلى غيره مضاربة وأن يوكل غيره بالبيع والشراء ولا يملك الإعارة، والمستبضع لا يملك
شيئا من ذلك لأنه بمنزلة المودع، ولو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج إلى نيسابور ولا تجاوزها فجاوزها
فهلك المال ضمن حصة الشريك، ولو قال أحد شريكي العنان إني استقرضت ألف درهم من فلان للتجارة
لزمه خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة إلا عليه، وإن وكل واحد منهما صاحبه بالاستدانة
لا يصح الأمر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة
توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لأنه توكيل بالتكدي إلا أن يقول الوكيل للمقرض إن فلانا
يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل، وشريك العنان إذا سافر
بمال الشركة صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد رح، وكذا المستبضع والمضارب والمودع، وعن
أبي حنيفة رح في رواية ليس لشريك العنان والمضارب أن يسافر وهو قول أبي يوسف رح، وعن
أبي يوسف رح في رواية فرق بين السفر القريب والبعيد فقال إذا كان لا يبيت ليلا في منزله كان بمنزلة المصر

وعنه في رواية انه يجوز المسافرة بالاجماع [illegible] ولا يجوز بالمال [illegible] كانت بينهما ركزته

في مال الخلطاء ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك [illegible] فيه قول [illegible] قول الله عز

وجل [illegible] وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يجوز [illegible] يجوز المسافرة [illegible] المعتاد

له بالمسافرة نصا او قال له اعمل فيه برايك فسافر كان له ان ينفق على نفسه من الربح ونفقته في طعامه

وادامه من جملة راس المال في رواية الحسن [illegible] انه [illegible]

يحتسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من راس المال [illegible]

اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الاخر نعم ورضي [illegible] فكل واحد منهما

لصاحبه ذلك جائز ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما ان يبيع حصة صاحبه من المشتري

الا باذن صاحبه [illegible] الى صاحبه من المشترى [illegible]

ان يبيع حصة صاحبه من المشترى الا باذن صاحبه [illegible] المشترى [illegible]

[illegible] لان الاول شركة والثاني توكيل [illegible] بالشراء [illegible]

[illegible] بالشركة

[illegible] الحاضر بالانتقاء [illegible] للعامل [illegible] شركة لان قوله لا اعمل

بالشركة بمنزلة قوله فاسخت الشركة واحد الشريكين اذا فسخ الشركة [illegible]

[illegible] في المضاربة [illegible] شريكي العنان اذا ارتهن [illegible]

[illegible] ذكرنا انه لا يجوز [illegible] الرهن [illegible] والشريك

بالخيار ان شاء [illegible] على المطلوب [illegible] الرهن على المرتهن وان

[illegible] شريك العنان ان يبيع بالنقد والنسيئة ويشتري

اذا كان [illegible] فاشترى بذلك الجنس شيئا

جاز وان لم يكن في يده [illegible] فاشترى بالدراهم او الدنانير كان المشتري له خاصة دون شريكه

وعن ابي حنيفة رح في رواية اذا كان في يده دنانير فاشترى بالدراهم جاز. وقال زفر لا يجوز. واحد
شريكي العنان اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الاخر ان يحلف
المدعى عليه ثانيا وكذلك المضارب والمستبضع اذا حلف لا يكون لرب المال ان يحلفه ثانيا
وليس لشريكي العنان ان يكاتب عبدا من تجارتهما ولا ان يزوج امة من شركتهما ولا يعتق على مال. وان اقر
احدهما بجارية في يده من الشركة انها لرجل لا يجوز اقراره في نصيب شريكه وان كان قال له صاحبه اعمل
برايك. ولو اشترى احدهما شيئا من تجارتهما جاز. ولو باع احدهما فاقال الاخر بيع صاحبه جاز الاقالة
ولو باع احدهما شيئا فرد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليهما. وكذا لو حط من الثمن لاجل العيب او اخر
وان حط من غير عيب جاز في حصته خاصة. وكذا لو وهب بعض الثمن. ولو اقر بعيب في ما باع جاز
عليه وعلى صاحبه. ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه برايك جاز لكل واحد منهما ان يعمل فيما
يقع في التجارات من الرهن والارتهان والدفع مضاربة والسفر به والخلط بماله والمشاركة مع الغير
ولا يجوز على شريكه ما كان اتلافا او تمليكا بغير عوض الا ان ينص عليه. ولو شارك احدهما رجلا شركة
عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الاولين وما اشترى
الشريك الذي لم يشارك فيه فهو بينه وبين شريكه نصفان ولا شيء منه للشريك الثالث. ولو استقرض
احد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تمليك مال بمال فكان بمنزلة الصرف. ولو اقر احد الشريكين
انهما استقرضا من فلان الفا لتجارتهما يلزمه خاصة. ولو اذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة
عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض ان ياخذ منه وليس له ان يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض
باطل فيستوي فيه الاذن وعدم الاذن. رجلان لهما دين مشترك على رجل فاخذ احدهما حصته
من المديون كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض. وان اراد احدهما ان ياخذ من المديون شيئا ولا يشاركه
صاحبه فيما اخذ فالحيلة في ذلك ان يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم
هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة لشريكه

الراهن ما يجب على المرتهن فان ادى احدهما ما كان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضي يرجع
عليه، وعن ابي يوسف ان اجنبية قبل اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتهن بامر القاضي يرجع عليه
وان كان حاضرا لا يرجع، وقال ابو يوسف رح يرجع في الوجهين والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا
او ابى ان ينفق فامر القاضي المرتهن بالانفاق فانفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي ان تكون
على هذا القياس، رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا بعينه فقال المامور نعم فاشترى ذلك العبد
واشهد انه اشتراه لنفسه فشراؤه يكون للآمر لا لنفسه، ولو امره ان يشتري عبدا فلانا بيني
وبينك فقال المامور نعم ثم خرج من عنده فلقيه رجل اخر وقال اشتره بيني وبينك وقال المامور
نعم فاشترى المامور ذلك العبد كان للآمر الاول نصف العبد وللآمر الثاني نصف العبد
ولا شيء للمشتري، هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الاول، وان قال له الثاني ذلك
بمحضر من الاول ثم اشترى العبد فان العبد يكون بين المامور وبين الآمر الثاني نصفان ولا شيء للاول
ولو لقيه ثالث ايضا وقال اشتر بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو
للاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء، رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل اخر منه الشركة فيه فاشركه
كان العبد بينهما نصفين وكذا لو اشرك رجلين يصير بينهم اثلاثا، ولو اشرك رجلا بعد ما اشترى العبد
ثم اشرك رجلا اخر لم يذكر هذا في الكتاب، وروى ابن سماعة عن محمد رح انه قال الذي اشركه
اولا نصف العبد، واما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف، ولو كان
العبد بين رجلين اشترياه فاشركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما
الربع، وفي الاستحسان يكون العبد بينهم اثلاثا، ولو ان رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا
قبل القبض كانت الشركة فاسدة، رجل امر رجلا ان يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال المامور نعم
فذهب المامور واشتراه واشهد انه يشتريه لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه
وكله بشراء نصف عبد بعينه، والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الثمن الذي امر به حال

غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه [illegible]
عن الوكالة عند حضور الموكل الا [illegible] وكذا لو اشترى [illegible]
اليوم فهو بينهما [illegible] عن الشراء الا [illegible] كل واحد
منهما يكون وكيلا عن صاحبه فيما هو [illegible] عن الشراء الا [illegible]
صاحبه . واذا اشترى [illegible] الاسم [illegible]
وقال المشتري [illegible]
في الشراء [illegible] القول قوله مع اليمين [illegible]
على [illegible] كل [illegible] لان
[illegible] الى [illegible]
[illegible]
بالكل [illegible] الشركة [illegible]
لو [illegible] نفسه [illegible] العنان
[illegible] دراهم [illegible]
[illegible] الشريك [illegible]
[illegible] العنان [illegible]
[illegible] كل واحد [illegible] مطالب

[illegible] في شركة المفاوضة

[illegible] المفاوضة [illegible] في جميع التجارات [illegible]
من حقوق ما يجوز فيه [illegible] ما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر [illegible] كل واحد منهما
[illegible] صاحبه [illegible] الوكيل [illegible] بمنزلة الكفيل [illegible] المال [illegible]

يجوز من ذلك كان عنانا ولا تكون مفاوضة. ويشترط التساوي في الربح ايضا لا يفضل احدهما
الآخر ولا يختص احدهما بمال يجوز به الشركة. فان كان في يد احدهما مال مما يجوز به الشركة ولم يدخل
في شركتهما فسدت المفاوضة. وكذا لو صار في يد احدهما بعد المفاوضة وان كان في يد احدهما
سوى الدراهم والدنانير الفلوس فكذلك لا يفسد المفاوضة. وكذا كل مال لا يصح به الشركة
واذا دفع الرجل الى رجل الفا على ان يشتري بها وبالف من عنده ومال الآخر غائب فاحضره قبل ان يشتري
شيئا بمال الشركة جازت الشركة. فان اراد شركة المفاوضة لا بد ان يذكر احكام المفاوضة اذا لم
يذكر لفظة المفاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح وان الشركة بينهما في كل قليل وكثير
فان اختص احدهما بملك ما لا يصح فيه الشركة لا يكون الشركة مفاوضة. وان اختص احدهما بملك
عرضا ودينا على انسان كانت الشركة بينهما مفاوضة لان العروض لا يصح رأس مال الشركة. وكذلك
الدين فان فضل مال احدهما بعد الشراء بالمالين وبعد النقد ايضا لا تفسد المفاوضة وان حصل
الفضل بعد الشراء بالمالين قبل النقد في القياس تفسد المفاوضة وفي الاستحسان لا تفسد
وان حصل الفضل في احد المالين بعد الشراء باحد المالين فسد الفضل بالمال الذي اشترى به
لا تفسد المفاوضة. وان حصل في المال الآخر فسدت المفاوضة. ومن شرط صحة المفاوضة
الاستواء في التصرف فيصح من كل واحد منهما التصرف ما يصح من الآخر وان يكون كل واحد منهما
من اهل الكفالة فلا يصح المفاوضة من الصبي والعبد والمكاتب سواء شارك واحدا من جنسه
او حرا بالغا. وان فاوض المسلم الحر مرتدا او ذميا لا تصح المفاوضة. وقال ابو يوسف رح تصح من الذمي
وان اسلم المرتد قبل الحكم بلحاقه صحت المفاوضة. وتجوز المفاوضة بين الذميين وان كان
احدهما نصرانيا والآخر مجوسيا. واذا ورث احد المتفاوضين دراهم او دنانير كان له خاصة
ولا تبطل المفاوضة حتى يقبض واذا انتقض المفاوضة لشيء من هذه المعاني كانت عنانا. وان باع احد المتفاوضين
شيئا او اشترى رجلا او ماله رجل بدين او غصب منه مالا فلشريكه الآخر ان يطالب به. وان اجر احدهما

عن ... المال من ... الآخر ان يبطل ... بالاجر ... [illegible]

بالثمن ... الشريك ... [illegible]

او قبض ... فاسد او غصب ... [illegible]

بالاذن ثمن بيع او مهر او نفقة ... الحاكم ... [illegible]

ويبطل ... شريكه ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

على الآمر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشتريا للآمر خاصة. ولو ان احد المتفاوضين
رجلين اشتريا عبدا لهما وسمى جنس العبد والثمن فاشتراه وقد افترق المتفاوضان عن الشركة
فقال الآمر اشتريته بعد التفرق فهو لي خاصة وقال الآخر اشتريته قبل التفرق فهو بيننا كان القول قول
الآمر مع يمينه والبينة بينة الآخر ان اقاما البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على
فعل انفسهما. فان قال الشريكان لا ندري متى اشتراه فهو للآمر. وان قال الآمر اشتراه قبل الافتراق
وقال الآخر اشتراه بعد الفرقة كان القول قول الذي لم يأمره والبينة بينة الآمر. ولو كان هذا
في شركة العنان فهو كذلك. رجل ادعى على رجل انه شاركه وجحد المدعى عليه ذلك والمال في يد
الجاحد فاقام المدعي بينة فشهد الشهود انه مفاوضة وان هذا المال الذي في يديه
من شركتهما او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه مفاوضة فانه
يقضي للمدعي بنصفه. اما اذا شهدوا انه مفاوضة وان المال بينهما او شهدوا ان المال
من شركتهما فظاهر لان المفاوضة تقتضي المساواة في المال. واما اذا شهدوا انه مفاوضة
ولم يزيدوا على ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح هذا والاول سواء يقضي بالمال
بينهما لانهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساواة في مال الشركة. واذا قضي بما في يده بينهما
فلو ان المدعى عليه اقام البينة على ان المال له ميراث من مورثه او هبة او صدقة من غير المقضي ان كان
شهود المدعي الاول شهدوا انه مفاوضة وان المال الذي في يديه من شركتهما او شهدوا انه
مفاوضة وان المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة
والصدقة وان كان شهود المدعي شهدوا انه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك ذكر شمس
الائمة السرخسي رح خلافا فيه وقال على قول ابي يوسف رح لا يقبل بينة المقضي عليه وعلى
قول محمد رح في هذا الوجه يقبل بينة المقضي عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وان شهدوا
ان المال الذي في يديه من شركتهما او هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه. ولو ان المدعي

ادعى عبد الله انه خاصة وهب شريكه [illegible] منه واقام البينة على الهبة والقبض قبلت بينته
[illegible] هذا نقض بالقضاء الاول ولو كان [illegible] الا [illegible] ادعى انه شريكه شركة مفاوضة فانكر المدعى
عليه له بالمفاوضة وقضي عليه باقراره ثم ان المقضي عليه ادعى ما كان في يد عبد الله ميراث له او هبة
له من رجل اجنبي واقام البينة على ذلك قبلت بينته [illegible] وقضي له بالمال ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد رجل
انه شريكه في هذا العبد واقام البينة [illegible]
انه ميراث له من ابيه لا يقبل [illegible] المقضي له ولو ان المال بين رجلين وهما
مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث عن ابيه واقام البينة [illegible]
واذا مات احد المتفاوضين [illegible] المال في يد الباقي منهما [illegible] المفاوضة [illegible]
واقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة مفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحي الا ان يقيموا
البينة انه من شركة ابيهم [illegible] والبينة ان المال كان في يد الميت [illegible]
[illegible] الورثة [illegible] فاقام الحي البينة على الشركة [illegible] الورثة
الميت [illegible] مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهما [illegible] المال [illegible]
للمدعي [illegible] الوارث [illegible] ادعى
احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه النصف وكلاهما يقران بالمفاوضة
المال من العقار وغيرها يكون بينهما نصفان [illegible] حكم المفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع
البيت او رزق العيال او جارية [illegible] فان ذلك لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك
بعد الفرقة ولو لم يتفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا وما لو افترقا ثم اختلفا
في مقدار الشركة سواء ولا يلزم المفاوض ما يلزم على شريكه من مهر او جناية ولا يشاركه فيما يرث
من ميراث ولا جائزة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تفسد المفاوضة بذلك
الا ان يكون دراهم او دنانير [illegible] وكل [illegible] تكون عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات

المستودع قبل ان يبيع لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة
التجارة لانه يفيد الملك في المضمون، واعارة الدابة والثوب واكل طعامه وقبول هديته في المطعوم
واجابة دعوته بغير اذن شريكه جائز، ولو كسى انسانا ثوبا او وهب دابة او وهب الف درهم
والفضة والامتعة والحبوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك استحسانا في الفاكهة واللحم والخبز واشباه
ذلك مما يؤكل. ولو اعار احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي
ركبها اليه فانهما صدقته في الاعارة الى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها. ولو استعار احدهما دابة
ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فعطبت فانهما يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به
صاحب الدابة فكان عليهما ضمان الاستهلاك لانه بيان بهما. فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في مالهما
وان كان ركب في حاجة نفسه فهما يضمنان لما قلنا الا انهما ان اداه من مال الشركة رجع الشريك على الراكب
بنصيبه من ذلك. فان استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة لرزقه الى معلوم فحمل عليها
شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما او لنفسه فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل
لا يفيد التقييد بخلاف الركوب. ولو استعار احدهما ليحمل عليها حمل عدل زطي فحمل عليها شريكه
مثل ذلك العدل لا يضمن. ولو حمل عليها طيالسة كان ضامنا لان الجنس مختلف. وفي الجنس المختلف
الذي يتفاوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا فكذلك شريكه
ولو استعار احدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها شريكه عشرة مخاتيم شعير من شركتهما
لا يضمن لان هذا اخف على الدابة. وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار احدهما فالجواب فيه كالجواب
في الاول. ولو كان الاول استعارها ليحمل عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه شعيرا له خاصة كان
ضامنا. ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتهما نسيئة لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقل من ذلك
قبل استيفاء الثمن. ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابراه جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رح
ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك. ولو باع احدهما ثم اقال صاحبه صحت الاقالة ولو اشترى

احدهما [illegible] ... [illegible]

المشتري بالنسيئة اذا كان [illegible] ... [illegible]

على المال [illegible] ... [illegible]

ولو قبل [illegible] ... [illegible]

من [illegible] ... [illegible]

المشتري [illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

ولو [illegible] ... [illegible]

من المشتري [illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

البائع بالعيب [illegible] ... [illegible]

بالثمن [illegible] ... [illegible]

[illegible] الرد بالعيب [illegible] ... [illegible]

لا يكون للمشتري [illegible] ... [illegible]

فصل [illegible]

وصورتها ان [illegible] ... [illegible]

او [illegible] ... [illegible]

والربح يكون [illegible] ... [illegible]

بينهما [illegible] ... [illegible]

لا يجوز وهما فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكي العنان. ولو اشتركا بوجوههما شركة مفاوضة كان جائزا ويثبت التساوي بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه في ما يجب في شركة المفاوضة بالمال ولو ان رجلا اسلم ثوبا الى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب ان يطالب بالعمل ايهما شاء لان الشركة اذا كانت في الخياطة مفاوضة فما بقيت المفاوضة بينهما كانا كشخص واحد. ولو انهما افترقا وبهما الذي قبض الثوب لا يؤاخذ الآخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد كان الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاما ان كان الشرط على الخياط ان يخيط بنفسه لا يطالب الآخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط اذا كان فيها انه نفسه لا يبقى الكفالة. رجلان اشتركا مفاوضة وليس بينهما مال على ان يشتريا بوجوههما ويعملا بايديهما بانت الشركة كالعنان الا ان في المفاوضة لا يجوز ان يشترطا التفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يجوز منهما اشتراط التفاوت في الربح

فصـــــــــل في شركة الاعمال

صورتها ان يشترك خياطان او قصاران او خياط وقصار على ان يتقبلا الاعمال جاز عندنا. ولا يشترط لهذه الشركة بيان المدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه بتقبل العمل والتوكيل بتقبل العمل جائز كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك العمل او لا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند استجماع شرائط المفاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب على صاحبه وحين كان عنانا فانما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت عنانا. وان شرطا المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر والشركة عنانا او مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطا ولو شرطا الاجر بينهما اثلاثا فانما يحصل من الاجر جاز اذا كانا شرطا التفاوت في ضمان ما يتقبلان به. وعن ابي حنيفة رح ما جنت يد احدهما كان الضمان عليهما يأخذ ايهما شاء وعن ابي يوسف رح اذا مرض احد الشريكين او سافر او بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان يأخذ الاجر والى ايهما دفع الاجر برئ وان لم يتفاوضا وهو الاستحسان لان تقبل احدهما العمل يجعل تقبلا للآخر

دين واحد جميعا كلبيهما فأخذ صيدا واحدا فهو بينهما وما أصاب أحدهما فهو لصاحبه خاصة

وإن أصاب أحد الكلبين صيدا فأثخنه ثم أدركه الآخر فالصيد لمن أثخنه لأنه أخرجه من أن

يكون صيدا وإن أثخناه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولو أن رجلين لأحدهما بغل

وللآخر بعير اشتركا على أن يؤاجرا ذلك فما رزق الله تعالى من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة

ويقسم الأجر بينهما على أجر مثل البغل والبعير والبغل والحمار كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة

العين. ولو تقبلا حمولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤاجرا البغل والبعير وحملا على البغل والبعير اللذين

أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين لأن سبب وجوب الأجر هو تقبل الحمولة وقد استويا

في ذلك ولو تقبلا الحمولة وحملاها عليهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مقسوما على قدر أجر مثل الدابتين لأن

هنا بخلاف الأول وإن أعان أحدهما صاحبه بغير بعينه وأعانه الآخر على الحمولة والنقل كان الذي أعانه أجر مثله

لا يجاوز به نصف الأجر في قول أبي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله له أجر مثله بالغا ما بلغ كما في المسألة الأولى

ولو اشترك رجلان لأحدهما دابة وللآخر إكاف وجوالق اشتركا على أن يؤاجرا الدابة على أن الأجر بينهما

نصفان كانت فاسدة لأنها بمنزلة الشركة بالعروض ولو [illegible]

لا يجوز وكذلك الشركة. ولو دفع دابة إلى رجل يؤاجرها على أن ما آجرها به من شيء فهو بينهما كانت

الشركة فاسدة لأن تقدير هذه المسألة كأنه قال أجرها فالأجر بيننا [illegible]

فإذا فسدت الشركة كان أجر الدابة كله لصاحب الدابة لأنه أجر الدابة بأمر صاحبها وللآخر

أجر مثله لأنه لم يرض بعمله إلا بالأجر ولو دفع دابة إلى رجل ليبيع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما

كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض لأن رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فإذا

فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لأنه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها

لأنه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالدابة لما بينا

كتاب ———— المأذون

ان المأذون له اذا اذن لعبده في التجارة في نوع يصير مأذونا في الانواع كلها [illegible] بالتجارة [illegible]

وقت كان يصير مأذونا في الاماكن والازمان كلها بخلاف [illegible]

بخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل [illegible]

لم يكن ذلك اذنا وكذا المرتهن اذا رأى الراهن [illegible]

اصحابنا ان المرتهن اذا سكت كان رضا بالبيع [illegible]

للعبد [illegible] لا يكون ذلك اذنا في التجارة ولو قال [illegible]

ثوب واحد من رجل بعينه [illegible] فلا [illegible]

[illegible] هذا [illegible] بخلاف [illegible] مأذونا في التجارة [illegible]

مأذونا [illegible] وان [illegible] فاشترى [illegible]

[illegible]

[illegible]

من [illegible] عند المولى [illegible]

[illegible] المولى [illegible] البيع [illegible]

[illegible] الامر [illegible]

المولى [illegible]

المولى [illegible]

فاستبرأ المولى [illegible] البيع [illegible] واستبرأ المولى

[illegible] البيع [illegible]

[illegible]

[illegible] اذا اذن لعبده في التجارة [illegible]

في الخيار لا يملك الاجارة ويملك الاذن في التجارة. ولو ان معتوها كبيرا اذن له ابنه الكبير في التجارة
لا يصح والابن في هذا يكون بمنزلة الاخ يملك التصرف في النفس دون المال والاب يصح ولا يملك التصرف
في المال. الاب اذا اذن لابنه الصغير في التجارة اذا كان الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف ان البيع يزيل الملك
ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح اذنه وان لم يعرف لا يصح وان كان يقدر على التلفظ بالبيع والشراء
القاضي اذا اذن للصغير في التجارة وابوه يأبى جاز اذن القاضي. القاضي اذا رأى عبد الصغير يبيع ويشتري فسكت
لا يكون اذنا وكذا لو رأى القاضي معتوها او صغيرا او عبد الصغير يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذنا. المولى اذا اذن
لعبده الغائب لا يصير ماذونا قبل العلم واذا علم يصير ماذونا. وكذا لو حجر على عبده الماذون الغائب
لا يصير محجورا قبل العلم. ولو اذن المولى لعبده الغائب ثم حجر عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن
السابق لا يصير ماذونا وانما يشترط علم العبد ليصير ماذونا اذا كان الاذن مقصودا فان لم يكن مقصودا
وانما كان ضمنا بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي هذا يصير العبد ماذونا قبل العلم واذا حجر على
الماذون اذا كان الاذن عاما اشتهر عند اهل السوق فانما يصح الحجر اذا كان مشتهرا عند اهل السوق
ايضا. وان لم يكن الاذن عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة فحجر عليه بحضرة من علم صح حجره. وان كان
الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بحضرة من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يعلم به احد. ولو اذن لعبده الغائب
وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب او اخبره الرسول يصير ماذونا كان
الرسول حرا او عبدا صغيرا او كبيرا عدلا او فاسقا ذكرا كان او انثى. فان اخبره فضولي واحد باذن المولى يصير
ماذونا كيف ما كان المخبر. فرق ابو حنيفة رح بين الحجر والاذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد الا
ان يكون المخبر عدلا او اخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال. وذكر الشيخ الامام
خواهر زاده رح عن الفقيه ابي بكر البلخي رح انه لا فرق بين الاذن والحجر وانما يصير ماذونا اذا كان المخبر
صادقا عند العبد. وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند العبد. والفتوى على
القول. المولى اذا باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا علم اهل السوق به او لم يعلموا وان كان

عليه دين لا يجوز بيعه الا بقبض المشتري وفي الاول يصح بيعه بنفس البيع لان الثاني فاسد اذا لم يكن

باذن الغرماء او بامر القاضي هذا اذا كان الدين حالا اما اذا كان دين العبد مؤجلا لا يجوز للمولى عن بيعه

وليس للغرماء ان ينقضوا هذا البيع ولهم ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال

فالبيع فاسد لان يكون بالثمن وفاء بالدين فاذا قبض الثمن [illegible] البيع السابق كالراهن

اذا باع الرهن [illegible] وفاء بالدين [illegible] المرتهن من الثمن [illegible] بيع الراهن ولو [illegible] على عبده

المأذون عليه دين حال لا يجوز للمولى ان يبيع العبد [illegible] بيع المأذون [illegible] اذا

مات [illegible] او عبدا [illegible] دين [illegible] العبد [illegible] لا يبيع اذنه

[illegible]

لان دين الابن [illegible] العبد [illegible]

[illegible] قال [illegible]

[illegible]

والتركة العبد المأذون [illegible] العبد المأذون

اذا غصبه غاصب [illegible] العبد

[illegible] العبد [illegible] ذلك

لا [illegible] المأذون [illegible]

[illegible] وان [illegible]

[illegible] التجارة [illegible]

[illegible] التجارة [illegible]

[illegible] التجارة [illegible]

[illegible] الصغير [illegible] اذنا

وان مات الاب والوصي بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب او الوصي حي لا يبطل
الاذن. الوصي اذا راى الصغير او عبد الصغير يبيع ويشتري فسكت قالوا ينبغي ان يصير ماذونا بخلاف
القاضي. والقاضي اذا اذن للصغير او لعبده في التجارة وابى الاب او الوصي فاباؤهما باطل وان حجر عليه بعد
اذن القاضي لا يصح حجرهما. وكذا لو مات هذا القاضي لا ينحجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاض اخر فيحجر
لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول. رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فاذن له في التجارة
اوراه يبيع ويشتري فسكت كان ذلك اجازة للبيع ويبطل خياره ويصير العبد ماذونا. ولو باع
عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اذن البايع العبد في مدة الخيار ولم يكن ذلك فسخا للبيع الا ان يحجر
العبد بعد ذلك. اذا طلب غرماء العبد الماذون من القاضي بيعه فامر القاضي مولاه بالبيع
فباع جاز بيعه ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله. وهذا بخلاف المولى اذا
باع عبده الجاني بعد العلم بالجناية يصير مختارا للفداء. وهو بخلاف المديون اذا باع عينا من
ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينفذ بيعه. المولى اذا اعتق عبده المديون نفذ عتقه
والغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا قيمة العبد موسرا كان او معسرا وان شاؤا استسعوا العبد في جميع
دينهم. وهو بخلاف الراهن اذا اعتق العبد المرهون فانه يضمن قيمته ان كان موسرا لان
بيع العبد للمرتهن. المولى اذا اعتق عبده الماذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يضمن الاقل
من قيمته ومن الفداء علم بذلك او لم يعلم. واذا اعتق عبده الجاني ان كان عالما بالجناية يصير مختارا
للفداء. وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد ومن ارش الجناية. عبد اشترى من رجل شيئا
فقال البايع لا اسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انا ماذون فالقول قول العبد. فان اقام
البايع البينة على ان العبد اقر انه محجور قبل ان يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم يقبل بينته. وهذا
بخلاف ما ذكرنا في الزيادات رجل اشترى عبدا فجاء رجل وادعى العبد واستحقه ثم ان المشتري
او اقرانه للمستحق فانه يقضي بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على البايع. ولو ان المشتري

[illegible]

من ذلك يتوقف على اجازة وليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازه المولى نفذ وان لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة فاجاز العبد ما باشر قبل الاذن صحت اجازته استحسانا. وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته. الفضولي اذا باع مال الغير ثم اشتراه من المالك فاجاز ذلك البيع لا يجوز. ولو ان الفضولي باع مال الغير ثم وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل بيعه ذلك جاز استحسانا. والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء لم يجز. وكذا لو اجاز بايع العبد. وكذا لو لم يبع المولى العبد ولكن اعتقه فاجاز المعتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تعذر تنفيذ العقد على وجه يكون الملك للمولى والعهدة على العبد. العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفذ ذلك النكاح من غير اجازة، وكذا الامة المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ نكاحها ويكون المهر لها. العبد المحجور اذا اشترى شيئا حتى توقف على اجازة المولى فما دام العين في يده كان البايع اولى به وان هلك في يده او استهلكه ان كان البايع حرا كبيرا او صغيرا ماذونا او عبدا ماذونا او مكاتبا لا يضمن المشتري للحال حتى يعتق فاذا اعتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت. وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا لا في الحال ولا بعد البلوغ. وان كان البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا والمشتري كذلك يضمن المشتري للحال لان تسليط البايع لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط. بخلاف ما لو كان البايع حرا كبيرا او صبيا ماذونا او عبدا ماذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن. ويحجر العبد الماذون المديون بموت المولى وجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا يحجر. ومحمد رح قدر المطبق اولا بستة اشهر ثم رجع وقدره بسنة فصاعدا. وابو يوسف رح قدره باكثر السنة. فالحاصل ان العبد الماذون يحجر بستة عشر خصلة: منها اذا حجر عليه في السوق او ابق او اسره المشركون، او اذا مات مولاه، او جن مطبقا، او كان العبد ليتيم فاذن وصيه فمات الوصي او اليتيم، او اذا خرج من ملك مولاه باستيلاد ما اذا كانت امة الغير. العبد الماذون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولاه بطلب بعضهم بغير امر القاضي لا يجوز وبحله

وليقبله الغرماء ان يردوا بيعه، ولو كان بعضهم [illegible] الغرماء غائبا فرد من كان حاضرا [illegible]

منه بيعه فرد ما هو حصته [illegible] على جميع الغرماء [illegible] العبد المأذون [illegible]

العبد من الغائب [illegible] حضوره او بعض الغرماء [illegible]

دينه، ويحكى عن الفقيه ابي بكر البلخي [illegible]

ولا بيعه، واما بيع المولى عبده المأذون [illegible]

وكذا المولى [illegible] العبد المأذون اذا [illegible]

او قرابة لا يصح اقراره في قول ابي حنيفة [illegible] واذا باع المولى عبده المأذون [illegible] اذن الغرماء [illegible] الغرماء

العبد فارادوا نقض البيع [illegible]

مولاه [illegible]

الدين ان ينقض البيع ولكن [illegible]

المأذون اذا باعوا [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالمال [illegible] ولا [illegible]

المال مضاربة [illegible]

ان [illegible] الدين [illegible]

بالبيع [illegible]

[illegible]

[illegible] الولاء [illegible]

[illegible] التجارة [illegible]

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الاف فاتخذ لعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فاتخذ بدانق كانت كبيرة في العرف وانما المعتبر في هذا العرف واما التصدق بالدرهم والرغيف والصدقة بما دون الدرهم فالواجع عرفنا يعد يسيرة والمعتبر الاهدا اذا تصدقت يرجع الى العرف ان كان مقدار التجارة تكون ماذونة بذلك قال ولا ازيد في عرفنا المرأة الا مع انها لا تكون ماذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون ماذونة بالمأكولات والمولى اذا باع ماله من عبده المأذون المديون صح بيعه وله ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن ولو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف وان اقر المولى على عبده بالدين والعبد يجحد فاقراره صحيح ان كان العبد في ذلك امكن به وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان مديونا اكثر من قيمته فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يؤخذ من الا اقل من قيمته ومن الدين العبد المأذون اذا ارتد والعياذ بالله فتصرفاته بعد الردة موقوفة عند ابي حنيفة رح وعندهما صحيحة نافذة فان اسلم تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه والوكيل اذا ارتد والعياذ بالله ينفذ تصرفاته وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا ثم افاق في ظاهر ماذون تشيخا فانا اليه الاسرار في قاتلوه ذكر في كتاب الاقرار انه يحلف رواية النوادر العبد الماذون اذا خاصم بما كان من التجارة يقبل الشهادة عليه ولا يشترط حضرة المولى ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب ما لا الاستهلاك وديعة ان شهد واعاينه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي الشهود ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان شهد على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولاه حاضرا ولو شهد على عبد ماذون بالزنا او القتل عمدا او بشرب خمر او قذف وهو يجحد ومولاه غائب لا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رح وان شهد على اقرار العبد تقبل ثم لا تقام في الفصلين وعند الغيبة ولا تقبل بينة ولذلك قال شهد على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا قبل

في القطع ولو شهدوا بسرقة اقل من عشرة تقبل بينتهما سواء كان مولاه حاضرا او غائبا وتقبل
الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الآذن غائبا ولا تقبل
الشهادة على اقرارهما بالسرقة اصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو
يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان
لان المحجور لا يؤاخذ بضمان الاموال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على
اقراره لا تقبل اصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه البينة فكذلك المال
والشهادة على الاقرار بالسرقة من المحجور باطلة [illegible]
[illegible] ولم يقطع [illegible] والشرى [illegible]
[illegible] الكفالة وكفالة المأذون [illegible]
[illegible] لان [illegible] البيع لا يتضمن الكفالة [illegible]
[illegible] لان المأذون [illegible] العبد المأذون [illegible]
مولاه [illegible] العبد فقال العبد المأذون [illegible] فالقول قول العبد ولا
[illegible] العبد فان كان العبد المأذون [illegible] المال الذي في يده
من تجارة العبد فهو للعبد [illegible] المولى وان كان المال في يد العبد
والمولى كان المال بينهما وان كان معهما اجنبي [illegible] وان كان العبد [illegible]
دابة [illegible] فهو للعبد وللعبد المأذون [illegible]
المأذونة [illegible] الاعلى المولى [illegible]
كان العبد مأذونا [illegible] على العبد [illegible] المولى
اذا [illegible] عبد المأذون [illegible] لان [illegible] العبد [illegible]
[illegible] المولى [illegible] العبد [illegible]

[illegible] ويوصل بالورقة التي

كتاب الحجر

قال رحمه الله اسباب الحجر ثلاثة [illegible] العامة والثاني الدين والثالث السفه والتبذير

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الا على من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة

المتطبب الجاهل الذي يسقي الناس [illegible] ويهلكهم [illegible] سفاء ودواء والثالث المفتي الماجن الذي

يعلم الناس الحيل [illegible] والمكاري المفلس فلا يحجر على المديون ولا يمنع منه

ماله [illegible] عند صاحبيه [illegible] الحجر [illegible] ابو حنيفة [illegible] وثلاثة اسباب اخر منها الدين

اذا ركب الرجل الديون وطلب غرماؤه من القاضي ان يحجر عليه كيلا يتلف ما في يده من المال فان

القاضي يحجر عليه ويشهد على حجره فيقول اشهدوا اني قد حجرت على هذا الرجل فلان بن فلان ان كان

ذلك الرجل غائبا [illegible] بن فلان ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا سأل الغرماء واذا اراد ان يبيع ماله

عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الازار [illegible] يترك له دستا من

الثياب ويبيع ما سوى ذلك وقال شمس الائمة [illegible] يترك له دستين من الثياب [illegible]

القاضي عند علمائنا [illegible] والسبب الثاني عند ابي يوسف ومحمد السفه يحجر القاضي على السفيه

المبذر [illegible] وعلى [illegible] الذي لا يهتدي الى التصرفات ولا يصبر عنها ويغبن فيها ولا

يحجر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي اذا كان لا يبذل المال ولا يسرف في ماله وقال الشافعي يحجر

على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد ان يحجر عليه بل يصح حاضرا كان ام غائبا

الا ان الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الحجر ويعلم ان القاضي حجر وان تصرف قبل العلم بعد الحجر ينفذ تصرفاته

وهو بمنزلة ما لو حجر على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا يحجر قبل العلم واذا حجر على المديون

بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتسب ويحصل له

بعد الحجر [illegible] هذا المحجور عن التبرعات ولو اقر لانسان بدين لا يصح اقراره في حق الغريم الذي حجر

يام وصو والاقرار وذلك في الجنايات يقتص فيها ويبنى عليه في الكل

ويتمر وبه والله اعلم

فصل في الحجر بسبب السفه والدين والغفلة

اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه او وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة عند ابي حنيفة رح يدفع اليه ماله وينفذ تصرفاته فيما اشترى وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة او اكثر ما لم يؤنس منه الرشد وان بلغ اليتيم سفيها عند ابي حنيفة رح ينفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ وعندهما يحجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته الا ان القاضي ينفذ من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان باع شيئا والثمن قائم في يده او صرف فيما اشترى لان الاب والوصي يجيز من تصرفات الصبي ما كان خيرا له فكذا القاضي وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد فقبل ان يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا في قول ابي يوسف رح ينفذ تصرفاته وعند محمد رح يكون محجورا من غير حجر وابو يوسف رح جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رح جعل الحجر بسبب السفه كالحجر بسبب الصبي والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا الا ان يؤذن له وكذا لو بلغ مصلحا فاتجر بماله واقر بديون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال استحق الحجر فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد الفساد تكون باطلة عند محمد رح حتى اذا رفع الى القاضي فان القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لان عند محمد رح هذا العارض بمنزلة الجنون والصبا والصبي والمجنون يكون محجورا بغير حجر وعلى قول ابي يوسف رح لا يبطل بالفساد لانه غير محجور ما لم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه فيمضي ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد رح المحجور بمنزلة الصبي الا في اربعة احدها ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور

باطل. والثاني ان اعتاق المحجور [illegible] وتدبيره وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل. والثالث المحجور
اذا اوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز. والرابع ان جارية المحجور اذا
جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت. ثم تفسير الحجر [illegible]
[illegible] البيع والشراء [illegible] فلا يبيع [illegible]
من المحجور [illegible] بيع العبد [illegible] في ظاهر الرواية وعن محمد [illegible]
[illegible] يعتق المدبر ويسعى في قيمته مدبرا فان كانت قيمته [illegible] ولو تزوج
امرأة صح نكاحه وان زاد على مهر مثلها لا يلزمه الزيادة. ولو طلق امرأته يقع طلاقه. ولو حنث
في يمينه وجبت الكفارة ويكفر بالصيام لا بالاطعام [illegible]
الا بتسليم الطعام الى الفقير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يدفع اليه ماله [illegible] بالاعتاق
لانه اذا اعتق كان على العبد ان يسعى في قيمته [illegible] ولو ظاهر من امرأته [illegible]
[illegible] بالصوم [illegible] الظهار [illegible]
في كفارة القتل وعليه زكوة ماله [illegible] الزكوة [illegible]
ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله [illegible]
وما يلزمه في الحج [illegible] كفارة الاذى [illegible]
احدثها في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد فانه يمنع عنه ماله. ولو اراد العمرة لا يمنع عنها
وكذا اذا اراد القران وله ان يسوق بدنة. ولو احرم [illegible]
يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه. ولو اوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح
نحو الوصية بالحج او للمساكين او بشيء من ابواب البر التي يتقرب بها الى الله تعالى جوزنا استحسانا
وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها [illegible]
[illegible] العلماء في وصية الصبي. روي عن عمر رضي الله عنه انه اجاز وصية الغلام. و[illegible]

اجاز وصية صبي لم يحتلم فلما كان في صحة وصية الغلام خلاف فوصية المحجور تكون ابعد عن
الخلاف. ولو ان هذا المحجور طلب من القاضي ان يدفع اليه ماله ليصل به قرابته من ذوي الرحم
المحرم فان القاضي ينفذ بره. والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فان تزوجت المحجورة نفسها من رجل كفو
يجوز نكاحها فان قصرت عن مهر مثلها قال ابو حنيفة رح يخير الزوج ان شاء كملها مهر مثلها وان شاء
فارقها. وعن ابي يوسف ومحمد رح يجوز النكاح بما زوجت ولا يخير الزوج. ولو ان المحجورة
بعد ما زوجت نفسها اختلعت من زوجها على مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها [illegible]
التزام المال بلا عوض بما ليس بمال ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعيا لانه طلاق لا يقابله البدل
اصلا فيكون رجعيا وهي كالصغيرة اذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعيا بخلاف الامة اذا كانت
تحت زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائنا لانها من اهل الالتزام بالمال. فان فعلت ذلك
باذن المولى يجب المال في الحال. وان كان بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق ببدل يكون
بائنا حتى لو كانت الامة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعيا لانه لا يجب
عليها المال لا في الحال ولا بعد العتق. ولو ان سفيها محجورا استقرض مالا ليعطي صداق امرأته صح
استقراضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجه لا يؤاخذ به لا في الحال ولا بعد البلوغ والعبد
المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ به بعد العتق لان الصبي المحجور ليس
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى فيصح في حق
نفسه. والمحجور السفيه البالغ بمنزلة الصبي والمجنون. ولو اودع انسان عند محجور واقر المحجور انه
استهلكه لا يصدق فلو صار مصلحا بعد ذلك يسال عما اقر فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به
في الحال. وان قال ما اقررت به كان باطلا لا يؤاخذ كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤاخذ به
فان اذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسال عما اقر به فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال
وان قال كان باطلا لا يؤاخذ. ولو ان رجلا اقرض محجورا او اودعه ثم صار مصلحا فقال لصاحب المال كنت اقرضتني

فيصار فيما ذكر [illegible] القول [illegible] فالقول قول صاحب المال [illegible]

[illegible] كان القول قول صاحب المال [illegible] فقال صاحب المال [illegible]

واستهلكه [illegible] وقال [illegible] واستهلكه [illegible] كان القول قول

المحجور [illegible] فان اقام صاحب المال البينة [illegible]

بينته [illegible]

وصيه ان يدفع اليه ماله [illegible] المال [illegible]

عليه [illegible]

واذن له بالتجارة [illegible]

ذلك [illegible] الاول

كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان القاضي [illegible]

المحجور [illegible]

كان جائز الاول [illegible]

[illegible] المحجور [illegible]

الذي حجر عليه [illegible] القاضي الثاني [illegible] القاضي [illegible]

حجر الاول [illegible] الحجر الاول [illegible] المحجور [illegible] القاضي [illegible]

[illegible] القاضي الاول [illegible] اليه

[illegible]

اذا طال النائب يخير الاول . وعن ابي بكر بن البلخي رحمه الله انه سئل عن محجور عليه وقف ضيعة له قال وقفه
باطل الا ان يأذن له قاض . قال ابو القاسم رحمه الله لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فيما افتيا بوقفه
[illegible] البائع كما هو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب . هذا آخر فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الائمة في العالمين محيي السنة قامع البدعة
ابي المحاسن حسن بن القاضي الامام الاجل بدر الدين منصور بن الشيخ الامام الاجل شمس الدين
ابي القاسم بن محمود بن عبد العزيز الاوزجندي الفرغاني المعروف بقاضي امام فخر الدين خان تغمدهم الله بالرحمة
والرضوان واسكنهم في اعلى الجنان . تمت كتاب فتاوى قاضي خان على [illegible]

Futawa

QAZEE KHAN.

On the Institutes of

Aboo Huneefa.

[illegible]

In 4 Four Volumes

Printed and Published by

[illegible]

At the [illegible] Lithographic Press

Calcutta.

Vol 1st

[illegible]

قاالف
ج٢
٢٧

DUE DATE

ع -
٢٩٤١٣٨

٢١٠٥٩